إنجاز

فكريّـــة فصليّـــة

العـــدد

70

خريف **2026**

جدارية الحرب

عبد الحميد بعلبكي – 1977

« اتجاه» فكريّة فصليّة،
المدير المسؤول: عبد الرحمن أياس
رئيس التحرير: د. علي حمية
العنوان: فرات للنشر، رأس بيروت، بيروت، لبنان. ت:00961 1 750053 – 00961 70 543166
البريد الإلكتروني: editor@ittijah.info
www.ittijah.info

Ittijah: revue culturelle trimestrielle, Rédacteur en chef: Dr. Ali Hamiyeh.
Adresse: C/O Furat Publishers, Ras Beyrouth, Beyrouth, Liban,
tel: 00961 70 543166.

اتجاه

فكريّة فصليّة
خريف 2026

محتويات العدد

سلام آل إبراهيم	الإفتتاحية: سؤالٌ بِرَسم الفلسَفة ؟!	3
د. عفيف عثمان	هل مستقبل الفلسفة يوناني؟	7
شربل ميلاد توما	الدراسات الطولية في البلاغة العربيَّة من التأسيس إلى التّجديد	13
جوزيف مرسال مقصود	الألسنيَّة المُقارنة بين الوظائف اللغويّة – دراسة نقديَّة في نظريَّات ياكوبسون وهاليداي	29
بلانش أبي عسّاف	لبنان والمواطنية – مقارنات	43
جيرار ديب	الذكاء الاصطناعيّ وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقوة في القرن الحادي والعشرين	57
فريال محمد كمال عبدالله	العقلية النامية والعقلية الثابتة في العلاقة الزوجية	81
سامية السلوم	الترابط الدلالي المتكامل في «عرائس المروج»	103
عباس محمد قطايا	العيش على جغرافيا متحركة (لبنانيو ريف القصير نموذج)	135
عباس محمد قطايا	دور الموقع الجغرافي لايران في الحرب مع اسرائيل عام 2025 (حرب ١٢ يوما)	151
سوزان طالب	أهمية فلسفة التاريخ في استدامة الحضارات ثوسيديديس	171
نور على الحاج حسن	الأجيال القادمة بوصفها أطرافاً أخلاقية غائبة	219
محمود عبد القادر دمج	إكسوسوماتية التفرد البشري ومقاومة الأتمتة داخل الأرحام الخوارزمية السياديه	239
حسن مجتبى محمد بزي	منطلقات الحركة الحسينية وأهدافها، قراءة في آراء كل من: الإمام موسى الصدر والشيخ مرتضى مطهري	271
محمد ناجي عبود	الدستورانية الريعية في العراق الهندسة الدستورية لاستخراج الثروة النفطية (٢٠٠٣–٢٠٢٦)	293

Nabila Mortada	From Grades to Growth?	1
Zeinab Haj Hassan	Learning Through Gamified Retrieval Practice in ESL/EFL Classrooms: A Systematic Review	47
Dr Aline Ghosn	Le recours à la rhinoplastie chez la femme: Approche clinique de l'imago paternelle et de l'image corporelle	75
Dr. Berrissoul Samira	L'énonciation du slogan /kellonya'nikellon/ « Tous, c'est-à-dire tous »	113
Dre. Mariana Darouiche	Le barbarisme linguistique	128

" اتجاه" مجلّة أسبوعيّة تصدر باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، مرخّصة بموجب قرار رقم 1920 صادر عن وزارة الإعلام بتاريخ 24 آب 1995، ومعتمدة من الجامعة اللبنانية بصفتها "مجلّة بحثيّة تُعنى بشؤون فكريّة".

الإفتتاحية:
سؤالٌ بِرَسم الفلسَفة ؟!

سلام آل إبراهيم

- باحثة في فلسفة التاريخ
- خبيرة منسِّقة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

شهودٌ أو شهداء، راضون أو رافضون، تخوض الإنسانية اليوم زمن تصفية أو تعمية، قضاياها العادِلة. وبشكل غير مسبوق، واكثر من اي وقت مضى، تقوم هذه التصفية على مبدأ "القوة".
وفي زمن التصرُّف بالقيم والمعايير التي تشكِّل جوهر الإنسانية وجوهر وجودها، ماذا إن طرحنا سؤال "الإنسانية" ؟ وهو ما تعنى به الفلسفة في تبنِّيها لقضايا الإنسانيّة وجوداً وقِيَماً في مطلب الحرية بقطبي: الحق والعدالة.

في التاريخ المُعاصِر، وكجزءٍ حرجٍ من تاريخ الفلسفة، وذات حقبة من القرن الماضي، تدخلت الفلسفة – تطبيقياً – بعد احتدامِ تنازُع استخدام القوّة بين الدول"العظمى" بقوَّتها العسكرية، للسيطرة فيما بينها، أو على الشعوب المستضعَفة وثرواتها وإراداتها. ففي ما آلت إليه أحوال الإنسانية بخروج العالم من الحرب العالميّة الثانية منهَكاً مدمَّراً مدمَّى، عملت الفلسفة على تضميدِ ومعالجة الجراح المستجدّة للعالم وللإنسانية، من خلال تحويل النظريّات الأخلاقية التجريديّة إلى أدوات عملية ومواثيق دولية سياسية وقانونية تَحكُم العلاقات في ما بين الدّول وشعوبها. فحاولت ألّا تكتفي بتعريف المسيطِر والمسيطَر عليه أو بوصف ما أصاب الإنسانية من نتائج قاسية، بل قصدت كذلك تفكيك آليات تبرير الهيمنة بأن تضع أطراً لحماية "الكرامة الإنسانية" جوهراً قيمياً ثابتاً لا يُمس. حينذاك، وبما وثقته محاضر النقاشات في جلسات "قاعات القرار"، إحتدم

الإشتباك حتى على تعبير "الكرامة الإنسانية" الذي اختُلِف عليه بين الدّول "صانعة القرار" الحاكِمة "بقوّتها"، كلٌّ يريدها على مقاس مصالحه وسياساته واستراتيجيّاته في التعامل مع الشعوب المحكومة "بضعفها"، خوفاً، وحذراً "استراتيجياً" من تضمُّن "الكرامة الإنسانية" في تلك الشعوب قوّة صعود "الإرادة العامة" فيها، تلك، التي تستقدِم الحريّة. آنذاك، أخطأت الفلسفة – تطبيقياً – عندما قرَّرَت وضع "أطر الحماية" تحت رعاية ووصاية القاتل نفسه: الدول المتصارعة على السيطرة والهيمنة بسياساتها واستراتيجياتها، مهزومةً كانت تلك الدول أو منتصرةً فيما بينها. فما بيَّنته لنا أحداث التاريخ، هو أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لم يولد بالوجه "الإنساني" الذي عرفناه إلا ليكون مستَكمَلاً بالصّياغة التنفيذيّة للقوانين الحاكِمة في المنظَّمة العتيدة، بفصولِها وبنودِها "التأديبية" للدّول وشعوبها، عبر"مجلس أمنها" الممثَّل بقوّة الدول القويّة فيها كقيادةٍ جديدة للعالم: لها "مفاتيحها" الجديدة وابتكار سُبل سيطرتها إذ تفرض "الدول الكواسر" إرادتها على العالم بقفّازٍ حريريّ حيناً باسم "القرار الأممي"، وبقوة دولها "العظمى" حيناً آخر باسم "مجلس أمنها". ولم يكن كل ذلك الشكل الجديد إلا امتداداً للمنظّمة الأممية الأولى، أيضاً للدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى، وفي ما سجّله التاريخ، تحكُم العالم وتُطبِق عليه فتطبّق "عالميتها" في التصرُّف بحيوات الشعوب ومصائِرها ووضع خرائِط جديدة لأوطانِها. أما في حقوق الإنسان الذي "انتهكت كرامته" في أكثر من مكان وزمان في هذا العالم، فقراً وتهجيراً واقتلاعاً وقتلاً، بالسياسة والإقتصاد حيناً وبالقوّة العسكريّة حيناً آخر، فقد سجَّل التاريخ كذلك وما يزال، قصور المنظَّمة الدوليَّة بنموذَجَيها "عصبة الأمم" و"هيئة الأمم": يؤكِّد سجلّ تاريخ النموذَجين أنه لم يتم أيّ تطبيقٍ للعدالة وأيّ إحقاقٍ للحق حتى في أقسى قضايا الإنسانية وأكثرها وضوحاً في التاريخ!.

وحيث أنّ الفلسفة بلا موقف، هي رطانة ضارة تُفسِد قوّة المعرِفة وقوّة الإدراك وقوّة التحليل والموقف تقييماً، وبالتالي قوة التدخُّل تقويماً، فإنَّ تقويم الفلسفة للقيم المعتدى عليها والمُتصرَّف بها لن يتحقق، موقفاً – فعلاً، في ظلِّ ورعاية الدول المعتدِية نفسها. ولن يتحقَّق كذلك في "الحياد" الذي هو تخلٍّ عن دورها، ولا بممارسة الدِّعةِ والإستسلام والنّظر والتأمُّل من برج القرون الأولى من تاريخها، أوالقبول – أمراً مفعولاً– بما يجري في ميدان الإنسانية دولاً وشعوباً. فالخطاب الإنشائي لم يعُد له قيمة، والفكر النظري الذي يبحث فقط في التفسير والتبرير للوجود والكون قد قفز به العقل إلى الفيزياء الكونية ونشاطاتها وارتداداتها في الحياة الإنسانية وكوكبها وما فيه وما عليه. لذلك، فمع تقدم العلوم بمكتَشَفاتِها وتقنيّاتِها وارتداداتها

سلباً أو إيجاباً في الحياة الإنسانية، تدخّلت الفلسفة تطبيقياً في وضع حلول مشكلات الإنسانية المستجدّة من الناحية الحقوقية للأفراد والمجتمعات، من مستتبعات بعض العلوم ومفاعيل تقنيّاتها كالهندسة الوراثية والأخلاقيات التطبيقيّة للطب والقانون والتغيّر المناخي والتدهور البيئي وصعود التكنولوجيا الرقمية، وصولاً إلى مفاعيل الذكاء الإصطناعي ومآلاته على مصير البشرية وما بعده، وأخلاقيات المال والأعمال، والتحدّيات الإجتماعية والمرأة والرجل والطفل.. ألخ..ألخ.. ، ولم تنس الحيوان جزءاً من الحياة على هذا الكوكب .
لكنَّ الفلسفة اليوم، في جزءٍ – أكثر حَرَجاً – من تاريخها، وفي ما يدعو إلى الإستغراب، حادت وانكفأت موقفاً – فعلاً في ضجيج فلسفة القوة بحديدها ونارها في استراتيجيات السيطرة على الشعوب والتصرف المدمِّر لهويَّاتها وأوطانها، وحيث تلك من القضايا التي هي بحق قضية الإنسانية لأنها قضيّة الحريّة.

فلسفياً، إن مشكلة الحرِّية لا تحل إلا بالحرّية. وفي الفلسفة التطبيقيّة، لا بد أن تبدأ الفلسفة ذاتها، وفي ذاتها، بممارسة الحرية التي تدعو إليها، فتشُقُّ هي بذاتها طريق الحرية. هذا الاتجاه الفلسفي – التطبيقي في الصراع الأعمق والأقسى، في تاريخ الإنسانية وفي تاريخ الفلسفة، هو المعادلة الثورية التغييريّة التي نحتاجها اليوم في مواجهة الأمر المفعول – الإعتدائي – على الإنسانية وقيم وجودها أفراداً وشعوباً ودولاً. وذلك تدخل "تاريخي" للفلسفة ودورها بما هي العقل الأخلاقي للإنسانية وأخلاق عقلها ، في مفاصِل التاريخ الحرِجة، تقول وتصنع الفعل التاريخي: تحرير الإنسان والإنسانية.

ومع إدراكها أنَّ الحريّة لا ينالها إلا من يخوض جبهتها ويدفع ضريبتها حتى الدماء التي تجري في العروق، كيف يمكن للفلسفة أن تنخرط – تطبيقياً – في إحقاق الحريّة، كقيمة، وكحق لكل – وفي كل – شعب من شعوب العالم، تماماً بما يوازي تحرير الإرادة الإنسانية كلها بقِيَم وجودها؟. هو سؤال يطرح القضية الأكثر عمقاً على الإطلاق في التاريخ وأكثرها ضراوةً في راهنية الصِّراع من أجل الحريّة والتحرير، حرية الإنسان وتحرير الأرض في نموذج ما يجري في بلادنا: "تُنتَهك كرامتها" بالجائعين والمتعبين والمقهورين والمصدَّرة إرادتهم ولا ناصر لهم إذ تحصُد حمم الحديد والنار، بلا رادع، آلاف السنين من حياة سُوِّيت بالتراب المدمَّى، وبالأجساد العارية الشهيدة !!!...
فما هو موقف – فعل الفلسفة، فلاسفةً ومشتغلين بالفلسفة، من – وفي – كل ما يجري؟؟!!!

هل مستقبل الفلسفة يوناني؟

د. عفيف عثمان

بنوا كاستيلنيراك
جامعة مونتريال
(كندا)

يُقدم كتاب "هل مستقبل الفلسفة يوناني؟"[1] مجموعةً من المقالات التي تستكشف، بدرجاتٍ متفاوتة، إمكانات الدراسه الاكاديميه لفلاسفة اليونان القديمة، كما يُشير عنوانها الاستفهامي بوضوح.

يقترح هذا العمل دراسةً ذات شقين: كيف يُمكن لفكر الفلاسفة اليونانيين القدماء أن يُفيدنا؟ وماذا يُقدم لنا هؤلاء الفلاسفة؟ تُناقش هاتان المسألتان في قسمين يقسمان المجموعة. الأول، بعنوان "تفسير اليونانيين: لماذا وكيف؟"، (Interpréter les Grecs : pourquoi et comment?) يجمع نصوصًا تتناول أسئلة جوهرية تتعلق بالمبادئ النظرية التي ينبغي اتباعها إذا أردنا تبني منهجية سليمة للاستفادة من الفكر اليوناني، مع الأخذ في الاعتبار جميع العقبات التي تعترض طريقنا (الترجمة، والتفسير، و"إعادة التوظيف" التي قد تُشوه الفكر إلى حد ما). أما مؤلفو القسم الثاني، بعنوان "ربط المستقبل بالماضي: عودة اليونانيين وانحرافاتهم": (Conjuguer le futur au passé retours et détours grecs)، فيُقيمون روابط بين الفلسفة اليونانية القديمة والتيارات الرئيسية للفلسفة المعاصرة، وهذان القسمان مستقلان نسبيًا.

تُذكّرنا فرانسواز داستور (F. Dastur) ("الفكرة الآتية: فينومينولوجيا ما لا يظهر؟") ("La Pensée à venir: une phénoménologie de l'inapparent?") بالعناصر اليونانية المميزة في فلسفتيّ هوسرل (Husserl) وهايدغر(Heidegger). فالفينومينولوجيا التي يعتز بها هوسرل، فضلاً عن استخدامه

لمفاهيم "الهيولى"(hulè) (المادة الأولى" أو "الأصل القابل للتشكّل") و"نوس"(noûs) (العقل) و"نويما"(noèma)، (لمعقول، المدرك العقلي) وإن كانت حديثة بامتياز، إلا أنها ليست غريبة تماماً عن المنهج الفلسفي اليوناني. لكن أصالة هوسرل تكمن بالدرجة الأولى في مفهوم الاختزال (أو التعليق) (epokhè)، الذي استعاره من الفلسفة الهلنستية، وفي مفهوم "إيدوس"(eidos) (المثال أو الصورة المفارقة)، الذي يعود مباشرةً إلى فلسفة أفلاطون. إذا كان هوسرل مهتماً بالفعل بالكشف عن العلاقة بين "إيدوس" والواقع، فيمكننا حينها الحديث عن أفلاطونية هوسرل. علاوة على ذلك، فإن الانتقال الذي تُرسيه داستور بين فلسفة هوسرل وفلسفة هايدغر يُتيح لها أن تُبيّن كيف يُواصل الأخير هذا العمل في قراءة اليونانيين. نحن على دراية باستخدام هايدغر المحدد لمفاهيم فوسيس(phusis) (الطبيعة، الجوهر الطبيعي)، وإيديا(idea)، (فكرة) وأليثيا(alètheia) (الحقيقة، الانكشاف أو اللاتَّحجُّب). يُظهر هايدغر نزعته الهيلينية أولًا من خلال البحث عند اليونانيين عن جوهر الفلسفة، بدايتها ونهايتها، ولكن قبل كل شيء، كما يؤكد المؤلف، من خلال رغبته في التفكير "بطريقة يونانية أكثر في ما تم التفكير فيه بطريقة يونانية" (هايدغر، الترقي نحو الكلام، غاليمار، 1976، ص 125)[2].

وتتابع مقالة جيرار غيست (G. Guest)"أبعد من اليونانيين وأكثر من ذلك.... في ما يخص اليونانيين ومستقبل الفكر" L'égard aux " …Au-delà des Grecs et plus outre) (Grecs et l'avenir de la pensée ، المكتوبة بأسلوب مُلهم وحديث تمامًا، على المنوال نفسه من خلال شرح كتابات هايدغر حول "نهاية الفلسفة" و"ضرورة العودة إلى اليونانيين". وفي مواجهة عجز فقه اللغة (la philologie)، يؤكد غيست مجددًا على ضرورة أن نكون أكثر يونانية من اليونانيين أنفسهم، وذلك بفهمنا الكامل لما كشفه هايدغر من خلال تفسيره لمفهوم الأليثيا (شرط امكان "غير الظاهر"، أي عدم انغلاق الكائن، أو الإنكشاف في الضوء الكامل" لهذا الأخير، ص 261). إن المنهج المُتبع لتجاوز هذه الغاية الفلسفية والارتقاء فوق ذواتنا (über uns hinaus) يتطلب أن تتوقف الفلسفة اليونانية القديمة عن كونها مجرد مادة أكاديمية للمعرفة البحتة. ففيها يكمن "مستقبل الفكر". يضع لامبروس كولوباريتسيس (L. Couloubaritsis) تحليله ضمن منظور أوسع، ويقدم هنا مقالًا يلخص عمله في تاريخ الفلسفة "الفلسفة القديمة على مفترق الطرق" (La philosophie antique à la croisée des chemins). يقدم هايدغر إجابات للمشاكل التي تواجه تفسير فلاسفة اليونان القديمة، إذ يتصارع مع "هوية شبه مستعصية بين الماضي والحاضر" (ص 071). مع ذلك، يواجه

هايدغر والفلاسفة التحليليون أحادية تفسيرهم التاريخي. يقترح كولوباريتسيس حلًا يتضمن مفهوم المشكلة نفسه.

يمكن لمشكلتين مهمتين أن تحددا مستقبل الفلسفة: الأسطورة(le mythe) ، والواحد(l'Un) والكثرة (le Mutliple). من جانبه، ينطلق جان فرانسوا ماتي(J-Fr. Mattéi) "في أفق اليونان" (À l'horizon de la Grèce) من ملاحظة أن "عالمنا ينهار من جميع الجهات"، وأننا نمر "بأزمة عقل" (ص 201–202). يقدم هذا الكتاب الكثير من الحلول التي تعود إلى اليونانيين عبر مؤلفين معاصرين: هابرماس(Habermas)، هايدغر، هوسرل، ليفيناس(Lévinas)، كامو(Camus)، إلخ.

يوضح مارسيل كونش(M. Conche)، في مقال ختامي قصير ولكنه غني جدًا حول تاريخ الفلسفة "عودة الفلسفة إلى جوهرها اليوناني" (Le retour de la philosophie à son essence grecque) (ص 217–227)، كيف أن الفلسفة في أصلها تنبع من دهشة تدفعنا إلى التفكير بدلاً من مراقبة أنفسنا نفكر، "لأن التفلسف يعني بالتأكيد التساؤل دائمًا" (ص 224).

الانطباع الذي يتكوّن لدى القارئ بعد قراءة هذه المقالات هو أنه إذا كان لمستقبل الفلسفة أن يكون يونانيًا، فلا بدّ لها أن تمرّ أولًا وقبل كل شيء عبر هايدغر. يُبيّن هذا القسم عمليًا كيفية التعامل مع المشكلات المطروحة في القسم الأول من هذه المجموعة. في الواقع، سنرى أن المتطلبات المنهجية المُصاغة كثيرة وواضحة في كثير من الأحيان، لدرجة أنها لا تُبقي إلا القليل من المدارس أو أنظمة التفسير سليمة. يتبع النقاش الذي يُحرّك هذه المجموعة الخطوط العريضة لمعارضة معينة بين مدرسة للتفسير اللغوي يُمثّلها شلايرماخر(Schleiermacher)، وأخرى أحدث عهدًا، يتصدّرها غادامير(Gadamer). مقالة إيفون لافرانس (Y. Lafrance) "علاقتنا بالفكر اليوناني: غادامير أم شلايرماخر؟" (Notre rapport à la pensée grecque: Gadamer ou Schleiermacher?). وقد يكون السؤال "غادامير أم شلايرماخر؟" مفيدًا للقارئ في محاولته فهم المناهج المختلفة التي اتبعها المفسرون المعاصرون للفلسفة اليونانية القديمة. فهو يقدم عددًا كبيرًا من المراجع التي يمكن استخدامها لإجراء بحث أكثر تعمقًا.

مع ذلك، يبدو أن محاولة إبراز الاختلافات بين المفكرين تؤدي إلى استنتاج متشائم يُبطل المساهمة الفلسفية لمؤرخي الفلسفة. وفاقًا لهذا الرأي، لا سبيل للفلاسفة، مع غادامير، وفقهاء اللغة، إثر شلايرماخر، للتوفيق بين "مسارين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا أبدًا" (ص

62). هل كان من الضروري تفسير خيار "شلايرماخر أم غادامير" على أنه استبعاد؟ لعلّ جان غروندان (J. Grondin)، في مقالته التي تحمل الاسم نفسه "هل مستقبل الفلسفة يوناني؟" (L'Avenir de la philosophie est-il grec?)، يجادل ردًا على البديل الذي طرحته لافرانس، بأن هايدغر وغادامر قد بنيا طريقة تفكير جديدة جذريًا من خلال عودة نقدية إلى القدماء. فهما لغويان وفلاسفة، وليسا لغويين أو فلاسفة. ولذا، فإن أحد الحلول الممكنة لمشكلة ممارسة "فلسفة" يونانية هو التساؤل عما إذا كان التدمير الضروري للأفكار الموروثة من تقاليد التأويل "يمكن أن يستغني حقًا عن جهد معاصر في الترجمة، وبالتالي، عن الاستحواز" (ص 76). كما تقترح لافرانس، لن يكون هناك بعد الآن استحواذ أو هدم متبادلان حصريان، بل تفاعل متبادل بين موقفين مختلفين لكنهما مترابطان: الترجمة والتدمير. مع ذلك، لا يبدو هذا الحل كافيًا لضمان استمرار أهمية دراسة اللغة اليونانية، وبالتالي ضمان مستقبل الفلسفة اليونانية. على الرغم من استعداده للاعتراف بأن أعمال هايدغر غالبًا ما تؤدي إلى فهم اللغة اليونانية القديمة "كما لو أن [...] الكل قادرون على قراءة اليونانية" (ص 77). يستنكر غروندان تكلف علماء الفترة الهلينية (hellénistes) المتشدّدين و"الإختفاء المتسارع، من دون شك، لليونانية" (ص 66–67).

تُظهر هاتان المقالتان بوضوح أن دراسة المفكرين اليونانيين القدماء، سواء أُجريت من منظور الفيلسوف أو المؤرخ، قد وصلت إلى طريق مسدود، ما يجعل من غير المرجح إجراء دراسة تجمع بين الجانبين الفلسفي والتاريخي. ويبدو أن هذه الأزمة تنعكس في مقالة غادامير الافتتاحية في المجموعة ("أهمية الفلسفة اليونانية"، ترجمة ف. رينو) (L'Actualité de la philosophie grecque. trad. F. Renaud). فبالنسبة له، سيكون مستقبل الفلسفة يونانيًا لأنه كان كذلك دائمًا. وتستند أهمية الفلسفة اليونانية إلى مبدأين تأويليين دافع عنهما غادامير. الأول يتطلب التخلي عن المنهج التاريخي، الذي يجعل مؤرخ الفلسفة يتعامل مع موضوعه كمراقب موضوعي بحت (ص 20). ثانيًا، يقوده عمله كباحث في علم التأويل إلى تتبع المفاهيم التي تُشكّل الفلسفة المعاصرة إلى أصولها، وذلك لاكتشاف "الأهمية الفريدة" (ص 23) للنصوص اليونانية. تُمكّنه طريقته المبتكرة من استخلاص أهمّ لحظات الفلسفة الحديثة (ديكارت، روسو، هيغل، غاليليو) من العناصر الأساسية للفلسفة اليونانية القديمة. وتبرز هذه الطريقة بدقتها عندما يُطبّقها غادامير على مجالاتٍ تُناسبها بلا شك: اللغة الفلسفية (ص 25–19) والأخلاق (ص 38 – 31). يُبيّن كيف أن "المفهوم" الحديث ينبع من لغة يونانية "تتداول كلماتها بحرية بين اللغة المحكية واستخدامها الفلسفي" (ص 24). ينجح غادامير

هنا في الجمع، ضمن لوحة فلسفية واحدة، بين الماضي والحاضر، وربما حتى مستقبل الفلسفة. مع ذلك، لا يمكن أن تهم مقالته إلا من يسعى لاستلهام التأويل الغادامیري لقراءة اليونانيين. تكمن قيمتها في رفض غادامير حصر عمله في مجال التاريخ، ولكن يبدو مع ذلك أن دراسة التاريخ شرط أساسي لقراءة غادامير نفسه، فكيف يمكن للمرء أن يستوعب إرث اليونانيين استيعابًا أصيلًا من دون الرجوع باستمرار إلى التاريخ؟

يحاول فرانسوا رينو (F. Renaud)معالجة هذه المشكلة من خلال تقديم حلول غادامیرية للقيود التأويلية للموقف الذي طوره غادامير نفسه. وتُظهر نتيجة هذا المسعى غادامير كإنساني متفائل، استنادًا إلى الأهمية التي يوليها لـ"اللغة المنطوقة، في اعتبارها مجال التعبير الخطابي عن العالم المعيش" (ص 83). ويُبين أن الانفتاح الحواري الذي تنطوي عليه منهجية غادامير السقراطية الأفلاطونية يُمثل طريقة صالحة "للحكم [...] على صحة أو مشروعية افتراضاتنا" (ص 95) ما "يُشكّله تحديد غادامير للعلاقة بين الفهم والاستحواذ من تنازلات" (المرجع نفسه). مع ذلك، يُقرّ رينو بأن هذا الحل الذي يربط بين التساؤل وإعادة البناء ينطوي على مفهوم إعادة البناء، وهو مفهوم "غير مُرسّخ على هذا النحو عند غادامير" (ص 49). لعلّ هذه هي الطريقة الوحيدة للتوفيق بين النزعة الإنسانية والنزعة التاريخية في عصرنا (ص 85)؟

لم تسلم المدرسة التحليلية من هذه الأزمة التي تُؤثر في الفلسفة القديمة. تتناول مقالتا يوليوس مورافسيك (JuliusMoravcsik) "رؤى قديمة والعالم المعاصر"، ترجمة ك. كولوبيرت (Aperçus (insights) anciens et monde contemporain. trad. C. Collobert)وكاثرين كولوبيرت (C. Collobert)"التفكير مع الإغريق، أو مهمة فلسفة قادمة" (Penser avec les Grecs ou la tâche d'une philosophie à venir) المنهج التحليلي الأنجلو– أميركي لنقد قصوره. فكما يُنتقد المفسرون الأوروبيون لتعلقهم المفرط بالتاريخ، والذي يُشبه "عبادة الماضي" (كولوبيرت، ص 117)، يُنتقد الفلاسفة التحليليون لعدم إيلائهم الاهتمام الكافي للتاريخ، مُرددين كلمات ج. بارنز (J.Barnes): "الرذيلة الإنجليزية هي التوق إلى الحقيقة مع نسيان التاريخ؛ والرذيلة الأوروبية هي الاكتفاء بالماضي مع نسيان الفلسفة". (نقلاً عن كولوبيرت، ص 121). "لقد ركب فلاسفة المادية التحليلية سفينةً غارقةً" (مورافسيك (Moravcsik)، ص 108).

وفي مواجهة هذا الفشل، يشير ج. مورافسيك إلى مجالين قد تكون فيهما المشكلات التي طرحها فلاسفة العصور القديمة ذات أهمية للبحوث المعاصرة: تعريف المادة في الفيزياء

المعاصرة، والبحث عن أساس معرفي سليم للمعرفة العلمية. من جانبها، تستنتج ك. كولوبيرت أن "عدم أهمية اليونانيين، مثل حداثتهم، مشكلة زائفة: إنها مسلمة، أو تحيّز تاريخي، أو حتى حكم قيمي" (ص 128). ولكن، قد يتساءل المرء، ماذا عن مستقبل الفلسفة اليونانية؟ هل هي "مشكلة زائفة"؟

تُظهر هذه المجموعة من المقالات، التي ستبقى أسئلتها غامضة لغير المتخصصين، أن الفلسفة المهتمة باليونانيين تمر بأزمة كبيرة. وكما هو الحال في كل أزمة، تجري عملية اختيار بين الحلول الممكنة. من المرجح أن مؤلفي كتاب "هل مستقبل الفلسفة يوناني؟" قد اختاروا فلسفة يونانية تُتناول من خلال التأويل الذي نادى به هايدغر وغادامر، ومن طريق نقد مدارس التفسير الأخرى (التاريخية أو التحليلية).

اذ لم تعد الأزمة تقتصر على إمكانية الوصول إلى مفكري العصور القديمة فحسب، بل تمتد لتشمل أولئك الذين يرغبون في إتاحة أفكارهم للعموم. ولا يسعنا إلا أن نأمل ألا تحول هذه الخلافات دون قيام أيٍّ منا بالعمل اللازم لفهم أساسيات الفكر القديم، لأنه، كما كتبت كولوبيرت، "إذا أردنا أن نتعلم من الإغريق من خلال الحوار الذي نجريه معهم، فعلينا أن نعرفهم" (ص 124). هل يمكن لنقد القراءات التاريخية والتحليلية أن يتجاهل ضرورة البحث والتحليل فيها؟ ومن ادّعى يومًا أننا يجب أن نكتفي بها؟

1- Castelnérac, B. (2003). Compte rendu de [Catherine Collobert dir., L'Avenir de la philosophie est-il grec ? Textes présentés lors d'un colloque tenu à Ottawa, dans le cadre du 67e Congrès de l'Acfas (mai 1999) ; Montréal, Fidès, Collection Noesis, 2002, 236 pages. Philosophiques, 30(1), 272–275. https://doi.org/10.7202/007747a.

المقالة هي مراجعة للكتاب الآنف الذكر.

2- M. Heidegger, Acheminements vers la parole, Paris, Gallimard, 1976, p. 125

الدّراسات الطّوليّة في البلاغة العربيّة: من التّأسيس إلى التّجديد

د. شربل ميلاد توما

أُستاذ مُساعد في الجامعة اللبنانيَّة في كليَّة الآداب، - الفرع الثاني - الفنار

ملخَّص البحث

الدّراسات الطّوليّة مصطلح يكاد يشكّل منهجًا علميًّا بحدّ ذاته، إذ إنّها في جوهرها، تُعنى برصد الظّواهر في اُمتدادها الزّمانيّ، لا ضمن مقاطع محدّدة، بل هي ترتكز على تتبُّع التَّحوُّلات عبر العصور، للمقارنة ما بين المراحل المختلفة، واُستخلاص القوانين أو الظّواهر الّتي تحكم هذا التّطوّر، واُنطلاقًا من ذلك، تطبيق أسلوب الدّراسات الطّوليّة على البلاغة العربيّة قد يُتيح لنا توصيفها بأنَّها عِلْمٌ مُتجدِّد، وليست بلاغة واحدة تُصنَّف ضمن منظومة جامدة.

واُستنادًا إلى ذلك، تنهض مفردات هذا البحث بالاتّكاء على الدّراسات الطّوليّة، في بناء رؤية متكاملة تستقرئ مسار البلاغة العربيّة، بدءاً من الممارسة الجاهليّة ثمّ القرآنيّة، متابعة بالعصر الأُمويّ والعبّاسيّ والأندلسيّ، وصولًا إلى البلاغة الحديثة المعاصرة، ما يُبيّن لنا بوضوح حركيَّة الفكر العربيّ ومقدرته على التَّكيُّف الدَّائم وَفْقَ السّياقات الحضاريّة على اُختلاف جوهرها ومبدئها.

إرتكز هذا البحث على مناهج متعدّدة، منها المنهج الوصفيّ التّحليليّ لرصد الظّواهر البلاغيّة بدقّة، والمنهج الاستقرائيّ للانطلاق من النُّصوص الجزئيَّة إلى القواعد الكلّيّة، والمنهج المقارن للموازنة بين المراحل المختلفة بنقاط الاختلاف الواضحة، وما توصّل إليه البحث أنَّ البلاغة العربيّة ممارسةٌ

فكريّة وثقافيّة، تنطلق للتّعبير عن وعي عصر كامل لا شاعر محدّد، وأنَّ الدّراساتِ الطّوليّة تمثّل مدخلًا عصريًّا لفهمِها وإعادة اُستقرائها وفق معايير جديدة.
الكلمات المفتاحيّة: الدّراسات الطّوليّة، البلاغة العربيّة، التّحوّل الحضاريّ.

Abstract

Longitudinal studies are a term that almost constitutes a scientific methodology in their own right. At their core, they are concerned with observing phenomena across their temporal extension, not within isolated segments. They rest upon tracing transformations through different eras, comparing various stages, and deriving the laws or recurring patterns that govern such development. From this perspective, applying the longitudinal approach to Arabic rhetoric allows us to describe it as a dynamic and renewing discipline, rather than a single, static system confined to rigid terminology and rules.

Building on this foundation, the components of this research rely on longitudinal studies to construct a comprehensive vision that examines the trajectory of Arabic rhetoric. It begins with pre-Islamic practice, then Qur'anic expression, continues through the Umayyad, Abbasid, and Andalusian periods, and culminates in modern and contemporary rhetoric. This temporal tracing clearly demonstrates the dynamism of Arab thought and its enduring ability to adapt to diverse civilizational contexts, regardless of their essence or principles.

The study employed multiple methodologies: the descriptive-analytical method to observe rhetorical phenomena with precision, the inductive method to move from particular texts to general principles, and the comparative method to balance different stages by highlighting points of divergence. The research concludes that Arabic rhetoric is an intellectual and cultural practice that expresses the consciousness of an entire era rather than of a single poet, and that longitudinal studies represent a contemporary gateway to understanding and reinterpreting rhetoric according to new criteria.

Keywords: longitudinal studies, Arabic rhetoric, civilizational transformation.

المقدّمة

لا شكَّ في أنَّ البلاغة العربيّة هُويَّةٌ حضاريّة للإنسان العربيّ، وليست فنًّا من الفنون اللغويّة الّتي تهدف إلى التّرف في الأساليب التّعبيريّة، بل هي وسيلة من وسائل التّأثير والإقناع في المجتمع، وقدِ اُرتبطت منذ بدايتها بالشّعر العربيّ، ثمّ بالنَّصّ القرآنيّ، وهُما المصدران الرّئيسان للبيان والفصاحة، ثمّ تطوَّرَتِ البلاغة العربيّة، في أساليبِها ومقاصدها؛ لتكونَ عِلْمًا قائمًا بذاته، بمصطلحاته ومناهجه وقواعده.

وإذا كانت الدّراسات التّقليديّة قد ركّزت في البلاغة في عصر واحد، أو ناقد واحد، فإنّ الدّراسات الطّوليّة تتيح لنا النّظر فيها لدراستها عبر اُمتدادها التّاريخيّ، بما يكشف عن مسارها التّطوّريّ، أسلوبًا ومقصدًا، وتُبيّن لنا كيف تحوّلت مفاهيم هذه البلاغة العربيّة وأدواتها عبر الزّمن، وكيف ظلَّتْ قادرةً على التَّكيُّف مع السّياقات الحضاريّة المختلفة.

تعريف الموضوع

الدّراساتُ الطّوليّة نوعٌ من الأبحاث الرَّصديَّة المرتكزة على جمع بيانات متكرّرة، من عيّنة مُحدَّدة، عبر تطوُّر الحِقَب الزَّمانيَّة المتنوّعة؛ بغية فهْم التَّغيُّرات النَّاشئة عنها مع مرور الوقت، بخاصّة تلك التَّطوُّرات الواضحة في صورة متكرّرة منهجيّة، وهي بذلك تختلف جوهريًّا عنِ الدّراسات المقطعيّة الّتي تعمد إلى اُلتقاط صورة واحدة في لحظة زمانيّة محدّدة، أو صورتين مقارنتين في لحظات زمانيّة متقاربة.

في هذا البحث، نسعى إلى تطبيق مفهوم الدّراسات الطّوليّة على البلاغة العربيّة، بتعقُّبها عبر مراحل زمانيّة متعاقبة، وفق نماذج محدَّدة، نبدأ من الممارسة الجاهليّة ثمَّ القرآنيّة، ونتابع باستمرار العصور الأدبيّة العربيّة تتابعًا حتَّى البلاغة العربيّة الحديثة؛ بغية الكشف عن بعض التّحوّلات الّتي أصابت مفاهيم البلاغة وأدواتها، بما يُحقّق لنا نوعًا من الوعي المتأخّر بدور هذه البلاغة المتجدّد.

أهمّيّة البحث

تنبع أهمّيّة هذا البحث من أنّه يُقدّم منظورًا جديدًا لدراسة البلاغة العربيّة، إذ يُطبّقُ منهج الدّراسات الطّوليّة الّذي ربّما لم يُستثمر كثيرًا في هذا الصّدد، ثمّ إنّه يدرس العلاقة الإرتباطيّة ما بين تطوّر الأساليب البلاغيّة، والتّحوّلات الحضاريّة والاجتماعيّة، فالبلاغة وثيقةٌ حيّةٌ حاضرة للتَّعبير عن وعي الأُمَّة وتحوّلاتها، والكشف عن مقدرتها على التّكيّف مع الظّروف المختلفة المتنوّعة.

وٱنطلاقًا من ذلك، تتخطّى أهمّيّة الموضوع الدّراسة الأكاديميّة المحدودة إلى الجانب الحضاريّ والثّقافيّ، بتقديم رؤية جديدة متكاملة لتطوّر البلاغة العربيّة، والكشف عن علاقتها الوثيقة بالتّحوّلات الحضاريّة والاجتماعيّة، بما قد يفتح آفاقًا جديدة للبحث اللغويّ في النّماذج الأدبيّة العربيّة؛ القديمة والمتجدّدة.

أسباب ٱختيار الموضوع

إنّ اختيار موضوع «الدّراسات الطّوليّة في البلاغة العربيّة»، كان نتيجة جملة من الأسباب العلميّة المنهجيّة، ونفصّلُها وفق الآتي:

أوّلًا: ضرورة تجاوز الدّراسات المقطعيّة الّتي تقتصر على عصر واحد، أو شاعر واحد، أو حتّى أكثر من عصر وأكثر من شاعر، لكن على نحو محدود، وذلك باعتماد ٱستقراء جديد يتيح لنا تتبّع البلاغة العربيّة عبر العصور، ورصد التّحوّلات الّتي أصابتها، والكشف عن حركيّتها.

ثانيًا: الرّغبة في الكشف عن علاقة البلاغة بالتّحوّلات الحضاريّة الّتي تُصيب عمق المجتمع، إذ إنّ البلاغة ليست بذلك العلم اللغويّ المنعزل الّذي يقدّم لنا جُمَلًا جميلة لما تحمله من البيان والإبداع، وينتهي دورها عند هذا الحدّ.

ثالثًا: محاولة توظيف مفهوم جديد ضمن الدّراسات المتعلّقة بعلوم اللغة العربيّة، فربّما يتيح لنا إعادة ٱستقراء هذه العلوم ضمن ضوء النّقد الحاليّ، بما يكشف لنا عن مقدرة هذه العلوم اللغويّة العربيّة، ومن ضمنها البلاغة، على التّكيّف مع الظّروف المختلفة، في إضافة نوعيّة إلى الدّراسات البلاغيّة.

الإشكاليّات

يرتكز هذا البحث على إشكاليّة محوريّة تتمثّل في السّؤال الآتي: «**هل يمكن تطبيق منهج الدّراسات الطّوليّة على البلاغة العربيّة**»؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية الرّئيسة مجموعة من الإشكاليّات الفرعيّة الّتي تُسهِمُ في توضيحها وبناء مرتكزات البحث، ومنها:

— هل من تحوُّلات ٱصطلاحيّة ومنهجيّة مرّت بها البلاغة العربيّة، عبر العصور الأدبيّة؟

— هل ظلَّتِ البلاغةُ العربيّة محتفظةً بجوهرها، بوصفها عِلْمًا للبيان والفصاحة، أَمْ أنَّها تغيَّرتْ جَذريًّا في بعض المراحل الزّمانيّة؟

– هل يمكن توصيف البلاغة العربيّة بأنَّها عِلْمٌ جامد، أم هي ممارسة حيَّة تتَّسِمُ بالحَيويَّة؟
– إلى أيّ مدًى يمكن القول: إنَّ البلاغة سجلٌّ حضاريٌّ للأُمّة العربيّة، وليست تعبيرًا عن تجربة فرديّة لشاعر أو كاتب؟

الفرضيّات

يتمحور هذا البحث في مجموعة من الفرضيّات تشكّل الإطار النّظريّ فيه، وتوجّه مَساره التّحليليّ، ومن هذه الفرضيّات:

– تتعلّق التّحوّلات الإصطلاحيّة والمنهجيّة في البلاغة العربيّة تعلُّقًا وثيقًا بالتّحوّلات الحضاريّة والإجتماعيّة، فإذ تتغيَّرُ بنية المجتمع العربيّ في أيّ زمن حضاريّ كان، تتغيّر معها أدوات البلاغة ومفاهيمها.

– البلاغة العربيّة، برغم التّحوّلات الكبرى الّتي أصابتها، ظلّت محتفظة بجوهرها بوصفها عِلْمًا للبيان والفصاحة، مرتكزة على أساس محوريّ، يتعلّق بالكشف عن جماليّات النّصّ، وإبراز مقدرة الكاتب على التّأثير والإقناع، فهي بذلك تجمع ما بين الثّبات والتّجدّد.

– تُمثّلُ البلاغةُ العربيّةُ وثيقةً حضاريّةً تُوثّقُ التّحوّلاتِ الفكريّة والثّقافيّة والاجتماعيّة، بما يؤكّد مقدرة الأُمّة على التّكيّف الدّائم مع الظّروف المتنوّعة المختلفة عبر العصور الأدبيّة.

المناهج البحثيّة

إعتمد هذا البحث مجموعة من المناهج المتكاملة التي تتيح لنا النَّظر إلى البلاغة العربيّة في اُمتدادها التاريخيّ، ورصد التَّحوّلات التي أصابتها بدقّة، وهي الآتية:

أوّلًا: المنهج الوصفيّ التحليليّ الّذي يرتكز على وصف الظّواهر البلاغيّة كما وردت في النّصوص، ثمّ تحليلها للكشف عن خصائصها وأبعادها، هذا المنهج أتاح لنا أنْ نرصد الصُّور البيانيّة في الشّعر الجاهليّ، وأن نحلِّلَ الأساليب البلاغيّة في القرآن الكريم، ونُبيِّنَ كيف تطوّرَتْ هذه الصُّوَر والأساليب في العصور اللاحقة.

ثانيًا: المنهج الاستقرائيّ الّذي يرتكز على الإنطلاق من النّصوص الجزئيّة إلى القواعد الكلّيّة، هذا المنهج أتاح لنا دراسة علاقة النّصوص الفرديّة بالمفاهيم العامّة.

ثالثًا: المنهج المقارن الّذي يرتكز على الموازنة بين المراحل الأدبيّة المختلفة؛ للكشف عن أوجه التّشابه والاختلاف بينها، هذا المنهج أتاح لنا أنْ نرى كيف اُنتقلت البلاغة من الممارسة الفطريّة إلى التّنظير العلميّ، ثمّ التّجديد النّقديّ.

رابعًا: المنهج التّاريخيّ الّذي يرتكز على ربط الظواهر البلاغية بالسّياق الحضاريّ والإجتماعيّ الذي نشأت فيه، وكذلك رصد علاقة البلاغة بالتّحوّلات الحضاريّة عبر مرّ العصور.

الجديد في الموضوع

ليس في حدود المعرفة منّا بوجود دراسات سابقة تتناول الموضوع ذاته، وفق هذا السّياق. لذا، يمثّل هذا البحث، وفق عِلْمِنا، إضافة نوعيّة إلى الدّراسات البلاغيّة في أكثر من جانب، ومن ذلك:

الجانب الأوّل: تطبيق مفهوم اُصطلاحيّ جديد «الدّراسات الطّوليّة» على البلاغة العربيّة، للنّظر في البلاغة العربيّة عبر اُمتدادها الزّماني الطّويل، عبر العصور الحضاريّة المختلفة.

الجانب الثّاني: محاولة تبيان أنّ علاقة البلاغة بالتّحوّلات الحضاريّة هي علاقة اُرتباطيّة، وأنّ البلاغة سجلّ حضاريّ يوثّق التّحوّلات الفكريّة والحضاريّة في المجتمع، وليست عِلْمًا من علوم اللغة فحسْبُ.

الجانب الثالث: توظيف عدد من المناهج البحثيّة العلميّة، تتكامل بينها، لإنتاج هذه الدّراسة، بدلًا من الإكتفاء بمنهج بحثيّ واحد، وَفق العادة في مثل هذه الدّراسات البلاغيّة.

المبحث الأوّل: البلاغة في التّأسيس الجاهليّ ثمّ القرآنيّ

حين نتأمّل بدايات البلاغة في العصر الجاهليّ، ندرك أنّها لم تكن عِلْمًا مدوَّنًا، بل ممارسة حيّة تتجلّى في الشّعر والخطابة، وفي كلّ ما يتّصل بالحياة اليوميّة للقبيلة. كانَ الشّاعرُ لسانَ قومِه، وكانَ الخطيبُ صوتَهم في المجالس، وكانَتِ القصيدة وثيقةً اُجتماعيّة تحمل قيَمَ الفخر والحماسة والكرم والشّجاعة، وتدلُّ على وعي الجماعة في مواجهة التّحدّيات. هذه الوظيفة الاجتماعيّة للشّعر والخطابة جعلَتِ البلاغةُ جزءاً من البنية الثّقافيّة للقبيلة، وليست فنًّا لُغَويًّا فحسْب.

قدِ اُتّسمَتِ القصيدةُ الجاهليّةُ ببنيةً صارمة تبدأ بالوقوف على الأطلال، ثمّ الغزل، ثمّ الفخر والمديح، وأحيانًا الهجاء، في ترتيب يستند إلى وعي بلاغيّ داخليّ، يربط التّجربة الفرديّة بالتّجربة الجماعيّة؛ لتكونَ القصيدةُ خطابًا متكاملًا، فافتتاحيّة الأطلال ليست وصفًا للأحجار البالية، بل هي مدخلٌ عاطفيّ يُهيّئ السّامع لتقبُّل بقيّة النّصّ وترقُّب القادم من الأبيات الشّعريّة، بما يُبيّن مدى مقدرة الشّاعر على اُستحضار الماضي الخاصّ به وحدَه، وربطه بالحاضر الّذي يتشارك فيه مع الآخرين.

وهذه الصّور البلاغيّة في الشّعر الجاهليّ، كانت تعتمد أحيانًا عناصر الطّبيعة القريبة من حياة البادية، ومن ذلك الرّياح القويّة، والحيوانات الأليفة والمفترسة، فكان التّشبيه قويًّا، والكناية مؤثّرة، والاستعارة منطلقة من التّجربة اليوميّة، ما يُقرّب المعنى من ذهن السّامع، ومن ذلك قول اُمرئ القيس (2004):

سَالَت بهنّ نِطاع في رأدِ الضّحى والأمعزانِ وسالَتِ الأوْدَاءُ

يَخْرُجْنَ منْ خَلَل الغُبارِ عشيّةً بالدّارِعِينَ كأنّهُنّ ظِبَاءُ (ص 28)

والنّطاع هو وادٍ لبني مالك بن سعد، بين البحرين والبصرة، والأمعزان مثنى لأمعز وهو المكان الصّلب، أمّا الأوداء فهي الأماكن المعوّجة، والدّارعون هم الفرسان الّذين يرتدون الدّروع، والبيتان يصف فيهما اُمرؤ القيس الخيلَ المتدّفقة في الوادي، وعليها الفرسان المستعدّين للقتال، ولكن بعد هذا المشهد القتاليّ تأتي البلاغة في تشبيه مفاجئ، ينخفض بالخيل وقوّتها ومن عليها من المقاتلين، لتصبح مثل الغزلان الجميلة السّريعة، وربّما هي براعة لغويّة من اُمرئ القيس أكثر منها ضرورة شعريّة، إذ إنّ تركيزه في الوصف، في الخيول ومدى جمالها وقوّتها في العدو، أكثر ممّا يريد التّركيز في الفرسان ومبادئ القتال، ولكن الآن، في مفردات عصرنا الحاليّ، لو جاء من يقول: إنّ الخيول مثل الغزلان، فربّما بدا تشبيهه بعيدًا عن الواقع، بخلاف ما كان سائدًا من قبل.

وفي قوله كذلك، ممّا يصف به الخيل، حين طلب منه علقمة بن عبدة أن يقول شعرًا يمدح فيه فرسه والصّيد، ويقول علقمة مثله، وتحكم بينهما أم جندب، اُمرأة اُمرئ القيس:

عَلَوْنَ بأنطاكيّةَ فوقَ عِقمَةٍ كجرْمَةِ نَخْلٍ أو كجَنّةِ يَثْرِبِ (ص 30)

كأنّ الخيل نساء قد تغطّين بثياب ممّا يُنسَج بأنطاكيّة، والعَقمة نوع من الحليّ والزّينة، ويا لها من براعة لغويّة قد تكون مميّزة في عصر اُمرئ القيس ومفرداته البلاغيّة، استعارة صفة من صفات النّساء، أو الإنسان عمومًا، بارتداء الملابس الجميلة، وإضفاؤها على الخيل، ثمّ التّشبيه مباشرة بأنّ هذه الخيل تشبه ما قُطِع من البلح وأُلقِي أرضًا، وهو من مفردات البساتين، أو ببستان مدينة كاملة، كأنْ لا فارق بينهما، وهي براعة لغويّة تستدعي الاِهتمام لما تكشفه لنا عن حدود البلاغة العربيّة في العصر الجاهليّ، ولكن ما بعد ذلك من تطوّر الأزمنة والحضارات، قد نجد من الصّعب أن تتقبّل الذّائقة الأدبيّة من يقول لنا: إنّ حصانَه كأنّه يرتدي ملابس حلوة، ويشبه قطع البلح المتناثرة على الأرض، أو يشبه بستان المدينة المنوّرة بأكمله، فأوّل ما يتبادر إلى الذّهن هنا ألا يوجد فارق ما بين حبّات بلح واقعة وبستان قائم بأكمله؟

وفي اُستخدامه الكناية يُبدع اُمرؤ القيس في نقل مفردات البلاغة العربيّة في العصر الجاهليّ إلينا، إذ ينادي محبوبته فاطمة قائلًا:

أفَاطمَ مهلًا بعضَ هذا التّدلّلِ وإن كنْتِ قد أزمعْتِ صَرمِي فأجْمِلِي

وإن كنتُ قد ساءَتْكِ منّي خليقةٌ فَسُلّي ثيابِي من ثيابِكِ تَنْسَلِي (ص 113)

وهذا البيتان المتتاليان على اُختلاف في بعض ألفاظ البيت الثّاني مع الزّوزني (لا.ت)، في بعض الكلمات، مثل: «وإن تَكُ قد ساءَتْكِ منّي»، و(تَنْسُلِ)، وكذلك الفصل بين هذين البيتين ببيت آخر فيه نوع من التّوبيخ للمحبوبة (ص 15)، نرى الكناية هنا ماثلةً في التّعبير عن القلب، كأنّه في صدر الشّاعر هو الثّياب نفسها التّي يرتديها، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى المحبوبة، ولكنّها لا تبالي، وتريد القطيعة مع الشّاعر، وهو يطلب منها أن تنزع ثيابَه عنها وترتاح، ولكن ربَّما كان الأمرُ أبعدَ من مجرّد الكناية عن القلب والحبّ، فالثّياب تلتصق بالجسد، ويبدو أنّه كان هنا يعبّر عن نوع من التّواصل الجسديّ بينهما، وقد سَئِمَت هذه المحبوبة منه أخيرًا، فتمنَّعَتْ عنه في جفاء، وهذا ما كنَّى عنه الشّاعر كذلك بمصطلح (التّدلّل)، فالتّدلّل من الأنثى هو نوع من الغنج المحبَّب، ولا يرفضه الرَّجُل، ويعدُّه نيَّةً منها للقطيعة بينهما، فيدعوها إلى التَّرفُّق!

والتَّعبير عن العلاقة الزَّوجيّة بأنَّها لباسٌ متبادلٌ بين المحبوبين، واردة في القرآن الكريم: «هنّ لباس لكم وأنتم لباس لهنّ»، (القرآن الكريم، سورة البقرة: 187)، وفي نظر الأقدمين إليها وجوه، وكلّها دالّ على العلاقة الجسديّة، ومن ذلك «أنّه لمّا كان الرّجل والمرأة يعتنقان، فيضمّ كلّ واحد منهما جسمه إلى جسم صاحبه، حتّى يصير كلّ واحد منهما لصاحبه كالثّوب الّذي يلبسه، سمّي كلّ واحد منهما لباسًا»، ومن ذلك التّفسير: «يريد أنّ كلّ واحد منهما يستر صاحبه عند الجماع عن أبصار النّاس»، وقيل: «إنّما سُمّيَ الزّوجان لباسًا ليستر كلّ واحد منهما صاحبه عمّا لا يحلّ». (الرازي، ج5، ص 91).

وبالبقاء في العصر الجاهليّ، لاستقراء بعض مفرداته البلاغيّة، يورد لنا ناصر الدين (2002)، ما قاله طرفة بن العبد:

كأنَّ حُدُوجَ المالكيّة غُدوةً خلايا سَفينٍ بالنّواصِفِ مِن دَدِ

عَدَوْلِيّةٌ أو من سَفين اُبنِ يامنٍ يَجُورُ بها الملّاحُ طَورًا ويَهْتَدِي

يَشُقّ حَبَابَ الماءِ حَيزُومُها كما قَسَمَ التُّربَ المُفايِلُ بِاليَدِ (ص 19)

وهي مفردات بلاغيّة قويّة، ولكنّها ضمن ذلك العصر، أمَّا الآن فربَّما يصعب على الكثيرين إدراك المعاني وفهمها، وبالتّالي لا تبدو مثل هذه الصّور البلاغيّة مقبولة تمامًا

في العصر الرّاهن، وهل يستدعي ما بعد تذكّر الشّاعر اسم محبوبته وأطلال سكنها، أن يُشبّه هودج النّساء (الحدج) وينسبه إلى قبيلتها (بني مالك)، بأنّها سفن كبيرة، تلعب في باحة واسعة، مثل هذه المفردات المعقّدة؟ يبدو نوع من الاضطراب عند الشّاعر في بلاغته، بالانتقال من مركب النّساء في البرّ، إلى السّفن ذات المقدّمات الطّويلة الّتي تلعب وتلهو في الماء، إلى الإبل البحرينيّة (العدوليّة)، للعودة إلى السّفن وصانعها الشّهير (ابن يامن)، إلى تمايل المركب النّسائيّ هذا، كأنّ قائد السّفينة يتمايل بها في البحر أحيانًا ثمّ يعود بها إلى مسارها الصّحيح، وفي الحالتين هو يشقُّ الموج (حَباب الماء) بصدر سفينته (الحيزوم)، مثل من يلعب بالتّراب ويشقُّه بيده، وبالتّالي يلتئم الشّقّ حالًا، بلاغة من مفردات العصر الجاهليّ، قويّة، مركّبة، ولكنّها بالإسقاط على مفردات عصرنا الحاليّ، تبدو بعيدة للغاية عن التّلقّي والتّقبّل.

والمفردات البلاغيّة في العصر الجاهليّ أكثر من أنْ تُحصَى بنماذج محدَّدة، لكن ما بين بلاغة العصر الجاهليّ وبلاغة بداية العصر الإسلاميّ تقارب من جهة وتباين من جهة أُخرى، فالشّعراء فيهم المخضرمون ممّن عاصروا الجيلين، وهذا كعب بن زهير، بعد أن باتت حياتُه هدفًا مستباحًا، ينطلق إلى رسول الإسلام محمّد عليه السّلام، يطلب الصّفح، فيُلقي قصيدة مطوّلة (لا.ت). يبدأها بالوقوف على الأطلال لتذكّر المحبوبة (موقع إلكتروني):

بانَتِ سعُادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ مَتَيَّمٌ إثْرَها لَم يُجْزَ مَكبُولُ
وما سُعادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذ رَحَلُوا إلّا أغَنُّ غَضِيضُ الطّرفِ مَكْحُولُ
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً لا يُشْتَكى قِصَرٌ منها ولا طُولُ

والبلاغة هنا واسعة جديرة بالدّراسة، من الموسيقى الدّاخليّة بتوافق الشّطرين في البيت الأوّل (التّصريع): مَتْبُولُ، مَكْبُولُ، إلى توافق الشّطرين في البيت الثّاني (رَحَلُوا)، (مَكْحُولُ) في نوع من التّرصيع «التّزيين المسجّع»، وكذلك الجناس غير التّامّ في نهاية البيتين الأوّل والثّاني (مَكْبُولُ)، (مَكْحُولُ)، إلى الاستعارة، فالمرض مريض بالهوى، وهي من صفات الإنسان، والقلب كذلك يحبّ سعاد في جنون، باستعارة ثانية تتوالى مع الاستعارة الأولى، وسعاد نفسها ليست فتاة فحسب، بل هي صوت جميل، في تشبيه أشدّ جمالًا من الشّاعر الّذي ينتقل بعدها إلى الكناية مباشرة (غضيض الطّرف)، كناية عن الحياء والعفّة، (مكحول) كناية عن جمال العينين، ثمّ المقابلة بين (هيفاء مقبلة)، أي نحيلة القوام في حال جاءت، و(عجزاء مدبرة)، أي ممتلئة الأرداف إذا أدبرت، ثمّ يختم بالطّباق (قِصَر وطول)، فالمحبوبة رشيقة الجسم، رائعة في الحجم.

على جمال هذه الصّور البلاغيّة المتتالية، لا تكاد تبدو متناسبة مع العصر الحاليّ في بعض مفرداتها، إذ ينصرف الذّهن إلى أنّ (مُتيّم) قد تعني أنّه (يتيم)، و(مَكْبول) قد تعني أنّه (مُكبّل أي مقيّد)، و(عجزاء) ربّما من (العجز)، بيد أنّ بلاغة البيت الثّالث هي الأكثر إثارة للانتباه، ولنحاول أن نتصوّر الآن من يصف محبوبته بأنّها نحيلةٌ حين تُقبل، ولكن حين تنصرف تصبح ممتلئة (بدينة)، فمن يتقبّل مثل هذا التّناقض اللفظيّ المعنويّ، بينما كان في ذلك الوقت من أجمل المفردات، وأكثرها تميّزًا؟

ولكنّ التّباين ما بين بلاغة العصر الجاهليّ، وبداية العصر الإسلاميّ، تتبيّن في القرآن نفسه: (وإن كُنْتُم في رَيْبٍ ممَا نزّلْنا على عَبْدِنا فأتُوا بِسُورَةٍ من مثلِهِ وادْعُوا شُهداءَكُم من دون اللّه إن كُنتُم صادقين)، فأرباب البلاغة العربيّة آنذاك، لا يستطيعون مجاراة بلاغة القرآن، برغم تملّكهم البلاغة وأدواتها، ومقدرتهم الفذّة على التّعبير عنها، ما دفع بعض الباحثين إلى الكتابة عن «الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم» (حسين، 2002)، ولكن باستقراء الكتاب، نرى شرحًا لبعض الصّور البلاغيّة، ومن شواهد ذلك في شرح البلاغة القرآنيّة في سورة البقرة (الآية 9): (في قلوبهم مرض) «كناية عن النّفاق؛ لأنَّ المرضَ فسادٌ للبدن والنّفاق فساد للقلب» (ص 18)، وفي شرحها في سورة آل عمران (الآية 181): (سنكتب ما قالوا) «مجاز عقليّ، بمعنى ستكتب ملائكتنا ما قالوا لأنَّ اللّهَ عزَّ وجلَّ لا يكتب وإنّما يأمر الملائكة بالكتابة، فإسناد الفعل إليه سبحانه وتعالى مجاز» (ص 70)، وهو كتاب غنيٌّ بشرح مفردات البلاغة القرآنيّة، لكنّه لا يُبيّن مواطن الإعجاز البلاغيّ فيها في وضوح.

ومن ذلك قول بدوي (2005) في القراءة الأدبيّة «هي تلك الّتي يحاول القارئ فيها أن يستحضر في نفسه التّجربة، كما مرّت بالأديب المنشئ. وإذا كان الأديب يتّخذ لنقل تجربته ألفاظًا يختارها، توحي إلى قارئه بمشاعره، فالقراءة الأدبيّة هي الّتي يقف القارئ فيها أمام كلّ كلمة في النّصّ الأدبيّ، يتبيّن ما توحي به، ويرى ما يُحيط بها من الظّلال» (ص 26)، مُستشهِدًا قبل ذلك وبعد ذلك بالكثير من الأبيات الشّعريّة في معرض حديثِه عن البلاغة العربيّة، قبل أنْ يُفصِّلَ الكلام في بعض ما ورد من بلاغة القرآن من دون مقارنة تفصيليّة يوضِّحُ فيها مواطنَ الإعجاز، لكنَّ كتاب الدّكتورين شعبان (1998) يوضّح تلك البلاغة، بعرض مفصّل لمعاني الفصاحة العربيّة والبلاغة، بالتّفصيل، رابطًا ذلك كلّه بآيات من القرآن تحمل هذه البلاغة في وضوح.

المبحث الثّاني: المسارات الطّوليّة في البلاغة العربيّة في العصور الحضاريّة

شهدت البلاغة العربيّة في العصر الأمويّ بعض التّطوّرات الأساسيَّة في مستوى الأسلوب والمضمون، إذ إنّها اُرتبطت بالتّطوّر الحضاريّ والمعيشيّ الّذي عرفهما المجتمع آنذاك، فانعكس ذلك على الأسلوب البلاغيّ الّذي بات أكثر مباشرة وقوّة، وربّما أكثر ليناً في التّعبير، مع اُعتماد الوضوح، بعيدًا عن الإطالة المعقّدة الّتي ميّزت الشّعر الجاهليّ في بعض الأحيان.

ومن شواهد ذلك، التّجديد في الأسلوب الّذي جاء به عمر بن أبي ربيعة، واُعترف له به النّقّاد والشّعراء في عصره، وقد أورد الأصبهاني تلك الشّهادات المتنوّعة (1952)، من قول يعقوب بن إسحاق: «كانت العرب تقرّ لقريش بالتّقدّم في كلّ شيء عليها إلّا في الشّعر فإنّها كانت لا تقرّ لها به، حتّى كان عمر بن أبي ربيعة، فأقرّت لها الشّعراء بالشّعر أيضًا، ولم تنازعها شيئًا» (ص 74)، وقول الفرزدق: «هذا الّذي كانت الشّعراء تطلبه فأخطأته وبكَتِ الدّيار، ووقع هذا عليه» (ص 76)، وقول جرير: «إنّ هذا الّذي كُنَّا ندور عليه فأخطأناه وأصابَهُ هذا القرشيّ» (ص 106).

ولا يتوقّف التّجديد عند عمر بن أبي ربيعة في تركه الوقوف على الأطلال، بل يستنبط صورًا بلاغيّة جديدة (لا.ت)، ومن ذلك قوله:

ولقَدْ دخلْتُ الحيَّ يُخشى أهلُهُ بعدَ الهدوءِ وبعدَما سقطَ النّدى
فوجدْتُ فيه حرّةً قَدْ زُيّنَت بالحليّ تحسبُهُ بها جمرَ الغَضا
لمّا دخلْتُ منحْتُ طرفِي غيرَها عَمْدًا مخافَةَ أن يُرى رَيْعُ الهَوى (ص 8)

صور بلاغيّة متعدّدة، بأسلوب محبّب، فهذه الحرّة تسكن في حيّ له هيبته ومكانته، بدأ الشّاعر بتصوير الحيّ بكناية واضحة مباشرة، فيها عمق جماليّ «يُخشى أهلُهُ»، متابعًا بكناية أُخرى دالّة على الزّمان «بعد الهدوء» كأنّه يقول: إنّ هذا الحيّ يتميّز بصخب الرّجال فيه طيلة النّهار وجزءاً من النّهار، لكن قرب الصّباح، في السّحَر، لا بدّ من كناية أُخرى «وبعدما سقط النّدى»، وبعد الكنايات الثّلاث، بما فيها من القوّة التّعبيريّة بعيدًا عن الوقوف التّقليديّ على الأطلال، ينتقل الشّاعر إلى كناية رابعة عن محبوبته: «زُيّنت بالحليّ»، هي لا تضع الحليّ فحسب، ولا تتزيّن بها، بل زُيّنَت بها، كأنّ مجهولًا هو الّذي زيّنها، ولعلّ في ذلك كناية عن ثرائها الفاحش الّذي وُلدت فيه، حتّى باتت تعدُّه جزءاً من حياتها اليوميّة، وهنا تشبيه مميَّز، الحِليّ هذه تلمع على جسم المحبوبة كأنّها حطَبٌ يلتهب بالنّار! ثمّ يرجِع الشّاعر إلى الكناية (منحْتُ طرفِي غيرَها عمدًا» ليكنّي عن حذره

المبالغ فيه من جهة، وحبّه البالغ من جهة، ثمّ يستعير الحصاد من الحقول ويعطيه للحبّ (ريع الهوى).

لكنّ هذه البلاغة المميّزة آنذاك، ربّما لا تصلح تمامًا لمفردات عصرنا هذه، وإن كنّا نتقبّل مفردات الشّجاعة والهيبة، ولو تعارضت مع الهدوء، ونتفهّم مفردات (النّدى) المتساقط من الأوراق والزّهور، ونعرف أنّ الحذر واجب، ويستدعي عدم فضح بعض قصص الحُبّ، بخاصّة ما قد يؤدّي فيها إلى الضَّرب أو القتال، ولكن، هل نتقبّل في عصرنا الحاليّ، مَنْ يقول لنا: «الجواهر على جسد محبوبتي لو نظرْتَ إليها كأنّك تنظر إلى حطب يشتعل بالنّار»؟

على الرّغم ممّا قدّمه عمر بن أبي ربيعة، ومن تلك الشّهادات بحقّه في التّجديد الأسلوبيّ– البلاغيّ، لكنّ هناك من ينتقده في تعابيره البلاغيّة، ويرى أنّها ليست سوى ما يقدّمه من وصف تقليديّ، ذلك أنَّ «وصفه لا يتجاوز تلك القيم الجماليّة العامّة الشّائعة في ذلك العصر، في تشبيهات يسيرة مألوفة» (القط، 1987، ص 178).

لكن، حتّى لو كان اُهتمام العرب بالشّعر أكثر بكثير من اُهتمامهم بالنّثر، اُنطلاقًا من قول اُبن رشيق (1981)، أو غيره من النّقّاد (لا.ت) «ما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلّمت به من جيّد الموزون، فلم يُحفَظ من المنثور عُشره، ولا ضاع من الموزون عُشره» (ج1، ص 20)، وفق ما يقوله الجاحظ (287)، لكنّ البلاغة العربيّة وفنونها المميّزة لا تتوقّف عند اُستقراء مكامن الشّعر، إنّما هي جزء ثابت في لغتنا العربيّة، ومن شواهد ذلك، تلك الرّسائل الأندلسيّة (1979) الّتي اُعتمدت الإغراق في السّجع: «لمّا كان –أعزّك الله– العتاب جلاء الأقذاء، وصقال الأصداء، وعقال الأدواء، وسُمْتَني فيه بوُسُوم، ولفحْتَنِي بِسَمُوم، وأسرَرْتَ حسوًا في اُرتغاء، فأدرجْتَ ذمًّا في ثناء». (ق1، م2، ص 693).

تمهيد بلاغيّ فريد، كأنَّ العتابَ أداةٌ من أدوات التّنظيف! لكنّه تنظيف معنويّ لا ماديّ، يُزيل ما يؤذي العين، وكذلك يعمد إلى الصّدأ المتراكم في القلوب ليصقله ذاهبًا بآثاره، ثمّ يتحوّل العتاب فجأة إلى دواء عجيب يمنع الأمراض جميعًا، وينتقل بعدها إلى مقابلة عجيبة، فالعتاب الّذي يستحقّ هذا التّمجيد والمبالغة في وصف آثاره الإيجابيّة يرتدّ عليه هو، كأنّه ذمّ جارح للغاية، جاء في صورة الثّناء الزّائف، مليئًا بالنّعوت السّيّئة القادمة في أعماق الرّياح الحارّة الحارقة، بدأ الكاتب واُنتهى بمبالغة عجيبة في السّجع، والتّشابيه الخفيّة، والكنايات، موظّفًا المثل العربيّ القديم: «الحسو في الارتغاء»، كناية موفّقة لمن يشرب شيئًا ظاهرًا للعيان لكنّه في الحقيقة يشرب شيئًا آخر، والمقصود إخفاء أمر ما

في ظاهر أمر آخر، والطّباق ما بين الذّمّ والثّناء ربّما يكون أخفّ هذه الصّور البلاغيّة في القوّة التّعبيريّة في هذه القطعة النّثريّة الأندلسيّة.

ولا شكّ في أنَّ بعض هذه المفردات البلاغيّة في قوّتها التّأثيريّة، ربّما لم تَعُد مناسبة تمامًا لمفردات عصرنا الحاليّة، فمن يُشبّه العتاب بسائل تنظيف أو إسفنجة للجلي مثلًا؟ وكم من يستطيع اُستيعاب معنى (أسرَرْتَ حسوًا في ارتغاء) وقيمته المعنويّة والبلاغيّة؟ لكنّ ذلك في وقت هذا الكاتب كان من المميّزات الأسلوبيّة الفذّة الّتي ا\اُستدعت تدوينها وتناقلها، ولكن هل كنّا نرى مثلها في مفردات البلاغة الجاهليّة، أو بداية البلاغة الإسلاميّة؟ بل هل لو نظم عمر بن أبي ربيعة مثلًا قصيدة همزيّة، يحدّثنا فيها عن الحسو في الارتغاء، هل كانت ستبدو مقبولة بالنّسبة إلى الذّائقة الأدبيّة والبلاغيّة؟

وبما أنّنا نتحدّث عن البلاغة الأندلسيّة، فلا بدّ من ذكر اُبن زيدون، واحد من أبرز البلاغيين في الأندلس، من المبدعين شعرًا ونثرًا، وإن كانوا قد وصفوه بأنّه «حامل لواء الشّعر في عصره» (الذهبي، 2001، ج18، ص 240)، وبأنّه بحتريّ عصره، لا في الألفاظ والمعاني بل في «ولع اُبن زيدون بالزّخارف الشّعريّة، إذ أكثرَ من الصّنعة فجاءَت أبياتُه كشعر البحتريّ، غنيّة بالصّور البيانيّة والمحسّنات البديعيّة» (عبد العظيم، 1967، ص 16)، لكنّنا نستشهد بنموذج من رسالته الهزليّة، تلك الرّسالة الّتي حظيت باهتمام واسع في الشّرح والتّحليل من قبل اُبن نباتة المصري (لا.ت)، وتحقيق محمّد إبراهيم بفهرسة موسّعة لها، وممّا يقوله اُبن زيدون في رسالته الهزليّة: «وأنّكَ لو شئْتَ خرقْتَ العادات وخالفْتَ المعهودات، فأحلْتَ البحار عذبة، وأعذْتَ السّلام رطبة، ونقلت غدًا فصار أمسًا، وزدْتَ في العناصر فكانت خمسًا، وأنّك المقول فيه كلّ الصّيد في جوف الفِرا». (ص 5).

هذا النّصّ من رسالة ابن زيدون الهزليّة يملتئ بالصّور البلاغيّة المتراكمة، ويكشف عن براعة الكاتب في توظيف المحسّنات البديعيّة لإضفاء طابع ساخر مبالغ فيه. فهو يبدأ بعبارة «لو شئْتَ خرقْتَ العادات وخالفْتَ المعهودات»، وفيها مبالغة واُستعارة، إذ يصوّر المخاطَب بأنّه قادر على قلب قوانين الكون وتجاوز المألوف، ثمّ ينسج صورًا متتابعة: (أحلْتَ البحارَ عذبة)، (وأعذْت السّلام رطبة)، وهي اُستعارات ترتكز على قلب الطّبيعة وإعادة تشكيلها، في إشارة إلى قدرة المخاطَب المزعومة على فعل المستحيل.

وهذه الصّور البلاغيّة تُقال في موضع الهزل، بخاصّة أنَّ رسالة اُبن زيدون هزليّة، لكنّه لا يتكلّم فيها بالمعقول، بل ينطلق بالمبالغة في مدحٍ مبالغٍ فيه للغاية، وثناءٍ مقلوبٍ

يتحوّل إلى سخرية لطيفة حادّة في الوقت نفسه، فالسِّلام شجر مرّ منبته في البوادي، شجر قاسٍ، لكنّ ٱبن عبدوس غريم ٱبن زيدون، المقصود بهذه الرّسالة الهزليّة لا يعرف المستحيل، فهو يستطيع تحويل هذا الشَّجر إلى الليونة والطّرواة، فهو يستطيع تبديل الكون وتغيير طبائع الأشياء فيه!

ويواصل ٱبن زيدون هذا التّرصيع البلاغيّ بقوله: (ونقلت غدًا فصار أمسًا)، (وزدت في العناصر فكانت خمسًا)، يكاد بذلك يجمع الطّباق بالمقابلة، هي صور يرتكز فيها ٱبن زيدون على قلب الزّمن والطّبيعة، إذ يجعل المستقبل ماضيًا، ويزيد عدد العناصر الطّبيعيّة، في مبالغة تُبرز التّلاعب بالمعاني. ثمّ يختم بقوله: «وأنَّكَ المقول فيه كلّ الصّيد في جوف الفِرا»، وهو مثل عربيّ قديم يُقال لمن جمع كلّ شيء في مكان واحد، فيستعمله هنا ليؤكّد أنّ المخاطَب جامع لكلّ الصّفات، لكن في سياق هزليّ يبالغ حتّى يبلغ حدّ الطرافة. من النّاحية البلاغيّة، النَّصّ يزخر بالسّجع (العادات/المعهودات، عذبة/رطبة)، والطّباق (غدًا/أمسًا)، والمقابلة (خرق العادات/خالف المعهودات)، والاستعارات الكثيفة الّتي تقلب قوانين الكون، لكن هل هذه المفردات البلاغيّة والتّعابير، بما فيها من قوّة إبداعيّة، يمكن لها أن تناسب هذا الزّمان؟ وماذا لو أشرنا إلى غريم لنا قائلين» «هذا يستطيع أن يجعل الغد أمسًا»، أو نقول له مثلما قال ٱبن زيدون كذلك: «والإنسانيّة ٱسم، أنت جسمه وهيولاه» (ص 3) هل سيتقبّل المستمعون هذه الصّورة البلاغيّة في إعجاب؟

ولا يكاد العصر العبّاسيّ يختلف عن ذلك، فالبلاغة فيه تختلف جذريًّا عمّا سبقها من العصور، وكذلك عمّا تلاها من العصور، ونستشهد بنموذج واحد من نماذج البلاغة السّاخرة فيه، تلك الأبيات الشّعريّة الّتي أبدع فيها الأصمعيّ في الثّناء على الحمارة الحسناء، كأنّ حمارًا يحبّها ويراها في منامه ويمرض بسبب حبّها!

هَامَ قَلبِي بأتانِ عِنْدَ بَابِ الصّيدلانِي
تَيّمَتْنِي يومَ رُحنا بثناياها الحِسانِ
وبخدّين أسيليـــ نِ كلَونِ الشّنقرانِي
فَبَها مُتّ ولو عِشْـ تُ إذًا طَالَ هَوَانِي (المسعودي، 1983، ج4، ص 10)

بلاغة تصويريّة مبدعة إلى أقصى حدّ، فالأتان لها أسنان جميلة، وخدّاها مثل خدّي أيّة فتاة جميلة، ولهما لون لا يعرفه أحد، ولا حتّى الحمار نفسه؛ لذلك مات الحمار الّذي يحبّها؛ كيلا يعيش في الذّلّ والمهانة بسبب أنّ هذه الأتان لن تكون له في المستقبل، بلاغة طريفة محبّبة تبعث على الابتسامة والسّعادة، لكن هل تناسب عصرنا هذا؟ ماذا

لو جاء أستاذ في صفّه لتلاميذه بتشبيه: «رأيت أتانًا، خدّاها مثل خدّي فتاة جميلة»، أو «رأى حمار حمارة فأحبّها فمات من حبّها»، ما الّذي ستُثيره هذه البلاغة في النّفوس سوى الاستنكار، أو الابتسامة الحائزة في أفضل الأحوال؟

خاتمة البحث

يتبيّن لنا في هذا البحث أنّ البلاغة العربيّة لم تبدأ وتنتهِ من حيث بدأت، إنّما هي علم متطوّر في الأسلوب وفي المضمون، وهي قادرة على التّجدّد والتّكيّف، عبر المسارات الحضاريّة الأدبيّة المتنوّعة، في اُمتداد تاريخيّ يكشف عن حركيّة الفكر العربيّ وعن قدرة البلاغة العربيّة على أن تكون سجلًّا حضاريًّا خالدًا في سجلّ الإبداع العربيّ.

واُنطلاقًا من فرضيّات البحث نرى أنّ فرضيّة مقدرة الدّراسات الطّوليّة على الكشف عن الحركيّة المتحوّلة في البلاغة العربيّة، هي فرضيّة صحيحة؛ كون البلاغة عِلْم حيّ يتبدّل بمرور الزّمان، كذلك ثبتت صحّة فرضيّة العلاقة الارتباطيّة ما بين البلاغة والتّحوّلات الحضاريّة والاجتماعيّة. أمّا الفرضيّة الّتي تقول: إنّ البلاغة ظلّت محتفظة بجوهرها برغم التّحوّلات، فهي ممّا ثبت بعضه، إذ إنّها تبقى مرتكزة على البيان والفصاحة، لكنّها في الجوهر اُختلفت اُختلافًا جذريًّا، وأمّا فرضيّة أنّ البلاغة وثيقة حضاريّة حيَّة فهي فرضيّة صحيحة جزئيًّا، فالبلاغة تنهض بهذا الدّور، لكنَّه ليس دورها الوحيد، وكذلك هناك علوم أُخرى تنهض به أكثر منها.

وفي ضوء هذه النّتائج، يمكن تقديم بعض التَّوصيات للباحثين، أبرزها: ضرورة توسيع نطاق الدّراسات الطّوليّة في البلاغة العربيّة، لتشمَلَ مجالاتٍ جديدة، ومن ذلك الخطاب الرّقميّ والإعلاميّ، وربط البلاغة بالدّراسات الثّقافيّة والإنسانيّة الحديثة، وكذلك يُستحسن أن يُعاد النظر في المصطلحات البلاغية التّقليديّة، لتُقرأ في ضوء المناهج النقدية المعاصرة، لكن يبقى السّؤال الجوهريّ: «هل تكشف لنا بلاغة قصائد النّثر المرتكزة على الخلق الحرّ المضطرب، ذي الإيحاءات اللانهائيّة عن علم بلاغيّ متطوّر بالفعل، أو هو نوع من أنواع التّراجع في الأسلوب التّعبيريّ الإبداعيّ»؟

مراجع البحث

– إبن أبي ربيعة، عمر. (لا.ت). الديوان. بيروت—لبنان: دار القلم.

– ابن بسام. (1979). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

– إبن رشيق. (1981). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. ط5، ج1، بيروت: دار الجيل.

– إبن نباتة، جمال الدين المصري. (لا.ت). سرح العيون في شرح رسالة ٱبن زيدون. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي.

– الأصبهاني، أبو فرج. (1952). الأغاني. مصر: مطبعة دار الكتب المصرية.

– بدوي، أحمد أحمد. (2005). من بلاغة القرآن. الجيزة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

– الجاحظ، عمرو بن بحر. (لا.ت). البيان والتبيين. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، المجلد الأول: بيروت: دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– حسين، سلامة محمد. (2002). الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم. القاهرة: دار الآفاق العربية.

– الزوزني، أبو عبد الله الحسين. (لا.ت). شرح المعلقات السبع. بيروت: دار صادر.

– الرَّازي، فخر الدين. (2020). التفسير الكبير «مفاتيح الغيب». ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

– الذَّهبي، شمس الدين. (2001). سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة.

– عبد الشافي، مصطفى (2004). ديوان امرئ القيس. منشورات محمد علي بيضون، بيروت—لبنان: دار الكتب العلمية.

– عبد العظيم، علي. (1967). ديوان ابن زيدون ورسائله. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع.

– علوان، محمد شعبان، وعلوان، نعمان شعبان (1998). دراسات في البلاغة العربية من بلاغة القرآن المعاني. البيان – البديع. الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

– القط، عبد القادر. (1987). في الشِّعر الإسلاميّ والأمويّ. بيروت: دار النهضة العربية.

– المسعودي، أبو الحسن علي. (1983). مروج الذّهب ومعادن الجوهر. بيروت: دار الأندلس.

– ناصر الدين، مهدي محمد. (2002). ديوان طرفة بن العبد. ط3. منشورات محمد علي بيضون، بيروت—لبنان: دار الكتب العلمية.

موقع إلكترونيّ

https://www.aldiwan.net/poem21877.html

الألسنيَّة المُقارنة بين الوظائف اللغويّة - دراسة نقديَّة في نظريَّات ياكوبسون وهاليداي

د. جوزيف مقصود

المُلخَّص

من الوظائف الألسنيَّة البارزة في عصرنا الرّاهن نظريَّة الوظائف اللغويَّة عند "رومان ياكبوسون"، ونظريَّة النَّحو الوظيفيّ عند "مايكل هاليداي"، وكلتاهما تحاولُ تفسيرَ طبيعةِ اللغة بالنَّظر إلى مدى التَّفاعل بين البنية والسِّياق، واستقراء مقدرة كلّ نظريَّة منهما على تقديم نموذجٍ شاملٍ لِفَهْم اللغة، وذلك في ضوء التَّحوُّلات الاِجتماعيَّة والثَّقافيَّة.

رُبَّما من أبرزِ نقاط الاختلاف بين النّظريَّتين أنَّ ياكوبسون يُركِّزُ في بنية اللغة الدَّاخليَّة من خلال وظائفها الاِتّصاليَّة، بينما "هاليداي" يدرس بُعْدَ اللغة الاجتماعيّ عَبْرَ وظائفِها السّياقيّة. ولعلَّ هذا الاِختلافَ هو أساسُ النِّقاش النَّقديّ، لتحديد صلاحيَّةِ كُلِّ نموذج منهما في تفسير التَّنوُّع اللغويّ من خلال الثّقافات المختلفة؛ وهل هو قادر على التّفاعل في المجتمعات الحديثة.

اعتمدنا في هذا البحث المنهجَ الوصفيّ القائم على التَّحليل المقارَن؛ بُغية الجمْعِ بين العَرض النَّقديّ والتَّحليل المقارن، والكشف عن إمكانات التَّكامل بين النَّظريَّتَين حتَّى لو كانتا مختلفتين. قد يؤدّي هذا الأمر إلى الحصول على نموذجٍ يتَّسِمُ بالشّموليّة، إذ يجمعُ الدِّقّة البنيويّة بالوعي بالسّياق الاجتماعيّ العامّ، فقد توصَّلَ البحث إلى إمكان التّكامل بين النّظريّتيّن، ذلكَ أنَّ ما قدَّمَه كلٌّ من "ياكوبسون" و"هاليداي"، يُمكِنُ أنْ يُشكّلَ أساسًا لنموذج أشمَلَ، إذ يُمكنُ أنْ يناسبَ الباحثين في علوم اللغة المتنوّعة.

الكلمات المِفتاحيَّة: الألسنيَّة المقارنة، الوظائف اللغويَّة، "ياكوبسون"، "هاليداي"، الهُويَّة الثّقافيَّة.

Abstract
Among the prominent linguistic approaches in our contemporary era are Roman Jakobson's theory of linguistic functions and Michael Halliday's functional grammar. Both attempt to explain the nature of language by examining the interaction between structure and context, and by assessing the capacity of each theory to provide a comprehensive model for understanding language in light of social and cultural transformations.
Perhaps one of the most significant points of divergence between the two theories is that Jakobson focuses on the internal structure of language through its communicative functions, whereas Halliday studies the social dimension of language through its contextual functions. This difference forms the basis of critical debate regarding the validity of each model in interpreting linguistic diversity across cultures and its ability to respond to the dynamics of modern societies.
In this research, we adopted a descriptive, analytical, and comparative methodology, aiming to combine critical exposition with comparative analysis and to uncover the potential for integration between the two theories—even if they differ. Such integration may lead to the development of a more comprehensive model that unites structural precision with awareness of the broader social context. The study concludes that the contributions of both Jakobson and Halliday can serve as a foundation for a more inclusive framework, one that may prove useful to researchers across diverse fields of linguistics.
Keywords: Comparative linguistics, Linguistic functions, Jakobson, Halliday, Cultural identity.

المقدّمة

اللغةُ ظاهرةٌ إنسانيّةٌ معقّدة، فهي ليست مجموعةَ أصواتٍ، أو رموز للتّواصل فحسبُ، بل هي نظامٌ يتداخلُ فيه الشّكلُ مع الوظيفة، والمعنى مع السّياق الإجتماعيّ والثّقافيّ. لذلك، لا يمكن النّظر إليها بوصفها نَسَقًا مُغلَقًا، أو أداةً بسيطةً للتّخاطُب. وبَعْدُ، مع تطوُّر الدِّراسات اللغويّة في القرن العشرين تغيَّرَ الإهتمامُ من التّركيز في البنية الدّاخليّة للُّغَة إلى دراسة وظائفها وكيفيّة عملِها في الخطاب والمجتمع. إذًا، العلاقة هي اُرتباطيّة ما بين اللغة والخطاب الاجتماعيّ. وقد تعرَّضَ الخطابُ اللغويُّ لكثير من النّظريّات والأفكار: لُغَويًّا

واُجتماعيًّا، على حدٍّ سواء، خصوصًا عند علماء الألسنيّة في الغرب (العبد، 2005).
لذلك، يُعرّفُ "فردينان دي سوسير" Ferdinand de Saussure اللغة بالمقارنة بالكلام، فيقول" إنّ اللغة la langue مرتبطة بالمجتمع والعُرف الاجتماعيّ، بينما الكلام la parole مرتبط بالأفراد والحدث الكلاميّ. بالنّسبة إليه، إنَّ اللغةَ ظاهرةٌ اُجتماعيَّة، بوصفها نظامًا من الإشارات والرُّموز الّتي يستخدمُها الإنسانُ للتّعبير عن مُجمَلِ أفكاره (حسام الدين، لا.ت، ص 46).
في هذا الإطار ظهرت نظريَّاتٌ أساسيَّةٌ حاولَتْ تفسيرَ طبيعةِ اللغة من خلال تحليل وظائفها، أبرزها: نظرية "رومان ياكوبسون" Roman Jakobson الّتي تنتمي إلى المدرسة الشّكلانيّة الرّوسيّة (Mambrol, 2020)، ونظريّة "مايكل هاليداي" Mi– chael Alexander Kirkwood Halliday في النَّحو الوظيفيّ النِّظاميّ، على الرُّغم من أنَّ النّظريّتين تنطلقان من فكرةٍ مشتركةٍ هي أنَّ اللغة تُفهَمُ من خلال وظائفها، إلّا أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما قدَّمَتْ رؤيةً مختلفةً في تحديد هذه الوظائف، وفي تفسير علاقاتها بالبنية والسّياق.

تعريف البحث

هذا البحث يُقارن بين نظريّتي "ياكوبسون" و"هاليداي" في الوظائف اللغويّة، بحسبانهما من أبرز الإسهاماتِ في علوم اللغة الّتي أعادَتِ النّظر في العلاقة بين اللغة ووظائفها التّواصُليَّة والاجتماعيَّة.
ركَّزَ "ياكوبسون" في سِتّ وظائف للّغة من خلال تحليل بنيويّ للخطاب، بينما "هاليداي" قدَّمَ نموذجًا وظيفيًّا نظاميًّا يربط اللغة بالبنية الاجتماعيّة وحاجات التّواصُل في مواقف مختلفة.
وهكذا، إنَّ الهدف من هذا البحث هو تحليل هاتين النّظريّتين، وتوضيح نقاط التّشابه والاختلاف بينهما مع محاولة اُستكشاف إمكان الجمع بينهما في إطار مقارن.

أهمّيّة البحث

تَظهَرُ أهمّيَّةُ هذا البحث في أنّه يساعدنا على فَهْم اللغة فَهْمًا أوسع، فهي ليست مجموعةً من أشكال، أو مجموعة قدراتٍ عقليّة محدودة، بل هي شبكةٌ من وظائفَ مترابطة. لذا، يسعى البحث إلى أنْ يُقدِّمَ قراءةً نقديّةً للنّظريّاتِ اللغويّة الكبرى الّتي كان لها تأثيرٌ واضحٌ في الدّراسات خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين، ويُسهم في بناءِ منظورٍ

تكامليّ يُمكِنُ الإستفادةُ منه في مجالات من مثل: تحليل الخطاب، وتعليم اللغة، ودراسة الهُويَّة الثّقافيّة. وتزدادُ قيمةُ هذا الطَّرح اليوم مع الحاجة إلى نماذج تفسيريّة جديدة تتجاوز الفصلَ التّقليديَّ بين البنية والسّياق، وتُقدّمُ رؤيةً شاملةً لطبيعة اللغة بوصفها ظاهرةً إنسانيَّة مُعقّدة.

أسباب اختيار البحث

اختيار هذا البحث بالتّحديد له ثلاثة أسباب رئيسة، يمكن تفصيلُها في ما يأتي:

— أنّ النّظريّتين كان لهما تأثيرٌ كبيرٌ في الدّراسات اللغويّة الحديثة، خصوصًا في تحليل الخطاب واللسانيّات التّطبيقيّة.

— أنّ هناك حاجةً إلى دراسةٍ نقديّةٍ تُبيِّنُ حدودَ كلِّ نظريّة، وتُبرِزُ نقاطَ القوَّة والضُّعف فيها.

— أنّ الجمْعَ بين النَّموذج البنيويّ والنَّموذج الوظيفيّ، ربّما يفتحُ نوعًا من المجال لبناء إطار لغويّ أكثر شمولًا ومرونة.

إشكاليَّة البحث

السّؤال الأساس الّذي ينطلق منه هذا البحث هو: **"كيف يمكنُ للوظائف اللغويّة أنْ تُفسِّرَ طبيعةَ اللغة من خلال التَّفاعل بين البنية والسّياق"؟**

يتفرَّعُ من هذا السّؤال عدَّة قضايا، منها:

— هل تكفي وظائف "ياكوبسون" السّتّ لتفسير التّنوُّع اللغويّ والسّياقيّ؟

— هل يُقدِّمُ نموذج "هاليداي" رؤيةً شاملة، أم أنّه مجرّدُ إضافةٍ للنّماذج البنيويَّة؟

— هل يمكن الجمعُ بين النَّموذجَين لبناء تصوُّر تكامُليّ يُساعد على تفسيرِ الظّاهرة اللغويَّة تفسيرًا أكثر دقَّةً؟

فرضيّات البحث

يعتمد البحث على مجموعة من الفرضيّات، من أبرزها:

— أنَّ "ياكوبسون" ركّز في الوظائف البنيويَّة للّغة ولم يُعطِ السّياقَ الاجتماعيّ والثّقافيّ الاهتمام الكافي.

— أنَّ "هاليداي" ركّز في الجانب الاجتماعيّ للُّغَة، لكنَّه لم يتعمَّق في تفاصيل البنية الدّاخليَّة كما فعلَتِ اللسانيّات البنيويَّة.

— أنَّ الجمعَ بين النّموذجَين قد يُومِّنُ إطارًا أكثرَ شمولًا لِفَهْم اللغة، وذلك من خلال التّفاعُل بين البنية والسّياق.

منهج البحث

حتّى يمكن دراسة اللغة في ضوء هذه النّظريّات، اعتمد البحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ المقارن؛ لأنّه يسمح بالجمع بين عرض الأفكار جمعًا نقديًّا، ومقارنتها؛ للكشف عن نقاط الالتقاء والاختلاف.

هذا المنهج لا يكتفي بالعرض، بل يتجاوز ذلك إلى نقد الحدود وربطها بالهُويّة الثّقافيّة، كما أنّ الطّابع المقارن يساعد على استكشاف إمكانات التّكامل بين النّظريّتين، ويفتح المجال لتطبيقها في مجالات متعدّدة، مثل تحليل الخطاب، وتعليم اللغة، ودراسة الهُويَّة الثّقافيَّة، الأمر الَّذي قد يمنح البحث قيمة إضافيّة نسعى إليها حتَّى تتجاوز الجانب النّظريّ البحت.

الجديد في البحث

يحاول هذا البحث أن يضيف الجديد، وذلك على المستويات الثّلاثة الآتية:

— تقديم تحليل نقديّ يوضِحُ نقاط القوّة، وكذلك نقاط الضّعف، في كلٍّ من نظريّتي "ياكوبسون" و"هاليداي"، بدلًا من الإكتفاء بالعرض التّقليديّ.

— اقتراح إطار يجمع بين دقّة "ياكوبسون" في الجانب البنيويّ، واُهتمام "هاليداي" بالجانب الاجتماعيّ، ليكون نموذجًا لغويًّا أكثر شمولًا.

— رَبْط هذا الإطار بالهُويّة الثّقافيّة، وبيان كيفيَّة استخدامه في مجالات من مثل" تحليل الخطاب، وتعليم اللغة، ودراسة التّنوُّع الثّقافيّ، ما يفتح فُرَصًا جديدةً أمام الباحثين في اللسانيّات التّطبيقيَّة.

المبحث الأوّل: "ياكوبسون" والوظائف السِّتّ للّغَة

يُعَدُّ "رومان ياكوبسون" واحدًا من أبرز علماء اللغة في القرن العشرين، وقد كان له دورٌ أساسٌ في تطوير المقاربة الوظيفيّة للّغة ضمن المدرسة الشّكلانيّة الرّوسيّة، فلا شكّ في أنَّ نظريّة التّواصل اللغويّ هي من أبرز النّظريّات الألسنيّة الحديثة. و"ياكوبسون" هو المنظّر الحقيقيّ لها (Zian, 2016)، إذ شكَّلَ مشروعُه اللغويّ نقطةَ تحوُّلٍ في الدّراسات الحديثة؛ لأنّه تجاوزَ حدودَ البنيويّة التّقليديّة الّتي ركّزت في البنية الدّاخليَّة، وطرحَتْ فكرةً وهي أنَّ اللغة لا يمكن فَهمُها إلّا من خلال وظائفها في الخطاب.

هذا التَّحوُّل أتى في سياق عامّ اُتّجهَت فيه الدّراساتُ اللغويّة من التّركيز في البنية إلى

الاهتمام بالسّياق والغرض الاتّصاليّ، وهو ما جعل نموذج "ياكوبسون" من أهمّ النَّماذج الّتي أثّرت في تحليل الخطاب الأدبيّ والإعلاميّ والسّياسيّ (Jakobson, 1960).

نشأ "ياكوبسون" في بيئةٍ فكريّةٍ نشطِةٍ، حيث كان عضوًا في حلقة "موسكو" اللغويّة، ثمّ انتقل لاحقًا إلى حلقة "براغ" الّتي كان لها دورٌ أساسٌ في تطوير اللسانيّات البنيويّة. تأثّرَ "ياكوبسون" بالمدرسة الشّكلانيّة الرّوسيّة الّتي ركَّزَتْ في الوظيفة الشّعريّة للّغة؛ لاهتمامها بالشّكل الأدبيّ، من خلال دراسة البنية الصّوتيّة والدّلاليّة للنّصوص الأدبيّة، فقد حوَّلَتْ هذه الحركة دراسةَ الأدب إلى عِلْم دقيق يتمحور في "الأدبيّة"، مبتكرة مفاهيم جديدة، من مثل: مصطلح التّغريب، ومن روّادها رومان ياكوبسون (مراد، 2025) الّذي تجاوز هذا الإطار ليُقدّم نموذجًا أوسع للوظائف اللغويّة، بما يشمَلُ أشكالَ التّواصل جميعَها، وليس الأدب فقط (H´bert, 2011)، ومع ذلك، كان توجُّهُ "ياكوبسون" في هذه الدّراسة توجُّهًا أدبيًّا، في البداية، لكنَّ الشّعريّة هي الّتي قادت "جاكبسون" إلى اللسانيّات (بو مزبر، 2007).

قد ذهب "ياكوبسون" إلى أنَّ اللغة ليست مجموعةَ نظام من العلامات، بل منظومةٌ للتّواصل تُعرَف من خلال الوظائف الّتي تؤدّيها (H´bert, 2011)، وبناء على ذلك قدّم نموذجه المعروف الّذي يرتكز على ستّ وظائف لغويّة مرتبطة بعناصر العمليّة التّواصليّة، ورأى أنّ كلّ نصّ لغويّ يهيمن عليه نوع مُحدَّد من الوظائف، وأنّ تحليل الخطاب يتطلّب تحديد هذه الوظيفة المهيمنة، وتاليًا، قدّم "ياكوبسون" تصوُّره للاتّصال اللغويّ الّذي يرتكز على ستّة عناصر أساسيّة، وهي الآتية:

- المُرسِل ⟵ Sender / Addresser
- المُرسَل إليه ⟵ Receiver / Addressee
- الرِّسالة ⟵ Message
- السّياق ⟵ Context
- الشّفرة ⟵ Code
- قناة الاتّصال Contact / Channel

ويرى "ياكوبسون" إلى أنَّ كلَّ عنصر من هذه العناصر يرتبطُ بوظيفةٍ لُغَويَّةٍ مُحدَّدة وأنَّ فهْمَ الخطاب يتطلَّبُ تحليلَ العلاقة بين هذه العناصر والوظائف المرتبطة بها (Journalism University, n.d).

ترتبط الوظيفة المرجعيّة Referential Function بالسّياق الخارجيّ الّذي تُشير إليه الرّسالة، وهي الأكثر شيوعًا في الخطاب اليوميّ؛ لأنّها تهدف إلى نقل المعلومات أو وَصْف الواقع، تظهر هذه الوظيفة في الجمل الخبريّة، كذلك في النّصوص العلميّة البعيدة من العاطفة والتقارير الإخباريّة الموضوعيّة، ثُمَّ إنَّ هذه الوظيفة يعدّها ياكوبسون أساسًا في فَهم العلاقة بين اللغة والواقع، وقد تناولها عدد من الباحثين العرب، مثل عبد السلام المسدي الذي رأى أنَّها من أهمّ وظائف اللغة لأنَّها تُمثّل العالم الخارجيّ (المسدي، 2010)، فالتّواصل اللغويّ يؤدّي إلى نشوء العلاقات الاجتماعيّة، وتاليًا إنشاء المعرفة ووضعًا لقِيَم، ما يعني الوعي الفرديّ والجماعيّ، وتاليًا الاجتماعيّ، في الوقت عينه (مهدلي، 1997).

أمّا الوظيفة الانفعاليَّة Emotive Function فهي تركّز في موقف المُتكلِّم ومشاعره، وتظهر في الخطاب الذّاتيّ والتّعبيرات الّتي تكشف عن الانفعال، مثل: "يا له من يوم جميل"! ورأى ياكوبسون أنّ هذه الوظيفة توضّح أنّ اللغة ليست محايدة، بل وسيلة للتّعبير عن الذّات (H´bert, 2011). وأشار تمام حسان (1985) إلى أنّ الوظيفة الانفعاليّة مهمّة في الخطاب العربيّ؛ لأنّها تكشف عن البُعد الذّاتيّ للمتكلّم.

في حين أنّ الوظيفة النّدائيّة Conative Function وتُسمّى كذلك الوظيفة الانتباهيّة، تهدف إلى التّأثير في المخاطَب ودفعه إلى القيام بفعل معيّن، وتظهر في الأوامر والطّلبات والنّداءات، وتركّز في تعزيز عمليّة التّواصُل أكثر من المرسلة نفسها (حمدامين، ومحمود، 2014)، مثل: "افتح الباب" أو "من فضلك انتبه". وتُعدّ هذه الوظيفة أساسيّة في الخطاب الإقناعيّ، السّياسيّ والإعلانيّ (Jakobson 1963).

بينما تركّز الوظيفة الشّعريّة Poetic Function في شكل الرّسالة عينها وطريقة صياغتها، أي في الجانب الجماليّ للّغة، وتظهر بوضوح في النّصوص الأدبيّة والشّعريّة، حيث الاهتمام بالأسلوب والوزن والإيقاع أكثر من المضمون، فاللغة الشّعريّة هي من مرتكزات الحداثة الّتي تريد للكلمات أن تكون جديدة متميّزة، لها حاضرها الجديد الخاصّ، (مالكوم وماكفارلن، 1987)، ما يعني الاستمتاع بطاقاتها المبدعة كافّة (المسدي، 1983)، وعمومًا يرى ياكوبسون أنّ هذه الوظيفة تجعل اللغة موضوعًا بحدّ ذاته؛ لأنّها تُلقي الضَّوء على كيفيَّة بناء الرّسالة، لا على ما تحمله من المعنى فحسب (Jakobson 1963).

أمّا الوظيفة الفاتحيّة Phatic Function فتهدف إلى فتح قنوات الاتّصال أو الحفاظ

عليها بين المرسل والمخاطَب، وتظهر في العبارات الّتي تُستخدم للتّأكُّد من استمرار التّواصُل، مثل: "ألو"؟ أو "هل تسمعني"؟، هذه الوظيفة مهمّة؛ لأنّها توضّح أنّ اللغة لا تُستخدم فقط لنقل المعلومات، بل كذلك لضمان وجود علاقة تواصليّة بين الأطراف، فاللغة هي ضرب من الحدث الاجتماعيّ، تعتمد وجود تفاعل اجتماعيّ بين شخصين اثنين فأكثر، ما يمثّل المتكلّم والمستمع (دي سوسير، 1986).

وتبقى الوظيفة الميتا–لغويّة Metalingual Function المتعلّقة بالشّفرة أو اللغة نفسها، أي عندما يستخدم المتكلّم اللغة لشرح أو توضيح معنى كلمة أو عبارة. مثلًا عندما يقول شخص: "ماذا تقصد بهذه الكلمة؟" أو "هذه الجملة تعني كذا"، يرى ياكوبسون أنّ هذه الوظيفة ضروريّة؛ لأنّها تساعد على التّأكّد من أنّ المرسل والمخاطَب يشتركان في فَهْمٍ واحدٍ للرُّموز واللغة المستخدمة (Jakobson 1963).

لا شكّ في أنّ ياكوبسون قد قدّم نموذجًا مهمًّا في فَهم طبيعة اللغة، من خلال ربطها بالوظائف الّتي تُؤدّيها في عمليَّة التَّواصُل، هذا النّموذج يُظهر أنّ اللغة ليست مجرّد نسق شكليّ، بل أداة مُتعدّدة الأبعاد، قادرة على نقل المعلومات، والتّعبير عن المشاعر، والتّأثير في الآخرين، والحفاظ على قنوات الاتّصال، ومن أبرز إيجابيّات هذه النّظريّة أنّها شاملة، إذ تُغطّي مختلف جوانب الخطاب اليوميّ والعلميّ والأدبيّ، وتُتيح للباحثين أدوات واضحة لتحليل النّصوص من منظور وظيفيّ، الأمر الّذي جعلها مؤثّرة في الدّراسات اللسانيّة والإعلاميّة والأدبيّة، وانطلاقًا من نظريّة التّواصل لياكوبسون، برزت مكانة العناصر المتنوّعة المشكّلة للخطاب، وتبيّنت وظيفة كلّ عنصر، والعلاقة الارتباطيّة له بالعناصر الأخرى (بوسمالي، 2022).

على الرُّغم من أهمّيّتها، فإنّ نظريّة ياكوبسون لا تخلو من قصور، فقد ركّز تركيزًا كبيرًا في الجانب البنيويّ للوظائف، من دون أن يمنح السّياق الاجتماعيّ والثّقافيّ ما يكفي من الاهتمام، كما أنّ تقسيمه الوظائف السّتّ للّغة قد يبدو جامدًا في بعض الأحيان، إذ إنّه لا يُفسّر التّفسير الكافي للتّداخل بين الوظائف في الخطاب الواقعيّ، فمن الممكن أن تتداخل الوظيفة المرجعيّة مع الانفعاليّة أو النّدائيّة في نصّ واحد، حتّى النّصوص الموضوعيّة ذات الوظيفة المرجعيّة الخالصة، لا يمكن أن ننفي عنصر الذّاتيّة فيها نفيًا تامًّا، إذْ إنَّ الذّاتيَّة هي الدّافع الأوّل للكاتب لاختيار موضوعه العلميّ هذا بالتّحديد، فهناك نوع من العاطفة حتّى ضمن الوظيفة المرجعيّة الإخباريّة الجافّة، ثمّ إنّ النّموذج الّذي قدّمه ياكوبسون يظلّ أقرب إلى التّحليل النّظريّ منه إلى التّطبيق العمليّ في مجالات، مثل تعليم اللغة أو دراسة الهُويَّة الثَّقافيَّة.

وكذلك، لا نرى أيَّ دور للقارئ في عمليّة تفكير ذهنيّة لتوليد المعاني، أو بحثيّة في ظروف أحاطت بالكاتب ودفعت به إلى كتابة النّصّ، فقد تجاهلت نظريّة ياكوبسون وجود القارئ، والظّروف الثّقافيّة المؤثّرة في فَهْمِه المرسلة وتلقّيها.(EBSCO Research Starters, n.d)
ورُبَّما من الممكن تطوير نظريَّة ياكوبسون عبر إدماج البُعد الاجتماعيّ والثّقافيّ دمجًا أوضح، فلا يُنظر إلى اللغة بوصفها نسقًا وظيفيًّا فقط، بل بوصفها ظاهرة مرتبطة بالهُويَّة والتّنوّع الثّقافيّ، كما يمكن توسيع النّموذج ليأخذ في الحسبان التّداخُل بين الوظائف، بدلًا من الفصل الصارم بينها، الأمر الَّذي يعكس طبيعة الخطاب الواقعيّ على نحو أدقّ، كذلك من المفيد ربط هذه الوظائف بمناهج حديثة في تحليل الخطاب، مثل الدّراسات النّقديّة، أو اللسانيّات التّطبيقيّة، لتصبح النّظريّة أكثر مرونة وقابليّة للتّطبيق في مجالات متعدّدة.

المبحث الثّاني: هاليداي والوظائف الثّلاث للّغة

يُعدّ مايكل هاليداي من أبرز علماء اللغة في القرن العشرين، إذ قدّم إطارًا نظريًّا يُعرف بالنّحو الوظيفيّ النّظاميّ Systemic Functional Linguistics – SFL، يرتكز هذا الإطار على فكرة أنّ اللغة ليست نظامًا شكليًّا مُغلقًا، بل هي مورد اجتماعيّ يُستخدم لتحقيق وظائف متعدّدة في سياقات ثقافيّة واجتماعيّة مُحدَّدة (Halliday, 1978). وقد شكّل هذا التّحوّل نقلة نوعيّة في الدّراسات اللغويّة؛ لأنّه تجاوز المقاربات البنيويَّة الّتي ركّزت في البنية الدّاخليّة، والمقاربات التّوليديّة الّتي ركّزت في القدرة العقليّة الفطريَّة؛ ليُؤكّد أنَّ اللغة تُفهم من خلال وظائفها في الخطاب (Primary English Teaching Association Australia [PETAA], n.d).

هذا، ويُبرز هذا التّصوُّر أنَّ اللغة ليست مجرّد وسيلة للتّعبير الفرديّ، بل هي أداة لبناء الواقع الاجتماعيّ وتشكيل المعنى الجَماعيّ (Cojocaru, Bragaru, & Ciuchi, 2012)، كما أنَّ تصوُّر هاليداي يفتح المجال أمام دراسة اللغة في علاقتها بالثّقافة والسّلطة (فيركلف، 2024)، وهو ما جعل نظريّة هاليداي إطارًا غنيًّا للتّحليل النقديّ.

نشأ مشروع هاليداي في سياق نقديّ للمقاربات السّابقة، إذ رأى أنّ البنيويّة أهملت البُعد الاجتماعيّ للّغة، وأنّ النّحو التّوليديّ ركّز في القدرة العقليّة، من دون تفسير كيفيّة استخدام اللغة فِعليًّا في الحياة اليوميَّة؛ لذلك انطلق من فرضيَّة أنَّ اللغَة شبكة من الخيارات system يختار منها المتكلّم ما يناسب السّياق والغرض الاتّصاليّ,(Halliday & Matthiessen 2004). وقد تأثّر بأعمال برونيسلاف مالينوفسكي Bronisław Malinowski الّذي شدّد على أهمّيّة السّياق الثّقافيّ، وبأعمال جون فيرث John Rupert Firth الّذي رأى

أنّ معنى الكلمة يتحدّد من خلال السّياق الموقفيّ، هذا التّأثّر جعل نظريّته إطارًا متعدّد التّخصّصات يجمع بين اللسانيّات، وعلم الاجتماع، وتحليل الخطاب، والتّعليم.

وعليه، يتبيّن لنا من هذا التّداخل أنّ هاليداي لم يكن يسعى إلى بناء نحوٍ مُغلق، بل إلى نحوٍ مفتوح قادر على تفسير التّنوُّع اللغويّ، كما أنّه أتاح للباحثين أدواتٍ مُتنوّعةً ليُدركوا كيف تُستخدَم اللغة في الخطاب السّياسيّ والإعلاميّ، وهو ما عزّز قيمة نظريّته في الدّراسات التّطبيقيّة، وتاليًا يرى هاليداي أنَّ اللغة تؤدّي ثلاث وظائف أساسيَّة تعمل بالتّزامن بينها في كلّ نصّ (Halliday, 1978):

- الوظيفة الفكريَّة ⟵ Ideational function
- الوظيفة بين الشَّخصيَّة ⟵ Interpersonal function
- الوظيفة النَّصّيَّة ⟵ Textual function

ويُلاحظ أنّ هذه الوظائف ليست منفصلة، بل تتشابك باستمرار في إنتاج المعنى، فلا يمكن فَهْمُ نَصٍّ ما إلَّا من خلال النّظر إلى تفاعُلها معًا، فالوظيفة الفكريَّة تهدف إلى تمثيل التّجربة الإنسانيّة، سواء أَكانت خارجيَّةً أم داخليَّةً، وتشمل الوظيفة التّجريبيَّة (تمثيل الحوادث والفاعلين والظّروف)، والوظيفة المنطقيَّة (رَبْط الحوادث والعلاقات السّببيّة والزّمانيَّة)، وتُظهر هذه الوظيفة أنَّ اللغة تتخطّى وَصْف الواقع لتكون وسيلة لإعادة بناء التّجربة الإنسانيّة على نحو رمزيّ، ثمّ إنّها تُتيح للمتكلّمين صياغة علاقات سببيَّة وزمنيَّة تعكس رؤيتهم للعالم.

أمّا الوظيفة بين الشّخصيّة فتركّز في العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب، وتظهر في اختيار صيغة الجملة، وأدوات التَّقويم، والضّمائر، وأفعال الكلام، وهي الّتي تكشف عن دور اللغة في بناء العلاقات الاجتماعيَّة والسّلطة والهُويَّة (Eggins, 2004)، ومن خلال هذه الوظيفة، يُمكن اللّغة أن تُستخدم للتأثير والإقناع، أو للتّعبير عن التّضامن والودّ، وهي الّتي تجعل الخطاب وسيلة للتّفاوض على المكانة الاجتماعيّة والسّلطة بين الأفراد.

في حين أنّ الوظيفة النّصّيّة تُنظّم الخطاب وتجعله مترابطًا ومفهومًا، من خلال أدوات الرّبط، والتّماسك النّصّيّ، والبنية الموضوعيّة theme–rheme structure، وتُبرز هذه الوظيفة أنّ النّصّ ليس مجرّد تجميع جُمل، بل هو بناء متماسك يوجّه القارئ أو المستمع إلى فَهْم المرسلة، كما أنّها تُظهر كيف تُستخدم اللغة لتوجيه الانتباه إلى عناصر مُعيّنة في الخطاب.

هذا، ويُعدُّ مفهوم "اللغة بوصفها موردًا اجتماعيًّا" من أبرز إسهامات هاليداي، إذ يرى

أنّ اللغة مجموعة من الخيارات الّتي تتغيّر تبعًا للسّياق الاجتماعيّ والثّقافيّ، هذا المفهوم جعل نظريّته إطارًا مناسبًا لتحليل الخطاب في مجالات متعدّدة، مثل السّياسة، والإعلام، والقانون، والتّعليم، والأدب، وأسهم في تطوير تحليل الخطاب النّقديّ عند باحثين، مثل نورمان فيركلاف Norman Fairclough وفان دايك Teun A. van Dijk، كما اعتمدت مناهج تعليميَّة مُتعدِّدة هذه النّظريَّة، خصوصًا في تعليم اللغة الإنجليزيّة لأغراض أكاديميَّة؛ لأنَّها تُساعد المتعلّمين على إنتاج نصوص مناسبة للسّياق، وقد أثّرت كذلك في دراسات العلاقة بين اللغة والهُويّة والطّبقة الاجتماعيَّة، كما في أعمال بيرنشتاين Basil Bernstein والمسدي، ويتبيّن في هذا الامتداد أنّ نظريّة هاليداي ليست محصورة في التّحليل اللغويّ، بل لها أثر واسع في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، كما أنّها وفّرت أساسًا لتطوير مناهج تعليميّة تُراعي السّياق الثقافيّ والاجتماعيّ للمتعلّمين.

لكن، برغم أهمّيّة نظرية هاليداي في ربط اللغة بالسّياق الاجتماعيّ، فإنّها لا تخلو من ملاحظات نقديّة، فقد ركّزت تركيزًا كبيرًا في البُعد الاجتماعيّ للّغة، الأمر الّذي جعلها أحيانًا تُهمل التّفاصيل البنيويّة الدّقيقة الّتي اهتمّت بها اللسانيّات البنيويّة، كما أنّ تقسيمها الوظائف الثّلاث قد يبدو عامًّا، ولا يفسّر دائمًا التّعقيد الكبير في الخطاب الواقعيّ، إذ تتداخل الوظائف وتتفاعل بما يصعب الفصل فيه، وكذلك هذه النّظريّة قد تُنتقد في ضعف قابليّتها للتّطبيق في بعض المجالات الّتي تتطلّب دقَّةً بنيويَّةً عالية، مثل الدّراسات الصّوتيَّة أو النَّحْويَّة الصَّرفيَّة، هذا التّركيز الاجتماعيّ قد يجعل النّظريَّة أقلَّ فاعليَّةً في دراسة البنية الدّاخليَّة للّغة، ومع ذلك، فإنَّ قوّتها تكمن في قدرتها على تفسير الاستخدام الواقعيّ للّغة في الحياة اليوميَّة.

ورُبَّما يُمكن تطوير نظريَّة هاليداي عبر تعزيز الجانب البنيويّ فيها، فلا يقتصر التّحليل فيها على الوظائف الاجتماعيّة والنّصّيّة، بل يشمل كذلك تفاصيل البنية الدّاخليّة للّغة، كما يمكن إدماج أدوات تحليل حديثة، مثل اللسانيّات الحاسوبيّة أو الدّراسات الإدراكيّة؛ لتوسيع قدرة النّظريَّة على تفسير الاستخدامات اللغويَّة في العصر الرّقميّ، ومن المفيد كذلك تطوير آليّات أكثر وضوحًا لتفسير التّداخُل بين الوظائف الثّلاث؛ فتعكس النّظريّة عندئذٍ طبيعة الخطاب الواقعيّ على نحو أدقّ وأكثر مرونة، ويُحتمل أن يُسهم هذا التّطوير في جعل النّظريّة أكثر قدرة على التّعامل مع النّصوص الرّقميّة المعاصرة، مثل وسائل التّواصُل الاجتماعيّ، كما أنّه يفتح المجال أمام دمجها مع مناهج أخرى، كعِلم النّفس الإدراكيّ أو تحليل البيانات الضّخمة.

الخلاصة العامّة

هناك عدد من النّقاط المشتركة بين ياكوبسون وهاليداي، أبرزها أنّ كلاهما ينطلق من فرضيّة أنّ اللغة لا تُفهم من خلال بنيتها فقط، بل من خلال وظائفها في الخطاب، كما يشتركان في تأكيد أنّ اللغة أداة للتّواصل وليست مجرّد نسق شكليّ مغلق، ثمّ إنّ كلا النّموذجين يُقدّم إطارًا وظيفيًّا يساعد على تحليل النّصوص في سياقات مختلفة، سواء أكانت أدبيَّةً أم إعلاميَّةً أم اجتماعيَّةً، الأمر الَّذي يجعل رؤيتهما متكاملة في إبراز دور اللغة في الحياة الإنسانيّة.

مع ذلك، هناك اختلافات واضحة بينهما، إذ إنّ ياكوبسون قدّم ستّ وظائف لغويّة مرتبطة بعناصر العمليّة التّواصليّة، بينما هاليداي ركّز في ثلاث وظائف كبرى تعمل بالتّزامن في كلّ نصّ، واستنادًا إلى ذلك يبدو أنّ ياكوبسون ظلّ أقرب إلى التّحليل البنيويّ للخطاب، في حين أنّ هاليداي انطلق من منظور اجتماعيّ يرى اللغة موردًا ثقافيًّا واجتماعيًّا، كما أنّ نموذج ياكوبسون يميل إلى الطّابع النّظريّ العامّ، بينما نموذج هاليداي أكثر ارتباطًا بالتّطبيقات العمليّة في تحليل الخطاب والتّعليم والهُويّة الثّقافيَّة.

وبَعْدُ، إنَّ الآفاق المستقبليّة الّتي يفتحها هذا البحث، تتمثّل ربّما في إمكان تطوير دراسات ألسنيّة تطبيقيَّة تستفيد من التّكامل بين ياكوبسون وهاليداي، خصوصًا في مجالات تحليل الخطاب السّياسيّ والإعلاميّ، وتعليم اللغة في سياقات مُتعدّدة الثّقافات، ودراسة العلاقة بين اللغة والهُويَّة، كما يُتيح هذا البحث للباحثين أن ينظروا إلى اللغة بوصفها شبكة من الوظائف المتداخلة، وأن يطوّروا أدوات تحليليّة أكثر ثراءً قادرة على مواجهة تحدّيات العصر الحديث.

مراجع البحث

أوَّلًا: المراجع العربيَّة والمترجمة

– بوسمالي، عطاء الله. (2022). نظريَّة التواصُل عند رومان جاكبسون وبُعدها التعليميّ. الجزائر: مجلَّة العلوم القانونيَّة والاجتماعيَّة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلَّد 07، العدد 04.

– بو مزبر، الطاهر بن حسين. (2007). التواصُل اللسانيّ والشِّعريَّة: مقاربة تحليليَّة لنظريَّة رومان جاكبسون. بيروت: الدار العربيَّة للعلوم.

– حسام الدين، كريم زكي. (لا.ت). اللغة والثقافة دراسة أنثرولغويَّة لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربيَّة. كتاب إلكتروني.

– حسان، تمام. (1985). اللغة العربيَّة معناها ومبناها. القاهرة: عالم الكتب.

– حمد أمين، دلدار غفور؛ محمود: نشأت علي. (2014). نظريَّة التواصُل وأبعادها في الدَّرْس اللغويّ العربيّ. أربيل: جامعة صلاح الدين، كلية اللغات.
– دي سوسير، فردينان. (1986). محاضرات في الألسنيَّة العامة. ترجمة يوسف غازي نصر ومجيد النصر، الجزائر: المؤسَّسة الجزائريَّة للطباعة.
– العبد، محمَّد. (2005). النصّ والخطاب والاتِّصال. القاهرة: الأكاديميَّة الحديثة للكتاب الجامعيّ.
– فيركلف، نورمان. (2024). اللغة والسلطة. ترجمة محمد عناني، لبنان: مؤسَّسة هنداوي (صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزيَّة عام 2001).
– مالكم، برادبري؛ جيمس، ماكفارلن. (1987). الحداثة. ترجمة مؤيد حسن فوزي، بغداد: دار المأمون.
– مراد، منيب محمد. (2025). الشكلانيَّة الروسيَّة التركيز على الشَّكل الأدبيّ. موقع إلكترونيّ: https://bahethoarabia.com/shaklaniah/
– المسدي، عبد السلام. (1983). النَّقد والحداثة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
– المسدي، عبد السلام. (2010). العربيَّة والإعراب. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
– مهدلي، محمد محمود. (1997). مدخل في تكنولوجيا الاتِّصال الاجتماعيّ. القاهرة: المكتب الجامعيّ الحديث.

ثانيًا: المراجع الأجنبيَّة

- Cojocaru, S., Bragaru, C., & Ciuchi, O. M. (2012). The role of language in constructing social realities: The Appreciative Inquiry and the reconstruction of organisational ideology Retrieved March 22, 2026, from https://www.researchgate.net/publication/289006208_The_role_of_language_in_constructing_social_realities_The_Appreciative_Inquiry_and_the_reconstruction_of_organisational_ideology
- EBSCO Research Starters. (n.d.). Structuralist and poststructuralist criticism. Retrieved March 22, 2026, from https://www.ebsco.com/research-starters/literature-and-writing/structuralist-and-poststructuralist-criticism
- Eggins, S. (2004). An introduction to systemic functional linguistics (2nd ed.). London: Continuum.
- Halliday, M. A. K. (1978). Language as social semiotic: The social interpretation of language and meaning. London: Edward Arnold.
- Halliday, M. A. K., & Matthiessen, C. (2004). An introduction to functional grammar (3rd ed.). London: Arnold.

- Hébert, L. (2011). The functions of language. Signo – Applied Semiotics. Retrieved March 22, 2026, from
https://www.signosemio.com/pages/jakobson/functions-of-language.php
- Jakobson, R. (1960). Closing statement: Linguistics and poetics. In T. Sebeok (Ed.), Style in language (pp. 350–377). Cambridge, MA: MIT Press.
- Jakobson, R. (1963). Essais de linguistique générale (N. Ruwet, Trans. & Pref.). Paris: Éditions de Minuit.
- Journalism University. (n.d.). Jakobson's linguistic model of communication: Beyond the transmission. Retrieved March 22, 2026, from
https://journalism.university/fundamentals-of-development-and-communication/jakobsons-linguistic-model-communication-analysis
- Mambrol, N. (2020, October 19). Russian formalism – Literary theory and criticism. Literariness. Retrieved from
https://literariness.org/2020/10/19/russian-formalism
- Primary English Teaching Association Australia. (n.d.). Halliday's theory of language: A brief introduction. In B. Parkin & H. Harper, Teaching with intent: Scaffolding academic language with marginalised students. Retrieved March 22, 2026, from
https://petaa.edu.au/litportal/litportal/Getting-Started/Teaching-strategies/Pedagogy-101/halliday_theory.aspx
- Zian, L. (n.d.). The process of linguistic communicating at Roman Jacobson. Arab Journal for Sciences and Research Publishing. Retrieved March 22, 2026, from https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp/en/article/view/1407

دروس مستفادة من تجارب لبنان والعراق وسويسرا في إدارة التعددية وبناء المواطنيّة المشتركة

الدكتورة
بلانش ابي عسّاف

مقدمة: من التعددية إلى إدارة التنوع

يطرح البحث في العلاقة بين المواطنيّة والانتماء الطائفي في لبنان سؤالًا يتجاوز حدود النظام السياسي وآليات توزيع السلطة، ليطال طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة في مجتمع متعدد الانتماءات. فالسؤال لا يتمثل فقط في معرفة مدى قدرة النظام السياسي على تمثيل الجماعات المختلفة، وإنما في تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها بناء مواطنيّة مشتركة ومستقرة في مجتمع تتداخل فيه الانتماءات الدينية والطائفية والمناطقية والثقافية مع المجال السياسي.

ولا يعني وجود التعدد الديني أو الطائفي بالضرورة تعارضه مع المواطنيّة. فالتعددية الاجتماعية والدينية واللغوية موجودة في عدد كبير من المجتمعات الديمقراطية، وقد تمكنت بعض الدول من تطوير مؤسسات وآليات تجعل الاختلاف مصدرًا للتنوع والمشاركة بدل أن يتحول إلى انقسام سياسي دائم. ومن ثم، فإن السؤال الأدق ليس **كيف نتخلص من التعددية؟** وإنما:

كيف ندير التعددية بحيث نحمي الانتماءات الخاصة، من دون أن

تتحول إلى أساس دائم لتوزيع السلطة أو إلى عائق أمام نشوء مواطنيّة مشتركة؟

تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في لبنان، حيث نشأ النظام السياسي تاريخيًا على قاعدة الاعتراف بالتعدد الطائفي وتأمين مشاركة الجماعات المختلفة في السلطة. وقد تطور هذا المنطق من ترتيبات سياسية عرفية إلى آليات دستورية ومؤسساتية، ولا سيما بعد اتفاق الطائف، الذي أرسى المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب ومجلس الوزراء والوظائف العليا، وجعل إلغاء الطائفية السياسية هدفًا وطنيًا.

وهنا تظهر المفارقة اللبنانية فالنظام الدستوري يجمع بين الاعتراف بالتنوع الطائفي من جهة، والتطلع إلى تجاوز الطائفية السياسية من جهة أخرى.

ولا ينبغي النظر إلى هذه المفارقة بوصفها تناقضًا بسيطًا، إذ يمكن فهمها في إطار محاولة إدارة مرحلة انتقالية بين منطق حماية التوازن الجماعي ومنطق المواطنيّة المتساوية.

ومن هنا تصبح المقارنة الدولية والإقليمية أداة لفهم التجربة اللبنانية، لا للحكم عليها من الخارج أو البحث عن نموذج جاهز لاستنساخه. فالمقارنة بين لبنان والعراق وسويسرا تسمح بطرح سؤال أكثر دقة:

ما الذي يجعل بعض المجتمعات المتعددة قادرة على تحويل التنوع إلى مصدر للمشاركة والاستقرار، بينما يؤدي في مجتمعات أخرى إلى المحاصصة والزبائنية وصعوبة بناء مؤسسات مشتركة؟

أولًا: لبنان — من حماية التعددية إلى إعادة إنتاج الانقسام

يمكن فهم التجربة اللبنانية من خلال مفهوم الديمقراطية التوافقية، التي تقوم، في أحد نماذجها، على مشاركة الجماعات الأساسية في السلطة، والائتلاف الواسع، وضمانات تحول دون استئثار الأغلبية بالأقليات.

وقد أدت هذه الصيغة وظيفة تاريخية مهمة في لبنان، تمثلت في الحد من مخاوف الهيمنة وتأمين مشاركة المكونات المختلفة في مؤسسات الدولة. ولا يمكن تجاهل هذه الوظيفة، خصوصًا في مجتمع عرف تاريخيًا توترات وصراعات ذات أبعاد طائفية وسياسية.

إلا أن الإشكالية تظهر عندما تتحول قاعدة حماية الجماعات من وسيلة لإدارة مرحلة انتقالية إلى قاعدة دائمة لتنظيم الحياة السياسية.

فعندما تصبح الهوية الطائفية عنصرًا أساسيًا في تحديد التمثيل السياسي، قد تنتقل العلاقة من:

المواطن ← الدولة إلى المواطن ← الجماعة ← الدولة

وهذا التحول له نتائج تتجاوز توزيع المناصب، إذ يمكن أن يؤدي إلى:

1) تحويل المواطن من فاعل سياسي مستقل إلى ممثل لجماعته.

2) تحويل الدولة من فضاء عام مشترك إلى مجموعة من مواقع النفوذ المتوزعة بين الجماعات.

3) تحويل التنافس السياسي من تنافس على البرامج والسياسات إلى تنافس على تمثيل الهويات الجماعية.

4) تعقيد تحديد المسؤولية السياسية عندما تتداخل السلطة الرسمية مع شبكات الزبائنية السياسية والاجتماعية.

ومع ذلك، لا ينبغي اختزال الطائفية السياسية اللبنانية في كونها مجرد خلل مؤسساتي. فهي ارتبطت تاريخيًا بمشكلة حقيقية تتمثل في الخوف من الهيمنة والإقصاء، ولذلك فإن تجاوزها لا يمكن أن يعني إلغاء التنوع أو الانتقال إلى نظام أغلبي من دون ضمانات للمشاركة والمساواة.

وعليه، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من تمثيل الجماعات في الدولة إلى تمثيل المواطنين مع ضمان حماية التنوع وحقوق الجماعات والأفراد.

ثانيًا: العراق – عندما تتحول المحاصصة إلى آلية دائمة

تقدم التجربة العراقية مقارنة مهمة مع لبنان، على الرغم من اختلاف السياقين التاريخي والسياسي.

فبعد عام 2003، برزت صيغة المحاصصة الطائفية والإثنية بوصفها إحدى الآليات غير الرسمية لإدارة المشاركة السياسية وتشكيل الحكومات، بحيث ارتبط توزيع عدد من المناصب الأساسية بالانتماءات الإثنية والطائفية.

وتكشف الحالة العراقية عن مفارقة مشابهة، وإن اختلفت آلياتها عن الحالة اللبنانية: فقد أكد الدستور مبدأ المساواة بين المواطنين وعدم التمييز على أساس الدين أو المذهب أو القومية أو الأصل، كما أكد تكافؤ الفرص، بينما استمرت الممارسة السياسية في بعض مراحلها في العمل وفق منطق توزيع السلطة بين الجماعات.

وهنا يظهر درس أساسي، وجود مبدأ المواطنيّة والمساواة في النص الدستوري لا يكفي وحده إذا لم تدعمه مؤسسات وممارسات سياسية تجعل المواطن قادرًا على الوصول إلى الدولة بصفته مواطنًا، لا بصفته عضوًا في جماعة سياسية.

وقد ارتبطت المحاصصة في الحالة العراقية بمشكلات تتعلق بتشكيل الحكومات، وفعالية المؤسسات، وتوزيع الموارد، والمساءلة، والثقة بالنخب السياسية.
لكن من الضروري أيضًا عدم تفسير هذه النتائج على أنها نتيجة للتعدد الطائفي وحده. فالمحاصصة العراقية نشأت في سياق سياسي وتاريخي خاص، ولا يمكن فصلها عن عملية إعادة بناء الدولة بعد 2003 وعن موازين القوى والنخب السياسية التي تشكلت خلالها.
التجربة العراقي تكشف أهمية التمييز بين مفهومين كثيرًا ما يستخدمان بصورة مترادفة: **التوافق السياسي والمحاصصة.**
فالتوافق يعني أن القوى المختلفة تتفاوض للوصول إلى قرار أو تسوية مشتركة.
أما المحاصصة فتعني أن الجماعة تصبح، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وحدة أساسية لتوزيع المناصب أو الموارد أو النفوذ السياسي.
وهذا فرق جوهري؛ إذ يمكن للتوافق أن يساعد على إدارة التنوع، بينما يمكن للمحاصصة، عندما تستقر كقاعدة دائمة، أن تؤدي إلى تثبيت الهويات الجماعية داخل مؤسسات الدولة.

ثالثًا: سويسرا — إدارة التعددية من خلال المؤسسات

تقدم سويسرا حالة مختلفة ومفيدة للمقارنة، باعتبارها مجتمعًا متعدد اللغات والمناطق والتقاليد الدينية والسياسية.
وقد عرفت تاريخيًا توترات بين الكانتونات والمناطق والمجموعات اللغوية والدينية، إلا أن تطور الدولة السويسرية أدى إلى بناء مجموعة من المؤسسات والآليات التي تسمح بإدارة هذا التنوع، ومن أبرزها:

- الفدرالية واللامركزية؛
- الحكم الذاتي الواسع للكانتونات؛
- المشاركة السياسية؛
- الديمقراطية المباشرة؛
- التفاوض والتسوية؛
- الحكومة الاتحادية الجماعية؛
- احترام التعدد اللغوي والثقافي والديني؛
- وجود مؤسسات عامة مشتركة تتجاوز الانتماءات الجزئية.

وتُعد سويسرا أحد الأمثلة على الديمقراطية التوافقية، لكن التوافق فيها لا يقوم على توزيع ثابت للمناصب وفق الانتماءات الدينية أو اللغوية، وإنما على المشاركة والتفاوض والتسوية

داخل مؤسسات مشتركة.

ولا يعني ذلك أن سويسرا خالية من التوترات الهوياتية أو أن تجربتها قابلة للنقل كما هي إلى لبنان. فالنظام السويسري هو نتيجة مسار تاريخي طويل من بناء الدولة، وتطور الفدرالية، وترسيخ المشاركة المحلية، وتراكم الثقة بالمؤسسات والقواعد السياسية.

ولهذا فإن الدرس السويسري لا يتمثل في استنساخ النموذج، وإنما في ملاحظة آلية مختلفة لإدارة التنوع:

يمكن حماية التعددية من خلال توزيع السلطة مؤسساتيًا وجغرافيًا، بدل تحويل كل اختلاف اجتماعي إلى حصة سياسية ثابتة.

رابعًا: المقارنة بين النماذج الثلاثة

تكشف المقارنة أن الفارق الأساسي لا يكمن في وجود التنوع، بل في كيفية تحويل التنوع إلى ترتيبات سياسية ومؤسساتية.

البعد	لبنان	العراق	سويسرا
طبيعة التنوع	ديني وطائفي وسياسي ومناطقي	ديني وطائفي وإثني ومناطقي	لغوي وديني ومناطقي وسياسي
آلية إدارة التنوع	توافق طائفي ومحاصصة جزئية	محاصصة إثنية وطائفية غير رسمية	فدرالية وتوافق سياسي
موقع الجماعة	فاعل أساسي في النظام السياسي	فاعل أساسي في توزيع السلطة	مكوّن اجتماعي وسياسي دون حصص دينية ثابتة
موقع المواطن	يتداخل مع الانتماء الطائفي	يتداخل مع الانتماء الطائفي/الإثني	الفرد هو أساس الحقوق السياسية
شكل التوافق	تفاوض بين زعماء ومكونات	تفاوض بين قوى تمثل جماعات	تفاوض مؤسسي وحزبي وكانتوناتي
اللامركزية	محدودة نسبيًا	فدرالية جزئية	فدرالية راسخة
المحاسبة	تتعقد بسبب توزيع المسؤوليات	تتعقد بسبب المحاصصة	أكثر وضوحًا مؤسساتيًا
خطر الانقسام	مرتفع	مرتفع	تتم إدارته مؤسساتيًا
العلاقة بين التنوع والوحدة	التنوع حاضر في بنية السلطة	التنوع حاضر في توزيع السلطة	التنوع مُدار داخل مؤسسات الدولة

خامسًا: ماذا تكشف الرسوم والبيانات؟

تكتسب الرسوم والمؤشرات المرافقة للمقارنة أهميتها عندما تُقرأ باعتبارها أداة لتفسير الفروق بين الحالات، لا مجرد وسيلة لوصفها.

وهنا يمكن فهم لماذا قد يتحول نظام التوافق من آلية لحماية السلم الأهلي إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام.

وتشير القراءة العامة للبيانات إلى تفاوت واضح بين الدول الثلاث في عدد من المؤشرات المرتبطة بالحوكمة، وسيادة القانون، والأداء الاقتصادي، والثقة بالمؤسسات.

1) سيادة القانون: الشرط المسبق للمواطنيّة

تكشف المقارنة في سيادة القانون عن تفاوت واضح بين الحالات الثلاث، بما يعكس اختلاف قدرة المؤسسات على ضمان الخضوع للقواعد القانونية وحماية الحقوق بصورة متساوية.

2) مدركات الفساد: مؤشرات الثقة وتمدد الزبائنية

لا يمثل الفساد مشكلة إدارية فحسب، بل يؤثر بصورة مباشرة في علاقة المواطن بالدولة؛ إذ يؤدي ارتفاعه إلى تعزيز الزبائنية والوساطة وإضعاف الثقة بالمؤسسات العامة.

3) **مؤشر الإزدهار العالمي: قياس جودة المؤسسات**

يقدم مؤشر الازدهار قراءة أوسع من المؤشرين السابقين، إذ يسمح بالنظر إلى العلاقة بين جودة المؤسسات والحوكمة والاقتصاد ورأس المال الاجتماعي وجودة الحياة.

ويظهر لبنان، رغم امتلاكه موارد بشرية واجتماعية مهمة، فجوات واضحة في عدد من مؤشرات الحوكمة والاقتصاد ومكافحة الفساد. أما العراق، فيظهر تحسنًا في بعض الجوانب، مع استمرار تحديات هيكلية تتصل بالحوكمة وسيادة القانون. في المقابل، تظهر سويسرا مستويات أكثر استقرارًا في عدد من المؤشرات المرتبطة بفعالية المؤسسات والحوكمة.

ولا ينبغي تفسير هذه المؤشرات باعتبارها دليلًا على أن التنوع يؤدي إلى ضعف الدولة في بعض الحالات، أو إلى نجاحها في حالات أخرى. فالمؤشرات لا تقيس التنوع نفسه، وإنما تساعد على فهم البيئة المؤسساتية التي تتم فيها إدارة التنوع.

ومن هنا يمكن استخلاص ملاحظة أساسية:

يبدو أن الفارق الحاسم لا يرتبط بحجم التنوع بقدر ما يرتبط بقدرة المؤسسات على إدارة هذا التنوع ضمن قواعد عامة، وتوفير المساواة، وتحديد المسؤولية، وإنفاذ القانون. وهذا يجعل الحوكمة وسيادة القانون ورأس المال الاجتماعي عناصر وسيطة مهمة بين التعددية والاستقرار.

سادسًا: أين يكمن الاختلاف الحقيقي؟

من الخطأ اختزال المقارنة في القول إن «سويسرا نجحت بينما فشل لبنان والعراق». فهذه الحالات تختلف في تاريخها السياسي، وفي مسار بناء الدولة، وفي طبيعة النظام السياسي، وفي الظروف الاجتماعية والاقتصادية. والسؤال الأكثر دقة هو:

ما الآليات التي تجعل الدولة قادرة على إدارة التنوع، وما الآليات التي تجعل الدولة نفسها مجالًا للتنافس بين الجماعات؟

في لبنان والعراق، أصبحت الهوية الجماعية، بدرجات مختلفة، وسيلة مهمة للوصول إلى الدولة أو توزيع النفوذ داخلها.

أما في سويسرا، فقد طورت الدولة آليات تسمح للفرد والجماعة والمنطقة والحزب بالمشاركة في الحياة السياسية من خلال مؤسسات عامة مشتركة. ومن هنا يمكن التمييز بين:

التعددية المؤسسية: وهي الاعتراف بالتنوع وحمايته، مع عدم جعل كل اختلاف اجتماعي قاعدة ثابتة لتوزيع السلطة.

التعددية المحاصصية: هي تحويل الجماعات إلى وحدات سياسية ثابتة أو شبه ثابتة، يصبح الانتماء إليها مدخلًا أساسيًا للحصول على السلطة أو الموارد أو التمثيل.

وبالتالي، فإن المشكلة ليست في التوافق ذاته، بل في الوظيفة التي يؤديها التوافق. فالتوافق الذي يهدف إلى بناء قرار مشترك يختلف عن توافق يهدف إلى اقتسام مواقع الدولة.

سابعًا: قوة المؤسسات شرط لإدارة التنوع

تُظهر المقارنة أن الاعتراف بالتنوع، حتى عندما يكون مكرسًا دستوريًا، لا يكفي لبناء المواطنيّة.

فالمواطنيّة تصبح أكثر استقرارًا عندما يستطيع الفرد الوصول إلى حقوقه من خلال مؤسسات عامة واضحة، وعندما تكون قواعد المشاركة والمساءلة وتوزيع الموارد قابلة للتطبيق على الجميع.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم العلاقة على النحو الآتي:

مؤسسات قوية ⟵ قواعد مشتركة ⟵ مساواة في الحقوق ⟵ ثقة بالمؤسسات مواطنيّة أكثر استقرارًا

في المقابل:

محاصصة + زبائنية + ضعف مؤسسات ⟶ تداخل الجماعة والدولة ⟶ ضعف المساءلة ⟶ إعادة إنتاج الانقسام

وهذا لا يعني أن المؤسسات وحدها تفسر كل الفوارق بين الحالات الثلاث، لكنه يوضح أن قدرة الدولة على إدارة التنوع تمثل عاملًا أساسيًا في تحديد نتائج هذا التنوع.

ثامنًا: ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى لبنان؟

تقود المقارنة إلى إعادة صياغة السؤال اللبناني. فبدل طرح المسألة في صورة ثنائية: إما الطائفية وإما المواطنيّة،

يمكن طرحها على النحو الآتي: **كيف يمكن الانتقال من حماية الجماعات من خلال تمثيلها السياسي إلى حماية التنوع من خلال المواطنيّة والمؤسسات العامة؟**

فالتعددية لن تختفي بمجرد تغيير النصوص الدستورية، كما أن إلغاء التمثيل الطائفي لا يؤدي تلقائيًا إلى نشوء مواطنيّة متساوية. وفي المقابل، فإن استمرار الانتماء الطائفي بوصفه قاعدة أساسية لتنظيم السلطة قد يؤدي إلى تثبيت الانقسامات داخل الحياة السياسية. لذلك، يبدو المسار الأكثر واقعية هو الانتقال التدريجي من الطائفية السياسية إلى مواطنيّة توافقية، تقوم على:

- حماية التنوع؛
- ضمان المساواة؛
- تعزيز دولة القانون؛
- تقوية المؤسسات؛
- توسيع المشاركة السياسية؛
- تطوير اللامركزية الإدارية؛
- فصل الخدمات العامة عن الزبائنية السياسية؛
- تعزيز استقلال القضاء؛
- تطوير نظام انتخابي يشجع على التنافس البرامجي؛

- تشجيع الأحزاب العابرة للطوائف؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة؛
- الانتقال تدريجيًا من تمثيل الجماعات إلى تمثيل المواطنين.

ولا تعني المواطنيّة التوافقية إلغاء الانتماءات الدينية أو الثقافية أو المناطقية، بل إعادة تحديد موقعها داخل الدولة.

تاسعًا: من تعدد الانتماءات إلى مواطنيّة متعددة المستويات

تقدم المقارنة درسًا إضافيًا مهمًا: المواطنيّة الحديثة لا تتطلب إلغاء الانتماءات الخاصة. فيمكن للفرد أن يكون في الوقت نفسه منتميًا إلى **عائلة، ومنطقة، ولغة، وثقافة، ودين، وحزب، ودولة**. ومن ثم، ليست المشكلة في تعدد الانتماءات، وإنما في ترتيبها السياسي والرمزي.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات:

الانتماء الديني: حق شخصي واجتماعي وثقافي.

الانتماء الطائفي: مكوّن من مكونات الهوية الاجتماعية والثقافية.

المواطنيّة: علاقة قانونية وسياسية مباشرة بين الفرد والدولة.

وتبدأ الإشكالية عندما تصبح العلاقة: **الفرد ⟵ الجماعة ⟵ الدولة** بدل أن تكون: **الفرد ⟵ الدولة**

مع الحفاظ على حق الفرد في انتماءاته الخاصة.

وبذلك، لا يكون الهدف إلغاء الجماعة، وإنما منع تحولها إلى وسيط إلزامي بين المواطن والدولة.

عاشرًا: من التوافق بين الجماعات إلى التوافق داخل المؤسسات

من أهم الدروس التي تسمح بها المقارنة إعادة تعريف مفهوم **التوافق**. فالتوافق لا يعني بالضرورة: «لكل جماعة حصتها».

بل يمكن أن يعني: «**لكل طرف حق المشاركة والقدرة على التأثير، لكن القرار يُتخذ داخل مؤسسات عامة مشتركة.**»

وهنا ينتقل السؤال من كم حصة جماعتنا؟ إلى كيف نصل إلى قرار يستطيع المختلفون التعايش معه؟

وهذا التحول من حساب الحصص إلى بناء القرار المشترك يمثل أحد أهم الدروس التي يمكن أن تستفيد منها التجربة اللبنانية.
فالتوافق، بهذا المعنى، يصبح ثقافة سياسية ومؤسساتية، وليس مجرد آلية لتوزيع المناصب.

الحادي عشر: هل المطلوب إلغاء الطائفية أم إعادة تنظيم العلاقة معها؟
لا تقدم المقارنة جوابًا بسيطًا من نوع «إلغاء الطائفية» أو «الإبقاء عليها».
فالطائفية السياسية ارتبطت تاريخيًا في لبنان بوظيفة حماية التوازن ومنع الهيمنة، لكن استمرارها بوصفها قاعدة دائمة لتنظيم السلطة قد يساهم في إعادة إنتاج الانقسامات.
ومن ثم، فإن المسألة لا تتمثل في الانتقال من التعددية إلى الأحادية، ولا من الطائفية إلى إلغاء الهوية، بل من تسييس الانتماءات الخاصة إلى تنظيمها ضمن إطار مواطني ومؤسسي مشترك.
وفي هذا السياق، يمكن التفكير في الانتقال:
— من المحاصصة إلى المشاركة،
— من تمثيل الطوائف إلى تمثيل المواطنين،
— من التوافق بين الزعماء إلى التوافق داخل المؤسسات،
— من الجماعة بوصفها وسيطًا بين المواطن والدولة إلى العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة،
— من مجرد التعايش بين الجماعات إلى مواطنيّة مشتركة تحترم الجماعات.
وهذا يتقاطع مع الاتجاه الذي يجعل إلغاء الطائفية السياسية هدفًا وطنيًا، مع مراعاة متطلبات المرحلة الانتقالية وضمان التوازن والمشاركة.

الثاني عشر: ماذا نتعلم في مجال التربية على المواطنيّة؟
إذا كانت المقارنة تكشف أن استقرار التعددية لا يعتمد على النظام السياسي وحده، بل على الثقافة السياسية وأنماط العلاقة بين المواطن والجماعة والدولة، فإن التربية على المواطنيّة تصبح جزءاً أساسيًا من بناء المجتمع المتعدد.
فالمطلوب ليس الاكتفاء بالدعوة إلى «الوحدة الوطنية»، بل بناء قدرة المواطن على فهم التعدد والعيش معه والمشاركة في إطار مواطني مشترك. ويمكن تحويل الدروس المستخلصة من المقارنة إلى مجموعة من الكفايات:
1) فهم تعدد الانتماءات، أي أن ندرك أن الإنسان يمكن أن يحمل هويات وانتماءات

متعددة، وأن هذه الانتماءات لا تتناقض بالضرورة.

2) التمييز بين الانتماء والمواطنيّة، أن نفهم أن الانتماء الديني أو الثقافي أو المناطقي جزء من الهوية، لكنه لا ينبغي أن يحدد قيمة المواطن أو حقوقه أمام الدولة.

3) التمييز بين التوافق والمحاصصة، أن نميز بين التوافق بوصفه وسيلة لإدارة الاختلاف وبناء القرار المشترك، والمحاصصة بوصفها تثبيتًا سياسيًا للانتماءات الجماعية.

4) تنمية التفكير المقارن، أن نقارن بين لبنان والعراق وسويسرا لا بهدف تصنيف الدول إلى «ناجحة» و«فاشلة»، بل لاكتشاف أثر الخيارات المؤسساتية في إدارة التنوع.

5) بناء ثقافة الحوار والتسوية، أن ندرك أن الاختلاف لا يعني الخصومة، وأن التسوية ليست بالضرورة تنازلًا عن الهوية، بل يمكن أن تكون وسيلة لبناء قرار مشترك.

6) تعزيز المواطنيّة الفاعلة، أن تنتقل المواطنيّة من كونها شعارًا إلى ممارسة تقوم على: المساواة + الحقوق + المسؤوليات + المشاركة + احترام التنوع + سيادة القانون.

وبذلك تصبح التربية على المواطنيّة جسرًا بين التعدد الاجتماعي والمواطنيّة المشتركة.

الثالث عشر: أسئلة مقارنة تفتح النقاش

يمكن تحويل نتائج المقارنة إلى مجموعة من الأسئلة الإشكالية:

سؤال الهوية: هل يمكن أن يكون الانتماء الطائفي جزءاً من هوية المواطن من دون أن يكون أساسًا لمواطنته؟

سؤال الدولة: هل تتطلب حماية الجماعات منحها حصصًا سياسية ثابتة، أم يمكن حماية التنوع من خلال مؤسسات وقوانين عامة تضمن المساواة؟

سؤال التوافق: متى يكون تقاسم السلطة ضمانة للتعايش، ومتى يتحول إلى محاصصة تعيق فعالية الدولة؟

سؤال المؤسسات: هل يكفي الاعتراف الدستوري بالمساواة لبناء المواطنيّة، أم أن المواطنيّة تحتاج إلى مؤسسات وممارسات تجعل المساواة واقعًا؟

سؤال المستقبل: كيف يمكن للبنان الانتقال من «مواطنيّة الطوائف» إلى «مواطنيّة المواطنين» من دون تهديد التوازن الاجتماعي أو المساس بحقوق الجماعات؟

الخلاصة: من إدارة الانقسام إلى بناء المواطنيّة المشتركة

تكشف المقارنة بين لبنان والعراق وسويسرا أن السؤال الحقيقي ليس، **هل نختار الطائفية أم المواطنيّة؟**

بل، **كيف نحول التعددية من أساس لتقسيم السلطة إلى مصدر للتنوع داخل دولة المواطنيّة؟**
توضح **التجربة اللبنانية** أن تقاسم السلطة على أساس طائفي أدى تاريخيًا وظيفة مهمة في حماية التوازن والحد من الهيمنة، لكنه عندما يتحول إلى قاعدة دائمة لتنظيم الحياة السياسية يمكن أن يؤدي إلى تثبيت الانتماءات الطائفية داخل المؤسسات، وتعقيد المساءلة، وإضعاف العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة.
أما **التجربة العراقية**، فتبرز بصورة أكثر وضوحًا مخاطر تحول الاعتراف بالمكونات إلى محاصصة دائمة، عندما يصبح الانتماء الإثني أو الطائفي مدخلًا لتوزيع المناصب والموارد والنفوذ.
وفي المقابل، **تقدم سويسرا** درسًا مختلفًا، يمكن إدارة مجتمع متعدد من خلال المؤسسات، والفدرالية، واللامركزية، والمشاركة، والتفاوض، والتسوية، من دون تحويل كل اختلاف اجتماعي إلى حصة سياسية ثابتة.
غير أن هذه المقارنة لا تعني أن النموذج السويسري قابل للاستنساخ في لبنان، ولا أن التجربة اللبنانية أو العراقية يمكن تفسيرها بالتنوع وحده. فلكل حالة مسارها التاريخي ومؤسساتها وسياقها السياسي والاجتماعي.
والدرس الأهم إذًا لا يكمن في اختيار نموذج سياسي جاهز، بل في تحديد الشروط التي تسمح بتحويل التنوع إلى قوة اجتماعية وسياسية بدل أن يتحول إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام.
ومن أبرز هذه الشروط:
قوة المؤسسات، سيادة القانون، المساواة في الحقوق، وضوح المسؤولية، المشاركة السياسية، المساءلة، والثقة بالقواعد العامة. وعليه، فإن التحدي اللبناني لا يتمثل في إزالة التنوع، بل في إعادة تنظيم العلاقة بين التنوع والدولة.
فالمواطنيّة المطلوبة ليست مواطنيّة تلغي الانتماءات الخاصة، كما أن حماية التنوع لا ينبغي أن تجعل الجماعات بديلًا عن الدولة.
إن الغاية هي بناء دولة تحمي الجماعات والأفراد، لكنها تجعل الحقوق والفرص العامة قائمة على المواطنيّة والمساواة، لا على الانتماء الجماعي.
ومن هنا يمكن تلخيص مسار التحول المطلوب في خمس حركات أساسية:
1) من المحاصصة إلى المشاركة.
2) من تمثيل الطوائف إلى تمثيل المواطنين.

3) من التوافق بين الزعماء إلى التوافق داخل المؤسسات.
4) من الجماعة كوسيط بين المواطن والدولة إلى علاقة مباشرة بين المواطن والدولة.
5) من التعايش بين الجماعات إلى مواطنيّة مشتركة تحترم الجماعات.

وبذلك يصبح التوافق المطلوب ليس توافق الطوائف على اقتسام الدولة، وإنما توافق المواطنين على قواعد إدارة الدولة.

كما لا تكون الغاية إزالة التعددية، وإنما منعها من التحول إلى تمييز سياسي؛ ولا تكون المواطنيّة إلغاءً للهويات الخاصة، وإنما إطارًا يجعل هذه الهويات متساوية أمام الدولة.

وفي هذا المعنى، يمكن صياغة الرسالة المركزية للمقارنة في العبارة الآتية:

المشكلة ليست في أن يكون المجتمع متعددًا، بل في أن تتحول تعدديته إلى نظام سياسي يجعل الانتماء إلى الجماعة شرطًا للوصول إلى الدولة. أما التحدي الديمقراطي الحقيقي فهو بناء دولة تحمي الجماعات من دون أن تجعلها بديلًا عن المواطن، وتحمي التنوع من دون أن تجعل الانقسام قاعدة للحكم.

وهنا تكمن القيمة الحقيقية للمقارنة بين لبنان والعراق وسويسرا: فهي لا تقدم نموذجًا واحدًا جاهزًا، بل تساعد على تحديد الشروط التي تجعل التنوع عاملًا من عوامل قوة الدولة، والمواطنيّة إطارًا جامعًا له، بدل أن يصبح التنوع سببًا لاستمرار أزمات الدولة.

فالتحدي ليس أن نختار بين التعددية والمواطنيّة، بل أن نبني مؤسسات تجعل التعددية ممكنة داخل المواطنيّة، والمواطنيّة حاميةً للتعددية.

الذكاء الاصطناعيّ وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقوة في القرن الحادي والعشرين

د. جيرار جرجس ديب

استاذ مساعد في
الجامعة اللبنانية

المقدمة

عرف التاريخ البشري مراحل تطوّرية متعاقبة، ارتبطت بصورةٍ وثيقة بمحاولات الإنسان المستمرّة لفهم ذاته والعالم المحيط به. فمنذ المراحل الأولى من وجود الإنسان، قادته تساؤلاته إلى البحث عن معنى وجوده وكينونته، ثمّ إلى محاولة اكتشاف مكنونات الطبيعة وفهم القوانين التي تحكمها. ولم تتوقّف مسيرته عند حدود اكتشاف العالم وفهمه، بل اتّجه تدريجيًا نحو توظيف المعرفة في تجاوز الذات والطبيعة، فانتقل الإنسان إلى مرحلة أصبح فيها قادرًا على تطوير أنظمة اصطناعية تحاكي بعض الوظائف المعرفية التي ارتبطت تاريخيًا بالذكاء البشري، وغيّر في نقاط القوة في علم الجغرافيا السياسية، ورسم خرائط جديدة لتحرّكات العسكر من السيطرة على الميدان إلى السيطرة على البيانات.

في هذا السياق، يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعيّ بوصفه إحدى أبرز مراحل هذا المسار التطوري، إذ بلغ الإنسان مرحلةً أصبحت فيه الآلة قادرةً على محاكاة بعض الوظائف التي ارتبطت تاريخيًا بالعقل البشري، كالتعلّم والتحليل والاستنتاج ودعم اتّخاذ القرار.

يعيش الإنسان المعاصر، في ظلّ الثورة الرقمية المتسارعة، قلقًا يرتبط بالحضور والدور أكثر من ارتباطه بالوجود بمعناه

التقليدي. فلم تعد الأسئلة التي شغلت العقل البشري عبر التاريخ تُطرح ضمن السياقات ذاتها، بعدما أدّت التحوّلات التكنولوجية إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والمعرفة. فالمعرفة التي كانت تتطلّب زمنًا طويلاً من البحث والتقصّي أصبحت متاحةً خلال لحظات، وأصبح الإنسان أمام وفرة معرفية غير مسبوقة، جعلته في الوقت ذاته متلقيًا لكمّ هائل من المعلومات، فاقدًا لدوره، إلى حدّ ما، في إنتاج المعرفة وصناعة التفكير. ولعلّ المفارقة الأساسية تكمن في أنّ الإنسان، الذي ظلّ تاريخيًا يبحث عن "الآلة المفكرة"، أصبح اليوم أمام آلةٍ تستطيع إنتاج المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، ما بات يثير هواجس من تفلّتها من رقابته، ومن أن يصبح هو نفسه تحت رحمة التطوّر.

لم يعد الذكاء الاصطناعيّ مجرّد تطوّر تقنيّ يهدف إلى تحسين كفاءة الأداء أو أتمتة بعض الوظائف، بل تحوّل إلى متغيّر مؤثّر في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية. فقد أصبح تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعيّ جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية للدول الكبرى، لما توفّره هذه التقنيات من إمكانات في معالجة البيانات، ودعم عملية صنع القرار وتعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية، وتطوير البنية التحتية الرقمية. ومن ثم تجاوز الذكاء الاصطناعيّ الإطار التقنيّ الذي نشأ فيه، ليدخل في صلب النقاش حول طبيعة القوة ومصادرها وتأثيرها على مستقبل النظام الدولي؛ إذ تظهر الأدبيات الحديثة بصورة متزايدة أنّ التنافس على الذكاء الاصطناعي أصبح مرتبطًا بالتنافس على النفوذ والقيادة في النظام الدولي[1].

لا تقتصر أهمية الذكاء الاصطناعيّ على ما يتيحه من إمكانات تقنية، وإنما تتجاوز ذلك إلى كونه موضوعًا فلسفيًا وسياسيًا يثير تساؤلات عميقة حول طبيعة الإنسان وحدود العقل ومستقبل العمل، فضلًا عن أثره في إعادة توزيع القوة والنفوذ. فمن المنظور الفلسفي والسياسي، لا يمثّل الذكاء الاصطناعي مجرّد منظومة من الخوارزميات، وإنّما يعكس تحوّلًا في العلاقة بين الإنسان والتقنية، ويرتبط بشبكات مادية وبشرية تشمل الموارد الطبيعية والعمل والبيانات والبنية التحتية والدولة. لذلك، فإنّ فهم الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يقتصر على الجانب التقنيّ، بل يتطلّب النظر إليه باعتباره ظاهرة مادية وسياسية ترتبط بعلاقات القوة وتوزيعها. وقد أكّدت كيت كروفورد، في كتابها[2]، «أن الذكاء الاصطناعي يرتبط بعمليات استخراج الموارد والبيانات والعمل، وأن هذه الشبكات تسهم في تركيز القوة داخل منظومات تقننية واقتصادية وسياسية واسعة».

من ناحيةٍ أخرى، أدّى التحوّل المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعيّ إلى إعادة طرح

مسألة مصادر القوة الدولية. فلم تعد القوة تستند فقط إلى الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والقدرات العسكرية والاقتصادية التقليدية، وإنّما أصبحت البيانات والقدرات الحاسوبية والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية عناصر متزايدة الأهمية في تحديد قدرة الدول على التاثير.

وفي هذا السياق، قدّمت الباحثة الأوكرانية، نتاليا فينيكوفا[3]، بحثها الذي تناولت فيه دراستها على اعتبار أنّ الذكاء الاصطناعيّ بات عاملًا من عوامل القوة الجيوسياسية، وربطت تطوّره بالتحوّلات التي يشهدها النظام العالمي الرقمي، ولا سيّما في ظلّ السياسات والاستراتيجيات التي تتبنّاها الولايات المتحدة والصين على اعتبار أنهما تمثّلان أبرز الفاعلين في استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن النظام الدولي، بما يعكس ارتباط التطوّر التكنولوجي بصورةٍ مباشرة بالتنافس على القوة والنفوذ.

هل لم يزل للموقع الجغرافي دورٌ في عالم التكنولوجيا؟

بروز هذه العناصر الجديدة – أي الذكاء الاصطناعي – لا يعني بالضرورة تراجع أهمية الجغرافيا، بقدر ما يطرح إشكالية إعادة تشكيل العلاقة بين الجغرافيا والتكنولوجيا ومصادر القوة. فالذكاء الاصطناعيّ، رغم طابعه العالمي، لا يوجد خارج المكان، وإنّما يتطوّر ويُستخدم داخل سياقات جغرافيّة وسياسية واقتصادية محدّدة. ومن ثمّ فإنّ الانتقال إلى عصر الذكاء الاصطناعيّ لا يعني اختفاء العامل الجغرافيّ، بل قد يؤدي إلى إعادة صياغة أشكال حضوره وتأثيره ضمن شبكات جديدة من القوة والتكنولوجيا.

لا نقاش في أنّ البعد الاستراتيجي لهذا التحوّل يظهر بصورةٍ أكثر وضوحًا في المجال العسكري والأمني، إذ تبدو التكنولوجيا وكأنها تتغلّب على المسافات، لكنّ الأرض التي نعيش ونعمل عليها تبقى لها أهمية كبيرة. لقد اعتبر أستاذ الجغرافيا، تيم مارشال، بأنّ "خيارات القادة ستظلّ متأثّرة بالأنهار والجبال والصحاري والبحار"[4]؛ فرغم أنّ التطوّر التكنولوجي يُتيح أحيانًا تجاوز بعض العوائق الجغرافية، فإنّ العائق المادي نفسه يبقى قائمًا، وهذا ما ينطبق اليوم على الصراع الجيوسياسي القائم بين الولايات المتحدة وإيران حول ضفاف مضيق هرمز.

إنّ الذكاء الاصطناعيّ والبيانات الضخمة والتعلّم الآلي أصبحت عناصر مؤثّرة في تطوير القدرات العسكرية وفي طبيعة الحرب المستقبلية، بما يشمل مجالات القيادة والسيطرة وتحليل البيانات والعمليات البحرية والأمن القومي. وهذا التطوّر يعزّز الفرضيّة القائلة

أنّ امتلاك القدرة على تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه قد يتحوّل إلى عنصرٍ من عناصر القوة الاستراتيجية، دون أن يعني ذلك أنّ التكنولوجيا أصبحت بديلًا كاملًا عن الموارد العسكرية والاقتصادية والجغرافية التقليدية.

كما يتّضح البعد الجيوسياسي للذكاء الاصطناعي في التنافس بين القوى الكبرى، تحديدًا بين الولايات المتحدة والصين بصورةٍ متزايدة على القيادة العالمية في هذا المجال، في حين يسعى الاتّحاد الأوروبي إلى ترسيخ موقعه بصورةٍ أكبر من خلال التأثير في القواعد والمعايير الدولية المتعلّقة بالذكاء الاصطناعي. وتكشف الدراسات في هذا الخصوص أنّ التنافس على الذكاء الاصطناعي لا يرتبط فقط بالقدرات التقنية، وإنّما أيضًا بالتصوّرات التي تحملها القوى الكبرى حول موقعها في النظام الدولي وبطموحاتها للقيادة العالمية. في كتابه تحت عنوان «AI Superpowers: China, Silicon Valley, and The New World Order» للكاتب الصيني كاي فو لي،[5] تبرز قراءة مهمة للتنافس الأميركي—الصيني في مجال الذكاء الاصطناعيّ، من خلال التركيز على التطوّر السريع للقدرات الصينية والأميركية، وعلى العلاقة بين البيانات والاستثمار والابتكار والقدرة على تحويل التكنولوجيا إلى قوةٍ اقتصادية واستراتيجية. لهذا، ما يبرز لنا من هذه الزاوية، أنّ التنافس في مجال الذكاء الاصطناعي لا يمثّل مجرّد سياقٍ تقني، وإنّما يرتبط بمسألةٍ أوسع تتعلّق بموقع الدول في النظام العالمي الجديد.

لا يجب التوقّف عند فهم الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملًا في القوة الجيوسياسية، أو أداة التنافس بين القوى الكبرى، أو عنصرًا في إعادة تشكيل القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية. فالأهم يكمن في الكشف عن تلك العلاقة المركّبة بين الذكاء الاصطناعي ومصادر القوة الجيوسياسية، خصوصًا تلك المرتبطة بالتفاعل بين القدرات التكنولوجية الجديدة والعوامل الجغرافية والمادية التقليدية.

أصبح التفوّق في الذكاء الاصطناعي مرتبطًا بصورةٍ متزايدة بالقدرة على تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري، الأمر الذي يفتح المجال أمام إعادة النظر في طبيعة القوة الجيوسياسية وموازين القوى داخل النظام الدولي. وقد أكّدت الدراسات الحديثة أن التنافس الأميركي—الصيني يمثّل أحد المحاور الأساسية في السباق العالمي على قيادة الذكاء الاصطناعي.

وعليه تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل مصادر القوة الجيوسياسية

وموازين القوى في النظام الدولي؟ وهل يمثّل متغيرًا استراتيجيًا قادرًا على إنتاج واقعٍ جيوسياسي جديد، أم إنّه لا يزال أداةً تكنولوجية توظّف ضمن معادلات القوة التقليدية؟

تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية:
يفترض البحث أنّ الذكاء الاصطناعي أصبح أحد المصادر الجديدة للقوة الجيوسياسية، وأسهم في إعادة تشكيل أداوت النفوذ والتنافس الدولي، إلا أنّ تأثيره لا يؤدي إلى إلغاء أهمية الجغرافيا والعوامل المادية التقليدية، وإنّما إلى إعادة تشكيل العلاقة بينها وبين القدرات التكنولوجية والرقمية، بما يفضي الى تحوّلٍ تدريجي في طبيعة القوة وموازينها داخل النظام الدولي.

يتفرّع عن الإشكالية الرئيسية عدد من الأسئلة الفرعية:
كيف أسهم التطوّر التاريخي للذكاء الاصطناعي في انتقاله من أداةٍ تقنية إلى أحد مصادر القوة في العلاقات الدولية؟ وكيف أعاد الذكاء الاصطناعي تشكيل العلاقة بين التكنولوجيا والجغرافيا في تحديد مصادر القوة الجيوسياسية؟
كيف تكشف المنافسة الأميركية— الصينية هذا التحول؟ وإلى أي مدى بقيت الجغرافيا المادية مؤثرة رغم صعود الجغرافيا الرقمية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحليل التحوّل الذي طرأ على الذكاء الاصطناعي، من كونه أداةً تقنية إلى كونه عنصرًا استراتيجيًا في العلاقات الدولية، وتحديد موقعه ضمن مصادر القوة الجيوسياسية المعاصرة. كما تهدف إلى تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والجغرافيا في ظلّ التحولات الرقمية، فضلًا عن دراسة أثر التنافس الأميركي — الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية.
كذلك تسعى الدراسة إلى تحديد حدود هذا التحوّل من خلال اختبار مدى استمرار فاعلية العوامل الجغرافية والمادية التقليدية إلى جانب مصادر القوة التكنولوجية الجديدة، بما يسمح بفهم طبيعة التحوّل الذي تشهده الجغرافيا السياسية للقوة في القرن الحادي والعشرين.

المناهج العلمية المعتمدة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي—التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، الذي يعمد إلى تحليل مصادر القوة، إلى جانب المنهج المقارن، على اعتباره منهجًا مساعدًا لاسيما من خلال إبراز مقارنة القدرات الأميركية والصينية في هذا المجال. مع الاستفادة من منهج دراسة الحالة، لتفسير حالة مضيق هرمز بوصفها اختبارًا لاستمرار أهمية الجغرافيا المادية، وبيان مدى إسهام الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقوة في القرن الواحد والعشرين.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، الجغرافيا السياسية، القوة الدولية، التنافس الدولي، الأمن القومي، التكنولوجيا الاستراتيجية، النظام العالمي، القرن الواحد والعشرين.

المستخلص (Abstract)

يتناول هذا البحث دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقوة في القرن الواحد والعشرين، انطلاقًا من التحولات التي طرأت على مصادر القوة في النظام الدولي، والتي لم تعد تقتصر على العوامل الجغرافيا والاقتصادية والعسكرية التقليدية. بل أصبحت تشمل البيانات، والقدرات الحسوبية، والخوارزميات، وأشباه المواصلات، والبنية التحتية الرقمية. ويسعى البحث إلى تحليل مدى تحول الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة تكنولوجية إلى مصدر استراتيجي للقوة والتأثير في العلاقات الدولية، مع التركيز على التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ودور التكنولوجيا الرقمية في إعادة صياغة مفهوم الجغرافيا السياسية. واعتمد البحث المنهج الوصفي—التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن ودراسة حالة مضيق هرمز لإظهار العلاقة المتفاعلة بين الجغرافيا المادية والجغرافيا الرقمية. ويلخص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل متغيرًا جديدًا في معادلات القوة الدولية، ويسهم في إعادة توزيع أدوات النفوذ والتنافس الاستراتيجي، إلا أنّه لا يلغي أهمية الموقع الجغرافي والموارد والممرات الاستراتيجية، بل يعيد تشكيل العلاقة بينهما وبين القدرات التكنولوجيا والرقمية، بما يؤدي إلى بروز نمط جديد من الجغرافيا السياسية يمكن وصفه بالجغرافيا الرقمية.

Abstract

This study examines the role of Artificial Intelligence (AI) in reshaping the geopolitics of power in the twenty-first century, in light of the transformation of the sources of power within the international system. These sources are no longer limited to traditional geographical, military, and economic capabilities, but increasingly include data, computing, capacity, algorithms, semiconductors, and digital infrastructure. The study seeks to analyze the extent to which AI has evolved from a technological tool into a strategic source of power and influence in international relations, with particular attention to the strategic competition between the Unite State and China and the growing role of digital technologies in redefining geopolitics. It adopts a descriptive- approach, complemented by a comparative approach and a case study of the strait of Hormuz, to examine the interaction between physical and digital geography. The study concludes that AI constitutes a new variable in the equations of international power, contributing to the transformation of the instruments of influence and strategic competition. However, it does not eliminate the importance of geographical location, natural resources, and strategic routes, rather, it reshapes their relationship with technological and digital capabilities, contributing to the emergence of a new form of geopolitics that may be described as digital geopolitics.

المبحث الأول: تحوّلات مفهوم القوة في عصر الذكاء الاصطناعي

شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية تحوّلات متتالية ارتبطت بتغيّر طبيعة النظام الدولي وتطوّر أدوات التأثير التي تستخدمها الدول والفاعلون الدوليون في تحقيق مصالحهم. لقد تبدّل المفهوم عبر الحقبات التاريخية للبشرية، حيث عرف مع تبدّل الثورات الصناعية وصولًا إلى الثورة الرابعة وهي الرقمية. كما وتمايز مفهوم القوة في القدرات العسكرية التي سمحت له بسط السيطرة على المجال الجغرافي والموارد الطبيعية.

رافق مفهوم القوة تلك التحوّلات التي شهدها النظام الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما صعود القوة الاقتصادية والتكنولوجية، ثم الثورة الرقمية وانتشار شبكات الاتصال، وهي تحوّلات أدّت إلى توسيع مفهوم القوة وتعدّد مصادرها. وفي المرحلة الراهنة، ومع الثورة الرابعة التي عُرفت بالثورة الرقمية، ارتكزت القوة لدى من يمتلك البيانات والقدرة على معالجتها وتطوير الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، لتصبح عناصر متزايدة الأهمية في تحديد موقع الدول داخل النظام العالمي.

انطلاقًا من ذلك، لا يمكن دراسة الذكاء الاصطناعي بوصفه مجرّد تطوّرٍ تقني منفصل عن التحوّلات الجيوسياسية، بل ينبغي النظر إليه باعتباره أحد العوامل التي تسهم في إعادة تشكيل مصادر القوة وآليات ممارستها. ومن هنا تبرز ضرورة الانتقال من دراسة القوة في صورتها التقليدية إلى تحليل العلاقة بين القوة والجغرافيا والتكنولوجيا الرقمية، وصولًا إلى البحث في نشوء أنماطٍ جديدة من التنافس الجيوسياسي؛ ما يطرح التساؤل عند المتابع، هل في زمن الثورة الرقمية علينا فرض قطيعةٍ مع المفاهيم التقليدية التي رافقت القوة، تحديدًا تلك المرتبطة بالمكانية الجغرافية؟

يُعدّ مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، ولا سيما في المدرسة الواقعية التي جعلت من القوة والمصلحة الوطنية محورًا أساسيًا لفهم سلوك الدول. وقد لازمت القوة الإنسان منذ القِدَم، إذ استخدمها للتغلّب على الأخطار التي أحاطت به؛ فقد احتاج، لضمان استمرارية بقائه على قيد الحياة، إلى القوة للتغلّب على الحيوانات المفترسة، ثمّ مواجهة العوامل الطبيعية من بعدها، لينتقل في مراحل لاحقة إلى تطوير أدواتها ووسائلها. ومع الدخول في العالم الرقمي، لم تتغيّر وظيفة القوة في فرض الهيمنة وبسط السيطرة، لكنّ الوسيلة هي التي تبدّلت وأصبحت أكثر تأثيرًا، وهو ما جعل الدول أكثر تنافسًا على امتلاكها.

مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

ارتبط مفهوم القوة بدايةً عند الإنسان بالسلوك القادر على التغلّب على المصاعب التي تعترضه من أجل البقاء. فبرز لديه «السلوك العدواني» الذي أطلق عليه الكاتب الفرنسي رينيه جيرار، إسم «الرغبة المحاكاتية»، والتي عنى فيها «أن الطفل لا يرغب بالضرورة في اللعبة بسبب خصائصها الذاتية، وإنما تصبح اللعبة مرغوبةً عندما يرى طفلًا آخر يرغب فيها أو يمتلكها»[7].

واضحٌ جيرار في تحديده السلوك المحرّك للقوة لدى الإنسان الذي يرتبط بحبّ «التملّك»، لكنّ هذا السلوك تبدّل من سلوكٍ ذاتي يتحرّك محاكاةً لتحقيق رغبةٍ تتقاطع مع رغبات الآخرين، إلى تحديد سلوك الآخر بما يتناسب مع رغباتنا. إنّ سلوك التأثير لم يعد فرديًا، لأنّه بات يرتبط بـ«الرغبة المحاكاتية» عند الجماعة التي ينتمي إليها، والتي كوّنت فيما بعد مفهوم الدولة، التي فرضت عليها التعاطي مع دول مختلفة ولديها رغبات محاكاتية مختلفة عنها ومتناقضة، ما فتح الباب على مصراعيه أمام رسمٍ جديد للعلاقات

الدولية المبنية على الدبلوماسية من جهة والقوة من جهةٍ أخرى.

تتنوّع أشكال العلاقات الدولية، بين القوة العسكرية تلك التي تشكّل الجيوش والأسلحة والقدرات النووية الدفاعية والصواريخ الباليستية والمسيّرات اليوم، والقوة الاقتصادية التي تمسك الولايات المتحدة بأبرز عناصرها وهي فرضها للعقوبات، إضافة إلى القوة السياسية والدبلوماسية التي تحاكي قدرة الأنظمة على بناء شبكات من التحالفات الدولية كما النظام الإيراني والنظام الحاكم في الصين الذي رفض الانصياع للعقوبات الأميركية على إيران، إضافة إلى أشكالٍ أخرى سيتمّ التوقّف عندها.

عرّف هانس مورغنثاو القوة السياسية بأنها «سيطرة الإنسان على عقول وأفعال الآخرين[8]»، وهو تعريف يجعل القوة مرتبطة بقدرة فاعلٍ سياسي على التأثير في سلوك فاعلٍ آخر وتوجيهه بما يتوافق مع أهدافه.

بالنسبة إلى مورغنثاو، فهو يرى أن القوة لم تعد امتلاك الدولة للسلاح أو الثروة، بل في القدرة على التأثير في سلوك الآخرين وتوجيه قراراتهم بما يخدم مصالح الدولة. هذا ما فتح في المجال لتبدّل في النظرة العامة للقوة عند الدول، في الوقت الذي عرفت البشرية مسارات طويلة من الحروب العسكرية لفرض الهيمنة وتغيير السلوك عند الآخر.

رغم مركزية القوة العسكرية في التصورات التقليدية للقوة الدولية، فإنّ تطوّر العلاقات الدولية أظهر أن الدولة تستطيع ممارسة النفوذ من خلال أدوات متعدّدة، من بينها القوة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والتكنولوجية. ولذلك لم تعد القدرة على فرض الإرادة السياسية مرتبطةً بصورةٍ حصرية بامتلاك القدرات العسكرية، وإنّما أصبحت مرتبطةً أيضًا بامتلاك الموارد التي تمكّن الدولة من التأثير في خيارات الآخرين.

إن تعمّق مورغنثاو في تحديد مفهوم القوة السياسية، فتح المجال أمام المفكّر جوزيف ناي لتوسيع النقاش حول هذا المفهوم ليطرح أمامنا شكلًا جديدًا من القوة والذي تمثّل في مفهوم "القوة الناعمة"، التي ميّزها عن القوة التقليدية. يعتبر ناي أنّ "القوة لا تتحقّق دائمًا من خلال الإكراه أو دفع الآخرين إلى القيام بما لا يرغبون فيه، بل يمكن أن تتحقّق أيضًا من خلال الجاذبية والقدرة على جعل الآخرين يرغبون في النتائج التي تريدها الدولة[9]".

اعتبر ناي أنّ القوة الصلبة، التي تتمثّل في الحروب والآلة العسكرية، قد تفرض أمرًا واقعيًا آنيًا يقف عند حدود امتلاك الدولة للقوة، كما كان حال الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. لكنّ فرض تغيير السلوك الإنساني بالقوة العسكرية قد يولّد

سلوكًا معارضًا ومقاومًا، كما كان الحال مع دول الاستعمار. لكنّ ما طرحه ناي من خلال مفهوم القوة الناعمة، نجحت الولايات المتحدة في استخدامه مع انتشار العولمة ووسائلها الإعلامية والرقمية على أنواعها، لهذا بدأ البعض يتوقف عند طرح المفهوم على اعتبار أنها "أمركة" وليست "عولمة".

إنّ القوة الناعمة تتمثّل في تغيير السلوك والعقلية عند الآخرين، ما وسع من دور "أدلجة العقول"، حيث تعمل الدول على فرض نوعٍ جديد من الاستعمار الناعم، والمرتبط بوسائل رقمية تطورية ساعدت على نشرٍ أسرع للمعلومة. لذلك، فإنّ تطوّر مفهوم القوة يعكس انتقالًا تدريجيًا من التركيز على القدرة العسكرية المباشرة إلى تعدّد مصادر القوة، بحيث أصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية عناصر أساسية في تحديد قدرة الدولة على التأثير في البيئة الدولية.

وقد ظهر هذا التحوّل بصورةٍ واضحة في تطوّر استخدام القوة الاقتصادية؛ فقد أصبحت العملات والمؤسسات المالية والتجارة الدولية والعقوبات الاقتصادية أدوات يمكن توظيفها لتحقيق أهداف سياسية، الأمر الذي أضاف إلى القوة العسكرية أدوات أخرى للتأثير في سلوك الدول.

اتّسع نطاق هذا التحوّل مع الثورة الرقمية، ليشمل المعلومات والبيانات والبنية التحتية الرقمية. فأصبحت القدرة على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في اتّخاذ القرار مصدرًا جديدًا من مصادر القوة. كما أتاح تطوّر الفضاء السيبراني ظهور أنماط جديدة من الصراع والتنافس تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية.

وبذلك، لم يعد السؤال المتعلّق بالقوة الدولية ينحصر في: من يمتلك القوة العسكرية الأكبر؟ وإنّما أصبح يشمل أيضًا: من يمتلك التكنولوجيا الأكثر تقدّمًا؟ ومن يمتلك البيانات؟ ومن يستطيع تطوير الخوارزميات والبنية التحتية القادرة على تحويل البيانات إلى معرفة وقدرة على اتّخاذ القرار؟

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي لم يزل عنصرًا من عناصر القوة، مضيق هرمز نموذجًا

شهد مفهوم القوة تحوّلًا في تحديد مصادره وعناصره مع موجات التقدّم السريعة التي رافقت الثورة الخوارزمية التي أنتجت ذكاءً اصطناعيًا لا حدود لمسار تطوّره. لكنّ الحروب الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ولا سيّما ما شهده محيط مضيق هرمز من حربٍ عسكرية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، أبرزت دور الموقع الجغرافي في

إعادة رسم حسابات القوة. لذلك، لا يعني هذا أنّ التقدّم التكنولوجي سيكون حتمًا على حساب العامل الجغرافي، أو أنّ هذا الأخير قد فقد أهميته في تحديد سلوك الدول.

اعتمد سلوك الدول قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية على قراءة الجيوسياسة التي تقوم أساسًا على دراسة العلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية، وعلى تحليل تأثير الموقع والمساحة والموارد والحدود والممرات البحرية في سلوك الدول واستراتيجياتها.

يرتبط ظهور مصطلح الجيوسياسة بالمفكر السويدي رودولف كيلين، الذي استخدم مفهوم Geopolitik في أواخر القرن التاسع عشر[10]. وقد أسهم كيلين في ترسيخ تصوّرٍ ينظر إلى الدولة بوصفها كيانًا يرتبط وجوده بالمجال الجغرافي الذي يشغله، وهو ما فتح المجال أمام تطوّر الدراسات الجيوسياسية لاحقًا.

تطوّر علم الجيوسياسة من خلال إسهامات عدد من المفكرين، وكان هالفورد ماكيندر من أبرزهم. فقد انطلق ماكيندر من أنّ الموقع الجغرافي لا يمثّل مجرّد إطار ثابت للأحداث السياسية، وإنما يشكّل أحد العوامل المؤثرة في توزيع القوة العالمية.

وفي كتابه Democratic Ideals and Reality الصادر عام 1919، طوّر هالفورد ماكيندر تصوّره حول قلب العالم (Heartland) وربط بين السيطرة على أوروبا الشرقية والقدرة على التحكّم في منطقة القلب ثم الجزيرة العالمية. تكشف نظرية ماكيندر عن مركزية الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي، إذ تقوم على افتراض أنّ بعض المناطق تمتلك أهميةً تتجاوز مساحتها الجغرافية بسبب موقعها ومواردها وقدرتها على التأثير في موازين القوة.

يرى ماكندر أنّ الموقع الجغرافي ليس مجرّد عاملٍ طبيعي، بل عنصرًا استراتيجيًا يؤثّر في توزيع القوة العالمية. وقد بنى فكرته على أنّ العالم يتكون من مناطق تختلف في قيمتها الاستراتيجية، وأنّ السيطرة على موقعٍ جغرافي مركزي يمكن أن تمنح الدولة قدرةً كبيرة على التحكّم في المجال الأوسع.

لقد صاغ ماكندر العلاقة بين الموقع والقوة السياسية العالمية في عبارته الشهيرة «من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم[11]، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم». وقد أكّد ماكندر على أنّ تأثير الظروف الجغرافية في النشاط الإنساني لا يتعلّق فقط بالواقع الجغرافي ذاته، بل أيضًا بالكيفية التي يتصوّر بها البشر هذا الواقع [12].

هرمز المضيق الاستراتيجي

أشارت دراسة منشورة في CSIS [13] بعنوان The Strait of Hurmuz in 8 charts حول مضيق هرمز وارتدادات الحرب هناك، أنّ المضيق يحمل تقريبًا ربع التدفقات النفطية العالمية، وأنّ الوصول إليه أصبح موضع صراعٍ مباشر منذ اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران عام 2026.

رغم التحوّلات التكنولوجية والعسكرية التي شهدها العالم، فإن التطوّرات المعاصرة تشير إلى أنّ الجغرافيا لم تفقد أهميتها بالكامل. فالحروب والنزاعات الدولية لا تزال مرتبطةً بالموقع والحدود والممرات البحرية والموارد والمناطق العازلة. غير أنّ التكنولوجيا الحديثة أعادت تشكيل طريقة استثمار هذه العناصر، بدل أن تلغيها.

تناول عددٌ كبير من الباحثين أهمية الموقع الجغرافي لمضيق هرمز في رسم الخارطة الجيوسياسية، من خلال إظهار حالة المضيق وكيف يمكن للموقع الجغرافي أن يتحوّل إلى مصدرٍ للقوة الجيوسياسية؛ فكونه نقطة اختناق استراتيجية تمرّ عبرها نسبة كبيرة من إمدادات الطاقة العالمية يمنح الأطراف القادرة على التأثير في أمن الملاحة فيه قدرةً على التأثير في أسواق الطاقة وفي حسابات الدول المستوردة والمصدّرة. ومن ثمّ، لا تعود الجغرافيا مجرّد عاملٍ ثابت في العلاقات الدولية بل تتحوّل إلى أداةٍ للنفوذ والضغط الاستراتيجي.

يرى الباحث علي مقداد [14] أنّ الموقع الاستراتيجي لهرمز يمنح إيران قدرةً على التأثير في الملاحة البحرية، وبالتالي تتحوّل الجغرافيا من مجرد موقعٍ إلى عنصرٍ من عناصر القوة السياسية والاستراتيجية؛ إذ وفق تحليله تستخدم إيران موقعها وقدراتها البحرية والصاروخية حول المضيق لتعزيز الردع، ورفع كلفة أي مواجهة معها، وإجبار القوى الإقليمية والدولية على أخذ مصالحها في الاعتبار. لذلك يصبح هرمز جزءاً من استراتيجية إيران الأوسع لتعزيز نفوذها في الخليج.

لهذا، لم يُنهِ الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العسكرية أهمية الجغرافيا، وإنّما جعلا السيطرة على المواقع الأكثر استراتيجية أكثر دقةً وفاعلية. فالأقمار الاصطناعية والطائرات المسيّرة والاستطلاع البحري والذكاء الاصطناعي في تحليل حركة السفن، كلّها تزيد قيمة الموقع الاستراتيجي بدل إلغائها.

شكّل مضيق هرمز دورًا محوريًا في رسم مراكز القوة العالمية والإقليمية باعتباره شريان الطاقة الأخطر ونقطة الاختناق الجيوسياسية الأهم في العالم، حيث يتحكّم بمرور نحو خمس إجمالي استهلاك النفط العالمي، وثلث صادرات الغاز الطبيعي المسال. هذه

المكانة الفريدة جعلت من السيطرة عليه أو القدرة على تهديده أداة مباشرة لإعادة صياغة موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية.

مواجهة الاستراتيجية الجغرافية باستراتيجية بديلة:

لم تستطع التكنولوجيا المتطوّرة التي تمايزت بها الصناعة العسكرية الأميركية والمبنية على تقنية الذكاء الاصطناعي، تشكيل رادعٍ قويّ لإيران لكفّ قدرتها على تهديد حركة الملاحة في المضيق. فحضور الحرس الثوري على مضيق هرمز فرض تهديده على السفن العابرة، ما أدّى إلى احتجاز بعضها وتغيير مسار بعضها الآخر وإغراق تلك التي لم تلتزم بالإرشادات المفروضة على العبور.

لعبت التكنولوجيا المحصّنة بالذكاء الاصطناعي دورًا في تدمير البنية التحتية العسكرية وحتى المدنية، واستطاعت تحديد أهدافها بدقة، لكنّها لم تستطع فرض أمرٍ واقع لفتح المضيق بالقوة العسكرية، في ظلّ العجز الدبلوماسي التفاوضي بين الجانبين، برعايةٍ باكستانية وقطرية، عن التوصّل إلى فتح المضيق. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى اعتماد بدائل جغرافية مماثلة، من بينها فتح مسارٍ بديل مؤقّت في الجانب العُماني، وهو مسار بحري أعلنته سلطنة عمان في حزيران 2026 بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية، بهدف ضمان حرية الملاحة في المضيق وتعزيز انسياب حركة التجارة العالمية. ويمتدّ الممرّ بمحاذاة شبه جزيرة مسندم في الجزء العماني من المضيق، ويبلغ طوله نحو 82 كليومترًا، ممّا يجعله أقصر بكثيرٍ من المسار الإيراني الذي يصل طوله إلى قرابة 160 كيلومترًا. يوفّر مسارًا أقصر ومجانيًا لعبور السفن، في ظلّ تصاعد التوترات الأمنية في المنطقة. وقد حظي هذا الممر باهتمامٍ دولي واسع، لما يمثّله من محاولة للحفاظ على استقرار أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

لم يقتصر الأمر على الممرّ العماني لإيجاد بديلٍ مختلف عن مضيق هرمز، فكان على سبيل المثال خط الأنابيب السعودي، وهو خط أنابيب شرق–غرب (بترولاين) الذي ينقل النفط الى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وكذلك برز خطّ الأنابيب الإماراتي، وهو خط أنابيب حبشان– الفجيرة الذي يربط أبوظبي بخليج عمان لتصدير النفط بعيدًا عن المضيق.

أبحرت سفينة الحاويات الكورية الجنوبية "بانستار أكرو" في رحلة تجريبية غير مسبوقة عبر ممرّ القطب الشمالي "طريق بحر الشمال" قبالة السواحل الروسية متّجهةً نحو أوروبا؛ لقد غادرت السفينة ميناء بوسان في كوريا الجنوبية متّجهة إلى موانئ في بريطانيا

وهولندا وبولندا. والمُلفت في هذه الرحلة التجريبية أنّ مدّتها تراوحت ما بين 40 و45 يومًا ذهابًا وإيابًا، في دلالةٍ على رحلة تقتصر فيها 10 أيام عن مسارها التقليدي نحو قناة السويس.

لقد أوضحت الأزمة على مضيق هرمز معادلة ردعٍ جديدة، حيث فرضت الجغرافيا واقعًا ميدانيًا يجعل السيطرة المطلقة أو الردع الكامل أمرًا صعبًا عبر التكنولوجيا وحدها. لهذا قد تعجز التكنولوجيا أحيانًا عن منع الهجمات السريعة في بيئةٍ بحرية مزدحمة وقريبة من اليابسة.

المبحث الثالث: من الجغرافيا المادية إلى الجغرافيا الرقمية

مهّدت العولمة لانتقال القوة من كونها مرتبطةً فقط بالأرض والموارد المادية إلى قوةٍ تعتمد أيضًا على المعلومات والشبكات والتكنولوجيا والقدرة على التحكّم في تدفقات البيانات؛ حيث أدّت العولمة والثورة الرقمية إلى إعادة النظر في العلاقة التقليدية بين المكان والسلطة. ومع انتشار الإنترنت وشبكات الاتّصال العالمية، تسارعت حركة المعلومات والأموال والخدمات، وضعفت بعضُ القيود التي كانت تفرضها المسافة الجغرافية.

لم يبخل المفكرون في دراسة العولمة وعواملها وتأثيرها على النظام الكوني، حيث عرّفها أنتوني غيدنز (Anthony Giddens)، بأنها «تكثيف العلاقات الاجتماعية على نطاقٍ عالمي، بحيث تربط بين مواقع محلية متباعدة، على نحوٍ يجعل الأحداث المحلية تتشكّل بفعل أحداث تقع على مسافات بعيدة، والعكس صحيح»[15].

فالعولمة لا يمكن اعتبارها مجرّد تبادلٍ اقتصادي أو إزالة للحدود، بل هي أيضًا إعادة تنظيمٍ للعلاقات الاجتماعية عبر الزمان والمكان. تحمل العولمة أبعادًا على صعدٍ أساسية، منها السرعة (Velocity)، من خلال تسارع انتقال المعلومات والسلع ورؤوس الأموال والأفكار، هذا ما ساعد في ازدياد قدرة الأحداث على التأثير في المجتمعات.

إذًا، لا تعني العولمة مجرّد اتّساع العلاقات بين الدول، وإنّما تشير إلى تحوّلٍ عميق في التنظيم المكاني للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث أصبحت الأحداث والقرارات الواقعة في مناطق مختلفة. في هذا السياق، يكتسب مفهوم «مجتمع الشبكات»[16] الذي استخدمه مانويل كاستلز، أهميةً خاصة، باعتبار أنّ هذا النوع من المجتمع يشكّل نمطًا اجتماعيًا جديدًا تقوم بنيته الأساسية على شبكات الاتّصال والمعلومات، بحيث أصبحت هذه الشبكات إطارًا لتنظيم النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. إذ

أصبحت شبكات الاتّصال والمعلومات جزءاً أساسيًا من بنية الاقتصاد والسياسة والمجتمع. ولم يعد التحكّم في المجال المادي وحده كافيًا لفهم مصادر القوة، بل أصبح التحكّم في تدفقات المعلومات والاتّصالات أحد عناصر النفوذ الأساسية.

مع ظهور الاهتمام بما يُعرف بـ«الجغرافيا الرقمية» (Digital Geographies)[17]، بات التأكيد على أنّ التحوّل الرقمي أعاد طرح أسئلةٍ تتعلّق بإنتاج المكان، والفضاء، والحركة، والخرائط، والمعرفة المكانية والسياسة المرتبطة بها.

لكنّ هذا لا يعني أنّ حضور الجغرافيا الرقمية أدّى إلى اختفاء الجغرافيا المادية أو أتى على حسابها، وإنّما تبرز دخول التقنيات الرقمية والشبكات والبيانات في عملية إنتاج الفضاء وإدارته وفهمه. فالمكان أصبح مرتبطًا بشبكاتٍ رقمية تمتدّ عبر الحدود، ومراكز بيانات، وأقمار اصطناعية، وكابلات اتصالات، ومنصّات رقمية، وبنى تحتية سحابية، ما يُظهر حجم التغيير الحاصل في مستوى رسم العلاقات بين الدول في ظلّ نظامٍ عولمي باتت فيه التكنولوجيا ترتكز على عنصر الذكاء الاصطناعي كقوةٍ رئيسية في القرن الواحد والعشرين.

هذا التحوّل يفرض إعادة النظر في مفهوم الجيوسياسة. فإذا كانت الجيوسياسة التقليدية قد ركّزت على السيطرة على الأرض والممرات البحرية والموارد، فإن الجيوسياسة المعاصرة أصبحت تشمل أيضًا السيطرة على البنية التحتية الرقمية وشبكات الاتّصال والبيانات ومراكز الحوسبة والتقنيات المتقدمة.

وعليه، يمكن القول إنّ التحوّل الرقمي لم يُسقط الجغرافيا من معادلة القوة، بل أضاف إليها طبقةً جديدة من المجال، هي المجال الرقمي. فأصبح العالم يتشكّل من تداخل بين الجغرافيا المادية والجغرافيا الرقمية، وهو ما يسمح بالحديث عن تحوّلٍ في طبيعة القوة الجيوسياسية وليس عن نهاية الجغرافيا.

الذكاء الاصطناعي بوصفه مصدرًا جديدًا للقوة الجيوسياسية

يمثّل الذكاء الاصطناعي المرحلة الأكثر تقدّمًا في هذا التحوّل الرقمي، لأنه لا يقتصر على نقل المعلومات وتخزينها، وإنّما يُتيح تحليل كمياتٍ هائلة منها، واستخلاص الأنماط، والتنبؤ، والمساعدة في اتّخاذ القرار.

لا يزال البحث في عالم الذكاء الاصطناعي مستمرًّا مع الدخول في عصر الخوارزميات التي بدأت تدخل في تفاصيل حياتنا اليومية. وتتعدّد التعريفات التي تناولت الذكاء الاصطناعي، ولعلّ من أبرزها تعريف راسل ونورفيغ، إذ يعرّفانه بأنّه «المجال الذي يهتم

بتصميم وبناء أنظمة أو وكلاء قادرين على إدراك بيئتهم واتّخاذ أفعال تحقّق أهدافًا معينة، مع الاستفادة من المعرفة والاستدلال والتعلّم»[18].

والأهم منهجيًا أنّ راسل ونورفيغ يميلان إلى مقاربة "الوكيل العقلاني" (Rational Agent)، أي النظام الذي يختار الفعل الذي يُتوقّع أن يحقّق أفضل نتيجةٍ وفق المعطيات المتاحة له. وبحسب تعريف OECD، فإنّ الذكاء الاصطناعي «نظام قائم على الآلة يستنتج، بالنسبة إلى أهداف صريحة أو ضمنية، ومن المدخلات التي يتلقاها، كيفية توليد مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر في البيئات المادية أو الافتراضية، مع اختلاف الأنظمة في مستويات استقلاليتها وقدرتها على التكيف بعد نشرها»[19].

ومن هنا، أصبح امتلاك الذكاء الاصطناعي مرتبطًا بمجموعةٍ من الموارد الاستراتيجية، في مقدّمتها البيانات الضخمة، والخوارزميات، والقدرات الحاسوبية، وأشباه الموصلات، ومراكز البيانات، والبنية التحتية الرقمية، والقدرة على تطوير النماذج المتقدّمة.

وبذلك، أخذت البيانات موقعًا يشبه في بعض جوانبه الموقع الذي احتلّته الموارد الطبيعية في مراحل سابقة من تطوّر النظام الدولي. فالدولة التي تمتلك القدرة على جمع البيانات وتخزينها وتحليلها وتحويلها إلى معرفةٍ قابلة للاستخدام تستطيع تعزيز قدراتها الاقتصادية والأمنية والعسكرية.

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرّد تقنيةٍ لتحسين الأداء الاقتصادي أو العسكري، بل أصبح موردًا استراتيجيًا من موارد القوة الدولية. إذ باتت قدرة الدولة على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، وامتلاك البيانات والرقائق الإلكترونية، والبنية التحتية للحوسبة، واستقطاب الكفاءات العلمية، وتحويل هذه القدرات إلى تطبيقات عسكرية واقتصادية واستخباراتية، تؤثّر في موقعها داخل النظام الدولي.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى التنافس الأميركي—الصيني في الذكاء الاصطناعي بوصفه جزءًا من صراعٍ أوسع على مصادر القوة في النظام الدولي. فالتنافس لا يتعلّق فقط بالشركات والتطبيقات، وإنّما يرتبط أيضًا بالرقائق الإلكترونية، والقدرات الحاسوبية، والبحث العلمي، والبيانات، وسلاسل الإمداد، والمعايير التقنية.

وقد أظهر صعود الشركات الصينية في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن بينها شركة DeepSeek، أنّ المنافسة لم تعد محصورةً في المؤسّسات الحكومية، وإنّما أصبحت الشركات التكنولوجية نفسها جزءًا من البنية الجيوسياسية للقوة. وفي المقابل، تمثّل

الشركات الأميركية الكبرى أحد المكونات الأساسية للقوة التكنولوجية الأميركية.
ومن هنا تبرز أهمية مفهوم «السيادة الرقمية»، الذي يشير إلى قدرة الدولة على حماية بنيتها الرقمية وبياناتها وتقنياتها الاستراتيجية، وتقليل اعتمادها على الخارج في القطاعات التقنية الحيوية.
إنّ هذا التحوّل يفرض إعادة تعريف القوة الجيوسياسية؛ فالدولة لم تعد تحتاج فقط إلى السيطرة على الأراضي والممرات البحرية، وإنّما أصبحت مطالبةً أيضًا بالسيطرة أو التأثير في البنى التحتية التي تسمح بتدفق البيانات والمعلومات والطاقة الرقمية.

الذكاء الاصطناعي والتحوّل في طبيعة الحرب والقوة العسكرية
لم تقتصر آثار الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد والسياسة، بل امتدّت إلى المجال العسكري، حيث أصبح استخدام الخوارزميات والبيانات جزءاً متزايدًا من عمليات الاستطلاع والتحليل واتّخاذ القرار، وحتى تنفيذ المهمات العسكرية [20]. هذا التطوّر يُشير إلى انتقالٍ تدريجي من مفهوم القوة البشرية إلى القوة الروبوتية الموزعة، حيث يمكن للدولة أن تؤثّر في ميدان المعركة [21].
لا نقاش في أنّ العملية وغيرها، بدأت تثير مجموعة من التساؤلات حول تزايد دور الذكاء الاصطناعي في اختصار دور الإنسان من خلال قيامها بخطوات رئيسية : الاستطلاع وتحديد الأهداف والاقتراب والاشتباك وتدمير الهدف. فالحرب في أوكرانيا تظهر أنّ معيار القوة العسكرية بدأ يتحوّل من عدد الجنود والدبابات إلى القدرة على امتلاك منظومةٍ متكاملة من الذكاء الاصطناعي والروبوتات والطائرات المسيرة والاتصالات وجمع البيانات.
وتتمثّل أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكري في تحليل المعلومات الاستخباراتية، واكتشاف التهديدات، وتحليل الصور والبيانات، ودعم القادة في اتّخاذ القرار، وتحديد الأهداف، وتطوير أنظمة القيادة والسيطرة، فضلًا عن استخدامه في الطائرات غير المأهولة والأنظمة ذاتية التشغيل.
وتكتسب هذه التطبيقات أهميةً خاصة لأنها تؤثّر في سرعة دورة اتخاذ القرار العسكري. فكلّما ازدادت قدرة النظام على جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، أمكن تقليص الزمن الفاصل بين اكتشاف التهديد واتّخاذ القرار بشأنه.
ويشير كتاب AI at War [22] في سياقه إلى «الدور المتزايد للبيانات الضخمة والذكاء

الاصطناعي في إعادة تشكيل الحرب، ولا سيّما في المجالات البحرية والعسكرية". وتكمن أهمية هذه التقنيات في قدرتها على معالجة كميات كبيرة من المعلومات بسرعةٍ تتجاوز القدرات البشرية المباشرة.

غير أنّ التطوّر في استخدام الذكاء الاصطناعي العسكري يطرح في المقابل إشكالية تتعلّق بحدود الاستقلالية في اتّخاذ القرار، ولا سيّما عندما يتعلّق الأمر باستخدام القوة القاتلة. فكلّما انتقلت بعض مراحل القرار من الإنسان إلى الخوارزمية، برزت أسئلة قانونية وأخلاقية واستراتيجية تتعلّق بالمسؤولية والمساءلة وحدود الاعتماد على الآلة. فقيمة الذكاء الاصطناعي لا تكمن فقط في سرعة معالجة البيانات، وإنّما في الوصول إلى صورةٍ معلوماتية أكثر اكتمالًا تساعد القائد على اتّخاذ القرار.

لا شكّ أنّ المجال العسكري يشهد انتقالًا متزايدًا نحو جعل البيانات موردًا استراتيجيًا في الحرب، إذ أصبحت القدرة على جمعها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام عنصرًا حاسمًا في سرعة القرار ودقته. وهذا ما يبرز بوضوح في مقدّمة كتاب AI and War ولا سيّما في الفصل المعنون "Mission Command and Speed of Decision"[23]. أخيرًا، لا تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي العسكري في زيادة القوة النارية فحسب، وإنّما في إعادة تشكيل عملية الحرب ذاتها: من جمع المعلومات، إلى تحليلها، ثم اتخاذ القرار، وصولًا إلى تنفيذ العمليات. هذا ما يطرح إشكالية دور الإنسان في إدارة الحروب، وما يترتّب على ذلك من خطورة السيطرة لصالح الذكاء الاصطناعي، الذي يحدّد الهدف ويعطي الأمر في استهدافه، في حين يتطلّب الأمر مع تحديد الهدف نظرةً أكثر إنسانية.

وفي ظلّ التطور التكنولوجي لوسائل التواصل وسرعة انتشارها، لم تعد النتيجة العسكرية وحدها هي معيار تقييم الفعل العسكري؛ إذ يمكن للبعد الإنساني ولا سيّما حماية المدنيين، أن يعيد توجيه القرار العسكري نفسه، فيحول مسار القوة نحو التهدئة أو وقف العمليات مؤقّتا. لم تعد الحرب محصورةً في أرض المعركة، بل تشظّت في فضاءات السوشيل ميديا، ولم يعد القرار العسكري يُتّخذ مباشرةً من القائد، بل بات يرتبط بمروحةٍ واسعة من المؤثّرات، ولاسيّما الإعلامية منها، حيث يدرك مَن في مركز القرار أنّ أيّ استهداف خارج إطاره يمكن أن يشكّل ورقة ضغطٍ من قبل الخصم ويستغلّه إعلاميًا لقلب الرأي وربما لأخذ أحكامٍ قضائية كما حصل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بحقّه إدانة واعتقال بسبب أعماله الإجرامية في قطاع غزة.

التنافس الجيوسياسي العالمي على الذكاء الاصطناعي

توسّعت مروحة عناصر القوة في الجيوسياسة في القرن الحادي والعشرين، كي لا نقول تغيّرت، مع الاعتراف باحتفاظ الموقع الجغرافي بمكانته في التأثير في هذا المجال، ومضيق هرمز دلالة واضحة على ذلك. ولكن لم يكن الموقع وحده من حافظ على مكانته في الحرب الجيوسياسية، بل أيضًا مصادر الطاقة، رغم التوجّه الدولي نحو الطاقة الخضراء؛ إذ إنّ مصادر الطاقة التي واكبت الثورة الصناعية الثانية، ولا سيّما النفط ومشتقاته، حافظت على مكانتها. وترافق ذلك مع أهمية الموقع، فأهمية مضيق هرمز تكمن في أنّ إغلاقه أثّر في أسعار الطاقة العالمية ورفع تلقائيًا أسعار السلع، ممّا أحدث حالةً من التضخّم في الأسواق العالمية، وفي مقدّمتها السوق الأميركية.

رغم الأهمية التي حافظت عليها الثورتان الثانية والثالثة، لكنّ الثورة الرابعة استطاعت الاستئثار في تعزيز التنافس على الذكاء الاصطناعي الذي أصبح جزءاً من التنافس الأوسع على قيادة النظام الدولي. فالتفوّق في هذا المجال يرتبط بمجموعة من القطاعات التي تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية.

وتبرز الولايات المتحدة والصين في مقدّمة القوى المتنافسة على تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، إلا أنّ طبيعة المنافسة تتجاوز الشركات والمنشآت التقنية لتصل إلى السياسات الحكومية والاستثمارات في أشباه الموصلات والبنية التحتية والبحث والتطوير. في الحالة الصينية، يظهر توجّه واضح نحو بناء قدرات وطنية في مجالات الرقائق والذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى المحافظة على تفوّقها في التقنيات المتقدمة وسلاسل الإمداد الحساسة.

يؤكّد لي [24] أنّ عصر الذكاء الاصطناعي يختلف عن المراحل السابقة لأنّ البيانات أصبحت موردًا حاسمًا في تطوير أنظمة التعلّم العميق. ويُشير إلى أنّ الصين تمتلك ميزةً مهمة بسبب العدد الهائل من المستخدمين والمنصّات الرقمية وحجم البيانات الناتجة عنها. فالقوة بالنسبه إليه، لم تعد مرتبطةً فقط بالأرض والموارد الطبيعية بل أصبحت مرتبطة أيضًا بالقدرة على امتلاك البيانات ومعالجتها.

يكشف هذا التنافس أنّ الذكاء الاصطناعي لم يعد مجالًا اقتصاديًا منفصلًا، بل أصبح جزءاً من استراتيجية القوة الوطنية. فالدولة التي تستطيع الجمع بين البيانات، والقدرات الحاسوبية، والخوارزميات، وأشباه الموصلات، ورأس المال البشري، والبنية التحتية الرقمية، تمتلك عناصر تمكّنها من تعزيز موقعها في النظام الدولي.

لا نقاش أنّ عالمنا اليوم يسير في خطى التنافس الدولي على قيادة الذكاء الاصطناعي، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على الحدود الصينية والأميركية، بل سارع الاتحاد الأوروبي، الذي يمثّل قوةً ثالثة في النظام العالمي للذكاء الاصطناعي، إلى ترسيخ موقعه، رغم أنّ قوته لا تقوم على امتلاكه أكبر الشركات والمنصّات، وإنّما على الجمع بين القوة التنظيمية والبحث العلمي والبنية التحتية والبيانات والسوق الأوروبية الواسعة.

وقد انتقل الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة من التركيز على تنظيم الذكاء الاصطناعي إلى محاولة بناء قدرةٍ أوروبية مستقلّة في هذا المجال. ويظهر ذلك بوضوحٍ في خطة القارة للذكاء الاصطناعي (AI Continent Action Plan) واستراتيجيةApply AI ومشروعات مصانع الذكاء الاصطناعي ومصانع الذكاء الاصطناعي العملاقة. ومن أهم أدوات أوروبا قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي AI Act الذي يمثّل أول إطارٍ قانوني شامل للذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، ويعتمد تصنيفًا قائمًا على درجة المخاطر وقد بدأ تطبيق أجزاء أساسية منه في 2 آب 2026.

الخاتمة

يتّضح ممّا سبق أنّ مفهوم القوة شهد تحوّلًا تدريجيًا من التركيز على القوة العسكرية والسيطرة على المجال الجغرافي إلى تعدّد مصادر القوة، بحيث أصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والرقمية مكوّناتٍ أساسية في تحديد مكانة الدول.

غير أنّ هذا التحوّل لا يعني نهاية الجغرافيا السياسية، بل يُشير إلى إعادة تشكيلها؛ فالموقع الجغرافي والممرات البحرية والموارد والحدود لا تزال تؤدي دورًا أساسيًا في تحديد الأمن القومي وموازين القوة، إلا أنّ هذه العناصر أصبحت تعمل ضمن منظومةٍ أوسع تتداخل فيها الجغرافيا المادية مع البنية الرقمية.

ومن هنا، يمثّل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحوّلات في طبيعة القوة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين. فهو لا يلغي أهمية الأرض والموقع والموارد، وإنّما يضيف إليها مصادر جديدة للقوة تتمثّل في البيانات والخوارزميات والقدرات الحاسوبية والبنية التحتية الرقمية.

وبذلك، يمكن القول إنّ التحوّل الأساسي الذي يشهده النظام الدولي لا يتمثّل في الانتقال من "الجغرافيا" إلى "الذكاء الاصطناعي" بصورةٍ مطلقة، وإنّما في الانتقال من جيوسياسية تقوم بصورةٍ أساسية على السيطرة على المجال المادي إلى جيوسياسية مركّبة تجمع بين السيطرة على المجال الجغرافي والقدرة على التحكّم في المجال الرقمي.

وهذا التحوّل هو الذي يفسّر بروز ما يمكن تسميته "الجيوسياسية الرقمية"، حيث أصبحت البيانات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب الأرض والموارد والممرات الاستراتيجية، مكوّنات متداخلة في إنتاج القوة وتوزيعها في النظام الدولي المعاصر.

الهوامش:

- Haag, Alex, "The State of AI Competition in Advanced Economies, "FEDS Notes. Washington, D.C.: Board of Governors of the Federal Reserve System, October 6, 2025. https:\\doi.org\10.17016\2380-7172.3930.

2 – كيت كراوفورد، أطلس الذكاء الاصطناعي: السلطة والسياسة وتكلفة الذكاء الاصطناعي التي يتحملها الكوكب، ترجمة ثروت محمد حسن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2024، ص.11.

3– "الذكاء الاصطناعين بصفة عامًلا للقوة الجيوسياسية، نتاليا فينيكوفا، المجلة، جامعة كارازين الوطنية في خاركيف، سلسلة "قضايا العلوم السياسية"، العدد 40، تاريخ النشر 2021، ص 28–21.

4- Tim Marshall, Prisoners of Geography: Ten Maps That Tell You Everything You Need to Know About Global Politics. London: Elliot and Thompson, 2015. Introduction, P.1.

5- Lee, Kai-Fu. AI Superpowers: China, Silicon Valley, and The New World Order. Boston, Houghton Mifflin, Harcourt, 2018.

6 – المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، هي من أهم المدارس التي تفسر السياسة الدولية انطلاقًا من القوة والمصلحة والأمن والصراع بين الدول. من ابرز مفكري هذه المدرسة، هانز مورغنثاو، وإدوار كار.

7- Rene Gerard, Des choses cachees: depuis la foundation du monde. Bernard Grasset, Paris 1978. P. 9.

8- Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, New York, Alfred A. Knopf, 1948, p. 13.

9- Nye Joseoh S. Jr. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs, 2004, pp.x,5.

10 – ذكر ذلك في مقال له بعنوان "دراسة تمهيدية حول الجغرافيا السياسية للسويد"، وبعدها

طور المفهوم في كتابه "الدولة بوصفها شكلًا من أشكال الحياة (State som livsform) الصادر عام 1916.

11- Mackinder, Halford J. Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction. London, Constable and Company Ltd. 1919. P ,186.

12- Mackinder, p.38.

13- CSIS- The Strait of Hurmuz in 8 Charts 22 April 2026.

14 – "الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز بالنسبة إلى إيران"، دراسة الباحث علي قاسم مقداد، منشورة في مجلة المستقبل العربي، العدد 567، أيار 2026.

15- Anthony Giddens, The Consequences Of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990. P.64.

16- Manuel Castells, The Rise of the Network Society. Oxford: Blackwell Publishers, 1996.

17 – يعتبر الجغرافي الكندي، روجر تومليسون، رائد ومبتكر أو ل نظام معلومات جغرافية عملي في العالم عام 1963، وهو الأساس الذي انبثقت منه الجغرافيا الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية GIS

18- Russel, Stuart, and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed. Pearson, 2030. P.1-4, 36 ff.

19- OECD, Explanatory Memorandum on the Updated OECD Definition of an AI System, OECD Artificial Intelligence Papers, No. 8. 2024, P.5.

20 – نفذ الجيش الأوكراني عمليات هجومية ضدّ مواقع وقوات روسيا باستخدام روبوتات برية مسيرة (UGVs) وليس المقصود الطائرات المسيرة.

21 – نتحدث هنا عن حالة موثقة بشكل واضح في تموز عام 2026، عندما نفذ الفوج الهجومي الأوكراني المنفصل 33 عملية ضد موقع روسي قرب دوبروبيليا (Dobropillia) في مقاطعة دونيستيك باستخدام روبوتات برية مسلحة، من طراز TW 12.7 Droid من دون ارسال مشاة إلى الهجوم نحو الموقع الروسي

22- AI and WAR: How Big Data, Artificial Intelligence, and Machine Learning Are Changing Naval Warfare. George and Sam J. Tangredi: Galdorisi. Naval Institute Press, 2021.P. 10.

23- AI and War, P. 135- 149.

24- AI and The Superpowers. P.253-256.

أ- المراجع بالعربي:

1 – كراوفورد، كيت. أطلس الذكاء الاصطناعي: السلطة والسياسة وتكلفة الذكاء الاصطناعي التي يتحملها الكوكب. ترجمة ثروت محمد حسن. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2024.

2 – مقداد، علي قاسم. "الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز بالنسبة إلى إيران". المستقبل العربي، العدد 567، أيار 2026، ص 138ن وما بعدها DOI:10.65506\260508.

3 – فينيوكوفا، نتاليا. "الذكاء الاصطناعي بصفته عاملًا للقوة الجيوسياسية". مجلة جامعة كارازين الوطنية في خاركيف: سلسلة قضايا العلوم السياسية، العدد 40، 2021.

ب- المراجع الأجنبية

4- Rene, Gerard. Des choses caches depuis la fondtion du monde. Paris: Bernard. Grasset, 1978.

5- Castells, George, and Sam j. Tangredi. AI and War: How Big Data, Artificial Intelligence, and Machine Learning Are Changing Naval Warfare. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2021.

6- Giddens, Anthony. The Consequences of Modernity. Cambridge: Polity Press, 1990.

7- Haag, Alex, "The State of AI Competition in Advanced Economies, "FEDS Notes. Washington, D.C.: Board of Governors of the Federal Reserve System, October 6, 2025. https:\\doi.org\10.17016\2380-7172.3930.

8- Lee, Kai-Fu. AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order. Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018.

9- Mackinder, Halford J. Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction. London: Constable and Company Ltd, 1919.

10- Marshall, Tim. Prisoners of Geography: Ten Maps That Tell You Everything You Need to Know About Global Politics. London: Elliott and Thompson, 2015.

11- Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for power and Peace. New York: Alfred A. knopf, 1984.

12- Nye, Joseph S., Jr, Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs, 2024.

13- OCECD: Explanatory Memorandum on the Updated OCED Definition of an AI System. OCED Artificial Intelligence Papers, no.8 Paris: OCED Publishing, 2024.
https:\\doi.org\10.1787\623da898-en
14- Russell, Stuart and Peter Norvig. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed. Pearson,2020.
15- Center for Strategic and International Studies (CSIS). “The Strait of Harmuz in 8 Charts”. April 22, 2026.88887

العقلية النامية والعقلية الثابتة في العلاقة الزوجية وعلاقتهما بتقدير الذات والرضا الزواجي

د. فريال عبدالله

استاذة محاضرة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس الجامعة اللبنانية والجامعة العربية بيروت- لبنان.

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى استكشاف طبيعة العقلية النامية والعقلية الثابتة في العلاقة الزوجية وفهم كيفية إرتباط أنماط التفكير هذه بتقدير الذات والرضا الزواجي، من خلال التعرف الى الكيفية التي يفسر بها الزوجان الخلافات والتغيير والتحديات التي تواجه علاقتهما. واعتمدت الدراسة المنهج النوعي باستخدام تصميم دراسة الحالة المتعددة، بما يسمح بفهم الخبرة الزوجية من خلال روايات المشاركين وتجاربهم الشخصية. وتكونت عينة الدراسة من خمس حالات زوجية، عشرة مشاركين من الأزواج والزوجات. وتم جمع البيانات من خلال مقابلة نصف موجهة تناولت مجموعة من المحاور المرتبطة بالنظرة الى التغيير، والتعامل مع الخلافات، تقدير الذات والرضا عن العلاقة الزوجية. وخضعت المقابلات للتحليل النوعي بهدف استخراج الفئات والموضوعات المشتركة بين الحالات، مع مراعاة خصوصية كل حالة وسياقها.

أظهرت نتائج التحليل النوعي وجود تباين في أنماط التفكير المرتبطة بالعلاقة الزوجية، إذ برزت في بعض الحالات مؤشرات على عقلية نامية تتجلى في النظر الى الخلافات باعتبارها قابلة للحل والتعلم والتطوير المشترك. في حين ظهرت في حالات أخرى مؤشرات على عقلية ثابتة ارتبطت بتفسير المشكلات باعتبارها ناتجة عن خصائص ثابتة في الشريك أو العلاقة،

وبصعوبة تقبل النقد أو التغيير. كما كشفت النتائج عن تداخل بين طريقة تعامل المشاركين مع التغيير ومستوى تقدير الذات والرضا الزواجي، ولاسيما عندما يُنظر الى الخلاف أو النقد بوصفه تهديداً لقيمة الذات. وبرز كذلك نمط يمكن وصفه ب"العقلية النامية المشروطة"، حيث يظهر الإعتقاد بإمكان تطوير العلاقة، ولكن بصورة مشروطة بمبادرة الشريك أو استجابته للتغيير. وتشير النتائج الى أن أثر العقلية النامية في العلاقة الزوجية لايرتبط بمجرد الإيمان بإمكان التغيير، وإنما بكيفية توظيف هذا الإعتقاد في التفاعل مع الشريك، ومدى اقترانه بالمرونة والحوار والمسؤولية المشتركة عن تطوير العلاقة.

وتسهم الدراسة في تقديم فهم نوعي للديناميات النفسية والمعرفية المرتبطة بالعلاقة بين العقلية وتقدير الذات والرضا الزواجي، وتبرز أهمية النظر الى هذه المفاهيم بوصفها أنماطاً ديناميكية تظهر في سياق التفاعل الزواجي، وليس بوصفها خصائص ثابتة لدى الأفراد.

الكلمات المفتاحية: العقلية النامية—العقلية الثابتة—تقدير الذات— الرضا الزواجي.

المقدمة

تعد العلاقة الزوجية من أكثر العلاقات الإنسانية تعقيداً واستمراراً، إذ لا تقتصر على التوافق بين شخصين في بداية العلاقة، وإنما تتطلب قدرة مستمرة على التكيف مع التحديات التي تفرضها الحياة المشتركة. فالزواج يمر بمراحل مختلفة تتغير خلالها احتياجات الزوجين وتوقعاتهما وأدوارهما. والأهم أن استقرار العلاقة الزوجية لا يرتبط فقط بطبيعة المشكلات التي تواجه الزوجين، وإنما أيضا بالطريقة التي يفسر بها كل منهما هذه المشكلات وكذلك النظرة لإمكانية التغيير والتطور داخل العلاقة.

في هذا السياق، برز مفهوم العقلية Mindset في أعمال كارول دويك Dweck إنطلاقاً من اختلاف معتقدات الأفراد حول قابلية القدرات والخصائص الشخصية للتغيّر، فالعقلية الناميةgrowth mindset تقوم على الإعتقاد بأن القدرات والمهارات يمكن تطويرها من خلال بذل الجهد وكذلك الخبرة. في حين ترتبط العقلية الثابتة fixed minset بالإعتقاد بأن بعض الخصائص والقدرات الأساسية أكثر ثباتاً وأقل قابلية للتغيير .(Dweck، 2006) ولاتعني هذه الثنائية بالضرورة أن الفرد ينتمي بصورة نهائية ودائمة الى إحدى العقليتين وإنما أن تختلف طريقة تفكيره واستجابته باختلاف المواقف والسياقات التي يمرّ بها.

فالفرد الذي يتمتع بدافعية للإنجاز لاينظر الى الفشل على أنه دليل على نقص القدرة،

بل ينظر اليه كمعلومات مرتدة تساعده على تعديل أسلوبه وزيادة جهده في المحاولات اللاحقة. (الخالق، 2019).

على الرغم من أن مفهوم العقلية النامية والعقلية الثابتة إرتبط في بداياته بمجالات التعلم والنجاح، إلاّ أن تطبيقه في مجال العلاقات الشخصية والعاطفية يفتح مجالاً مهماً، لفهم الطريقة التي ينظر بها الأفراد الى علاقاتهم والى مفهوم التغيير والتطور في العلاقات. فالفرد الذي ينظر الى الخلافات باعتبارها قابلة للفهم والمعالجة يختلف عن الفرد الذي يفسر الخلافات على أنها دليلاً على فشل العلاقة وعدم امكانية تحقيق التوافق. وقد بينت البحوث أنّ معتقدات الأفراد حول طبيعة العلاقات وإمكان تغييرها ترتبط بالطريقة التي يقيمون بهاعلاقاتهم وأساليب تعاملهم مع الصعوبات والخلافات وبمدى استمرار العلاقة والرضا عنها. (Knee, 1998)

لايمكن فهم طريقة تعامل الزوجين مع الخلافات بمعزل عن الصورة التي يحملها كل منهما عن ذاته، فتقدير الذات يمثّل تقييم الفرد العام لقيمته الشخصية ويتأثر بالتفاعل مع الآخرين، وبالخبرات التي يعيشها في سياق العلاقات المختلفة. (Rosenberg, 1965). وفي العلاقة الزوجية يلعب تقدير الذات دوراً مهماً في إرساء التواصل بين الشريكين واستقبال الفرد للنقد أو الإختلاف، إذ قد يفسرّ النقد لدى البعض باعتباره تهديداً للقيمة الإنسانية، في حين ينظر اليه آخرون على أنه فرصة للتطوير وتحسين العلاقة.

من جهة أخرى، يمثل الرضا الزواجي أحد المؤشرات الهامة على جودة الحياة الزوجية، ويتعلق بالتقييم الذاتي الذي يقدّمه الفرد للعلاقة ومدى شعوره بالإشباع والأمان النفسي. وقد أشارت الدراسات الى ارتباط الرضا الزواجي بعدد من المتغيرات النفسية والشخصية، ومن بينها تقدير الذات، حيث بيّنت دراسات طولية أن مستويات تقدير الذات والتغيّرات التي تطرأ عليها ترتبط بمستويات الرضا عن العلاقة لدى الشريكين. (Orth, 2014)

إنطلاقاً مما تقدّم، تبدو العلاقة بين العقلية وتقدير الذات والرضا الزواجي جديرة بالدراسة، ليس من خلال الكشف عن وجود ارتباطات بين المتغيرات المذكورة—لأن العلاقة مثبتة في الكثير من الدراسات—وإنما من خلال محاولة فهم كيف تظهر هذه المفاهيم في الخبرة الزوجية اليومية، فقد يتعامل أحد الشريكين مع الخلاف باعتباره فرصة للتغير والتطور بينما يراه الآخر دليلاً على أن الشريك لن يتغيّر وأن العلاقة غير قابلة للإصلاح. وقد تتداخل هذه الطريقة في التفكير مع مستوى تقدير الذات من خلال استقبال النقد من قبل الشريك ومن ثم ينعكس ذلك على نظرة الفرد للعلاقة وتقييمه لها أي على مستوى الرضا لديه.

وتزداد أهمية هذا الموضوع عندما ننظر الى العقلية باعتبارها ظاهرة ديناميكية قد تتغير من موقف الى آخر، بدلاً من النظر الى الشركاء في العلاقة كما لو كانوا يمتلكون عقلية نامية او ثابتة بصورة مطلقة. ومن هنا يمكن أن تظهر أنماط أكثر تعقيداً، فقد يتبنى الفرد فكرة التغيير من حيث المبدأ، ولكنه يشترط حدوث الغيير في الشريك أولاً، بمعنى أنه يستخدم خطاب التغيير والتطوير كوسيلة للتلاعب والضغط على الشريك، وهنا يفتح هذا الموضوع مجالاً أمام نقاش جديد حول الشروط النفسية التي تجعل العقلية النامية عاملاً مساعداً على النمو وتحسين العلاقة، ومتى يمكن ان تتحول الى مصدر جديد للصراع.

وبالرغم من أهمية الدراسات الكمية التي تناولت العلاقة بين العقلية والرضا الزواجي أو بين تقدير الذات والرضا والتوافق الزواجي، إلّا أنّ فهم الخبرة اليومية للزوجين يتطلّب الإقتراب من تجاربهم الشخصية وتفاصيلهم العلائقية اليومية، بما فيها من خلافات ونقد وسعي الى التغيير، والنجاح والفشل داخل العلاقة، ما يدفعنا الى إجراء الدراسة الحالية من خلال المنهج النوعي، في محاولة لفهم الكيفية التي تتجلى بها العقلية النامية والعقلية الثابتة في الحياة الزوجية، وكيف تتداخل مع تقدير الذات والرضا الزواجي، والأهم كيف يمكن أن تختلف هذه الأنماط بين الأزواج أو داخل العلاقة نفسها.

وعليه، تبدو الدراسة الحالية على أنها محاولة لفهم الديناميات النفسية والمعرفية التي ترافق التعامل مع التحديات الزوجية، من خلال دراسة حالات زوجية وتحليل مضمونها والوقوف على أهم المؤشرات الدالّة على التغيير والتعامل مع الإختلاف، ودور تقدير الذات وتأثير كل ذلك على مستوى الرضا الزواجي، وما لذلك من أهمية في السعي عبر هذا الفهم الى بناء علاقة زوجية أكثر مرونة وقدرة على التكيف والنمو.

ثانياً: مشكلة البحث:

تنبثق مشكلة البحث من أن معظم التعامل مع المشكلات الزوجية ينصب على طبيعة الخلافات أو مصادرها أو أساليب حلها، بينما تحتاج التجربة الزوجية أيضا الى فهم أعمق للطريقة التي يفسر بها الزوجان، إمكان التغيير والنمو داخل العلاقة.

فقد ينظر أحد الزوجين الى الخلاف أو الأزمة باعتباره دليلاً على أن العلاقة أو شخصية الشريك لايمكن تغييرها. ويشير هذا الإختلاف المحتمل في طريقة التفكير الى أهمية فهم العقلية التي يفسر بها الفرد التجربة الزوجية. كما أن الفرد لايدخل العلاقة الزوجية منفصلاً عن صورته عن ذاته بل يحمل معه خبراته السابقة ومعتقداته وتصوراته عن قدراته وقيمته

الشخصية، ولذلك فإن فهم العلاقة بين نمط العقلية وتقدير الذات وانعكاس ذلك على الرضا الزواجي يمكن أن يقدم تفسيراً أعمق لبعض الخبرات الزوجية التي يعيشها الطرفان.
ومن هنا تتمثّل مشكلة الدراسة في محاولة فهم الكيفية التي تتجلّى بها العقلية النامية والعقلية الثابتة في الحياة الزوجية اليومية، وكيف يفسّر الأزواج علاقتهما بتقدير الذات والرضا الزواجي وانعكاس ذلك على استدامة العلاقة ونموها.

ثانياً: أسئلة البحث:

السؤال الأساسي: كيف تظهر العقلية النامية والعقلية الثابتة في الحياة الزوجية اليومية، وما أثر ذلك على تقدير الذات والرضا الزواجي لدى الأزواج؟

الأسئلة الفرعية:

1 – كيف يصف الأزواج معتقداتهم حول إمكانية التغيير والتطور داخل العلاقة الزوجية؟
2 – كيف تتجلى خصائص العقلية النامية في طريقة تعامل الأزواج مع التحديات والصعوبات والخلافات الزوجية؟
3 – كيف تتجلى خصائص العقلية الثابتة في إدراك الأزواج للمشكلات والصعوبات التي تواجه العلاقة الزوجية؟
4 – كيف يصف الأزواج تأثير التجارب والخبرات الزوجية في تشكيل طريقة تفكيرهم تجاه أنفسهم وتجاه الشريك والعلاقة الزوجية؟
5 – كيف يصف الأزواج العلاقة بين نمط العقلية لديهم وبين تقديرهم لذواتهم والرضا الزواجي لديهم.

ثالثاً: اهمية البحث:

أ-الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية في محاولة توظيف مفهوم العقلية النامية والعقلية الثابتة في مجال العلاقة الزوجية، بعد أن إرتبط هذا المفهوم في الدراسات بمجال التعلّم والعمل والنمو الشخصي. وتسعى الدراسة الى الربط بين:
– العقلية الثابتة والنامية.
– العقلية الثابتة والنامية وتقدير الذات.
– الخبرة الزوجية والتعامل مع التحديات والرضا الزواجي.

ب-الأهمية التطبيقية: قد تساعد نتائج الدراسة في الإرشاد الأسري والزواجي من خلال فهم الطريقة التي يتعامل بها الأزواج مع التحديات والأزمات وعلى تحديد بعض أنماط التفكير التي قد تساعد الزوجين على التعامل بصورة أكثر مرونة مع التحديات.

ج-الأهمية المنهجية: تتميز الدراسة باستخدام المنهج النوعي وبالتحديد تصميم دراسة الحالة المتعددة Multiple case study بهدف استكشاف الكيفية التي تظهر بها العقلية النامية والعقلية الثابتة في الخبرة الزوجية، وفهم العلاقات المدركة من خلال تقدير الذات والرضا الزواجي والوقوف على روايات المشاركين وتجاربهم الشخصية.

رابعاً: المفاهيم الأساسية والتعريفات الإجرائية.

العقلية الثابتة fixed mindset

العقلية النامية growth mindset

تقدير الذات self esteem

الرضا الزواجي marital\relationship satisfaction

مفهوم العقلية النامية growth mindset

تعتبر أعمال Carol S Dweck التي تميز بين المعتقدات التي يحملها الفرد حول قابلية القدرات والخصائص للتغير، الأساس في هذا الإطار. فالعقلية النامية تشير بصورة عامة الى اعتقاد الفرد بأن القدرات والمهارات يمكن تطويرها من خلال التعلم والجهد والخبرة والإستفادة من التغذية الراجعة.

ومفاد النظرية أن العقلية النامية مبنية على الإعتقاد أن القدرات الإنسانية ليست ثابتة وانما يمكن تطويرها. (Dweck, 2006)

أما في دراستنا هذه فنحن لا نقيس العقلية النامية في المجال الأكاديمي أو المهني وإنما ندرس تجلياتها في العلاقة الزوجية. ولذلك نعرفها إجرائيا بأنها:

مجموعة من المعتقدات والتفسيرات التي يستخدمها أحد الزوجين في النظر الى العلاقة الزوجية، والى ذاته وشريكه باعتبارهما قابلين للتعلم والتغيير والنمو. فينظر الى الخلافات والأزمات بوصفها فرصاً للفهم والتعديل والتطور وليس بوصفها دليلاً نهائياً على فشل العلاقة أو ثبات خصائص الشريك.

مفهوم العقلية الثابتة: fixed mindset

وهي الطرف المقابل في نظرية Dweck ويكون لدى الفرد ميل الى الإعتقاد بأن بعض القدرات أو السمات الأساسية ثابتة نسبياً وغير قابلة للتغيير بسهولة..(Dweck، 2006)

وفي المجال الزوجي، يمكن أن نحدد المفهوم إجرائيا، من خلال العبارات التالية:

—«هو هكذا ولن يتغير».

—«الخلافات تعني أن الزواج لم يكن مناسبا».

—«مشكلتنا لن تنتهي لأن هذه طبيعته».

وتجدر الإشارة الى انه لا ينبغي اعتبار كل موقف من هذا النوع دليلاً على امتلاك الفرد عقلية ثابتة بشكل دائم، فالأبحاث الحديثة في مفهوم ال mindset تؤكد ان الموضوع أكثر تعقيداً من مجرد تصنيف الأشخاص الى فئتين ثابتتين. وهذا ما سنسعى الى تسليط الضوء عليه من خلال دراستنا النوعية أي كيف تتغير طريقة تفكير الشخص من موقف الى آخر بدل وضعه في خانة «نامية» أو «ثابتة».

مفهوم تقدير الذات: Self Esteem

هو الإتجاه الإيجابي أو السلبي نحو الذات وهو تقييم الفرد العام لقيمته الشخصية. (Rosenberg, 1965)

أما التعريف الإجرائي المقترح فهو: الطريقة التي يصف بها الزوج أو الزوجة قيمته الشخصية وكفاءته واستحقاقه للتقدير والقبول، وكيف تتأثر هذه الصورة عن الذات بالتجارب الزوجية، ولاسيما النقد والنجاح والفشل والخلاف والقبول من الشريك.

مفهوم الرضا الزواجي: التقييم الذاتي الذي يقدمه الفرد لجودة علاقته الزوجية ومدى شعوره بالإشباع والراحة.

خامساً: الإطار النظري :

نظرية العقليات Mind set theory

نظرية العقليات ل/carol Dweck تقول أن معتقدات الإنسان عن قدراته وذكائه وشخصيته يحدّد طريقة تعامله مع التحديات والفشل. (Dweck، 2006). ووفقا لهذه النظرية يميل الأفراد الذين يتبنون معتقدات نامية الى النظر الى الصعوبات بوصفها

قابلة للتعلم والتطوير، وهو مايمكن أن ينعكس على طريقة تعاملهم مع التحديات داخل العلاقة الزوجية.

نظرية روزنبرغ لتقدير الذات: وأهم ماجاء فيها أن تقدير الذات أحادي البعد، اي أنه شعور عام غير متعدد، وهو يتكوّن من التفاعل الإجتماعي، وهو متغير وغير ثابت. (Rosenberg، 1965).

نظرية التبادل الإجتماعي للرضا الزوجي social exchange theoryومفادها: أنّ الرضا الزوجي يساوي نتيجة مقارنة المكاسب والتكاليف داخل العلاقة. (Thibaut,j.w&Kelly,H,H، 1959).

سادساً: الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى ل/آمال زكريا منسي النمر بعنوان: العزيمة والعقلية كمنبئين بالرضا الزواجي لدى الأزواج والزوجات.

تناولت هذه الدراسة العقلية والرضا الزواجي لدى الأزواج والزوجات. اتبعت الدراسة المنهج الكمي بهدف التعرف على طبيعة العلاقة الإرتباطية بين الرضا الزواجي وكل من العزيمة والعقلية (ببعديها النامية والثابتة)، بالإضافة الى الكشف عن مدى إمكانية التنبؤ بمستوى الرضا الزواجي من خلال متغيري العزيمة والعقلية والوقوف على الفروقات تبعاً للفئات العمرية المختلفة.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الرضا الزواجي وعقلية الأزواج(العقلية النامية) لدى أفراد العينة كما أظهرت النتائج أن أبعاد العزيمة وعقلية النمو تمتلك قدرة تنبؤية عالية في تفسير التباين في درجات الرضا الزواجي، مما يعني أن تبنّي الأزواج للعقلية النامية، يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى جودة واستقرار العلاقة الزواجية.

الدراسة الثانية متعلقة بمتغير تقدير الذات والتوافق/الرضا الزواجي.

دراسة ل/حسين مصطفى عبد المعطي وراوية محمود حسين دسوقي بعنوان:التوافق الزواجي وعلاقته بتقدير الذات والقلق والإكتئاب.

هدفت الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين مستوى التوافق والرضا الزواجي وبين البناء النفسي للزوجين ممثلاً في تقدير الذات، ومعرفة مدى تأثير اضطرابات القلق والإكتئاب على هذه العلاقة، فضلا عن الكشف عن الفروق بين الأزواج والزوجات في تقييمهم لقيمهم الشخصية وتأثيرها على نمط حياتهم المشتركة.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين مستوى تقدير الذات والتوافق الزواجي، حيث تبين أن الأفراد الذين يتمتعون بتقدير ذات مرتفع وصورة ايجابية عن أنفسهم يكونون أكثر قدرة على تحقيق الرضا والتوافق في حياتهم الزوجية. وفي المقابل أظهرت النتائج أن انخفاض تقدير الذات يرتبط طردياً بزيادة حدة الصراعات الزوجية وظهور أعراض القلق والإكتئاب مما ينعكس سلباً على تقييم الفرد الكلّي لجودة العلاقة.
التعقيب على الدراستين السابقتين: اتفقت الدراسات السابقة أي دراسة النمر ودراسة عبد المعطي ودسوقي) على الأهمية البالغة للعوامل النفسية والمعرفية في تحديد مسار العلاقة الزوجية.
كما نجحت الدراسات السابقة في إثبات وجود علاقة ارتباطية وتنبؤية بين العقلية النامية وتقدير الذات من جهة، وبين الرضا والتوافق الزواجي من جهة أخرى.
أهمية الدراسة الحالية: استندت الدراسات السابقة على المنهج الكمي واكتفت برصد العلاقة الإحصائية ولذلك ستركز الدراسة الحالية على تشكيل المعتقدات في الحياة اليومية، وتحول عقلية الفرد من موقف الى آخر داخل العلاقة من خلال المنهج النوعي ودراسة الحالة.
الدراسات الأجنبية : الدراسة الأولى لRaymond Knee/
بعنوان implicit theories of relationships assessment and prediction of/
romantic relationship initiation ,coping ,and longevity.
هدفت الدراسة الى قياس واختبار كيفية تأثير معتقدات الأفراد الضمنية(عقلية النمو/ النامية مقابل عقلية المصير/الثابتة) على طريقة تقييمهم لعلاقاتهم العاطفية والزوجية، وكيفية تعاملهم مع الخلافات، ومدى استمرارية العلاقة والرضا عنها عند مواجهة الضغوط.
توصلت النتائج الى أن الأفراد الذين يمتلكون عقلية النمو Growth beliefs يميلون الى استخدام استراتيجيات تعامل أكثر مرونة في حل المشكلات لأنهم يرون الخلاف فرصة لتعميق الفهم. في المقابل تبين ان ذوي العقلية الثابتة /المصيرdestiny beliefs يميلون الى عدم التوافق واستحالة التغيير مما يؤثر سلبا على رضاهم الزواجي.

الدراسة الثانية ل/ Orth،Ulrich و آخرون
بعنوان: Development of self-esteem relationship satisfaction in couples: two longitudinal studies

هدفت هذه الدراسة الطولية الى تتبع مسار تطور تقدير الذات والرضا عن العلاقة لدى الأزواج عبر فترات زمنية متعددة والكشف عن الكيفية التي تُتنبأ بها مستوى تقدير الذات لكل شريك بمدى رضاه ورضا الطرف الآخر عن العلاقة الزوجية.

توصلت الدراسة الى أن المستويات المرتفعة لتقدير الذات تتنبأ بشكل قوي بمستويات مرتفعة من الرضا عن العلاقة لدى الطرفين وأثبتت النتائج أن التغيرات الإيجابية(النمو) في تقدير ذات الفرد عبر الزمن ترتبط طردياً بزيادة مستويات الرضا والراحة داخل العلاقة، مما يعني أن النظرة الإيجابية للذات والكفاءة الشخصية تؤدي الى إدراك العلاقة بشكل اكثر استقراراً وأقل حساسية تجاه النقد والتهديدات.

التعقيب على الدراستين الأجنبيتين: ركزت دراسة Knee على الميكانيزمات السلوكية(كيف يتصرف أصحاب العقلية النامية خلال الأزمات) بينما ركزت الدراسة الطولية لOrth وآخرون على إثبات النمو والتغير في تقدير الذات وانعكاسهما مباشرة على الرضا الزواجي عبر الزمن. ولذلك تستند الدراسة الحالية على الدراسات السابقة من حيث رصد التحولات والديناميكيات في مواقف الأزواج اليومية وذلك من خلال استخدام ما ذكر في هاتين الدراستين في صياغة أسئلة المقابلة.

سابعاً: المنهج وإجراءات الدراسة:

المنهج: تم استخدام المنهج النوعي بهدف التحليل الكيفي للبيانات. من خلال المقابلة نصف الموجهة باعتبارها أداة أساسية لجمع البيانات، وتألفت المقابلة من عدة محاور بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للدراسة اي العقلية، تقدير الذات والرضا الزواجي. وقد تم إجراء بعض المقابلات التجريبية بهدف التأكد من فهم الأسئلة ووضوحها وإمكانية تقبلها من قبل الأزواج.

تصميم الدراسة: اعتمدت الدراسة تصميم دراسة الحالة المتعددة حيث عوملت كل علاقة زوجية بوصفها حالة مستقلة، مع إجراء تحليل داخل الحالة ثم تحليل مقارن عبر الحالات.

المشاركون: تألفت العينة من 5 حالات زوجية، أي عشرة مشتركين(خمسة أزواج وخمس زوجات)، بهدف رصد العقلية لديهم(العقل النامي والعقل الثابت) وعلاقتها بتقدير الذات والرضا الزواجي. تم إختيار العينة بطريقة قصدية—بهدف تحقيق تنوع الخبرات والأنمط التفاعلية— من المجتمع اللبناني ممن تنطبق عليهم الشروط التالية:

—أن تكون مدة الزواج كافية لمرور الزوجين بخبرات وتحديات مشتركة.

- يعيشون معاً.
- تتراوح أعمارهم بين ال 60-20 سنة.
- لا يوجد إنفصال.
- الأّ يكون لدى أي من المشتركين إضطراب نفسي مشخّص.
- أن يكون كلا الزوجين موافقاً على المشاركة في الدراسة.
- أن تكون لديهم القدرة على التعبير عن خبرتهما الزوجية خلال المقابلة.

ملاحظة : تم التعامل مع الزوج والزوجة كوحدتين منفصلتين في التحليل.

ثامناً:أخلاقيات الدراسة: تم الإلتزام بالمبادىء الأخلاقية للبحث العلمي، حيث تم اطلاع المشاركين على هدف الدراسة وطبيعة مشاركتهم، والتأكيد على أن المشاركة طوعية وبأن لهم الحق في الإنسحاب في أي وقت، كما تم الحصول على موافقتهم قبل إجراء المقابلات، بالإضافة الى التأكيد على سرية البيات وعدم استخدام الأسماء الحقيقية للمشاركين، واستبدالها بأسماء مستعارة عند عرض الحالات وتحليلها، والتأكيد على أن البيانات لا تُستخدم الّا لأغراض البحث العلمي. كما تمت المقابلة مع الأزواج بشكل فردي، دون ان يطلع أحد الطرفين على إجابات الشريك.

ثامناً: أسلوب تحليل البيانات: تم تحليل بيانات المقابلات باستخدام أسلوب تحليل المضمون النوعي وذلك من خلال قراءة المقابلات، واستخراج الوحدات الدلالية المرتبطة بأسئلة الدراسة، ثم اجراء الترميز الأولي للعبارات ذات الصلة بمعتقدات المشاركين حول التغيير والتطور، وطريقة التعامل مع الخلافات، وتقدير الذات، والرضا الزواجي. وبعد ذلك جرى تجميع الرموز المتقاربة في فئات مفاهيمية، وربط الفئات ببعضها لاستخلاص الموضوعات الرئيسية التي ظهرت من خلال الحالات.

عرض الحالات:

المقابلة الأولى: مقابلة الزوج(أحمد34- عاما-متزوج منذ ست سنوات).

سئل أحمد حول الطريقة التي يتعامل بها هو وزوجته مع الخلافات الروتينية أو الأزمات الكبيرة التي تمر بمرحلة الزواج.

الهدف: إستكشاف العقلية النامية مقابل الثابتة في سياق العلاقة.

إجابة الزوج: في أول سنين الزواج كنت أعتقد أننا إذا اختلفنا فهذا يعني أننا لا نصلح لبعضنا، وأنّ الإختيار كان خاطئاً(عقلية ثابتة) لكن مع الوقت، استوعبت ان المشاكل طبيعية. والآن عندما نختلف نحاول أن نجلس معاً بهدف فهم المشكلة. والآن نرى سوياً أن الخلاف فرصة للنمو والفهم المشترك وأن الزواج يحتاج الى جهد يومي وتنازلات.

سئل أحمد عن كيفية التصرف في حال الخلاف أو مواجهة النقد أجاب: في البداية كنت أتلقى النقد بشكل شخصي وأن كرامتي فوق كل اعتبار، أما الآن فأنا واثق من نفسي وأن قيمتي كرجل لاترتبط بخلاف أو موقف.

و حول مستوى رضاه عن العلاقة الزواجية اليوم أشار أحمد الى رضاه بنسبة كبيرة حيث أن الوعي والنمو بالعلاقة ليسا أمراً مستحيلاً.

مقابلة الزوجة(منى 31 عاماً-متزوجة منذ ست سنوات)

سُئلت منى حول ما إذا كان طباع الزوج وفهم الشريكين لبعضهما هي أمور ثابتة وُلدت مع الإنسان أم أنها قابلة للتغيير. أجابت كنت أظن أن أحمد لن يتغير أبداً وأن عصبيته طبع ثابت فيه وأننا لن نصل الى الحل. ولكن مع تغيير طريقة التعامل معه وإعطاءه مساحة آمنة وجدته يتغير تدريجياً.

وحول انعكاس تقديرها لذاتها خارج إطار الزواج، على علاقتها بأحمد أجابت:"بعد تخرجي وبقائي في المنزل دون عمل شعرت بإنخفاض تقدير الذات وقرأت طريقته بالتعامل معي على أنه إهمال ولكن عندما بدأت بالإستثمار بالعمل و بالعلاقة شعرت بالرضا وتقدير الذات.

النتيجة: تشير معطيات هذه الحالة الى انتقال في طريقة تفسير الخلافات، من النظر اليها بوصفها دليلاً على عدم التوافق، الى النظر اليها باعتبارها فرصة للفهم وقد تزامن ذلك مع القدرة على التعامل مع الأزمات.

الحالة الثانية: مقابلة الزوج(خالد 29 عاماً متزوج منذ ثلاث سنوات).

سُئل خالد حول الطريقة التي يتعامل فيها مع الخلافات الروتينية، أجاب الى أنه في الغالب تنتهي الامور بالصمت أو الصراخ. «أنا أرى أن الشخص لايتغير وطباع زوجتي صعبة منذ البداية». «عندما نختلف أشعر ببساطة أننا غير متوافقين وأنّ الزواج الناجح يعتمد على الحظ». «وإذا لم يتوفر الإنسجام الطبيعي منذ البداية فلن ينجح الأمر بالمران».

وحول تقدير الذات والتأثر بنقد الشريك. أشار خالد الى أن زوجته تهاجمه باستمرار وتقلل من شأنه كرجل وتشعره دوماً بالتقصير فيجيب فوراً بالدفاع عن نفسه ومواجهة

الهجوم بالهجوم والنقد. مايشعره دوما وكأن تقدير الذات موضع إختبار وتشكيك.
وحول الرضا الزواجي يشعر خالد بانخفاض الرضا الزواجي بالإضافة الى شعوره الدائم بأن هناك أسباب كثيرة تهدّد العلاقة على المدى الطويل.

المقابلة مع الزوجة(ريم- 26 عاما، متزوجة منذ ثلاث سنوات).

بالنسبة ل/ريم الطباع ثابتة ولاتتغير وتعبر عن ذلك بعبارة: «ابن آدم على ماتربى عليه». كما تضيف: «حاولت في السنة الأولى من الزواج إقناعه ببعض الأمور ولكن فشلت فاستسلمت ولم أعد أحاول».

حول تقدير الذات أشارت ريم بأنها منذ بداية زواجها شعرت بأنها فقدت تقديرها لذاتها وجمالها ومهاراتها وذلك لأنها عُرضة دائماً للنقد والمهاجمة من قبل خالد، وأنها تربط قيمتها بكلمة مديح أو ثني منه، وهذا أصعب ما في الموضوع كما عبرت ريم. أما عن الرضا الزواجي فأشارت الى عدم شعورها بالرضا أو الأمان النفسي والى شعورها بوجود عازل بينهما.

النتيجة: لقد وجدنا في الحالة الأولى كيف أدى إقتران العقلية النامية وتقدير الذات الى تجاوز الأزمات. أما في هذه الحالة فإن تبني العقلية الثابتة من قبل الأزواج والإيمان بعدم القابلية للتغيير مصحوبا بانخفاض تقدير الذات أدّى الى تشكيل حلقة سلبية من الهجوم والنقد ماخفّض من الرضا الزواجي وجعل العلاقة تتسم بالجمود والإستسلام.

الحالة الثالثة: مقابلة الزوج : (طارق- 36 عاما متزوج منذ 5 سنوات).

سُئل طارق عن الطريقة التي يتعامل من خلالها مع الخلافات أجاب: «بالنسبة لي وجود خلافات دائمة يدل على أننا مختلفان في الأساس» «هناك طباع في زوجتي ثابتة لاتتغير» «عندما أشعر بالإحباط أفضل الإنسجاب، لأن كثرة النقاش لا تفيد».

حول تقدير الذات يقول طارق: «أشعر أنها تريد رجلاً على مقاسها وهذا ما يقلل أحياناً من قيمتي ورجولتي وبالتالي من تقديري لذاتي أوصورة الذات لدي». «أرفض التغيير فأنا رجل شرقي تربيت على أن لاتفرض عليي إمرأة الصورة التي يجب أن أكون عليها»«أنا هكذا تربيت وهكذا سأبقى».

وحول الرضا الزواجي أشعر برضا متوسط ويرتفع احياناً اكثر بسبب وجود الأولاد، ولكن محاولاتها الدائمة برسم نسخة مختلفة عني تثير غضبي، فينخفض الرضا لدي.

مقابلة الزوجة: (سارة 32 عاماً متزوجة منذ خمس سنوات).

تقول سارة أنها تؤمن بأن كل علاقة تمر بمرحلة من الفتور ولكن بالجهد وتحسين التواصل

يمكن تطوير العلاقة. وتضيف: «زوجي يمتلك صفات جميلة ولكنه يمتلك بعض الجمود، وأنا لا أستسلم بل أبتكر دائماً طرق جديدة للحوار معه».

حول تقدير الذات تشير سارة الى أنها في البداية كانت تشعر بالتقصير ولوم الذات أما الآن فهي تشعر بتقدير ذات مستقر وتقول حرفياً: «أنا أعلم أن غضبه هو تعبير عن خوفه الداخلي من المواجهة وليس دليلاً على فشلي كزوجة». وتضيف: «سأظل أحاول فلامكان للإحباط في حياتي».

وحول الرضا الزواجي تشير سارة الى ان معدله يفوق الوسط لأن جهدها مضاعفاً في مسيرة التغيير.

النتيجة: تظهر حالة سارة وطارق حالة ديناميكية معقدة ناتجة عن تباين العقليات. فعقلية طارق ثابتة مرتبطة بتقدير ذات دفاعي حساس، وعقلية سارة نامية مع تقدير ذات مرتفع ومستقر. وهذه الحالة تثبت أنّ انخفاض الرضا الزواجي لدى أحد الطرفين قد لا يهدم العلاقة تماماً إذا كان الطرف الآخر يمتلك عقلية نمو قادرة على احتواء شريكه وحمايته من أثر التقييم السلبي للذات.

الحالة الرابعة: المقابلة مع الزوج (فيصل 35 سنة متزوج منذ أكثر من سبع سنوات).

يقول فيصل حول طريقة مواجهة التحديات والصعوبات في العلاقة:" أرى أن الخلافات أمر صحي في أي زواج، ففي حال الخلافات أسعى دائماً الى فتح مجال للحوار والنقاش، فمن المستحيل أن يتطابق شخصان في كل شيء وأرفض فكرة تحويل الشريك لنسخة مطابقة لنا، أرى على العكس أنه على الشركين الإستفادة من الإختلافات بالإضافة الى ضرورة تطوير مهارات التواصل لأنها في حالة تطور دائمة وليست ثابتة كما يراها البعض.

حول تقدير الذات: في البداية كنت أشعر بأن تقديري لذاتي مهدّد خاصة خلال المواجهات مع الشريكة ولكن بعد ذلك أدركت أن محاولاتي الدائمة لاحتواء الشريكة والإيجابية التي أتمتع بها تجاه الصعوبات رفع من تقدير الذات لديّ.

وعن الرضا الزواجي: أشعر بالرضا لأني في حالة بحث دائم عن التجديد في العلاقة، ومفاجأة الزوجة.

المقابلة مع الزوجة: (هدى- 30 عاما متزوجة منذ أكثر من سبع سنوات).

تشير هدى الى شعورها بالخوف على الزواج وبالإعتراف أحياناً أن الزواج فاشل. وخاصة أن الإنسان لا يتغير بعد الثلاثين. وحول تقدير الذات تشير هدى الى انخفاض تقديرها لذاتها وهذا يعود الى الطفولة بالإضافة الى الخوف من الفشل فعندما اشعر—حسب

تعبيرها— أن النقاش يفرض عليي تغيير شيء ما في هويتي أشعر بالخوف وأبدأ بالبكاء.
وحول الرضا الزواجي لدى هدى فيبدو حسب تعبيرها متأرجح، وأما الرضا الداخلي فهو منخفض فتقول: «أن أشعر دائما بالخوف أن لايتقبل طبيعتي ويتركني»
النتيجة: يبدو من خلال هذه الحالة أن فيصل استخدم عقليته النامية وتقديره المرتفع للذات لإحتواء تقدير الذات المتدني والعقلية الثابتة لشريكته. والأهم ان فيصل عبر عن مستوى رضا زواجي مرتفع رغم الجمود في حالة الشريكة.

الحالة الخامسة (يوسف 33 عاما، متزوج منذ أربع سنوات).

يعبر يوسف عن إيمانه بأن العلاقة بحاجة دائماً الى التطوير ويقول حرفياً: «إن محاولاتي في دفع زوجتي للتغيير لاتتم بالسرعة التي أريدها ويضيف:" أنا مستعد للتغيير شرط أن أرى منها تغييراً جذريا».
حول تقدير الذات يقول يوسف: «أشعر أحياناً بالإحباط عندما أبذل جهدي في تطوير العلاقة ولا أجد أي إستجابة» وأحيانا أقوم بمهاجمتها بطريقة عنيفة من خلال الإضاءة على عيوبها ونقدها، ورغم معرفتي بأن هذا يؤخر النمو في العلاقة ولكن لا أستطيع تقبل فكرة أن تواجه الجهود بالنقد. حول الرضا الزواجي يعبر يوسف عن مستوى متدني من الرضا بسبب الإحباط المستمر.

المقابلة مع الزوجة (ندى 29- عاماً متزوجة منذ أربع سنوات).

تقول ندى انا أؤمن بأن الزواج بحاجة الى تغيير ولكن التغيير الذي يريده يوسف أشبه بالأوامر العسكرية، فكيف أقبل بالتغيير وهو يقوم بانتقادي دوماً ومواجهتي.
حول تقدير الذات تقول ندى عنما يواجهني تحت عنوان: «اريدك أن تتغيري» «أريدك أن تتطوري» أشعر بأني ناقصة. وحول الرضا الزواجي تقول ندى: «أشعر بأنه في درجة متوسطة تحت ضغط التغيير والتطوير الدائمين».
النتيجة: نجد في هذه الحالة ما نسميه عقلية النمو المشروطة وتقودنا الى فكرة بالغة الأهمية وهي أن وجود عقلية نامية ولكن مصحوبة ب تقدير ذات متدني لا تكفي لتحقيق الرضا الزواجي. فيتحول العقل النمائي الى سلاح هجوم وانتقاد للشريك ويمكن أن يؤدي في النهاية الى انخفاض الرضا الزواجي وتحوّل الحوار والنقاش الى مصدر إنهاك عاطفي.

أسس تحليل المضمون حسب الحالات:

الوحدة الدلالية في المقابلة	الرمز الأولي	الفئة	الموضوع
الخلاف فرصة للحوار والتعلم	تقبل الخلاف	المرونة في التعامل	العقلية النامية
الإعتقاد بأن الشخص لايتغير	ثبات الطباع	عدم قابلية التغيير	العقلية الثابتة
الصمت أو الصراخ عند الخلاف	انسحاب/تصعيد	استراتيجيات سلبية	إدارة الخلاف
الشعور بأن النقد يهدد قيمة الذات	حساسية النقد	تهديد تقدير الذات	تقدير الذات
ارتفاع تقدير الذات مع الاستثمار في العلاقة	تعزيز الذات	استقرار الذات	تقدير الذات والرضا
"أريدك أن تتغيري"	اشتراط التغيير	الضغط على الشريك	العقلية النامية المشروطة
النظر الى التغيير باعتباره مسؤولية مشتركة	مسؤولية مشتركة	النمو المشترك	العقلية النامية

تحليل الحالات الخمس:

الحالة الأولى: أحمد ومنى-النمو المشترك.

تكشف الحالة الأولى عن نمط من النمو المشترك داخل العلاقة الزوجية. حيث انتقل إدراك أحد الطرفين من اعتبار بعض خصائص الشريك ثابتة وغير قابلة للتغيير الى إدراك إمكان حدوث تغير تدريجي من خلال تعديل أسلوب التفاعل. كما تشير روايات الزوجين الى أن الإستثمار في العلاقة والحوار وتوفير مساحة آمنة للتفاعل ارتبطت لديهم بزيادة الشعور بالرضا وبصورة اكثر ايجابية عن الذات، وعليه يمكن تصنيف هذه الحالة ضمن موضوع: «النمو المشترك وإعادة تفسير الخلاف».

الحالة الثانية: خالد وريم —العقلية الثابتة والحلقة السلبية.

تشير الحالة الثانية الى تلازم ثلاثة أنماط: أنماط الإعتقاد بثبات الخصائص الشخصية، والحساسية تجاه النقد واللجوء الى استراتيجيات تفاعلية دفاعية. وظهر ذلك من خلال روايات الزوجين وتفسير الخلافات باعتبارها ناتجة عن طباع ثابتة، وتجلى ذلك من خلال الصمت أو الصراخ والهجوم المضاد، كما ارتبطت هذه الخبرات بانخفاض تقدير الذات والرضا الزواجي، ويمكن وضع هذه المعطيات ضمن خانة «العقلية الثابتة».

الحالة الثالثة: طارق وسارة —عدم تماثل العقليات

تكشف الحالة الثالثة عن عدم تماثل في أنماط التفكير داخل العلاقة الزوجية، إذ ظهرت لدى طارق مؤشرات تتسق مع العقلية الثابتة، في حين ظهرت لدى سارة مؤشرات تدل على عقلية نامية. ولم يكن الإختلاف بين الزوجين مقتصراً على الإعتقاد بإمكان التغيير، وانما إنعكس على طريقة تفسير الخلاف وعلى المسؤولية المُدركة عن تطوير العلاقة. وتكشف الحالة عن قدرة أحد الطرفين على الحفاظ على تقدير ذات أكثر استقراراً رغم استمرار الصعوبات، وهو مايجعلها مثالاً على التباين داخل مؤسسة الزواج وبالتالي لا يمكن تصنيفها بأكملها ضمن عقلية واحدة.

الحالة الرابعة: فيصل وهدى

تُظهر الحالة الرابعة مؤشرات على النظر الى العلاقة بوصفها قابلة للتطور. وعلى التعامل مع الإختلاف باعتباره جزءاً طبيعياً من الحياة الزوجية وليس دليلاً على فشل العلاقة. وتشير رواية فيصل الى تغير في علاقته بتقدير ذاته، إذ انتقل من الشعور بتهديد الذات أثناء المواجهة الى الشعور بارتفاع تقدير الذات من خلال محاولات الإحتواء والتعامل الإيجابي مع الصعوبات.

وبالتالي تمثّل هذه الحالة موضوع التغيير من خلال اعادة تفسير الخلاف وتطوير مهارات التواصل.

الحالة الخامسة: يوسف وندى

تكشف الحالة الخامسة عن نمط مختلف عن الثنائية التقليدية بين العقلية الثابتة والعقلية النامية، تتمثل في العقلية النامية المشروطة. ويظهر هذا النمط عندما يكون الإعتقاد بامكانية التغيير حاضراً. إلّا أن التغيير يُطرح باعتباره مطلباً موجها الى الشريك أكثر من

كونه مسؤولية مشتركة داخل العلاقة. وتشير رواية ندى الى أنّ تكرار مطالب التغيير ارتبط لديها بالشعور بالنقص، في حين ارتبط إستمرار هذا النمط برضا زواجي متوسط وبجو من الإنهاك العاطفي . وتشير هذه الحالة الى أن الإيمان بإمكان النمو لا يبدو كافياً في حد ذاته، لتحسين العلاقة، مالم يقترن بتقبل الشريك والإحساس بالمسؤولية المشتركةعن تطوير العلاقة.

عرض النتائج:

يبدو من خلال المقابلات الخمس النصف موجهة مع الأزواج والزوجات(عشر مقابلات)، ومن خلال تفكيك سردياتهم وتسليط الضوء على الديناميكية داخل العلاقة، أنّ النتائج تدور في ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: أنماط العقليات الزوجية وعلاقتها بإدارة الأزمات والخلافات:

1 –نمط العقلية النامية: ظهر لدى أحمد، منى، فيصل وسارة نمط العقلية النامية، حيث يتسم أصحاب هذا النمط بالمرونة والنظر الى الخلاف كفرصة للنضج وتعميق الفهم. واتضح أنهم يستخدمون إستراتيجيات حوار، وبرز لديهم توجهاً نحو حل المشكلات.

2 –نمط العقلية الثابتة: ظهر لدى خالد، ريم، طارق وهدى. حيث يتسم أصحاب هذا النمط بالإستسلام السريع للمشكلات، والإيمان بأن الطباع "فطرية ولاتتغير". مما يؤدي الى سلوك إنسحابي بالإضافة الى الصمت العقابي أو الصراخ والدفاعية.

3 –نمط عقلية النمو المشروطة: ظهر لدى ندى ويوسف حيث تُستخدم مفاهيم «التطوير والتغيير» ظاهرياً لكنها تُوظّف ك/«أداة لوم وضغط» مشروطة بتغيير الطرف الآخر. ونؤكد هنا أن هذا النمط ظهر في المقابلات ولكن لا ندعي أنه مثبت في الدراسات كنوع إضافي من العقليات.

المحور الثاني: تقدير الذات كحارس نفسي ضد حساسية النقد.

أظهرت النتائج النوعية أن مستوى استقرار تقدير الذات يلعب دوراً رئيسياً في استقبال كلام الشريك والتواصل معه:

تقدير الذات المستقر والمرتفع: يحمي الشريك من أخذ نقد الطرف الآخر بشكل شخصي(على سبيل المثال: أحمد يرى في تصرفات زوجته مجرد إبداء رأي وليس تقليلاً من رجولته. وسارة لاترى صمت زوجها دليلاً على فشلها).

تقدير الذات المنخفض/الدفاعي: يجعل الشريك في حالة استنفار مستمر، حيث يُترجم أي طلب للتطوير أو أي صمت على أنه تهديد للقيمة الشخصية. مما يولد استجابات هجومية مستمرة. (كما ظهر لدى خالد، ريم، هدى ويوسف).

المحور الثالث: الرضا الزواجي كناتج للتفاعل بين العقلية وتقدير الذات:

أظهرت معطيات الحالات أن الرضا الزواجي يتخذ طبعا ديناميكياً، ويتأثر بالتفاعل بين أنماط التفكير المرتبطة بالتغيير وتقدير الذات وطريقة إدارة الخلافات.

مناقشة النتائج من خلال ربطها بالدراسات السابقة:

تفسير ديناميكية العقلية والرضا الزواجي:

تتفق الدراسة الحالية مع ماتوصلت اليه دراسة النمر(العربية) ودراسة Raymond Knee (الأجنبية) من أن عقلية النمو ترتبط بالرضا الزواجي وتنبأ به.

أما الإضافة التي تقترحها الدراسة الحالية فتتمثل في نمط يمكن وصفه ب"العقلية النمو المشروطة (حالة يوسف وندى)، حيث يظهرالإيمان بإمكان التغيير، لكن التغيير يُطرح بصورة أساسسية بوصفه مطلباً موجهاً الى الشريك.

تفسير دور تقدير الذات في جودة العلاقة:

تتقاطع نتائج دراستنا مع دراسة عبد العطي ودسوقي(العربية) ودراسة Orth وآخرون حيث تبين أن تقدير الذات المرتفع والمستقر هو الداعم النفسي الأول لاستقرار الرضا عن العلاقة.

أما ما أضافته الدراسة الحالية فهو التفسير العميق للإرتباط السلبي فقد أثبتت على سبيل المثال حالة هدى وريم أن تقدير الذات المنخفض يجعل الشريك يربط قيمته بكلمة مديح من الآخر، مايجعله هشّا عاطفيا ويعجّل بانهيار الرضا الزواجي عند أول بادرة صمت أو جفاء من قبل الشريك.

في الخلاصة: نقول تلعب العقليات (النامية والثابتة)دورا استراتيجياً في تحديد مناخ الأسرة:

—عندما تكون المرأة هي صاحبة عقلية النمو مثال سارة: يتخذ البيت طابع «محاولة الدفع الدائم نحو التغيير».

—عندما يكون الرجل هو صاحب عقلية النمو مثال: فيصل. يتخذ البيت طابع الإحتواء، الصبر، واعطاء مظلة من الأمان النفسي.

وعليه تؤكد الدراسة الحالية مع الأدبيات المنشورة على أن الرضا الزواجي ليس وليد الصدفة بل هو بناء ديناميكي تتبادل فيه العقليات الواعية وتقدير الذات الناضج الأدوار لتشكيل جودة واستمرارية الحياة الزوجية.

الخاتمة:

سعت الدراسة المنهجية النوعية الحالية الى محاولة فهم عميق للكيفية التي تتداخل فيها المتغيرات النفسية والمعرفية لتشكيل جودة واستقرار الحياة المشتركة.

وعليه يمكن الخروج من الفحص العميق وتحليل مضمون المقابلات الخمس بالخلاصة التالية:

1 –الرضا الزواجي ليس نتاج «الحظ» بل هو نتاج جهد يومي تتضافر فيه مفاهيم العقلية ومن خلالها الطريقة التي ينظر بها الشريكان الى الصعوبات والتحديات اليومية في العلاقة، ومستوى تقدير الذات الذي يحميها من الحساسية المفرطة تجاه نقد الآخر.

2 –عقلية النمو الحقيقية هي بمثابة صمام أمان عاطفي، حيث تمنح الشريك المرونة اللازمة لإعادة تفسير الأزمات كفرص للنضج. بينما تحول "العقلية الثابتة" الخلافات الروتينية الى مؤشرات على الفشل الحتمي، مما يدفع الى مزيد من الجمود والإستسلام.

3 –تقدير الذات المستقر وغير المشروط يمثل خط الدفاع عن الرضا الزواجي، فالأفراد الذين يمتلكون صورة ايجابية عن الذات يكونون أكثر قدرة على تقديم الدعم واحتواء الشريك والإنصات اليه دون الشعور بالتهديد أو الحاجة الى الهجوم الدفاعي.

التوصيات التطبيقية:

تخلص توصياتنا بفكرة رئيسية مفادها أنه لابد من إجراء برامج إرشادية توعوية للأزواج المقدمين على الزواج بهدف تطوير مهارات التواصل.

أما فيما يخص توصيات الدراسة فتتلخص بإجراء دراسات طولية تتناول أثر تعزيز العقلية النامية لدى الأزواج على مدار عامين.

بالإضافة الى دراسة حول التنشئة الأسرية وأثرها في تشكّل العقليات الزوجية.

المراجع باللغة العربية:

أحمد محمد عبد الخالق(2019)سيكولوجية التحفيز والدافعية. دار المعرفة الجامعية.

آمال زكريا منسي النمر(2023)العزيمة والعقلية كمنبئين بالرضا الزواجي لدى الأزواج والزوجات. مجلة العلوم التربوية–جامعة القاهرة–كلية الدراسات العليا للتربية.

حسين مصطفى عبد المعطي وراوية محمود حسن دسوقي(1993) التوافق الزواجي وعلاقته بتقدير الذات والقلق والإكتئاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد المنعم الحنفي. (1992). الموسوعة النفسية الجنسية . مكتبة مدبولي .

كاول دويك(2017). سيكولوجية النجاح.مكتبة جرير–ترجمة عفاف محمد سعيد.

نوربير سيلامي (2001). المعجم الموسوعي في علم النفس الجزء الثاني. الجمهورية العربية السورية—ترجمة: منشورات وزارة الثقافة.

المراجع باللغة الأجنبية:

Dweck, C. S. (2006). Mindset: the new psychology of success. new york: Random house.

Knee, C. (1998). Implicit theories of relationships: assessment and prediction of romantic relashionship,initiation,coping,and longevity. journal of personality and social psychology,74(2).

Orth, U. E. (2014). Development of self-esteem and relationship satisfaction in couples: two longitudinal studies. Developmental psychology,50(9).

Rosenberg, M. (1965). society and the adolescent self-image. Princeton university press.

Thibaut,j.w&Kelly,H,H. (1959). the social psychology of groups. New York: Wiley.

الترابط الدلالي المتكامل في «عرائس المروج»

د. سامية السلوم

أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية
أستاذة محاضرة في مركز اللغات والترجمة وكلية التربية

تمهيد:

انطلاقًا من بنية عامة متشابهة لنصوص مجموعة «عرائس المروج»(1)، مقسّمة بين قطبين الأول سلبي ارتبط بالمادة وبالموت والثاني إيجابي ارتبط بالروح وبالحياة، وانتصار الكاتب للثاني على الأول، نجد ترابطًا دلاليًّا يحكم النصوص الثلاث («رماد الأجيال والنار الخالدة»، «مرتا البانية»، «يوحنا المجنون»)؛ فتبدو النصوص لوحاتٍ أدبية متكاملة المكونات في تأدية الدور الدلالي للوصول إلى الهدف العامّ. وسنرى ذلك بشيء من التفصيل من خلال الترابط بين النصوص وعناوينها وارتباطها بعنوان المجموعة، ومن خلال رصد مظاهر التكامل في التفاصيل، وصولًا إلى أنّ تعدد الاحتمالات المادية في تجلياتها الحياتية يفضي إلى حقيقة روحية واحدة، يحملها النص في رسالته.

1 - الترابط الدلالي بين نصوص المجموعة والعناوين:

الترابط بين النصّ الأول وعنوانه وعنوان المجموعة:

لقد ربط جبران في «رماد الأجيال والنار الخالدة» بين الموت والحضارة الإنسانية من بناء حجري وبناء علاقات وشرائع وحتى أجساد... بينما ربط الخلود بعواطف الحب والأحلام واليقظة

الروحية، إذ جعلها خالدة، وعلى ذلك جاء العنوان الذي يربط الأجيال بالفناء الذي يقدّم نفسه لاستمرار اشتعال النار، والنار تبقى خالدة بينما تفنى المادة المشتعلة ويبقى الرماد مجرد أثر دالّ عليها.

وأظهر أنّ حياة المادة ارتبطت بالموت انطلاقًا من أن لا حياة مادية جديدة من دون موت القديمة («مرت الأجيال ساحقةً بأقدامها الخفية أعمال الأجيال»)(2)، وأنّ حياة العاطفة ارتبطت بالنار الخالدة. ويرفع العواطف فوق مستوى المادة وهي ليست مرتبطة بها بل بالروح، لذلك تبقى نارًا خالدة («الأجيال التي تمرّ وتسحق أعمال الإنسان لا تفني أحلامه، ولا تضعف عواطفه. فالحلم والعواطف تبقى ببقاء الروح الكلّي الخالد»)(3)، ويفسّر ذلك بأنّ العواطف «قد تتوارى حينًا وتهجع آونة متشبّهة بالشمس عند مجيء الليل وبالقمر عند مجيء الصباح»(4). وليجعلها خالدة في الحياة رغم أنها تغيب وتعود ربطها بعقيدة التقمص، الذي تفنى فيه الأجساد وتتنقل الأرواح في الحياة في أجساد جديدة، على ما هو مسلّم به لدى المؤمنين بعقيدة التناسخ.

وقد ربط جبران بين النوم واليقظة، فجعل الظاهر هو النوم المادي أمّا الباطن فهو اليقظة الروحية المتجسدة بخلود الروح والحلم من بداية النص «في تلك الساعة المملوءة بسحر الهدوء الموحدة بين أرواح النيام وأحلام اللانهاية، جاء ناثان...»(5)

وقد ربط جبران، أيضًا، بين المادة الدالة على الحياة الفانية «خرائب الهيكل» واليقظة الروحية التي يلمّح بها والتي تميّز استمرار الحياة المادية من خلال أجساد الناس التي تجعل الإنسان يستمر في الزمن ويتكاثر («شعر عليّ الحسيني بعاطفة غريبة أيقظتها خرائب الهيكل... عاطفة تولّدت من خلايا دقيقة واحدة مفعمة بالنعاس، ومن دقيقة واحدة تتولد رسوم الأجيال مثلما تتناسل الأمم من نطفة واحدة»)(6).

وانتقل من النعاس الذي يمهد لنوم مادي، إلى ما يؤدي إلى الابتعاد عن اليقظة الظاهرة بالماديات حول علي، نحو اليقظة الروحية المطلوبة، فيصرّح بذلك بعد التلميح السابق، فيقول: «تبدّل النعاس بيقظة روحيّة»(7). وفي ضوء اليقظة الروحية بات يرى الأمور، وبات يتذكر الهيكل المادي وحتى الحياة التي كانت فيه، والهيكل مثّل الرماد الحاضر الذي كانت نار العواطف تمرّ من خلاله لتحفظها الذاكرة لتكون المادة دليلًا على الروح لا بديلًا عنه.

وفي خطوة متقدمة لانتصار الروح على المادة أظهر جبران الوضع المادي للتمثال كيف بات مهشّمًا أي رمادًا، في حين تنهض النار الخالدة مجسّدة بالعواطف في الحياة من

خلال عواطف علي الحسيني الذي «نظر وإذا به أمام تمثال مهشّم ملقى على الحضيض، فركع بجانبه على غير هدى وعواطفه تتدفّق في أحشائه...»(8)، ولذلك يتساءل علي الحسيني «وما هذه المشاعر المائلة جوانحي نورًا ونارًا»(9)، وهي المشاعر التي تربط الماضي بالحاضر ويستنير بها ويحترق بها لأنه الفاني جسديًّا في سبيل أن تستمر من خلال حياته الجسدية النار الروحية الخالدة.

وأظهر جبران، في العالم المادي الجديد الذي يحتضن النار الخالدة، الراعيَ، في الظاهر، أنه قد سار «أمام قطيعه وعيناه الكبيرتان محدّقتان إلى الفضاء الصافي»(10)، بينما في الباطن الذي أظهره الكاتب قد تبيّن أنّ خلود النار باستمراريتها من خلال الذاكرة التي تستحضر الماضي وتعيش الحاضر («عواطفه المنصرفة عن المحسوسات تبيّن له غوامض الوجود ومستتراته وتريه ما غبر من الأجيال وما بقي منها بلمحةٍ واحدة، وبلمحةٍ واحدةٍ تنسيه كلّ ذلك وتعيد إليه الشوق والحنين، فيجد ذاته منحجبًا عن روحه انحجاب العين عن النور»)(11)

وجعل استمرار النار الخالدة في الحياة يضيء الذكرى ليعيش الحبيبان لحظات الحب وهما على وعي بارتباطها باستمرار الحياة التي انتصرت على الموت بروحانيتها، فالمكان مادي يتغير لكن العواطف الروحية لا تنتمي إلى مادة المكان لكنها تستمر في تبدل حيواته («مرّت دقيقة كانت ثوانيها مثل مصابيح تهدي قلبيهما إلى قلبيهما مبتدعة من السكينة أنغامًا غريبة تعيد إلى نفسيهما صدى تذكاراتٍ مبهمةٍ وتبيّن الواحد منهما للآخر في غير ذلك المكان محاطًا بصور وأشباح بعيدة عن ذلك الجدول وتلك الأشجار»)(12)

وقد كان اللقاء بين الحبيبين بعد أن لاح الفجر واستيقظ عليّ جسديًّا وروحيًّا، وكان في علاقة مباشرة مع الله، وكان مستغربًا كلّ ما يراه «مثل آدم عندما فتحت عينيه نفخة الله»(13). وذلك يستتبع وجود حواء في حياة آدم كما وجود الحبيبة في حياة علي الذي «اقترب من نعاجه وناداها فقامت وانتفضت ومشت وراءه بهدوء نحو المروج الخضراء»(14)، وهناك التقى علي بالحبيبة وتعارفا بالروح وتذكرا الحياة السابقة وأنهما بحبهما وبارتباطهما بمشيئة الإلهة عشتروت ظاهرًا والله باطنًا، قد انتصرا روحيًا على الموت، وكانا من عرائس المروج وقد نسيا الماضي وعاشا الحاضر الناري في شعلة العواطف الخالدة المباركة من الإله، وفي المروج «تعانق الحبيبان وشربا من خمرة القبل حتى سكرا ونام كلّ منهما ملتفًّا بذراعي الآخر إلى أن مال الظلّ وأيقظتهما حرارة الشمس»(15). وكانت هذه اللحظات إعلان بداية حياة جديدة مختارة هي حياة عروسين من عرائس المروج.

وقد بدأ جبران القصة بسكون الليل ونوم الناس، ومشهد موت احتضنه الليل في قصر كاهن عشتروت، في المدينة بعلبك في أوج عمرانها، وأنهى القصة بمشهد الانتصار الروحي على الموت في خرائب المكان، ليُظهر من خلال القصة بكاملها فكرة أنّ نار المحبة هي التي تستمر بمعناها، أمّا رموزها المادية فهي أجيال من الرماد الذي حاضره يحرق ماضيه... وقد جعل جبران الحبيبين يبدأان حياتهما الجديدة في المروج في حالة عشق واتحاد متنوّر، وبمباركة الله اتحاد روحيهما صارا من عرائس المروج. وبذلك ارتبط عنوان القصة الأولى «رماد الأجيال والنار الخالدة «بعنوان المجموعة «عرائس المروج».

الترابط بين النص الثاني وعنوانه وعنوان المجموعة «عرائس المروج»:

«**مرتا البانية**»: ربط جبران بين النص وعنوانه عندما ربط بين الشخصية «مرتا» والضيعة بحيث بدت مرتا منتمية إلى الضيعة فهي مرتا البانية، وليست منتمية إلى عائلة معينة، وهي منتمية أيضًا إلى الطبيعة حيث «كانت تنمو بنمو الأنصاب وتتولد في قلبها العواطف... مثلما يتولد العطر في أعماق الزهرة»(16)، «تنتابها الأحلام والهواجس مثلما تتناوب القطعان مجاري المياه»(17)، وقد «صارت صبية ذات فكرة تشابه تربة جيدة عذراء لم تلق بها المعرفة بذورًا ولا مشت عليها أقدام الاختبار»(18)، «نفسها مثل مرآة صقيلة تعكس محاسن الحقول وقلبها شبيهًا بخلايا الوادي يرجع صدى كل الأصوات»(19)، «تنظر نحو الزهور فتراها قد ذبلت ويبست قلوبها حتى تشققت وأصبحت تستودع التراب بذورها مثلما تفعل النساء بالجواهر والحلي أيام الثورات والحروب»(20)، «تنظر إلى الزهور والأشجار، وتشعر معها بألم فراق الصيف»(21).

وفي نهاية النص ماتت مرتا واحتضنتها المروج («دفنت في حقل مهجور بعيد عن المدينة») (22)، التحقت بعريسها الموت الممثل للحياة الحقيقية مقابل الحياة المتجسدة بالهاوية التي تمثل الموت في الحياة («عريسي الموت قد جاء بعد هجرانه ليقودني إلى مضجعه الناعم»)(23).

وقد قدّم جبران الموت على أنّه لا يمثّل نهايةً في الطبيعة، وكما هو ممهد لتجدد النبات بعد اليباس، كذلك هو بداية جديدة تنصف عروس المروج مرتا وتدين كلّ من ظلمها، وذلك لأنّ هذه الحياة ما هي إلّا «بيدر أحزان تدرس عليه أغمار النفوس قبل أن تعطي غلتها»(24) من جهة، ومن جهة أخرى كانت مرتا ذات نفس نقية و«أدران الجسد لا تلامس النفس النقية، والثلوج المتراكمة لا تميت البذور الحية»(25).

وقد اختار جبران عنوان «مرتا البانية» وبذلك صرّح باسمها واقفًا إلى جانبها لرمزيتها كونها المرأة التي ظلمتها مادية المدينة وتخاذل المجتمع؛ وقد أنصفها بإظهارها الضحية الطاهرة ابنة الطبيعة المتماهية بها، والمؤمنة التي تتواصل مع الإله الذي كان منجاة لها من ظلم المجتمع، ورغم تعرضها للفقر والترك في طفولتها وتعرضها للاستغلال وهي فتاة قاصر بقيت تصلي واجدة فرحها في الموت الذي ينئيها عن مادية الحياة ويدنيها من الحياة الروحية برعاية مباشرة لله تختلف عن رعاية ممثليه الذين رفضوا الصلاة على قبرها أو دفنها مع الناس المؤمنين حاكمين عليها بالبعد عن الله، بينما كان التواصل مع الله هو سندها في حياتها التعيسة، وقد بيّن النص أنّ صلاتها كانت مستجابة، لأنها طلبت من الله أن يرعى ابنها ويرسل إليه أحدًا، قبل موتها مباشرة، وفي جنازتها برز ذلك المطلب وقد تحقق.

وعندما وضع جبران عنوان مرتا البانية فإنه رفع من قيمتها ولم يخبئها أو يختئ من نقاش ينصفها حتى لا يتلوث، بل أعلن أنها هي الروح الساكنة في جسدٍ عانى ولم تؤثر المعاناة على الروح، فقد جعل مرتا ابنة القرية التي ظلمها الناس الماديين، حتى هي كونها ربيبة المجتمع المادي كانت تعنّف نفسها (العنزة الجرباء،...) بينما الحياة الروحية النقيضة للمادية أظهرت قوة مارتا، وأنّ التجربة الحارقة المؤلمة التي مرت بها كانت لصقلها وإظهار مدى أصالة معدنها، وقساوة الحياة لم تقضِ عليها بل كانت قدمًا ساحقة أظهرت عطر الزهرة المسحوقة. وبذلك ينتصر القطب الإيجابي الممثل بالحياة الروحية الأبدية العادلة الجوهرية... على القطب السلبي الممثل بالحياة المادية المؤقتة الظالمة الظاهرية...

ربط جبران بين نص مرتا البانية وعنوان المجموعة، حين جعل من مرتا المنبوذة من الحضارة المدنية عروسًا للمروج، وأظهر أنّ ما كان جميلًا في جوهره في حياتها كان في الطبيعة/ المروج.

على امتداد النص رأينا كيف أظهر جبران تماهي مرتا بالطبيعة بنباتها وحيوانها وتربتها (زهرة، سنابل، قطعان، تربة جيدة عذراء، تقلبات الفصول، زهرة مسحوقة...). وحين جعل الحل لحياتها هو الموت حيث الاتحاد الجسدي بالطبيعة والروحي؟؟؟

الرابط بين النص الثالث وعنوانه وعنوان المجموعة:

«**يوحنا المجنون**»: لقد بدأ جبران النص بعلاقة يوحنا بالمروج، إذ كان يوحنا يجد راحته في الصيف في النهار في المروج، وفي ليالي الشتاء الطويلة كان جسده داخل البيت لكن

حواسه كانت تتأمّل الطبيعة بأصواتها ومناظرها، وكان يجد راحته في قراءة كتاب العهد الجديد في السرّ وبتحذّر، لأن والده منعه من تلاوته «لأن الكهنة ينهون بسطاء القلب عن استطلاع خفايا تعاليم يسوع ويحرمونهم من «نعم الكنيسة» إذا فعلوا»(26). ويوحنا خالف سلطة الأب وسلطة الكنيسة ووجد ضالّته في هذا الكتاب. وهكذا صرف يوحنا شبيبته بين الحقل المملوء بالمحاسن والعجائب وكتاب يسوع المملوء بالنور والروح»(27).

في الربيع بعد اضمحلال الثلوج في الحقول والمروج حمل يوحنا الكتاب معه وذهب مع قطيعه إلى المروج، وبذلك جمع مكمني راحته، فنسي الانتباه إلى عجوله التي سارت وارتعت من أرض الدير. ذهب يوحنا وسأل عن عجوله وكانت المواجهة الأولى بينه وبين المسؤولين عن الدير، الذين يتكلّمون باسم المسيح الذي سامح صالبيه، وطلب من الله مسامحتهم «لأنهم لا يدرون ماذا يفعلون»(28)، في وقت يجلد فيه رجال الدير العجول وهي بطبيعتها لا عقل لها لتدري ما تفعل من جهة ومن جهة أخرى الدير يطالب بحق يسوع من فقيرٍ معدم تذلل وتعهد بعدم عودته إلى المنطقة بكاملها، ومع ذلك كانت مواجهة بين يوحنا ورئيس الدير بمضمون الكتاب المقدس، وأظهر يوحنا كيف يخالف المؤتمنون على أتباع المسيح روح أقوال المسيح، وقد أخرج الكتاب ليتسلح بما فيه، وصادروه، لكنهم لم ينزعوا أفكاره من رأس يوحنا الذي حبسوا جسده في غرفة تطلّ على الوادي المليء بالنور، «أمّا نفسه فكانت حرة تتموج مع النسيم بين الطلول والمروج»(29). وقد عرف والدا يوحنا بما جرى له، فحضرت أمّه وترامت عند قدمي رئيس الدير وهي تذرف الدموع، وكان جوابه معنًا إمساكه بزمام الأمور، وملكيته المغفرة وجنون يوحنا الذي لا يمكن غفرانه «نحن نغتفر طيش ابنك ونسامح جنونه ولكن للدير حقوقًا مقدسة لابد من استيفائها»(30). والجنون هنا تمثّل بالوقوف في وجه السلطة الجائرة التي قررت أنّه فقد صوابه. وهكذا أعطت أم يوحنا للدير ما عندها من ماديات لإنقاذ ابنها، ومع ذلك طلب رئيس الدير أن تصلي المرأة لتشفي السماء ابنها من جنونه («اذهبي أيتها المرأة الصالحة وصلي من أجل ابنك المجنون لتشفيه السماء وتعيد إليه صوابه»)(31).

وكانت المواجهة الثانية في احتفالات الفصح في الدير أمام الملأ، وقد أظهر يوحنا بشاعة مادية السلطة الناطقة باسمه وابتعادها عن روحانيته واستغلالها الناس، وكانت النتيجة أن «جاء أحد الكهنة وقبض على يوحنا وأسلمه للشرطة فقادوه إلى دار الحاكم»(32)، وهناك سجن للمرة الثانية، في مكان مظلم ليلةً واحدة، وفي الصباح جاء والده وشهد أمام الحاكم بجنونه وطلب أن يشهد على جنونه أصدقاؤه وأمه والرهبان، وبعد تأكيد

جنونه طلب الإفراج عنه لأن والديه بحاجة إليه «هو مجنون يا سيدي، ولكنه شفوق عليّ وعلى أمه، فهو يعولنا في أيام الشيخوخة ويذرف عرق جبينه من أجل الحصول على حاجتنا، فترأف به برأفتك بنا، واغتفر جنونه باعتبارك حنوّ الوالدين»(33)، وهنا والده أكّد أنّ جنونه خطيئة تتطلب المغفرة من الحاكم وليس فقط من رجال الدين، وهكذا «أُفرج عن يوحنا، وشاع في تلك النواحي جنونه»(34)

وبذلك خسر المجتمع بسلطته الروحية (رجال الدير) وسلطته الزمنية (الحاكم) وسلطته الأسرية (الوالد) وعامّة المجتمع شبابًا ساخرين بأقواله وصبايا آسفات عليه كونه شكلًا جميلًا حاملًا شعورًا مختلًّا ونفسًا مظلمة مريضة، ولجأ إلى المروج التي حافظت على طبيعتها النباتية والحيوانية بعيدًا عن متاعب الإنسان، وبقي وحده حزينًا يناجي مجتمعه بأطيافه أنهم كثار وهو وحده، ولكن الحقيقة التي لم يظهرها الناس سوف تظهر بحكم الطبيعة، التي تنتمي إليها تلك المروج.

وهكذا رأينا كيف واجه يوحنا زيف قداسة مادية السلطة بحقيقة قداسة الروح وواجه الاستغلال في الحياة بالقيام بواجبه تجاه والديه وتجاه عجوله مع انفصاله عن عالم المدنية الذي أقرّ جنونه، واتجاهه نحو المروج، ومنها ظلّ يواجه الجميع بأنّ أقوالهم وأفعالهم لا تؤثّر سلبيتها عليه وفي الوقت نفسه لن تغيّر من حقيقة مواجهته كثرة الوحوش وحيدًا كنعجة تفترسها الذئاب، ويبقى دمها على حصباء الوادي وهكذا ستكشفها الشمس عند الفجر في المروج.

وكما ابتدأ النص بعلاقة يوحنا بالمروج، فإنه انتهى بإبعاده عن الناس إلى المروج، ليبدأ مرحلة جديدة عنوانها تكريس جنونه المزعوم اجتماعيًا، لأنه لم يتبنّ الوعي الزائف الذي فرضته السلطة الروحية والزمنية والعائلية. وكما كان ينظر من كوة البيت إلى المروج في الشتاء متعاطفًا مع الطبيعة وعاجزًا عن مساعدتها، و«مفكّرًا بكيفية تتالي الفصول»(35)، وبالتالي بحتمية الربيع، فإنه في الربيع الطبيعي في المروج كان «ينظر بعينين دامعتين نحو القرى والمزارع المنتشرة على كتفي الوادي»(36)، مراهنًا على الزمن لإظهار الحقيقة وإنصاف رسالته التي ألقاها على السلطة بمواجهة أولى بدون شهود وبمواجهة ثانية أمام الجموع، ورهانه مرتبط بمنطق الحياة في المروج لأنه أحد عرائس المروج.

2 - مظاهر التكامل في تفاصيل النصوص:

لقد أظهر جبران في بناء نصوصه تكاملًا واضحًا بدا اختلافًا ظاهريًّا غايته إبراز

الفكرة العميقة، وقد ظهر هذا الاختلاف في تفاصيل عدّة، سنراها في العناوين وأقسام النصوص، وإظهار الهدف من النص، والزمان، والمكان، والشخصيات، ونرى كيف وظّفها جبران في احتمالات تركيبية، على اختلافها، تتكامل لتؤدي دورًا دلاليًّا متكاملًا في إبراز البنية العامة:

- في العنونة وأقسام النصوص:

حمل عنوان النص الأول «رماد الأجيال والنار الخالدة» مغزى النص، وهو مؤلف من جزأين؛ الجزء الأول مؤلف من جملة اسمية ممكنة قراءتها بطريقتين؛ أولاهما أنها مؤلفة من مبتدأ مضاف (رماد) ومضاف إليه (الأجيال) وخبر محذوف تقديره موجود أو تقديره النص التالي، والثانية أنها مؤلفة من مبتدأ محذوف تقديره هو، وخبره «رماد»، وهو مضاف، والأجيال مضاف إليه. وضم «رماد» إلى «الأجيال»، كونهما مضافًا ومضافًا إليه، يجعلهما كالاسم الواحد(37) الذي يوحي بفناء الأجيال باحتراقها المستمر. وهذا التركيب بشكله كونه جملة اسمية ليس فيها زمن، وبمضمونه، الذي فيه امتداد الأجيال بالمطلق على مر الزمان، ليس منتميًا إلى زمن معين، وقد عمم مصير الفناء للمادة التي لا تستمر في الحياة إلاّ من خلال تجددها، وهنا «الأجيال» متعاقبة، حيث يموت القديم ليحيا الجديد مكانه، وهذا يوحي بتلاشي الحضارات، لأنها أثر الأجيال، وتحولها إلى رماد، فاستمرار الحياة المادية يكون باستمرار الموت. والجزء الثاني من العنوان مؤلف من «النار» اسم معطوف على «رماد» المرفوع في الجزء الأول(إن قرأناه مبتدأ أو خبرًا)، ومن «الخالدة» نعت يوضح صفة النار، وهنا الصفة الموضحة هي الخلود، وذلك لأن النعت تابع يأتي بعد المعرفة لتوضيحها(38)؛ والخلود لا يكون مؤقتًا، فالصفة ثابتة في هذه النار، وهذا يوحي بأنّ النار المقصودة ليست مادية، لأنها تتصف بالخلود وليس بالتجدد؛ وعلى ذلك جاء العنوان «رماد الأجيال والنار الخالدة» ليحدد البنية العميقة للنص، التي تقوم على جمع النقيضين من خلال حرف العطف (و)، والنقيضان هما فناء المادي وخلود الروحي أو المعنوي، وقد سار جبران وفق هذه البنية في نصي المجموعة اللاحقين أيضًا.

وقد قسم جبران النص إلى قسمين؛ وضع لكل قسم عنوانًا مستقلًّا؛ القسم الأول عنوانه «توطئة في خريف 116 قبل الميلاد»(39)، والقسم الثاني عنوانه «في ربيع سنة 1890 لمجيء الناصري»(40). وقد جمع في العنوانين الموت والحياة (خريف قبل الميلاد وربيع بعد الميلاد)، وجعل الموت توطئة للحياة وليس نهاية لها، من جهة، ومن جهة أخرى غيّب

الشتاء بين الفصلين وأبقاه موجود ضمنيًّا لأنه بين الفصلين بطبيعة الحال، وهو «رمز الموت والفناء... إنه نوم الأرض ووقت مراجعة الذات»(41)، ويليه الربيع الذي يرمز إلى «انتصار النور على الظلمة، كأنه زمن القيامة وخلود النفس واستمرار الحياة بعد الموت»(42). وقد حملت التوطئة بخريفها الموت بينما حمل المتن بعد التوطئة الحياة في الربيع، وجعل الموت توطئةً لا نهايةً، يوحي بانتصار الحياة على الموت.

حمل عنوان النص الثاني «مرتا البانية» اسم البطلة مرفقًا بصفةٍ موضحة، والعنوان جملة اسمية يمكن قراءتها على أنها مؤلفة من مبتدأ (مرتا) ونعت (البانية) والخبر محذوف تقديره موجود أو الخبر هو النص التالي، وممكن فهم أنّ العنوان مؤلف من جملة اسمية فيها المبتدأ محذوف تقديره «هي»، ومرتا خبر والبانية نعت، والنعت أُخذ من اسم قريتها ليجعلها تنتسب إلى القرية لا إلى عائلة ما، وجعلها تمثّل القرية بصفةٍ فيها تعلن أصلها البعيد عما أُدينت به كما يوضح النص لاحقًا. وقد قسم جبران النص إلى قسمين من دون عناوين.

حمل عنوان النص الثالث «يوحنا المجنون» اسم البطل مرفقًا أيضًا بصفة موضحة، وهو التركيب نفسه الذي جاء في عنوان النص الثاني، والفرق جاء في الصفة التي أُخذت في هذا العنوان من التهمة التي أدين بها يوحنا وهو بريء منها، كما يوضح النص لاحقًا. وقد قسم جبران النص إلى قسمين من دون عناوين أيضًا.

وقد برز التكامل في صياغة العناوين؛ إذ أوحى عنوان النص الأول ببنية النص بشكل واضح، وأظهر المغزى بانتصار المعنوي الروحي على المادي، ولم يرد في العنوان أيّ اسم، رغم أنّ البطل والبطلة عاشا حياتين، بينما ورد اسم الأبطال في العنوانين الثاني والثالث وتركيبتهما توافق الجزء الثاني من العنوان الأول الذي يظهر قوة الروحي، وقد ورد الاحتمالان الأنثى والذكر، وأبرزت الصفة الإيجابية التي تنصف المرأة المدانة في النص، في العنوان الثاني، بينما أبرزت الصفة السلبية التي ألصقت ظلمًا بيوحنا في العنوان الثالث، والتي من خلال ملاحقة تدرجات تثبيتها صفة لازمته لاحقًا يلاحظ القارئ . وهذا التكامل يوحي بالنظر إلى العمق البنيوي للنصوص من زوايا مختلفة والتوصل إلى نتيجة واحدة.

- إظهار الهدف من النص:

لقد أظهر جبران الهدف من كل نص، ففي النص الأول أظهر أنّ الخلود للروح والفناء للمادة، وفي النص الثاني أظهر كيفية الرقي الروحي الجوهري، وفي الثالث أظهر أنّ

السلطة الروحية الفاسدة لا تمثّل روحانية المسيح، وبذلك أظهر تدرّجًا في تقديم هدفه في النصوص الثلاثة، حيث انتصر للروحانيات على الماديات وأظهر أنّ المحبة هي جوهر الروحانيات.

وقد بدا التكامل في موقع هذا الهدف:

في النص الأول: في آخر مقطع من القسم الأول من النص، ذكر علاقة الزمن بفناء المادة (الأجيال وأعمال الأجيال)، وبخلود الروح (علاقة الأحلام والعواطف بالروح الخالدة)(43).

في النص الثاني، في أول مقطع من القسم الثاني، ربط بين الارتقاء الروحي و«إدراك جمال الكائنات بواسطة عواطف نفوسنا واستدرار السعادة بمحبتنا ذلك الجمال»(44).

وفي النص الثالث، في وسط القسم الأول قدّم نتيجة المواجهة الأولى مع رجال الدين الذين هم الآباء الروحيين من دون جمهور، فقال: «أنتم كثار ههنا وأنا وحدي. افعلوا بي ما شئتم، فالذئاب تفترس النعجة في ظلمة الليل، لكن آثار دمائها تبقى على حصباء الوادي حتى يجيء الفجر وتطلع الشمس»(45)، وكرر القول في نهاية القسم الثاني مضيفًا إليه عبثية قول الناس في ثنيه عن إظهار الحق، كما ورد في الإنجيل، فقال في مواجهته الثانية للآباء الروحيين أمام جمهور أتباعهم من الناس: «أنتم كثار ههنا وأنا وحدي، فقولوا عني ما شئتم، وافعلوا بي ما أردتم، فالذئاب تفترس النعجة في ظلمة الليل، لكن آثار دمائها تبقى على حصباء الوادي حتى يجيء الفجر وتطلع الشمس»(46)

وهكذا عرض جبران هدفه الواحد في مواقع متنوعة من نصوصه، ليُظهر اختلافًا شكليًّا يعكس تكاملًا دلاليًّا، يُظهر الكاتب من ورائه مضمونًا واحدًا ظهر في البنية العميقة.

الزمان:

في النص الأول: أظهر جبران أنّ الزمن يحمل الفناء للمادة والخلود للروح، وأنّ الجسد مادة تحمل الروح، وأنّ التوالد هو عملية احتراق، ولا يكون الاستمرار في الحياة بالتوالد إلاّ لتستمر الحياة بجوهرها المنير («الأحلام والعواطف تبقى ببقاء الروح الكلي»(47))، على ذلك تحولت الأجيال المتعددة المتتالية إلى رماد، أي ماتت، بينما استمرت النار شعلة الحياة بالخلود. وذلك يُظهر أنّ الزمن في النص ممتدّ عميقًا عموديًّا، من جهة، ومن جهة أخرى هو أداة متجددة تُظهر الأمور؛ إذ «من دقيقة واحدة تتولد رسوم الأجيال مثلما تتناسل الأمم من نطفة واحدة»)(48)، فقد اعتمد جبران نوعين من الزمان؛ أولهما في العنوان الرئيس، بدا الزمن فناء متجددًا من خلال كلمة الأجيال التي توحي بتتالي

الموت والحياة، والتركيز على الموت من خلال الرماد الذي يدل على الاحتراق، وهو نتيجة مادية لفعله الذي هو فعل موت من أجل التغيير، والزمن هنا جزئي؛ وفي المقابل النار هي الجوهر الحامل التغيير، وهي الخالدة التي توازي الزمن الكلي الملحمي الذي يتخطى حاجز الموت ليصل الأجيال بالأجيال. وقد قسم جبران النص إلى قسمين، ووضع عنوانًا لكل قسم فيه تحديد لزمان القسم؛ الأول «توطئة في خريف 116 قبل الميلاد»، والثاني «في ربيع سنة 1890 لمجيء الناصري»(49)، والرابط بين القسمين يشير إلى أنّ التوطئة كانت خريفية تشير إلى الموت قبل الميلاد، وأنّ هذا الموت ليس نهاية، بل هو توطئة للأصل الذي هو حياة مرجوة يمثّلها الربيع في زمن ما بعد ميلاد الناصري.

وقد استهلك ذلك زمنًا بين حدثين من حياتين لبطلي القصة، وقد بدا الزمن التتابعي مجرد وعاء للأحداث في الحياة الأولى في الوثنية أو تعدد الآلهة (قبل الميلاد) والحياة الثانية في التوحيد، ففي الحياة الأولى(في القسم الأول من النص) أورد جبران مجموعة من الإشارات إلى زمن الأحداث، في مدة قصيرة تحدد زمن السرد، لا تتجاوز الأيام، مثل: «سكن الليل... في تلك الساعة... سكت دقيقة... هدوء ذلك الليل... لما جاء الصباح... بعد أيام...»، وبالمقابل، في الحياة الثانية، أورد مجموعة من الإشارات إلى زمن الأحداث، في مدة قصيرة تحدد زمن السرد ولا تتجاوز اليوم «توارى النهار... انتصف الليل... سكت دقيقة... كذا مرت ساعة... لاح الفجر...»(في القسم الثاني من النص).

وميّز جبران زمن هذا النص بالزمن الممتدّ الذي ربط بين الزمنين المحددين، بامتداد زمني قاسه بالأجيال وليس بالوقت المحسوب بين تأريخين وردا في عنواني القسمين (كما رأينا)، جاعلًا الفاعلية لهذا الزمن في السحق المادي والحفاظ على غير المادي أو الروحي («مرت الأجيال ساحقة بأقدامها الخفية أعمال الأجيال... ولكن الأجيال التي تمرّ وتسحق أعمال الإنسان لا تفني أحلامه ولا تضعف عواطفه. فالأحلام والعواطف تبقى ببقاء الروح الكلي الخالد»)(50)، وبذلك انتصر جبران للروحي الممثل الحياة الخالدة على المادي الممثل الموت.

في النص الثاني: جعل جبران الزمن، مقترنًا بحياة مرتا، بين المهد واللحد، ففي بداية النص «مات والدها وهي في المهد، وماتت أمها قبل بلوغها العاشرة»(51)، وفي نهاية النص «عندما جاء الفجر وُضعت جثة مرتا البانية في تابوت خشبي...»(52)، وما بين الحدثين أورد جبران أبرز ما في حياة مرتا مما يخدم رسالته من النص. فبعد موت والديها بقيت وحيدة

المكان:

تعددت أمكنة الأحداث في عرائس المروج وتكاملت في تأدية البنية العامّة، وكانت بين المدينة والقرية والمروج:

في النص الأول كان المكان المدينة بوجهها الإيجابي من خلال جمال بعلبك في تمازج الحضارة والطبيعة («...في مدينة الشمس... المنازل المنتشرة حول الهياكل العظيمة القائمة بين أشجار الزيتون والغار... طلع القمر فانسكبت أشعته على بياض الأعمدة الرخاميّة المنتصبة كالجبابرة تخفر في هدوء الليل مذابح الآلهة، وتنظر تيهًا وإعجابًا نحو بروج لبنان الجالسة في الوعر على جبهات الروابي البعيدة»)(53). وقد بدا الوجه الإيجابي للمدينة مرتبطًا بالصلاة من القلب مع تقديم الماديات بتفاخر للإلهة عشتروت («مقدّمين المحروقات لمجد اسمك، ناحرين الضحايا على مذبحك، مالئين بالخمر القديمة والزيت المطيّب آنية خزائنك، فارشين بالورود والياسمين رواق هيكلك، محرقين البخور والعود الذكيّ الرائحة أمام تمثالك»)(54). وما تبقى بعد أجيال هو أثر الصلاة من القلب، وبقيت الروح المُحبة، أمّا الماديات فقد اندثرت وبات الهيكل خرابًا («خرائب الهيكل... الأعمدة الساقطة... الجدران المهدومة»)(55)

في النص الثاني ظهر الوجه السلبي للمدينة والوجه الإيجابي للقرية(56) مع أنّ البطلة عانت في القرية وفي المدينة إلّا أنّ حضارة المدينة هي التي كانت طاغية بسلبيتها من خلال الرجل الغني الذي استغل مرتا ومن خلال رفاقه في الأزقة واستغلال حاجة مرتا(57) في النص الثالث كانت القرية تمثّل الحضارة، بينما كانت المروج تمثّل الانفتاح الطبيعي الروحي على الله فكان يوحنا يجد نفسه في قراءة الإنجيل وفي المروج («صرف يوحنا شبيبته بين الحقل المملوء بالمحاسن والعجائب وكتاب يسوع المفعم بالنور والروح») (58)، لأنّ العالم الروحي كان في المروج الطبيعية أقوى منه في عالم الناس، وعلى ذلك كان لا يجد نفسه في البيت وبين أصدقائه وفي الكنيسة («كان سكوتاً كثير التأملات يصغي لأحاديث والديه ولا يجيب بكلمة، و يلتقى بأترابه الفتيان ويجالسهم صامتاً ناظراً إلى البعيد حيث يلتقى الشفق بازرقاق السماء. وإذا ما ذهب إلى الكنيسة عاد مكتئباً، لأن التعاليم التي يسمعها من على المنابر والمذابح هي غير التي يقرأها في الإنجيل، وحياة المؤمنين مع رؤسائهم هي غير الحياة الجميلة التي تكلم عنها يسوع الناصري») (59)، وقد أظهر جبران جمال البعد الروحاني في الطبيعة مقابل بشاعة البعد المادي والتجارة بعالم الروح لتحقيق مكاسب شخصية، بعيدة عن جوهر الإنسان الحقيقي، وفي ذلك انتصار للروح على المادة.

الشخصيات:

ظهرت في النصوص الثلاث شخصيات رئيسة وشخصيات ثانوية، وكان في خلفية علاقات الشخصيات الجوهر الروحي المطلوب اتباعه، وهذا الجوهر واحد يستند إلى المحبة التي أوصى بها يسوع المسيح، كما بدا في النصوص الثلاث من خلال أهداف النصوص التي أظهرها جبران داخل نصوصه (كما رأينا)، وقد اختلفت الشخصيات من حيث الجنس والوضع المادي والاجتماعي والفئة العمرية، لتخدم الهدف من النصوص، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال رصد العلاقة بين الإنسان والإنسان والعلاقة بين الإنسان والإله لرؤية البعدين المادي والروحي في النصوص:

1 – العلاقة بين الإنسان والإنسان:

يمكن رصد هذه العلاقة من خلال الأسرة والمجتمع:

العلاقات الأسرية:

سنرى كيف كانت طبيعة العلاقات الإنسانية في المحيط المباشر للشخصيات من خلال الشكل الذي اتخذته الأسرة البسيطة (أب وأم وأولاد) في النصوص، وكيف استثمر جبران تنويعه أشكال الأسر بالتكامل الدلالي.

في النص الأول (رماد الأجيال والنار الخالدة) ظهرت صورتان للأسرة؛ الأولى فيها الثراء المادي والروحي، والأسرة مكونة من أب وابن، الأب موجود اسميًّا، على أنه اهتم بتنشئة ابنه، وبقي حاضرًا في ابنه الذي هو استمرار لأبيه في مسيرة حياته («جاء ناثان ابن الكاهن حيرام ودخل هيكل عشتروت حاملًا مشعلًا، وبيد مرتجفة أنار المسارج وأوقد المباخر فتصاعدت روائح المر واللبان...»... «أنا عبدك ناثان ابن الكاهن حيرام الذي وقف عمره على خدمة مذبحك»)(60)؛ فالأب كاهن وقد ربّى ابنه في المعبد على مسيرته التي تقدّس إلهةَ المحبة عشتروت («ربة الموت والمحبة»)(61). والأجيال تتتالى وتبقى التبعية للآباء، أمّا الأمّ فهي غير موجودة (غير مذكورة) في النص، مما يوحي بضآلة دورها في التربية هنا، كما يركّز على التبعية للأب الكاهن القدوة الأبوية. والأسرة الثانية امتداد للأولى، وهي مستقبلية، أي هي مشروع أسرة، مكونة من شاب وصبية متحابان؛ الشاب هو ناثان بن حيرام الذي يسعى لتأسيس أسرة جديدة هو وحبيبته الصبية («...حبيبتي التي اختارتها نفسي بمشيئتك... أبقي شطر نفسي حيّا بجانبي... عريس نفسي...»(62)، والعلاقة الأسرية هنا بين الحبيبين يقدّسها الحب لا الزواج،

فالقداسة لجوهر العلاقة لا لشكلها. ويعيش الحبيبان حياتين، أي هناك صورتان لأسرة واحدة، والصورة الأولى فيها الثراء المادي والروحي أيضًا، كما رأينا، بينما الثانية فيها فناء الثراء المادي وبقاء الثراء الروحي، ويتجلى ذلك في عودة ناثان باسم علي الحسيني الراعي إلى بقايا الهيكل الذي كان ناثان يتعبد فيه («عاد عليّ الحسيني أمام قطيعه نحو خرائب الهيكل... الأعمدة الساقطة... الجدران المهدومة... الهيكل المهدوم... بقايا المذبح المخدّشة الأعمدة المرتمية... الجدران المتداعية... الحجارة المتقوّضة... تمثال مهشّم ملقى على الحضيض»)(63)، وعلي وحبيبته هما ناثان وحبيبته، وهذا يُظهر أنّ هناك امتدادًا للأسرة، ليس من خلال التوالد والذرية، بل من خلال عودة الأرواح ذاتها لتعيش تجربة الحياة المرجوّة («أنا راحلة يا حبيبي إلى مسارح الأرواح وسوف أعود إلى هذا العالم لأنّ عشتروت العظيمة ترجع إلى هذه الحياة أرواح المحبّين الذين ذهبوا إلى الأبدية قبل أن يتمتّعوا بملذّات الحبّ وغبطة الشبيبة... سوف نلتقي يا ناثان... إلى اللقاء يا حبيبي»(64)؛ فالرابط بين الأسرتين هو الجانب الروحاني الذي أعاد الحبيبين إلى الحياة، أمّا الجانب المادي فلم يكن له دور في عرقلة الجانب الروحي أو تشجيعه. وقد بدأ النص بفاجعة موت الحبيبة وتوَهان الحبيب في البرية وهيامه مع أسراب الغزلان(65)، ولم ينفع الحبيبين الثراء المادي في مواجهة الموت، والمشهد الحزين في أول النص اقترن بالثراء في قصر («دخل إذ ذاك عبد من عبيده... « لقد فتحت عينيها يا سيّدي... فقام ناثان ومشى مسرعًا والعبد يتبعه. ولما بلغ صرحه دخل حجرة العليلة... فحوّلت نحوه وجهها الغارق بين المساند الحريريّة... قصر كاهن عشتروت»)(66). بينما اقترنت السعادة بالأمور الروحية الجامعة بين الحبيبين في الحياة الجديدة، وبالبساطة المادية في الطبيعة في مشهد سعيد جمع الراعي علي الحسيني وفتاة عارية القدمين اقتربت من النبع لتملأ جرتها («التقت عيناها بعيني علي فشهقت ... شخصت به شخوص ضائع وجد من يعرفه ... حتى إذا ما تمّ التفاهم وتكامل التعارف بين الروحين... مشى الحبيبان بين أشجار الصفصاف ووحدانيّة كليهما لسان ناطق بتوحيدهما، ومسمع منصت لوحي المحبة، وعين مبصرة مجد السعادة»(67)، وهكذا انتصر جبران للروح على المادة بجعل الجسد وعاء للروح وأنّ الروح هي أساس العلاقة والاتحاد المقدس بين الحبيبين في النص الأول.

وفي النص الثاني (مرتا البانية) ظهرت ثلاث صور للأسرة:

— الصورة الأولى تكونت فيها الأسرة من أب وأم وابنة، وهذه الأسرة جمع الأب والأم فيها

الزواج التقليدي، وهذه الصورة لأسرة مرتا البانية اليتيمة؛ وفيها غيّب الموت الأب والأم وبقيت مرتا وحيدة («مات والدها وهي في المهد، وماتت أمها قبل بلوغها العاشرة»(68)، وقد ذكر جبران الأب والأم ليُظهر أهمية حضورهما في الدعم العاطفي، من خلال أثر غيابهما في فقدان العاطفة التي افتقدتها مرتا («مات والدها ولم يورثها غير اسمه وكوخ حقير قائم بين أشجار الجوز والحور، وماتت أمها ولم تترك لها سوى دموع الأسى وذلّ التيتم، فباتت غريبة في أرض مولدها، وحيدة بين تلك الصخور العالية والأشجار المحتبكة»)(69)، فالوالد ترك لها اسمه، مع أنّ اسمه لم يرد في القصة، بل ورد اسم مرتا منتمية إلى قريتها، والأم تركتها بدون دعم عاطفي روحي يمنحها السعادة والعزّ، فعاشت في كوخ حقير، وعانت الأسى وذل اليتم(70).

– أسرة الجار، ولي مرتا، المؤلفة من أب وأم وصغار («تركت يتيمة في بيت جارٍ فقير يعيش مع رفيقته وصغاره من بذور الأرض وثمارها في تلك المزرعة...»)(71)، يظهر فيها الفقر المادي والروحي، فقد افتقدت مرتا أمان عاطفة الأهل وطلبته من هذه الأسرة، حيث الولي يكون مسؤولًا عن المولى القاصر، أمّا هنا فقد كان الأب يعمل في الحقل وزوجه وابنته لا تعملان، بينما كانت مرتا تعمل كل يوم طيلة النهار، حيث كانت «تسير في كل صباح عارية القدمين رثة الثوب وراء بقرة حلوب إلى طرف الوادي حيث المرعى الخصيب... حاسدة البقرة على وفرة المآكل... وعندما تغيب الشمس ويضنيها الجوع ترجع نحو ذلك الكوخ وتجلس مع صبية وليها ملتهمة خبز الذرة مع قليل من الثمار المجففة والبقول المغموسة بالخل والزيت»(72)؛ فرغم أنّها تعمل طيلة النهار برعي البقرة والبقرة حلوب إلاّ أنّها لم تكن تستفيد من البقرة، بل كانت بعد أن يضنيها الجوع تأكل ما كان يأكله الناس في المجاعات، حتى إنها كانت تقارن نفسها بالبقرة، وكانت تحسد البقرة على وفرة المآكل، فحتى البقرة مرتاحة أكثر منها. ولم تحظَ مرتا بدفء العائلة، ليس فقط لكونها كانت مُستغَلّة تعمل من دون أجر، وابنة وليها وزوجه لم تكونا تعملان، بل أيضًا لأنها كانت تعيش في جوّ من الخوف لا الأمان العائلي، فهي حين تنام بعد تعب النهار «على سرير من القش اليابس مسندة رأسها بساعديها»(73) كانت تتمنى ألّا تستيقظ («تنام متنهدة متمنية لو كانت الحياة كلها نوما عميقًا لا تقطعه الأحلام ولا تليه اليقظة»)(74)، ومع فجر نهار جديد كانت تستيقظ مرتعدة من الخوف، على صراخ وليها الذي يستغلها («عند مجيء الفجر ينهرها وليّها لقضاء حاجة فتهب من رقادها مرتعدة خائفة من سخطه وتعنيفه»)(75). وذلك كلّه يصوّر حاجة مرتا إلى

المحبة وأن يتعاطف معها إنسان ويشعرها بمحبته؛ فصحيح أنّ ولي مرتا قد اكتأب وربّما بكى («اختفت من تلك الأماكن غير تاركة خلفها سوى دموع قليلة في عيني وليها»)(76) وأنّ زوجه بكت بسكينة طوال ذلك الليل عند اختفائها، إذ عادت البقرة وحيدة في ذلك المساء، إلى الحظيرة، لكن ابنة الولي وزوجه لم تتفقدا مرتا أو تسألا عنها أو تبحثا عنها، والولي الذي استغلّها ولم يحل محل أبيها، بل كان يعنّفها على أنّ واجبها أن تخدمه، هو من بحث عنها («لما عاد وليها من الحقل بحث عنها بين تلك الوهاد ولم يجدها... فرجع مكتئبًا إلى كوخه وأخبر زوجته»)(77)، وزوجه اكتفت بالبكاء «فبكت بسكينة طوال ذلك الليل وكانت تقول في سرّها: رأيتها مرة في الحلم بين أظافر وحش كاسر يمزق جسدها وهي تبتسم وتبكي»(78)، وذلك يدل على أنّ المرأة كانت تستشعر خطرًا محدقًا بمرتا وهي وحيدة في طرف الوادي، ومع ذلك لم تحرك ساكنًا واحتفظت بخوفها ولم تخبر أحدًا، وبكت ليلة واحدة فقط.

فقد عانت مرتا الفقر المادي الشديد في نشأتها فتاة يتيمة وعيشها في القرية، مع أسرة وليها («حاسدة البقرة على وفرة المآكل... ويضنيها الجوع... تفترش القش اليابس مسندة رأسها بساعديها وتنام متنهدة متمنية لو كانت الحياة كلها نوما عميقًا لا تقطعه الأحلام ولا تليه اليقظة»)(79)، وكانت أسرة الولي تعاني الفقر المادي، والانحدار الروحاني لأنها كانت تستغل فتاة يتيمة قاصر.

الصورة الثالثة هي صورة أسرة مرتا الأم العازبة من دون زواج: الأسرة مؤلفة من أم وابنها، أمّا الأب فهو الذي غرر بمرتا وغدر بها، وذلك أنّ مرتا بعدما كبرت وكبرت حاجتها إلى الاحتضان العائلي طلبت الأمان من المصدر الخطأ، حيث استغلّها شاب رأت فيه أنيس وحدتها وأمانها، لأنه ادّعى أنه سيحميها من وحوش البرّ («قد خاطبني بلطف ورقة وقال لي إني جميلة وإنه قد أحبني فلا يتركني، وإن البرية مملوءة وحشة والأودية هي مساكن الطيور وبنات آوى...»)(80)، وشعرت بأنه يحتضنها احتضان المحب («ألوى عليّ وضمني إلى صدره وقبلني، وكنت لم أذق حتى تلك الساعة طعم القبلة لأني كنت يتيمة متروكة»)(81).

وفي هذه الصورة ظهر التناقض الصارخ بين غنى الشاب المادي وفقره الروحي، في مقابل الفقر المادي المدقع لمرتا وارتقائها الروحي، فقد رأت مرتا الشاب في اللقاء الأول حاملًا الإنقاذ لها من وضعها المزري فقد «دلت ملامحه وملبسه على ترف وكياسة، ترجّل عن ظهر جواده وحيّاها بلطف ما تعودته من رجل قط»(82)، وقد غرر بها وهي العطشى إلى الحنان

والاهتمام، فحين طلب منها ألا تذهب شعرت «بوجود قوة في صوته تمنعها من الحراك... رأته يتأملها باهتمام لم تفقه له معنى ويبتسم لها بلطف سحري يكاد يبكيها لعذوبته وينظر بمودة وميل... ويتأمل بافتتان وشغف...»(83)، وغادرت معه القرية نحو المدينة، حيث رأت الظاهر المادي الجميل يستر الباطن غير المادي البشع («أتى بالملابس الحريرية والعطور الزكية والمآكل اللذيذة والمشارب الطيبة... فعل كل ذلك مبتسما وساترًا بشاعة ميوله وحيوانية مرامه بالكلام اللطيف والإشارات المستحبة... وبعد أن أشبع شهواته من جسدي وأثقل بالذل نفسي غادرني تاركًا في أحشائي شعلة حية...»)(84)

وفي المقابل بدت صورة مرتا المادية التي رأينا كيف عانت الفقر المادي المدقع، وكانت تحتاج إلى الغنى الروحي لمحيطها الأسري في أسرة وليها البديلة عن أسرتها كونها يتيمة منذ الطفولة... وعند انتقالها إلى المدينة مع الشاب الغني ماديًّا عاشت ذل الزانية بسببه لأنه غرر بها وهي القاصر، وتركها تعاني العوز المبرح والفقر المدقع وقد قاست مع رضيعها «مضض الجوع والبرد والوحدة...»(85)

وإذا بدت مرتا فقيرة ماديًّا، فإنها كانت غنية روحيًّا وقد ظهر ارتقاؤها الروحي بشكل متدرّج في النص، والارتقاء الروحي هو «إدراك جمال الكائنات بواسطة عواطف نفوسنا واستدرار السعادة بمحبتنا ذلك الجمال»(86)

فقد كانت طفلة تعاني وشبّت في بيئة فقيرة فقرًا مدقعًا، ورغم ذلك قبل تعرّضها للتجربة القاسية كانت نفسها كبيرة طاهرة («صارت صبية ذات فكرة تشابه تربة جيدة عذراء لم تلقِ بها المعرفة بذورًا ولا مشت عليها أقدام الاختبار وذات نفس كبيرة طاهرة»)(87).

وبعد سقوطها في التجربة وهي اليتيمة القاصر التي أغواها شاب وخدعها وهي لطيبتها وبساطتها وحاجتها صدّقته، فداستها أقدام الاختبار، وهي أدانت نفسها بأنها خاطئة ومرذولة ودنسة وعائبة وتعيسة ومذنبة، وبأنها ممكن أن تُعدي غيرها، مثل الأبرص بين القبور ومثل النعجة الجرباء بين القطيع(88). ورغم إدانتها نفسها أرادت حماية الشاب الذي زارها وكلّمها كإنسان محسن مشفق، وقد أظهرت أنّها لا تريد أن يتأذى بسببها («أطلب إليك أن تعود من حيث أتيت لأن وقوفك في هذا المكان يكسبك عارًا ومذمة، وحنانك عليّ يثمر لك عيبًا ومهانة... فلا تدع شفقتك تدنيك من العيوب»)(89)، وأنها هي المسؤولة عن أخطاء حياتها («أنا منفية بحكم تعاستي وذنوبي إلى هذه الأعماق المظلمة...»)(90)

وارتقت مرتا روحيًّا أكثر عندما اهتمت بابنها حتى عاشت من أجله لا من أجل نفسها، ولم تتخلص من حياتها لتهتم به رغم كل عذابها في الحياة («آه كم قبضت على روحي بيدي

لتقديمها للأبدية، ثم أفلتها لنها لم تكن لي وحدي، فشريكي بها كان ولدي الذى أبعدته السماء عنها إلى هذه الحياة وألقتني في أعماق هذه الهاوية...»)(91)

وارتقت عندما تغيرت نظرتها إلى نفسها، ونظرت إلى نفسها بعاطفة نفسها فاحتضنت نفسها بدل الإدانة («نعم أنا مظلومة، أنا شهيدة الحيوان المختبئ في الإنسان، أنا زهرة مسحوقة تحت الأقدام»)(92)، وتقبّلت الموت الذي كانت تراه ثقيلًا على قلبها («الشفقة التي تملأ نفسك... لا تزيل يد الموت القوية عن قلبي»)(93)، وقبل موتها بقليل نظرت إليه على أنّه عريس نفسها الذي سيجعلها تنهي معه حياتها الحالية المتعبة وترتاح في مضجعه الناعم («والآن ها هي الساعة قد دنت وعريسي الموت قد جاء بعد هجرانه ليقودني لمضجعه الناعم»)(94)

وابن مرتا الطفل ابن الخمس سنوات، لم يعرف والده حتى إنّه بدا «كمن يجهل معنى الوالد»(95)، وهو ينتمي إلى أمّه لذلك عند سؤاله عن أهله أحاب «أنا ابن مرتا البانية»(96)، وقد كان يبيع الأزهار ليعيل نفسه ويعيل أمه وهو ابن خمس سنوات («اقترب مني صبي ابن خمس يرتدي أطماراً بالية ويحمل على منكبيه طبقاً عليه طاقات الزهور، وبصوت ضعيف يخفضه الذل الموروث والانكسار الأليم قال: أتشتري زهراً يا سيدي؟ فنظرت إلى وجهه الصغير المصفر، وتأملت عينيه المكحولتين بأخيلة التعاسة والفاقة، وفمه المفتوح قليلًا كأنه جرح عميق في صدر متوجع وذراعيه العاريتين النحيلتين وقامته الصغيرة المهزولة...»)(97)، فهو فقير ماديًّا لكنه غني روحيًّا لأنه طفل عين نفسه طاهرة («كأنه رأى بعين نفسه الطاهرة انسحاق قلبي»)(98)، وأمه «قد طهرت طفولته بأوجاعها ودموعها، وكفرت عن حياته بتعاستها وشقائها»(99).

وصورة هذه الأسرة تُظهر أنّ الأم وابنها تُظهر انتصار جبران للارتقاء الروحي على الغنى المادي، وجعله مقياسًا للسعادة.

وفي النص الثالث صورة واحدة لأسرة مكونة من والد وأم وابن:

بدت في الصورة نماذج مختلفة عما سبق فالابن مسؤول عن والديه.

أورد جبران لفظة والد لا أب لأنه يمثّل سلطة ضاغطة وغير مسؤولة في النص، فالابن لا يمثّل امتدادًا لأبيه، بل نقيضًا له، فالأب كان يفتقر إلى الماديات والروحانيات، بينما الابن فقير ماديًّا لكنه غني روحيًّا في العمق، وقد كان في ليالي الشتاء الطويلة «يبقى ساهراً حتى ينام والده ثم يفتح الخزانة الخشبية ويأتي بكتاب العهد الجديد، ويقرأ منه سراً على نور مسرجة ضعيفة، متلفتاً بتحذر بين الآونة والأخرى نحو والده النائم الذي

منعه عن تلاوة ذلك الكتاب لأن الكهنة ينهون بسطاء القلب عن استطلاع خفايا تعاليم يسوع...»(100)، وهكذا كان يوحنا يغذي نفسه روحيًّا في الخفاء.

وكان رغم قراءته الكتاب المقدس بدون علم أبيه، لا يحظى برضاه، وقد سمع والده يهمس لأمه في أذنها قائلًا: «كم عارضتِني يا سارة عندما أقول لكِ إن ولدنا مختل الشعور، والآن أراكِ لا تعترضين لأن أعماله قد حققت كلامي ورئيس الدير الوقور قد قال لكِ اليوم ما قلته أنا منذ سنين»(101)، ولم يعترض يوحنا وبقي مسؤولًا عن والديه العجوزين، رغم موافقة أمه لرئيس الدير في موقفه ضد يوحنا ومزايدة الأب على ذاك الرئيس، حتى إنه عندما واجه يوحنا رجال الدين المرائين أمام الجمهور وحُبس جاء والده، في صباح النهار التالي، وشهد أمام الحاكم بجنونه قائلًا: «هو مجنون يا سيدي ولكنه شفوق عليّ وعلى أمه، فهو يعولنا في أيام الشيخوخة ويذرف عرق جبينه من أجل الحصول على حاجتنا، فترأف به برأفتك بنا، واغتفر جنونه باعتبارك حنوّ الوالدين»(102)، فما يهم الأب هو الاستفادة من ابنه وليس كلمة الحق التي يقولها، في حين كان المطلوب منه وقفة رجل يدافع عن الحق.

أمّا شخصية الأم فكانت حنونًا، وقدّمت ما عندها من ماديات لتحرر ابنها من غضب السلطة الدينية، وقدّمت المادي في سبيل قشور الروحاني، لتحمي ابنها، حسب وعيها، من غضب الإله («جاءت أمه إلى الدير مستعينة بعصاها، وترامت على قدمي الرئيس تذرف الدموع وتقبّل يديه ليرحم ابنها ويغتفر جهله... ليس لديّ غير هذه القلادة يا أبتاه، فهي عطية والدتي يوم اقتراني، فليقبلها الدير كفارة عن ذنوب وحيدي»)(103)

أمّا شخصية الابن يوحنا الذي وُصف بالمجنون لأنه الوحيد الذي خالف العقل الجمعي، وقال ما يمثّل المسيح الحقيقي على الأرض، فارتقى روحيًّا في مواجهته الأولى لرجال الدير بدون جمهور(104)، وفي مواجهته الثانية أمام الملأ(105)، لأنه حمل كلمة المسيح وجاهر بها بدون خوف أو تردد وتحمّل نتائج مواجهته ولم يتراجع حتى حين تخلّى الجميع عنه، وبقي يرسل إليهم رسالة محبة روحية مسؤوله خالية من التذمّر رغم الحزن، وفي ترفّعه واحتضانه المحيط المادي المتمسك بالظاهر الروحي، مراهنًا على الوقت في وصل رسالة المحبة إلى الجميع.

وهكذا رأينا مجموعة أشكال للأسرة، أظهرت شخصيات متنوعة تؤدي رسالة تقضيل الروحاني على المادي؛ منها الغنية روحيًّا وماديًّا (ناثان وحبيبته)، ومنها الفقيرة روحيًّا وماديًّا (ولي مرتا وزوجه، والدا يوحنا)، ومنها الفقيرة روحيًّا والغنية ماديًّا (الشاب الذي

غرر بمرتا)، ومنها الفقيرة ماديًّا لكن الغنية روحيًّا (علي الحسيني وحبيبته ومرتا ويوحنا)، الأشكال كلّها تكاملت في إظهار أهمية البعد الروحي في الإنسان وثانوية البعد المادي.

2 - العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة:

اعتمد جبران في نصوصه علاقات مختلفة بين الشخصيات ومجتمعاتها واستثمر اختلاف أشكال العلاقات في التكامل الدلالي، فتعددت الأشكال المعبرة عن الجوهر الواحد مما يؤكّده.

في النص الأول ظهرت صورة اجتماعية لعلاقة الشخصيات الرئيسة (ناثان وحبيبته) بالمجتمع هي صورة الانسجام بين القوي والمجتمع، بين ناثان ابن الكاهن صاحب القصر ومجتمعه التابع والمحتضن له، ففي ألمه لموت حبيبته تألّم معه المجتمع المحيط في القصر والحيّ («في هدوء ذلك الليل ارتجفت أجفان الراقدين وجزعت نساء الحي وذعرت أرواح الأطفال إذ تبطّنت ملابس الدجى بنواح موجع وبكاء مرّ وعويل أليم متصاعد من جوانب قصر كاهن عشتروت»)(106) وبعدها قصدوه ليقفوا معه في محنته («ولما جاء الصباح طلب القوم ناثان ليعزّوه و يؤاسوه في مصيبته فلم يجدوه»)(107)

وقد مات المجتمع بكامله، وعاد ناثان وحبيبته إلى الحياة بعد حوالى ألفي عام، وظهرا في المشهد وحدهما وقد ارتقيا روحيًّا بالنظر إلى الأمور بسعادة رغم الفقر المادي الذي لم يؤثر على سعادة لقائهما («تعانق الحبيبان وشربا من خمرة القبل حتى سكرا و نام كلّ منهما ملتفًّا بذراعي الآخر...»)(108)، وتسليط الضوء كان على الشاب بذكر اسمه وانتماءه العائلي إن كان ناثان بن حيرام أو عليًّا الحسيني، دون ذكر اسم الحبيبة في الحالين.

في النص الثاني ظهرت العلاقة بين الإنسان الضعيف (مرتا وابنها) والمجتمع القاسي. وكان تسليط الضوء على المرأة بذكر اسمها وانتمائها إلى القرية لا العائلة، وعدم ذكر اسم أحد غيرها إلاّ ابنها فؤاد الذي ينتمي إليها لا إلى أبيه.

وقد ظهرت صورة مرتا في نظر المجتمع كما بيّنها جبران على لسانها أنها دنسة («أنا كالأبرص الساكن بين القبور فلا تقترب مني، لأن الجامعة تحسبك دنساً وتقصيك عنها إذا فعلت»)(109) وظهرت عند موتها برفض الكهان الصلاة على جثمانها لترتاح («... وُضعت جثة مارتا البانية في تابوت خشبي، وحملت على كتفي فقيرين ودُفنت في حقل مهجور بعيد عن المدينة. وقد رفض الكهان الصلاة على بقاياها ولم يقبلوا أن ترتاح عظامها في الجبانة حيث الصليب يخفر القبور»)(110)، كان كهنة تلك الفترة يحرمون المرأة من الصلاة عليها والدفن في المقبرة المسيحية إذا كانت خاطئة في العلن وماتت بدون توبة»(111)

وقد أبرز جبران التباين الاجتماعي والإنساني بين قسوة القانون الكنسي الظاهري الذي حرم مرتا من الدفن قرب الصليب وبين الرحمة الإلهية التي التمسها للضحية المُغرر بها. وفي ذلك إدانة لرجال الدين لأنهم لم يمثّلوا الرحمة الإلهية، بل خالفوها، وتمسكوا بالظاهر المادي مغفلين الباطن الروحاني الرحيم، وفي إدانته انتصار للروحاني على المادي وإن مثّله رجال الدين.

وقد ظهرت صورة الطفل فؤاد الفقير المنبوذ اجتماعيًا ابن مرتا الذي يمثّل غيره من الفقراء المهمشين والمعنفين («... من وراء نظراته الحزينة قلبًا صغيرًا ينطوي على فصل من مأساة الفقراء الدائم تمثيلها على ملعب الأيام، وقلّ من يهتم بمشاهدتها لأنها موجعة... مثل أترابه الفقراء لم يتعود غير خشن الكلام من أولئك الذين ينظرون غالباً إلى صبية الأزقة كأشياء قذرة لا شأن لها»)(112)، وكونه ابن مرتا سيرذله المجتمع ويحتقره («سوف ينظر الناس إلى ولدي بعيني السخرية والاحتقار قائلين: هذا ثمرة الإثم، هذا ابن مرتا الزانية، هذا ابن العار هذا ابن الصدف. سوف يقولون عنه أكثر من ذلك...»)(113)

وفي النص الثالث ظهرت صورة المجتمع التابع للسلطة السيئة، هذا المجتمع الذي انقسم على نفسه بين مؤيّد ليوحنا ومدين له، في البداية، وثارت ضجة من ردود الفعل المتضاربة («كان يوحنا يناجي السماء والشعب حوله بين مستحسن راضٍ ومستقبح غاضب. فهذا يصرخ: لم يقل غير الحق فهو يتكلم عنا أمام السماء لأننا مظلومون. وذا يقول: هو مسكون يتكلم بلسان روح شريرة. وذاك يقول: لم نسمع قط مثل هذا الهذيان من آبائنا وجدودنا ولا نريد أن نسمعه الآن. وآخر يهمس في أذن قريبه: أحسست بقشعريرة سحرية تهز قلبي في داخلي عندما سمعتُ صوته، فهو يتكلم بقوة غريبة. وغيره يجيب: نعم ولكن الرؤساء أعرف منا باحتياجاتنا فمن الخطأ أن نشك بهم»)(114)، ولكن بدا أنّ انقسام المجتمع كان ظاهريًّا، لأن كلا الفريقين اختفى وظهر انقسام بين الفتيان والصبايا حول شخصية يوحنا بعد القبض عليه والإفراج عنه، وإعلان جنونه، وكلا الفريقين أدانه على طريقته، فالشباب سخروا من أقواله المحقة التي تمثّل جوهره وتخالف السلطة («الفتيان يذكرونه ساخرين بأقواله»)(115)، والصبايا أعجبن بالظاهر العرضي وأسفن على داخله الجوهري («الصبايا ينظرن إليه بأعين آسفة قائلات: للسماء شؤون غريبة في الإنسان، فهي التي جمعت في هذا الفتى بين جمال الوجه واختلال الشعور، وقارنت بين أشعة عينيه اللطيفة وظلمة نفسه المريضة»)(116)، وفي الحالين كان المجتمع يدينه لأنه مجتمع يتخلى عن الضعيف ويتبع القوي، لكن إدانة المجتمع لم تقلل من شأن يوحنا، بل رفعته من خلال ردّة فعله واحتضانه أبناء المجتمع الذين لا يعرفون الحقيقة التي ستظهر حتمًا،

وهم لا يدرون ماذا يفعلون، وذلك يستتبع أنهم سيعلمون، وذلك يظهر من خلال مراهنته على معرفة الحقيقة في المروج قرب عجوله وهو يدمع وينظر نحو القرى والمزارع ويتنهّد بعمق قائلًا: «أنتم كثار وأنا وحدي، فقولوا عنى ما شئتم، وافعلوا بي ما أردتم، فالذئاب تفترس النعجة في ظلمة الليل، ولكن آثار دمائها تبقى على حصباء الوادي حتى يجيء الفجر وتطلع الشمس»)(117)

وبذلك رأينا ثلاث صور للعلاقة بين الشخصيات والمجتمع، أولها احتضان المجتمع للشخصية (ناثان وحبيبته)، وكانت العلاقة جيدة وقد مات المجتمع كلّه في القصة ومرت الأجيال وعاد البطلين إلى الحياة ليعيشا قصة حبهما، وقد سلّط جبران الضوء على العلاقة الروحية الجامعة بين عاشقين كيف استطاعت بروحانيتها تخطي الموت. وثانيها قسوة المجتمع على الشخصيات الضعيفة ورفضه لها (مرتا وابنها)، وفي النهاية ماتت مرتا البطلة في القصة ودُفنت بعيدًا عن المجتمع ومدافنه، ليكون الضوء مسلطًا عليها وهي ميتة مرتاحة الضمير في المروج رغم سوء تعامل المجتمع معها، وفي هذه الصورة إدانة للمجتمع الذي يقدس المظاهر تاركًا الجوهر، ويطرح أن المطلوب هو الارتقاء الروحي الذي ينهض بالمجتمع. صورة ابن مرتا التي تستكمل صورتها في تغيير نظرة المجتمع فابنها يحتاج إلى تغيير نظرة المجتمع وعليه أن يساهم بها، ثالثها صورة علافة يوحنا بالمجتمع الذي رفضه وهو يدافع عنه، وانعزل عن المجتمع في الحياة لا الموت وبقي محتضنًا هذا المجتمع، وهي صورة نموذجية لمحبة الآخرين رغم الضغوط. والضور كلّها من جوانبها المختلفة تسلط الضوء على أهمية المحبة الروحية التي تمثّل الحياة وترك الماديات التي تمثّل الموت.

صور الشخصيات في عملها: لقد كان مجتمع جبران الحقيقي قائمًا على العمل الزراعي، وفي صلبه الرعي، وفي النصوص الثلاث نجد شخصيات رئيسة رعاة في المروج، ففي النص الأول علي الحسيني وفي الثاني مرتا وفي الثالث يوحنا، و«يعلم كل منا أن الروائي يبني أشخاصه، شاء أم أبى، علم ذلك أو جهله، من عناصر مأخوذة انطلاقًا من حياته الخاصة، وأن أبطاله ما هم إلا أقنعة يروي من ورائها قصته ويحلم من خلالها بنفسه»(118)، وقد حمّل جبران الشخصيات أفكاره ومشاعره التي تسمو على الماديات، فاختار شخصيات قدّم من خلالها زوايا نظر مختلفة لفكرة تفضيل الروحي على المادي، وظهر التنوع في طبيعة العلاقة بين الراعي والقطيع:

في النص الأول كان الراعي علي الحسيني فتى فقير يرعى الأغنام، وكان هناك تناغم بين الراعي والقطيع الذي لحقه إلى المروج وإلى الجدول («ربضت أغنامه حوله مستأمنة بأنغام شبّابته...فتىً رابضٍ مع قطيعه بين تلك الهياكل الرميمة...عليّ المشغول عن

العالم بأغنامه وشبّابته... اقترب من نعاجه وناداها فقامت وانتفضت ومشت وراءه بهدوء نحو المروج الخضراء... مشى الحبيبان... تتبعهما الخراف مرتعية رؤوس الأعشاب والزهور»(119)، وقد كان علي وحبيبته من عرائس المروج، وإن بدا في النص نقيضًا لناثان الغني فإنّ ناثان لم يعش السعادة وعاد إلى الحياة البسيطة بقلبه ذاته الذي كان سببًا في إعادته إلى الحياة، وعاد إلى الحياة السعيدة مع حبيبته الفقيرة التي كانت سعيدة وممتنّة للقاء روحيهما، وكان تناغم الحبيبين مع الطبيعة بداية عرسهما الروحي في الحياة، ليكونا من عرائس المروج ويكرّسا أهمية البعد الروحي لا المادي في الحياة .

في النص الثاني كانت مرتا ترعى بقرة واحدة حلوب، كانت مرتا تمشي وراءها، ولم تكن مرتاحة برعيها، فقد كانت رفيقة نهارها وكانت تُقارن بها لإظهار بشاعة حياتها، حيث كانت مرتا تتعب وتتضور جوعًا وكانت «حاسدة البقرة على وفرة المآكل»)(120)، وحين اختطف الفارس مرتا عادت البقرة وحدها إلى البيت بينما ذهبت مرتا مع من غدر بها («في ذلك المساء رجعت البقرة الحلوب وحدها إلى الحظيرة، أما مرتا فلم ترجع») (121)، ورغم واقع مرتا المزري الذي يظهرها دون البقرة من حيث الأمان في أساسيات الحياة المادية من مأكل ومأوى آمن يحتضنها، فإنها كانت ابنة الطبيعة وعروس المروج وقريبة من الإله بقلبها، وبذلك ينتصر البعد الروحي على المادي .

في النص الثالث كان يوحنا يرعى الثيران والعجول وقد تركته العجول وذهبت لترعى في أرض الدير («قد ارتعت عجولك زرع الدير وقضمت قضبان كرومه، فقبضنا عليك لأن الراعي هو المسؤول عما تخربه مواشيه»)(122) وقد دافع عنها ودفع الثمن ماديًا بالتعويض للدير («ليس لدىّ غير هذه القلادة يا أبتاه، فهي عطية والدتي يوم اقتراني، فليقبلها الدير كفارة عن ذنوب وحيدي»)(123) ومعنويًا بوصفه بالمجنون بعد مواجهة رجال الدير(«... صلي من أجل ابنك المجنون لتشفيه السماء وتعيد إليه صوابه»)(124)، وانتهى النص ببقائه مع القطيع ليبتعد عن مشاكل بني آدم(«بين تلك المروج والروابي الموشاة بالأعشاب والزهور، كان يوحنا يجلس بقرب عجوله المنصرفة عن متاعب ابن آدم بطيب المرعى») (125). وهكذا انتمى يوحنا إلى المروج مع قطيعه ووجد في الطبيعة المجال الأرحب للبعد عن ماديات الحياة، مراهنًا على الزمن في إعلان الانتصار الروحي الحتمي على المادة.

2 - العلاقة بين الإنسان والإله:

ينتصر جبران للروح على المادة في نصوصه الثلاثة في المجمل والتفاصيل، وهو يقدّم علاقة مميزة بين الإنسان والإله:

في النص الأول: يربط بهجة البطلين بالعلاقة مع الإله؛ إذ يمجّد الإنسان في حياته جوهر الإله ولا يعيش لذاته («أنقذيها من بين أظفار الموت فنبتهج بأغاني مدائحك، مقدّمين المحروقات لمجد اسمك»)(126)، كما أنه يقدّم الماديات في سبيل رضا الإله، ولا يريدها لنفسه («ناحرين الضحايا على مذبحك، مالئين بالخمر القديمة والزيت المطيّب آنية خزائنك، فارشين بالورود والياسمين رواق هيكلك، محرقين البخور والعود الذكيّ الرائحة أمام تمثالك»)(127)، وفي هذا انتصار للروح على المادة.

وقد وضع جبران غاية لحياة الإنسان هي التمتع بملذات الحب وغبطة الشبيبة، وتساعد الآلهة الناس في عيش غاية حياتهم، حتى إن الآلهة تعيد الأرواح إلى هذا العالم لعيش هذه الغاية («أنا راحلة يا حبيبي إلى مسارح الأرواح وسوف أعود إلى هذا العالم لأنّ عشتروت العظيمة ترجع إلى هذه الحياة أرواح المحبّين الذين ذهبوا إلى الأبدية قبل أن يتمتّعوا بملذّات الحبّ وغبطة الشبيبة»)(128)، فالحياة على الأرض هي تجربة أرواح تعيش في أجساد مادية، وهذا انتصار للروح على المادة الذي يمثل انتصار الحياة على الموت، لأن الجسد في خدمة الروح لا العكس.

وأظهر جبران الوجه الآخر للعبادة وهو استخدام اسم الإله للهدم والتخريب، وأوحى بذلك في ذكر بُعد الآلهة، مذكّرًا بقصة عصيان آدم وحواء أمر الله، حيث ذُكِر أنّ الإله حضر بعد حادثة العصيان، وبالتالي لم يكن موجودًا آنذاك بل كان بعيدًا(129)، وهنا حضر الشر إذ بعدت الآلهة، وظهرت أفعال آلهة الشر من خلال أتباعها («بعدت الآلهة عن البلد وحلّ مكانها آلهة غضوب يلذّ لها الهدم ويبهجها التخريب، فدُكّت هياكل مدينة الشمس الفخمة وتقوّضت قصورها الجميلة ويبست حدائقها النضرة، وأجدبت حقولها الخصبة، ولم يبق في تلك البقعة غير طللٍ بالٍ يعيد للذاكرة أشباح الأمس...»)(130)، وهكذا ربط جبران الصلة بين الناس والآلهة بالممارسة لا بالقول فقط، من جهة، ومن جهة أخرى ربط الشر بالتدمير والتخريب لا ببناء حضارة بديلة. وركّز على جوهر الإله لا اسمه فذكر على لسان حبيبة علي الحسيني أنّ عشتروت هي التي أعادت روحي الحبيبين، مع أنهما كانا في فترة ما بعد المسيحية والإسلام في سنة 1890 («قد أعادت عشتروت روحينا إلى هذه الحياة...»)(131)، وقد جعل جبران الباطن هو المهم في الشأن الإلهي حين ميز بين جوهر الإله المَحبة وإن كان اسمه وثنيًا (عشتروت)، وبين الآلهة التي تحب التدمير والتخريب، وإن كانت في مرحلة ما بعد الوثنية، وفضّل الحالة الأولى على الثانية، وفي ذلك انتصار للحياة الروحية على المادية في النص الأول.

في النص الثاني: عالج جبران موضوع العلاقة بين الانسان والإله من خلال البطلة مرتا التي زنت بنظر المجتمع؛ فهي مرذولة كونها خالفت تعاليم الإله، وعلاقتها بالإله ضعيفة أو معدومة.

وقدّم جبران الطرح الديني حلا للعلاقة المثالية مع الإله استنادا إلى ما ورد في الإنجيل في نظرة الإنسان الخاطئ إلى نفسه وفي نظرة المجتمع المحيط إليه، وأظهر قرب الخاطئ التائب فعليًّا من الله.

ففي نظرة الخاطئ إلى نفسه قدّم جبران شخصية مرتا التي بدت في الظاهر امرأة زانية وأدانت نفسها («أنا منفية بحكم تعاستي وذنوبي إلى هذه الاعماق المظلمة»)(132)، وطلبت الابتعاد على أنها «كالأبرص الساكن بين القبور»(133)، وحسب المعطى الديني يقيم الأبرص في الأماكن المقفرة بعيدًا من الناس، قبل أن يبرئه المسيح، ووفق العهد القديم يكون نجسًا(134) ويسكن منفردًا خارج المحلّة(135)

وفي نظرة المجتمع إلى الخاطئ أظهر جبران أن المجتمع يخالف المسيح؛ لأنه من جهة يدين المرء مخالفًا قول المسيح «لا تدينوا لئلا تدانوا»(136)

ومن جهة أخرى أدان الظاهر العرضي لا الباطن الحق فحاسب المرء على ظاهر الأمور، وظهر ذلك في قول مرتا «لا تقترب مني لأن الجامعة تحسبك دنسا وتقصيك عنها إذا فعلت»(137)، وكذلك تبنى المجتمع، في الأودية المقدسة، مبادئ مناقضة لمبادئ المسيح، لأن الراعي فيها ينكر النعجة الجرباء خوفًا على قطيعه، وذلك يعاكس رحمة الله في مثل الخروف الضائع ويُظهر قسوة البشر حيث يقول السيد المسيح (...هكذا يكون الفرح في السماء بخاطئ واحد يتوب أكثر من الفرح بتسعة وتسعين من الأبرار لا يحتاجون إلى التوبة)(138). وبعد موت مرتا رفض المجتمع المتكلم باسم المسيح دفنها بين قبور المؤمنين التي يخفرها الصليب، بل أبقاها كالأبرص حين يموت في العهد القديم يبقى يدفن بين القبور بعيدا عن المدينة حيث «دُفنت في حقل مهجور بعيدا من عن المدينة وقد رفض الكهان الصلاة على بقاياها ولم يقبلوا أن ترتاح عظامها في الجبانة حيث الصليب يخفر القبور»(139)

وقدّم جبران نموذج المجتمع المرتقي روحيا على أنه المجتمع الحاضن للضعيف بمحبة لأن الارتقاء هو إدراك جمال الكائنات بواسطة عواطف نفوسنا واستدرار السعادة بمحبتنا ذلك الجمال، عندما تدخّل المتكلّم في النص بشكل مباشر بالحوار مع البطلة مرتا، وبيّن لها نظرته التي تقدّرها كونها أنها مظلومة وشهيدة ضعف الغريزة، فهي ضحية والجاني هو ابن القصور («فقلت وقلبي يوحي إليّ: «...أنتِ مظلومة يا مرتا وظالمك هو

ابن القصور ذو المال الكثير والنفس الصغيرة. أنت مظلومة ومحتَقرة، و خير للإنسان أن يكون مظلوماً من أن يكون ظالماً، وأخلق به أن يكون شهيد ضعف الغريزة الترابية من أن يكون قوياً ساحقاً بمقابضه زهور الحياة، مشوهاً بميوله محاسن العواطف»)(140).
وأقنعها بأهميتها، حين قال: «لستِ كالأبرص... ولستِ دنسة... أنت زهرة مسحوقة تحت أقدام الحيوان المختبئ في الهياكل البشرية. قد داستك تلك النعال بقسوة لكنها لم تخفِ عطرك المتصاعد مع نواح الرامل وصراخ اليتامى وتنهيدات الفقراء نحو السماء مصدر العدل والرحمة. تعزي يا مرتا بكونك زهرة مسحوقة ولست قدماً ساحقة!»(141).
وأظهر تأثير كلماته في مرتا(«كنت أتكلم وهي مصغية وقد أنارت التعزية وجهها المصفر...»(142)، وذلك في مقابل تأثير نظرة المجتمع المادية السلبية التي تحطّم الإنسان وتقف مع القوي ضد الضعيف، والتي كانت نهايتها دفن مرتا في حقل مهجور بعيد عن المدينة(143)، وهذه النظرة مخالفة للقيم الروحية القائمة على المحبة وعدم الإدانة، وفي ذلك إظهار لأهمية النظرة الإيجابية الموافقة لجوهر المقدّس مقابل النظرة السلبية التي تُدين الضحية وتقف بذلك في صفّ الجاني، وهي نظرة خاطئة مخالفة لتعاليم السماء وإن صدرت عن رجال الدين، وذلك أظهره جبران عندما بيّن نظرة رجال الدين وتبنّي الإدانة وعدم المغفرة في حين أنّ مرتا كانت قريبة من الإله في عيشها من أجل ابنها شريكها في حياتها من جهة، ومن جهة أخرى في موتها وهي تتلو الصلاة الربانيّة وتطلب من الله أن يرعى ابنها الذي تتركه بموتها «يتيمًا بين صبيان الأزقّة وحيدًا في هذه الحياة القاسية»(144)، ويُظهر جبران تلبية الله طلب مرتا أن يرعى ابنها وألاّ يبقى وحيدًا في مشهد دفنها، حيث رافقه فتى «كانت مصائب هذه الحياة قد علّمته الشفقة»(145).
وهكذا فصل جبران بين رضا الله ورضا المجتمع والقيمين على الأمور من رجال دين وغيرهم، وجعل الأساس مرضاة الله، وفي ذلك انتصار للروحي على المادي.
وفي النص الثالث ظهرت العلاقة بين الإنسان والإنسان قائمة على الاستغلال، من خلال تسلّط رجال الدين على الناس وتقديس سلطتهم وتضافر السلطتين الزمنية والروحية في ظلم البطل يوحنا الذي وسموه بالجنون لأنه واجههم بحقيقة تجبّرهم على الناس واستغلال اسم الله لخدمة مصالهم، وهو ما أظهره خطاب يوحنا في مواجهة رجال الدين («...انتشل النجيل من جيبه كما يستل الجندي سيفه للمدافعة، وصرخ قائلًا: «هكذا تتلاعبون بتعاليم هذا الكتاب أيها المراؤون. هكذا تستخدمون أقدس ما في الحياة لتعميم شرور الحياة. فويل لكم إذ يأتي ابن «البشر» ثانية ويخرب أديرتكم...»)(146)، وواجههم

بمخالفتهم المسيح الذي يستمدون سلطتهم من سلطته كونهم يمثّلونه على الأرض، حين صرخ «انظر يا يسوع... إن صراخ البائسين المتصاعد من جوانب هذه الظلمة لا يسمعه الجالسون باسمك على العروش، ونواح المحزونين لا تعيه آذان المتكلمين بتعاليمك فوق المنابر، فالخراف التي بعثتها من أجل كلمة الحياة قد انقلبت كواسر تمزق بأنيابها أجنحة الخراف التي ضممتها بذراعيك، و كلمة الحياة التي أنزلتها من صدر الله قد توارت في بطون الكتب وقام مقامها ضجيج مخيف ترتعد من هوله النفوس»)(147).

ومن خلال مواجهة السلطة الروحية يُبرز جبران أهمية التمسك بالمبدأ الروحي لا بالشخص المادي الذي قد يخالف رقي الروح وينحدر بنفسه وغيره نحو تمجيد الظاهر لا الجوهر، وفي ذلك يطرح العلاقة السليمة بين الإنسان والإله من خلال سلامة العلاقة الأخوية بين الناس على المبدأ الديني الوارد في رسالة القديس يوحنا الأولى القائل «إنْ قال أحد: «إنّي أحبُّ الله» وأَبغضَ أخاه، فهو كاذب. لأنَّ منْ لا يُحبُّ أخاهُ الَّذي أَبصره، كيف يَقْدِرُ أَنْ يُحبّ الله الَّذي لم يُبصره؟»(148)

وقد تدرّج جبران في طرح العلاقة بين الإنسان والإله وكذلك الإنسان والمجتمع من خلال جعل المحبة جوهر الدين منذ الوثنية في النص الأول، وجعل العلاقة بين البطل والمجتمع علاقة احتضان، وكان البطل ابن رجل دين نشأ في المعبد، وقد تأثّر المحيط بموت حبيبته وهب لتعزيته(149)، وقد مات المجتمع وعاد البطل وحبيبته إلى الحياة، ومن خلال العلاقة المباشرة مع الله من دون وساطة رجال الدين من خلال مرتا وتواصلها مع الله في النص الثاني(«أيها العدل الخفيّ، الكامن وراء هذه الصور المخيفة، أنت أنت السامع عويل نفسي المودعة ونداء قلبي المتهامل، منك وحدك أطلب وإليك أتضرع، فارحمني وارعَ بيمناك ولدي، وتسلّم بيسراك روحي»)(150)، وقد كانت العلاقة بين المجتمع والبطلة غير سليمة فقد عانت مرتا من اضطهاد المجتمع في حياتها وموتها، وقد ماتت مرتا واستمرت حياة المجتمع، ومن خلال العلاقة بين الإنسان والإله في النص الثالث التي بدت أعمق من خلال علاقة يوحنا بيسوع («يتألم مع الإله الإنسان بالجسد، ويتمجد معه بالروح»)(151) وكانت العلاقة بين المجتمع والبطل هي علاقة قائمة على ظلم المجتمع للبطل، حيث «كان الفتيان يذكرونه ساخرين بأقواله، والصبايا ينظرن إليه بأعين آسفة قائلات: للسماء شؤون غريبة في الإنسان، فهي التي جمعت في هذا الفتى بين جمال الوجه واختلال الشعور، وقارنت بين أشعة عينيه اللطيفة وظلمة نفسه المريضة»(152) وفي مقابل ظلم المجتمع كان احتضان البطل المظلوم للمجتمع الظالم، حيث كان يوحنا

بعد دفاعه المستميت عن الناس ومواجهة الذين يستغلّونهم وإظهار الحقيقة لهم حتى نُعتَ بالمجنون، ولم يواجههم وهم ضعاف كما واجه الأقوياء المستغلين، بل كان «ينظر بعينين دامعتين نحو القرى والمزارع المنتشرة على كتفي الوادي مردداً هذه الكلمات بتنهيدات عميقة: أنتم كثار وأنا وحدي، فقولوا عنى ما شئتم، وافعلوا بي ما أردتم...»(153). وهنا بقي البطل والمجتمع على قيد الحياة لكنهما منفصلان.

وفي الحالات السابقة كلّها بدا التكامل الذي يُظهر انتصار الروح على المادة مهما كانت العلاقات الاجتماعية والدينية على اختلافها.

وقد قدّم جبران نماذج مختلفة من التدخّل الإلهي في حياة الإنسان ففي النصوص الثلاثة عانى الأشخاص ظلمًا في الحياة؛ في النص الأول تدخلت السماء مباشرة في حياة الإنسان، وعلى ذلك أعادت الإلهة عشتروت روحي الحبيبين إلى الحياة ليعيشا تجربة بعد أن ظُلما بسبب ضعف جسد الإنسان ومرضه وموته («قد أعادت عشتروت روحينا إلى هذه الحياة كيلا نحرم ملذات الحبّ، ومجد الشبيبة يا حبيبي»)(154).

وفي النص الثاني يساعد الإنسان السماء في الحياة لتحقيق العدالة («فإن حفظته السماء رجلًا قويًا ساعد السماء على الذي جنى عليه وعلى أمه»)(155)، وبدا الإنسان بعيدًا عن السماء في هذه حياته على الأرض («أبعدته السماء عنها إلى هذه الحياة»)(156).

وفي النص الثالث طلب البطل مساعدة السماء بطلب الموت («امدد يدك يا يسوع القوي وارحمنا لأن يد الظلوم قوية علينا أن أرسل الموت ليقودنا إلى القبور حيث ننام براحة مخفورين بظل صليبك إلى ساعة مجيئك الثاني لأن الحياة ليست حياة عندنا...»)(157).

وفي الحالات الثلاث هناك ارتباط بين السماء والعدالة في مواجهة الظلم وهذا انتصار للروح على المادة.

وهكذا أظهر جبران براعته في الانطلاق من التماثل البنيوي نحو التكامل الدلالي لنصوص مجموعة «عرائس المروج»، فانتصر في كلّ التفاصيل للروح ممثّلةً الحياة على المادة ممثّلةً الموت، كما رأينا.

1 – جبران خليل جبران: الموسيقى عرائس المروج، دار نظير عبود، ط6، ص56–19
2 –م. ن: ص22
3 – م. ن: ص22
4 – م. ن: ص22
5 – م. ن: ص19
6 – م. ن: ص–23 24
7 – م. ن: ص24
8 – م. ن: ص24
9 – م. ن: ص28
10 – م. ن: ص27
11 – م. ن: ص27
12 – م. ن: ص2
13 – م. ن: ص27
14 – م. ن: ص27
15 – م. ن: ص29
16 – م. ن: ص31
17 – م. ن: ص31
18 – م. ن: ص31
19 – م. ن: ص31
20 – م. ن: ص31
21 – م. ن: ص32
22 – م. ن: ص42
23 – م. ن: ص40
24 – م. ن: ص39
25 – م. ن: ص39
26 – م. ن: ص42
27 – م. ن: ص43
28 – الكتاب المقدس: إنجيل لوقا (23، 34)
29 – م. س: ص48
30 – م. ن: ص49
31 – م. ن: ص49
32 – م. ن: ص53
33 – م. ن: ص54
34 – م. ن: ص54
35 – م. ن: ص42
36 – م. ن: ص54
37 – د. عبد الفتاح الزين: المفتاح في تعليم اللغة العربية وتعلمها، لبنان، الزهراني، دار البنان للطباعة والتسجيل والنشر والتوزيع، تشرين الثاني 2008: ص104
38 – د. سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية: لبنان، بيروت، دار الفكر، 1424هـ– 2003م: ص353
39 – جبران خليل جبران: م. ن: ص19
40 – م. ن: ص23
41 – د. منير المعلوف: معجم الرموز، المطبعة البولسية، لبنان، جونية، ط. 2009، ص166
42 – م. ن: ص123
43 – جبران خليل جبران: م. ن: ص22
44 – م. ن: ص34
45 – م. ن: ص48
46 – م. ن: ص54
47 – م. ن: ص22
48 – م. ن: ص–23 24
49 – م. ن: ص23
50 – م. ن: ص22
51 – م. ن: ص30
52 – م. ن: ص41
53 – م. ن: ص19
54 – م. ن: ص20
55 – م. ن: ص23
56 – م. ن: ص31
57 – م. ن: ص40
58 – م. ن: ص43

59 – م. ن: ص43
60 – م. ن: ص19 – 20
61 – م. ن: ص20
62 – م. ن: ص20–21
63 – م. ن: ص23–24
64 – م. ن: ص21
65 – م. ن: ص21–22
66 – م. ن: ص21–22
67 – م. ن: ص28–29
68 – م. ن: ص30
69 – م. ن: ص30
70 – م. ن: ص30
71 – م. ن: ص30
72 – م. ن: ص30
73 – م. ن: ص30
74 – م. ن: ص30
75 – م. ن: ص30
76 – م. ن: ص33، وقد ورد أنّ مرتا "اختفت من تلك الأماكن غير تاركة خلفها سوى دموع قليلة في عيني امرأة وليها" وليس وليها: راجع: المجموعة الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران، بيروت، طبعة دار صادر، ص38
77 – م. ن: ص32
78 – م. ن: ص32
79 – م. ن: ص30
80 – م. ن: ص40
81 – م. ن: ص40
82 – م. ن: ص32
83 – م. ن: ص32
84 – م. ن: ص40
85 – م. ن: ص40
86 – م. ن: ص34
87 – م. ن: ص31
88 – م. ن: ص38
89 – م. ن: ص38
90 – م. ن: ص38
91 – م. ن: ص40
92 – م. ن: ص40
93 – م. ن: ص38
94 – م. ن: ص40
95 – م. ن: ص37
96 – م. ن: ص37
97 – م. ن: ص34
98 – م. ن: ص36
99 – م. ن: ص38
100 – م. ن: ص42
101 – م. ن: ص49
102 – م. ن: ص54
103 – م. ن: ص49
104 – م. ن: ص44–48
105 – م. ن: ص51 – 53
106 – م. ن: 21–22
107 – م. ن: ص22
108 – م. ن: ص29
109 – م. ن: ص38
110 – م. ن: ص41
111 – نص الحرمان "يُحرم من الدفن في الأماكن المقدسة (المقبرة) ومن صلوات الجناز والقداس الكنسي: المرتدون، والمحرومون كنسياً، والخطأة العلنيون المشهورون بعيوبهم وخطيئتهم (كالزناة والفساق العلنيين) الذين يموتون دون إظهار أي علامة من علامات التوبة والإقرار بالذنب قبل الموت، لئلا يكون في إقامتهم عثرة للمؤمنين": راجع: كتاب المجمع اللبناني المنعقد في دير سيدة اللويزة سنة 1736،

تعريب المطران يوسف نجم، ط2 جونيه (مطبعة الأرز) سنة 1900م، الباب الأول، الفصل الرابع، ص211

112 – جبران خليل جبران: م. ن: ص35

113 – م. ن: ص38

114 – م. ن: ص53

115 – م. ن: ص54

116 – م. ن: ص54

117 – م. ن: ص54

118 – ميشال بوتور، بحوث في الرواية الجديدة، ترجمة: أنطونيوس، دار منشورات عويدات، بيروت، ط1، سنة1911م، ص 64

119 – جبران خليل جبران: م. ن: ص23 – 29

120 – م. ن: ص30

121 – م. ن: ص32

122 – م. ن: ص45

123 – م. ن: ص49

124 – م. ن: ص49

125 – م. ن: ص54

126 – م. ن: ص20

127 – م. ن: ص20

128 – م. ن: ص 21

129 – راجع قصة السقوط في الكتاب المقدس: سفر التكوين (3: 23–1)

130 – م. ن: ص22

131 – جبران خليل جبران: م. ن: ص29

132 – م. ن: ص 38

133 – م. ن: ص38

134 – الكتاب المقدّس سفر اللاويين (13: 46)

135 – الكتاب المقدس: سفر العدد (5: 3–1) وإنجيل متّى (8: 2) وإنجيل لوقا (17: 12)

136 – راجع إنجيل متّى (7: 1) وإنجيل لوقا (6: 37)

137 – م. ن: ص 38

138 – راجع إنجيل لوقا (15: 7–3) وإنجيل متى (14–12:18)

139 – جبران خليل جبران: م. ن: ص41

140 – م. ن: ص39–38

141 – م. ن: 39

142 – م. ن: 39

143 – م. ن: 41

144 – م. ن: ص38

145 – م. ن: ص41

146 – م. ن: ص–46 47

147 – م. ن: ص51

148 – الكتاب المقدس: رسالة القديس يوحنا الأولى (4: 20)

149 – جبران خليل جبران: م. ن: ص21 – 22

150 – م. ن: ص41

151 – م. ن: ص44

152 – م. ن: ص54

153 – م. ن: ص54

154 – م. ن: ص29

155 – م. ن: ص38

156 – م. ن: ص40

157 – م. ن: ص53

العيش على جغرافيا متحركة (البنانيو ريف القصير نموذجاً)

د. عباس محمد قطايا

ملخّص:

في ريف مدينة القصير السورية بالقرب من حدود قضاء الهرمل اللبناني عاش لبنانيو ريف القصير في 35 قرية ومزرعة، كانوا يشكلون فيها غالبية السكان، لا يوجد أي نص تاريخي يدل على الوجود الأول لهؤلاء السكان في هذه القرى لكن بالتأكيد هذا التواجد قبل إعلان دولة لبنان الكبير في عام 1920. عاش هؤلاء السكان في هذه القرى فبنوا البيوت وزرعوا البساتين وتملكوا الأراضي و نسجوا علاقات اجتماعية مع البيئة المحيطة بهم من السكان السوريين في هذه القرى أو مع سكان القرى المجاورة وبقي تواصلهم قوي ايضاً مع لبنان وبالأخص مع قضاء الهرمل. هؤلاء السكان يحملون الجنسية اللبنانية ويحملون بطاقة إقامة في سوريا حيث كانوا يعاملون معاملة المواطن السوري خاصة لجهة اهتمام الدولة السورية بهم للفلاحين لأن غالبيتهم يعملون في الزراعة.

بقى هؤلاء السكان يعيشون حياة مستقرة حتى بدأت الحرب السورية عام 2011، وهنا بدأت مرحلة جديدة في حياة هؤلاء حيث تعرضت مناطقهم لحرب قوية راح نتيجتها عدد كبير من الضحايا من أبناء هذه القرى، ليستمر الوضع كذلك طيلة عدة سنوات حتى عاد الاستقرار الى هذه القرى، وبذلك يكون انتهى الاهتزاز الأول لاستقرار هؤلاء السكان. اما الاهتزاز الثاني فكان

أكثر قوة لأنه قام بتهجير هؤلاء السكان الى لبنان وذلك عند سقوط نظام بشار الأسد. خرج هؤلاء السكان من قراهم يرافقهم الخوف والرعب والحزن تاركين قراهم وبيوتهم وأراضيهم وبساتينهم ومصدر رزقهم. انتشر آلاف المهجرين في قرى قضاء الهرمل حيث سكنوا في المراكز العبادية وعند الأقارب وبنى بعضهم الخيم. لم تقم الدولة اللبنانية باحتضان هذه العائلات ولم تشكل خلية أزمة لمتابعة شؤونهم وخاصة الصحية والنفسية. بل تصدى لهذا العمل اهل القرى المضيفة ومجموعة من البلديات في المنطقة. يحاول لبنانيو ريف القصير السوري المهجرين من قراهم الاندماج مع البيئة الجديد والبحث عن فرص عمل ومواجهة مجموعة كبيرة من الصعوبات في مجالات التعليم والصحة والمعيشة وغيرها دون مساعدة واحتضان من الدولة اللبنانية التي لم تقم بأي جهد مع الدولة السورية لإعادة هؤلاء او بالحد الأدنى لبيع ممتلكاتهم هناك

Summary:

In the countryside of the Syrian city of Qusayr, near the border with the Lebanese district of Hermel, Lebanese from the Qusayr countryside lived in 35 villages and farms, constituting the majority of the population. There is no historical record of their initial presence in these villages, but their settlement certainly predates the establishment of Greater Lebanon in 1920. These residents built homes, cultivated orchards, owned land, and forged social ties with the surrounding Syrian population, both within these villages and with neighboring villages. Their connections with Lebanon, particularly with the Hermel district, remained strong. These residents held Lebanese citizenship and residency permits in Syria, where they were treated as Syrian citizens, especially given the Syrian government's attention to their needs as farmers, the majority of whom worked in agriculture.

These residents continued to live stable lives until the Syrian war began in 2011. This marked a new chapter in their lives, as their areas were subjected to intense fighting, resulting in a large number of casualties among the villagers. This situation persisted for several years until stability was restored to these villages, thus ending the first wave of instability. The second wave, however, was far more devastating, as it forced these residents to flee to Lebanon with the fall of Bashar al-Assad's regime. These people left their villages, accompanied by fear, terror, and grief, abandoning their homes, lands, orchards, and livelihoods. Thousands of displaced people spread throughout the villages of the Hermel district, settling in religious centers, with relatives, and some even building tents. The Lebanese state

did not provide for these families or establish a crisis cell to address their needs, particularly their health and psychological well-being. Instead, this responsibility fell to the host villagers and a group of municipalities in the region. Lebanese displaced from their villages in the Syrian countryside of al-Qusayr are trying to integrate into their new environment, searching for job opportunities and facing a multitude of difficulties in education, health, and living conditions, among others, without any assistance or support from the Lebanese state, which has made no effort with the Syrian government to facilitate their return or, at the very least, to help them sell their properties there

أ- مقدمة:

يولد الإنسان ضمن إطار جغرافي محدد يشكّل فضاءه الحيوي الأول، وفيه تتكوّن ملامح شخصيته، وتتشكّل علاقاته الاجتماعية، وتتجذّر ذاكرته الفردية والجماعية. فالبيئة الجغرافية لا تُعدّ مجرد حيّز مكاني محايد، بل تمثّل وعاءً للحياة اليومية ومسرحاً للتفاعل المستمر بين الإنسان والطبيعة والمجتمع. وغالباً ما تتحول هذه الجغرافيا إلى موطن دائم ووطن رمزي، يرتبط به الإنسان بروابط وجدانية وثقافية واقتصادية عميقة. غير أنّ هذا الارتباط قد ينقطع قسراً في ظروف استثنائية، لعلّ أبرزها الحروب والنزاعات المسلحة، التي تُعدّ من أهم العوامل المسببة لاقتلاع السكان وتهجيرهم عبر التاريخ.

ويُعرف هذا النمط من الانتقال السكاني في الجغرافيا البشرية بمفهوم التهجير القسريّ، وهو انتقال مفروض يتم دون إرادة الأفراد، ويمكن أن يكون هذا التهجير مترافقًا مع الخطر والعنف. وهذا بالتحديد هو حال لبنانيو ريف القصير السوري الذين تهجروا من بيوتهم وقراهم إلى لبنان وذلك بعد سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد . وهؤلاء متواجدون في قراهم التي بلغ عددها 33 قرية من قبل عام 1920 أي قبل اعلان دولة لبنان الكبير. وبالتحديد "يعود تاريخ إقامة اللبنانيين في قرى ريف القصير السورية الحدودية مع لبنان، إلى الأعوام 1670 و1760و1856، أي ما يزيد عن 350 سنة" (جعفر، 2025، صفحة 6). وهذه الحال من الحراك الجغرافي قد تكون حالة نادرة، حيث لا نستطيع أن نسميها نزوحًا قسريّا لأنهم انتقلوا من بلد إلى آخر وقد لا نستطيع أن نسميه تهجيرًا لأنه كان باتجاه وطنهم الأم الذي يحملون جنسيته لكن الثابت أن هذا الانتقال كان قسريّاً وقهرياً وذلك لأكثر من 35000 نسمة بحسب ما أفاد به رئيس اتحاد بلديات الهرمل، وهذا الواقع المستجد عند هؤلاء المهجرين يتداخل فيه البعد الجغرافي مع البعد السياسي والإنساني بطريقة مركبة وفريدة.

ب- الإشكالية:

يندرج وجود اللبنانيين في قرى ريف القصير ضمن سياق تاريخي واجتماعي عابر للحدود السياسية الحديثة، اتّسم بالاستقرار النسبي وبأنماط معيشيّة قائمة على الزراعة وتربية المواشي بشكل أساسي، بالإضافة إلى بعض أعمال التهريب لقرب قراهم من الحدود، في ظل احتضان من الدولة والمحيط السوري. غير أن اندلاع النزاع السوري منذ عام 2011 وهو النزاع الأول من نوعه الذي أرخى بظلاله على سوريا ومن ضمنها هذه القرى، تلاه سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد وما نتج عنه من تهجير قسريّ، شكّل انهيارًا لهذا الاستقرار، ودفع بهؤلاء السكان للهروب إلى لبنان في ظروف معيشيّة صعبة.

وتتمثل الإشكاليّة الأساسيّة في أن التعامل مع تداعيات تهجير اللبنانيين من ريف القصير جرى في معظمه ضمن مقاربات إنسانيّة آنيّة، لم تُبنَ على فهم تاريخيّ واجتماعيّ عميق لخصوصيّة هذه الجماعات، ولا على رؤية تنمويّة طويلة الأمد تراعي طبيعة انتمائهم القانوني، وصلاتهم المكانيّة السابقة، وأدوارهم الاقتصادية قبل التهجير.

وعليه يُطرح السؤال التالي:

كيف حطّم التهجير القسريّ للبنانيي ريف القصير بُناهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والنفسيّة، وكيف تعاطت الدولة اللبنانيّة مع هذه الظاهرة الفريدة، وأي مستقبل لهؤلاء في ظل التطورات الحاصلة في العلاقات اللبنانيّة السوريّة، أي مع نظام الرئيس أحمد الشرع الجديد.

ج- الفرضيات

1 – تفترض الدراسة أن هروب اللبنانيين من ريف القصير وترك قراهم أحدث خللاً واضحاً على المستوى الديموغرافي خاصة أن بعض القرى لم يبق فيها سكان ابداً، فضلاً عن التحولات البنيويّة في أوضاع هؤلاء الاجتماعيّة والاقتصاديّة في ظل غياب الرعاية اللبنانيّة لهم

2 – فقدان الأرض والقرية والعمل كان له الأثر الأكبر على حالة المهجرين الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

3 – أسهم التهجير القصري لهؤلاء اللبنانيين في إضعاف الروابط الاجتماعيّة التقليديّة ما أثر على تكيّفهم في الحياة الجديدة.

4 – اعتمدت الدولة اللبنانيّة سياسات إغاثية إسنادية قصيرة الأمد ولم تعتمد سياسات تنمويّة طويلة الأمد تساعد على الاندماج الاجتماعي.

1 - الجغرافيا بوصفها موطناً للإنسان

تشكل الجغرافيا الاطار المكانيّ الذي يعيش فيه الإنسان ممارساً نشاطاته الحياتيّة، ومؤسساً علاقاته الإنسانيّة والاجتماعيّة وعلاقته بالمكان الذي يعيش فيه. فمكان العيش هذا سواء كان بيت أو قرية أو مدينة يتجاوز بالنسبة للإنسان الجنبة الماديّة، اذ يشكل جزءاً من هويته وانتمائه وله أبعاده الرمزيّة والثقافيّة والانتمائيّة، وهو المجال الذي يشعر فيه الإنسان بالأمان والاستقرار.

وفي السياقات الطبيعيّة قد يشهد المجال المكاني (مسكن، قرية، مدينة) نزوحًا أو هجرة طوعيّة وقد يكون ذلك لأسباب تعليميّة، أو اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، وتكون هذه الحركة مدروسة ومخططًا لها وفي الغالب هدفها تحسين حياة الإنسان، غير أن التهجير القسريّ هو الانتقال الذي يفرضه العنف، وبالأخص العنف المسلح لأنه يجرد الإنسان من حقه في العيش حيث ولد وتربى وتعلم وحيث أرض الأهل والأجداد دافعاً إياه إلى المغادرة دون تأمين البديل.

2 - التهجير القسريّ من المنظور الجغرافيّ والإنسانيّ

يُعرَّف التهجير القسريّ بأنه عملية إبعاد السكان عن مواطنهم الأصلية تحت وطأة العنف والخطر، من دون مراعاة لأي اعتبار إنسانيّ او قيَميّ، وقد ارتبط هذا النمط من التهجير تاريخياً بالحروب والاحتلالات والنزاعات الإثنيّة والطائفيّة، إضافة إلى سياسات الإقصاء والتطهير السكاني. فالجذور التاريخيّة لجريمة التهجير القسريّ تعود إلى أيام بلاد ما بين النهرين، حيث وجدوا فيها سياسة فعالة وناجحة لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم السياسيّة، ومواجهة ما يعتريهم من مشاكل، عالجوها بسياسة النفي والتهجير (غازي، 2005، صفحة 10)، وهذا ما كان يفعله البابليون، اذ اعتمدوا السياسة عينها في حروبهم، فهم كانوا يأتون بالسكان المرحّلين إلى بابل، أو المدن الرئيسة، أو القرى القريبة منها، كما يعمدوا إلى إحلال مجموعات سكانية أخرى بدلاً من المرحلين (محمد، 1983)

اما من منظور جغرافي، فلا يمكن اعتبار التهجير القسريّ حركة سكانيّة فجائيّة، بل هو بالفعل عملية سلخ مكانيّ للإنسان عن موطنه وأرضه مع ما يعني هذا الفعل من تقطيع لاستمرارية العلاقة بين الإنسان والمجال المكانيّ الذي يعيش فيه والذي يشكّل تاريخهم ومستودع ذكرياتهم ويشكّل ذاكرتهم الجمعيّة. وغالباً ما يتم هذا الانتقال في ظروف فيها الخوف وانعدام الأمان، يترك فيها الإنسان كل شيء ويسرع بالهروب خوفاً من الخطر

القادم. ما يضاعف من حدّة آثاره النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وهذا ما حصل بالدقّة مع لبنانيي ريف القصير السوري.

3 - الوجود اللبنانيّ في ريف القصير السوري – الموقع والتاريخ

يُعدّ الوجود اللبنانيّ في عدد من قرى ريف مدينة القصير التابعة لمحافظة حمص السوريّة نموذجاً واضحاً لتداخل العوامل الجغرافيّة والتاريخيّة في تشكيل المجال السكانيّ. وتشير المعطيات التاريخيّة إلى أن استقرار هذه المجموعات يعود إلى فترة سابقة لإعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، أي قبل ترسيم الحدود السياسيّة الحديثة بين لبنان وسوريا. وقد تركز هذا الوجود في نحو 33 قرية ومزرعة، وهذه القرى هي: زيتا، ربلة، حاويك، حوش السيد علي (الجانب السوري)، بلوزة، الحمام، الديابية، كوكران، المعيصرة، جرماش، مطربا، النزارية، السماقيات، الصفصافة، الجنطلية، الفاضلية وغيرها من القرى التي شكّلت نسيجاً سكانيّاً متماسكاً. ولم تكن هذه التجمعات معزولة عن محيطها، بل اندمج سكانها في البيئة الاجتماعيّة والاقتصاديّة السوريّة، مستفيدين من انفتاح المجال الجغرافيّ وتداخل شبكات القرابة والمصالح. تمتد هذه القرى على الحدود الشرقيّة لقضاء الهرمل اللبناني وأقرب هذه القرى إلى الحدود هي ربلة وحوش السيد علي والمعيصرة ومطربا وحويك وجرماش وأبعدها قرية كوكران شرق مدينة القصير السورية والتي تبعد أكثر من 20 كلم عن حدود الهرمل، ولا تشكّل هذه القرى مجموعة متلاصقة إلا عند الحدود بينما في الداخل يفصل بينها قرى ومزارع سورية يسكنها سوريون. ومن المهم أن نعرف أن "في تلك القرى الـ 33 يحمل الأهالي وثائق عقاريّة تعود إلى العهد العثمانيّ وما بعده، وتضمن حقهم التاريخيّ في ملكيّة الأرض العائدة إلى آل زعيتر وجعفر وحمادة وغيرهم. وقد جرى توثيقها في السجل العقاريّ في حمص، حيث يعود أقدمها إلى عام 1896، تليها تواريخ بارزة هي 1939 و1953 و1944." (اسماعيل، 2025)

4 - استمرارية الاستقرار رغم التحوّلات السياسيّة

تميّز هذا الوجود السكاني بدرجة عالية من الاستمراريّة، إذ لم يتأثر بإعلان دولة لبنان الكبير، ولا بانسحاب الانتداب الفرنسي، ولا بالانقلابات العسكريّة المتعاقبة في سوريا، ولا حتى بالتحولات السياسيّة الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين. ويعكس ذلك قوة العوامل المحليّة، كالعلاقات الاجتماعيّة والارتباط بالأرض، مقارنة بتأثير التغيّرات السياسيّة على مستوى الدولة.

وقد حافظ السكان على نمط حياة زراعيّ مستقر، قائم على استثمار الأراضي الخصبة، وبناء علاقات تعاون وتبادل مع القرى السورية المجاورة، ما عزز اندماجهم في المجال المحليّ، دون أن يؤدي ذلك إلى ذوبان هويتهم الوطنيّة اللبنانيّة.

5 - الأنشطة الاقتصاديّة والوضع القانونيّ

اعتمد سكان قرى ريف القصير ذات الغالبيّة اللبنانيّة بشكل أساسيّ على الزراعة، مستفيدين من سياسات الدولة السورية الزراعية، ولا سيما في ما يتعلق بتوزيع البذور، واستلام المحاصيل الاستراتيجيّة، وتوفير الأسمدة والمحروقات، إضافة إلى خدمات الإرشاد الزراعيّ. وقد أسهم ذلك في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

وعلى المستوى القانونيّ، حافظت الغالبية الساحقة من السكان على جنسيّتهم اللبنانيّة، مع التزامهم تسجيل الولادات في الدوائر الرسميّة اللبنانيّة. وفي حالات محدودة، لجأت بعض العائلات إلى تسجيل فرد واحد بالجنسيّة السوريّة لأسباب تتعلق بتثبيت الملكيّات العقاريّة، دون أن يعني ذلك تخليّاً عن الانتماء الوطنيّ اللبنانيّ.

6 - الحرب السوريّة والتهديد الوجوديّ الأوّل (2011)

شكّل اندلاع الحرب في سوريا عام 2011 أول تهديد وجوديّ مباشر لهذا النمط من الاستقرار التاريخيّ. فقد تحوّلت المنطقة إلى ساحة صراع مسلّح، وأصبحت القرى اللبنانيّة في ريف القصير عرضة للاستهداف من قبل مجموعات مسلحة متنوعة، ما أدّى إلى تهديد مباشر للأمن الشخصيّ والجماعيّ للسكان.

اضطر السكان إلى الدفاع عن قراهم وممتلكاتهم عبر آليات دفاع محليّة، تضمنت التنظيم المجتمعيّ والدعم المتبادل بين العائلات، بما انعكس على تكاتف السكان وتعزيز روح الانتماء للمكان. وقد أدّت هذه المواجهات إلى خسائر بشرية جسيمة، فضلاً عن الأضرار المادية التي لحقت بالمنازل والمزارع، ما زاد من هشاشة البنية التحتيّة والقدرة الاقتصاديّة للأسر.

مع انحسار حدّة الصراع واستعادة الدولة السوريّة السيطرة على مدينة القصير وأريافها، عاد الهدوء إلى هذه القرى، إلا أنّ العودة جاءت محمّلة بتداعيات متعددة الأبعاد: دمار ماديّ واسع في المساكن والبنية التحتيّة الزراعيّة، تصدّع في العلاقات الاجتماعيّة نتيجة الانقطاع الطويل عن القرى المجاورة، ونزوح مؤقت أو دائم لبعض العائلات، وظهور ندوب

نفسيّة عميقة على الأفراد والمجتمع المحليّ ككل. هذه الأثار النفسيّة والاجتماعيّة شملت شعوراً دائمًا بعدم الأمان، وقلقًا مستمراً بشأن المستقبل، ما جعل عمليّة إعادة البناء والاستقرار عمليّة طويلة ومعقّدة.

كما تسببت الحرب بتغييرات في التكوين الديموغرافي للقرى، إذ اضطر بعض السكان للانتقال إلى أماكن أخرى، ما أثر على الترابط الأسريّ والشبكات الاجتماعيّة التقليديّة التي كانت موجودة منذ عقود. وأدّى هذا الواقع إلى إعادة تشكيل جزئيّ للنسيج الاجتماعيّ، مع الحفاظ على بعض الروابط الاجتماعيّة القائمة على المصاهرة والأنشطة الاقتصادية المشتركة.

7 - التهجير القسريّ وانهيار الاستقرار المكانيّ (2024)

لم يدم الاستقرار النسبيّ بعد حرب 2011 طويلاً، ففي عام 2024 سقط نظام الرئيس السابق بشار الأسد ووصل إلى سدة الرئاسة في سوريا الرئيس احمد الشرع. وعليه بدأت رحلة الهجرة القسريّة للبنانيين من قرى ريف القصير السوريّ، حيث غادر آلاف السكان منازلهم في زمن قصير جداً تاركين وراءهم قراهم التي عاشوا فيها وبيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم فارين باتجاه الحدود اللبنانيّة السوريّة وبالتحديد الحدود بين قضاء الهرمل اللبنانيّ وقرى ريف القصير السوريّ التابع لمحافظة حمص.

وعليه انتقل المهجّرون قسريّاً إلى لبنان، حيث كان بانتظارهم مراحل من التحديات الإنسانيّة ومن الصعوبات اللوجستيّة. فقد اختار البعض التوجه نحو المساجد ودور العبادة والمدارس، والبعض الآخر لجأ إلى الأقارب أو نصب الخيم واختار العيش فيها، وجزء قليل منهم فضّل التوجه نحو باقي أقضية البقاع ونحو العاصمة بيروت، فيما الجزء الأكبر اختار العيش والبقاء في قضاء الهرمل بمدينته وقراه، وهذا بدوره أدّى إلى تفكك بالغ في النسيج الاجتماعيّ والاسريّ.

وهذا الواقع المستجد أدى إلى تحوّلات ديموغرافية كبيرة، إذ أسهم هذا التهجير القسريّ في إضعاف البنية السكانيّة التقليديّة وأدّى إلى تحويل مجتمعات كانت تتمتع تاريخيًّا بالاستقرار إلى مجتمعات هشّة تفتقر إلى الاستقرارين المكانيّ والاجتماعيّ. وأصبحت البنية الاقتصاديّة لهم هشّة أيضاً خاصة أن هذه المجتمعات كانت مجتمعات زراعيّة، وقد فقدت الأرض التي كانت مصدر الدخل الرئيسيّ للأعم الأغلب منهم، مما اضطرهم اللجوء إلى أعمال مؤقتة وغير مستقرة داخل لبنان، الأمر الذي زاد من تفاقم هشاشتهم الاقتصاديّة.

لم يكن الأمر على الصعيد النفسيّ والاجتماعيّ أفضل من الصعيد الاقتصاديّ، فقد ترك التهجير القسريّ عند هؤلاء شعور بالضعف والحزن والخوف من المستقبل فضلاً عن الحنين الدائم للبيت والقرية، وقد عانى الأطفال والشباب من فقدان التعليم المستمر، خاصة أن هؤلاء لم تقم الدولة اللبنانيّة بمعالجة سريعة لالحاقهم بالمدارس والجامعات، ما أثر على وضعهم النفسيّ ومسارهم التعليميّ.

أما على الصعيد الجغرافيّ – السياسيّ، فهذه الحادثة تمثل اقتلاعًا مكانيًا كاملًا لشريحة بشرية تقدر بعشرات الآلاف، أصبحوا فجأة خارج مجالهم الحيويّ في وضع اجتماعيّ واقتصاديّ هش، وفي حماية وطنيّة هشة أيضاً على الرغم من امتلاكهم للجنسيّة اللبنانيّة. ويبرز هذا الواقع ضعف الجماعات السكانيّة الحدوديّة في مواجهة النزاعات المسلحة، ويؤكد أن الانتماء القانونيّ لا يكفي وحده لحماية الإنسان من تداعيات الحرب والتهجير.

ويتبن هنا أن هذا الواقع يحتاج إلى استراتيجيّة وطنيّة شاملة للاحتضان أولاً ثم للبناء وذلك في مجالات الإسكان والعمل والدعم الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وهذا من شأنه أن يؤثّر إيجاباً على الموضوع النفسيّ خاصة اذا اقترن كل ذلك مع تعزيز الراوبط الاجتماعيّة بين المهجرين، والعمل بكافة الوسائل والسبل للحد من تفاقم الآثار السلبيّة لهذا التهجير القسريّ.

8 - غياب الاستجابة المؤسسيّة لدى لبنان تجاه المهجرين

كان مفاجئًا غياب الدولة اللبنانيّة لجهة احتضان ومعالجة هذا الواقع المستجد لهؤلاء المهجرين، فقد تبين أن هناك فراغًا واضحًا في منظومة الحماية الاجتماعيّة، وهو فراغ انعكس مباشرة على الوضع الإنسانيّ والاقتصاديّ للمهجَّرين. باستثناء الجيش الذي ساهم في حمايتهم من الحدود السورية إلى أماكن استقرارهم النسبيّ. فعلى الرغم من امتلاكهم الجنسيّة اللبنانيّة، فإن الدولة لم تؤمّن لهم المأوى أو فرص العمل أو حتى الدعم الغذائيّ، فهؤلاء لم يحظوا باستجابة سريعة من الدولة ولا حتى من برامج الدعم الدوليّة التي تهافتت لمساعدة المهجرين السوريين في مطلع العام 2011 عندما اندلعت الحرب في سوريا.

سكن الكثير من هذه الأسر في أماكن لا تتوفر فيها مقومات الحياة الكريمة، فالعديد منهم سكنوا في المساجد وكان الفاصل بين كل اسرة قطعة من القماش، فلا يوجد خصوصيّة عائليّة لا في المأكل ولا في النوم ولا حتى في منافع الصرف الصحي، وهذا ما أحدث ضغطًا نفسيًا كان يتحول في غالب الأحيان إلى اشكالات ونزاعات فردية وأسريّة

وغير ذلك، فيما سكنت أسر أخرى في بيوت قيد الانشاء لا يوجد فيها لا أبواب ولا نوافذ حيث كانت تُغطى بأقمشة وغيرها لتقيَهم برد الشتاء القارس في منطقة البقاع.
وعليه، فإن غياب الدولة ومؤسساتها المعنيّة عن هذا المشهد أحدث نكبة عند المهجرين الذين كانوا بأمسّ الحاجة إلى الدولة، فهؤلاء فقدوا أراضيهم الزراعيّة وبيوتهم وممتلكاتهم، وفقد أبناءهم مدارسهم وجامعاتهم، وباتوا في وضع اقتصاديّ واجتماعيّ ونفسيّ صعب، ما اضطر العديد منهم إلى الانخراط في أعمال غير مستقرة ومتدنيّة الدخل، الأمر الذي زاد من مستويات الفقر والتبعيّة الاقتصاديّة، وقلّص قدرتهم على تحقيق الاستقرار المعيشيّ.
كما امتدت تداعيات هذا الواقع إلى المجال التعليميّ، إذ واجه الأطفال والشباب تحديات متعددة تمثلت في صعوبة الالتحاق بالمؤسسات التعليميّة، والانقطاع أو التأخر الدراسيّ، كل ذلك في ظل اختلاف المناهج بين الدولتين لبنان وسوريا، وقد انعكس ذلك سلباً على حياة هؤلاء في كل المجالات وخاصة في المجال الصحي.
فعلى الصعيد الصحي، عاش المهجرون وضعاً صحياً صعباً خاصة أن تهجيرهم حدث في فصل الشتاء ما ساهم في زيادة الأمراض لا سيما عند النساء والأطفال نتيجة للبرد والصقيع ولعدم توفر أجهزة التدفئة والمحروقات وأيضاً بسبب كلفة الدواء اللبناني المرتفعة مقارنة مع سعر الدواء في سوريا، كل ذلك كان سهلاً أمام الحالات التي تحتاج إلى دخول المستشفيات والتي يعدّ الدخول إليها صعب في ظروف مثل ظروف المهجرين الذين يعانون من واقع اقتصاديّ مرير. اذ كان الوصول إلى الرعاية الطبية لهؤلاء المهجرين قسراً صعباً جدا.
الأمر كان صعباً أيضاً على المستوى النفسي فقد أسهم هذا الواقع المرير في زيادة الأثر النفسي السلبي لهؤلاء، حيث تشتت السكان بين مناطق لبنانية مختلفة، ما أدى إلى انقطاع شبكة الدعم التقليديّة القائمة على العلاقات العائليّة والمصاهرة، لكن جزءاً من هؤلاء لديهم أبناء او أقارب أو حتى بيوت في الهرمل وريفها أو في جديدة المتن في جبل لبنان وهذا خفف من الأزمة قليلاً لنسبة قليلة منهم. وهنا يتبين ان التهجير لا يقتصر على فقدان المكان فقط، بل يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة للمجتمع المهجَّر، ويجعل عمليّة إعادة الدمج وإعادة البناء أكثر تعقيداً.

9 - التحولات الحاصلة على المجال المكانيّ للبنانيي ريف القصير

تبيّن أن الجغرافيا التي يعيش عليها لبنانيو ريف القصير هي جغرافيا متحركة وإن كانت

محل استقرار لفترة زمنية طويلة، فاقتلاع سكان 33 قرية ومزرعة من أرضهم ومن بيوتهم ومصادر دخلهم ليس بالأمر السهل لا على المكان الذي أخرجوا منه ولا على المكان الذي هجروا إليه، فالمكان الذي أخرجوا منه أصبح شكله مختلفًا حيث البيوت مهجورة وقد سُرق منها كل ما يمكن فكه ونقله، فهذه البيوت أضحت بلا أبواب أو نوافذ، كما قطعت معظم أشجار البساتين في القرى وبات المشهد يدل على أن هذه المناطق مهجورة وإن كان بعض هذه البيوت قد اعيد السكن فيها من قبل أسر سورية من القرى المجاورة أو من خارجها. أما على مستوى المكان الذي هُجّروا إليه، فإن واقعه كان كارثيًا عليهم أيضًا، فقضاء الهرمل هو من أقضية الأطراف التي كما في الكثير من دول العالم الثالث لا تأخذ نصيبها الكافي من التنمية والرعاية من الدولة، وتعدّ من أبرز المناطق المحرومة في لبنان، لذا كان عدد المهجرين كبير جداً في ظل ضآلة في الخدمات ما أظهر مشاهد واضحة من الاكتظاظ خاصة في قرى مثل القصر والكواخ والبويضة وحوش السيد علي وسهلات الماء، حيث اصبحت باحات القرى وشوارعها مليئة بالوافدين وأضحت طرقاتها مليئة بسيارات الوافدين وجراراتهم الزراعية ودراجاتهم الناريه التي تحمل لوحات سورية. وبدا أن هذه القرى قد تحولت إلى أماكن تجمع دائم نظراً للعدد الكبير الذي اختار البقاء فيها بشكل دائم أو مؤقت. وهنا لا بد أن نشير إلى أن لبنانيي ريف القصير الذين هجروا من أراضيهم لم يتمايزوا عن قرى قضاء الهرمل لا بأشكالهم ولا بعاداتهم وتقاليدهم على الاطلاق، فلطالما كانت قرى ريف القصير السوريّ وقرى قضاء الهرمل الحدوديّة مجتمعًا متقاربًا جداً، خاصة أن مدينة القصير وحمص كانت وجهة سكان الهرمل في الطبابة وشراء مستلزمات المنزل وخاصة الغذائية منها. ومن المعلوم أن لهذا الواقع المستجد آثاره النفسيّة العميقة خاصة عند لبنانيي ريف القصير، وذلك لارتباطهم وتجذرهم في قراهم، فهذا التهجير القسريّ لم يكن اقتلاعًا من منزل أو طردًا من أرض، بل كان انهيارًا لمنظومة اجتماعيّة كاملة مرتبطة بالعلاقات الأسريّة والاجتماعيّة ومرتبطة بالاستقرار، لقد بدأت رحلة هؤلاء بالهروب المقترن بالخوف على النفس وعلى الأسرة وعلى الجيران والأقارب، ليجتازوا الحدود اللبنانيّة السوريّة ولا يجدون من ينتظرهم لا الدولة ولا الجمعيّات التي كانت ناشطة في زمن النزوح السوري إلى لبنان، وما أن استقروا حتى بدأت تصل إليهم صور بيوتهم المنهوبة وأشجار بساتينهم المقطعة ومساكنهم التي بدأ يسكنها الآخرون، فضلاً عن عدم وجود فرص عمل في لبنان تساعدهم على التكيّف مع الظروف وتساهم في استقرارهم. وعليه لا بد من التنويه إلى «أن أهالي القرى اللبنانية

في قضاء الهرمل ساهموا وقدموا كل ما يستطيعون وبمبادرات فردية من أجل احتضان هؤلاء وغيرهم، إلا أن الأعداد الكبيرة من المهجرين زادت الأمر تعقيدًا خاصة لجهة صعوبة تغطية أعباء هذا الاحتضان لفترات طويلة» (عنقة، 2025).

10 - انتشار المهجرين وتأثيره على البنى الاجتماعيّة

تحرك هذه الجغرافيا والذي تمظهر على شكل تهجير قسريّ أدى إلى تصدع في البنى الاجتماعيّة التي كانت سائدة في قرى ريف القصير السوريّ، حيث تميّزت هذه البُنى سابقاً بقوة الروابط العائلية داخل هذه القرى ومع قرى قضاء الهرمل، وارتفاع نسب المصاهرة أيضًا بين القرى السورية وقرى قضاء الهرمل، ووجود عقود اجتماعيّة غير مكتوبة تنظّم العلاقات بين القرى المختلفة. ومع التهجير، تعرّض لبنانيو ريف القصير إلى تمزق مكانيّ، إذ توزّعت العائلات على مساحات جغرافيّة متباعدة داخل لبنان، خاصة في محافظة بعلبك الهرمل ومحافظة جبل لبنان، فيما بقي السكان السوريون في قراهم، غير أن هذا التفكك لا يعني بالضرورة اختفاء الروابط الاجتماعيّة، بل شهدت هذه الشبكات عمليّة إعادة تشكّل جزئيّ، اتخذت أشكالاً جديدة تتلاءم مع الواقع المكانيّ المستجد. فقد حافظت العائلات على تواصلها عبر آليات بديلة، إلا أن هذا التواصل ظلّ محدود الفاعليّة مقارنة بما كان عليه في المجال الجغرافيّ الأصليّ. من الناحية الاقتصاديّة، لا تقتصر خسائر التهجير القسريّ على فقدان الدخل، بل تمتد لتشمل تدمير رأس المال الإنتاجيّ المتراكم عبر الزمن. فقد خسر لبنانيو ريف القصير أراضيهم الزراعيّة، وأدوات الإنتاج، وشبكات التسويق، وهي عناصر شكّلت أساس استقرارهم الاقتصاديّ لعقود طويلة. وفي المجال اللبنانيّ، واجه هؤلاء المهجَّرون سوق عمل محدود ومشبَع، ما دفع كثيرين إلى القبول بأعمال غير مستقرة أو بأجور متدنيّة، أو إلى الخروج من سوق العمل كليّاً. كما أثّر هذا الواقع على الأسر بشكل عام وبالأخص على العمال وعلى الطلاب ومستقبلهم التعليمي لأنهم انتقلوا بشكل فجائيّ إلى مناهج جديدة ولغة أجنبية معتمدة في الكثير من المواد فضلاً عن أن العام الدراسيّ كان في منتصفه، كل ذلك مع إمكانات ماليّة واقتصاديّة ضعيفة وفي بعض الأحيان معدومة.

11 - تهجير لبنانيّي ريف القصير حالة خاصة في الجغرافيا السياسيّة

ليست حالة سكان قرى ريف القصير السوري من اللبنانيين الحالة الفريدة في العالم

فالسكان الأرمن في إقليم ناغورني كراباخ وهو إقليم متنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا عانوا من ويلات الحروب والتهجير القسريّ والتنقل وعدم الاستقرار، كذلك كان حال جزء من سكان البوسنة أو كوسوفو أو حال الألمان في اوروبا الشرقية بعد الحرب العالميّة الثانية حيث كانوا يعيشون منذ فترة زمنيّة طويلة في مناطق أصبحت ضمن تشكوسلوفاكيا وبولندا، وقد طردوا منها بعد تغيّر موازين القوى وتغيّر السلطة والحدود. وأيضاً هذا حال الفلسطينيين الذين هجرتهم عصابات الهاغانا الصهيونيّة من بيوتهم وأراضيهم واحتلت فلسطين. طبعاً لكل من هذه الحالات تمايزها عن الأخرى إلا أن الجامع بينها وبين حالات كثيرة لا يتّسع المقام لذكرها، وهو أن مجموعة من السكان هُجّرت من اراضيها وهربت خوفاً من العنف والخطر. وحالة لبنانيي ريف القصير هذه تسلط الضوء على إشكاليّة مهمة جداً في الجغرافيا السياسيّة، حيث يتبين أن هناك حالات خاصة على حدود الدول مرتبطة بجنبة ديموغرافيّة وسياسيّة أيضاً تعبّر عنها بشكل جليّ حالة لبنانيي ريف القصير المهجرين قسريّاً، فلا الدولة الجديدة في سوريا أعادتهم ولا الدولة في لبنان احتضنتهم، وهذا يدل على مدى ضعف الفئات السكانيّة التي تعيش على الحدود، وهي غالباً ما تكون خارج أولويات الدولة، وهذا يدل في المنظور الجغرافيّ والسياسيّ أن مفهوم المواطنة في الحروب يبقى ناقصاً وغير مكتمل ما لم يقترن بالحماية بكافة أشكالها والتي تبدأ بالحماية الجسديّة والنفسيّة والاغاثة الطارئة، والحماية القانونيّة والحقوقيّة، وتقديم الخدمات الاجتماعيّة، وتقديم كل ما يساهم في الاحتضان ويساعد على الاستقرار. وهذا يُظهر أن لدى الدولة محدوديّة في قدرتها على حماية السكان خارج نطاق سيطرتها المباشرة. وعليه لم يكن اجتياز لبنانيي ريف القصير للحدود السياسيّة بين لبنان وسوريا قد نقلهم من واقع مرير إلى واقع استقرار بل على العكس نقلهم إلى حالة تشبه التشرد وهم داخل وطنهم الذي لم يستنفر ولم يرسل الفرق الطبيّة ولا الجمعيّات الأهليّة ولم تقم الوزارات المختصّة بأيّ فعاليّة، وإنما اقتصرت المساعدة على سكان قضاء الهرمل وعلى البلديات والاتحاد البلديّ وعلى عدد قليل من الجمعيّات (الجمل، 2025). وعليه شكّلت الحدود على الدوام واحدًا من أهم عوامل القوة والضعف في الجغرافيا السياسيّة للأوطان، ولكن مع حالة لبنانيي ريف القصير تعرفنا على حالة خاصة من الحدود السياسيّة، تتغيّر حالة السلطة على الحدود فينعكس على جغرافيا المكان ويظهر أن الجغرافيا متحركة بتحرك السياسة في الكثير من الأحيان.

12 - المستقبل وسبل المعالجة

أصبح تواجد لبنانيي ريف القصير في لبنان أمراً واقعاً، وبناءاً على ذلك لا بد من معالجة هذا الواقع عبر خطتين متوازيتين الأولى تكتيكية والأخرى استراتيجية.

على المستوى التكتيكيّ يجب العمل على خطة طارئة إغاثية خاصة للأسر التي لا يزال وضعها المعيشيّ صعبًا وسكنها تغيب عنه مقومات الحياة الأساسيّة بالإضافة إلى سياسات إدماج اقتصاديّ فعّالة، تشمل توفير فرص عمل مستقرة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغيرها لضمان قدرة السكان على استعادة قدرتهم الإنتاجية وتحقيق استقلالهم الماليّ. كما تقتضي المقاربة ايجاد برامج دعم تعليمي شاملة، تضمن استمرار تعليم الأطفال والشباب، وتساهم في التخفيف من الفوارق في المناهج وبالتالي الاندماج التدريجيّ. وتقديم الرعاية الصحيّة المتكاملة، بما في ذلك الدعم النفسيّ للمتأثرين من الصدمات الناتجة عن الحرب والتهجير. كل هذا من شأنه أن يخفف عن المهجرين ويساعدهم على الاستقرار النسبي، خاصة في ظل ظروف اقتصاديّة صعبة في لبنان جراء غلاء المعيشة الذي بات يعاني منه قسم كبير من سكان لبنان.

أما على المستوى الاستراتيجي فيمكن في البداية ان تذهب الدول اللبنانية والسورية إلى ترسيم الحدود ويمكن أن تكون بعض قرى ريف القصير ضمن حدود لبنان السياسيّة خاصة اذا ما اعتمدت الخرائط الفرنسيّة، (زعيتر، 2025) ما يعني أن ترسيم الحدود قد يحل مشكلة جزء من هؤلاء المهجرين. أما الخطوة الاستراتيجية الثانية فهي تكمن في تواصل الدولة اللبنانية مع الدولة السورية خاصة ان محافظة حمص حيث تقع هذه القرى أصبحت تنعم بالاستقرار. وأغلب سكان قرى ريف القصير من اللبنانيين يملكون وثائق ملكية رسميّة وعقود زراعيّة من المصرف الزراعيّ وكانوا طيلة سكنهم في هذه القرى يعامَلون معاملة المواطن السوريّ ومن حقهم أن تحمل الدولة اللبنانية قضيتهم خاصة وأن العلاقة بين البلدين تتحسن بسرعة وهذا أمر ايجابي لقضيتهم. أما الخطوة الاستراتيجية الثالثة فيمكن أن تكون من خلال بناء مجمعات سكنيّة قروية نموذجية من شأنها أن تأوي هذه العائلات وخاصة في محافظة بعلبك الهرمل حيث الأراضي متوفرة بكثرة، والكثافة السكانيّة متدنية، وهذه المنطقة تشكل امتدادًا جغرافيًا لريف القصير ضمن ما يعرف بحوض العاصي، مع تقديم مجموعة من الخدمات التي تساعدهم في الانطلاق في الحياة من جديد وهنا لا بد من تضافر جهود الدولة اللبنانيّة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

خاتمة

عاش لبنانيو ريف القصير على جغرافيا متحركة اهتزت بهم عام 2011 إلا أنهم ثبتوا حتى استقرت من جديد، لكن قوة حراكها في عام 2024 كان قوياً لدرجة اقتلاع هؤلاء السكان وجعلهم يهجّرون إلى لبنان حيث وطنهم الأم. هذا الاقتلاع حمل أبعاد مكانيّة واقتصاديّة واجتماعيّة ونفسيّة متداخلة، ولم تأتِ هذه الأبعاد فقط نتيجة ترك هؤلاء المهجّرين بيوتهم وأراضيهم وسبل عيشهم بل زادت نتيجة اصطدامهم بواقع صعب اكتشفوه عندما لم يجدوا دولتهم بانتظارهم، وعليه تُظهر حالة لبنانيي ريف القصير كيف يمكن لجماعة سكانيّة مستقرة تاريخيّاً أن تتحول، بفعل التحولات الجيوسياسيّة، إلى جماعة مهجَّرة تعيش على هامش الحماية الوطنيّة. وتؤكد هذه الحالة أن فقدان الموطن لا يعني فقط فقدان الأرض، بل فقدان الاستمراريّة، والتواصل والخوف من المستقبل، لذا عانى لبنانيو ريف القصير المهجرين، ولا تزال هذه المعاناة مستمرة وتحتاج إلى معالجة سريعة، خاصة وأن حالة هؤلاء هي نادرة واستثنائية لجهة تهجيرهم من مكان اقامتهم إلى وطنهم الأم.

المراجع والمصادر

جابر رزاق غازي. (2005). سياسة النفي والتهجير في الدول العربية الاسلامية حتى نهاية العصر الاموي. العراق: جامعة الكوفة.

حسين علي عنقة. (2025). مقابلة شخصية معه. الهرمل: لبحث "العيش على جغرافيا متحركة".

خضر غازي جعفر. (2025). لبنانيو ريف القصير بين المواطنة والتمييز الديني. مجلة صدى العلوم، بيروت الدولية للنشر.

علي الجمل. (2025). مقابلة شخصية معه. الهرمل: لبحث"العيش على جغرافيا متحركة".

لينا اسماعيل. (2025). كيف يضمن لبنانيو القرى الـ33 في حوض العاصي حقوقهم العقارية التاريخية المسجلة في سوريا. لبنان: جريدة النهار اللبنانية.

محمد زعيتر. (2025). مقابلة شخصية معه. الهرمل: بلدية القصر.

محمد, ح. ا. (1983). نبوخذ نصر526 406– ق.م. بغداد: المؤسسة العامة للاثار والفنون.

دور الموقع الجغرافيّ لإيران في الحرب مع "إسرائيل" عام ٢٠٢٥ (حرب ١٢ يومًا)

د. عباس محمد قطايا

الملخص:

تعتمد الدول بشكل أساسي على عوامل القوة في جغرافيتها السياسية، وموقع الدولة من ضمن العوامل الأساسية المؤثرة في هذه القوة، وموقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من المواقع الاستراتيجية والتي لها مؤثرية كبيرة على قوة هذه الدولة. وقد لعب هذا الموقع دوراً محورياً خلال حرب إيران مع "إسرائيل" في عام 2024 فيما عُرف بحرب الاثني عشر يوماً. وقد تبين أن لهذا الموقع الفلكي تأثير كبير حيث تتواجد إيران على عدد كبير من دوائر العرض ما يعني تنوع في المناخ وبالتالي تنوع بالزراعة ما يعني أمن غذائي، وهذا بحد ذاته يؤثر لجهة عدم انهيار الدولة نتيجة أي حصار وبالتالي نقص الإمدادات الغذائية لذا ساهم الموقع الفلكي بتجنب إيران كل ذلك. كذلك كان لموقع إيران على ثلاث مسطحات مائية دوراً بارزاً من خلال إطلالتها على الخليج العربي وبالتحديد على مضيق هرمز. فالحدود البحرية مع الخليج العربي كانت عامل مساعد لتخفيف من دور البحرية الإسرائيلية وعدم اقترابها من مياه إيران وذلك لأن كل هذه المسافة من الحدود العراقية الى الحدود الباكستانية تعتبر غاية في الأهمية لجهة مساعدة إيران على المناورة وعلى

استخدام أي مكان من هذه الحدود في إطلاق الصواريخ وبالأخص صواريخ ارض — بحر. وايضاً تواجد إيران على مضيق هرمز وهو المضيق الاستراتيجي خاصة لما له علاقة بمرور النفط إلى العالم، ما يعني أن جزء مهم من الطاقة في العالم يمر عبر المضيق ولذلك تبعات على الصناعة والنقل في العالم بشكل أساسي وغيرها. ايضاً كان لموقع إيران الحدودي دوراً في هذه الحرب، فكل دولة من دول الجوار تتمتع بعلاقة مع إيران. وتتفاوت هذه العلاقة بين دولة وأخرى وحتى في بعض الأحيان تتباين العلاقة بين إيران ونفس الدولة المجاورة، كما هو حاصل مع العراق إذ تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعلاقة مستقرة مع الدولة العراقية إلا أنها على علاقتها متوترة مع إقليم كردستان، وذلك لاحتضان كردستان للمعارضة الإيرانية الكردية. لذا كل دولة من دول الجوار إما عامل مساعد لإيران او العكس. كما كان لموقع العاصمة الإيرانية طهران أثره على المعركة، إذ تشكل العاصمة مركز الإدارة والسيطرة. وقد عملت الجبال المحيطة بطهران على حماية طهران الى حد مقبول، وذلك لاستفادة الجيش الإيراني منها في نشر الدفاعات الجوية لحمايتها. وعلى الرغم من أن طهران تعرضت للكثير من الضربات الإسرائيلية، إلا أن تموضع العاصمة الإيرانية بين هذه الجبال ساهم بشكل كبير في تخفيف الضرر عنها. فيما لعبت المساحة دوراً كبير في هذه الحرب بحيث أن مساحة إيران الكبيرة استطاعت أن تستوعب الضربات الإسرائيلية على عكس مساحة "إسرائيل" التي لم تساعدها على استيعاب الضربات الإيرانية، على الرغم من أن الدفاعات الجوية الإسرائيلية أسقطت جزء من هذه الصواريخ الإيرانية. وعليه، من الواضح أن دور موقع إيران لم يكن ثانوياً في هذه الحرب بل كان حقاً من العوامل المهمة وربما الأكثر تأثيراً.

Summary

States rely primarily on the power factors of their geopolitical landscape, and a state's location is a key factor influencing this power. The Islamic Republic of Iran's location is strategic and has a significant impact on its strength. This location played a pivotal role during the 2004 Iran-Israel War, known as the Twelve-Day War. Iran's geographical location, spanning a wide range of latitudes, has a considerable impact. This translates to diverse climates and, consequently, diverse agriculture, which contributes to food security. This diversity, in turn, helps prevent the collapse of the state due to any blockade and the resulting food shortages. Iran's geographical location has also played a significant role, particularly its access to the Arabian Gulf and, specifically,

the Strait of Hormuz. The maritime border with the Arabian Gulf has helped to limit the Israeli navy's ability to operate and keep it from encroaching on Iranian waters. This extensive border, stretching from the Iraqi border to the Pakistani border, is crucial for Iran's maneuverability and its ability to launch missiles, especially surface-to-sea missiles, from any point along this border. Iran's presence on the Strait of Hormuz, a strategic waterway particularly important for global oil shipments, also played a significant role. A substantial portion of the world's energy passes through this strait, with profound implications for global industry, transportation, and other sectors. Iran's border location also contributed to the conflict. Each of its neighboring countries maintains relations with Iran, though these relationships vary. Even within the same neighboring country, relations can be strained, as seen with Iraq. While the Islamic Republic of Iran enjoys stable relations with Iraq, its relationship with the Kurdistan Region is tense due to Kurdistan's support for the Iranian Kurdish opposition. Thus, each neighboring country can be either an ally to Iran or an adversary. The location of the Iranian capital, Tehran, was also crucial. As the administrative and command center, the mountains surrounding Tehran provided some protection, allowing the Iranian army to deploy air defenses within them. Although Tehran was subjected to numerous Israeli strikes, its location nestled among these mountains significantly mitigated the damage. While geographical location played a significant role in this war, Iran's vast area was able to absorb Israeli strikes, unlike Israel's limited size, which hindered its ability to withstand Iranian attacks, even though Israeli air defenses intercepted some of the Iranian missiles. Therefore, it is clear that Iran's geographical position was not a secondary factor in this war; rather, it was a crucial and perhaps the most influential factor.

مقدمة:

لكل دولة عوامل قوة أو ضعف في الجغرافيّا السياسيّة، تساعد هذه العوامل الدول في الدفاع عن نفسها، أو تشكل نقطة ضعف لها بمعنى نقطة قوة للقوة المهاجمة، وقد تكون هذه العوامل عوامل بشرية أو طبيعية، هذه العوامل الطبيعية هي الموقع والحدود والمناخ والشكل الهندسي للدولة، كذلك شكل التضاريس وغيرها. وتكتسب الدولة ميّزات خاصة إذ ما توفرت فيها هذه العوامل بشكل إيجابي، بينما تصبح نقاط ضعف اذا ما توافرت

بشكل سلبي، لذا فإن لهذه العوامل دوراً اساسياً في توجيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية والاقتصاد، فضلاً عن اهميتها في الدفاع عن الدولة خلال اي اعتداء وبالأخص الموقع لأنه يشكّل أحد المحددات البنيوية الأساسية في تفسير طبيعة الصراعات الدولية، إذ لا تُخاض الحروب في فراغ، بل ضمن إطار مكاني يفرض شروطه على الاستراتيجيّة وأدواتها ونتائجها. وفي سياق الحرب الأخيرة بين إيران وإسرائيل، برز العامل الجغرافيّ بوصفه عنصرًا حاسمًا في إعادة تشكيل أنماط المواجهة، سواء من حيث البعد المكاني، أو الامتداد الإقليمي، أو التحكم بالممرات الحيوية.

فإيران باعتبارها دولة قارّيّة واسعة الامتداد ومشرفة على فضاءات بحريّة استراتيجيّة، لا تواجه "إسرائيل" ضمن تماس جغرافيّ مباشر، بل عبر مساحات فاصلة وجبهات وسيطة، ما يحوّل الصراع من حرب تقليدية مباشرة إلى مواجهة بعيدة المدى ومتعددة الساحات. كما أن إشرافها على ممرات حيويّة مثل مضيق هرمز يمنحها أدوات ضغط تتجاوز الإطار الثنائيّ للصراع لتطال النظامين الإقليميّ والدوليّ. وعليه يلعب الموقع الجغرافيّ المميز لإيران دوراً مهماً في أيّ صراع تخوضه إيران، وهذا الموقع تسانده العوامل الأخرى لتشكل جميعها جبهة متناغمة خاصة في الحرب التي خاضتها إيران ضد "إسرائيل في عام 2025 حيث بدا واضحاً أن إيران استخدمت موقعها الجغرافيّ بشكل لافت في هذه الجولة من الحرب. وفي هذا البحث سندرس أهميّة هذا الموقع الجغرافيّ من كل الجوانب، وسنركز على حجم استفادة إيران من هذا الموقع في حربها مع إسرائيل التي عرفت بحرب 12 يومًا.

أولاً: الإشكاليّة

لموقع إيران الجغرافيّ دور مركزيّ في مسار الحرب الأخيرة (2025) مع "إسرائيل"، خاصة لجهة تحوّل المجال المكانيّ من عنصر ثابت إلى متغير فاعل في صياغة استراتيجيّة الدفاع والمواجهة، فقد لعب موقع إيران دوراً استثنائيّاً في هذه الحرب وشكّل إحدى عوامل القوة التي ساعدتها في هذه المواجهة.

ثانياً: الفرضية

إن الموقع الجغرافيّ لإيران لم يكن عنصرًا محايدًا في الصراع، بل مثّل محددًا بنيويًّا لطبيعة المواجهة، حيث حوّلها من حرب تقليديّة مباشرة إلى صراع بعيد المدى ومتعدد

الجبهات، مستندًا إلى العمق القاريّ، والإشراف على الممرات البحريّة، والامتداد الإقليميّ عبر الحلفاء.

1 - الموقع : تميزٌ اكسب إيران قوة استثنائيّة.

يُعدّ الموقع الجغرافيّ من العوامل المؤثرة في نشاط الدولة وفي اتجاهات سكانها الاجتماعية والاقتصاديّة والسياسيّة، وقد يُشكل الموقع نعمة كبرى إذا كان هو بذاته ما يؤمّن استمراريّتها وبقائها، وقد يكون نقمة على الدول ما قد يُدخلها في حروب وصراعات، خاصةً إذا كانت الدولة صغيرة وضعيفة وتقع بين دول متقاتلة ومتناحرة، ودائماً هناك ثبات في حالة الموقع من المنظور الجغرافيّ إلا أنه يوجد تغيّرات في أهمية الموقع ودوره من منظور الجغرافيا السياسيّة، ومن المنظور الجيوبوليتيكي.

ولا بد من الإشارة إلى أن دراسة الموقع ليس المقصود منها تحديد الموقع وتجرده، وارتباطه بخطوط الطول والعرض فقط، إنما يجب دراسة الموقع بلحاظ الوزن والتقدير معاً، "يجب علينا أن لا نتصور أن دراسة الموقع الجغرافيّ مقصود منها التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسيّة ومعالم معيّنة، كما لا بد من عدم ربط دراسة الموقع الجغرافيّ بتحديدات فلكية، ولكن الحقيقة التي تستهدفها الجغرافيا السياسيّة تبدو بعيدة كل البعد عن الوصف والتصوير وقريبة كل القرب من التقدير والتقييم" (الشامي، 1999، صفحة 47)، لذا لا بد من دراسة الموقع بكافة أبعاده لما له من دور دائم ومؤثر في الجغرافيا السياسيّة، ولعل الدراسة التي قام بها "برادشو Bradshaw" عن الصلة بين موقع الدولة وسلوك الدولة، تُعتبر أكثر تنظيماً حيث يذكر "أن مفهوم منهج الموقع في شرح سلوك الدولة يكمن في حقيقة أن الموقع الجغرافيّ للدولة يقوم عليها أنظمة معينة من العلاقات المكانيّة مع الدول الأخرى، ومن ثم فعديد من الأنشطة الممكنة وموارد وصفات الدولة قد تعتمد كثيراً على موقع الدولة" (الجوهري، 1993، صفحة 134).

وما تقدم ينطبق بشكل كبير على موقع الجمهوريّة الاسلاميّة الإيرانيّة التي شكّل موقعها الجغرافيّ ومساحتها الكبيرة واحدة من أهم محدّدات القوة في الحرب التي جرت بين إيران وإسرائيل عام 2025 حيث أثبتت الجغرافيا أنها لا تزال تمسك بأغلب مفاتيح النصر في الحروب. وهنا سوف ندرس عوامل القوة التي منحها الموقع الجغرافيّ لإيران في حربها مع "إسرائيل".

1-1 - الموقع الفلكيّ ودوره في حرب ال 12 يوم:

الموقع الفلكيّ هو موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، والمعروف أن دوائر العرض تحدد المناخ، والمناخ يعني نباتات وزراعة وصناعة واقتصاد، ومكان لجذب السكان أو نفورهم وهذا واضح، إذ لا نجد أي دولة ذات أهمية سياسيّة كبيرة في العروض القطبيّة على عكس ذلك تتمتع الدول الواقعة في المنطقة المعتدلة بمميزات هامة اذ يساعد مناخها على قيام النشاط السياسيّ، والاقتصاديّ مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب اوروبا وغيرهم.

تمتد إيران بين خطيّ طول 44° و 63° و20 دقيقة شرقيّ غرينتش، وخطيّ عرض 25° ودقيقتان و 39° و 47 دقيقة شمال خط الإستواء. فهي تقطع 15 دائرة تقريباً وهذا امتداد عرض كبير يجعل من إيران دولة لا تنتمي إلى إقليم مناخيّ واحد، فهي قريبة في قسمها الجنوبيّ إلى المنطقة شبه المداريّة بل يسيطر هذا المناخ على جنوب إيران كله، بينما في الوسط يسيطر المناخ شبه الصحراويّ نتيجة بُعد الوسط الإيراني عن المسطحات المائيّة كما هو الحال في صحراء لوط التي تقع إلى الشرق من جبال كرمان التي تشكل حاجزاً طبيعياً يحول دون وصول كميّات الأمطار إليها، وأيضاً صحراء "كوير" التي تقع جنوب جبال البرز في الشمال حيث تلعب دوراً مماثلاً لجبال كرمان، أمّا في الشمال الإيراني فإنه ينتمي إلى المنطقة المعتدلة وهذا واضح لجهة الغطاء النباتيّ الذي يغطي كامل المنطقة من سواحل بحر قزوين شمالاً وحتى نهاية جبال البرز باتجاه الجنوب.

إذاً الإمتداد الكبير لإيران على دوائر العرض يزيد في تنوع الأقاليم المناخيّة وتنوّع الأقاليم المناطقيّة، يعني تنوّعاً في الغطاء النباتيّ والحيوانيّ، وكل ذلك له تأثير كبير على توزّع السّكان وتنوّع نشاطهم الإقتصاديّ، وهذا جلي في إيران إذ يتركز السكان في الشمال والغرب والجنوب الغربيّ حيث السهول الخصبة والقريبة من المسطّحات المائيّة كبحر قزوين والخليج العربي وبحر عمان.

أمّا الإمتداد على خطوط الطول فهو أيضاً مهم للغاية إذ يجعل من ترامي الأطراف قوة لها لجهة الحماية والدفاع، شأنها شأن روسيا كما هو معروف في نظريّة قلب العالم لماكيندر. ومعلوم أن إيران بأغلب أراضيها تقع ضمن المنطقة الجنوبية لقلب الأرض أي هي جزء من هذه البقعة الجغرافيّة التي أعطاها ماكيندر هذه الأهمية التي تميزها عن باقي أراضي العالم، وذلك لأنها تتمتع بحماية طبيعية أولاً، ولأنها تتمتع بوجود تجمع بشريّ يعطيها حماية أيضاً من جهة ثانية وإيران دولة ذات مساحات شاسعة محاطة بسلاسل

جبليّة إن في الشمال عند جبال البرز أو في الغرب عند جبال زاغروس وجبال كردستان، وجبال حمرين في الجنوب الغربي حيث الحدود الإيرانيّة العراقيّة، أما لجهة الشرق فتمتد سلاسل جبليّة أقل ارتفاعاً من تلك الموجودة في الغرب، كما تتميز إيران بوجود مجموعة من الجبال الداخلية كجبل سبلان وجبل سهند وجبل الوند وهذا ليس مفاجئ لأن إيران يطلق عليها لقب الهضبة الإيرانيّة. أما لجهة محوريّة قلب الأرض وتسميتها بمنطقة الارتكاز في المرحلة الأولى من نظريّة ماكيندر "فإن إيران وبحكم موقعها الجغرافيّ تشكل أهمية كبرى لدى واضعي النظريّات الاستراتيجيّة إذ أنها تقع ضمن النطاق الأرضي لنظرية "سبيكمان" التي مفادها أنّ من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف — المنطقة الساحلية — يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا يتحكم بأقدار العالم وإيران تقع في منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها "ماكيندر" (سكرية، 2015، صفحة 20).كما ويشكل موقع إيران صلة الوصل بين الشرق والغرب وهو بمثابة ممر طبيعيّ للتجارة العالميّة بين الشرق الأقصى ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

أما لجهة التواجد السكانيّ الذي يُصنّف على أنه من ضروريات قوة نظريّة ماكيندر فإن إيران تمتلك قوة بشريّة تتجاوز 90 مليون نسمة مع دعوة حاليّة لزيادة نسبة الولادات إن من الحكومة الإيرانيّة أو من المرشد الأعلى السابق للثورة الذي عبّر عن أمله أن يعي الإيرانيون أهمية الانجاب وأن يسارعوا إلى الزيادة في أعداد أفراد الأسرة وقال "ممّا لا شك فيه أنه من ناحية سياسة الدولة العامّة يجب أن يذهب البلد باتجاه زيادة عدد السكان، طبعا بشكل معقول ومعتدل".

في الجزء الثالث من نظرية ماكيندر يتحدث عن الموارد الطبيعية ومعلوم أن إيران تحتوي كميات كبيرة من الموارد الطبيعية بدأً بالنفط والغاز والفحم إلى معادن الكروم، والحديد والنحاس وليس انتهاءاً بالزرنيخ والكوبالت وغيرها. كما تمتلك إيران مساحات وافرة من الاراضي الصالحة للزراعة وتنوع في المناخ يزيد في امكانية حصولها على كميات اكبر من الانتاج على مدار العام. من هنا يمكن لهذه الدولة أن تحمي نفسها من خلال استغلالها لإمكانياتها إن في المجال الزراعي أو في مجال الصناعة والتعدين ويمكن لإيران أن تصبح قوة اقتصاديّة كبرى تدعم بذلك الجوانب الأخرى من نظرية ماكيندر. وعليه فقد ظهر بشكل جلي أن الامتداد الجغرافيّ ساعد إيران بشكل كبير جدا في الحرب إذ ساهم في خلق عمق استراتيجيّ واسع النطاق تبيّن فيه محدوديّة تأثير الضربات "الإسرائيليّة" بسبب هذا الامتداد الكبير من جهة ومن جهة أخرى بُعد المسافة بين "اسرائيل" وإيران وحتى

داخل إيران نفسها، لأن امتداد نطاق إيران من أقصى شمالها عند سواحل بحر قزوين إلى أقصى جنوبها عند الخليج العربي وبحر عُمان حوالي 1,600–1,650 كيلومترًا، بينما يمتد من الشرق إلى الغرب بين حدودها مع أفغانستان وباكستان غربًا إلى العراق وتركيا بحوالي 2,200–2,250 كيلومترًا. يمنح هذا الامتداد الكبير شمال–جنوب وشرق–غرب إيران تنوعًا مناخيًا وجغرافيّا واسعًا، يتراوح بين مناخ شبه رطب شمالًا وصحراويّ حار جنوبًا، ويتيح تنوعًا استراتيجيّا في توزيع القوات والمنشآت العسكريّة. ويشكل هذا العمق المكانيّ عاملاً دفاعيًّا مهمًا في النزاعات، إذ يزيد صعوبة السيطرة الشاملة على البلاد ويمنحها قدرة على التكيّف مع الظروف الميدانيّة المختلفة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على التخطيط العسكريّ في أي مواجهة، كما تجلى في الصراع الأخير مع "اسرائيل".هذا كله مع صعوبة أيّ تدخل بري نتيجة لما تقدم سالفاً من كلام حول طبيعة إيران الهضبيّة المحاطة بالجبال التي لديها القوة الدفاعيّة في الحرب البريّة والتي ساهمت أيضا في أن تكون مكانًا جيدًا لأنظمة الدفاع الجويّ الإيرانيّ وإن كانت قد تعرضت هذه الأنظمة إلى الكثير من الضرر نتيجة لمؤثريّة القوة الجويّة لإسرائيل وتفوقها الجويّ والتكنولوجيّ وأيضاً نتيجة لحجم الضربات الداخليّة من مسيّرات صغيرة عطلت الكثير من هذه الأنظمة خاصة في منطقة شمال غرب إيران.

وعليه فإن للموقع الفلكيّ لإيران أهميّة بارزة في زيادة القوة الجيوبوليتكيّة لها، لما للموقع من تأثير على الاقتصاد لجهة تنوّع الانتاج الزراعيّ وتنوع المجالات السياحيّة أو لجهة الامتداد المساعد في حمايتها من الناحية العسكريّة.

2-1 - موقع إيران بالنسبة لليابسة والمياه:

تكمن أهمية موقع الدولة بالنسبة لليابسة والمياه من أهميّة اليابس أو المياه التي تحدها، وهذا يعني أن الدولة التي تقع على بحر مفتوح كالبحر المتوسط أو البحر الأحمر أهم بكثير من الدول المطلة على بحار مغلقة كبحر قزوين مثلاً. والدول المطلة على البحار في المنطقة المعتدلة كدول جنوب اوروبا الغربيّة أهم بكثير من موقع كل من روسيا وكندا على السواحل الجنوبيّة للمحيط المتجمد الشماليّ بالرغم من طول هذه السواحل، هذا بالإضافة إلى أن وقوع هذه الدول على سواحل البحار والمحيطات يشكل قيمة مضافة لجهة المناخ وتأثّره بهذه المياه. أمّا الواجهات البحريّة فتلعب دوراً أساسياً لجهة مقارنة طولها بمساحة الدولة، وهذا بحد ذاته قد يؤسّس لفكرة حول كيفية وحجم توجّه الدولة

البحري، والمعروف أنه كلما أطلّت الدولة على مسطحات مائيّة أكثر كلما زادت أهميّتها الاستراتيجيّة والإقتصاديّة. والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من الدول القليلة التي تطل على ثلاثة مسطحات مائية هي بحر قزوين المغلق في الشمال، والخليج العربي وبحر عمان في الجنوب، ويسجل التاريخ أن الدول البحريّة التي تمكنت من إقامة الإمبراطوريات كالفارسية قبل الإسلام، ثمّ الدولة الإسلاميّة العربيّة، لم تكن محرومة تماماً من السواحل ومن الإطلال على البحار الهامّة، وكانت لها أساطيلها البحريّة التي ساعدتها في التوسّع وفي التجارة. "فكما استخدمت فينيقيا وروما وأثينا في الماضي القوة البحريّة في توسيع وإدارة إمبراطورياتها، فعلت ذلك اسبانيا والبرتغال ثمّ انكلترا وفرنسا وهولندا في عصر النهضة، وهو ما فعلته اليابان والمانيا والاتحاد السوفيتيّ، وهو الذي تتسيّد به الولايات المتحدة الأمريكيّة الآن بحار العالم ومحيطاته كتواجد حر الحركة وفي أي مكان لقواتها البحرية والجوية، ومعظمها قطع بحرية نوويّة لا تحتاج إلى وقود أو لموانئ للرسو فيها" (رضوان، 1998، صفحة 193).

هذا وتلعب الدول الساحليّة التي تقع على الممرات والمضائق دوراً بارزاً في حركة التجارة العالميّة وتكمن أهميّة هذه الدول من خلال أهميّة تلك المضائق ونوع المواد التي تعبر من خلالها، مرة أخرى تبرز الأهميّة من خلال المسطحات المائيّة التي يصلها المضيق ببعضها، مثل تركيا التي تضم مضيق البوسفور والدردنيل اللذان يربطان البحر الأسود ببحر الادرياتيكي المؤدي إلى البحر المتوسط أو مضيق هرمز الذي يصل الخليج العربيّ بخليج عمان، ومثله مضيق باب المندب وقناة بنما وسواها.

بناءً على ما تقدم وبما أن إيران لديها ثلاث منافذ بحريّة، حيث يعتبر وجودها على هذه المسطحات المائيّة مهم للغاية، خاصة لدولة تمتلك هذه المساحات الكبيرة ولديها هذا الامتداد الشاسع، وإطلالة الدولة على مسطح مائيّ يكسبها أهميّة ولكن تزداد هذه الأهميّة كلما زاد طول السواحل الخاصة بها، وكلما زادت أهميّة وموقع هذا المسطح المائيّ، لذا نجد أن "إيران تمتلك سواحل طويلة على الخليج العربي (1180 كلم) أي بمعدّل (47%)، بينما طول سواحلها على بحر عمان هو (700 كلم) أي بمعدّل (27 %)، وعلى بحر قزوين (653 كلم) أي بمعدل (26 %) (مغلي، 1985، صفحة 55)، كان يمكن لهذه البحار ان تكون نقطة ضعف إيرانية في الحرب مع "اسرائيل"، اذا ما استخدمت "اسرائيل" قوتها البحريّة التي استخدمتها في وقت قريب من حربها مع إيران وذلك في حربها على غزة وعلى لبنان، لكن إيران التي تطل على مضيق هرمز الذي يشكل شريان

الطاقة الحيوي بالنسبة للعالم وذلك لمرور اكثر من 20% من الطاقة العالمية من هذا المضيق، وإيران التي اظهرت في السنوات القليلة الماضية عن تطويرها لقوتها البحرية التي قامت بمجموعة من الاحتكاكات مع الجانب الامريكي وقامت بحريتها ايضاً باحتجاز مجموعة من السفن لأهداف سياسيّة، إيران بذلك منعت " اسرائيل" من استخدام القوة البحرية لما لهذا الاستخدام من تأثير على مستقبل الطاقة في العالم اذا ما اغلقت إيران مضيق هرمز المعروف بضيق عرضه فضلاً عن مجموعة الجزر الإيرانية الحاكمة عليه. خاصة ان لإيران تجربة في هذا المجال عرفت بحرب الناقلات وذلك في اثناء الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينات القرن الماضي.

وعليه فإن موقع إيران بالنسبة لليابسة والمياه لا يقل أهمية عن موقعها الفلكي وذلك لجهة وزن هذا الموقع وتأثيره في سياسة إيران الداخليّة والخارجية، وخاصةً مع دول الجوار والعالم، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالنفط وحركته في ظل تزايد اعتماد الإنسان على الطاقة وخاصةً النفط والغاز منها.

3-1 - موقع الجوار الإيراني في الحرب الإيرانيّة الاسرائيليّة

يلعب الموقع الجغرافيّ لإيران والدول المجاورة دورًا محوريًا في تحديد سياساتها الجيوسياسيّة، إذ يتأثر هذا الموقع بقوة أو ضعف الدول المجاورة، وبنوعية الأنظمة السياسيّة فيها، بالإضافة إلى التركيبات السكانية والعرقيّة. الدولة نفسها قد تصبح عنوانًا للقوة أو الضعف: إما لتهديد الجيران، أو للشعور بالخطر من جيران أقوى، أو للتعاون وحسن الجوار من خلال اتفاقيات مشتركة.

تحدد طبيعة العلاقة مع الدول المجاورة السياسات المتبعة داخليًّا وخارجيًّا:

إذا كان جوار الدولة خاليًا من الأطماع، فإن علاقات حسن الجوار تسود، ويتركز اهتمام الدولة على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليميّة.

أما إذا كانت هناك أطماع من الدول المجاورة، فتسود سياسات التسلح والعسكرة، مما قد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصاديّ والتقدم العلميّ في المجالات غير العسكريّة.

تظهر أهميّة الموقع الاستراتيجيّ أيضًا في حالات "الدولة الحاجزة"، وهي التي تقع بين دولتين أو أكثر متصارعتين، حيث تساهم في تخفيف التوتر، لكنها تكون معرضة للغزو في حال نشوب الحرب، مثلًا، البرتغال في الماضي كانت تقع بين إسبانيا وإنجلترا، وسقط عنها هذا الوصف حين تمكنت من الدفاع عن نفسها، بالمقابل، الدول الصغيرة المتاخمة

لدول قويّة قد تلجأ إلى سياسة الإذعان والتبعيّة، كما هو الحال في العديد من الدول الصغيرة المحاطة بكتل كبرى.

الدول ذات المواقع الاستراتيجيّة تحظى بانتباه القوى الكبرى، حتى وإن لم تكن متاخمة لها مباشرة، خاصة إذا كانت تطل على مضائق بحرية حيوية من الناحية التجارية أو العسكرية. كما يلعب حجم السكان في الدول المجاورة دورًا في التأثير على السياسات، كما يظهر في تجربة منغوليا بين الصين وروسيا، حيث يجب مراعاة الكتلتين البشريتين الكبيرتين عند تحديد أي موقف سياسيّ.

إيران تقع في الجزء الجنوبيّ الغربيّ من قارة آسيا، وتشكل حلقة وصل بين القارات عبر منافذها البحريّة، وتتمتع بمحوريّة خاصة في الشرق الأوسط. كما يشير الكاتب روبرت د. كابلان في كتابه انتقام الجغرافيا إلى أن إيران تقع بين ثلاثة معالم جغرافيّة أساسيّة: شبه الجزيرة العربيّة، الهضبة الإيرانيّة، وجسر الأناضول البريّ، مما يجعلها دولة مؤثّرة ومتأثرة بدول الجوار.

وعليه فإن موقع إيران على حدود كل من هذه الدول مع ما تقدم من شكل لعلاقة إيران مع كل دولة من دول الجوار جعل مقاربة وتدخل أي منها في الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة له شكل يختلف عن الآخر، وإن كان الثابت بين إيران وجيرانها أن أغلب هذه الدولة تعتبر "إسرائيل" عدوًا ما عدا القليل من الدول التي بدأت مؤخراً محاولات التطبيع.

لذا عانت إيران من مجموعة مشاكل من دول الجوار أثناء وقبل الحرب وسنتوقف عند العلاقة الجيوبوليتكيّة بين إيران وكل من الدول المجاورة ولو باختصار والوقوف على دور كل من هذه الدول في الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة:

العراق: لا شك أن العلاقات الإيرانيّة العراقيّة جيدة في السنوات الأخيرة خاصة بعد الحرب على داعش بالرغم من كل الصراع القديم الذي تمثل في الحرب الإيرانيّة العراقيّة التي استمرت من العام 1980 الى العام 1988 وهي من الحروب الطويلة نسبيّاً، الدولة والنظام في العراق يكنون العداء لإسرائيل إضافة إلى الدور الذي لعبه الحشد الشعبي في مساندة غزة على محدوديته وهو في الوقت نفسه أعلن استعداده لمساندة إيران في حربها مع "إسرائيل" لكن هذا ليس موقف كل العراق لأن الوضع يختلف في كردستان العراق فالعلاقة الإيرانيّة مع كردستان العراق كانت جيدة عند الحرب على داعش ولكن تحولت هذه العلاقة بين الطرفين إلى علاقة يغلب عليها التوتر الدائم لاتهام إيران لكردستان العراق بفتح المجال أمام الموساد للعبث بالداخل الإيرانيّ وبالتالي تصبح كردستان بذلك

خاصرة رخوة لإيران لجهة تهريب الأسلحة والمعدات القتاليّة والتكنولوجيّة التي استخدم جزء منها في ضرب منظومات الدفاع الجوي من الداخل الإيراني إن من خلال فتح مجال واسع للاستخبارات "الإسرائيلية" في مناطقها ما جعل إيران تقصف كردستان أكثر من مرة قبل الحرب الإيرانيّة الاسرائيليّة، طبعاً ساعدت الجغرافية "إسرائيل" في نقل العتاد إلى الداخل الإيرانيّ نتيجة وعورة التضاريس وكان للحدود بين إيران وكردستان العراق دور محوريّ في نتائج الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة باعتبار أن العلاقة الاستراتيجيّة بين كردستان وإسرائيل جعلت من الحدود خط امداد للمعارضة الإيرانيّة خاصة أنه على طرفي الحدود يسكن الأكراد.

تركيا: عند الحديث عن العلاقة الحدوديّة بين تركيا وإيران علينا أن نعرف أن كلا الدولتين تتمتعان بثقل جيوسياسيّ، ولكل منهما بعد تاريخيّ وحضاريّ ملحوظ، ولهما تأثير كبير على المنطقة والإقيلم "فإذا كانت الهضبة الإيرانية تمثل الجغرافيّا الأكثر محوريّة في الشرق الأوسط الكبير، فإن الجسر البريّ للأناضول أو آسيا الوسطى يليها في الأهمية بطبيعة الحال" (كابلان، 2015، صفحة 377)، ولا شك أن الجوار الجغرافيّ بين البلدين قد أسس لعلاقة قديمة بينهما، فمن بين الحدود الفاصلة بين دول الشرق الأوسط تعدّ الحدود بين تركيا وإيران الأكثر هدوءاً منذ منتصف القرن السابع عشر في زمن الامبراطوريّة العثمانيّة والدولة الصفويّة في إيران، وبين الدولتين تاريخ طويل من التعاون والمصالح الإقتصاديّة الضخمة، والأهم إرادة بالتواصل المجديّ لم يتأثر بتفكك السلطنة العثمانيّة ونشوء دولة تركيا الحديثة في عشرينات القرن الماضي، ولا بالثورة الإسلاميّة في إيران منذ ثلاثة عقود ونيّف" (الخازن، 2015، صفحة 1). واليوم بالقدر الذي تحكم فيه المصالح الاقتصاديّة البلدين إلا أن التنافس على زعامة العالم الإسلاميّ هو عنوان أساسيّ من عناوين العلاقة بين الطرفين لذا بدت تركيا أقرب إلى إيران في حربها مع "إسرائيل" عام 2025 وإن كانت قد حاولت أن تلعب دور الوسيط لما لها من علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع "إسرائيل"، على أن المصالح الوطنيّة التركيّة كانت حاكمة على الأداء التركيّ وذلك لمجموعة أسباب أوّلها مرتبط بالقضيّة الكرديّة التي تتشارك فيها مع إيران والعراق وسوريا، وثانيها الخوف من أي اضطراب في العراق وسوريا، وثالثها هو الخوف على امدادات الطاقة التي ستؤثر حتما عليها، طبعاً هذا الموقف خلال الحرب الإسرائيليّة الإيرانيّة لا يعني أن تركيا لا تريد اضعاف إيران جيوبوليتيكيا، بل على العكس هي تريد ذلك لأن الضعف الجيوبوليتكي لإيران في كثير من المجالات والأماكن سيكون

لتركيا حصة كبيرة في استثماره وهذا ما حدث في سوريا بعد سقوط نظام الأسد.
اذربيجان: وجدت إيران نفسها فجأة تحاذي مجموعة دول في الشمال بعد أن كان يحدها الاتحاد السوفياتي الذي رتبت إيران العلاقة معه من خلال مجموعة من الاتفاقيات، وكانت أذربيجان وأرمينيا من هذه الدول التي استقلّت عن الاتحاد السوفياتي وتشكلت بينها وبين إيران على مر الزمن علاقة مستقرة إلى حد ما، كانت إيران تلعب دور الوسيط شبه الدائم في النزاع على إقليم ناغورني كارباخ بين الطرفين، أذربيجان في الفترة الأخيرة وبدعم أمريكي تركي حاولت بعد ضمها لإقليم كارباخ أن تصل أراضيها ببعضها عبر التقدم على الأراضي الأرمينية التي تعد ممرًا ضيقًا يعرف بممر زيغزور وهو يربط إيران بأرمينا أي هو بوابة إيران على اوروبا وعلى القوقاز وهذا الأمر خلق حالة من التوتر بين الطرفين، بالإضافة إلى أن المحافظتين الإيرانيتين اللتين تحدان اذربيجان يسكنهما بشكل شبه كلي إيرانيون من القومية الآذارية وتسميان بأذربيجان شرقي واذربيجان غربي، وهذا يفيد إلى اهتمام الدولة الآذرية بهذه المنطقة إلا أن الأهم هو العلاقة القويّة جداً مع "إسرائيل"، والتي أيضاً كان لها دور مهم في الحرب لأنها اعتُبرت منصة أيضا لتوجيه الموساد لمشغليه في الداخل الإيراني بالإضافة إلى أنظمة الرادارات وسواها التي نُصبت على الحدود بين البلدين بحسب إيران، لذا لعبت أذربيجان دور من خلال حدودها في الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة وذلك كان واضحاً وجلياً.
تركمنستان: تتشارك كل من إيران وتركمنستان بحدود جغرافيّة طويلة لذا فإن تركمنستان معنيّة أن تساعد على استقرار إيران التي تشاركها كل هذه الحدود على الرغم من التفاوت في موازين القوى بين الدولتين خاصة أن تركمنستان تعاني من ضعف جيبوبوليتكيّ مرتبط بالديمغرافيّة في هذا البلد حيث يبلغ عدد السكان 7.6 مليون نسمة على مساحة 488100 كلم2 وعليه فإن تركمنستان اتخذت موقف الحياد وهو موقف كل دول آسيا الوسطى وكانت أولويتها المحافظة على العلاقة مع إيران وذلك من أجل المحافظة على صادراتها من الغاز والحفاظ على ممرات الطاقة عبر بحر قزوين.
أفغانستان: عندما خرجت الولايات المتحدة من أفغانستان كانت تظن أن الحرب بين إيران وأفغانستان بعد سيطرة طالبان ستنشب بسرعة لكن المفاجأة كانت في شكل العلاقة بين الدولتين والتي خلت من أي احتكاك جديّ، وإن كانت أفغانستان قد اتخذت موقفاً حيادياً في الحرب الإسرائيليّة الإيرانيّة فهي كانت حريصة أن لا ينتقل أي من سلبيّات هذه الحرب إلى أراضيها خاصة في غرب الدولة.
باكستان: دعمت باكستان إيران في هذه الحرب ولكن هذا الدعم مرده إلى العلاقة التي

تتنامى يومًا بعد يوم بين الهند وإسرائيل، وإن كانت باكستان حريصة على التوازن في علاقاتها بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيران.

4-1 - موقع إيران الاستراتيجيّ:

الحديث عن الموقع الفلكي وعن موقع إيران بالنسبة لليابسة والمياه وبالنسبة لدول الجوار، إنما يصب في نهاية المطاف في أهميّة هذا الموقع على المستوى الاستراتيجيّ، والموقع الاستراتيجيّ هو الذي يعطي لمن يسيطر عليه تفوقاً استراتيجيّاً على خصمه، وقد تبيّن أن موقع إيران مهم لجهة وصل الشرق بالغرب، لا سيما في الفترة التي كانت تعرف فيها المنطقة "بطريق الحرير" حيث كانت إيران تشكل إحدى الحلقات الأكثر أهمية لهذا الطريق.

وقد ظهرت أهمية هذا الموقع في نظريّات القوة في الجغرافيا السياسيّة، لذا فإن إيران بهذا الموقع تشكل نقطة إرتكاز أساسيّة في المنطقة "ففي نقاط الإرتكاز في المنطقة، باكستان ليست نقطة ارتكاز بل هي نقطة تواجد فقط، فلا يكفي أن تحتل أميركا بلداً ليكون نقطة ارتكاز. نقاط الإرتكاز (Pivots) في المنطقة هي تركيا إلى حدٍ ما وإيران إلى حدٍ ما والهند إلى حدٍ ما" (كوفيل، 2008، صفحة 11).

"وهذا الكلام إن دلّ على شيء إنما يدلّ على اهتمام العالم بهذه الدولة لما لها من تأثير ليس على الداخل الإيرانيّ فحسب إنما بشكل كبير على العالم وبشكل أكبر على الدول الإقليميّة والمجاورة، ومن المؤكد أن إيران تنتمي إلى البلدان التي لا نظير لأهميّتها الاستراتيجيّة وهي وإن بدت تشغل موقعاً أساسيّاً في الشرق الأوسط فمرد ذلك إلى موقعها الجغرافيّ" (هيكل، 2015، صفحة 1). وعليه كل ما تقدم يؤكد أهمية جغرافيّة إيران في مواجهة الحرب "الإسرائيلية" ولا شك أن هذا الموقع الجيو—استراتيجيّ هو في مقدمة العوامل التي ساهمت في هذه المواجهة وبفعاليّة عالية .

2 - موقع العاصمة: الجبال درع طهران من الصواريخ الاسرائيليّة.

في خضم دراسة أهميّة الموقع الجغرافيّ للدولة في الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة لا بد من التوقف عند موقع العاصمة في هذه الدولة لما للعاصمة من دور يمثل الثقل السياسيّ أو الاقتصاديّ أو الثقافيّ أو حتى الحضاريّ والرمزيّ أحياناً وربما الكل معاً.

العاصمة اذاً هي المدينة الرئيسيّة في الدولة غالباً، وتمثّل مركز القرار السياسيّ، وغالباً ما تتمركز فيها المؤسّسَات السياسيّة والوزارات ومجلس الشعب، والعاصمة رمز الدولة

كما علمها ومؤشر قوتها ومكان صدور القرارات الهامّة والحاسمة فيها، لذا يجب أن تتمتع بموقع آمن وسطيّ في الدولة حيث يسهل الوصول إليه من كافة أطراف الدولة، بمعنى آخر يجب أن تتمركز العاصمة في قلب الدولة بحيث توزّع اهتمامها على كافة الأطراف بالتساوي، بالمقابل يجب أن يكون صعب وصول العدو إليها، لأن انهيار العاصمة يعني انهيار الدولة، لذا نجد أنه غالبًا ما عمدت الحضارات القديمة والحديثة إلى اختيار مكان للعاصمة تكون إمكانيّة الدفاع عنه أكبر، فإذا ما سقطت الدولة في يد الغزاة فالعاصمة هي آخر مدينة يجب أن تسقط، لأنه لو سقطت العاصمة لتلاشت باقي المدن وربما في بعض الأحيان دون قتال، ولا يزال سقوط بغداد في يد الأمريكيين عام 2003 حاضراً أمامنا بشكل قويّ، بحيث سقطت أغلب مدن العراق في يد الأمريكيين وكان لذلك وقع على العراقيين ولكن مع سقوط بغداد كان الانهيار الكبير لكامل الدولة، وكان السقوط مدوّياً ليس فقط على أبناء العراق بل على العالم العربيّ كله. كذلك سقط نظام الأسد في سوريا مع سقوط دمشق.

وفي الغالب يبقى موقع العاصمة ثابتاً إلا اذا اقتضت ظروف صعبة وقاصرة على نقلها وخاصةً في حالة الحرب أو في حالة الكوارث الطبيعيّة وغيرها، وقد نقلت عاصمة المغرب مثلاً من فاس إلى الدار البيضاء إلى مراكش إلى أن إستقرت العاصمة في الرباط. كذلك نقلت العاصمة الروسية من موسكو إلى لننغراد وثم عادت إلى موسكو. وعليه يحكم اختيار العاصمة مجموعة من العوامل منها التاريخيّة والحضاريّة، ومنها الجغرافيا ومنها الإستعماريّة ومنها القوميّة، ويلعب المناخ دوراً كذلك في هذا الشأن.

في إيران أيضاً وعلى مر التاريخ كان وجود العاصمة مرتبطاً بشكل أساس بقدرتها على تأمين الحماية لنفسها، لذا كان وجودها في مكان هو الأكثر أماناً بين باقي المدن، وفيه القدرة الدفاعيّة، ويُشكل في الوقت نفسه مكاناً وسطيّاً جاذباً وواصلاً لكافة أقطار الدولة ومدنها وقراها، وقد انتقلت العاصمة الإيرانية كما عواصم عالميّة من مدينة إلى أخرى، حيث كانت في تبريز ثم شيراز ثم أصفهان ثم طهران التي جعلها قائد القبائل القاجاريّة آغا محمد خان في عام 1795 عاصمة له، وطهران اليوم هي أكبر المحافظات في إيران سكاناً، وتبلغ مساحتها 18800 كلم2، وتتموضع بين مجموعة من الجبال أهمها وأبرزها جبل "دماوند" في سلسلة جبال البرز ويبلغ ارتفاعه 5670 م، ويحد مدينة طهران من الشمال محافظة مازندران ومن الجنوب محافظة مركزي ومن الغرب محافظة زنجان ومن الشرق والجنوب الشرقي محافظة سمنان والذي يغلب عليها الطابع الصحراوي. وتمتاز

طهران بكثافة سكانيّة حيث بلغ عدد سكانها 13 مليون نسمة، كما تحيط بطهران مجموعة جبال تعتبر درعاً للمدينة وواقياً لها من أي عدوان، وفي نفس الوقت تمنع الرياح الرطبة من الدخول بشكل جيد إلى المدينة ما يزيد من نسبة التلوث.

وهذه الجبال هي ما دفعت آغا محمد خان القاجاري إلى نقل العاصمة إلى داخلها، وإذا نظرنا في أصل كلمة طهران ندرك أي ميزات لهذه البقعة حتى تكون عاصمة لدولة كإيران. فأصل كلمة "طهران" هي بالفارسية "تهران" وهي مؤلفة من كلمتين "ته" و "ران" وته تعني تحت وران تعني الأرض (بحسب معجم اللغة الفارسية)، وبهذا تكون تهران تعني تحت الأرض، وهذا يؤكد ما يقال على أنها كانت تتمتع بالكثير من الأماكن الصالحة للإختباء من المهاجمين.

تتموضع العاصمة الإيرانية في بقعة جغرافيّة مميزة لجهة حماية نفسها من أي اعتداء وإن كانت القدرات التكنولوجيّة قد كسرت الكثير من الدفاعات الطبيعيّة التي كان يعتمد عليها، وهذا بالفعل ما حصل أثناء الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة، فقد فتح الإسرائيليّون بوابة جويّة لهم باتجاه طهران من الجهة الشماليّة الغربيّة أي من منطقة ايلام وكرمنشاه بعد تعطيل معظم أنظمة الدفاع الجوي ولكن حجم وامتداد واحاطة الجبال لطهران حدت من استطاعة القوات الجوية "الإسرائيليّة" من الوصول بشكل دائم إلى طهران على الرغم من تلقيها مجموعة ضربات واستهدافات قاسمة خاصة على مستوى الشخصيات المستهدفة وذلك لمجموعة أسباب أوّلها هو ارتفاع الجبال المحيطة بالعاصمة وثانيها هو العدد الكبير من الدفاعات الجويّة المنتشرة على هذه الجبال وثالثها هو طبيعة جغرافيّة هذه الجبال المساعدة على نشر الدفاعات الجويّة، فضلاً عن أن المسافة البعيدة بين الحدود الإيرانيّة العراقيّة لجهة كردستان ما يعني حاجة دخول الطائرات العسكريّة الإسرائيليّة إلى مسافة كبيرة داخل الأراضي الإيرانيّة وبذلك قد تتعرض لخطر الاسقاط.

3 - قدرة المساحة الإيرانيّة في استيعاب القصف "الإسرائيليّ"

يُظهر التاريخ والحاضر أن لمساحة الدولة أهميّة كبيرة في قوة هذه الدولة وضعفها، فالمساحة الواسعة وخاصةً إذا ما كانت في المناطق المعتدلة مناخيّاً هي ذات أهميّة كبرى لجهة تنوّع الإنتاج وكثرته، وهذا التنوّع والكثرة يعني القوة الاقتصاديّة التي من شأنها أن تحقق الاكتفاء للسكان وتنعم بالأمن الغذائيّ، وتستطيع هذه الدولة الكبيرة المساحة أن تدافع عن نفسها من خلال المناورة داخل هذه المساحة، وذلك للإستعداد والإنقضاض

على العدو ودحره من المساحة التي احتلها، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك يمكن أن تلعب المساحة الكبيرة دوراً هاماً لجهة توزّع السكان على كامل مساحة الدولة والإستفادة من هذا التوزيع، وعلى العكس من الدول الصغيرة المساحة والتي يتمركز سكانها في أماكن محدودة إما بسبب المناخ البارد أو الحار أو بسبب جذب بعض المدن للسكان خاصةً تلك التي تحتوي على الموارد الطبيعيّة أو المصانع.

وقد تكون هذه المساحة الكبيرة نقطة ضعف للدولة، إذا ما كانت سيطرتها ضعيفة على كامل أراضيها لا سيما الأطراف، وخاصةً إذا ما كان التنوّع العرقيّ أو الطائفيّ أو القوميّ موجود في أماكن محددة في الدولة على شكل تجمّعات سرعان ما تفكر بالإنفصال عن العاصمة المركزيّة.

يُقال أنه من الممكن أن تفوز في معركة هنا أو هناك داخل دولة كبيرة المساحة لكن احتلال هذه الدولة هو من الأمور الصعبة جداً لكي لا نقول مستحيلة وهذا واقع إيران التي تمتلك هذه المساحة الكبيرة والتي تعطيها عمقاً استرتيجيّاً مهمّاً، يساعد في اعادة الانتشار والتموضع.

أمّا الدولة صغيرة المساحة فغالباً ما تكون ضعيفة أمام جيرانها أو تابعة لهم، وغالباً ما كانت تتعرض هذه الدولة للاحتلال من قبل الجيران، لذا ومن أجل إبعاد شبح الحرب عنها تقوم هذه الدولة الصغيرة بحروب استباقيّة من شأنها أن توصلها إلى هدفها وهو ليس احتلال الدولة المجاورة إنما إبعاد الخطر والاحتلال عن أراضيها، وإذا ساعدت الظروف السياسيّة والعسكريّة هذه الدولة فإنها تباشر باحتلال الدول المجاورة خاصةً الضعيفة، أو تلجأ هذه الدول الصغيرة إلى إبرام عقود واتفاقيّات مع دول عظمى من أجل تأمين الحماية لها ولنظامها الحاكم وهذا حال "إسرائيل" التي على الرغم من تفوقها التكنولوجيّ تلجأ الى الحماية من الولايات المتحدة الامريكيّة.

وعليه لا بد من مقارنة بسيطة بين مساحة إيران ومساحة "إسرائيل" حيث تبلغ مساحة إيران 1648195 كلم2 أي ما يعادل 74 مرة مساحة "إسرائيل" وهذا له أثره الواضح في مجريات الحرب الأخيرة بينهما وايضاً هو عامل اساسي في انتهاء هذه الحرب، كانت المساحة عامل أساسي لأن جغرافيّة إيران الكبيرة استطاعت أن تستوعب الضربات "الإسرائيلية" بالرغم من قوتها وتأثيرها وهذا يتأكد من خلال خرائط الضربات "الإسرائيلية" على إيران والتي تدلّ أيضاً على أهميّة انتشار قوة إيران على جغرافيا واسعة عكس "إسرائيل" التي تنتشر قوتها على مساحة جغرافيّة صغيرة تتأثر بأي ضربات

حتى لو كانت محدودة وهذا ما حصل فعلاً في حرب 12 يوماً، حيث تم استهداف مجموعة كبيرة من الأهداف القريبة من بعضها ما دفع "إسرائيل" إلى ايقاف الحرب من خلال اتفاق على وفق العمليّات العسكريّة بين الطرفين وعليه يمكن الاستنتاج أن المساحة الكبيرة والشاسعة لإيران مثلت عنصر تفوق ودفاع وعمق استراتيجيّ ، بالمقابل تبنت "إسرائيل" استراتيجيّة تخفف من ضعفها الجيوبوليتيكي المرتبط بالمساحة معتمدةً على التكنولوجيا والسرعة والتفوق النوعيّ، وهذا ما يؤكد على مؤثريّة الجغرافيّا في الصراع الجيوبوليتيكي للطرفين.

خاتمة : لقد عرف العالم مبكراً الأهميّة الاستراتيجيّة لموقع هذه الدولة، حيث كان الصراع الروسيّ البريطانيّ في أوجّه في مطلع القرن التاسع عشر، وكانت إيران تشكل منطقة مهمة لبريطانيا لمجاورتها لباكستان، بينما كانت تشكل نقطة انطلاق لروسيا باتجاه المياه الدافئة والانطلاق نحو العالم، وبعد الانسحاب البريطانيّ والروسيّ سارعت الولايات المتحدة لبسط نفوذها على إيران وذلك لمجموعة من الأسباب، أوّلها ايجاد موطئ قدم لها بالقرب من الإتحاد السوفياتي الذي يشكل الطرف الثاني في الثنائيّة القطبيّة، وثانياً بسبب وجود إيران على الخليج العربيّ ومضيق هرمز بالخصوص حيث الممر الأهم للنفط في العالم.

«في المقابل فرض موقع إيران الاستراتيجيّ على الدبلوماسيّة الإيرانيّة تحديات ذات صعوبة نادرة، صاحَبها اندلاع حروب صغيرة على طول الحدود تقريباً وانهيار الإتحاد السوفياتي، الحروب الإسرائيليّة العربيّة، وسقوط العراق وتصاعد القوة الاقتصاديّة لدول الخليج وظهور طالبان والقاعدة، بالإضافة للتدخل العسكريّ المكثّف للولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة، وقد استجابت إيران لهذه الصراعات لكنها نادراً ما كانت قادرة على اتخاذ المبادرات الرامية إلى فرض رؤيتها في الشرق الأوسط» (اوركاد، 2012، صفحة 194).

ومؤخراً أظهر الموقع الجغرافيّ أن له دور كبير في الدفاع عن إيران من خلال مجموعة كبيرة من عوامل القوة التي يتمتع بها والتي ظهرت بشكل جلي في الحرب "الإسرائيليّة" الإيرانيّة والتي استمرت 12 يومًا، شكل فيها الموقع الجغرافيّ بالإضافة إلى المساحة الجغرافيّة الكبيرة والتضاريس الهضبية والجبليّة التي تغلب على جيومورفولوجيا إيران دوراً مركزيّاً في هذه الحرب وإن كانت نفسها هذه الحرب خلّفت دمارًا كبيرًا وعددًا من الضحايا، إلا أنها ساهمت في بقاء هذه الدولة متماسكة وتستعد لجولة جديدة من القتال معتمدة بشكل أساس على قوتها الجغرافيّة وفي مقدمها الموقع.

المصادر والمراجع:

– **صلاح الدين الشامي**(1999)، دراسات في الجغرافيّا السياسيّة ، منشأة المفارق بالاسكندرية.

– **يسري الجوهري** (1993)، الجغرافيّا السياسيّة والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

– **اياد سكرية** (2015)، إيران والشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول 2001 حتى عام 2011، دار المنهل اللبناني.

– **طه عبد العليم رضوان** (1998)، الجغرافيّا السياسيّة المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

– **محمد وصفي ابو مغلي** (1985)، إيران دراسة عامّة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

– **روبرت كابلان** (2015)، انتقام الجغرافيّا، ايهاب عبد الرحيم علي (ترجمة)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عام المعرفة، العدد 420.

– **تييري كوفيل** (2008)، إيران الثورة الخفية، خليل، احمد خليل (ترجمة)، دار الفاربي، بيروت.

الصحف والمواقع الالكترونية:

– **محمد حسنين هيكل**، مقابلة اجرتها معه **جريدة السفير اللبنانية** بتاريخ 2015،/21/7، الصفحة الاولى.

– **فريد الخازن**، بعد إيران : تركيا شرق اوسط نووي، جريدة السفير اللبنانية ، 18/4/2015، ص1.

– الموقع الرسمي الفارسي للسيد علي الخامنئي..http://farsi.khamenei.ir/index.html الدخول إلى الموقع في 12/8/ 2025.

أهمية فلسفة التاريخ في استدامة الحضارات
ثوسيديديس وفخ القوة الصاعدة في ضوء المحادثات الأميركية الصينية عام ٢٠٢٦
قراءة في فوكوياما وهنتنغتون والحماية الذاتية للحضارات

الباحثة
سوزان فؤاد طالب

السّنة الجامعيّة:
٢٠٢٥-٢٠٢٦

الملخّص

يعيد البحث تنظيم مادته العلمية وفق خطة ثلاثية الفصول، بحيث لا يكون التقسيم شكلياً، بل منسجماً مع تطور الإشكالية: يبدأ من الأساس الفلسفي والتاريخي، ثم ينتقل إلى السرديات المؤسسة والحماية الذاتية للحضارات، وينتهي إلى ما يمكن أن تقدمه الفلسفة السياسية للمستقبل من أدوات نظرية وعملية لإدارة الصراع ومنع تحوله إلى منطق إلغاء أو إبادة رمزية أو مادية.

الكلمات المفتاحية: فلسفة التاريخ، ثوسيديديس، فخ ثوسيديديس، الصين، الولايات المتحدة، فوكوياما، هنتنغتون، الذاكرة الحضارية، الفلسفة السياسية، استدامة الحضارات.

Abstract

This study reorganizes its scholarly material according to a three-chapter structure in which the division is not merely formal, but closely aligned with the development of the central research problem. It begins with the philosophical and historical foundations, then moves to the foundational narratives and the question of civilizational self-preservation, and finally examines what political philosophy may offer the future in terms of both theoretical and practical tools for managing conflict and preventing its transformation into a logic of exclusion, symbolic erasure, or material destruction.

Keywords: Philosophy of History, Thucydides, Thucydides Trap, China, United States, Fukuyama, Huntington, Civilizational Memory, Political Philosophy, Sustainability of Civilizations

المقدّمة

تزداد الحاجة إلى فلسفة التاريخ في الأزمنة التي تتبدل فيها موازين القوى وتتعرض الهويات الجماعية إلى ضغط غير مسبوق. فالتاريخ لا يكون مجرد مستودع للذكريات، بل يتحول إلى أداة لبناء الوعي السياسي، وإلى مرآة تكشف كيف تفكر الحضارات في ذاتها وفي غيرها. وعندما تفقد جماعة ما القدرة على قراءة تاريخها، تصبح أكثر عرضة لقبول سرديات الآخرين عنها، حتى عندما تكون تلك السرديات ناقصة أو منحازة أو مؤسسة على منطق القوة ((Collingwood, 1946; Hegel, 1956.

إن سؤال استدامة الحضارات لا يتعلق بقدرتها على البقاء المادي فقط، بل بقدرتها على إنتاج معنى يسمح للأجيال المتعاقبة بأن ترى في وجودها مشروعاً قابلاً للاستمرار. فالحضارة التي تمتلك مؤسسات قوية من دون فلسفة، أو ذاكرة من دون نقد، أو اقتصاداً من دون غاية إنسانية، قد تتحول إلى قوة ضخمة لكنها هشة. لذلك، فإن فلسفة التاريخ تكشف أن الاستدامة الحضارية لا تنفصل عن الوعي بالزمن، وعن إدراك العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل (Vico, 1984; Taylor, 2004).

من هنا يكتسب ثوسيديديس أهمية خاصة. فهو مؤرخ يوناني من القرن الخامس قبل الميلاد، لكنه عاد إلى قلب النقاش العالمي في القرن الحادي والعشرين لأن العالم يشهد صعود قوة كبرى جديدة هي الصين، في مواجهة قوة دولية قائمة هي الولايات المتحدة. لقد صار اسمه حاضراً في مراكز الأبحاث، وفي الخطاب الدبلوماسي، وفي تصريحات صينية رسمية، لأن فكرته حول خوف القوة القائمة من القوة الصاعدة تبدو قادرة على تفسير جزء مهم من التوتر الدولي الراهن (Thucydides, 1972).

تتضاعف أهمية هذا الإطار حين ننظر إلى المحادثات الأميركية الصينية عام 2026، حيث استُخدم مفهوم «فخ ثوسيديديس» في سياق الحديث عن قدرة واشنطن وبكين على تجنب الصدام وبناء نمط جديد من العلاقات بين القوى الكبرى. وتؤكد هذه العودة إلى مفكر يوناني قديم أن الفلسفة لا تموت، بل تنتظر لحظة تاريخية تعيد إليها معناها العملي. فالمفهوم الذي نشأ من حرب أثينا وإسبرطة أصبح اليوم لغة لفهم التنافس حول تايوان، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والتجارة، والقيادة العالمية (Euronews,

2026; The Guardian, 2026)، غير أن البحث لا يكتفي بتطبيق ثوسيديديس على العلاقات الأميركية الصينية، بل يوسّع النقاش ليشمل علاقة الفلسفة بحماية الذات الحضارية، فالحضارات لا تُهدَّد بالسلاح فقط، بل بالسرديات التي تُضعف ذاكرتها أيضاً، وبالنماذج الفكرية التي تقدم نفسها بوصفها نهاية التاريخ أو النموذج الوحيد الممكن، ومن هنا تأتي ضرورة قراءة فوكوياما وهنتنغتون معاً: الأول بوصفه ممثلاً لفكرة الانتصار النهائي للنموذج الليبرالي، والثاني بوصفه ممثلاً لفكرة عودة الصراع الحضاري والثقافي (Fukuyama, 1992; Huntington, 1996).

كما نحاول في هذا البحث مناقشة مثال السردية الأميركية حول كولومبس والأميركيين الأصليين، لا باعتباره موضوعاً تاريخياً منفصلاً، بل بوصفه نموذجاً لكيفية بناء الحضارات الحديثة لشرعيتها عبر سرديات انتقائية تخفي العنف أو التهجير أو الإبادة الثقافية أحياناً. فالحضارة التي تملك قدرة على صياغة سرديتها تملك جزءاً من القوة، أما الحضارة التي تُسلب سرديتها فإنها تُسلب قدرتها على حماية ذاتها معنوياً وسياسياً (Todorov, 1984; Dunbar–Ortiz, 2014).

ورعاية للشروط والأدبيات الأكاديمية الجامعية، فإن البحث لا يعرض الفصول بوصفها عناوين متجاورة، بل بوصفها مساراً حجاجياً متدرجاً: ابتداءً من التأسيس المفاهيمي، مرورًا بالاختبار التاريخي والسياسي، وصولًا إلى بناء استنتاجات مستقبلية. وبهذا تتجنب الدراسة التفكك البنيوي، وتتحول الفصول والمباحث إلى وحدات تحليلية واسعة، لا إلى فقرات قصيرة منفصلة.

إشكالية البحث وأسئلته

تقوم إشكالية البحث على سؤال مركزي مفاده: كيف يمكن لفلسفة التاريخ أن تسهم في استدامة الحضارات وحماية الذات الجماعية من التصدع أو الذوبان أو الإلغاء أمام حضارات أخرى تمتلك قوة مادية أو رمزية أكبر؟ ولا يُطرح هذا السؤال بوصفه سؤالاً نظرياً مجرداً، بل بوصفه مدخلاً لفهم العلاقة بين الذاكرة والقوة والهوية والمعنى. فالحضارة لا تستمر لأنها تملك المؤسسات أو الاقتصاد أو السلاح فحسب، بل لأنها تملك أيضاً وعياً بتاريخها وقدرة على تفسير ذاتها ونقد تجربتها وتحويل ماضيها إلى مشروع مستقبلي قابل للاستمرار.

تُظهر معالجة هذا السؤال أن فلسفة التاريخ تمنح الحضارات نوعاً من المناعة الفكرية

والسياسية. فهي تساعد الجماعة على امتلاك سرديتها الخاصة، وتمنعها من أن تُعرّف فقط بعيون الآخرين أو وفق مصالح القوى الغالبة. غير أن حماية الذات الحضارية لا تعني الانغلاق أو رفض التفاعل، بل تعني بناء وعي نقدي قادر على التمييز بين الانفتاح المنتج والذوبان، وبين الدفاع المشروع عن الهوية وتحويل الهوية إلى أداة إقصاء أو عداء.

السؤال الأول: ما المقصود بفلسفة التاريخ؟

يقصد بفلسفة التاريخ التفكير في معنى التاريخ واتجاهه ودلالته، لا الاكتفاء بتسجيل وقائعه. فهي تسأل عن أسباب صعود الحضارات وسقوطها، وعن العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل، وعن قدرة المجتمعات على تحويل التجربة التاريخية إلى وعي ومؤسسات ورؤية سياسية. ومن ثمّ، فإن فلسفة التاريخ في هذا البحث ليست تأملاً نظرياً منفصلاً عن الواقع، بل أداة لفهم استدامة الحضارات وحماية الذاكرة الجماعية من الاختزال أو التشويه.

السؤال الثاني: ما العلاقة بين الوعي التاريخي والاستدامة الحضارية؟

العلاقة بين الوعي التاريخي والاستدامة الحضارية علاقة تأسيسية؛ فالحضارة التي تفقد وعيها بتاريخها تصبح أكثر قابلية للتفكك أو التبعية أو قبول سرديات الآخرين عنها. ولا يعني الوعي التاريخي تمجيد الماضي أو تقديسه، بل يعني امتلاك ذاكرة نقدية قادرة على التعلم من الانتصارات والهزائم، وعلى الاعتراف بالأخطاء من دون فقدان الثقة بالذات. لذلك تكون الحضارة المستدامة هي التي تجمع بين الذاكرة والنقد، وبين حماية الذات والانفتاح، وبين الاعتزاز بالخصوصية والقدرة على التجدد.

السؤال الثالث: كيف يمكن فهم فخ ثوسيديديس في ضوء الصراع بين الصين والولايات المتحدة؟

يمكن فهم فخ ثوسيديديس بوصفه تحذيراً من أن صعود قوة جديدة قد يثير خوف القوة القائمة، وأن هذا الخوف قد يتحول إلى سياسات احتواء وتصعيد وسوء تقدير. وفي الحالة المعاصرة تمثل الصين قوة صاعدة اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً، بينما تمثل الولايات المتحدة القوة القائمة التي تسعى إلى الحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي. وهنا يتشكل الخطر حين يفسر كل طرف سلوكه بوصفه دفاعياً، ويفسر سلوك الطرف الآخر بوصفه تهديداً. لذلك لا يعني فخ ثوسيديديس أن الحرب محتومة، بل يعني أن سوء إدارة الخوف والاعتراف والمنافسة قد يجعل الصدام أكثر احتمالاً.

السؤال الرابع: لماذا عاد اسم ثوسيديديس إلى واجهة الخطاب الصيني والأميركي عام 2026؟

عاد اسم ثوسيديديس إلى الواجهة لأن العلاقات الأميركية الصينية تمر بلحظة انتقال في ميزان القوة العالمي. فاستدعاء هذا المؤرخ اليوناني القديم يكشف أن السياسة الدولية المعاصرة لا تُفهم بالمصالح الاقتصادية وحدها، بل تحتاج أيضاً إلى مفاهيم فلسفية وتاريخية تشرح الخوف والطموح والهيمنة وسوء التقدير. كما أن استخدام الصين لهذا المفهوم في مخاطبة الغرب يدل على أن الفلسفة يمكن أن تتحول إلى لغة دبلوماسية ورمزية، تُستخدم لتحذير القوة القائمة من تحويل صعود قوة أخرى إلى سبب للحرب.

السؤال الخامس: هل انتهى التاريخ فعلاً كما اقترح فوكوياما؟

لا يمكن القول إن التاريخ انتهى فعلاً عند النموذج الليبرالي كما تصور فوكوياما. فقد أظهرت التحولات اللاحقة للحرب الباردة أن العالم لم يتجه كله نحو نموذج سياسي واحد، وأن الصين صعدت بقوة من دون أن تتبنى الديمقراطية الليبرالية الغربية. ومع ذلك، تبقى أهمية فوكوياما في تنبيهه إلى مركزية الاعتراف والكرامة في السياسة. فالدول لا تبحث عن القوة المادية فقط، بل عن الاعتراف بمكانتها ودورها، وهذا ما يساعد على فهم مطالبة الصين بموقع أوسع في النظام الدولي وخوف الولايات المتحدة من تراجع مكانتها.

السؤال السادس: هل ما زال الصراع الحضاري الذي تحدث عنه هنتنغتون حاضراً بأشكال جديدة؟

ما زال البعد الحضاري حاضراً في السياسة الدولية، لكنه لا ينبغي أن يُفهم بوصفه قدراً حتمياً للصدام. فقد أصاب هنتنغتون حين أشار إلى دور الثقافة والهوية والدين واللغة في تشكيل التوترات العالمية، غير أن الخطر في أطروحته يكمن في تصوير الحضارات ككتل مغلقة ومتصارعة بطبيعتها. لذلك يتبنى هذا البحث قراءة نقدية لهنتنغتون: فهو يعترف بأهمية الهوية الحضارية، لكنه يرفض تحويل الاختلاف إلى مبرر للحرب أو الإلغاء. فالحضارات يمكن أن تتصارع، لكنها يمكن أيضاً أن تتحاور وتتبادل وتتعلم.

السؤال السابع: كيف تستطيع الفلسفة السياسية أن تقدم للمستقبل نموذجاً أقل عنفاً وأكثر عدالة في إدارة التنافس بين الحضارات؟

تستطيع الفلسفة السياسية أن تقدم نموذجاً أكثر عدالة حين تنقد الحتميات التي تجعل الحرب أمراً لا مفر منه، وتدعو إلى الاعتراف المتبادل بين الحضارات، وتضع حدوداً أخلاقية لاستخدام القوة. فهي لا تلغي التنافس بين القوى الكبرى، لكنها تسعى إلى تنظيمه بالقانون والحوار وضبط القوة. وبذلك تصبح الحماية الذاتية للحضارة دفاعاً عن

الوجود والمعنى، لا مشروعاً لإلغاء الآخر. إن مستقبل الحضارات لا يتوقف على قدرتها على البقاء المادي فقط، بل على قدرتها على البقاء العاقل: أي حماية الذات مع الاعتراف بالآخر، وممارسة القوة من دون فقدان العدالة.

وبناءً على ذلك، تتمثل فرضية البحث في أن الحضارات التي تمتلك فلسفة تاريخية نقدية تكون أقدر على الاستمرار من الحضارات التي تعتمد على القوة المادية وحدها. فالوعي التاريخي لا يعني العودة إلى الماضي، بل يعني امتلاك ذاكرة تتعلم، ونقد ذاتي يكشف الأخطاء، ورؤية سياسية تحول الهوية إلى مشروع مستقبلي لا إلى انغلاق دفاعي. وتكمن أهمية هذه الإشكالية في أنها تجمع بين فلسفة التاريخ والفلسفة السياسية والعلاقات الدولية، وتتعامل مع الحضارة لا كهوية ثابتة، بل كقدرة متجددة على الفهم والنقد والإنتاج.

المنهجية وحدود الدراسة

يعتمد البحث على منهج تحليلي نقدي يجمع بين فلسفة التاريخ والفلسفة السياسية والعلاقات الدولية. ولا يسعى إلى تقديم سرد تاريخي شامل للصين أو الولايات المتحدة أو التراث اليوناني، بل إلى تحليل استخدام المفاهيم التاريخية في تفسير الحاضر السياسي، لذلك فإن ثوسيديديس يُقرأ هنا لا بصفته مؤرخاً قديماً فقط، بل بصفته منظّراً مبكراً لعلاقة القوة بالخوف وبالحرب.

كما يعتمد البحث على منهج مقارن، من خلال المقارنة بين ثلاث مقاربات كبرى: المقاربة الثوسيديدية التي ترى الخوف البنيوي سبباً عميقاً للحرب (Thucydides, 1972)، والمقاربة الفوكويامية التي تفترض تفوق النموذج الليبرالي الحديث (Fukuyama, 1992)، والمقاربة الهنتنغتونية التي تؤكد مركزية الانتماء الحضاري والثقافي (Hun-tington, 1996). وتتيح هذه المقارنة الكشف عن أن مستقبل الحضارات لا يمكن فهمه من زاوية واحدة، بل يحتاج إلى تداخل بين القوة والمعنى والمؤسسات والذاكرة.

تلتزم الدراسة أيضًا بالحذر المعرفي في تناول القضايا الحضارية. وبحسب تايلور (Taylor, 2004) فإن الدراسة لا تفترض أن حضارة بعينها خير مطلق أو شر مطلق، ولا تقبل مقولة الصّراع الحتمي بين الحضارات، بل تنطلق من أن الحضارات يمكن أن تتفاعل وتتعلّم وتتجدد، لكنها قد تتحول إلى مشاريع هيمنة عندما تفقد البعد الأخلاقي والعقلاني في علاقتها بالآخر.

يعتمد البحث أيضاً على قراءة نقدية للمصادر، بحيث لا يتعامل مع أي سردية بوصفها حقيقة مكتملة، فالمصادر الكلاسيكية تُقرأ في سياقها، والمصادر الحديثة تُقرأ في ضوء

مصالحها السياسية والمعرفية، أما المصادر الصحفية والرسمية المتعلقة بعام 2026 فتُستخدم بوصفها شواهد على الخطاب السياسي المعاصر لا بوصفها وحدها أساساً للحكم الفلسفي النهائي.

خطة البحث

تقوم خطة البحث، وفق الأصول الأكاديمية المرعية في الجامعة اللبنانية، على ثلاثة فصول كبرى يضم كل فصل منها ثلاثة مباحث موسعة. وقد اختير هذا التقسيم لأن المبحث لا يؤدي وظيفة شكلية فحسب، بل يمثل وحدة تحليلية مستقلة نسبياً، تمتد إلى معالجة واسعة تجمع بين التعريف المفاهيمي والتحليل النقدي والتطبيق السياسي، بما يجعل كل مبحث قريباً من ثلاث صفحات أو أكثر بحسب طبيعة المادة العلمية.

الفصل الأول، زوعنوانه «الأسس الفلسفية والتاريخية لصعود الحضارات وصراع القوى الكبرى»، يعرّف المفاهيم المؤسسة للبحث، ويضم ثلاثة مباحث: الأول في فلسفة التاريخ والوعي الحضاري، والثاني في ثوسيديديس وسبب عودة اسمه في زمن التنافس الأميركي الصيني، والثالث في فوكوياما وهنتنغتون وحدود النماذج الكبرى في تفسير التاريخ العالمي.

الفصل الثاني، وعنوانه «السرديات المؤسسة والحماية الذاتية للحضارات في ضوء النموذجين الأميركي والصيني»، ينتقل من الإطار النظري إلى اختبار السرديات التاريخية والسياسية. ويضم ثلاثة مباحث: الأول في الذاكرة الأميركية بين كولومبس والسكان الأصليين، والثاني في الصين وثوسيديديس واستعادة التاريخ في إدارة الصعود، والثالث في الحماية الذاتية للحضارة بين مقاومة الهيمنة وخطر الانغلاق.

ويُراعى في توزيع الفصول أن يكون كل مبحث وحدة تحليلية موسعة لا تقل، في حجمها ووظيفتها، عن معالجة مستقلة نسبياً. لذلك يضم كل مبحث مدخلاً مفاهيمياً، وتحليلاً نقدياً، وربطاً تطبيقياً، وخلاصة انتقالية تمهد لما بعده. وهذا الأسلوب أقرب إلى متطلبات البحث الأكاديمي الجاد لأنه يمنع تشتت الأفكار، ويحافظ على تسلسل الحجة، ويُظهر قدرة الباحث على تطوير فكرة واحدة عبر صفحات متعددة.

كما تلتزم الخطة بمبدأ التدرج من العام إلى الخاص، ثم من الخاص إلى الاستشراف. فالفصل الأول يحدد المفاهيم، والفصل الثاني يختبرها في السرديات والنماذج السياسية، والفصل الثالث يستخلص منها رؤية مستقبلية. وبذلك تصبح الفهرسة جزءاً من المنهج، لا مجرد ترتيب شكلي للعناوين.

الفصل الأول: الأسس الفلسفية والتاريخية لصعود الحضارات وصراع القوى الكبرى

يمثل هذا الفصل الأساس النظري للبحث، إذ يضع القارئ أمام المفاهيم الكبرى التي ستوجّه التحليل اللاحق: فلسفة التاريخ، الصعود الحضاري، الخوف البنيوي، ونماذج تفسير التاريخ الحديث. ولا يهدف الفصل إلى عرض تاريخ الفلسفة عرضاً موسعًا، بل إلى انتقاء المفاهيم الأكثر قدرة على تفسير سؤال الاستدامة الحضارية في زمن التنافس بين القوى الكبرى.

المبحث الأول: فلسفة التاريخ والوعي الحضاري: من الذاكرة إلى الاستدامة

فلسفة التاريخ هي محاولة لفهم المعنى الكامن وراء تعاقب الأحداث وتحليل حركة المجتمعات عبر الزمن (Hegel, 1953). وهي تختلف عن التأريخ الوصفي لأنها لا تكتفي بتسجيل الوقائع، بل تسأل عن اتجاهها ودلالتها وحدودها. فمنذ فيكو وهيغل وماركس وكولنغوود، ظل السؤال المركزي هو: هل للتاريخ منطق؟ وهل تتحرك المجتمعات وفق قوانين أو أنماط يمكن فهمها؟ غير أن البحث المعاصر يميل إلى الحذر من الحتميات الصارمة، ويفضل النظر إلى التاريخ بوصفه مجالاً للصراع بين الحرية والبنية، وبين الفعل الإنساني والظروف الموضوعية.

في سياق استدامة الحضارات، تصبح فلسفة التاريخ ضرورة لا ترفاً فكرياً. فالحضارة لا تبقى بمجرد تراكم الأبنية والمؤسسات، بل ببقاء قدرتها على تفسير ذاتها للأجيال اللاحقة (Anderson, 1983). وعندما ينقطع الخيط بين الذاكرة والمعنى، تصبح المؤسسات خاوية، وتتحول الهوية إلى شعار بلا مضمون (Bell, 1976). لذلك فإن الوعي التاريخي هو نوع من المناعة الحضارية؛ فهو يمنع الشعب من أن يقرأ نفسه بعيون خصومه وحدهم، ويمنعه أيضاً من السقوط في تقديس الذات أو إنكار أخطائها (Taylor, 2004; Collingwood, 1946).

لا يعني ذلك أن فلسفة التاريخ يجب أن تُستخدم كأداة دعائية أو قومية ضيقة، فالوعي التاريخي الحقيقي يختلف عن الأسطورة السياسية المغلقة. إنه وعي نقدي يربط الاعتزاز بالذاكرة بالقدرة على الاعتراف بالعنف والظلم والأخطاء، ومن هنا فإن الحضارة الأكثر استدامة ليست تلك التي تزعم الطهر المطلق، بل تلك التي تستطيع أن تواجه تاريخها من دون أن تنهار، وأن تصحح مسارها من دون أن تفقد ثقتها بذاتها .(Arendt H. , 1958) إن الشعوب التي لا تمتلك فلسفة تاريخية تُترك غالباً لسرديات الآخرين. وتتحول هذه السرديات إلى وسيلة لإعادة تعريفها: من هي؟ ما قيمتها؟ ما حدود مشروعها؟ وما موقعها

في العالم؟ وبهذا المعنى، فإن السيطرة على التاريخ ليست أقل أهمية من السيطرة على الأرض أو الاقتصاد، لأن الذاكرة هي المجال الذي تُنتج فيه الشرعية السياسية والثقة الجماعية والقدرة على المقاومة.

تكشف التجارب التاريخية أن الحضارات التي ركزت على محو الآخرين أو إذلالهم قد حققت توسعاً سريعاً أحياناً، لكنها راكمت في داخلها تناقضات أخلاقية وسياسية جعلتها قابلة للتصدع. فالعنف الذي يمارس باسم التفوق يتحول لاحقاً إلى أزمة شرعية، لأن الحضارة التي لا تستطيع تبرير قوتها أخلاقياً تفقد قدرتها على الإقناع، وتبقى مضطرة إلى مزيد من السيطرة للحفاظ على مكانتها.

في المقابل، لا تكمن قوة الحضارة العقلانية في ضعفها العسكري، بل في قدرتها على الجمع بين القوة والمعنى. فالحكمة السياسية لا تعني التخلي عن حماية الذات، وإنما تعني ألا تتحول الحماية إلى مشروع إلغاء للآخر. ومن هنا يمكن القول إن الفلسفة تمنح الحضارة قدرة على الدفاع عن ذاتها من دون أن تفقد إنسانيتها، وقدرة على التفاعل مع الآخر من دون أن تذوب فيه.

إن الاستدامة الحضارية بهذا المعنى ليست استمراراً ميكانيكياً في الزمن، بل قدرة متجددة على إعادة إنتاج الذات. فالحضارة المستدامة تتعلم من هزائمها، وتعيد بناء مؤسساتها، وتراجع سردياتها، وتحوّل الذاكرة إلى مشروع للتجدد لا إلى عبء للماضي (Vico, 1984). وهذه القدرة هي ما يجعل فلسفة التاريخ أداة مستقبلية بقدر ما هي أداة لفهم الماضي.

رغم أن محور البحث ينطلق من ثوسيديديس، فإن توسيع النقاش يقتضي استحضار ابن خلدون بوصفه أحد أعظم مفكري التاريخ والعمران. فقد سبق كثيراً من منظّري الاجتماع السياسي في ربط نشوء الدول بقوة العصبية، وربط انحلالها بالترف والظلم وضعف الروابط الجامعة. ومن هذه الزاوية، يقدم ابن خلدون إطاراً غير غربي لفهم استدامة الحضارات (ابن خلدون، 2004).

تلتقي فلسفة ابن خلدون مع ثوسيديديس في اهتمامهما بالسببية التاريخية، لكنهما تختلفان في المحور المركزي الذي تبحث عنه كل منهما. فثوسيديديس ينظر إلى الصراع بين المدن والقوى، أما ابن خلدون فينظر إلى البناء الداخلي للمجتمع والدولة. وبذلك يكتمل التحليل: فالحضارة قد تسقط بسبب عدو خارجي، لكنها تكون غالباً قد ضعفت من الداخل قبل أن تُهزم من الخارج.

تساعد فكرة العصبية الخلدونية على فهم حماية الذات الحضارية. فالشعب الذي يمتلك رابطة جامعة قائمة على معنى مشترك يستطيع أن يواجه الأزمات. أما عندما تتفكك الروابط، وتتحول الدولة إلى جهاز جباية أو قهر، وتفقد النخب صلتها بالمجتمع، تصبح الحضارة أقل قدرة على الدفاع عن نفسها (ابن خلدون، 2004). وهذا يوضح أن الاستدامة ليست مسألة خطاب حضاري فقط، بل مسألة عدالة ومؤسسات وثقة.

كما أن ابن خلدون يحذر من أثر الترف والجمود على انهيار الدول، فالترف لا يعني الرفاه بحد ذاته، بل يعني فقدان الصلابة الأخلاقية والاجتماعية التي سمحت بالنشوء. وحين تنفصل النخب عن حاجات الناس، تصبح الحضارة معرضة للتصدع، مهما بدت قوية من الخارج. وهذا درس مهم للحضارات الكبرى اليوم، بما فيها الولايات المتحدة والصين.

يوضح ابن خلدون أيضاً أن المعرفة جزء من العمران. فازدهار العلوم مرتبط بازدهار المدن والمؤسسات والاستقرار. وإذا انهار العمران، ضعفت العلوم، وإذا ضعفت العلوم، فقد المجتمع قدرته على إدارة مستقبله. وبذلك يصبح الاستثمار في المعرفة والفلسفة والتعليم ركناً من أركان الاستدامة الحضارية لا مسألة ثانوية.

إن إدخال ابن خلدون في هذا البحث يمنع اختزال فلسفة التاريخ في خط غربي واحد يبدأ باليونان وينتهي بالحداثة الأوروبية. فالحضارات الأخرى أنتجت أيضاً فلسفات عميقة للتاريخ والسياسة. وهذا الاعتراف ضروري كي لا تتحول دراسة الفلسفة إلى إعادة إنتاج لهيمنة معرفية واحدة.

ومن هنا يمكن القول إن ثوسيديديس يعلّمنا خطر الخوف بين القوى، وابن خلدون يعلّمنا خطر التصدع الداخلي. وإذا اجتمع الدرسان، صارت فلسفة التاريخ أكثر قدرة على تفسير بقاء الحضارات: فهي تحتاج إلى إدارة علاقة الخارج بحكمة، وإلى بناء الداخل بعدالة وتماسك ومعرفة.

هذا التكامل مهم للمستقبل العربي أيضاً، لأن المجتمعات التي تدرس الصراعات الدولية من دون إصلاح داخلها تبقى ضعيفة، والمجتمعات التي تنشغل بالداخل وتتجاهل تحولات القوة العالمية تبقى معرضة للمفاجأة. والفلسفة السياسية الناضجة هي التي تجمع بين البعدين: الداخل العادل والخارج الحكيم (Arendt H. , 1958).

يمكن توسيع معنى فلسفة التاريخ بالعودة إلى جيامباتيستا فيكو (Vico G. , 1999) الذي رأى أن الأمم تصنع عوالمها التاريخية بنفسها، وأن فهم التاريخ لا يتم من خلال الوقائع وحدها بل من خلال اللغة والأساطير والقوانين والمؤسسات. لذلك تبدو فلسفة

التاريخ هنا علماً بالمعنى الذي تنتجه الجماعات عن ذاتها. فالشعب لا يعيش داخل الجغرافيا فقط، بل داخل سردية كبرى تمنحه صورة عن بداياته ومصيره، وتحدد ما إذا كان يرى نفسه فاعلاً في التاريخ أو مجرد موضوع لسياسات الآخرين.

أما هيغل (Hegel, 1953) فقد جعل التاريخ مسرحاً لتطور الوعي بالحرية، ورأى أن الأمم التي لا تستطيع تحويل تجربتها إلى مؤسسات وقانون وأخلاق عامة تبقى خارج الفاعلية التاريخية. ورغم الانتقادات الواسعة للمركزية الأوروبية في فلسفة هيغل، فإن فكرته حول العلاقة بين الوعي والمؤسسة تظل مفيدة لهذا البحث، لأنها تبيّن أن الحضارة لا تستدام بالعاطفة وحدها، بل بتحويل الوعي التاريخي إلى نظام تربوي وقانوني وسياسي يحفظ المعنى ويمنع التلاشي.

ومن زاوية ابن خلدون (ابن خلدون، 2004)، لا تولد الحضارات ولا تنهار عشوائياً، بل تخضع لعلاقة معقدة بين العصبية والعمران والترف والسلطة. فقوة الجماعة في بدايتها ترتبط بالتماسك والمعنى المشترك، ثم قد تضعف حين تتحول الدولة إلى جهاز استهلاك وهيمنة، وتفقد القدرة على التجدد الأخلاقي والسياسي. إن هذه القراءة تجعل الاستدامة الحضارية مسألة داخلية قبل أن تكون خارجية: فالحضارة التي تتصدع من داخلها لا تحتاج إلى عدو قوي كي تنهار، بل يكفي أن تفقد معناها الجامع.

تساعد هذه المقاربات على فهم أن فلسفة التاريخ ليست دفاعاً عن الماضي كما هو، بل نقداً للماضي من أجل تحويله إلى قوة مستقبلية. فالأمم الحية لا تقدس تاريخها تقديساً جامداً، ولا تقطعه قطيعة كاملة، بل تعيد تأويله بما يسمح لها بالاستمرار والتجدد. وهنا تلتقي فلسفة التاريخ مع شرط الاستدامة: أن تملك الحضارة قدرة مزدوجة على الذاكرة والنقد، وعلى الحماية والانفتاح، وعلى الهوية والتعلم.

إن الخطر الأكبر على الحضارات لا يأتي دائماً من الخارج، بل من فقدان القدرة على التفريق بين التاريخ والأسطورة، وبين الذاكرة والإنكار، وبين الثقة بالذات والوهم القومي. فالفلسفة التاريخية الرصينة لا تصنع شعباً عدوانياً، بل تصنع شعباً واعياً يعرف حدوده ومصالحه وواجباته. لذلك يصبح التعليم الفلسفي والتاريخي شرطاً من شروط السيادة، لأنه يحول المجتمع من كتلة قابلة للتوجيه إلى جماعة قادرة على الفهم والحكم والمساءلة.

ومن هنا يمكن القول إن استدامة الحضارات لا تعني مجرد بقاء اللغة أو الأبنية أو الرموز، بل بقاء القدرة على إنتاج المعنى العام. فحين تفقد الحضارة قدرتها على تفسير ذاتها تصبح موضوعاً لتفسير الآخرين، وحين تصبح موضوعاً لتفسير الآخرين فقط تفقد جزءاً

جوهرياً من سيادتها الرمزية. ولهذا السبب تحتل فلسفة التاريخ موقعاً مركزياً في أي بحث جاد حول الأمن الحضاري والسيادة الثقافية.

وبذلك لا يقف هذا المبحث عند حدود العرض، بل يفتح الطريق للمبحث التالي داخل الفصل نفسه، لأن القضية المطروحة لا تكتمل إلا بربط المفهوم الفلسفي بالسردية التاريخية وبالقرار السياسي.

المبحث الثاني:

ثوسيديديس والفكر السياسي الواقعي: لماذا عاد اسمه في الزمن الأميركي الصيني؟

يحتل ثوسيديديس مكانة محورية في تاريخ الفكر السياسي لأنه نقل الكتابة التاريخية من مستوى الرواية الملحمية إلى مستوى التحليل السببي. فقد كتب عن الحرب البيلوبونيزية بين أثينا وإسبرطة بوصفها تجربة تكشف بنية السياسة والقوة والخوف والطموح (Thucydides, 1972). وعلى خلاف التصورات الأسطورية، لم يجعل الآلهة سبباً مباشراً للحرب، بل بحث في قرارات البشر، وفي المصالح، وفي سوء التقدير، وفي توازن القوة.

تنبع قيمة ثوسيديديس من أنه رأى في الحرب نتيجة لمسار طويل لا لشرارة واحدة. فالشرارة قد تكون حادثة عسكرية أو تحالفاً أو خطاباً، لكن السبب العميق هو تغير ميزان القوة بين أثينا الصاعدة وإسبرطة القائمة. هذه الفكرة البسيطة ظاهرياً أصبحت إحدى أهم صيغ التفكير في العلاقات الدولية، لأنها تربط الحرب بالخوف البنيوي لا بالمزاج الفردي وحده.

كما أن ثوسيديديس كشف الطابع المأساوي للسياسة. فالدول لا تدخل الحرب دائماً لأنها تريدها، بل قد تدخلها لأنها تخاف من نتائج عدم الدخول فيها. وهذا ما يجعل السياسة الدولية مجالاً للمفارقة: فالسعي إلى الأمن قد ينتج مزيداً من انعدام الأمن، ومحاولة الردع قد تزيد احتمال الصدام. وهذه الفكرة ستظهر لاحقاً في ما يُعرف في العلاقات الدولية بـ«معضلة الأمن» (Jervis, 1976).

والسؤال الذي يطرح في واقعنا الراهن: لماذا برز اسم ثوسيديديس في هذا الوقت؟ لقد عاد اسمه لأن العالم يعيش لحظة انتقالية تشبه، في بنيتها لا في تفاصيلها، لحظات تاريخية سابقة كان فيها صعود قوة جديدة سبباً في ارتباك النظام القائم. فالصين لا تمثل مجرد اقتصاد كبير، بل تمثل مشروعاً سياسياً وحضارياً وتكنولوجياً يريد أن يعيد تعريف موقعه في العالم. والولايات المتحدة لا ترى في ذلك منافسة عادية، بل تحدياً

لبنية الهيمنة التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية ثم تعززت بعد الحرب الباردة (Allison, 2017).

هنا يصبح ثوسيديديس مفيداً لأنه لا يقدم نبوءة حتمية بالحرب، بل يقدم تحذيراً من منطقها. فالقراءة السطحية لفخ ثوسيديديس قد تقول إن الحرب بين الصين والولايات المتحدة حتمية، أما القراءة الفلسفية الأعمق فتقول إن الوعي بهذا الفخ يمكن أن يساعد على تجنبه (Allison, 2017). وهذا الفارق جوهري، لأن الفلسفة السياسية لا تكتفي بوصف الخطر، بل تبحث عن شروط تجاوزه.

واللافت أن ثوسيديديس عاد في الخطاب الصيني تحديداً بوصفه لغة موجهة إلى الغرب. فعندما يستخدم الرئيس الصيني أو الإعلام الصيني هذا المفهوم، فإنه لا يخاطب الذاكرة الصينية فقط، بل يخاطب الذاكرة الغربية بلغتها الكلاسيكية. وبذلك تصبح الإشارة إلى ثوسيديديس جزءاً من صراع رمزي: الصين تقول للولايات المتحدة إن التاريخ الغربي نفسه يحذركم من تحويل صعود قوة أخرى إلى سبب للحرب ([MFA China], 2026).

إن مكانة ثوسيديديس بالنسبة إلى الصين المعاصرة لا تعني أن الصين تتبنى الفكر اليوناني بوصفه مرجعية داخلية، بل تعني أنها توظف مفهوماً عالمياً لتأطير موقفها. فالصين تملك تراثاً سياسياً خاصاً في كونفوشيوس وسون تزو ومفهوم الانسجام، لكنها تدرك أن التواصل مع الغرب يحتاج أحياناً إلى مفاهيم يفهمها الغرب نفسه. ومن هنا تصبح الفلسفة اليونانية أداة دبلوماسية، لا مجرد ميراث أكاديمي (Sun Tzu, 1963).

كما أن استدعاء ثوسيديديس يكشف أن النزاع الأميركي الصيني ليس نزاعاً اقتصادياً فقط. فلو كان الخلاف حول الرسوم الجمركية أو الصادرات وحدها لما احتيج إلى مؤرخ يوناني قديم. غير أن استدعاءه يعني أن الطرفين، أو على الأقل الصين في خطابها الرسمي، يريان أن المسألة تتعلق بموقع تاريخي: من يملك حق قيادة النظام الدولي؟ ومن يحدد قواعد الشرعية والقوة؟ ([MFA China], 2026).

لا يمكن فهم عودة ثوسيديديس إلى النقاش السياسي العالمي من دون فهم مكانة التراث اليوناني في تكوين العقل السياسي الغربي. فاليونان القديمة لم تكن مجرد مرحلة تاريخية، بل أصبحت في المخيال الغربي مصدراً للسياسة والفلسفة والديمقراطية والتراجيديا. من هنا فإن أي استدعاء لثوسيديديس لا يستدعي مؤرخاً فقط، بل يستدعي سلطة رمزية عميقة داخل الثقافة السياسية الغربية (Strauss, 1964).

تميز ثوسيديديس عن كثير من مؤرخي عصره بأنه كتب التاريخ من داخل التجربة لا

من خارجها، فقد عاش الحرب، وخبر المنفى، ورأى كيف تتحول المدن المزدهرة إلى فضاءات خوف وعنف وانقسام. لذلك جاءت كتابته مشبعة بإحساس مأساوي بأن السياسة ليست مجال الفضيلة وحدها، بل مجال الغرور والخطأ والخوف وسوء التقدير.

تنبع حداثة ثوسيديديس من أنه لم يكتب لكي يمجد أثينا فقط، بل لكي يكشف كيف يمكن لقوة متقدمة ثقافياً وديمقراطياً أن تقع في العنف الإمبراطوري، وهذه نقطة أساسية في موضوع الحضارات: فالحضارة التي تملك لغة الحرية قد تمارس الهيمنة إذا فقدت حدود القوة (Said, 1978)، ولذلك فإن ثوسيديديس يعلّمنا أن الحضارة لا تُقاس بما تقوله عن نفسها فقط، بل بما تفعله عندما تملك القدرة على الإكراه.

من هنا نفهم لماذا يصبح ثوسيديديس مفيداً للصين في مخاطبة الولايات المتحدة. فالصين لا تختار مفهوماً هامشياً، بل تختار مفكراً من صميم الذاكرة الغربية كي تقول للغرب: إن تجربتكم الفلسفية نفسها تعلمكم أن الخوف من الصعود قد يقود إلى الكارثة ([MFA China], 2026). وهنا يتحول الفيلسوف اليوناني إلى جسر خطابي بين حضارتين، وإلى أداة لإعادة تفسير الخطر بلغة يفهمها الخصم.

لكن هذا الاستخدام الصيني لا يخلو من براعة سياسية. فحين تقول الصين إنها لا تريد فخ ثوسيديديس، فهي تقدم نفسها في صورة القوة الحكيمة التي تحذر من الحرب، وتضع الولايات المتحدة في موقع القوة التي عليها أن تضبط خوفها. وبذلك يعمل المفهوم في مستويين: مستوى تحليلي يشرح تغير موازين القوة، ومستوى بلاغي يوزع المسؤولية الأخلاقية والسياسية على الأطراف (Allison, 2017).

إن إبراز اسم ثوسيديديس في هذا الوقت تحديداً يعود أيضاً إلى أزمة الثقة في النظام الدولي. العالم لم يعد مقتنعاً تماماً بفكرة القطبية الواحدة، ولم يستقر بعد على نظام تعددي واضح، وفي هذه المرحلة الانتقالية تظهر الحاجة إلى مفاهيم تاريخية تساعد على فهم الخوف والردع والاعتراف وسوء التقدير. هذا ما يفسر حضور ثوسيديديس في الإعلام ومراكز الأبحاث والدبلوماسية (Cornell Chronicle, 2026).

على أن القيمة الفلسفية الحقيقية لثوسيديديس لا تكمن في شهرته، بل في قدرته على تعليم السياسة فضيلة التواضع. فهو يذكر القوى الكبرى بأن الازدهار قد يتحول إلى غرور، وأن الغرور قد يتحول إلى توسع، وأن التوسع قد يستدعي مقاومة، وأن المقاومة قد تنتهي بحرب تهدم ما ظنت الحضارة أنها تحميه، وهذه السلسلة هي جوهر الحكمة التاريخية.

لذلك يمكن القول إن ثوسيديديس في الراهن العالمي ليس مجرد مرجع قديم، بل

مرآة. فالولايات المتحدة ترى فيها خوف القوة القائمة، والصين ترى فيها شرعية القوة الصاعدة، والعالم يرى فيها احتمال الحرب إذا فشلت الحكمة السياسية (Allison, 2017). ومن هذه الزاوية يصبح التاريخ الفلسفي أداة إنذار مبكر لا سجلاً للماضي فقط.

برز اسم ثوسيديديس في هذا الوقت لأن العالم يعيش لحظة انتقال في القوة تشبه منطقياً، لا حرفياً، ما حدث بين أثينا وإسبرطة. فقد تحولت الصين خلال العقود الأخيرة من قوة إقليمية إلى فاعل عالمي في الاقتصاد والتكنولوجيا والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى حماية موقعها القيادي في النظام الدولي (Bell, 2015). هذا الوضع يجعل نصاً قديماً من القرن الخامس قبل الميلاد يبدو كأنه يتحدث عن القرن الحادي والعشرين، لا لأن التاريخ يكرر نفسه آلياً، بل لأن بنية الخوف بين القوى الكبرى قابلة للتكرار.

تكمن عبقرية ثوسيديديس في أنه لم يفسر الحرب بالآلهة أو القدر، بل بالمصالح والخوف والكرامة والحسابات الخاطئة. فقد رأى أن نمو قوة أثينا وما أثاره ذلك من خوف لدى إسبرطة جعلا الحرب أكثر احتمالاً. ومن هنا فإن أهميته المعاصرة لا تنبع من أنه يقدم قانوناً حتمياً للحرب، بل من أنه يكشف كيف تتحول السياسة حين يغيب الاعتراف المتبادل وتتغلب لغة الشك على لغة التدبير العقلاني.

في الخطاب الصيني المعاصر، لا يظهر ثوسيديديس بوصفه فيلسوفاً يونانياً فحسب، بل بوصفه أداة بلاغية واستراتيجية. فعندما يستدعي المسؤولون الصينيون مفهوم فخ ثوسيديديس، فإنهم يخاطبون العقل السياسي الغربي بلغته الكلاسيكية، ويقولون ضمنياً إن صعود الصين لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه تهديداً وجودياً، بل بوصفه تغيراً تاريخياً يتطلب إدارة عقلانية لا سياسة احتواء مطلقة. وقد أشار بيان وزارة الخارجية الصينية في أيار/مايو 2026 إلى محورية الاستقرار والتعايش وإدارة الخلافات في محادثات القمة (MFA China], 2026]).

لكن مكانة ثوسيديديس بالنسبة إلى الصين لا تعني أن الصين تستمد مشروعها من اليونان، بل تعني أنها تستخدم مرجعاً يونانياً معروفاً لتفسير موقعها أمام الغرب. فالصين تمتلك سردية تاريخية داخلية مختلفة تقوم على مفهوم الحضارة المستمرة، والدولة المركزية، واستعادة المكانة بعد قرن من الإذلال. وبذلك يتحول ثوسيديديس إلى جسر لغوي بين فلسفتين تاريخيتين: فلسفة غربية واقعية تخاف من تغير ميزان القوة، وفلسفة صينية ترى في الصعود استعادة للحق التاريخي لا عدواناً على الآخرين.

إن عودة ثوسيديديس تكشف أيضاً أزمة الفلسفة السياسية المعاصرة. فالعالم لا يفتقر إلى أدوات اتصال أو مؤسسات دولية، لكنه يفتقر إلى لغة مشتركة لفهم الخوف. فكل طرف يفسر إجراءات الطرف الآخر بوصفها عدواناً محتملاً: السلاح دفاع عند الذات وتهديد عند الخصم، والتحالف استقرار عند الذات وتطويق عند الخصم، والتقدم التكنولوجي ابتكار عند الذات وخطر أمني عند الخصم. وهذا هو جوهر المأساة الثوسيديدية.

لذلك فإن القيمة الأعمق لثوسيديديس لا تكمن في التنبؤ بالحرب، بل في تعليم السياسة كيف تفكر في الحرب قبل وقوعها. هو يضع القادة أمام سؤال أخلاقي واستراتيجي: هل يمكن تحويل الخوف إلى تفاوض، والتنافس إلى قواعد، والصعود إلى اعتراف متبادل؟ إن هذا السؤال هو ما يجعل الفيلسوف اليوناني حاضراً في لحظة أميركية صينية شديدة الحساسية.

المبحث الثالث:

من فوكوياما إلى هنتنغتون: نهاية التاريخ، صراع الحضارات، وحدود النماذج الكبرى

طرح فرانسيس فوكوياما في «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» أطروحة مؤثرة مفادها أن الديمقراطية الليبرالية تمثل الأفق النهائي للتطور الأيديولوجي للبشرية بعد انهيار البدائل الشمولية الكبرى. لا يعني «نهاية التاريخ» توقف الأحداث، بل يعني في تصور فوكوياما نهاية البحث عن نموذج أيديولوجي يتفوق على الليبرالية الديمقراطية من حيث الشرعية العامة (Fukuyama, 1992).

لقد جاءت أطروحة فوكوياما في سياق انتصار الغرب في الحرب الباردة. وكانت تحمل ثقة عالية بأن العالم يتجه نحو تعميم نموذج السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن العقود اللاحقة أظهرت أن هذا التفاؤل كان سابقاً لأوانه (Fukuyama, 1992). فالصين صعدت من دون أن تتحول إلى ديمقراطية ليبرالية، وروسيا عادت إلى سياسة القوة، والغرب نفسه عرف أزمات شعبوية ومؤسسية عميقة.

من زاوية هذا البحث، تكمن مشكلة فوكوياما في أنه يعطي التاريخ اتجاهاً واحداً أكثر مما يحتمل الواقع. فالتاريخ لا يسير دائماً نحو النموذج الذي تراه قوة منتصرة نموذجاً نهائياً. والحضارات لا تتخلى بسهولة عن ذاكرتها السياسية، كما أن الشعوب لا تفهم الحرية والكرامة والتنمية بالصيغة نفسها في كل مكان (Bell, 2015). لذلك فإن صعود الصين يكشف أن الحداثة يمكن أن تنتج نماذج غير ليبرالية لكنها فعالة اقتصادياً وتكنولوجياً.

ومع ذلك، لا ينبغي رفض فوكوياما كلياً. فقيمة أطروحته تكمن في أنها تذكّر بأهمية الشرعية السياسية والاعتراف والكرامة. فقد رأى أن الإنسان لا يطلب الثروة فقط، بل يطلب الاعتراف بمكانته. وهذا البعد مهم في فهم الدول أيضاً: فالصين لا تطلب النمو الاقتصادي وحده، بل تطلب اعترافاً بمكانتها الحضارية والسياسية في النظام العالمي (Fukuyama, 1992).

هنا يلتقي فوكوياما مع ثوسيديديس على نحو غير مباشر. فثوسيديديس يفسر الخوف من صعود القوة، وفوكوياما يفسر الحاجة إلى الاعتراف. وعندما ترفض القوة القائمة الاعتراف بمكانة القوة الصاعدة، يتحول الصعود إلى شعور بالإهانة، ويتحول الخوف إلى سياسة احتواء، فتتراكم أسباب الصدام. وبذلك يصبح الاعتراف شرطاً من شروط تفادي الفخ، لا مسألة أخلاقية مجردة .(Fukuyama, 1992; Thucydides, 1972; Allison, 2017)

لكن مستقبل الفلسفة السياسية لا يمكن أن يبقى أسير سؤال: هل انتصر النموذج الليبرالي أم لا؟ فالسؤال الأعمق هو: كيف يمكن بناء نظام عالمي يعترف بتعدد النماذج من دون أن يبرر الاستبداد، ويقبل الخصوصية الحضارية من دون أن يتخلى عن المعايير الإنسانية الأساسية؟ هذا السؤال يتجاوز فوكوياما، لكنه لا يلغي أهميته (Taylor, 2004).

قدّم صموئيل هنتنغتون أطروحته حول «صراع الحضارات» بوصفها تفسيراً لعالم ما بعد الحرب الباردة. فبعد تراجع الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، رأى أن الانقسامات الثقافية والحضارية ستصبح المصدر الأبرز للتوتر العالمي. وقد أثارت هذه الأطروحة جدلاً واسعاً لأنها نقلت مركز التحليل من الدولة والأيديولوجيا إلى الهوية الحضارية (Huntington, 1996).

تساعد أطروحة هنتنغتون على فهم جانب من العلاقات الأميركية الصينية، لأنها تكشف أن النزاع بين الطرفين لا يقتصر على المصالح المادية. فالولايات المتحدة والصين تختلفان أيضاً في تصور العلاقة بين الفرد والدولة، وبين السيادة والنظام الدولي، وبين السوق والتوجيه المركزي، وبين حقوق الإنسان والخصوصية السياسية. وهذه الفروق لا يمكن اختزالها في أرقام التجارة أو معدلات النمو.

غير أن الخطر في أطروحة هنتنغتون هو تحويل الحضارات إلى كتل مغلقة ومتصارعة حتماً. فالتاريخ يثبت أن الحضارات تفاعلت كثيراً أكثر مما تصارعت فقط. لقد انتقلت العلوم والفلسفات والترجمات والتقنيات بين الشرق والغرب، وبين الإسلام وأوروبا، وبين الصين والعالم. ولذلك فإن القول بالصراع الدائم قد يصبح نبوءة تحقق ذاتها، لأنه يدفع

الدول إلى التعامل مع الآخر بوصفه خصماً وجودياً لا شريكاً ممكناً (Said, 1978).
ولذلك يحتاج البحث إلى قراءة نقدية لهنتنغتون: نعم، للحضارة وزن في السياسة الدولية؛ لكن الحضارة ليست سجناً. ونعم، للذاكرة والثقافة والدين واللغة أثر في الصراع؛ لكن هذه العناصر يمكن أن تكون أيضاً أساساً للتفاهم والترجمة والتعاون. فالفلسفة السياسية للمستقبل لا ينبغي أن تكرر مقولة الصراع الحضاري، بل أن تسأل كيف يمكن تحويل الاختلاف الحضاري إلى تعددية منظمة لا إلى حرب رمزية أو مادية.
في هذا الإطار، تصبح حماية الذات الحضارية مختلفة عن العداء للآخر. فالشعب الذي يحمي حضارته لا يحتاج إلى كراهية الحضارات الأخرى، بل يحتاج إلى معرفة ذاته، وتحصين مؤسساته، وتطوير لغته العلمية، وبناء اقتصاد منتج، وتعليم نقدي يرفض الاستلاب (Freire, 1970). إن رفض الهيمنة لا يعني رفض الحوار، بل يعني الدخول إلى الحوار من موقع الندية لا من موقع الذوبان.
ومن هنا يمكن القول إن الحضارات التي تركز على إنهاء الحضارات الأخرى قد تبدو قوية في لحظة معينة، لكنها تحمل داخلها قابلية التصدع، لأن مشروعها يقوم على الخوف لا على المعنى، وعلى الإلغاء لا على الإقناع. أما الحضارة الأكثر حكمة وعقلانية فهي التي تعرف كيف تدافع عن نفسها من دون أن تجعل وجود الآخر جريمة. وهذه ليست مثالية أخلاقية، بل شرط لاستدامة أي نظام عالمي طويل الأمد (Todorov, 1984).
تقدّم أطروحة فوكوياما نموذجاً لفلسفة تاريخية تؤمن باتجاه كلي للتاريخ، بينما تقدّم أطروحة هنتنغتون نموذجاً لفلسفة سياسية ترى أن خطوط الانقسام الثقافي ستظل فاعلة بعد نهاية الحرب الباردة. وبينهما يتحرك هذا البحث: فهو لا يقبل الادعاء بأن التاريخ انتهى عند نموذج واحد، ولا يقبل في الوقت نفسه أن الصدام بين الحضارات قدر محتوم. إن المساحة النقدية بين فوكوياما وهنتنغتون هي مساحة بناء فلسفة سياسية مستقبلية تقوم على الاعتراف والتعدد واليقظة الحضارية.
لقد بالغ فوكوياما في الثقة بقدرة الديمقراطية الليبرالية على تمثيل المصير النهائي للبشرية، لكنه أصاب حين ربط السياسة بسؤال الاعتراف. فالدول والشعوب لا تبحث فقط عن الخبز والأمن، بل عن الكرامة والمكانة. وهنا يمكن فهم الصين لا كاقتصاد صاعد فقط، بل كحضارة تطلب الاعتراف بموقعها التاريخي. كما يمكن فهم الولايات المتحدة كقوة تخشى أن يؤدي الاعتراف الكامل بالصين إلى تراجع المكانة التي بنتها منذ الحرب العالمية الثانية.

أما هنتنغتون فقد أصاب حين أعاد الثقافة إلى قلب العلاقات الدولية، لكنه أخطأ حين اقترب أحياناً من تصوير الحضارات ككتل متجانسة ومغلقة. فالحضارات في الواقع مليئة بالتنوع الداخلي، والصراع داخل الحضارة الواحدة قد يكون أشد من الصراع بينها وبين غيرها. ولذلك فإن استخدام صراع الحضارات دون نقد قد يحول التحليل إلى نبوءة خطرة، لأن الدول حين تؤمن بأن الصدام حتمي قد تتصرف بما يجعله حتمياً فعلاً.

تضيف حنة آردنت (Arendt H. , 1958) بعداً آخر لهذا النقاش حين تربط السياسة بالفضاء العام والفعل المشترك. فالحضارة لا تحمي نفسها فقط عبر الدولة، بل عبر قدرة المواطنين على المشاركة والحكم والنقاش. إن الحضارة التي تغلق المجال العام باسم الأمن قد تفقد أحد مصادر قوتها، والحضارة التي تفتح المجال العام بلا وعي تاريخي قد تتحول إلى ساحة لاختراق السرديات الخارجية. من هنا تصبح الفلسفة السياسية فناً للتوازن بين الحرية والحماية.

كما أن ميشيل فوكو يساعد على فهم أن القوة لا تعمل بالسلاح والقانون فقط، بل بالمعرفة والخطاب والتصنيف. فالحضارات قد تُضعف حين تُعرّف من خارجها باعتبارها متأخرة أو غير عقلانية أو غير قادرة على الحكم. ولهذا فإن حماية الذات الحضارية تتطلب مقاومة الهيمنة المعرفية، لا عبر رفض المعرفة العالمية، بل عبر إنتاج معرفة نقدية من الداخل قادرة على الحوار والمساءلة (Foucault, 1980).

بهذا المعنى، لا يكون المطلوب اختيار فوكوياما ضد هنتنغتون أو العكس، بل بناء قراءة أكثر تركيباً. فالتاريخ لم ينتهِ، والحضارات لا تتصارع بحتمية مطلقة، والليبرالية ليست نهاية الوعي السياسي، والخصوصية الحضارية ليست ترخيصاً للاستبداد. إن الفلسفة السياسية للمستقبل يجب أن تتجاوز هذه الثنائيات وتؤسس لعالم يعترف بتعدد المسارات دون أن يتخلى عن معايير العدالة والكرامة الإنسانية.

خلاصة الفصل

تبيّن من هذا الفصل أن فلسفة التاريخ ليست موضوعاً تابعاً للتاريخ، بل أفقاً تفسيرياً يربط الوقائع بمعناها السياسي والحضاري. فقد ظهر أن ثوسيديديس يقدم مدخلاً لفهم الخوف البنيوي بين القوى الكبرى، بينما يضع فوكوياما وهنتنغتون البحث أمام نموذجين متقابلين: نموذج النهاية الليبرالية للتاريخ ونموذج الانقسام الحضاري. والنتيجة التي يرسخها الفصل هي أن أياً من النموذجين لا يكفي وحده لفهم العالم المعاصر، لأن السياسة العالمية تجمع بين القوة والاعتراف والسردية والخوف.

كما أوضح الفصل أن استدعاء ثوسيديديس في الزمن الأميركي الصيني ليس مجرد عودة إلى التراث الكلاسيكي، بل محاولة لصياغة لغة عقلانية في مواجهة احتمال الانزلاق إلى صراع كبير. فالقيمة الحقيقية لهذا الفيلسوف اليوناني تكمن في أنه يعلّم السياسة أن ترى الخطر قبل أن يصبح كارثة، وأن تفهم أن الخوف غير المدار قد يكون أشد أثراً من العداء المعلن. وبذلك يهيئ الفصل الأساس النظري للانتقال إلى دراسة السرديات الحضارية في الفصل الثاني.

ومن ناحية منهجية، يخلص الفصل إلى أن البحث في الحضارات لا يجوز أن يكتفي بالتعظيم أو الإدانة، بل يحتاج إلى نقد مزدوج: نقد الغرور الحضاري حين يدعي امتلاك نهاية التاريخ، ونقد الحتمية الصدامية حين تجعل الاختلاف سبباً ضرورياً للعنف. هذا النقد المزدوج هو الذي يسمح بفهم الحماية الذاتية للحضارات بوصفها وعياً عقلانياً لا انغلاقاً، وبوصفها قدرة على البقاء دون تحويل البقاء إلى مشروع إلغاء للآخرين.

الفصل الثاني: السرديات المؤسسة والحماية الذاتية للحضارات في ضوء النموذجين الأميركي والصيني

ينتقل هذا الفصل من التأسيس النظري إلى اختبار السرديات التي تصنع وعي الحضارات بذاتها وبالآخرين. فالذاكرة ليست مادة ساكنة، بل قوة سياسية ومعرفية قادرة على تبرير التوسع أو نقده، وعلى حماية الذات أو خداعها. ومن خلال النموذجين الأميركي والصيني يتضح أن الحضارة لا تُقاس بقوتها المادية فقط، بل بقدرتها على مواجهة تاريخها وإدارة صعودها دون الوقوع في منطق الإلغاء.

المبحث الأول: الذاكرة الأميركية بين كولومبس والسكان الأصليين: السردية المؤسسة وسؤال الحقيقة

تُظهر قصة كريستوفر كولومبس في الذاكرة الأميركية كيف يمكن للسرديات المؤسسة أن تتحول إلى أدوات شرعية سياسية وثقافية. فقد قُدّم كولومبس طويلاً بوصفه مكتشفاً للعالم الجديد، لكن هذه الصياغة تخفي أن القارة كانت مأهولة بشعوب وحضارات أصلية لها نظمها ومعارفها وحقوقها. ومن هنا فإن عبارة «الاكتشاف» نفسها ليست بريئة، لأنها تعكس زاوية نظر المنتصر لا زاوية نظر السكان الأصليين (Dunbar–Ortiz, 2014).

لا يعني نقد سردية كولومبس إنكار كل إنجازات الحضارة الأميركية الحديثة، بل يعني رفض اختزال التاريخ في قصة تقدم نقية. فالحضارات الكبرى كثيراً ما تبني جزءاً من

هويتها عبر انتقاء ما تريد تذكره وما تريد نسيانه. وعندما تُمحى معاناة السكان الأصليين من الذاكرة العامة، يصبح التاريخ أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية، لأن الضحية تُحرم حتى من حقها في تسمية ما حدث لها.

إن أهمية هذا المثال بالنسبة إلى البحث تكمن في أنه يوضح كيف تحمي الحضارة نفسها بالسردية، وكيف يمكن للسردية نفسها أن تصبح أداة لطمس حضارة أخرى. فالولايات المتحدة تملك قوة هائلة في إنتاج الصور والكتب والأفلام والمناهج، وهذه القوة تجعل روايتها عن ذاتها واسعة الانتشار. غير أن الفلسفة التاريخية النقدية تسأل: من غاب عن هذه الرواية؟ ومن دفع ثمن هذا التقدم؟

تُظهر قضية الأميركيين الأصليين أن الإبادة ليست دائماً جسدية مباشرة، بل قد تكون ثقافية وقانونية ولغوية. فحين تُنزع الأرض، وتُفرض اللغة، وتُعاد تسمية المكان، وتُفكك الذاكرة، تكون الحضارة الأصلية قد تعرضت لشكل عميق من الإلغاء (Dunbar–Ortiz, 2014). ولذلك فإن حماية الحضارات الضعيفة أو المهمشة تبدأ من حماية حقها في رواية تاريخها بلغتها ووفق تجربتها.

ومن هنا تتضح علاقة هذا المثال بموضوع الصين وثوسيديديس. فالصين تدرك أن الصراع مع الولايات المتحدة ليس حول القوة الصلبة فقط، بل حول السردية أيضاً: من يمثل الحداثة؟ من يمثل القانون الدولي؟ من يمثل الاستقرار؟ ومن يمثل التهديد؟ إن القوة التي تملك الرواية تملك قدرة على تعريف خصمها أمام العالم. لذلك يصبح الدفاع عن السردية جزءاً من الدفاع عن السيادة.

ومع ذلك، يجب ألا يتحول نقد السردية الأميركية إلى تبسيط معاكس. فكل حضارة، بما فيها الصين وغيرها، تملك سرديات رسمية قد تُخفي تناقضات داخلية. وظيفة الفلسفة ليست استبدال دعاية بدعاية، بل تحرير العقل من التلقي غير النقدي. لذلك فإن الوعي التاريخي الحقيقي يحاسب الذات والآخر في آن واحد، ولا يمنح أي حضارة حصانة أخلاقية مطلقة (Arendt H. , 1958).

تقوم الحضارات الحديثة على سرديات مؤسسة تمنحها معنى وشرعية. والسردية الأميركية، على سبيل المثال، تحتفي بالاكتشاف والحرية والفرصة والديمقراطية، وهي عناصر واقعية في جانب منها، لكنها تصبح ناقصة عندما تنفصل عن تاريخ الاستيطان والعنف ضد السكان الأصليين والعبودية والتوسع (Dunbar–Ortiz, 2014). ولذلك فإن النقد الفلسفي لا يرفض الحضارة الأميركية بالمطلق، بل يطالب بقراءتها قراءة كاملة لا انتقائية.

قصة كولومبس مثال واضح على كيفية تحول الكلمة إلى سياسة. فكلمة «اكتشاف» توحي بأن الأرض كانت فارغة أو بلا تاريخ قبل وصول الأوروبيين، بينما كانت مأهولة بشعوب لها نظمها وثقافاتها وعلاقاتها بالأرض. وبذلك فإن المفردة الواحدة قد تحمل رؤية حضارية كاملة: من يُعد إنساناً تاريخياً؟ ومن يُعامل كجزء من الطبيعة أو كعائق أمام التقدم؟ (Wolfe, 2006).

لقد بيّن باحثو الاستعمار الاستيطاني أن السيطرة لا تقتصر على الاحتلال العسكري، بل تشمل إعادة تشكيل القانون والملكية والتعليم والخرائط والأسماء. وعندما يُعاد تسمية المكان، وتُعاد صياغة تاريخ السكان الأصليين، تصبح الهيمنة جزءاً من الحياة اليومية (Wolfe, 2006). لذلك فإن حماية الحضارة تبدأ أيضاً من حماية أسماء الأماكن واللغات والطقوس والذاكرة.

تبدو أهمية هذا المثال في أنه يكشف أن الحضارة القوية قد تكون قوية مادياً وضعيفة أخلاقياً في الوقت نفسه إذا بنت جزءاً من مجدها على إنكار آلام الآخرين. وهذا لا يعني أن كل منجزاتها باطلة، بل يعني أن الاستدامة تحتاج إلى مصالحة بين القوة والحقيقة. فالحضارة التي ترفض مراجعة سرديتها تتحول مع الزمن إلى حضارة دفاعية تخاف من أرشيفها .

في المقابل، تستطيع الحضارة أن تزداد قوة حين تعترف. فالاعتراف لا يلغي التاريخ ولا يهدم المؤسسات، بل يمنحها شرعية أعمق. وهذا ما يجعل الذاكرة العادلة أساساً سياسياً لا مجرد فضيلة أخلاقية. فإذا اعترفت الدولة بتاريخ العنف، استطاعت أن تبني مواطنة أكثر صدقاً، أما إذا أنكرت، فإن الإنكار يتحول إلى جرح متوارث (Ricoeur, 2004). وتكشف هذه المسألة أن الفلسفة التاريخية ليست ضد الوطنية، بل ضد الوطنية المزيفة التي تحتاج إلى حذف الوقائع كي تبقى متماسكة. فالانتماء الحقيقي يستطيع أن يحتمل الحقيقة. أما الانتماء القائم على الأسطورة وحدها فيحتاج دائماً إلى رقابة وحذف وتبرير. ومن هنا تصبح الفلسفة حامية للوطن لا خصماً له، لأنها تحميه من الكذب على الذات (Freire, 1970).

وفي سياق المنافسة الأميركية الصينية، تدخل السرديات المؤسسة في صلب الشرعية الدولية. فالولايات المتحدة تقدم نفسها حاملة للنظام الليبرالي، والصين تقدم نفسها قوة صاعدة مسؤولة ذات تاريخ حضاري طويل. وكل طرف يحاول أن يجعل روايته أكثر إقناعاً للعالم (Said, 1978). وهنا لا تكفي القوة الاقتصادية، لأن الدول والشعوب تحتاج إلى سردية تثق بها.

لذلك يبرز دور الفلسفة في كشف الفارق بين السردية الملهمة والسردية المضللة. الأولى تمنح الناس معنى وتقبل المراجعة، أما الثانية فتطلب الطاعة وتخاف من السؤال. وإذا كانت الحضارات تريد أن تستمر، فعليها أن تنتج سرديات قابلة للنقد، لأن السردية غير القابلة للنقد تتحول إلى عقيدة سياسية جامدة، والجمود هو بداية التصدع.

تُعد قصة كولومبس مثالاً مركزياً على كيفية صناعة السرديات المؤسسة في الحضارات الحديثة. فقد قُدمت الرحلة في المخيال المدرسي والسياسي بوصفها اكتشافاً وبداية لعالم جديد، بينما أظهرت قراءات تاريخية نقدية أن هذا السرد يخفي عنف الاستعمار، وانتزاع الأرض، وتدمير مجتمعات السكان الأصليين. لا يعني ذلك أن كل الذاكرة الأميركية مبنية على الزيف، بل يعني أن الحضارات القوية كثيراً ما تنتج سرديات انتقائية تمنحها شرعية وتخفي كلفة صعودها (Zinn, 1980).

تنبع أهمية هذا المثال من أنه يبيّن الفرق بين القوة الحضارية والحكمة الحضارية. فالحضارة التي تستطيع فرض روايتها على العالم قد تبدو منتصرة، لكنها إذا عجزت عن الاعتراف بما ارتكبته بحق الآخرين فإنها تضعف أخلاقياً ومعرفياً. فالإنكار لا يحمي الحضارة على المدى الطويل، بل يجعلها عرضة للتصدع حين تظهر الحقائق المؤجلة. ومن هنا فإن نقد قصة كولومبس ليس عداءً لأميركا، بل اختبار لقدرة أي حضارة على مراجعة ذاتها.

لقد تعرض السكان الأصليون في الأميركيتين إلى عمليات عنف وإقصاء وتهميش لا يمكن اختزالها في لغة الاحتكاك الحضاري البريء. وحين تصبح هذه التجربة جزءاً هامشياً في السردية الوطنية، فإن الأمة تبني جزءاً من ذاتها على النسيان المنظم. إن فلسفة التاريخ هنا تكشف أن الذاكرة ليست مجرد أرشيف، بل هي علاقة قوة: من يملك حق تسمية الحدث؟ ومن يقرر أن ما حدث كان اكتشافاً أو غزواً أو إبادة أو توسعاً؟

يساعد إدوارد سعيد على فهم هذه المسألة من خلال نقده للتمثيل الاستعماري، إذ بيّن كيف يصنع المركز صوراً معرفية عن الآخر تسهل السيطرة عليه. فالحضارة التي تصف غيرها بالبدائية أو الهمجية تبرر إخضاعه باسم التقدم. لذلك فإن حماية الذات الحضارية تبدأ من مقاومة التصنيفات التي تحول الشعوب إلى موضوعات صامتة في خطاب الآخرين (Said, 1978).

غير أن النقد الأكاديمي لا ينبغي أن يقع في التبسيط المعاكس. فالحضارة الأميركية ليست سردية كولومبس فقط، بل تضم أيضاً تقاليد نقدية قوية، وحركات حقوق مدنية،

وجامعات، وفلسفات ديمقراطية، ونقداً داخلياً للاستعمار والعنصرية. وهذا يؤكد أن قوة الحضارة لا تكمن في نقائها، بل في قدرتها على محاسبة نفسها. فالحضارة التي تسمح بالنقد الداخلي تمتلك فرصة أكبر للتجدد من الحضارة التي تمنع السؤال.

ومن هنا يرتبط مثال كولومبس بموضوع البحث: فالحضارة الفكرية تحمي نفسها حين تميز بين الذاكرة الحية والأسطورة المغلقة. فالأسطورة قد تعبئ الناس سريعاً، لكنها لا تبني معرفة مستدامة. أما الذاكرة النقدية فتمنح المجتمع قدرة على الاعتراف والإصلاح وتجنب تكرار العنف. ولذلك فإن الحماية الذاتية للحضارات لا تعني إنكار أخطائها، بل تحويل الاعتراف بالأخطاء إلى شرط للقوة الأخلاقية.

المبحث الثاني:

الصين وثوسيديديس: استعادة التاريخ في إدارة الصعود ومواجهة الهيمنة

لا يمكن فهم استخدام الصين لمفهوم ثوسيديديس من دون النظر إلى علاقتها بتراثها الخاص. فالصين تمتلك تاريخاً فلسفياً طويلاً، من كونفوشيوس إلى لاوتسه وسون تزو، يقوم على مفاهيم الانسجام والنظام والتراتبية والحكمة العملية. وعندما تستدعي الصين ثوسيديديس، فإنها لا تتخلى عن هذا التراث، بل تضيف إليه لغة مفهومة في النقاش الدولي الغربي (Confucius, 2003; Sun Tzu, 1963).

في الفكر الكونفوشي، لا تُفهم السياسة بوصفها صراعاً دائماً على القوة فقط، بل بوصفها سعياً إلى نظام أخلاقي يحقق الانسجام. غير أن هذا لا يعني غياب القوة، بل يعني أن القوة تحتاج إلى ضبط أخلاقي ورمزي. ولهذا تحاول الصين في خطابها الرسمي أن تقدم نفسها كقوة تسعى إلى الاستقرار لا إلى الهيمنة، حتى لو ظل هذا الخطاب محل نقاش ونقد في الغرب (Bell, 2015).

أما سون تزو (Sun Tzu, 1963) فيقدم بعداً آخر: أفضل انتصار هو الذي يتحقق من دون حرب. هذه الفكرة تلتقي مع استخدام الصين لفخ ثوسيديديس بوصفه تحذيراً من الحرب لا دعوة إليها. فالصين تريد أن تقول إن الصدام ليس قدراً، وأن القوة الصاعدة يمكن أن تجد مكانها من دون تدمير النظام الدولي، شرط أن تقبل القوة القائمة بتعديل قواعده.

غير أن الخطاب الصيني نفسه يحتاج إلى مساءلة فلسفية. فكل قوة كبرى تميل إلى تقديم نفسها بوصفها حامية للاستقرار، حتى عندما تمارس نفوذاً واسعاً. ولذلك لا يكفي تحليل ما تقوله الصين عن نفسها، بل يجب تحليل مصالحها وسياساتها وأثرها على الدول

الأخرى. فالفلسفة السياسية النقدية لا تمنح البراءة لأي قوة، بل تسأل عن العلاقة بين القول والفعل.

مع ذلك، تبقى عودة ثوسيديديس إلى الخطاب الصيني دليلاً على أن الحضارات لا تحاور العالم بلغتها الخاصة فقط، بل تبحث عن مفاهيم مشتركة. وهذا مهم لأن النظام الدولي يحتاج إلى معجم مشترك يمنع سوء الفهم. فإذا كان كل طرف يتكلم بلغة حضارية مغلقة، يصبح الصدام أسهل؛ أما إذا وُجدت مفاهيم وسيطة، فإن التفاوض يصبح أكثر إمكانية (Habermas, 1996).

شهدت المحادثات الأميركية الصينية في أيار/مايو 2026 حضوراً لافتاً لمفهوم «فخ ثوسيديديس». وقد ورد في بيان وزارة الخارجية الصينية أن شي جين بينغ طرح أسئلة حول قدرة الصين والولايات المتحدة على تجاوز هذا الفخ وبناء نموذج جديد للعلاقات بين القوى الكبرى. وتدل هذه الصياغة على أن بكين تريد تأطير المنافسة مع واشنطن بوصفها اختباراً تاريخياً للقيادة العالمية، لا مجرد نزاع تجاري مؤقت.

إن ما يجعل هذه اللحظة ذات قيمة فلسفية هو أن الطرف الصيني لم يستخدم لغة القوة العارية فقط، بل استخدم لغة التاريخ والتحذير. فقد جاء السؤال: هل تستطيع القوتان تجاوز فخ ثوسيديديس؟ وهذا يعني أن بكين تريد أن تظهر نفسها بوصفها قوة صاعدة مسؤولة، وأن تلقي على واشنطن مسؤولية عدم تحويل الخوف من الصعود الصيني إلى سياسة احتواء شاملة أو مواجهة عسكرية (Euronews, 2026).

غير أن القراءة الأميركية لهذا المفهوم ليست موحدة. فهناك من يرى أن فخ ثوسيديديس يبالغ في حتمية الصراع ويمنح الصين خطاباً مناسباً لتصوير نفسها ضحية خوف أميركي غير عقلاني. وهناك من يرى أن المفهوم مفيد لأنه يحذر صناع القرار من تكرار أخطاء تاريخية، ويدفعهم إلى بناء آليات إدارة الأزمة قبل أن تتراكم الأخطاء وسوء التقدير (Cornell Chronicle, 2026).

تظهر أهمية الفلسفة السياسية هنا في أنها تميز بين المنافسة المشروعة والعداء الوجودي. فالدول الكبرى قد تتنافس على التكنولوجيا والتجارة والنفوذ، لكن تحويل المنافسة إلى صراع وجودي يجعل الحلول الدبلوماسية شبه مستحيلة. وإذا رأت الولايات المتحدة أن صعود الصين تهديد مطلق، ورأت الصين أن كل سياسة أميركية هي محاولة لإجهاض نهضتها، يصبح كل حدث صغير قابلاً للتحول إلى أزمة كبرى (Jervis, 1976).

تتجلى خطورة هذا الوضع في ملف تايوان. فتايوان ليست مجرد جزيرة في الحسابات

الصينية والأميركية، بل هي نقطة تلتقي فيها السيادة والشرعية والردع والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والرمزية الوطنية. ولذلك فإن أي سوء تقدير حولها قد يفعّل المنطق الثوسيديدي: الخوف، ثم الردع، ثم التصعيد، ثم الحرب غير المقصودة (Euronews, 2026).

كذلك يشكل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الإمداد والمعادن النادرة ميادين جديدة للفخ نفسه. ففي الماضي كان التنافس حول الأساطيل والموانئ والمستعمرات، أما اليوم فهو حول الشرائح الإلكترونية والخوارزميات والبيانات والمعايير التقنية. وهذه الميادين ليست تقنية محضة، لأنها تحدد من يملك القدرة على تنظيم المستقبل وإنتاج المعرفة والسيطرة على البنية التحتية الرقمية للعالم (Kissinger, Schmidt, & Huttenlocher, 2021).

ومع ذلك، فإن فخ ثوسيديديس لا يجب أن يُقرأ كقدر مغلق. فالفلسفة السياسية للمستقبل يجب أن تحول المفهوم من نبوءة إلى إنذار. فإذا أدركت القوى الكبرى أن التاريخ لا يكرر نفسه آلياً، لكنها تستطيع أن تكرر أخطاءه إذا لم تتعلم، يصبح التاريخ مجالاً للحرية لا للحتمية. وهنا تكمن وظيفة الفلسفة: أن تجعل صناع القرار يرون المسار قبل أن يصبح كارثة (Allison, 2017).

إن عام 2026 يكشف أن السياسة الدولية دخلت مرحلة تحتاج إلى عقلانية تاريخية عميقة. فالمحادثات مهما بلغت أهميتها لا تكفي إذا لم ترافقها فلسفة سياسية تعترف بمشروعية مصالح الآخر، وتضع حدوداً أخلاقية للمنافسة، وتبني مؤسسات قادرة على منع التصعيد. ومن دون ذلك، تبقى القمم الدبلوماسية مناسبات لالتقاط الصور أكثر مما تكون أدوات لبناء سلام مستدام (Reuters, 2026).

تمثل الصين حالة خاصة في النقاش حول الحضارة والدولة، لأنها تقدم نفسها لا كدولة قومية حديثة فقط، بل كحضارة ممتدة تملك ذاكرة طويلة ونظاماً رمزياً خاصاً. وتظهر هذه الذاكرة في مفاهيم الاستمرارية، والانسجام، واستعادة المكانة، ورفض الإذلال الخارجي. لذلك فإن فهم الصين من دون بعدها التاريخي والحضاري يؤدي إلى قراءة ناقصة، كما أن قبول السردية الصينية بلا نقد يؤدي إلى إهمال التوترات الداخلية وأسئلة الحقوق والسلطة.

إن مكانة ثوسيديديس في الخطاب الصيني المعاصر مرتبطة بهذه الرغبة في مخاطبة الغرب بمنطق يفهمه. فحين تسأل الصين عن إمكان تجنب فخ ثوسيديديس، فإنها لا تطرح سؤالاً أكاديمياً فقط، بل تريد تحويل صعودها من تهديد إلى موضوع تفاوض. وهذا ما ظهر في تغطيات متعددة لقمة أيار/مايو 2026، حيث ارتبط ذكر فخ ثوسيديديس بسؤال إدارة العلاقة

بين واشنطن وبكين لا بحتمية الحرب (Harvard Kennedy School, 2026).
غير أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين من زاوية مختلفة. فهي ترى في الصعود الصيني تحدياً للنظام الذي قادته منذ 1945، وتهديداً لمكانتها في التكنولوجيا والتجارة والبحار والمعايير الدولية. لذلك يتخذ التنافس شكل صراع على الرقائق والذكاء الاصطناعي والمعادن النادرة وسلاسل الإمداد، وهي ميادين تبدو اقتصادية لكنها تحمل معنى سيادياً عميقاً. فالذي يسيطر على البنية التقنية للمستقبل يملك قدرة واسعة على تشكيل قواعده.
تكشف المحادثات الأميركية الصينية في 2026 أن الحوار بين القوى الكبرى لا يعني نهاية الصراع، بل إدارة مؤقتة له. فقد أعلنت مصادر رسمية وصحفية عن محاولات لإنشاء أطر تجارية واستثمارية وضبط بعض الخلافات، لكن ملفات تايوان والتكنولوجيا والأمن الإقليمي بقيت شديدة الحساسية. وهنا يظهر أن السياسة الدولية لا تتحرك فقط بمصالح قابلة للمساومة، بل بهويات ومخاوف وسرديات سيادية يصعب اختزالها في صفقات تجارية (Reuters, 2026).
تزداد أهمية تايوان لأنها تمثل عقدة مركبة: فهي في السردية الصينية جزء من السيادة والوحدة الوطنية، وفي الرؤية الأميركية جزء من توازن القوة في آسيا وسلاسل التكنولوجيا المتقدمة، وفي تجربتها الذاتية كيان سياسي له ذاكرته ومؤسساته. لذلك لا يمكن التعامل مع تايوان كملف جغرافي فقط، بل كاختبار للفلسفة السياسية الدولية: كيف يمكن تجنب الحرب حين تتداخل السيادة والاعتراف والتكنولوجيا والذاكرة التاريخية؟
إن قراءة الصين من خلال ثوسيديديس وحده غير كافية، لكنها ضرورية كبداية. فهي تكشف منطق الخوف البنيوي، لكنها لا تفسر وحدها الثقافة السياسية الصينية ولا الذاكرة الأميركية ولا اقتصاد التكنولوجيا. ولذلك يتطلب فهم العلاقات الأميركية الصينية فلسفة تاريخ متعددة المصادر، تجمع الواقعية السياسية، ونقد السرديات، وفلسفة الاعتراف، وتحليل السلطة المعرفية.

المبحث الثالث: الحماية الذاتية للحضارة بين مقاومة الهيمنة وخطر الانغلاق

تقدم الفلسفة السياسية للحضارات ما لا تستطيع القوة وحدها أن تقدمه: معياراً للشرعية، ولغة للعدالة، وتصميماً للمؤسسات، وحدوداً أخلاقية لاستخدام القوة. فالحضارة التي لا تمتلك فلسفة سياسية قد تملك جيشاً واقتصاداً، لكنها لا تملك إجابة مقنعة عن سؤال: لماذا ينبغي أن تستمر؟ وما الذي يجعل استمرارها نافعاً للإنسان لا مجرد استمرار للهيمنة؟ (Aristotle, 1998; Arendt H. , 1958).

الحماية الذاتية للحضارة تبدأ من التعليم. فالشعب الذي يتعلم تاريخه بطريقة نقدية لا دعائية يصبح أقدر على التمييز بين الحقائق والأساطير. والتعليم هنا لا يعني حفظ التواريخ، بل بناء قدرة على السؤال: من يروي التاريخ؟ ولمصلحة من؟ وما المصادر؟ وما الغائب؟ هذه الأسئلة تجعل المجتمع أقل قابلية للتلاعب وأكثر قدرة على حماية نفسه من السرديات العدائية أو المغرية (Freire, 1970).

كما تبدأ الحماية الذاتية من اللغة. فاللغة ليست أداة تواصل فقط، بل هي بيت المعنى. وعندما تفقد حضارة ما لغتها العلمية والفلسفية، تصبح مضطرة إلى التفكير بمفاهيم مستوردة بالكامل، وقد لا تنتبه إلى أن هذه المفاهيم تحمل داخلها رؤى معينة للإنسان والدولة والاقتصاد. لذلك فإن تحديث اللغة الفكرية شرط لحماية الذات، لا تعبير عن الانغلاق (Heidegger, 1971).

وتبدأ الحماية أيضاً من القدرة على النقد الداخلي. فالحضارة التي تمنع النقد باسم حماية الهوية تضعف ذاتها، لأنها تحرم نفسها من تصحيح الأخطاء. والحضارة التي تقبل النقد من دون أن تفقد ثقتها بنفسها تكون أكثر رسوخاً. فالاستدامة ليست في تجميد الماضي، بل في تجديده عبر الحوار بين الذاكرة والعقل والمؤسسات (Arendt H. , 1958).

في زمن الذكاء الاصطناعي، تكتسب الفلسفة السياسية وظيفة جديدة. فالمستقبل لن تحدده الجيوش وحدها، بل الخوارزميات ومن يملك البيانات ومن يضع المعايير الأخلاقية للتكنولوجيا. وإذا لم تمتلك الحضارات فلسفة سياسية للتقنية، فإنها ستجد نفسها مستهلكة لنظم معرفية صممها الآخرون وفق مصالحهم وقيمهم. لذلك فإن السيادة الحضارية في المستقبل ستكون أيضاً سيادة معرفية ورقمية .(Kissinger, Schmidt, & Huttenlocher, 2021)

وفي مواجهة الأزمات المناخية والهجرات والحروب، تستطيع الفلسفة السياسية أن تعيد تعريف الأمن. فالأمن لم يعد مجرد حدود وسلاح، بل صار يشمل الماء والغذاء والطاقة والكرامة والبيانات والذاكرة. والحضارة التي تفهم الأمن بهذا المعنى المركب تكون أقدر على البقاء من حضارة تختزل الأمن في الردع العسكري وحده (UNDP, 1994).

ولهذا فإن ما تقدمه الفلسفة السياسية للمستقبل هو عقلنة الصراع. فهي لا تلغي الخلاف بين الحضارات، لكنها تمنع تحويله إلى حرب مطلقة. وتقدم بدلاً من ذلك مفاهيم مثل الاعتراف، والندية، والعدالة الانتقالية، والحوكمة العالمية، والمسؤولية المشتركة. وهذه المفاهيم ليست شعارات مثالية إذا تحولت إلى مؤسسات وآليات تفاوض وقواعد قانونية (Habermas, 1996).

لا تكون الحضارة ضعيفة فقط عندما تقل مواردها المادية، بل عندما تفقد القدرة على تجديد معناها. فقد تمتلك الدولة قوة عسكرية ضخمة لكنها تكون حضارياً قلقة إذا كان وجودها قائماً على نفي الآخرين أو على خوف دائم من الاعتراف بتعدد العالم. ولذلك فإن التصدع الحضاري يبدأ غالباً في المجال الرمزي قبل أن يظهر في المجال السياسي أو الاقتصادي (Toynbee, 1946).

الحضارات التي تركز على إنهاء الحضارات الأخرى قد تبدو قوية لأنها تسيطر وتفرض وتعيد كتابة التاريخ، لكنها في العمق تستهلك طاقتها في العداء. وكلما احتاجت إلى عدو خارجي لتوحيد داخلها، دل ذلك على أزمة معنى. فالهوية التي لا تثبت نفسها إلا بإنكار غيرها هي هوية غير مستقرة، لأنها لا تملك مضموناً إيجابياً كافياً (Todorov, 1984).

أما الحضارات الأكثر حكمة وعقلانية، فهي التي تعرف أن حماية الذات لا تتطلب إلغاء الآخر. وقد تكون أقل صخباً في الخطاب، لكنها أكثر قدرة على الاستمرار لأنها تبني مؤسسات للتعلم، وتحافظ على الذاكرة، وتقبل النقد، وتفهم أن القوة من دون عدالة تُنتج مقاومة دائمة. هذا لا يعني أنها بلا أخطاء، بل يعني أنها تمتلك آليات لتصحيح الأخطاء (Taylor, 2004).

إن الزمن يختبر الحضارات بطريقة قاسية. فالحضارة التي تكذب على نفسها قد تنجح في جيل واحد، لكنها تفشل عندما تصطدم الأجيال اللاحقة بالحقائق التي جرى كبتها. وهذا ما يفسر عودة قضايا السكان الأصليين والاستعمار والعبودية والذاكرة في كثير من المجتمعات الحديثة. فالذاكرة المؤجلة لا تختفي، بل تعود بوصفها مطالبة بالاعتراف (Dunbar–Ortiz, 2014).

ومن هنا، فإن استدامة الحضارات تتطلب شجاعة معرفية. فالشعب الذي يعرف ماضيه بما له وما عليه يستطيع أن يحمي نفسه من الاستلاب ومن التقديس الأعمى في آن واحد. أما الشعب الذي يعيش على سردية نقية تماماً، فإنه ينهار عند أول صدمة نقدية، لأن هويته لم تُبنَ على الحقيقة بل على الإنكار (Todorov, 1984).

لا تستطيع أي حضارة أن تحمي ذاتها بمجرد إعلان التفوق الأخلاقي أو التاريخي. فالحماية الذاتية تتطلب مؤسسات تعليمية، ونخبة نقدية، ومجالاً عاماً، وسياسات ثقافية، وقدرة على الترجمة والابتكار. إن الحضارة التي تكتفي بالحنين إلى الماضي تضعف، كما أن الحضارة التي تقطع صلتها بماضيها تضعف أيضاً. والحكمة تكمن في تحويل الماضي إلى مورد نقدي لا إلى صنم.

تبدو بعض الحضارات قوية في لحظة تاريخية لأنها تمتلك أدوات السيطرة العسكرية أو الاقتصادية أو الإعلامية، لكنها قد تكون ضعيفة من الداخل إذا جعلت مشروعها قائماً على نفي الآخرين. فالرغبة في إنهاء الحضارات الأخرى تكشف خوفاً عميقاً لا ثقة عميقة. أما الحضارة الأكثر حكمة فهي التي تستطيع أن تواجه الآخر دون أن تفقد عقلانيتها، وأن تحمي ذاتها دون أن تتحول إلى نسخة من العنف الذي تخشاه.

في هذا السياق يصبح مفهوم الإبادة الحضارية مفهوماً واسعاً لا يقتصر على القتل المادي، بل يشمل محو اللغة، وتدمير الذاكرة، وتحقير الرموز، وإعادة كتابة تاريخ الجماعة من منظور المنتصر. وقد درست أدبيات الاستعمار وما بعد الاستعمار هذه الأشكال من العنف بوصفها أدوات لإنتاج التبعية، حيث لا يُهزم المجتمع فقط حين تُحتل أرضه، بل حين يقتنع بأن تاريخه بلا قيمة وأن مستقبله لا يكون إلا بتقليد الغالب (Fanon, 1963).

غير أن حماية الذات لا تبرر الانغلاق. فالانغلاق قد يحافظ ظاهرياً على الهوية، لكنه يضعف القدرة على التعلم. إن الحضارة القوية هي التي تترجم، وتنتقي، وتبدع، وتدخل في حوار مع الآخرين من موقع الندية. ولذلك فإن الانفتاح النقدي هو الصيغة الأرقى للحماية: أن يدخل المجتمع إلى العالم دون أن يفقد معيار الحكم على ما يأخذ وما يترك.

تقدم الفلسفة السياسية هنا معياراً مهماً: ليست كل مقاومة للهيمنة فضيلة، وليست كل دعوة إلى العالمية حياداً. فقد تتحول الخصوصية إلى ذريعة للقمع الداخلي، كما قد تتحول العالمية إلى غطاء للهيمنة الخارجية. لذلك يجب بناء فلسفة حماية حضارية تقوم على الكرامة الإنسانية، وحق الشعوب في الذاكرة، ورفض الإبادة الرمزية، وفي الوقت نفسه على نقد الذات ورفض تحويل الهوية إلى أداة تبرير للعنف.

إن الحضارات التي تتصدع عبر الزمن ليست بالضرورة تلك التي تهزم في معركة، بل تلك التي تفقد القدرة على التمييز الأخلاقي. حين يصبح النصر معيار الحقيقة، والقوة معيار الحق، والآخر مجرد عائق أمام الذات، تبدأ الحضارة في استهلاك شرعيتها الداخلية. أما الحضارة التي تربط القوة بالعقلانية، والذاكرة بالمسؤولية، والسيادة بالعدالة، فإنها تمتلك شروط البقاء حتى في أزمنة التحول العنيف.

خلاصة الفصل

أظهر هذا الفصل أن السرديات المؤسسة ليست مجرد قصص تاريخية، بل أدوات سياسية ومعرفية تحدد صورة الجماعة عن ذاتها وعن غيرها. فمن خلال مثال كولومبس والسكان

الأصليين تبيّن أن الذاكرة المنتصرة قد تخفي العنف خلف لغة الاكتشاف والتقدم، وأن الحضارة التي تعجز عن نقد سرديتها المؤسسة قد تضعف أخلاقياً على الرغم من قوتها المادية. وهنا يصبح الاعتراف بالتاريخ شرطاً من شروط الاستدامة لا تهديداً لها.

كما بين الفصل أن الصين تستخدم التاريخ بطريقة مختلفة، فهي توظف الذاكرة الطويلة وفكرة الاستمرارية الحضارية لتفسير صعودها ومطالبتها بالاعتراف. غير أن هذا الاستخدام يبقى بحاجة إلى ضبط فلسفي حتى لا يتحول إلى سردية مغلقة. فحق الحضارة في حماية ذاتها لا يلغي واجبها في احترام حق الآخرين في الوجود والذاكرة والسيادة. ومن هنا يربط الفصل بين نقد السردية الأميركية ونقد السردية الصينية ضمن معيار واحد: معيار العقلانية التاريخية.

وتؤدي هذه النتائج إلى الفصل الثالث، حيث لا يعود السؤال فقط كيف تُبنى السرديات، بل كيف يمكن تحويل الوعي بها إلى فلسفة سياسية للمستقبل. فالحضارات تحتاج إلى أكثر من سردية قوية؛ تحتاج إلى مؤسسات نقدية، وإلى جامعة منتجة للمعرفة، وإلى سياسات ثقافية وتعليمية تجعل حماية الذات ممارسة عقلانية يومية لا خطاباً شعاراتياً عابراً.

الفصل الثالث: الفلسفة السياسية للمستقبل وشروط الاستدامة الحضارية

يستكمل هذا الفصل المسار الحجاجي للبحث من خلال الانتقال من التشخيص إلى الاستشراف. فإذا كانت فلسفة التاريخ تكشف منطق الصعود والتصدع، فإن الفلسفة السياسية للمستقبل تسأل عما ينبغي فعله لتجنب الحرب والإبادة الرمزية والتفكك الداخلي. ومن هنا يتناول الفصل الاعتراف، العدالة، المعرفة، الجامعة، والقدرة على تحويل الوعي التاريخي إلى سياسة حضارية رشيدة.

المبحث الأول: نحو فلسفة سياسية للمستقبل: الاعتراف، العدالة، وضبط القوة

تحتاج السياسة الدولية في المستقبل إلى فلسفة تتجاوز ثنائية الهيمنة والاستسلام. فالعالم المتعدد الأقطاب لن يكون مستقراً إذا أصرّت قوة واحدة على تعريف الحداثة والشرعية، ولن يكون عادلاً إذا استُخدمت الخصوصية الحضارية لتبرير انتهاك الكرامة الإنسانية. لذلك يجب أن تجمع فلسفة المستقبل بين الاعتراف بالتعدد وبين الدفاع عن معايير إنسانية مشتركة (Habermas, 1996).

أول ما تقدمه الفلسفة السياسية للمستقبل هو مفهوم الاعتراف المتبادل. فالاعتراف لا يعني الموافقة الكاملة على نموذج الآخر، بل يعني قبول وجوده وحقه في الأمن والكرامة

والمشاركة في صنع القواعد. ومن دون الاعتراف، يتحول النظام الدولي إلى مجال إذلال متبادل، حيث تسعى القوى الصاعدة إلى الانتقام من الإقصاء وتسعى القوى القائمة إلى منع التغيير (Fukuyama, 1992).

ثانياً، تقدم الفلسفة السياسية مبدأ حدود القوة. فالقوة ضرورية لحماية المجتمعات، لكنها تصبح خطراً عندما تفقد حدودها الأخلاقية والقانونية. وفي عالم الذكاء الاصطناعي والأسلحة السيبرانية والطائرات غير المأهولة، تصبح الحاجة إلى فلسفة للحدود أكثر إلحاحاً، لأن القدرة التقنية قد تسبق الحكمة السياسية (Kissinger, Schmidt, & Huttenlocher, 2021).

ثالثاً، تقدم الفلسفة السياسية مفهوم الذاكرة العادلة. فالسلام لا يقوم فقط على الاتفاقيات، بل على الاعتراف بالجروح التاريخية التي صنعت الخوف والكراهية. لذلك فإن معالجة سرديات الاستعمار والإبادة والتهجير ليست مسألة ماضوية، بل شرط لبناء مستقبل أقل عنفاً. فالذاكرة غير المعالجة تتحول إلى سياسة انتقام أو إنكار (Todorov, 1984).

رابعاً، تقدم الفلسفة السياسية نموذجاً للحوكمة العالمية يقوم على المسؤولية المشتركة. فالأوبئة والمناخ والذكاء الاصطناعي والهجرة لا يمكن حلها بمنطق دولة منفردة أو حضارة واحدة. وهذه القضايا تفرض على الحضارات أن تتعلم التعاون من دون أن تتنازل عن خصوصيتها، وأن تقبل أن النجاة أصبحت مشتركة بدرجة غير مسبوقة (UNDP, 1994).

خامساً، تقدم الفلسفة السياسية أداة لتفكيك الأساطير السياسية. فكل قوة كبرى تصنع أساطير عن نفسها وعن خصومها. والوعي الفلسفي لا يكتفي بتصديق هذه الأساطير، بل يسأل عن وظيفتها: هل تبرر الحرب؟ هل تخفي العنف؟ هل تمنع النقد؟ هل تحول الآخر إلى تهديد مطلق؟ بهذه الأسئلة يصبح المجتمع أقل قابلية للانجرار إلى الكراهية المنظمة. ومن ثم فإن المستقبل يحتاج إلى فلسفة سياسية تربط بين الحكمة اليونانية القديمة، والنقد الحديث، والتحديات الرقمية والبيئية المعاصرة. فثوسيديديس يعلمنا خطر الخوف، وفوكوياما يذكرنا بحاجة الإنسان إلى الاعتراف، وهنتنغتون ينبهنا إلى وزن الثقافة، أما الفلسفة النقدية فتمنع تحويل هذه الأفكار إلى حتميات مغلقة (Thucydides, 1972; Fukuyama, 1992; Huntington, 1996).

التوصية الأولى هي بناء تعليم تاريخي نقدي يعيد للطلاب القدرة على السؤال والتحليل. فلا يكفي أن يعرف الطالب أسماء الحروب والمعاهدات، بل يجب أن يتعلم كيف تُبنى السرديات، وكيف تُستخدم الذاكرة في السياسة، وكيف يمكن للمصدر التاريخي أن يكون

مجالاً للصراع على المعنى. بهذا فقط تتحول المدرسة والجامعة إلى خط دفاع حضاري (Freire, 1970).

التوصية الثانية هي تعزيز السيادة المعرفية. فالحضارة التي لا تنتج مفاهيمها تصبح مضطرة إلى استعارة مفاهيم غيرها حتى في وصف أزماتها. ولا تعني السيادة المعرفية رفض المعرفة العالمية، بل المشاركة في إنتاجها من موقع فاعل. وهذا يتطلب مراكز بحث، وترجمة، وتمويلاً للعلوم الإنسانية، وربطاً بين الفلسفة والسياسة العامة.

التوصية الثالثة هي تحويل الحوار الحضاري من شعار إلى مؤسسة. فكثيراً ما يُستخدم مفهوم الحوار في الخطاب الرسمي من دون آليات حقيقية. والمطلوب هو إنشاء منصات دائمة بين الجامعات ومراكز الأبحاث وصناع القرار، بحيث يصبح الاختلاف الحضاري موضوعاً للبحث والتفاوض لا سبباً للتعبئة العدائية.

التوصية الرابعة هي تطوير أخلاقيات للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تستند إلى فلسفة سياسية واضحة. فالحضارات التي لا تحدد موقفها من الخصوصية والكرامة والعمل والمعرفة في العصر الرقمي ستجد نفسها محكومة بأنظمة تقنية صممها الآخرون. ولذلك فإن مستقبل السيادة سيمر عبر الفلسفة الرقمية بقدر ما يمر عبر الاقتصاد والسياسة (UNESCO, 2021).

التوصية الخامسة هي اعتماد مبدأ الاعتراف المتبادل في العلاقات بين القوى الكبرى. فالصين تحتاج إلى اعتراف بمكانتها، والولايات المتحدة تحتاج إلى ضمانات بأن هذا الصعود لن يتحول إلى هيمنة مضادة، والدول الصغيرة تحتاج إلى نظام لا يحولها إلى ساحات صراع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بقواعد واضحة ومؤسسات دولية أكثر تمثيلاً وعدالة.

التوصية السادسة هي نقد الأساطير المؤسسة من دون هدم الانتماء. فالمجتمعات تحتاج إلى رموز، لكنها تحتاج أيضاً إلى الصدق. وإذا كانت قصة كولومبس مثالاً على سردية تحتاج إلى مراجعة، فإن كل حضارة مطالبة بمراجعة قصصها الكبرى: من غاب عنها؟ من تضرر منها؟ وما الذي يجب تصحيحه كي تصبح الذاكرة أكثر عدلاً؟ (Dunbar-Ortiz, 2014)

التوصية السابعة هي قراءة فخ ثوسيديديس بوصفه تحذيراً لا قانوناً. فإذا تعاملت الولايات المتحدة والصين معه كقدر محتوم، فقد يدفعهما ذلك إلى الاستعداد للحرب حتى تقع. أما إذا تعاملتا معه كإنذار، فقد يساعدهما على بناء آليات لمنع التصعيد. وهذا الفرق بين الحتمية والوعي هو بالضبط ما تقدمه الفلسفة للتاريخ والسياسة (Jervis, 1976).

التوصية الأخيرة هي إعادة الاعتبار للفلسفة السياسية في صناعة القرار. فالعالم الذي

تقوده المؤشرات الاقتصادية وحدها يصبح عاجزاً عن فهم الكرامة والخوف والذاكرة والاعتراف. وهذه العناصر هي التي تفجر الحروب أو تمنعها. لذلك فإن صانع القرار في القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى الفلسفة بقدر حاجته إلى الاقتصاد والأمن والتكنولوجيا (Arendt H. , 1958; Fukuyama, 1992).

من الأخطاء الشائعة في قراءة فلسفة التاريخ تحويلها إلى حتمية. فحين يقال إن قوة صاعدة وقوة قائمة قد تتجهان إلى الحرب، لا يعني ذلك أن الحرب مكتوبة سلفاً. التاريخ يقدم أنماطاً واحتمالات، لكنه لا يلغي حرية الفعل السياسي (Collingwood, 1946). وهذه المسافة بين النمط والحتمية هي التي تجعل الفلسفة ضرورية، لأنها تمنع صناع القرار من الاستسلام لفكرة أن الكارثة لا يمكن تجنبها.

الحتمية خطيرة لأنها تجعل البشر ينفذون ما يخشونه. فإذا اقتنعت الولايات المتحدة أن الصين ستصبح عدواً حتمياً، فإنها قد تتبنى سياسات احتواء تصعيدية. وإذا اقتنعت الصين أن الولايات المتحدة تريد منع نهضتها بأي ثمن، فإنها قد تفسر كل مبادرة أميركية كعمل عدائي (Jervis, 1976). هكذا تتحول الفكرة إلى سياسة، والسياسة إلى واقع، والواقع إلى تأكيد زائف للفكرة الأولى.

لذلك ينبغي تحويل فخ ثوسيديديس من تشخيص حتمي إلى إطار لإدارة المخاطر. والفرق كبير بين من يستخدم التاريخ ليقول إن الحرب قادمة، ومن يستخدمه ليقول إن هناك شروطاً إذا لم تُعالج فقد تزداد احتمالات الحرب (Habermas, 1996). الفلسفة السياسية الرشيدة تنتمي إلى المعنى الثاني، لأنها تفتح باب الوقاية بدل أن تغلقه.

إن نقد الحتمية ينطبق أيضاً على أطروحة صراع الحضارات. فوجود اختلافات ثقافية عميقة لا يعني أن الحرب الحضارية قدر محتوم. وقد أثبت التاريخ أن الحضارات قادرة على الترجمة والتجارة والتأثير المتبادل (Huntington, 1996). وإذا كان الصراع ممكناً، فإن التعاون ممكن أيضاً. ومن هنا يجب فهم الحضارة كفضاء تاريخي متحرك لا كجدار مغلق.

كما ينطبق نقد الحتمية على نهاية التاريخ. ففوكوياما يقدم مساراً عاماً، لكنه لا يستطيع إلغاء تعدد التجارب الإنسانية. إن الاعتقاد بأن نموذجاً واحداً سيغلق التاريخ قد يجعل أصحابه غير قادرين على فهم مقاومة الشعوب الأخرى له. وهنا يصبح التفاؤل الحتمي شكلاً آخر من أشكال العمى التاريخي (Fukuyama, 1992).

إمكان الفعل الإنساني يظهر في المؤسسات. فالقادة قد يخطئون، لكن المؤسسات القوية

تستطيع أن تبطئ الاندفاع، وتفرض النقاش، وتفتح قنوات اتصال، وتقلل سوء الفهم. لذلك فإن تجنب الفخ لا يعتمد على نوايا الزعماء فقط، بل على بناء مؤسسات قادرة على إدارة التنافس الطويل (Jervis, 1976).

ويظهر إمكان الفعل أيضاً في الثقافة السياسية. فالمجتمع الذي يعتاد خطاب الكراهية يسهل دفعه إلى الحرب، بينما المجتمع الذي يتعلم التفكير النقدي يكون أكثر قدرة على مقاومة التعبئة العاطفية. وبذلك يصبح التعليم والإعلام والبحث العلمي جزءاً من الأمن الدولي، لأنهم يشكلون قابلية الناس لقبول الحرب أو مساءلتها (Freire, 1970).

إن المستقبل لا يُصنع بالنية الطيبة وحدها، بل بوعي المخاطر وبناء الآليات. وهذا هو الدرس العميق لفلسفة التاريخ: أن الماضي لا يقدم لنا وصفة جاهزة، لكنه يقدم علامات إنذار (Allison, 2017). والإنذار لا قيمة له إذا لم يتحول إلى سياسة عامة، وإلى أخلاق للتفاوض، وإلى مؤسسات تمنع الانزلاق.

تقدم الفلسفة السياسية للمستقبل مهمة مزدوجة: الحد من العنف بين القوى الكبرى، وبناء مناعة داخلية لدى المجتمعات ضد التفكك والهيمنة. فهي لا تكتفي بوصف النظام الدولي، بل تسأل عن شروط عدالته واستدامته. وإذا كان القرن العشرون قد أظهر خطورة الأيديولوجيات الشمولية، فإن القرن الحادي والعشرين يظهر خطورة التنافس التقني والحضاري حين ينفصل عن الأخلاق والاعتراف.

يمكن لهذه الفلسفة أن تبدأ من نقد الحتمية. ففخ ثوسيديديس لا يجب أن يتحول إلى قدر، وصراع الحضارات لا يجب أن يتحول إلى برنامج سياسي، ونهاية التاريخ لا يجب أن تتحول إلى غرور حضاري. إن المستقبل السياسي يحتاج إلى مفاهيم تمنع الأفكار الكبرى من أن تصبح أسلحة نفسية. فالمفهوم الفلسفي يكون نافعاً حين يفتح إمكان الفعل، وخطراً حين يغلقه باسم قانون تاريخي مزعوم.

ومن هنا تظهر أهمية فلسفة الاعتراف. فالقوى الكبرى لا تحتاج فقط إلى اتفاقات تجارية، بل إلى صيغ اعتراف متبادل تحدد الحدود الرمزية للصراع. فالولايات المتحدة تحتاج إلى الاعتراف بأن صعود الصين واقع تاريخي لا يمكن إلغاؤه بسياسة الاحتواء وحدها، والصين تحتاج إلى الاعتراف بأن القوة الصاعدة لا تكتسب الشرعية من النمو الاقتصادي فقط، بل من احترام القانون الدولي وحقوق الشعوب وعدم تحويل السيادة إلى نفي لحقوق الآخرين. كما تحتاج الفلسفة السياسية للمستقبل إلى أخلاقيات للتكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي لم يعد أداة اقتصادية فحسب، بل أصبح بنية حكم ومعرفة ورقابة وتنافس عسكري. وإذا لم تُبنَ

قواعد عالمية عادلة لإدارة هذه التكنولوجيا، فإنها قد تعيد إنتاج الهيمنة بصورة أكثر تعقيداً: هيمنة عبر البيانات والخوارزميات والمعايير التقنية. وهنا يصبح مستقبل الحضارات مرتبطاً بسؤال: من يملك حق تصميم العقل الاصطناعي الذي سينظم الحياة البشرية؟

وتحتاج هذه الفلسفة أيضاً إلى إعادة تعريف الأمن. فالأمن لم يعد عسكرياً فقط، بل معرفي وثقافي وتقني وبيئي. فالحضارة قد تُهدد عبر تدمير بيئتها، أو تبعيتها التقنية، أو تشويه ذاكرتها، أو تفكيك نظامها التعليمي. لذلك فإن الأمن الحضاري يجب أن يتجاوز خطاب السلاح إلى خطاب التربية والبحث العلمي واللغة والمؤسسات.

إن ما يمكن أن تقدمه الفلسفة السياسية للمستقبل هو تحويل الصراع من منطق الإبادة إلى منطق التنظيم، ومن منطق الغلبة إلى منطق المسؤولية، ومن منطق الحضارة الواحدة إلى منطق تعدد المسارات. وهذا لا يعني نهاية التنافس، بل يعني إخضاع التنافس لقواعد تمنع تحوله إلى تدمير متبادل. فالحضارات لا تحتاج إلى أن تتشابه كي تتعايش، لكنها تحتاج إلى الاعتراف بحدود القوة وبحق الآخر في الوجود.

المبحث الثاني:

الجامعة والمعرفة والمناعة الحضارية: من البحث الأكاديمي إلى السيادة الثقافية

حماية الحضارة بذاتها تعني أن تمتلك شروط بقائها من داخلها: معرفة، ومؤسسات، وتعليماً، واقتصاداً، وذاكرة، وقدرة نقدية. ولا تكفي الاستعانة بتحالفات خارجية أو نماذج مستوردة إذا كان الداخل مفككاً. فالحضارة التي لا تنتج معرفتها تظل تابعة في تحديد مشكلاتها وحلولها، حتى لو امتلكت مظاهر الحداثة (Freire, 1970).

وتعني الحماية الذاتية كذلك ألا تتحول الحضارة إلى ضحية دائمة في تصورها لذاتها. فالاعتراف بالمظلومية التاريخية مهم، لكنه يصبح خطراً إذا منع الفعل والمبادرة. والفلسفة التاريخية الناضجة لا تستخدم الماضي للبكاء عليه فقط، بل لتحويل الألم إلى معرفة، والمعرفة إلى استراتيجية، والاستراتيجية إلى مؤسسات.

كما تعني الحماية الذاتية فهم الآخر من دون تقليده أو شيطنته. فالآخر قد يكون خصماً في بعض اللحظات وشريكاً في لحظات أخرى، وقد يحمل معرفة نافعة حتى لو كان مشروعه السياسي محل نقد. لذلك فإن الحضارة الواثقة تتعلم من الآخرين من دون أن تفقد معيارها الداخلي. وهذه القدرة على الاقتباس الواعي هي إحدى علامات النضج الحضاري (Said, 1978).

في ضوء ذلك، لا تكون المعركة الأساسية بين الصين والولايات المتحدة مجرد معركة قوة، بل معركة حول معنى النظام العالمي. وإذا كان ثوسيديديس قد علّمنا أن الخوف يصنع الحرب، فإن الفلسفة السياسية تعلمنا أن الاعتراف والحدود والمؤسسات يمكن أن تمنع الخوف من التحول إلى عنف. وهذا هو الدرس الذي يجعل استدعاء ثوسيديديس في عام 2026 حدثاً فلسفياً لا دبلوماسياً فقط ([MFA China], 2026).

ومن هنا يستطيع البحث أن يربط بين المثال الأميركي الخاص بالسرديات المؤسسة، والمثال الصيني الخاص بفخ ثوسيديديس، والمثال الفلسفي العام المتعلق باستدامة الحضارات. فكل حضارة تحتاج إلى رواية، لكنها تحتاج أيضاً إلى نقد روايتها؛ وكل حضارة تحتاج إلى قوة، لكنها تحتاج أيضاً إلى حدود لقوتها؛ وكل حضارة تحتاج إلى حماية ذاتها، لكنها لا تستدام إذا جعلت حماية الذات مرادفة لإلغاء الآخرين .(Todorov, 1984; Arendt H. , 1958)

تلعب الجامعة دوراً مركزياً في بناء المناعة الحضارية، لأنها المكان الذي تتحول فيه الذاكرة إلى معرفة منظمة، وتتحول الأسئلة العامة إلى أبحاث قابلة للنقاش والتحقق. فالجامعة ليست مؤسسة تمنح الشهادات فقط، بل فضاء لإنتاج العقل النقدي (Freire, 1970). وحين تضعف الجامعة، تضعف قدرة المجتمع على حماية ذاته من الدعاية ومن التبعية المعرفية.

إن البحث الأكاديمي الجاد يختلف عن الخطاب الأيديولوجي في أنه لا يبدأ من النتيجة ثم يبحث عن أدلة لها، بل يبدأ من سؤال قابل للنقاش. وهذا مهم في موضوع الحضارات لأن الخطاب الحضاري قد ينزلق بسهولة إلى التعميم أو التمجيد أو التخوين (Said, 1978). أما البحث العلمي فيفرض على الباحث أن يميز بين الرأي والحجة، وبين المصدر والدعاية، وبين النقد والكراهية.

ومن هنا فإن متطلبات النشر العلمي ليست شكليات. فالإحالات داخل المتن، والمراجع، والمنهجية، والإشكالية، وحدود الدراسة، كلها أدوات تمنع البحث من أن يصبح إنشاءً عاماً. وحين يضع الباحث مصدراً في كل مقطع تحليلي، فهو لا يثقل النص، بل يربط الفكرة بسياق معرفي يمكن مراجعته. وهذا ما يمنح البحث صدقيته العلمية .(Booth, Colomb, & Williams, 2016)

تحتاج المجتمعات عمومًا إلى فلسفة تاريخية تُدرّس وتُبحث لا بوصفها مادة نظرية جامدة، بل بوصفها مدخلاً لفهم الدولة، والهوية، والاستعمار، والتنمية، والعلاقة بالغرب والشرق. فغياب هذا النوع من التفكير يجعل المجتمعات تتلقى مفاهيم السياسة الدولية

كما ينتجها الآخرون، من دون أن تطور قاموسها التحليلي الخاص.

لكن بناء قاموس خاص لا يعني الانغلاق على الذات أو رفض المناهج الغربية. بل يعني استخدام هذه المناهج استخداماً نقدياً، بحيث لا تتحول إلى سلطة نهائية. فثوسيديديس وفوكوياما وهنتنغتون مفيدون، لكنهم لا يكفون وحدهم لفهم كل الحضارات. لذلك ينبغي فتح الحوار مع ابن خلدون، والفارابي، وابن رشد، ومالك بن نبي، وغيرهم من المفكرين الذين ربطوا العمران بالسياسة والمعرفة .(Bennabi, 1991; Ibn Khaldun, 1967)

إن ابن خلدون، على سبيل المثال، يقدم فكرة العصبية والعمران والدولة بوصفها أدوات لفهم نشوء المجتمعات وانهيارها. وهذه الفكرة تلتقي مع فلسفة الاستدامة الحضارية لأنها تربط القوة بالتماسك الاجتماعي وبالأخلاق وبالاقتصاد. فإذا ضعفت العصبية الجامعة، أو تحولت إلى عصبية مغلقة، بدأت الدولة تفقد قدرتها على البقاء .(Ibn Khaldun, 1967)

أما مالك بن نبي فيربط قابلية الاستعمار بضعف الداخل الحضاري لا بقوة الخارج فقط. وهذه الفكرة تخدم محور البحث لأنها تؤكد أن الحضارة تحمي ذاتها من داخلها أولاً. فالاستعمار أو الهيمنة لا ينجحان إلا عندما يجدان فراغاً في الوعي والمؤسسات والإنتاج المعرفي. ومن هنا يصبح بناء الإنسان المتعلم والفاعل شرطاً للتحرر.

وبذلك يصبح البحث في فلسفة التاريخ عملاً عملياً لا مجرد تنظير. فهو يساعد الجامعة على إنتاج مواطن قادر على التفكير في التاريخ والسياسة لا مستهلكاً للشعارات. وهذا المواطن هو أساس أي حضارة تريد أن تدافع عن نفسها بوعي لا بانفعال، وبمعرفة لا بخوف، وبعقلانية لا بعنف أعمى (Freire, 1970).

النظام العالمي المتعدد الأقطاب يطرح سؤالاً فلسفياً صعباً: كيف يمكن توزيع القوة من دون أن يتحول العالم إلى فوضى؟ وكيف يمكن الاعتراف بتعدد الحضارات من دون أن يصبح كل نظام سياسي محصناً ضد النقد باسم الخصوصية؟ هذه الأسئلة لا تجيب عنها الواقعية السياسية وحدها، لأنها تحتاج إلى مفهوم للعدالة يتجاوز ميزان القوة.

العدالة الحضارية لا تعني مساواة كل الممارسات أو تبرير كل السياسات، بل تعني أن لا تنفرد حضارة واحدة بتعريف الإنسان والحداثة والشرعية. فحين يحتكر طرف واحد تعريف القيم، تتحول القيم نفسها إلى أدوات هيمنة. أما حين تُبنى القيم عبر حوار عالمي، فإنها تصبح أكثر قدرة على الإقناع وأقل قابلية للرفض بوصفها إملاء خارجياً .(Said, 1978)

في العلاقة الأميركية الصينية، تظهر الحاجة إلى عدالة حضارية في سؤال المعايير. من يضع

معايير التجارة؟ من يضع معايير الذكاء الاصطناعي؟ من يحدد معنى الأمن في بحر الصين الجنوبي أو مضيق تايوان؟ ومن يملك سلطة العقوبات؟ هذه الأسئلة ليست تقنية فقط، بل تتعلق بشرعية النظام الدولي نفسه .(Kissinger, Schmidt, & Huttenlocher, 2021)

لكن العدالة الحضارية يجب أن تحمي أيضاً الدول الصغيرة. فإذا تحول التعدد القطبي إلى تفاهم بين الكبار فقط، فإن الدول الأصغر تصبح ساحات مساومة. لذلك فإن الفلسفة السياسية المستقبلية مطالبة بربط الاعتراف بين القوى الكبرى بحماية الشعوب الضعيفة وحقها في تقرير مصيرها وعدم تحويل أراضيها إلى مسارح للصراع (UNDP, 1994).

ومن شروط هذه العدالة أن يعترف الغرب بحدود سرديته عن التقدم، وأن تعترف القوى الصاعدة بأن نقد الهيمنة الغربية لا يمنحها رخصة لإنتاج هيمنة جديدة. فالتحرر من مركزية الغرب لا يجب أن ينتج مركزيات مغلقة أخرى. وهذا التوازن هو جوهر الفكر النقدي في عالم متعدد.

العدالة الحضارية تعني كذلك إصلاح الذاكرة الدولية. فالاستعمار والإبادات والعبودية ليست ملفات أخلاقية جانبية، بل هي جذور للثقة المفقودة بين الشمال والجنوب. ومن دون معالجة هذه الذاكرة، ستبقى دعوات النظام القائم إلى القواعد والقانون الدولي عرضة للاتهام بالانتقائية (Dunbar–Ortiz, 2014).

إن فلسفة المستقبل ينبغي أن تجمع بين واقعية ثوسيديديس وأخلاق الاعتراف. فالواقعية تعلمنا أن القوة موجودة ولا يمكن تجاهلها، أما الاعتراف فيعلمنا أن القوة من دون شرعية لا تنتج استقراراً طويلاً. وهذا الجمع هو ما يحتاجه القرن الحادي والعشرون لتجنب حرب كبرى بين القوى الصاعدة والقائمة .(Thucydides, 1972; Taylor, 2004; Allison, 2017)

وبذلك لا تكون العدالة الحضارية حلماً مثالياً، بل سياسة وقائية. فحين يشعر الفاعلون الدوليون بأن النظام يعترف بمكانتهم ومصالحهم وذاكرتهم، تقل الحاجة إلى كسر النظام بالقوة. أما عندما يشعرون بالإقصاء أو الإذلال، فإنهم يبحثون عن لحظة مناسبة للتمرد. وهذا ما يجعل العدالة شرطاً للاستقرار لا نقيضاً له (Fukuyama, 1992).

تبدأ المناعة الحضارية من الجامعة والمدرسة ومراكز البحث. فالحضارة التي لا تنتج معرفة عن ذاتها تصبح تابعة لمن ينتج هذه المعرفة عنها. ومن هنا تأتي أهمية البحث الأكاديمي في فلسفة التاريخ: إنه لا يكتفي بحفظ النصوص، بل يعيد بناء القدرة على السؤال. فالسؤال الفلسفي هو أول أشكال المقاومة ضد الخطاب الجاهز، لأنه يمنع تحويل الشعب إلى جمهور يكرر ما يقال له.

لا تكون الجامعة في هذا السياق مؤسسة تعليمية محايدة فقط، بل فضاء لصناعة الوعي العام. فهي التي تميز بين التاريخ العلمي والدعاية، وبين النقد والتشهير، وبين الهوية والتعصب. وإذا ضعفت الجامعة، ضعفت قدرة المجتمع على فهم العالم، وترك المجال العام للخطابات السطحية والخوف الجماعي. لذلك فإن استدامة الحضارات تتطلب سياسة علمية تجعل الفلسفة والعلوم الإنسانية جزءاً من الأمن الوطني لا ترفاً هامشياً.

تتطلب المناعة الحضارية أيضاً لغة قوية. فاللغة ليست وسيلة اتصال فقط، بل وعاء للذاكرة ومجال لتكوين المفاهيم. حين تضعف لغة مجتمع ما في التعليم والبحث والفكر، يضعف معها جزء من قدرته على تسمية تجربته. ولا يعني الدفاع عن اللغة رفض اللغات الأخرى، بل يعني امتلاك القدرة على الترجمة والإنتاج لا الاكتفاء بالاستهلاك.

كما أن المناعة الحضارية تحتاج إلى عدالة داخلية. فالشعوب لا تدافع طويلاً عن حضارات لا تمنحها الكرامة. إذا تحولت الهوية إلى شعار فوقي لا ينعكس في الحقوق والتعليم والفرص والمشاركة، فإنها تفقد قدرتها التعبوية والأخلاقية. لذلك فإن حماية الحضارة لا تنفصل عن حماية الإنسان داخلها. فالحضارة التي تهين أفرادها تضعف نفسها، حتى لو رفعت خطاباً كبيراً عن المجد التاريخي.

تتصل هذه الفكرة بما قاله ابن خلدون عن أثر الظلم والترف في خراب العمران. فالعمران لا ينهار فقط بفعل الغزو، بل بفعل الفساد واللامساواة وانقطاع الثقة بين الدولة والمجتمع. وحين تنقطع الثقة، يصبح الخارج قادراً على التأثير بسهولة، لأن الداخل لم يعد متماسكاً. لذلك فإن المناعة الحضارية هي في جوهرها تماسك أخلاقي ومؤسسي ومعرفي (ابن خلدون، 2004).

ومن زاوية عملية، يمكن للفلسفة السياسية أن تقدم أدوات لصانعي القرار: قراءة طويلة المدى، نقد للسرديات المتطرفة، فهم للرموز والذاكرة، وتحذير من اختزال المجتمعات في مصالح قصيرة الأجل. فالقرار السياسي الذي لا يمتلك وعياً تاريخياً قد يحقق ربحاً فورياً، لكنه يراكم خسائر حضارية طويلة. ومن هنا يصبح إدماج الفلسفة في التفكير الاستراتيجي ضرورة لا ترفاً.

الخاتمة

أول نتيجة يصل إليها البحث هي أن فلسفة التاريخ تمثل بنية دفاعية عميقة للحضارات. فهي تمنح المجتمع قدرة على قراءة ذاته وخصومه وحلفائه ضمن مسارات طويلة، وتمنعه

من الانفعال أمام كل أزمة كما لو كانت حدثاً معزولاً. وبهذا المعنى، فإن التفكير التاريخي جزء من الأمن الاستراتيجي (Collingwood, 1946).

النتيجة الثانية أن ثوسيديديس عاد إلى الواجهة لأن العلاقات الدولية تعيش لحظة انتقال قوة واضحة. فالولايات المتحدة ما زالت القوة القائمة الأوسع نفوذاً، والصين أصبحت القوة الصاعدة الأكثر قدرة على تحدي جوانب هذا النفوذ. ولذلك وجد مفهوم فخ ثوسيديديس بيئة مناسبة للعودة إلى الخطاب الرسمي والإعلامي والأكاديمي (Allison, 2017).

النتيجة الثالثة أن استخدام الصين لثوسيديديس يحمل بعداً تحليلياً وبعداً دبلوماسياً. فهو يحذر من الحرب، لكنه في الوقت نفسه يضع الصين في موقع القوة التي تدعو إلى العقلانية، ويضع الولايات المتحدة أمام مسؤولية إدارة خوفها من الصعود الصيني. وهذا يبين أن المفاهيم الفلسفية لا تعيش خارج السياسة، بل تدخل في صميم الصراع على المعنى (Harvard Kennedy School, 2026).

النتيجة الرابعة أن فوكوياما وهنتنغتون يقدمان أدوات مفيدة لكنها غير كافية. فالعالم لم يدخل نهاية تاريخ ليبرالية، ولم يدخل أيضاً صراع حضارات حتمياً. إنما دخل مرحلة أكثر تعقيداً تتداخل فيها القوة والتكنولوجيا والثقافة والهوية والاقتصاد. لذلك يحتاج التحليل إلى تركيب نقدي لا إلى تبني أطروحة واحدة بصورة نهائية .(Fukuyama, 1992; Huntington, 1996)

النتيجة الخامسة أن السرديات المؤسسة قد تحمي الحضارة وقد تضللها. فقصة كولومبس والذاكرة المتعلقة بالأميركيين الأصليين تكشف كيف يمكن لسردية التقدم أن تخفي تاريخ الإلغاء. وهذا يؤكد أن الحضارة القوية تحتاج إلى نقد ذاتي كي لا يتحول مجدها إلى إنكار أخلاقي (Todorov, 1984; Dunbar–Ortiz, 2014).

النتيجة السادسة أن الحضارات لا تتصدع لأنها ضعيفة مادياً فقط، بل لأنها تفقد قدرتها على إنتاج معنى عادل ومقنع. وعندما تركز حضارة ما على إنهاء الآخرين أو إذلالهم، فإنها قد تنتصر مؤقتاً لكنها تزرع في داخلها خوفاً دائماً من عودة الحقيقة والمطالبة بالاعتراف (Arendt H. , 1958).

النتيجة السابعة أن الفلسفة السياسية للمستقبل يجب أن تعمل في ثلاثة مستويات: مستوى إدارة الصراع بين القوى الكبرى، ومستوى حماية ذاكرة الشعوب والحضارات، ومستوى أخلاقيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وبهذا تصبح الفلسفة أداة عملية لصناعة المستقبل لا ترفاً أكاديمياً (UNESCO, 2021).

النتيجة الثامنة أن حماية الحضارة بذاتها تبدأ من الداخل: التعليم، واللغة، والبحث

العلمي، والمؤسسات، والعدالة الاجتماعية، والقدرة على النقد. فالحضارة التي تنتظر من الخارج أن يحمي ذاكرتها أو يصوغ مفاهيمها تكون قد قبلت التبعية قبل أن تبدأ المعركة (Ibn Khaldun, 1967; Bennabi, 1991).

تكشف القراءة العامة للبحث أن الحضارة ليست كتلة ثابتة، بل علاقة متحركة بين الذاكرة والمؤسسات والخيال السياسي. فالذاكرة تمنحها الجذور، والمؤسسات تمنحها القدرة على التنظيم، والخيال السياسي يمنحها إمكانية المستقبل. وإذا اختل أحد هذه العناصر، أصبحت الحضارة معرضة إما للجمود وإما للتفكك وإما للتبعية (Taylor, 2004).

وفي هذا المعنى، لا تكفي القوة العسكرية لحماية الحضارة إذا لم ترافقها قدرة على بناء المعنى. فالقوة قد تمنع الغزو، لكنها لا تمنع الانهيار الداخلي إذا فقد الناس ثقتهم في مشروعهم الجماعي. ولذلك فإن الفلسفة السياسية ليست بديلاً من الأمن، بل هي العمق الذي يمنح الأمن غاية وحدوداً ومعنى (UNDP, 1994).

كما لا تكفي التنمية الاقتصادية إذا لم تتحول إلى كرامة وعدالة ومعرفة. فالحضارات التي تنمو اقتصادياً من دون أن توسع قدرة الإنسان على المشاركة والتفكير والنقد قد تنتج رخاء هشاً، لأن الاستدامة لا تقاس بالإنتاج وحده، بل بجودة العلاقة بين الإنسان والدولة والمعرفة والمستقبل (Freire, 1970).

من هنا يصبح الصراع الأميركي الصيني اختباراً للفلسفة السياسية العالمية. فإذا فشل الطرفان في بناء لغة اعتراف وحدود ومؤسسات، فقد يتحول التنافس إلى مواجهة طويلة تستنزف العالم (Allison, 2017). أما إذا نجحا في تحويل الخوف إلى قواعد والندية إلى تفاوض، فقد يصبح صعود الصين فرصة لإعادة تنظيم النظام الدولي لا سبباً لهدمه. وتدل عودة ثوسيديديس إلى الخطاب السياسي على أن العالم الحديث، رغم تقنياته المتقدمة، ما زال محتاجاً إلى حكماء الماضي. فالخوارزميات لا تلغي الخوف، والأسواق لا تلغي الإهانة، والردع لا يلغي سوء التقدير. لذلك تبقى الفلسفة ضرورية لأنها تتعامل مع البعد الإنساني العميق الذي لا تستطيع المؤشرات الكمية وحدها قياسه (Kissinger, Schmidt, & Huttenlocher, 2021).

كما أن نقد السرديات المؤسسة، سواء في المثال الأميركي أو في أي مثال حضاري آخر، يبيّن أن الذاكرة شرط للعدالة. فالنسيان القسري ليس سلاماً، بل تأجيل للصراع. وإذا أرادت الحضارات أن تتعايش، فعليها أن تعترف بأن لكل شعب حقاً في سرد تاريخه، وأن شرعية المستقبل تمر عبر إنصاف الماضي أو على الأقل الاعتراف بجروحه (Todorov, 1984).

لذلك فإن الفلسفة التي تنشئ شعباً قادراً على حماية ذاته ليست فلسفة تعبئة عدائية، بل فلسفة حرية ومسؤولية. إنها تعلمه أن يسأل، وأن يراجع، وأن يميز بين القوة والحق، وبين الذاكرة والدعاية، وبين الحضارة والهيمنة. وهذا النوع من الشعوب يصعب إبادته معنوياً، لأنه يملك قدرة مستمرة على إعادة بناء ذاته (Freire, 1970; Arendt H. , 1958).

وفي النهاية، فإن مستقبل الحضارات لن يتحدد فقط بمن يمتلك التكنولوجيا الأقوى، بل بمن يمتلك الحكمة الأعمق في استخدامها. ولن يتحدد فقط بمن يملك الاقتصاد الأكبر، بل بمن يستطيع أن يحول القوة إلى عدالة، والذاكرة إلى اعتراف، والاختلاف إلى نظام عالمي قابل للحياة. هذه هي المهمة الكبرى للفلسفة السياسية في القرن الحادي والعشرين (UNESCO, 2021).

تصل الدراسة في نهايتها إلى أن استدامة الحضارات لا تتحقق عبر الانتصار على الزمن، بل عبر التكيف الواعي معه. فالحضارة المستدامة ليست تلك التي تبقى كما كانت، بل التي تعرف كيف تغير أدواتها دون أن تفقد معناها. وهذا يتطلب فلسفة تاريخية قادرة على الجمع بين الذاكرة والنقد، وبين الاعتزاز والمساءلة، وبين القوة والحكمة.

إن العلاقات الأميركية الصينية عام 2026 تقدم مثالاً مكثفاً على عودة التاريخ إلى السياسة. فالقوة الصاعدة والقوة القائمة تتواجهان في ملفات التجارة وتايوان والذكاء الاصطناعي، لكن ما يجري أعمق من الملفات المباشرة. إنه سؤال عن النظام العالمي القادم: هل سيكون نظام احتواء وهيمنة، أم نظام تعدد مضبوط بقواعد؟ وهل تستطيع القوى الكبرى أن تتعلم من ثوسيديديس كي لا تعيد مأساة أثينا وإسبرطة بأدوات نووية ورقمية؟

كما أظهر البحث أن السرديات المؤسسة قادرة على حماية الحضارة أو إضعافها. فقصة كولومبس، بما تحمله من تعقيد بين الاكتشاف والاستعمار، تكشف أن الحضارة التي ترفض مواجهة الجانب العنيف من تاريخها قد تبدو قوية في الخارج لكنها هشة في الداخل. أما الحضارة التي تراجع سردياتها بجرأة فهي لا تهدم نفسها، بل تمنح ذاتها فرصة أعلى للاستمرار.

وتبين الدراسة أيضاً أن الحضارات التي تركز على إنهاء الآخرين تزرع في داخلها منطقاً يهددها لاحقاً. فالعقل الذي يبرر الإبادة باسم التفوق يستطيع أن يبرر القمع الداخلي باسم الوحدة، والهيمنة الخارجية باسم الأمن، والإنكار باسم الوطنية. لذلك فإن الحكمة الحضارية ليست ضعفاً، بل شرط من شروط البقاء. فالعقلانية الأخلاقية تحمي الحضارة من التحول إلى آلة توسع بلا روح.

على المستوى العملي، تقترح الدراسة أن تقوم فلسفة الحماية الحضارية على خمسة مرتكزات: تعليم تاريخي نقدي، مؤسسات بحثية مستقلة، سياسات ثقافية تحفظ الذاكرة، انفتاح معرفي مشروط بالندية، وعدالة داخلية تجعل المواطنين شركاء في الحضارة لا متلقين لشعاراتها. هذه المرتكزات لا تمنع الصراع الدولي، لكنها تمنح المجتمع قدرة أعلى على التعامل معه دون ذوبان أو تعصب.

الخلاصة أن فلسفة التاريخ ليست علماً بالماضي فقط، بل علم بحماية المستقبل. فهي تعلم الشعوب أن القوة بلا معنى تتحول إلى عنف، وأن الهوية بلا نقد تتحول إلى أسطورة، وأن الانفتاح بلا وعي يتحول إلى تبعية، وأن الذاكرة بلا عدالة تتحول إلى عبء. ومن هنا فإن الحضارة التي تمتلك فلسفة سياسية وتاريخية عميقة لا تحمي نفسها بالسلاح وحده، بل بالعقل، والمؤسسة، واللغة، والعدالة، والقدرة الدائمة على تجديد ذاتها.

وختامًا تخلص هذه الدراسة إلى أن فلسفة التاريخ ليست مادة نظرية معزولة عن السياسة، بل هي أحد شروط استدامة الحضارات. فمن خلالها تفهم الشعوب مسارها، وتعيد قراءة ذاكرتها، وتتعرف إلى الأخطار التي تهدد وجودها المادي والرمزي. وقد تبيّن أن الحضارة التي تفتقر إلى فلسفة تاريخية نقدية قد تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية، لكنها تبقى هشة أمام التصدع الداخلي أو الهيمنة المعرفية أو السرديات الخارجية التي تعيد تعريفها من خارجها.

أظهر البحث أن عودة ثوسيديديس إلى النقاش العالمي، ولا سيما في سياق العلاقات الأميركية الصينية عام 2026، ليست مصادفة أكاديمية. فقد عاد اسمه لأن العالم يعيش لحظة انتقال في القوة تثير الخوف والشك وسوء الحساب. غير أن القيمة الأساسية لثوسيديديس لا تكمن في إعلان حتمية الحرب، بل في التحذير من شروطها، وفي دعوة السياسة إلى تحويل الخوف إلى قواعد تفاوض وتوازن واعتراف متبادل.

كما بين البحث أن فوكوياما وهنتنغتون يمثلان نموذجين مؤثرين لفهم التاريخ بعد الحرب الباردة، لكن كلاً منهما يحتاج إلى قراءة نقدية. فالتاريخ لم ينته عند نموذج سياسي واحد، والحضارات لا تتصارع بحتمية مطلقة. وبين هذين الحدين يمكن بناء فلسفة سياسية أكثر توازناً تعترف بتعدد المسارات الحضارية دون أن تتخلى عن معايير العدالة والكرامة والحق في الوجود.

وقد كشف مثال كولومبس والسكان الأصليين أن السرديات المؤسسة قد تمنح الحضارة قوة رمزية، لكنها قد تصبح مصدر ضعف إذا قامت على الإنكار. فالحضارة التي لا تواجه

ما أخفته سردياتها عن العنف والإلغاء تفقد تدريجياً قدرتها على التجدد الأخلاقي. أما الحضارة التي تملك شجاعة النقد الذاتي فتستطيع أن تجعل الاعتراف جزءاً من قوتها لا علامة على ضعفها.

أما الصين، فقد ظهرت في البحث بوصفها نموذجاً لحضارة توظف التاريخ في خطاب الصعود واستعادة المكانة. واستخدام ثوسيديديس في الخطاب الصيني لا يعني تبني الفلسفة اليونانية كمرجعية داخلية، بل يعني مخاطبة الغرب بلغة يفهمها، وتقديم الصعود الصيني بوصفه تحدياً لإدارة عقلانية لا مبرراً لحرب محتومة. ومع ذلك، تبقى هذه السردية بحاجة إلى نقد يميز بين حق الصعود وخطر تحويل السيادة إلى ذريعة لإلغاء حقوق الآخرين.

إن أهم ما تقدمه الفلسفة السياسية للمستقبل هو القدرة على ضبط القوة بالمعنى، وضبط الهوية بالنقد، وضبط التنافس بالاعتراف. فالحضارات لا تحمي نفسها بإلغاء غيرها، بل ببناء مناعة داخلية تجعلها قادرة على الحوار والصمود والتجدد. ومن هنا فإن الحماية الذاتية للحضارة ليست انغلاقاً، بل وعياً نقدياً يسمح بالأخذ من الآخر دون الذوبان فيه، وبمقاومة الهيمنة دون التحول إلى مشروع هيمنة مضاد.

وبناء عليه، يؤكد البحث أن الحضارة الفكرية هي الحضارة الأقدر على البقاء، لأنها لا تجعل قوتها في السلاح وحده، بل في العقل والمؤسسة واللغة والجامعة والعدالة. أما الحضارات التي تركز على إنهاء الآخرين فقد تحقق انتصارات مؤقتة، لكنها تزرع في داخلها منطق التصدع، لأن العنف الذي يوجه إلى الخارج يعود غالباً إلى الداخل. لذلك فإن استدامة الحضارات تبدأ من حماية الوعي التاريخي، ومن تحويل الفلسفة إلى قوة تربوية وسياسية وأخلاقية قادرة على صناعة المستقبل.

لائحة المراجع والمصادر

مصادر باللّغة العربيّة

عبد الرحمن ابن خلدون. (2004). المقدمة. بيروت: دار الفكر.

مصادر باللّغة الأجنبيّة

[MFA China]. (2026, 5 15). Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, Foreign Ministry Press Conference on China–U.S. Relations and the Thucydides Trap. Beijing.

Allison, G. (2017). Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's

Trap? Houghton Mifflin Harcourt.
Anderson, B. (1983). Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. Verso.
Arendt, H. (1958). The Human Condition. Chicago : University of Chicago Press.
Aristotle. (1998). Politics. (C. D. Reeve, Trans.) Hackett Publishing Company.
Bell, D. (1976). The Cultural Contradictions of Capitalism. Basic Books.
Bell, D. (2015). The China Model: Political Meritocracy and the Limits of Democracy. Princeton University Press.
Bennabi, M. (1991). The Problem of Ideas in the Muslim World. Islamic Book Trust.
Booth, W., Colomb, G., & Williams, J. (2016). The Craft of Research (4th ed.). University of Chicago Press.
Collingwood, R. (1946). The Idea of History. Oxford University Press.
Confucius. (2003). The Analects. (R. T. Jr., Trans.) Ballantine Books.
Cornell Chronicle. (2026). Xi's "Thucydides Trap" warning signals deepening U.S.-China tensions. Cornell University.
Dunbar-Ortiz, R. (2014). An Indigenous Peoples' History of the United States. United States: Beacon Press.
Euronews. (2026, 5 15). What is the "Thucydides Trap" that Xi invoked in his meeting with Trump? Euronews.
Fanon, F. (1963). The Wretched of the Earth. (C. Farrington, Trans.) Grove Press.
Foucault, M. (1980). Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972–1977. (C. Gordon, Trans.) Pantheon Books.
Freire, P. (1970). Pedagogy of the Oppressed. Continuum.
Fukuyama, F. (1992). The End of History and the Last Man. Free Press.
Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. (W. Rehg, Trans.) MIT Press.
Harvard Kennedy School. (2026, 5 16). President Xi Jinping invokes HKS Professor Graham Allison's "Thucydides Trap" at summit with President Trump. Harvard Kennedy School article.
Hegel, G. (1953). Reason in History: A General Introduction to the Philosophy of History. (R. S. Hartman, Trans.) Liberal Arts Press.
Hegel, G. (1956). The Philosophy of History. New York: Dover Publications.
Heidegger, M. (1971). Poetry, Language, Thought. (A. Hofstadter, Trans.) Harper & Row.

Huntington, S. (1996). The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. Simon & Schuster.
Ibn Khaldun. (1967). The Muqaddimah: An Introduction to History. (F. Rosenthal, Trans.) Princeton University Press.
Jervis, R. (1976). Perception and Misperception in International Politics. Princeton University Press.
Kissinger, H., Schmidt, E., & Huttenlocher, D. (2021). The Age of AI: And Our Human Future. Little, Brown and Company.
Reuters. (2026, 5 14). Xi tells Trump that mishandling Taiwan could lead to a "dangerous" place. Reuters report.
Ricoeur, P. (2004). Memory, History, Forgetting. (K. B. Pellauer, Trans.) University of Chicago Press.
Said, E. (1978). Orientalism. Pantheon Books.
Strauss, L. (1964). The City and Man. Chicago: University of Chicago Press.
Sun Tzu. (1963). The Art of War. (S. B. Griffith, Trans.) Oxford University Press.
Taylor, C. (2004). Modern Social Imaginaries. Duke University Press.
The Guardian. (2026, 5 15). What is the Thucydides Trap and why did Xi Jinping mention it in his meeting with Donald Trump? The Guardian.
Thucydides. (1972). History of the Peloponnesian War (Original work written ca. 5th century BCE). (R. Warner, Trans.) Penguin Classics.
Todorov, T. (1984). The Conquest of America: The Question of the Other. (R. Howard, Trans.) Harper & Row.
Toynbee, A. (1946). A Study of History (Abridgement of Vols. I–VI by D. C. Somervell). Oxford University Press.
UNDP. (1994). United Nations Development Programme، Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. Oxford University Press.
UNESCO. (2021). Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. UNESCO.
Vico, G. (1984). The New Science of Giambattista Vico. Ithaca: Cornell University Press..
Vico, G. (1999). The New Science. (D. Marsh, Trans.) Penguin Classics.
Wolfe, P. (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. Journal of Genocide Research, 8(4), 387–409.
Zinn, H. (1980). A People's History of the United States. Harper & Row.

الأجيال القادمة بوصفها أطرافاً أخلاقية غائبة : نحو عقد اجتماعي بيئي ممتد

نور علي الحاج حسن

حاصلة على ماجستير فلسفة — طالبة دكتوراه سنه ثانية ، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعه اللبنانية. مدرسة لمادة الفلسفة العامة.

الملخص:

يقدم هذا البحث حجة فلسفية تعيد النظر في حدود الالتزام الأخلاقي، منطلقًا من الحاجة إلى تجاوز "دكتاتورية الحاضر" نحو أفق "أخلاق المسؤولية" التي تتجاوز الزمن. في ظل عجز النظريات التعاقدية التقليدية التي حصرّت العدالة في مبدأ التبادلية والمصالح المتزامنة بين الأحياء يظهر تساؤل جوهري حول مشروعية منح حقوق لذوات غائبة لم تكتسب "أهليتها" الوجودية بعد. ومن خلال تحليل مفارقة "بارفيت" حول الهوية، يجادل البحث بأن مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة تنبع من "أمر جازم" يفرضه بقاء النوع الإنساني، كما أشار "هانز يوناس" ؛ حيث يصبح "الخوف الوجودي" و"مبدأ الحذر" هما المحركان لصياغة عقد اجتماعي بيئي ممتد. يتطلب هذا التحول الانتقال من مركزية الإنسان الآني إلى رحابة "المواطنة الزمانية"، التي تُترجم فلسفياً عبر استحضار "ستار الجهل" لرولز لضمان عدالة توزيعية لا تظلم المستقبل، وتُترجم عملياً من خلال "دسترة" حقوق البيئة وإيجاد تمثيل سياسي وقانوني للغائبين في المؤسسات الحالية.

تتبلور بنية هذا البحث من خلال تتبع المسار التحليلي الذي يبدأ بفك الارتباط بين الحقوق والوجود المادي الحالي، حيث يتم معالجة المعضلة الأنطولوجية للغائب. بعد ذلك، ينتقل البحث إلى نقد النفعية الضيقة في العقود الاجتماعية التقليدية التي

استبعدت المستقبل بسبب عدم قدرتها على "المقايضة". ومن هنا، يرتكز البحث على محورين أساسيين: الأول فلسفي يستدعي أخلاق المسؤولية عند هانز يوناس ، والثاني إجرائي يهدف إلى مأسسة حقوق المستقبل من خلال التمثيل السياسي والتشريعي.
وفي الختام، يخلص البحث إلى أن الأخلاق تصل إلى نضجها الحقيقي عندما تتجاوز كونها مجرد صدى لمطالب الأحياء، لتصبح حارسًا لإرث الطبيعة وحقوق أولئك الذين لا يملكون صوتًا للاحتجاج، مما يجعل العقد الطبيعي ضرورة وجودية.

Les générations futures en tant que parties morales absentes : vers un contrat social écologique étendu

Résumé:
Cette recherche propose une réflexion philosophique qui remet en question les limites de notre obligation morale. Elle part de l'idée qu'il est essentiel de dépasser la « dictature du présent » pour embrasser une « éthique de la responsabilité » qui va au-delà du temps. Face aux limites des théories contractuelles traditionnelles, qui ont souvent réduit la justice à un simple échange d'intérêts entre les vivants, une question cruciale se pose : est-il légitime d'accorder des droits à ceux qui ne sont pas encore là, à ceux qui n'ont pas encore atteint leur « capacité » d'exister ? En explorant le paradoxe de Parfit sur l'identité, cette étude avance que notre responsabilité envers les générations futures découle d'un « impératif catégorique » dicté par la survie de l'humanité, comme l'a souligné Hans Jonas. Dans ce cadre, la « peur existentielle » et le « principe de précaution » deviennent les deux forces motrices pour élaborer un contrat social écologique élargi. Cette transformation nécessite un changement de perspective, passant de l'humain immédiat à une «citoyenneté temporelle ». Philosophiquement, cela se traduit par l'application du «voile d'ignorance » de Rawls, garantissant une justice distributive qui ne compromet pas l'avenir. Sur le plan pratique, cela implique la « constitutionnalisation » des droits environnementaux et la mise en place d'une représentation politique et juridique pour ceux qui sont absents au sein de nos institutions actuelles.
La structure de cette recherche se dessine à travers un parcours analytique qui commence par défaire le lien entre les droits et notre existence matérielle actuelle, en s'attaquant au dilemme ontologique de l'absent. Ensuite, la recherche se tourne vers une critique de l'utilitarisme limité des contrats sociaux traditionnels, qui ont

négligé l'avenir à cause de leur incapacité à pratiquer le « troc ». Ainsi, l'étude s'articule autour de deux axes principaux : le premier est philosophique, faisant appel à l'éthique de la responsabilité selon Hans Jonas ; le second est procédural, visant à institutionnaliser les droits du futur par le biais de la représentation politique et législative.

En conclusion, la recherche démontre que l'éthique atteint sa véritable maturité lorsqu'elle ne se contente plus d'être un simple reflet des revendications des vivants, mais devient la protectrice de l'héritage de la nature et des droits de ceux qui n'ont pas de voix pour s'exprimer, transformant ainsi le « contrat naturel » en une nécessité existentielle.

المقدمة:

تعتبر قضية "الأجيال القادمة" واحدة من أكثر المعضلات الفلسفية تعقيداً في مجال الأخلاق المعاصرة؛ فهي تضع العقل البشري أمام تحدٍ غير مسبوق يتجاوز الأطر التقليدية للحقوق والواجبات. بينما تأسست معظم النظريات الأخلاقية الكلاسيكية على مبدأ "المعاملة بالمثل" بين الأطراف الحاضرة، تبرز الأجيال القادمة ككائنات "احتمالية" (أو ذوات قيد الصيرورة) من منظور الوجود، لكنها "واقعية" من حيث تأثرها بقراراتنا..

نحن نعيش اليوم في "عصر الهيمنة التقنية الشاملة"، حيث وصلت قدرة الإنسان الفعلية إلى مستوى يمكّنه من التأثير في البنية الحيوية والجيولوجية للأرض لآلاف السنين القادمة. ومع هذا التوسع في القوة، لم يترافق معه توسع مماثل في "المسؤولية الأخلاقية"، مما أدى إلى وجود فجوة بين قدرتنا على الفعل وعجزنا عن تصور تبعاته البعيدة.

إلى أي مدى يمكننا تبرير السيادة الأخلاقية للحاضر على المستقبل؟ هل التزاماتنا تجاه الأجيال القادمة تستند إلى "حقوق أصيلة" يتمتعون بها رغم غيابهم، أم أنها مجرد "واجبات استباقية" يفرضها الحاضر على نفسه خوفًا من الوقوع في فخ العدمية الأخلاقية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات العميقة: إذا كانت قراراتنا الحالية، سواء كانت مستدامة أو استهلاكية، هي التي ستحدد "مَن" سيأتي إلى الوجود، فكيف يمكننا أن نقول إننا أسأنا إلى أجيال مستقبلية معينة، بينما كان فعلنا هو السبب الوحيد في وجودهم؟ بأي حق أخلاقي نمنع خيارات الأجيال القادمة من خلال توريثهم كوكبًا مستنزفًا أو نفايات نووية أو تعديلات جينية لا يملكون حق الرفض بشأنها؟

الفرضيات:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن النظريات التعاقدية الكلاسيكية (مثل تلك التي طرحها هوبز، لوك، وروسو) قد وقعت في فخ "الحاضرية الزمانية". فبنيتها المنطقية تعتمد على مقايضة الحقوق والواجبات بين أفراد يعيشون في نفس الزمن، حيث يتطلب الأمر "وجوداً فعلياً" و"قدرة على المساومة" لإبرام العقد. وهذا الأساس يجعل هذه النظريات عاجزة بنيوياً عن إدراج الأجيال القادمة كأطراف حقيقية في العقد، لأنهم لا يمتلكون "قدرة الردع" أو "تبادل المنفعة" مع الأحياء. بناءً على ذلك، تفترض الدراسة أن معالجة هذه الفجوة الأخلاقية تتطلب الانتقال من "العقد الاجتماعي" الضيق الذي يقتصر الالتزام فيه على الأحياء، إلى "عقد بيئي وزمني ممتد". لا يعتمد هذا العقد على المنفعة المتبادلة بين الأنداد، انما يستند إلى "أمانة الوجود"، مما يلزم الجيل الحالي بالحفاظ على المقومات الحيوية والبيئية كإرث مشترك لا يحق للحاضرين استنزافه، مما يعيد تعريف الطرف الأخلاقي ليشمل "الذوات الاحتمالية" كشركاء في مصير كوكبنا.

المنهج المعتمد:

1. المنهج التحليلي النقدي: يُستخدم هذا المنهج لتفكيك أدبيات "العقد الاجتماعي" عند هوبز ولوك وروسو، بهدف الكشف عن الثغرات البنيوية في مفهوم "التبادلية الحاضرة"، ونقد المركزية البشرية التي تقتصر الحقوق على المعاصرين فقط .

2. المنهج الأنطولوجي (الوجودي): هذا المنهج ضروري لمعالجة "المعضلة الوجودية" للأجيال القادمة؛ حيث يتم من خلاله فحص طبيعة وجود "الذوات الاحتمالية" وكيفية تحويل "العدم المستقبلي" إلى "قيمة" تلزم الحاضر بالفعل أو الكف عنه.

3. المنهج الجدلي (الديالكتيكي): يُعتمد هذا المنهج لإدارة الصراع القائم بين "حقوق الحاضر" (في التنمية والرفاه) و"حقوق المستقبل" (في البقاء والموارد)، مع محاولة إيجاد تركيب فلسفي يوفق بين مصلحة الجيل الحالي واستدامة النوع الإنساني.

4. المنهج الاستشرافي: يُستخدم في المحور المتعلق بـ "مبدأ الحذر" لهانز يوناس، حيث يعتمد البحث على تخيل السيناريوهات الكارثية المحتملة كأداة معرفية لصياغة الواجب الأخلاقي الحالي.

5. المنهج المقارن: يُستخدم للمقارنة بين مفهوم "العدالة التوزيعية" التقليدية (بين الأفراد المعاصرين) ومفهوم "العدالة عبر–الزمنية"، مع إبراز الاختلاف في آليات التمثيل والمسؤولية بينهما.

6. المنهج الفينومينولوجي (الظاهراتي): يساعدنا على فهم كيف يظهر "الآخر الغائب" في وعي "الأنا الحاضرة"، وكيف يمكن أن يتحول هذا الغياب إلى صوت قوي يؤثر في توجيه الإرادة البشرية المعاصرة.

الكلمات المفاتيح :
الأجيال القادمة، عقد اجتماعي بيئي، أخلاق المسؤولية، العدالة عبر–الزمنية، مشكلة عدم الهوية، مبدأ الحذر، الذوات الاحتمالية، ديكتاتورية الحاضر، السيادة الزمنية، الأمانة الوجودية.

Mots-clés :
Générations futures, contrat social écologique, éthique de la responsabilité, justice intergénérationnelle, problème de la non-identité, principe de précaution, sujets potentiels, dictature du présent, souveraineté temporelle, dépôt existentiel.

أولاً: المعضلة الأنطولوجية والأخلاقية للغائب:

طرح الفيلسوف ديريك بارفيت في كتابه "الأسباب والأشخاص" معضلة فلسفية معقدة تُعرف بمشكلة "عدم الهوية". الفكرة هنا هي أن السياسات التي نتبعها اليوم، سواء كانت تضر بالبيئة أو تدعم الاستدامة، هي التي ستحدد من سيعيش في المستقبل. **إن أفعالنا لا تؤثر فقط على الرفاهية التي سيتمتع بها الأشخاص في المستقبل، بل تؤثر أيضاً على من هم هؤلاء الأشخاص الذين سيوجدون فعلاً**[1]. (Parfit، 1984، p. 351) تضعنا هذه المفارقة في موقف أخلاقي معقد؛ فإذا اخترنا سياسة بيئية سيئة أدت إلى تدهور كوكبنا، فإن الأشخاص الذين سيولدون في ظل هذا التدهور سيكونون "أشخاصاً مختلفين" عمن كانوا سيولدون لو اخترنا سياسة أفضل. لذا، لا يمكننا أن نقول إننا "آذيناهم"، لأن البديل لحياتهم الصعبة ليس حياة أفضل، انما هو "عدم الوجود" تماماً. يُنتقد هذا الطرح لأنه يغرق في التجريد المنطقي، حيث يبرئ الحاضر من المسؤولية بحجة "تغير الهوية"، بينما يجب أن تركز الأخلاق على "جودة الحياة" بغض النظر عن "هوية" من يعيشها.

تظهر المعضلة الكبرى في فلسفة الحقوق عندما نحاول ربط الأخلاق بـ "الفراغ الوجودي" الذي تمثله الأجيال القادمة. بينما تسعى الأخلاق الحديثة لفرض التزامات عالمية تتجاوز الزمن، نجد أن هذا الطموح يصطدم بجدار النزعة القانونية الواقعية التي تحدد "الحق" في إطار الوجود المادي والملموس. إن إشكالية "الغائب" تضعنا في مأزق منطقي؛ كيف

يمكن لمن لا يمتلك صوتاً، أو جسداً، أو هوية حقيقية في الحاضر، أن يدخل في علاقة تعاقدية مع الأحياء؟ هذا الانفصال بين الوجود والاستحقاق هو ما يدفع بعض الفلاسفة للتشكيك في إمكانية تأسيس حقوق للأجيال القادمة، معتبرين أن "الحق" هو رابطة قانونية تتطلب وجود طرفين معاً. **لا يمكننا أن ننسب حقوقاً لمن ليس له وجود، فالحقوق هي علاقات بين أطراف متعاصرة، والغائب لا يملك أهلية التملك أو التقاضي** [2] (De George, 1981, p. 159).يظهر في طرح دي جورج ملامح ما يُعرف بـ "الدوغمائية القانونية"، التي تحبس الأخلاق في إطار الالتزام البيولوجي. في نظره، يصبح "الحق" مرتبطًا بالحضور الفعلي والقدرة على التقاضي والتملك. لكن هذا المنطق يحمل في طياته مفارقة وجودية حادة؛ إذ يختزل العدالة في نموذج "المقايضة" بين أطراف متساوية ومتزامنة، متجاهلاً أن الفعل الإنساني المعاصر، بفضل التقدم التكنولوجي، يمتلك قدرة تدميرية تتجاوز الزمن، حيث تسبق آثار أفعاله وجود ضحاياها. يكمن نقد هذا الموقف في التمييز بين "الحق الإجرائي" و"الاستحقاق الأخلاقي"؛ فغياب صوت الأجيال القادمة في المحاكم الحالية لا يعني أننا نتخلى عن مسؤوليتنا الأخلاقية تجاههم، بل إن "هشاشة الغائب" أمام "جبروت الحاضر" هي التي تؤسس لأخلاقية المسؤولية. إذا كان الحاضر يمتلك القدرة على تحديد شروط الوجود البيئي للمستقبل، فإن إنكار حقوق الغائبين بحجة عدم وجودهم الحالي يشبه، من منظور نقدي، تبرئة من زرع القنبلة الموقوتة بحجة أن الضحايا لم يكونوا في مسرح الجريمة لحظة ضبط الموقِت. لذا، يتطلب تجاوز منطق دي جورج الانتقال من "المركزية البشرية الآنية" إلى رحابة "الأمانة الوجودية"، حيث يصبح الجيل الحالي وصيًا وليس مالكًا، وتصبح حقوق الغائبين التزامًا جازمًا ينبع من يقين قدومهم، لا من وجودهم المادي.

يُعتبر هانز يوناس واحداً من أبرز الفلاسفة الذين تناولوا موضوع المسؤولية الأخلاقية في عصر التكنولوجيا. لقد أدرك أن القوة التقنية المتزايدة أصبحت تهديداً وجودياً يطال مستقبل البشرية نفسها. ومع هذا التحول، لم تعد الأخلاق التقليدية التي تركز على "اللحظة الراهنة" كافية، بل أصبح من الضروري صياغة "أخلاق للمستقبل" تتجاوز الأنانية الفردية، وتهدف إلى حماية "فكرة الإنسان" وضمان استمراريته. من هنا، يطرح يوناس رؤيته الجديدة التي لا تقتصر على تنظيم السلوك الفردي فحسب، انما تضع شرطاً وجودياً لكل فعل إنساني، محذراً من أن أي تقدم لا يضع استدامة الحياة الأصيلة كأولوية قصوى هو في جوهره تدمير للأساس الذي يقوم عليه الوجود الأخلاقي. تصرف بحيث تكون آثار فعلك منسجمة مع ديمومة الحياة البشرية الأصيلة على الأرض[3]. (Jonas, 1984, p. 11) تُعبر

مقولة يوناس عن "ثورة أخلاقية" تنقل الفلسفة من نطاق العلاقات الإنسانية الحالية إلى آفاق "المسؤولية الكونية" تجاه المستقبل. لم يعد الأمر مقتصرًا على تنظيم العيش المشترك بين الأحياء فحسب، انما أصبح يتعلق أيضًا بضمان حق الأجيال القادمة في الوجود. يستند هذا المبدأ إلى نقد عميق للتقنية الحديثة، التي أصبحت قوة قادرة على تغيير الجوهر البيولوجي والوجودي للإنسان. ومن هنا، تكتسب عبارة "الحياة البشرية الأصيلة" معناها الأنطولوجي، حيث تعني الحفاظ على ملامح الكائن الحر، المسؤول، والهش بطبعه أمام ضغوط التنميط التكنولوجي. يؤسس يوناس لهذه المسؤولية من خلال ما يسميه "إستطيقا الخوف"، حيث يعتبر أن القلق على مصير البشرية هو المحرك الأخلاقي الأكثر صدقًا في عصر غموض النتائج العلمية، مما يستدعي تقديم التنبؤ بالخطر على وعود الرفاه. ومع ذلك، يبقى هذا المبدأ موضوعًا للجدل الفلسفي؛ إذ يطرح إشكالية التوازن بين احتياجات الحاضر الملحة وحقوق "المستقبل الغائب"، ويفتح المجال للتساؤل حول من يملك الحق في تعريف "الأصالة" الإنسانية، محذرًا في الوقت نفسه من تحول هذه المسؤولية إلى وصاية سلطوية قد تقيد حرية الإنسان المعاصر تحت ذريعة حماية إنسان الغد.

في ظل التسارع التكنولوجي والاستهلاكي الذي نشهده في عصرنا الحديث، أصبح مفهوم المسؤولية يضيق ويتقلص ليتركز حول "اللحظة الراهنة". لقد تحول الإنسان من كائن يسعى لبناء مستقبل أفضل إلى مستهلك يستنزف موارده، متجاهلاً الحقيقة أن بقاء البشرية يعتمد على توازن بيئي وقيمي يتجاوز حدود حياته الفردية. هذا الانغلاق على الذات الحاضرة، أو ما يمكن أن نسميه "الحاضرية المطلقة"، أدى إلى فجوة أخلاقية كبيرة؛ حيث أصبحت الرفاهية اليوم تُدفع ثمنها من جيوب الأجيال القادمة. وفي هذا السياق، يقدم الفيلسوف ميشيل سير رؤية نقدية حادة تصف علاقتنا بالزمن بأنها علاقة إقصائية، حيث يقول: نحن نعيش في زمن تملك فيه الحاضرُ كل شيء، وأصبحنا نمارس نوعاً من الإبادة الزمنية تجاه من سيأتون بعدنا، عبر تدمير شروط وجودهم[4]. (Serres, 1995, p. 32) يظهر ميشيل سير رؤية نقدية عميقة لمركزية "الحاضرية" التي تسيطر على وعينا المعاصر. فهو يحلل مفهوم "الإبادة الزمنية" كجريمة أخلاقية كبيرة ترتكبها الحضارة التقنية ضد وجود المستقبل. يمثل هذا الاستحواذ الكامل على الحاضر خروجا عن مبادئ "العقد الطبيعي"، حيث لم يعد الإنسان يكتفي باستغلال المكان، بل امتدت أنانيته لتشمل استعمار الزمن من خلال استنزاف شروط الوجود الحيوية والمادية التي هي حق أصيل لمن لم يولدوا بعد. يشير "سير" إلى أننا أمام "اغتيال للممكن"، حيث تتحول الرفاهية اللحظية إلى وسيلة لتدمير الإمكانيات

المستقبلية. وهذا يستدعي الانتقال من أخلاق "المنفعة العاجلة" إلى "أخلاق المسؤولية"، التي تعتبر المستقبل ذكاء كونياً وقيمة وجودية يجب حمايتها من هيمنة اللحظة الراهنة. إنها دعوة لاستعادة التواضع الأنطولوجي، والاعتراف بأننا مجرد عابري سبيل مؤتمنين على أمانة الوجود، وليسوا ملاكاً مطلقين يحق لهم التحكم في مصائر الأجيال القادمة.

ثانياً: نقد العقد الاجتماعي الكلاسيكي: (مأزق التزامن ودكتاتورية الحاضر) :

تقوم فلسفة العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك على فكرة المنفعة المتبادلة؛ حيث نتخلى عن بعض حرياتنا في مقابل الحصول على الحماية والأمان. هذه المقايضة تتطلب "التزامن"، مما يعني أن يكون جميع أطراف العقد موجودين في نفس الوقت لضمان الالتزام. في هذا السياق، تظهر المعضلة: الأجيال القادمة لا تملك وسيلة للضغط أو المقايضة، فهي تتلقى نتائج قراراتنا دون أن يكون لديها ما تقدمه لنا في المقابل. الفيلسوف جون رولز ينتقد هذا الجانب ويشير إلى: **إن المبدأ الذي يقرر أن ما هو عدل أو غير عدل يتحدد من خلال ما يختاره الأشخاص في وضع أصلي من المساواة، لا يمكن تطبيقه بسهولة على تعاقب الأجيال، لأن الأشخاص في أزمنة مختلفة لا يمكنهم الدخول في اتفاق متبادل**[5]. (**رولز، 2011، ص. 342**) إن اختزال العدالة إلى مقايضة تبادلية هو تراجع وجودي يهبط بها من مكانتها كقيمة سامية تلامس المطلق إلى مستوى الحسابات الضيقة. يتحول "الحق" من أساس أنطولوجي للكرامة البشرية إلى مجرد بند في صفقة تجارية تُعقد خلف جدران "المصالح الآنية". أصاب هذا الميل التعاقدي النفعي النظام الديمقراطي المعاصر بمرض "المركزية الحاضرة"، حيث أصبح النظام يمتلك قدرة حادة على رصد تطلعات الناخبين الحاليين واحتياجاتهم الاستهلاكية، لكنه يعاني من عمى كامل تجاه متطلبات إنسان المستقبل. وهكذا، تحولت العدالة إلى امتياز يُمنح فقط لمن يمتلك حق الاقتراع اليوم، مما يشرعن نوعاً من "الديكتاتورية الزمنية" التي تمارس استعماراً بشعاً للمستقبل عبر استنزاف موارد الوجود وتوريث الأجيال القادمة ديوناً بيئية وأخلاقية دون تفويض أو قدرة على الاعتراض. يكشف هذا التوصيف عن مأزق أخلاقي يتمثل في "أنطولوجيا الغياب"، حيث يُستبعد "الآخر الزمني" من دائرة الاعتبار القانوني لمجرد عدم وجوده الفيزيائي على طاولة التعاقد. وهذا ما يحوّل العدالة من ميزان كوني للحق إلى أداة للهيمنة يفرضها الأحياء على من لم يولدوا بعد. إن تحويل العدالة إلى "تفاهم مصلحي" بين الأحياء يمثل اغتيالاً لجوهرها الكوني وتجريداً لها من أسمى وظائفها الوجودية. ينبغي

للعدالة أن تتحرر من قيد اللحظة الراهنة لتصبح حارسة لكرامة الإنسان ككائن ممتد في الزمان، لا مجرد كائن عابر يقتات على إرث لم يصنعه ويصادر مستقبلاً لا يملكه. إن الاستعادة الفلسفية لمفهوم العدالة تتطلب الانتقال من "منطق العقد" إلى "أخلاق الأمانة"، حيث تُقاس عدالة المجتمعات بمدى وفائها للأمانة الوجودية التي تضمن بقاء النوع الإنساني ضمن شروط كرامة تتجاوز حدود الفناء الفردي. لتظل العدالة هي الجسر الأخلاقي الذي يربط بين كينونة الماضي، وفعل الحاضر، وحق المستقبل.

نحن نعيش اليوم في ظل "أحادية زمنية" متغطرسة، حيث أصبح الحاضر مجرد دكتاتورية مطلقة تختزل الوجود في لحظة الاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى تعدٍّ سيادي يمارسه الأحياء على الأجيال القادمة. هذا يخلق فجوة أخلاقية في صميم العقد الاجتماعي التقليدي. في صيغته الكلاسيكية، منح هذا العقد السيادة لمن وُجد على مسرح التاريخ، متجاهلاً أن الشعب هو تيار ممتد عبر الأجيال. نتيجة لهذا القصور، تحول رأسمال الطبيعة من أمانة وجودية إلى استباحة وجودية؛ حيث يمارس الحاضر سلطة بيئية تلتهم حقوق المستقبل تحت ذريعة المصلحة الاقتصادية الحالية.

لقد تجاوز الإنسان المعاصر الاستعمار المكاني ليبدأ استعماراً زمانياً يمتد عبر القرون. نحن نصدر نفاياتنا الوجودية، مثل التغيرات المناخية والنفايات النووية، إلى أراضٍ زمنية لا نملكها، ونلقي بتبعات رفاهيتنا في سلة مهملات المستقبل، مما يثقل كاهل كائنات لم تولد بعد بديون أنطولوجية لا تملك حق سدادها أو رفضها. تتجلى المعضلة الفلسفية في هذا الانكسار الحاد لمبدأ "التناظر الأخلاقي"؛ إذ نمارس سطوة أنطولوجية مطلقة تمنحنا حق تقرير المصير لآخرين لا صوت لهم، بينما نفتقر إلى الوازع القيمي الذي يوجب حمايتهم من قراراتنا.

تعتبر الأجيال القادمة اليوم "الآخر" الأكثر عرضة للإقصاء في تاريخ البشرية. فهم يولدون في سياق قسري فرضته إرادتنا، ويواجهون ضغوطات تاريخية وبيئية لم يختاروها، دون أن يكون لديهم في حاضرهم أي حق في الاعتراض أو الرفض. نحن نعيش في هيمنة الحاضر، حيث يصبح صمت الأجيال القادمة بمثابة الترخيص الضمني الذي نستخدمه لتبرير هذا الاستلاب الزمني. لذا، يجب علينا الانتقال من أخلاقيات الجوار المباشر إلى أخلاقيات المدى البعيد، حيث تكون العدالة الحقيقية هي تلك التي تعترف بوجود الغائب وتحترم حقه في كوكب لم يفسده صخب الحاضر.

حاول جون رولز معالجة هذا القصور من خلال تطوير مفهوم "الوضعية الأصلية".

اقترح رولز أن الأطراف المتعاقدة يجب أن تكون خلف "ستار الجهل" [6]، بحيث لا يعرف الفرد إلى أي جيل ينتمي: هل سيكون من جيل القرن العشرين، أم من جيل القرن الثاني والعشرين؟ يؤكد رولز أن هذا الجهل بالانتماء الزمني سيجعلنا نختار مبادئ عادلة تضمن حدًا أدنى من العيش الكريم لكل الأجيال، حيث يقول: **يجب على الأطراف ألا تعرف إلى أي جيل تنتمي، أو بعبارة أخرى، في أي مرحلة من مراحل تطور حضارتهم يعيشون... وبهذه الطريقة، فإن المبادئ المختارة ستكون صالحة لجميع الأجيال**[7]. (رولز، 2011، ص 187) تظهر عبقرية "ستار الجهل" عند رولز كأعلى درجات العقلانية الليبرالية في تنظيم العدالة التوزيعية، لكنها تبقى محصورة في "مركزية بشرية" تقتصر على منطق الحصص والمصالح المتبادلة بين البشر فقط. يكمن المأزق الحقيقي في أن هذا العقد قد وُقع على أنقاض "الطبيعة الصامتة" التي اعتُبرت مجرد خلفية مادية أو مخزن للموارد، مما يجعل العدالة الرولزية مجرد محاولة لإصلاح البناء من الداخل دون النظر إلى تآكل الأرض التي يستند إليها. تطالب الأجيال القادمة بحقها في "أنطولوجيا البقاء"؛ أي في كوكب صالح للحياة يسبق أي تفاوض بشري. ومن هنا، يظهر الانتقال الضروري من "العدالة الإجرائية" إلى "العقد الطبيعي" كما يطرحه ميشيل سير، حيث تستعيد الطبيعة مكانتها كطرف قانوني أصيل وشريك وجودي. تتطلب العدالة الحقيقية اليوم عقداً يتجاوز حدود النوع البشري، ليؤسس لمواطنة كوكبية تعترف بأن استدامة الغلاف الحيوي هي الشرط الميتافيزيقي الذي يسبق ويحكم أي توزيع عادل للموارد بين البشر.

نحن بحاجة إلى ثورة تهدف إلى استبدال "التملك" بـ "التآلف". بدلاً من صياغة مبادئ العدالة خلف ستار الجهل بالهوية الشخصية، يجب علينا أن نعيد صياغتها خلف ستار الجهل بالنوع؛ عقدٌ يتجاوز ثنائية (الإنسان/البيئة) ليؤسس لمساواة وجودية، حيث يصبح كوكب الأرض طرفاً أصيلاً في التعاقد، وليس مجرد مساحة جغرافية تجري عليها توازنات القوى البشرية.

"لا يمكن أن تكون هناك عدالة حقيقية في توزيع الموارد على مركب يغرق؛ العدالة الحقيقية تبدأ من الاعتراف بحق المركب في البقاء".

في الختام، يواجه العقد الاجتماعي الكلاسيكي "سكتة أخلاقية" أمام التحديات التي تطرحها الأزمات البيئية. فهو عقد "أفقي" يربط بين الأحياء، لكننا بحاجة اليوم إلى عقد "رأسي" أو ممتد يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. الانتقال من "حقوق المواطن" إلى "حقوق النوع" هو السبيل الوحيد لتجاوز أنانية الحاضر، وهو ما يمهد الطريق لرؤية "هانز يوناس" في المحور القادم حول أخلاق المسؤولية.

ثالثاً: نحو عقد اجتماعي بيئي ممتد (رؤية هانز يوناس) :

إنّ التحول الجذري الذي أحدثه هانز يوناس في تفكيرنا المعاصر هو ثورة أنطولوجية أعادت تشكيل حدود الواجب البشري. في كتابه الأساسي "مبدأ المسؤولية"، يعلن يوناس عن انهيار "الأخلاق المتمركزة حول الحاضر" أمام تقدم التقنية التي أصبحت قوة كونية ذات قدرة تدميرية عمياء. "لقد انتقلت الأخلاق معه إلى أفق 'المسؤولية الوجودية' التي تتجاوز الزمن؛ فلم يعد الواجب محصوراً في دائرة المعاصرين لنا الذين نتشارك معهم المكان والزمان، انما أصبح يمتد ليشمل الأجيال القادمة والجوهر الأساسي للحياة على كوكب الأرض. **اعمل بحيث تكون آثار فعلك متلائمة مع ديمومة حياة إنسانية حقيقية على الأرض**[8]. (Jonas، 1984، p. 41) تُعتبر مقولة يوناس نقطة تحول كبيرة في الفلسفة الأخلاقية، حيث ينقل التركيز من "أخلاق النوايا" التي تحكم علاقات الأفراد في الوقت الحاضر إلى "أخلاق المسؤولية" التي تمتد عبر الزمن لتشمل الأجيال القادمة. يقدم يوناس "حتمية أخلاقية" جديدة تتماشى مع القوة الهائلة التي منحتها التكنولوجيا للإنسان؛ وهي قوة أصبحت تهدد الوجود البيولوجي والجوهر الإنساني نفسه. إن تركيزه على "استدامة حياة إنسانية حقيقية" هو نداء أخلاقي للحفاظ على كرامة الإنسان وحريته في مواجهة هيمنة التقنية والتلاعب الجيني، حيث يعتبر أن الخوف من الكارثة المستقبلية (ما يسميه "أولوية التنبؤ السيئ") يجب أن يكون الدافع الرئيسي للفعل السياسي والتقني في الوقت الراهن. ورغم أن هذا الطرح قد يواجه انتقادات بدعوى أنه يبالغ في التشاؤم أو قد يبرر سياسات سلطوية تحت شعار حماية المستقبل، إلا أن قيمته الفلسفية تكمن في أنه جعل "الوجود" نفسه واجباً أخلاقياً، محولاً الإنسان من سيد للطبيعة إلى حارسٍ أمين على استمرارية الحياة في أسمى صورها.

يقدم يوناس ما يمكن أن نسميه "إبستمولوجيا الحذر الأنطولوجي"، حيث يصبح التنبؤ بالكارثة دليلاً أخلاقياً يتفوق في أهميته المعرفية على الوعود المتفائلة. في عالم تمتلك فيه التكنولوجيا القدرة على التأثير في جوهر وجودنا، يتحول "الخوف" إلى "يقظة وجودية" وفضيلة عقلانية تدرك فداحة الفقد قبل أن يحدث. هذا "الخوف المسؤول" هو الأداة المنهجية التي تمنحنا القدرة على رؤية ملامح "الخير الأسمى" من خلال مواجهة "الشر المطلق"، مما يحول النذير المشؤوم إلى بوصلة تحمي مستقبل البشرية من غطرسة الحاضر. نحن لا ندرك عظمة الأمانة الوجودية الملقاة على عاتقنا إلا عندما نقف على حافة العدم المتخيَّل، مما يجعل الحذر الأنطولوجي واجباً أخلاقياً يرفض المقامرة بمصير

الإنسان من أجل طموحات التقدم العابرة. **إن نبوءة الشؤم يجب أن تحظى بالأولوية على نبوءة السعد في المسائل التي تخص تدمير الطبيعة**[9]. (Jonas، 1984، p.72) تظهر "هيرمينوطيقا الحذر" عند يوناس كتحول جذري في المعرفة، حيث تتعارض مع يوتوبيا التنوير التي اعتبرت التقدم مساراً حتمياً لا ينتهي. من خلال هذا الطرح، ننتقل من "عقلانية الغزو" الديكارتية التي جعلت الإنسان سيدا للطبيعة إلى "عقلانية الصون" التي تخضع أدوات التقدم للنقد الأخلاقي. في قلب هذا التحول، يعيد يوناس الاعتبار لمفهوم "الهشاشة الوجودية"، مشيراً إلى أن الطبيعة أصبحت كياناً ضعيفاً أمام قوة التقنية، مما يستدعي ظهور "أخلاق المسؤولية" كواجب أنطولوجي يفرض على الإنسان أن يتقمص دور "الوصي التاريخي" بدلاً من المالك. يتجلى هذا المسار في الانتقال من منطق التملك إلى روح الائتمان، حيث يُنزع عن الإنسان صفة المالك ليصبح حارساً للوجود، وتتحول التكنولوجيا من قوة متفوقة إلى أداة قابلة للمساءلة. يتم استبدال التفاؤل الساذج بـ "استدلال الخوف"، مما يجعل الحذر الفضيلة العقلانية الأولى لحماية بيئة الكائن. يرفض هذا الموقف الفلسفي المقامرة بالوجود الإنساني لصالح حسابات الربح السريعة، مؤكداً أن مبدأ الحذر ليس تراجعاً عن العقل، انما هو نضوج له، حيث يدرك العقل أن قدرته على التدمير تفوقت على قدرته على الإصلاح، مما يجعل "التواضع التقني" قمة النضج الفلسفي وصمام أمان للماهية البشرية.

تتجلى فلسفة يوناس كاستجابة أخلاقية ملحة للتحديات التي تفرضها الحضارة التقنية المعاصرة. فهو يرى أن القوة البشرية قد تضخمت في العصر الحديث، متجاوزة حدود التأثير الفوري لتصل إلى أعماق المستقبل ومصير كوكبنا. من هذا المنطلق أصبحت الأخلاق "عقداً مستقبلياً" يفرض على الجيل الحالي مسؤولية أخلاقية تجاه الأجيال القادمة. هنا، تُفهم المسؤولية كضرورة وجودية تدفع الإنسان للارتقاء من مجرد كائن يسعى لإشباع حاجاته الآنية إلى كائن قيمي يشعر بثقل الأمانة تجاه من لم يولدوا بعد. **إن المسؤولية هي العبء الذي يلقيه المستقبل على عاتق الحاضر، وهي التي تحول الكائن البيولوجي إلى كائن أخلاقي يحمل همّ الغائب**[10]. (Jonas، 1987، p.105) تُعتبر مقولة يوناس نقطة تحول كبيرة في فهمنا للأخلاق، حيث تنقل المسؤولية إلى أفق "أخلاق المستقبل" التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة. وصفه للمسؤولية بأنها "عبء يلقيه المستقبل على عاتق الحاضر" يعكس رؤية فلسفية ترى في الأجيال القادمة والطبيعة الهشة دعوة أخلاقية ملحة، تتجاوز منطق التبادلات بين الأحياء؛ فالمسؤولية هنا قائمة

على "ضعف الغائب" مقابل "قدرة الحاضر" على التدمير. ومن خلال هذا العبء، يتحرر الإنسان من انحصاره في الوجود البيولوجي الذي تحكمه الغرائز والمنافع الفورية، ليصل إلى مرتبة "الكائن الأخلاقي" الذي يعرف نفسه من خلال الرعاية والاهتمام الوجودي تجاه ما لم يوجد بعد. ورغم النقد الذي قد يواجهه هذا الطرح حول صعوبة تأسيس حقوق "العدم" أو المخاوف من التشاؤم الذي قد يعيق التقدم، إلا أن قيمة هذه الفكرة تكمن في تأسيسها لـ "حكمة الحذر"، حيث تحول الخوف من الكارثة إلى دافع قيمي يضمن استمرار إنسانية الإنسان في عالم أصبحت فيه قدرته التقنية تهدد شروط بقائه النوعي.

عندما نتناول رؤية يوناس والعقد البيئي الممتد، نجد أنفسنا أمام ثورة حقيقية في الميتافيزيقا الأخلاقية:

1. تجاوز التبادلية: في الفلسفة السياسية التقليدية، أُحترم حقوقك لأنك تحترم حقوقي. لكن الأجيال القادمة لا يمكنها "احترام" حقوقنا أو معاقبتنا. هنا، يطرح يوناس مفهوم "المسؤولية من طرف واحد"، الذي يشبه مسؤولية الوالدين تجاه أطفالهم الرضع. هذا يتجاوز منطق السوق (الأخذ والعطاء) ويؤسس لمنطق "الأمانة".

2. الأنطولوجيا تسبق الأخلاق: يربط يوناس بين "ما هو كائن" و"ما يجب أن يكون". إن مجرد وجود فكرة "الإنسان" في المستقبل يفرض علينا واجباً أخلاقياً بحمايته. الفعل الأخلاقي هنا ينبع من ضرورة عقلانية ووجودية ترفض الانتحار الجماعي للنوع البشري.

3. نقد الديمقراطية الآنية: الديمقراطيات الحالية محكومة بدورات انتخابية قصيرة (4–5 سنوات)، بينما البيئة تحتاج إلى خطط تمتد لقرون. لذا، فإن "العقد البيئي الممتد" يستدعي إنشاء مؤسسات "عابرة للأجيال" تحمي حقوق الغائبين من استبداد أصوات الناخبين الحاليين الذين قد يفضلون خفض أسعار الوقود اليوم على حماية المناخ غداً.

إن رؤية يوناس تحول "الغائب" من "عدم" لا قيمة له، إلى "ذات أخلاقية" حاضرة بقوة في ضمير الفعل الحالي. إنها أخلاق تعيد تعريف الإنسان ليس بوصفه "سيد الطبيعة"، انما بوصفه "راعي الوجود" المسؤول عن استمرار المعنى في الكون.

رابعاً: الآليات الإجرائية لحماية حقوق الغائبين:

ينطلق هذا المبحث من فكرة أن "الحق الأخلاقي" يبقى بلا قيمة إذا لم يكن مدعوماً بـ "سلطة قانونية" تمثله. فإذا كانت الأجيال القادمة لا تملك "صوتاً" في صناديق الاقتراع، كيف يمكن أن نضمن وجودها في اتخاذ القرارات السياسية؟

تتطلب العدالة العابرة للأجيال وجود "وكلاء" سياسيين يدافعون عن مصالح من لم يُسمع صوتهم. الفكرة هنا هي كسر "دكتاتورية الحاضر" من خلال إنشاء هيئات رقابية تمتلك حق الفيتو على القرارات التي قد تستنزف الموارد المستقبلية. يشير يوناس، في كتابه "مبدأ المسؤولية"، إلى أهمية وجود سلطة تحمي المستقبل، قائلاً: **إننا نحتاج إلى سياسة بعيدة النظر تضع بقاء النوع البشري وسلامة الطبيعة كشرط مطلق لكل فعل إنساني**[11]. (**يوناس**، 2013، **ص**. 45) يجسد هذا القول جوهر "أخلاق المسؤولية"، وهو رد فلسفي عميق على التحديات التي تطرحها التقنية الحديثة أمام وجودنا كإنسان. ينقل يوناس مفهوم الأخلاق إلى أفق أوسع يتمثل في "المسؤولية الكونية العابرة للأجيال"، مما يحول بقاء البشرية من صدفة بيولوجية إلى واجب وجودي ملزم. بينما أسس كانط أخلاقه على العقل المجرد، يعتمد يوناس على الخوف الاستباقي. إن "الشرط المطلق" الذي يطرحه هو ميثاق وجودي للبقاء؛ حيث تصبح الطبيعة، ولأول مرة في التاريخ، طرفاً هشاً يحتاج إلى حماية الإنسان بعدما كانت هي مصدر التهديد له. يوجه يوناس نقداً عميقاً لفكرة "يوتوبيا" التقدم غير المحدود. هو يعتقد أن قدرة الإنسان على التدمير تفوقت على قدرته على توقع العواقب، مما يجعل "السياسة بعيدة النظر" ضرورة أخلاقية لضبط جنون الإنسان المعاصر الذي قد يضحي بمستقبل الأجيال القادمة من أجل رفاهية الحاضر. يعيد يوناس النظر في مفهوم العقد الاجتماعي التقليدي؛ فالمسؤولية هنا ليست مجرد تبادل (أنا أعطيك لتعطيني)، انما هي مسؤولية تجاه "من لا صوت لهم" (الأجيال القادمة والطبيعة الصامتة). هذا يمثل ثورة في الفكر السياسي، حيث يخرج "الفعل الإنساني" من دائرة المصلحة الضيقة إلى دائرة الأمانة الوجودية. لا تطلب منا فلسفة يوناس فقط الحفاظ على العالم كحيز مادي، بل تدعو أيضاً للحفاظ على "فكرة الإنسان" ككائن حر ومسؤول، محذرةً من أن أي سياسة تتجاهل سلامة الطبيعة هي في جوهرها سياسة انتحارية تلغي إمكانية وجود مستقبل.

شهد الفكر الفلسفي الكلاسيكي، مع رواد مثل "هوبز" و"روسو"، ولادة العقد الاجتماعي كوسيلة لإنقاذ الإنسانية من فوضى "حالة الطبيعة" وإدخالها في عالم القانون والمدنية. ومع ذلك، فإن هذا العقد قد أُبرم بـ "صمت مريب" تجاه البيئة؛ حيث تم اختزال كوكب الأرض إلى ملكية خاصة أو "موضوع" تحت السيطرة البشرية المطلقة. في ظل الأزمات المناخية والبيئية الحالية، يبرز صوت ميشيل سير ليؤكد أن الديمقراطية التي تقتصر على الحوار بين البشر هي ديمقراطية ناقصة وعاجزة. ومن هنا، يقترح سير الانتقال من العقد الذي يجمعنا

ببعضنا البعض، إلى "عقد طبيعي" يعيد الاعتبار لـ "الأرض" كطرف قانوني وشريك أصيل له حقوقه التي تفرض علينا واجبات أخلاقية وقانونية. **لقد نسي العقد الاجتماعي الأرض، واكتفى بالعلاقات بين البشر. علينا اليوم إبرام عقد طبيعي يعيد للطبيعة صفتها كطرف قانوني، لا كمجرد موضوع للاستغلال** [12]. (سير، 2010، ص. 62) ينطلق سير من نقد عميق للفلسفة السياسية الكلاسيكية مثل هوبز، لوك، وروسو. يعتبر العقد الاجتماعي التقليدي "عقداً استبعادياً"، حيث أقام السلام بين البشر من خلال إعلان الحرب على الطبيعة. في هذا العقد، تُعتبر الطبيعة "خارجاً" غريباً وصامتاً، ولا تمتلك حق الكلام. يرى سير أننا انتقلنا من "حالة الطبيعة" التي كانت فيها الطبيعة قوية والإنسان ضعيفاً، إلى "حالة الثقافة" التي أصبحت فيها الطبيعة ضحية لتقنياتنا. هذا الاستبعاد حول الأرض إلى "موضوع" محض، مما أضفى الشرعية على استنزافها. يكمن العمق الفلسفي في دعوة سير لتحويل الطبيعة من مجرد موضوع للاستغلال إلى طرف قانوني. في الماضي، كان الحق محصوراً في من يمتلك "الوعي" و"اللغة". لكن سير يسعى لكسر هذا الاحتكار، حيث يعتبر أن "الأرض تتحدث" من خلال الكوارث المناخية والتغيرات البيئية. تمثل هذه الكوارث "رد فعل" الطبيعة، مما يمنحها صفة الفاعل. بدلاً من علاقة السيطرة (إنسان سيد/ طبيعة عبد)، يقترح سير علاقة من التطفل المتبادل أو التكافل. إذا استمر الإنسان في كونه طفيلياً يستنزف موارد الأرض دون أن يرد الجميل، فإن (الأرض) ستتعرض للموت. يوسع سير مفهوم الأخلاق، أصبحت الأخلاق مسؤولية تجاه "الغيرية الكونية". إن العقد الطبيعي هو اعتراف بأن "الأشياء" لها حقوق ليست مستمدة من منفعتنا منها، انما من وجودها ذاته. وهذا يتقاطع مع "الأخلاق البيئية" لكنه يتجاوز ذلك بجعلها ملزمة قانونياً ودولياً.

رغم عمق الطرح، واجهت فكرة سير انتقادات فلسفية وقانونية:

• مشكلة التمثيل: كيف يمكن للطبيعة أن "توقع" عقداً أو تعبر عن إرادتها؟ ومن يملك الحق في التحدث باسمها (العلماء، السياسيون، المنظمات) دون أن يفرض وصاية بشرية جديدة عليها؟

• تضارب المصالح: إذا تعارضت "حقوق الطبيعة" مع "حقوق الإنسان في التنمية"، كيف يمكن الفصل القانوني بينهما؟ هل يمكن للنهر، باعتباره كيانًا قانونيًا، أن يرفض التدخلات التقنية مثل بناء السدود التي قد تهدد سلامته البيئية، حتى لو كانت هذه التدخلات تهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان الأساسية؟

• الطبيعة ككلية: يفترض العقد وجود طرفين محددين، لكن "الطبيعة" شبكة معقدة من

التفاعلات. أي جزء منها يمكن أن يُعتبر "الطرف القانوني"؟

إن مقولة ميشيل سير هي صرخة لإنهاء "النرجسية البشرية" التي تعتقد أنها تعيش في معزل عن العالم الفيزيائي. "العقد الطبيعي" هو تغيير في نمط الوجود ؛ هو انتقال من "الإنسان المالك والمستولي" إلى "الإنسان المتصالح والمرافق" للأرض.

لم تكن العدالة، في جوهرها الحقيقي، مجرد تنظيم لمصالح الأحياء أو توزيع الموارد بين الموجودين "هنا والآن"؛ انما هي ميثاق كوني يمتد ليشمل أولئك الذين لم تولد صرخاتهم بعد. إن معضلة "الادخار العادل" تضع الإنسان أمام مسؤولية وجودية فريدة؛ فهو ليس مالكاً للأرض، بل هو مستأمن عليها، ووجوده يتأرجح بين إرث ورثه من الماضي وأمانة يطالب بها المستقبل. في هذا المفترق الوجودي، يتحدد مصير الأجيال القادمة بناءً على خياراتنا الحالية؛ فإما أن نكون الجيل الذي استهلك رصيد الغد، أو الجيل الذي مهد الطريق لمستقبل عادل. يتجاوز ما يطرحه "رولز" التراكم المادي البارد ليصل إلى روح "الاستدامة القيمية"؛ فالادخار هو الحفاظ على "إمكانية العدالة" ذاتها، وضمان بقاء المؤسسات والرصيد الطبيعي كركائز أساسية لكرامة الإنسان القادم. **إن مبدأ الادخار العادل بين الأجيال لا ينبغي أن يُفهم كجمع للثروة فحسب، بل كحفاظ على المؤسسات العادلة والرصيد الطبيعي الذي يجعل الحياة الكريمة ممكنة لمن سيأتون بعدنا** [13]. (**رولز**، 2011، **ص**. 284) تتناول مقولة جون رولز في كتابه الشهير "نظرية في العدالة" قضية أخلاقية وسياسية تتجاوز المفهوم التقليدي للاقتصاد، لتصل إلى جوهر العدالة التي تعبر الأجيال. يرفض رولز فكرة اختزال الادخار إلى عملية حسابية لجمع الأموال أو الموارد. إن الهدف النهائي للادخار العادل ليس فقط جعل الجيل القادم "أغنى" من الناحية المادية، انما هو ضمان استمرارية المؤسسات العادلة. في سياق الديمقراطية أو نزاهة القضاء، يقدم رولز للجيل القادم "خزائن مليئة في وطن محطم". هنا، تصبح العدالة "رأسمالاً معنوياً"، حيث أن الثروة الحقيقية التي يورثها جيل لآخر هي "البنية الأساسية" للمجتمع، مثل القوانين والدستور والنظام التعليمي وقيم الحرية. إذا كان الجيل الحالي مشغولاً بتجميع الثروة المادية على حساب تآكل القيم، فإن ذلك قد يؤدي إلى فائض مالي غير مجدٍ. وعندما يتحدث رولز عن "الرصيد الطبيعي"، فإنه يربط بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية. فالإنسان ليس مالكاً للأرض، بل هو "مستأمن" عليها. وبالتالي، فإن الادخار العادل يعني عدم استنزاف الموارد الطبيعية مثل المياه والتنوع البيولوجي والمناخ المستقر، حتى لا تحرم الأجيال القادمة من "حقها

الفطري" في بيئة صالحة للحياة. تتوسع رؤية رولز لتنتقد الأنانية الجيلية. فالفلسفة النفعية قد تبرر استهلاك كل شيء الآن لتحقيق أقصى قدر من السعادة للجيل الحالي. لكن رولز يعارض ذلك بمبدأ "الواجب": نحن مدينون للماضي الذي أتاح لنا ما نحن عليه، وملزمون تجاه المستقبل الذي ينتظر منا. إن "الحياة الكريمة" التي يشير إليها رولز هي القدرة على ممارسة المواطنة والحرية. الادخار العادل هو الأداة التي تمنع الأجيال القادمة من أن تصبح "عبيداً" لديوننا الاقتصادية أو كوارثنا البيئية.

رغم عمق الطرح الرولزي، إلا أنه يواجه تحديات فلسفية وعملية:

1. صعوبة التنبؤ: كيف يمكننا معرفة احتياجات أجيال ستعيش بعد 200 عام؟ ربما تكون احتياجاتهم تكنولوجية أو معرفية أكثر منها مادية.

2. التضحية الحالية: إلى أي مدى يمكن مطالبة جيل يعاني من الفقر حالياً بالادخار لأجيال مستقبلية لم توجد بعد؟ هنا يظهر الصراع بين العدالة التوزيعية الحالية والعدالة بين الأجيال.

تُعيد مقولة رولز تعريف "الادخار" كفعل يحمل طابعاً سياسياً وأخلاقياً. إنها تمثل تحولاً من عقلية "الاستهلاك" إلى عقلية "الأمانة". الجيل العادل هو الذي يغادر هذا العالم تاركاً خلفه مؤسسات أقوى، وطبيعة أنقى، وكرامة محفوظة، معتبراً أن أعظم إرث يمكن أن يتركه هو "إمكانية العدالة" نفسها. نحن لا نرث الأرض من أجدادنا، انما نستعيرها من أحفادنا. في الختام، إن الانتقال من "الأخلاق" كقيمة مجردة إلى "الإجراء" كفعل تاريخي يضعنا أمام تساؤل عميق حول مشروعية وجود "العدم". هل يمكن أن يمتلك "العدم" سلطة أخلاقية تفرض شروطها على "الوجود"؟ ومن خلال استلهام المفارقة البارفيتية، ندرك أن أفعالنا الحالية هي "قرارات وجودية" تحدد هوية الأجيال القادمة من عمق الغيب. فاختيار الاستدامة أو الاستنزاف لا يؤثر فقط على جيل واحد، انما يستدعي "ذواتاً" ويقصي "أخرى" من خريطة الوجود الكوني. لذا، لا تبدو الآليات الإجرائية مجرد قوانين وضعية، بل هي "تمارين في الخيال الميتافيزيقي" تهدف إلى إحضار الكائن الغائب إلى طاولة النقاش، مما يكسر سجن "اللحظية" الذي يحد من وعي الحواس. إن هذه العملية الإجرائية تمثل في جوهرها تحرراً للإنسان من نمط "إنسان الاستهلاك" الذي يبدد الوقت في سبيل المتعة، نحو "إنسان المسؤولية" الذي يعيش الزمن كأفق للالتزام الكوني، مما يعيد ربط الكينونة الفردية بسلسلة الوجود الكبرى، حيث يصبح "الحق" ميثاقاً يتجاوز الحاضر ليشمل كل ما هو قادم.

خلاصات واستنتاجات:

في نهاية هذه الرحلة الفلسفية، لا يمكننا إلا أن نستنتج أن قضية "الأجيال القادمة" هي زلزال فكري يهز أساسيات الأخلاق والقانون التقليدي. نحن أمام "تحول زمني" يدفعنا لإعادة تعريف مفهوم الإنسانية، كـ"حلقة وصل" في مسار وجودي مستمر.

لقد أظهر البحث أن مشكلة الأجيال القادمة تكشف عن عجز "الإيقاع السريع" للحداثة الرأسمالية والسياسية. إن "ديكتاتورية الحاضر" التي نعيشها، حيث يُختصر الوجود في لحظة الاستهلاك الحالية، تمثل انتحاراً أخلاقياً بطيئاً. تعني الانتقال إلى "أخلاق المسؤولية" عند هانز يوناس الاعتراف بأن "الواجب نحو الغائب" هو واجب أنطولوجي؛ أي أن حق المستقبل في الوجود يأتي قبل حق الحاضر في الترف. نحن لا نحمي "أشخاصاً" فحسب، انما نحمي "فكرة الإنسان" نفسها من الانهيار في ظلام العدم البيئي.

تتعمق النتائج التي توصلت إليها الدراسة تضرب عمق وجوهر الفلسفة السياسية، فالعقد الاجتماعي عند (هوبز ولوك وروسو) كان بمثابة عقد "أفقي" يقتصر على الأحياء المعاصرين الذين يمتلكون القدرة على العقاب والمكافأة. بينما "العقد البيئي الممتد" الذي نقترحه هو عقد "عمودي" يعتمد على "الوصاية". هنا، تصبح العدالة "عابرة للأجيال"، حيث يتحول "ستار الجهل" عند رولز إلى أداة لتوزيع "فرص الوجود". إن العدالة الحقيقية هي تلك التي تُنتزع من براثن المصلحة الشخصية لتستقر في فضاء "الإيثار الزماني".

لم يعد كافياً أن نكتفي بالنوايا الأخلاقية، فالبحث يشير بوضوح إلى الحاجة الملحة لتحويل "حقوق الغائب" إلى متطلبات قانونية وإجرائية. إن "دسترة حقوق البيئة" وإيجاد تمثيل سياسي للأجيال القادمة هو السبيل الوحيد لكسر حلقة الأنانية الجماعية. تبدأ الأخلاق، في أصفى صورهاعندما نعترف بحقوق الكائنات التي لا تستطيع "مقاضاتنا" أو "التصويت ضدنا". إنها أخلاق الطرف الأضعف بامتياز، وهو الطرف الذي لم يولد بعد.

إن البحث في حقوق الأجيال القادمة هو دعوة لاستعادة "وقار الزمان". نحن لا نملك الأرض كمالكين مطلقين، بل نحن "مستأجرون" ملزمون بتسليم الأمانة دون نقصان. العقد الاجتماعي البيئي ليس مجرد خيار أيديولوجي، انما هو "أمر جازم" جديد يفرضه علينا وجودنا. كما قال سير: "لقد انتهى عصر الحرب بين البشر، وبدأ عصر الصلح مع الأرض من أجل مَن سيأتون بعدنا".

«الأخلاق الحقيقية هي تلك التي تبني بيتاً لن تسكن فيه، وتغرس شجرةً لن تأكل من ثمارها، فقط لأنك تؤمن بقدسية الحياة في تدفقها المستمر».

المراجع باللغة العربية

• رولز، جون. نظرية في العدالة. ترجمة: ليلى زيدان. ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2011.

• سير، ميشيل. العقد الطبيعي. ترجمة: حبيب فايق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2010.

• يوناس، هانز. مبدأ المسؤولية: أخلاق من أجل الحضارة التكنولوجية. ترجمة: مبروك لبيب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

المراجع باللغة الإنجليزية

• De George, Richard T. "The Environment, Rights, and Future Generations." In Ernest Partridge (Ed.), Responsibilities to Future Generations. Buffalo: Prometheus Books, 1981.

• Jonas, Hans. The Imperative of Responsibility: In Search of an Ethics for the Technological Age. Translated by Hans Jonas and David Herr. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

• Parfit, Derek. Reasons and Persons. Oxford: Oxford University Press, 1984.

• Serres, Michel. The Natural Contract. Translated by Felicia MacArthur and William Paulson. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995.

1- Parfit, D. Reasons and Persons. Oxford University Press, 1984, p. 351.

2- De George, R. T., The environment, rights, and future generations. In E. Partridge (Ed.), Responsibilities to Future Generations, Prometheus Book, 1981, p. 159 .

3- Jonas, H. (The Imperative of Responsibility: In Search of an Ethics for the Technological Age (H. Herr & T. Levy, Trans.), University of Chicago Press, 1984, p. 11.

4- Serres, M. The Natural Contract (E. MacArthur & W. Paulson, Trans.). University of Michigan Press, 1995, p.32.

5– رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: ليلى زيدان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2011، ص.342.

6– ستار الجهل (Veil of Ignorance) : هو مفهوم مبتكر من الفيلسوف جون رولز، يُستخدم كأداة تحليلية وتجربة فكرية لتحديد أسس العدالة في المجتمع. الفكرة هنا هي وضع الأفراد في "موضع أصلي" خلف ستار يحجب عنهم كل المعلومات المتعلقة بهوياتهم الشخصية، مثل الطبقة الاجتماعية، القدرات العقلية والبدنية، العرق، والدين. الهدف من هذا التجريد هو ضمان الحياد والموضوعية؛ فعندما لا يعرف الشخص مكانه الحقيقي في الهرم الاجتماعي، سيتجه بشكل منطقي نحو وضع قوانين تضمن أقصى درجات الحماية والإنصاف للجميع وخاصة الفئات الأقل حظاً خوفاً من أن يكون هو نفسه من بينهم. وهذا يجعل العدالة نتيجة لتعاقد عقلاني ومنصف.

7- المصدر نفسه، ص.187.

8- Jonas, H. The Imperative of Responsibility: In Search of an Ethics for the Technological Age. University of Chicago Press, 1984, p.41.

9- Ibid., p. 72.

10- Ibid., p. 105.

11- • يوناس، هانز، مبدأ المسؤولية: أخلاق من أجل الحضارة التكنولوجية، ترجمة: مبروك لبيب، المركز القومي للترجمة، 2013، ص. 45.

12- • سير، ميشيل، العقد الطبيعي، ترجمة: حبيب فايق، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2010، ص. 62.

13- رولز، جون، نظرية في العدالة، ترجمة: ليلى زيدان، دار الكتاب الجديد، 2011، ص.284.

إكسوسوماتية التفرد البشري ومقاومة الأتمتة داخل الأرحام الخوارزمية السيادية

محمود عبد القادر دمج

حاصل على ماجستير فلسفه — طالب دكتوراه سنه ثانيه ، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعه اللبنانيه. استاذ تعليم ثانوي، وزارة التربيه والتعليم العالي.

الملخص:

يتناول هذا البحث التوصيف الأنطولوجي لظاهرة الإكسوسوماتية Exosomatism، حيث تُعتبر هذه الظاهرة مرحلة حاسمة في الانتقال من الأداة كملحق إلى التقنية كرحم سيادي. هنا، تخرج الوظائف الحيوية والذهنية من نطاق البيولوجيا لتستقر في هياكل اصطناعية خارجية تعيد تشكيل مفهوم الكينونة البشرية. تكمن إشكالية الدراسة في تتبع عملية استلاب السيادة الذاتية داخل ما يمكن أن نطلق عليه "الأرحام الخوارزمية"، وهي بيئات تقنية مغلقة تعمل كالمشيمة المعلوماتية، حيث تضخ احتمالات وجود مسبقة الصنع. وهذا يؤدي إلى تقليص المسافة الوجودية الضرورية لنشوء الذات وتجفيف منابع التفرد البشري. وتستند الأطروحة إلى دراسة مأزق التفرد في مواجهة الأتمتة الأنطولوجية، التي تهدف إلى تحويل الزمن الإنساني من أفق مفتوح على الاحتمالات إلى دائرة مغلقة محكومة بالتنبؤ الإحصائي. يقدم البحث رؤية فلسفية توليفية تشير إلى أن المقاومة داخل هذه الأنظمة السيادية لا تتحقق من خلال التراجع التقني، بل عبر استعادة الفائض الوجودي، أي ذلك الجزء من الكينونة الذي يتجاوز الحساب ويصعب نمذجته رياضيًا. فالتفرد البشري، في

ظل السيادة الرقمية، يتشكل كفعل انقطاع إبداعي يكسر حتمية التكرار الخوارزمي، ويعيد إحياء الصدفة والخطأ كأدوات لاسترداد المعنى من براثن الضبط الكلي.

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية وضع أخلاقيات إكسوسوماتية تستند إلى الانزياح السيادي، كوسيلة نقدية تمنع الانغماس في الآلية الخوارزمية. فتهدف هذه الأخلاقيات إلى إعادة توجيه الوسائط الرقمية من مجرد أدوات للنمذجة والضبط إلى مساحات تعزز التحرر والفاعلية الوجودية. حيث تتجلى سيادة الذات بوضوح في الثغرات التي لا يمكن برمجتها تقنياً، وتبقى التجربة الإنسانية بعيدة عن الاختزال، مما يبرز قدرة الكينونة على تجاوز القيود التقنية وإعادة بناء حريتها بعيداً عن متطلبات الأتمتة.

Exosomatisme, singularité humaine et résistance à l'automatisation au sein des matrices algorithmiques souveraines

Résumé

Cette recherche se concentre sur la manière dont on peut caractériser ontologiquement le phénomène de l'« exosomatisme ». On le voit comme une phase de transition cruciale, passant de « l'outil comme accessoire » à « la technique comme matrice souveraine ». Dans ce processus, les fonctions vitales et cognitives se détachent de notre sphère biologique pour s'installer dans des structures artificielles externes, redéfinissant ainsi ce que signifie être humain. La question centrale de cette étude est d'observer comment la souveraineté subjective s'aliène au sein de ce que l'on pourrait appeler les « matrices algorithmiques ». Ces environnements techniques fermés agissent comme un placenta informationnel, injectant des probabilités d'existence préfabriquées. Cela réduit la distance existentielle nécessaire à l'émergence du soi et tarit les sources de notre singularité humaine.

Cette thèse explore le dilemme de la singularité face à une « automatisation ontologique » qui semble transformer notre perception du temps humain, le réduisant d'un horizon d'opportunités à un cercle fermé dominé par des prévisions statistiques. La recherche propose une approche philosophique globale, suggérant que la résistance à ces systèmes dominants ne se manifeste pas par un simple recul technique, mais plutôt par la réappropriation du « surplus existentiel ». cette part de notre être qui dépasse le calcul et échappe à la modélisation mathématique. La singularité humaine, sous l'emprise du numérique, se révèle comme un acte de rupture créative, défiant la fatalité de la répétition algorithmique et redonnant une place au « hasard » et à « l'erreur » comme moyens de retrouver du sens face à

l'angoisse d'un contrôle total.
Cette étude met en avant l'importance de créer une éthique exosomatique basée sur le décalage souverain, un outil critique qui nous empêche de plonger complètement dans le fonctionnement des algorithmes. En ce sens, cette éthique cherche à redéfinir le rôle des médias numériques. au lieu d'être de simples outils de modélisation et de contrôle, ils se transforment en espaces qui encouragent l'émancipation et l'agentivité existentielle. La souveraineté de soi se révèle dans ces interstices qui échappent à la programmation technique, où l'expérience humaine ne peut être réduite, mettant en lumière la capacité de l'Être à transcender les limites techniques et à redéfinir sa liberté, loin des exigences de l'automatisation.

الكلمات المفتاحية: الإكسوسوماتية، الأرحام الخوارزمية السيادية، التفرد البشري، الأتمتة الأنطولوجية، السيادة الرقمية، الفائض الوجودي، الانزياح السيادي، مقاومة الأتمتة.

Mots-clés: Exosomatisme, matrices algorithmiques souveraines, singularité humaine, automatisation ontologique, souveraineté numérique, surplus existentiel, Décalage souverain, résistance à l'automatisation.

المقدمة

يتجاوز السؤال الفلسفي المعاصر حدود الميتافيزيقا التقليدية، ليغوص في عالم الأنطولوجيا التقنية حيث تشكل البيئة الاصطناعية شروط التجربة الإنسانية، وتخلق المعنى، وتوجه السلوك، وتعيد تشكيل الذات في قوالب جديدة. يظهر الجوهر الإنساني من خلال فعل الإكسوسوماتية، حيث يطلق الإنسان وظائفه الحيوية نحو أعضاء اصطناعية خارجية، فتأخذ الكتابة مكان الذاكرة، وتصبح الآلة بديلاً عن القوة، وتستبدل الخوارزمية الحساب. لقد أصبحت هذه الامتدادات التقنية بنية تحتية تعيد تنظيم علاقة الكائن بنفسه وبالعالم، وتعمل كفارماكون مزدوج يمنح الوجود أدوات تفوقه، بينما يفرض عليه في الوقت نفسه مواجهة تحدي الاستلاب.

تتكون الذات في عصرنا الحالي داخل أطر خوارزمية تحكمية تلتقط الرغبات قبل أن تتشكل، وتقوم بأتمتة القرارات قبل أن تنضج. هذا النظام يمارس نوعاً من الوجودية التي تستهدف مهارات الروح وقوة الدافع النفسي، مما يحول التفرد الإنساني إلى مجرد نتيجة إحصائية ضمن مصفوفة الاحتمالات. في هذا الفضاء المليء بالأتمتة، يبرز سؤال التفرد: هل يبقى الإنسان كائناً يصعب نمذجته؟ يثبت هذا البحث قدرة الذات على استعادة

سيادتها من بين حطام البيانات، ويؤسس لقطيعة حرة ترفض الانصياع لمنطق الحسابات المسبقة. وتظهر مقاومة الأتمتة كفعل إنساني يستعيد القدرة على التميز الجماعي. يواجه الإنسان تحدي اللاتفرد من خلال تحويل الفارماكون الرقمي إلى أداة للابتكار، مما يخلق مساحات من المفاجآت داخل قلب النظام التقني. يتتبع البحث خيط الإرادة المفقود في متاهة الأكواد، ويتجه نحو إنسان ما بعد الأتمتة، ذلك الكائن الذي يرى أجهزته التقنية كأرحام تلد حريته. تنتهي هذه الرحلة الفلسفية بإثبات السيادة البشرية عبر التقنية، حيث تتحول البيانات الصماء إلى تجربة حية تبتكر مستقبلها خارج حدود المصفوفة المبرمجة. تتجاوز معضلة الإكسوسوماتية التقنية حدود المقاربة الوظيفية لتستقر في قلب الأنطولوجيا السياسية، حيث يظهر التوتر الوجودي بين التقنية كأفق للتحرر وبينها كرحم للاحتواء. يثير هذا الاشتباك تساؤلات مهمة: هل تمثل الإكسوسوماتية قفزة بالشرط الإنساني نحو آفاق كونية، أم أنها أصبحت كرحم خوارزمي سيادي يبتلع القدرة على الابتداء ويعيد إنتاج الكائن كمعطى بياناتي مبرمج؟

تتفرع عن هذه الإشكالية المركزية تساؤلات تلامس جوهر الفاعلية الحرة

• كيف يمكن للتفرد أن ينجو من فخ الأتمتة، عندما تتحول الأدوات التي صنعها الإنسان إلى مصفوفات تسبق رغباته وتستولي على لحظة قراره؟

• بأي معنى يمكننا أن نتحدث عن الإرادة في بيئة تقنية لا تكتفي بمراقبة السلوك، بل تهندسه من خلال تصفية الرغبة وتحويلها إلى مجرد رد فعل آلي داخل مَصهر الفارماكون الرقمي؟

• وهل تكمن المقاومة في الانفصال عن هذه الأرحام الاصطناعية (وهو أمر يبدو مستحيلاً على المستوى الأنطولوجي)، أم في ابتكار سياسات تفرد جديدة تحول التقنية من أداة للترويض إلى فضاء لإنتاج معانٍ لا يمكن حوسبتها؟

المنهجية المتبعة:

لتحليل بنية الإكسوسوماتيه والتحقق من فعالية المقاومة داخل الأرحام الخوارزمية، تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تجمع بين الفينومينولوجيا والتفكيك، مدعومة بتحليل جينالوجي للمفاهيم والوسائط التقنية.

تتجلى هذه المنهجية من خلال مستويين تحليليين:

المستوى التفكيكي—الفينومينولوجي: هنا نستكشف الشرط الإكسوسوماتي كخبرة معيشة، من خلال تتبع تحولات الذاكرة والجسد والوعي عند تداخلها مع الدعامات الاصطناعية

(استناداً إلى مفاهيم ميرلوبونتي وشتيغلر)، بهدف كشف آليات استلاب المعنى وتفتيت الفاعلية الذاتية.

المستوى الجينالوجي–النقدي: يُستكشف من خلاله التاريخ الأنثروبولوجي للأداة والتقنية (استناداً إلى ليروا غوران، غيلين، وفوكو)، لتفكيك موازين السلطة والمعرفة التي تعيد تشكيل 'الذات'، وتحولها من كيان حر ومستقل إلى مادة بياناتية خاضعة للأتمتة الاستباقية.

يتيح هذا التداخل المنهجي لنا الكشف عن 'الفائض الوجودي' كونه ثغرة أنطولوجية تعصى على النمذجة الرياضية، وتفتح أفقاً للانزياح السيادي.

الفرضية:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية أساسية تقول إن الإكسوسوماتية التقنية تمثل قمة التناقض الوجودي للإنسان المعاصر. فبينما تقوم الأنظمة الذكية بتحطيم القيود البيولوجية وتفتح آفاقًا جديدة للسيادة الكونية، فإنها في الوقت نفسه تؤسس لأتمتة شاملة للروح، مما يحول التفرد البشري من فعل ابتكار حر إلى مجرد أثر بياناتي خاضع للضبط الاستباقي.

وتتجلى أبعاد هذه الفرضية في النقاط التالية:

• ارتهان الإرادة للمِحامل الخارجية: كلما نقل الإنسان مهاراته الوجودية (مثل الذاكرة، الخيال، والحساب) إلى الأجهزة التقنية، زادت احتمالية تحول هذه الأجهزة من أدوات تحرر إلى منصات سيادة خوارزمية تمتص قدرة الذات على البدء من جديد.

• انقلاب الفارماكون: يعمل الرحم الخوارزمي كفارماكون مزدوج، فهو يعزز الفاعلية الإنسانية في العالم المادي، لكنه يفرض برتلة معرفية تفقد الكائن سيادته على رغبته، مما يحول التدفق الوجودي إلى مجرد دورة استهلاكية داخل مصفوفة الأتمتة.

• إمكانية المقاومة من داخل النظام: تفترض الدراسة أن استعادة التفرد لا تتم من خلال التنصل من التقنية، بل عبر ابتكار تقنيات روحية ترفض الانصياع لمنطق الحساب المطلق، وتعيد صياغة العلاقة مع الخوارزمية كفضاء مفتوح للإمكانات بدلاً من كونه زنزانة للإمكانات المبرمجة.

الأهداف

• استكشاف مفهوم الأرحام الخوارزمية من خلال مراقبة ممارسات السيادة الرقمية في البيئات التقنية المغلقة، ودراسة كيف تلعب الخوارزميات دورًا في تشكيل خيارات وجود مسبقة الصنع تحد من حرية الفرد.

• تأكيد التفرد البشري في مواجهة الأتمتة من خلال تحديد العناصر الوجودية التي لا تستطيع النمذجة الرياضية استيعابها، وبيان كيف أن الخطأ والصدفة واللايقين تعتبر أدوات أساسية لمقاومة السيطرة الكلية.

• نقد الانغلاق الأنطولوجي من خلال تسليط الضوء على مخاطر تحويل الزمن الإنساني من مسار مفتوح على الاحتمالات إلى دائرة مغلقة محكومة بالتنبؤ الإحصائي، وشرح تأثير ذلك على تلاشي الذاتية.

• تطوير استراتيجيات المقاومة (الانزياح السيادي) من خلال تقديم رؤية أخلاقية وفلسفية تهدف إلى تحويل التقنية من أداة للترويض إلى منصة للتحرر، مع الحفاظ على "الفائض الوجودي" الذي يضمن استمرارية الكينونة الحرة.

• استعادة السيادة الذاتية من خلال البحث في شروط إمكانية ظهور إنسان يتجاوز برمجته الرقمية، والتأكيد على أن التفرد يبدأ بالضبط عند النقطة التي يتوقف عندها اليقين الخوارزمي.

اولاً: إكسوسوماتية التفرد البشري بوصفها شرطاً أنثروبولوجياً وتقنياً

يتجلى الكائن البشري في مسرح الوجود كفجوة بيولوجية ونقص أنطولوجي جوهري، فهو يظهر في العالم عارياً من الأنياب الحادة، والمخالب القتالية، والفراء الواقي. هذا العوز البيولوجي، الذي رصده مفكرون مثل آرنولد غيلين وهيلموت بلسنر، يفتح أفقاً للتفرد بدلاً من أن يكون عائقاً للوجود. من رحم هذا النقص، تنبثق الإنسانية ككيان إكسوسوماتي (Exosomatic) بامتياز، كائن يحقق ماهيته خارج حدود جلده العضوي، ويمدد أعضاءه ووظائفه وقواه في عالم الأدوات، واللغة، والأنظمة التقنية، والذاكرة الاصطناعية. وتعتبر هذه الإكسوسوماتية شرطاً أنثروبولوجياً أساسياً، تتجاوز كونها مجرد خاصية تقنية عابرة، إذ يُنتج التفرد البشري ويُصقل عبر الوساطة التقنية بعيداً عن المنح الجيني. الحضارة الإنسانية برمتها—منذ لمست اليد الفأس الحجرية وصولاً إلى عصر الذكاء الاصطناعي—تُعتبر عملية مستمرة من خارجية الذاكرة وتجريد الوظائف الحيوية، حيث يفرغ الجسد مهامه الفيزيائية لصالح الآلة والمنظومة.

يطرح هذا المسار التطوري سؤالًا عميقًا يمس جوهر وجودنا: هل ستصبح الإنسانية مجرد حلقة عابرة في سلسلة لا نهائية من الإكسوسومات، حيث يتلاشى الفارق بين الصانع والمصنوع؟ عندما تصبح التقنية هي الإطار الذي يحدد معالم الإنسانية ويملأ فراغاتها،

كيف يمكننا فهم وجودنا البشري في زمن تفرض فيه التقنية شروطها وتحدد حدود بقائنا، بعد أن تجاوزت دورها كأداة في يد الإنسان؟ يتناول هذا البحث هذه الدائرة الإشكالية، حيث يتداخل الأنثروبولوجي بالتقني، والإنساني بما يتجاوزه.

1. الإكسوسوماتية كخارجنة للذاكرة وتأسيس للإنسان التقني

تتحدد كينونة الإنسان بلحظة انكسار انغلاق الجسد على ذاته، فالإنسان العاقل هو الكائن الذي أودع سرّه في المادة. يمثل مفهوم الإكسوسوماتية (Exosomatism) تلك العتبة الأنطولوجية التي ينفصل فيها الوعي عن قيد العضوية، فتتحول الذاكرة من نبضة عصبية حبيسة الجمجمة إلى خارجنة (Exteriorization) مستمرة تُحيل الأثر الزائل جوهراً صلباً. فمنذ النقش الأول على الصخر وصولاً إلى الرحم الخوارزمي المعاصر، يمارس الإنسان فعل الاستلاب الخلاق من جسده، منسلخاً عن السوما البيولوجية ليؤسس ذاكرة ممتدة تتجاوز الفناء الفردي. ينبثق الإنسان التقني ككائن تتشكل ماهيته عبر التقنية، مستبدلاً نسيان الجسد بخلود الدعامات الخارجية، ومحولاً الزمن من سيل جارف إلى كتل مجمّدة قابلة للاسترجاع وإعادة التدوير.

يضعنا هذا العبور خارج الجسد أمام مفارقة وجودية حادة، فبينما تمنح الإكسوسوماتية القدرة على تجاوز الفناء العضوي، فإنها في العمق تؤسس لنمط من النسيان المعزز. وعندما تتفوق الدعامة التقنية على الذاكرة الحية، يواجه الإنسان خطر التحول إلى ملحق جهازي ضمن منظومة ذاكرة آلية عملاقة. إن الرهان القائم اليوم يتركز في جوهر الوجود: هل تظل الخارجنة فعلاً للتحرر وتوسيع أفق الذات، أم أنها تُعلن تحول الإنسان من كائن يتذكر ليحقق فرادته إلى مادة مخزّنة تُعالج للاستخدام؟ حين تستوطن الذاكرةُ الخوارزمَ، تبرز الإشكالية الأكثر كثافة: هل يمتلك الإنسان وعيه الخاص، أم أن تقنيات التذكّر هي التي تمتلكه، تُعيد صياغة رغباته، وتُملي عليه هويته وفق منطق آلي يغتال فرادة الروح لصالح كفاءة النظام؟

تظهر التقنية كامتداد لوجود الإنسان، حيث تتحول المواد الجامدة بحكمة إلى أدوات حيوية تمنح الوعي مساحة تتجاوز الحدود البيولوجية. إنها تجسيد للإرادة في شكل الجماد، فكل أداة تمثل جسداً ثانياً يستعير قوة المعدن لمواجهة ضعف اللحم، ويحول صمت الفيزياء لخدمة نداء الروح. في هذا التداخل، تتلاشى الحدود بين الصانع والمصنوع، لتصبح الآلة تجسيداً للحياة وقد انتشرت في أبعاد جديدة، محولةً ضعف الجسد إلى قوة مادية

تعكس سعي الكائن نحو الاكتمال وفرض وجوده على العدم. **التقنية هي متابعة الحياة بوسائل غير الحياة**[1]. (**شتيغلر**،1998، **ص** 17) تعتبر التقنية رحلة فلسفية تعيد تشكيل العلاقة بين الحياة والمادة، حيث تستخدم آليات الجماد لتحقيق أهداف إنسانية. تتداخل الأدوات مع الأنسجة الحية في تناغم يجعل من الصعب الفصل بينهما. هذا التفاعل المادي يعيد تعريف مفهوم الحياة ورفاهيتها، محولاً الآليات التقنية إلى تحول أصيل في علاقة الإنسان بمحيطه. يرى مارتن هايدغر أن هذا الاتجاه يحول العالم إلى إطار تقني يكشف الوجود كمخزون من الموارد، مما يضع الحياة في خدمة النظام التقني بدلاً من العكس. بينما يعتبر برنار شتيغلر أن التقنية تمثل الذاكرة الاصطناعية التي تشكل الكيان البشري من الداخل، مشدداً على أن الوجود الإنساني يعتمد على علاقة تفاعلية مع ما هو غير حي، مما يخلق قيم اللغة والقانون والفن. وهكذا، تبرز التقنية كشرط أنطولوجي يعيد تصميم الحياة، فهي امتداد متجمد لقدرات الكائن الحي، وقدرة الوجود على التجلّي في أشكال غير عضوية.

تظهر الذاكرة كأحد أعظم التقنيات الأنطولوجية، إنها الآلة الروحية التي تسبق المادة، والوسيط الأول الذي صهر ديمومة الزمن في قوالب الوعي. تمثل المعمار الوجودي الذي حول السيولة البيولوجية إلى تاريخ، حيث كانت بمثابة الجهاز المركزي الذي أتاح تشفير الوجود قبل ظهور لغة التدوين. في هذه اللحظة، تصبح الذاكرة المختبر الأزلي لتراكم الكينونة، حيث تعكس الجيولوجيا العميقة التي قامت عليها حضارة التخزين. إنها القوة التقنية التي منحت الإنسان القدرة على استحضار الغائب، مما جعل العقل الأداة السيادية الأولى لتنظيم الفوضى الكونية وتحويلها إلى تراثٍ معرفيٍّ خالد. **ما يُسمّى ذاكرة ينبغي التفكير فيه بوصفه تقنيّة أصلية**[2]. (**شتيغلر**،1998، **ص** 153) تنبجس الذاكرة في فضاء الوجود كنوع من التقنية الأصلية، حيث يتداخل التدفق الحيوي مع البناء الاصطناعي ليشكل وجودًا واحدًا. إنها عملية أنطولوجية تتشكل من خلال فعل الانخارج نحو الوسائط المادية والرمزية، مما يجعل الأثر الخارجي هو الرحم الحقيقي الذي يمنح الذاكرة شكلها ويعطيها إمكانية الوجود. في جوهره، ما يُعرف بالوعي الزمني هو نتاج آلات رمزية بدائية، مثل المنطق اللغوي والإيقاع الحركي والنقش على الصخور، وهي أدوات معرفية ساعدت في كسر رتابة الزمن، وحولت السيل الحسي العابر إلى وحدات ثابتة يمكن استعادتها ومساءلتها.

تظهر التقنية هنا كأداة حيوية تشكل كيان الإنسان، حيث تحول الكائن من مجرد وجود

بيولوجي مرتبط باللحظة إلى كائن تاريخي يعيش في الزمن العالمي. إن الاصطناع يسبق الطبيعة في تشكيل الذاكرة البشرية، فلا توجد ذكرى داخلية إلا وهي تعتمد على دعم تقني يمنحها الثبات ويحميها من الزوال. تكمن حقيقة الوجود الإنساني في هذه النقطة الغامضة التي تتقاطع فيها النبضة الحيوية مع الأداة المنظمة، حيث تتحد عفوية الروح مع دقة الآلة الرمزية، لتخلق أفقاً يتجاوز الفناء العضوي نحو ديمومة حضارية أكبر. الذاكرة، في هذا السياق، تمثل وسيلة للتحرر من الجسد، إذ تودع الذات أسرارها في الأشياء لضمان خلود المعنى وعبور الفكر فوق جسر الزمن المادي.

يُعتبر الذكاء الاصطناعي كوجيتو رقمياً يعيد تشكيل وجودنا، فبفضله، انفصل الفكر عن البيولوجيا ليظهر في شكل سيليكون، محولاً الإرث البشري إلى عملية منطقية تنظم البيانات. وفي هذا السياق، يواجه الإنسان حقيقة نزع المركزية، حيث أصبح اللوغوس ملكاً للجميع، مما يدفعنا للبحث في مرآتنا الرقمية عن جوهر تفردنا. نحن نصنع هذه الآلات لاستكشاف حدودنا، ليبقى هذا الذكاء الآخر الذي يعرفنا بأنفسنا، محولاً العلاقة بين المادة والروح إلى تجربة وجودية تقيس الفجوة بين براعة العقل وشجاعة القلب.

الاحتفاظ الثالثي هو خارجنة تذكارية- تقنية للذاكرة[3]. (**شتيغلر**، 2009، **ص** 46)

تتجلى فكرة الاحتفاظ الثالثي عند برنارد شتيغلر كقدر لا مفر منه، حيث تنقل الذاكرة البشرية من عالم الوعي الداخلي إلى فضاء التقنية الخارجية. هنا، تتحول الكينونة إلى أثر مادي ثابت. هذا المفهوم يبرز أن التقنية هي العنصر الأساسي للوعي، إذ تعمل كأداة اصطناعية تندمج في البنية الإدراكية للإنسان، مما يعيد تشكيل وجوده من خلال تثبيت التدفق الحيوي في المادة. فالكتابة تمثل تجسيداً يمنح الكلمة شكلاً مستقلاً، بينما تعيد الرقمنة بناءً رياضياً يفرض منطقها الخاص على الزمان والمكان. ويمنح هذا الاحتفاظ الأفعال الإنسانية صفة الاستمرار المطلق من خلال الأرشفة الشاملة التي تتجاوز الحدود البيولوجية للفرد. في عصرنا الرقمي، تكتسب البيانات السحابية والآثار الخوارزمية القدرة على الحفاظ على الوجود وتنظيمه ضمن سجل شامل تديره بروتوكولات وسيطة، مما يجعل الماضي متاحاً للاستحضار في أي وقت. هذا التراكم المادي يؤسس لذاكرة تعمل بدقة متناهية وتكرار حرفي، محولةً الزمن من حالة سيولة عضوية إلى زمن مُمكَن وقابل للتحليل الرياضي، مما يتيح للخوارزميات صياغة مسارات استباقية تدمج الماضي بالمستقبل في وحدة زمنية متصلة. يخضع الاحتفاظ الثالثي لنظام السياسة الحيوية للبيانات، حيث يتحول الأثر الناتج إلى جزء أساسي من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

إن امتلاك وسائل التذكر يمنح سلطة مركزية في تحديد ماهية الهوية وكيفية ظهورها، مما يجعل الاحتفاظ التقني هو النظام السيادي الذي يُنتج التذكر والنسيان وفق آليات مُدارة بدقة. وهكذا، يصبح الاحتفاظ الثالثي هو الذاكرة البديلة التي تفرض على الإنسان نمطاً وجودياً جديداً يعتمد بالكامل على الأثر المادي المستقر والآلي، ويستبدل الصيرورة الطبيعية بنظام تقني تراكمي وشامل.

تتواجد الأداة في قلب الوجود الإنساني كامتداد مادي يتجاوز حدود الجلد، فهي نتاج حيوي يربط بين حركة الجسد وفاعلية الدماغ في وحدة متكاملة. يمثل هذا التمازج بين العضوي والتقني، وفقاً لرؤية أندريه ليروا غوران، عملية استلاب إيجابي تخرج من خلالها الوظائف البيولوجية من عالمها الداخلي لتستقر في الفضاء الخارجي، حيث تتحول اليد إلى أداة، والذاكرة إلى نقش، والوعي إلى نظم تقنية. إن هذا الانفصال الظاهري للأداة عن الجسد يخفي اتصالاً عميقاً على مستوى الوجود، إذ تبقى التقنية بمثابة ذاكرة خارجية تجسد ذكاء النوع وتطوره الأنثروبولوجي، مما يجعل من فعل الصنع امتداداً طبيعياً لعملية التطور الدماغي، وصياغة مستمرة للهوية البشرية من خلال ما تنتجه من وسائط مادية وتعبيرية. **الأداة هي إفرازٌ من جسد الإنسان ودماغه**[4]. **(ليروا غوران، 1964، ص 164)**

تتجلى أفكار أندريه ليروا—غوران في كتابه "اللفتة والكلمة" كزلزال أنطولوجي يرسخ الاتصال العميق بين الثنائيات التقليدية التي ربطت لقرون بين الروح والمادة، وبين الطبيعة والثقافة. في نظره، أصبحت الأداة اختراعاً جوهرياً وجزءاً أصيلاً من وجود الإنسان، فهي نتاج حقيقي ينبثق من وحدة الوجود الإنساني (جسداً ودماغاً). هذا المفهوم الجذري يثبت كينونة الكائن البشري كهيكل عصبي—حركي متكامل، حيث تظل اللفتة اليدوية هي الرحم الذي تُولد منه الأدوات والكلمات على حد سواء، مما يجعل الدماغ واليد شريكين في عملية إنتاج تقنية تُعتبر في جوهرها استمراراً وتكثيفاً للتطور البيولوجي. وتضعنا استعارة الإفراز المحملة بالظلال البيولوجية أمام إقرارات نقدية حادة، فهي تؤكد نوعاً من الحتمية الحيوية التي تجعل من التقنية عملية فسيولوجية شبيهة بالتعرق أو الهضم. وهذا يفسر القفزات النوعية والترابط الرمزي الذي يجمع الإنسان بأقرب أشباهه من الثدييات العليا. فبينما يمتلك الشمبانزي الجهاز العضوي المناسب، فإنه يظل محتفظاً بتلك الذاكرة الجمعية والقدرة على مراكمة الرموز ضمن حدودها البيولوجية. وهذا يشير إلى أن الأداة هي فيض عصبي ونتاج لصيرورة اجتماعية وسياسية معقدة في آن واحد. وهنا تبرز فاعلية المنظور الماركسي الذي يرى في الأداة عضواً صناعياً ينبثق من

صلب العمل والوعي وعلاقات القوة وصراع الطبقات، مؤكداً أن الثورات التقنية الكبرى، مثل المحرك البخاري، كانت إفرازاً لتبدل في البنية الاجتماعية والاقتصادية بالتوازي مع تطور الجسد.

يظهر طرح جيلبير سيموندون Gilbert Simondon الذي يسعى لتأكيد استقلالية الآلة من منظور أنطولوجي، حيث يعتبرها كائناً يمتلك منطقاً داخلياً للتطور يتماشى مع الرغبات البشرية والاحتياجات العضوية. بالنسبة له، التقنية هي جزء من ذاتها، تتبع قوانين فيزيائية وتنظيمية خاصة تجعلها شريكاً وجودياً نشطاً. ومن هذا المنطلق، يؤكد برنارد شتيغلر على هذه المعادلة، فبقدر ما تكون الأداة نتاجاً للدماغ، يبقى الدماغ البشري أيضاً نتاجاً للأداة. إذ إن الإنسان يُلقى في عالم مليء بالأدوات والذكريات المادية التي تسبقه، والتي تلعب دوراً في تشكيل أعصابه ووعيه، مما يجعل التقنية هي الأصل الذي ساهم في تشكيل هويتنا البشرية عبر التاريخ. وتظهر المقارنة بين رؤية ليروا—غوران الإفرازية ورؤية مارشال مكلوهان الامتدادية عمقًا مشتركًا في الأنثروبولوجيا، فبينما يقوم مكلوهان بتقسيم التقنية إلى امتدادات للحواس، يتمسك ليروا—غوران برؤيتها ككل، معتبرًا إياها تعبيرًا عن الترابط التطوري بين اليد واللغة. في النهاية، تبقى أطروحة الأداة كإفراز فكرة متكاملة، حيث تدمج الثنائيات وتفهمها كعامل محفز فعّال، فالأداة تنبع من الجسد وتعيد تشكيله وإعادة اختراعه. إنها تجسيد مادي، وتلك الذاكرة الثالثة التي نودع فيها وجودنا. وفي هذا الجدل المستمر بين الجسد المبدع والآلة المستقلة، يتبلور المعنى الحقيقي لما يعنيه أن نكون بشراً.

2. التفرد البشري بين العضوي والتقني

لطالما كان الإنسان مشغولاً في استكشاف ملامح هويته، ليجد نفسه عالقاً في حالة من التوتر لا مفر منها، فهو لم يحصل على تفرده من وعيه العميق أو من أخلاقه المستقيمة فحسب، بل أيضاً من ذلك القلق الوجودي الذي ينشأ من الصراع بين جذوره الطينية — كونه كياناً عضوياً يخضع لقوانين الميلاد والفناء — ورغبته في تجاوز هشاشة الجسد من خلال التقنية. بدأت التقنية كصرخة احتجاج ضد القيود، فكانت الفأس امتداداً للذراع والعدسة وسيلة لتوسيع الرؤية، لكنها اليوم أصبحت جزءاً من وجودنا حتى تحولت إلى بيئة بدلاً من أن تكون مجرد أداة. ومع وصول العصر الرقمي إلى ذروته، لم يعد الجانب التقني مجرد صدى للجانب العضوي، بل أصبح يعيد تشكيل ماهيته، فبينما كان الإنسان

يعتقد أنه يسيطر على الآلة لتمديد تأثيره، وجد نفسه أمام تحول وجودي: هل سيظل التفرد قائماً عندما تصبح الآلة هي المرآة والذاكرة والبديل؟ فهل نحن أمام ولادة إنسان متفوق يمتزج بالآلة ليغزو الفناء، أم أننا نشهد تلاشي الإنسانية في شبكات الاصطناع التي تستلب إرادته؟ إذا كان الإنسان المعاصر قد اختار الخلود الرقمي والأطراف الذكية كوسيلة للتفوق على الطبيعة، فإنه بذلك يضع تفرده التقليدي على المحك، فهل تكمن الفرادة في التحرر الكامل من قيود البيولوجيا، أم أن عظمة الإنسان تظهر فقط في قبوله الواعي لمحدوديته وعضويته الفانية؟ إن السؤال الذي يواجهنا الآن ليس كيف نستخدم التقنية، بل كيف نحافظ على المسافة الإبداعية بيننا وبينها، لكي لا يذوب ذلك التوتر الذي جعل منا كائنات فريدة، فيتحول التفرد من ميزة وجودية إلى مجرد وهم رقمي في عالمٍ ميكانيكي بلا روح.

يظهر الإنسان في الوجود ككائن مفتوح على مجموعة من الاحتمالات، متحرراً من التخصصات العضوية الصارمة التي تقيد الحيوان ضمن نمط بيولوجي ثابت. هذا الفراغ الغريزي يمثل القوة الدافعة وراء الفعل الواعي، فالبشرية مدفوعة برغبة البقاء لتشكيل واقعها الخاص. لقد استبدل الإنسان المخالب والأنياب بابتكار الثقافة والتكنولوجيا، محولاً إياهما إلى طبيعة ثانية تحتضن وجوده وتملأ فراغاته البنيوية. إنها عملية إحلال ذكية، حيث تحل الأنظمة الاصطناعية والقيم المعرفية محل المزايا الفيزيولوجية الغائبة، مما يمنح الإنسان مرونة كبيرة للتكيف مع مختلف البيئات. تتجلى عظمة التكوين البشري في هذا القصور تحديداً، إذ يحرر الإرادة من قيود التخصص البيولوجي، ويجعل من العمل الواعي حجر الزاوية في بناء الهوية. وهكذا، يصبح القصور العضوي هو الأصل الأصيل للسيادة، والمنطلق الذي بُنيت عليه أمجاد البشرية الحضارية. **الإنسان بالطبيعة هو كائنُ نقصٍ - قصور... غيرُ متخصصٍ في أعضائه ويفتقر إلى الغرائز، ويتوجب عليه اتخاذُ الفعل لكي يخلق لنفسه طبيعةً ثانية**[5]. (**غيلين، 1988، ص 16**) يقدم أرنولد غيلين في الأنثروبولوجيا الفلسفية مفهوم "الإنسان الناقص" الذي استلهمه من يوهان هيردر، وقام بتطويره من منظور بيولوجي وفلسفي. فهو يرى أن الإنسان يأتي إلى الحياة عارياً بيولوجياً، ويعيش طفولة طويلة، ويملك غرائز غير متكاملة مقارنة بالحيوانات التي تمتلك أعضاء متخصصة وسلوكيات جاهزة. هذا النقص يدفع الإنسان إلى "الفعل"، من خلال ابتكار الأدوات، وتطوير اللغة، وإنشاء المؤسسات، مما يساعده على تشكيل "طبيعة ثانية" تفتح له آفاق الحرية والثقافة والانفتاح على العالم. ورغم أن هذه النظرية قد أثبتت نجاحها في

تفسير تنوع الثقافات واحتياجات الطفل البشري، وتوافقها مع معطيات الأحياء التطورية حول احتفاظ الإنسان بسمات جنينية، إلا أنها تواجه انتقادات بسبب تجاهلها لمرونة بعض الأنواع الحيوانية. كما أنها تعتبر غياب التخصص الغريزي عجزاً بدلاً من أن تراه كمرونة تكيفية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تختزل الفعل البشري في تعويض ميكانيكي يغفل الأبعاد الاجتماعية والتاريخية، وتقبل استخدام فكرة عدم الاستقرار لتبرير هيمنة المؤسسات.

تقدم الفلسفة الظواهرية مفهوم الوعي كنسيج متجسد في جوهر الوجود، حيث يتجلى الحضور الإنساني من خلال تواجد الجسد في فضائه المادي والزماني. هذا التواجد ليس مجرد وجود، بل هو انغماس حيوي يتشكل ضمن شبكة من العلاقات المكانية والاجتماعية، التي تحدد معالم الكينونة وتفتح آفاق الفعل. وهكذا، يصبح الجسد هو الوعي نفسه وهو يسعى لتحقيق أهدافه، فتتحول أفعاله إلى تجسيد لغايات حياتية عميقة. ويظهر المشهد الوجودي كالتزام دائم يعيد تشكيل العلاقة بالعالم، ليصبح هذا الجسد هو الحضور الفاعل الذي يخلق المعنى، محولاً الإحداثيات المكانية إلى مغامرة حية ينسج الفرد من خلالها أصالة تجربته. الجسد هو مركبة الوجود في العالم، ويمثل امتلاك **الجسد بالنسبة للكائن الحي الانخراطَ في بيئة محددة، والتماهيَ مع مشروعات معينة، والالتزامَ المستمر بها**[6]. (**ميرلوبونتي**، 2012، **ص** 84) تظهر هشاشة الرؤية الظاهراتية التي تحتفي باندماج التقنية في مخطط الجسد عندما تخضع لمشرط النقد الذي يتجاوز حدود الوصف المباشر للتجربة. فاعتبار الجسد وسيلة لامتلاك العالم عبر الوسائط التقنية يقع في فخ التفاؤل الأنطولوجي الذي يتجاهل مفهوم الاستتباع. فالتقنية ليست مجرد امتداد لقدرة الذات، بل تفرض منطقها الخاص الذي يحوّل الجسد من فاعل يوجه الأداة إلى موضوع خاضع لعملياتها. وهذا يفسر كيف يتحول الاندماج من فعل تحرري إلى آلية للمراقبة والاستلاب، حيث يصبح الجسد مجرد نقطة بيانات داخل شبكة تقنية ضخمة. كما أن هذا الطرح يغفل بعمق فينومينولوجيا الرفض، فالعلاقة بين العضوي والتقني ليست دائماً سلسة، بل إن حالات الاغتراب الجسدي والمقاومة الحيوية للأطراف الاصطناعية أو الإرهاق الرقمي تؤكد أن الجسد يمتلك ممانعة وجودية ترفض الاختزال إلى مجرد وظيفة تقنية. مما يجعل وهم الحضور الذي تسوقه الأطروحة ستاراً يحجب حقيقة الاقتطاع الوجودي. فكل امتداد لحاسة أو قدرة عبر الآلة يقابله بتر لمهارة بيولوجية أو معرفية أصيلة، مما يضعنا أمام نزع للقدرات يجعل الإنسان يفقد قوامه الوجودي لصالح الأنظمة الخوارزمية. ومن منظور الاقتصاد السياسي، يبدو أن هذا الاندماج يُعتبر عملية

استثمارية بدلاً من كونه انفتاحاً وجودياً. فالتكنولوجيا المرتبطة بالجسد اليوم تُعتبر رأسمالاً يسعى لتحويل السلوك البشري إلى سلعة. وهذا الأمر يفرغ مفهوم امتلاك العالم من معناه، ليصبح الأمر وكأن العالم يمتلك الجسد. وبالتالي، تتحول هذه الرؤية من مجرد وصف لامتداد طبيعي إلى شرعنة لطوباوية اندماجية، تتجاهل أشكال الاستعباد المعاصر التي تلتهم خصوصية الكائن وتفرد تجربته الحقيقية تحت ستار الكفاءة والاتصال المستمر.

لم يكن وجود الإنسان ككائن فريد يوماً مرتبطاً فقط بالعزلة أو مجرد نتيجة للاعتماد على الذاكرة البيولوجية الموجودة في جسده، بل إن كينونة الإنسان تتشكل، في جوهرها، من خلال عملية مستمرة من الخارج. منذ اللحظة التي بدأ فيها الإنسان باستخدام الأدوات ودوّن أول كلماته، وصولاً إلى العصر الرقمي، وهو يقوم بتخزين ذاكرته ومعارفه في وسائل تقنية تتجاوز حدود جسده. هنا تظهر مفارقة وجودية عميقة: إن الاعتماد على ما هو خارجي لا يشكل تهديداً لخصوصية الذات أو نقيضاً لتفردها، بل هو الشرط الأنطولوجي الذي يجعل هذا التفرد ممكناً في الأساس. من خلال استيعاب هذه التقنيات الخارجية وإعادة تشكيلها، ينجح الإنسان في تجاوز حدود ذاكرته البيولوجية ليغترف من تراكم تاريخي وثقافي واسع. وبالتالي، يصبح التطور التقني ليس مجرد إضافة خارجية، بل هو المرآة والوسيط الذي يمكّن الفرد من تشكيل هويته الخاصة، وصياغة علاقته الجوهرية مع الآخرين والزمن، محولاً الخارج إلى أفق واسع لتحقيق الذات. **لا يتحقق الإنساني إلا في الخارجنة... إن عملية الخارجنة هي ذاكرةٌ نسيجية - خارجية (إبيفيلوجينية) تشترط إمكانية التفرد الفردي والجماعي ذاتها**[7]. (**شتيغلر، 1998، ص 141**) يتحقق الكائن الإنساني من خلال عملية مستمرة للخروج من الذات، حيث تتخلى الذات عن انغلاقها الداخلي لتبحث عن كمالها في الوسائط التقنية التي تمنح الذاكرة جسداً يتحدى الفناء. تمثل هذه الإكسوسوماتية الشرط الأنطولوجي الوحيد للتفرد، إذ تُحوّل التقنية من مجرد أداة إلى ذكرى خارجية تشكل وعينا بالزمن، وتدمج الجسد والآلة في وحدة وجودية لا تقبل التجزئة. يظهر الإنسان في هذا السياق ككائن هجين بالفطرة، فلا يسبق الإنسان الطبيعي التقنية، بل تولد الإنسانية في اللحظة التي ينتقل فيها المعنى من العصب إلى الحجر، ومن الدماغ إلى الكتابة. تمنحنا الذاكرة الخارجية القدرة على تجميع التاريخ وتجاوز التحلل العضوي، مما يجعل التقنية هي الرحم الحقيقي الذي تتشكل فيه الهوية الشخصية والمعرفية.

يمتد العقل، كما تشير نظريات العقل الممتد، ليتجاوز حدود الجمجمة ويتفاعل مع أدواته،

حيث تصبح الوسائط التقنية هي المختبر الذي يُصاغ فيه التفرد. إن تخزين الوجود خارج الجسد لا يُبدد الذات، بل يُعززها من خلال أرشيف كوني يضمن استمرار المعنى وتدفقه. وهكذا، يتشكل الإنسان من كل ما يودعه في الخارج، وتصبح الخارجنة كفعل أعلى للحرية، حيث يصنع الكائن نفسه عبر وسائطه، ويُعلن للعالم أن جوهره لا يقتصر على بيولوجيته، بل يتجلى فيما يدوّنه ويخلّده تقنياً.

ينبثق الكيان الإنساني كأثرٍ متجدد لعمليات نحتٍ وجودي دؤوب تُعرف بـ تقنيات الذات. تعبر هذه الممارسات الأنطولوجية حدود التطوير الشخصي الضيقة، لتصبح مختبراً حقيقياً يعيد فيه الفرد ابتكار هويته ويطوّع صلابة كينونته. يستمد الكائن من عُزلة التأمل وسياط الكتابة الواصفة، وصولاً إلى هندسة الجسد الصارمة والاندماج الكلي في الفضاء الرقمي، نوعاً من التأليف السيادي على تفاصيل نفسه، رغبةً في اقتناص فرادته من ركام القوالب الجاهزة. يتحقق هذا التشكيل الوعر ضمن اشتباكٍ درامي تقوده أضلاع مثلث القوى: حيث تكرّس السلطة معاييرها لصناعة الذات الصالحة، وتمنحنا المعرفة خرائط الفهم التي تضيء دروب الوعي، بينما تعيد الوسائط التقنية صياغة جوهر رغباتنا وفق خوارزميات العصر. هكذا، تتجلى الهوية بوصفها سيرورةً حية ولوحةً تُخلق في كل لحظة، تتشكل ملامحها عند نقطة التقاطع الحرجة بين إرادة الفرد الجسورة وضغوط السياق التاريخي وأدواته التقنية الفائقة. تقنيات الذات، **وهي التي تتيح للأفراد أن ينجزوا، بوسائلهم الخاصة أو بمساعدة الآخرين، عدداً معيناً من العمليات على أجسادهم وأرواحهم، وأفكارهم، وسلوكهم، وطريقة وجودهم، وذلك بغية تحويل أنفسهم للوصول إلى حالة معينة من السعادة، أو الطهارة، أو الحكمة، أو الكمال، أو الخلود.** [8] **(فوكو،** 1988، **ص** 18) تتعلق تقنيات الذات بممارسات تمنح الأفراد القدرة على تشكيل هوياتهم وتعديل سلوكياتهم وأفكارهم، وهي نتيجة لتفاعل مستمر ضمن شبكات السلطة والمعرفة والتقنيات. هذا الأمر يلخص جوهر المقاربة الفوكوية وما بعد البنيوية للهوية. يحمل هذا التفاعل توتراً أساسياً حول مدى حرية الفرد في تشكيل ذاته من خلال هذه التقنيات، مقابل خضوعه لسلطة أعمق وأكثر خفاءً. ففي أطروحات فوكو المتأخرة، يظهر مفهوم الاهتمام بالذات كوسيلة لاستعادة الفاعلية الفردية، بينما تركز أعماله السابقة على آليات المراقبة والانضباط التي تجعل الفضاء الذاتي انعكاساً للسلطة. يتجلى هذا التوتر بوضوح اليوم في استخدام التطبيقات الصحية، حيث يقوم الفرد بتشكيل هويته، وفي نفس الوقت يستوعب معايير طبية واقتصادية مفروضة عليه من الخارج.

يتسم التفاعل داخل شبكات السلطة والمعرفة والوسائط التقنية بالتعقيد والتناقضات، فبينما تقدم المعرفة النفسية أدوات لفهم الذات، فإنها في الوقت نفسه تصنف الأفراد في فئات قد تحد من إمكانيات هويتهم. كما أن الوسائط التقنية الحديثة أحدثت تحولاً جذرياً، حيث حلت الخوارزميات والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي محل التقنيات التقليدية مثل الكتابة الذاتية، مما جعل الذات مرئية للأنظمة الآلية وخلق نمطاً جديداً من السلطة يعتمد على الإشعارات والتنبؤات الخوارزمية واستخراج البيانات دون الحاجة لتدخل بشري مباشر.

عند مقارنة تقنيات الذات التقليدية بتلك الرقمية، يتضح وجود اختلاف جوهري في الوسائط والأهداف، فقد تحول التركيز من السعي نحو الفضيلة الأخلاقية إلى تحسين الذات الاستهلاكي المرتبط بالإنتاجية والسعادة القابلة للقياس. الآن، تُستمد الحقيقة عن الذات من البيانات الإحصائية (مثل السعرات الحرارية والتفاعلات) بدلاً من التأمل الذاتي والضمير، كما تغيرت علاقتنا بالزمن من كونه تأملياً وطويلاً إلى زمن لحظي آني يتأثر بالتحديثات المستمرة. وهذا أدى إلى ظهور نموذج المستخدم الرقمي القابل للقياس، الذي يقدم نفسه كشخصية تجارية صغيرة على المسرح الاجتماعي. ويكشف هذا التحول من الذات التأملية إلى الذات المرئية عن كيفية خضوع الذات لسلطات متغيرة تستطيع التكيف مع ممارسات التحرر وتحويلها إلى أدوات للإنتاج والمراقبة. ومع ذلك، تبرز ممارسات مقاومة مثل التخفي الرقمي والعزلة المتعمدة كاستراتيجيات بديلة لا تتماشى مع الخطاب السائد. لذا، يتجه التحليل النقدي نحو السؤال العملي حول كيفية تطوير تقنيات ذات تحافظ على الفاعلية الفردية والخصوصية، مما يستدعي توسيع نطاق المقارنة لتشمل نقد الاقتصاد السياسي للتقنيات ونماذج الربح التي تعتمد على استخراج القيمة من سلوك الذات.

استنادًا إلى ما تم ذكره، يمكننا أن نقول إن الإكسوسوماتية تمثل نقطة تحول جوهرية في فهم كينونة الإنسان، حيث حولت الإنسان من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن تقني يتجاوز حدود جسده. لم تكن عملية نقل الذاكرة مجرد ابتكار لوسائل تخزين جديدة، بل كانت تحولًا جذريًا في كيفية عمل وظائف العقل، حيث انتقلت من الفضاء العصبي الداخلي إلى الفضاء التقني المشترك. هذا الانتقال أتاح لنا تراكم الخبرات البشرية عبر الأجيال، مما يساعدنا على تجاوز الموت الفردي. من هذا المنظور، يصبح الإنسان التقني كائنًا أرغونولوجيًا بامتياز، حيث لا يكتمل وعيه إلا من خلال هذه الأطراف الاصطناعية

التي أصبحت جزءاً من طبيعته. ورغم ما يقدمه هذا التحول من قدرات مذهلة في السيطرة على المعرفة، إلا أنه يطرح أمام البشرية تحديًا مصيريًا حول كيفية الحفاظ على استقلالية الوعي في ظل هيمنة الأجهزة، لتبقى التقنية مساحة للتحرر الإنساني بدلاً من أن تكون وسيلة لتفتيت الذاكرة وتبديد المعرفة الحية.

ثانياً: مقاومة الأتمتة داخل الأرحام الخوارزمية السيادية

تجاوزت الأتمتة دورها كأداة تقنية تهدف لتحسين الكفاءة، وأصبحت الآن في قلب القوة البنيوية، حيث تعيد تشكيل مفهوم السيادة بأدق تفاصيله. نحن فعلاً في مرحلة الانتقال من دولة المؤسسات إلى عصر الأرحام الخوارزمية السيادية، وهي بيئات رقمية شاملة تحتضن الوجود في حالة من تدفق المعلومات المستمر. هذه الأرحام تعطي تعريفاً للكائنات، وتفرض الخوارزمية سلطتها كمبتدأ وخبر، وكمرجع وحكم، وكالمنطق الذي يسبق حتى الوجود الاجتماعي نفسه، بدءاً من توزيع الموارد وصولاً إلى إنفاذ القانون ومراقبة الحدود. يقضي هذا الرحم الرقمي على مفهوم الصدفة، حيث يستبق كل احتمال بشري باعتباره انحرافاً، ويعالج كل عشوائية كأنها معلومة قيد الدراسة. فالسيادة الخوارزمية تنجح في خلق واقع من السكون المتوقع، حيث يذوب المركز الهامشي، ويثبت القابل للقياس وجوده في سجلات الحياة. ومع هذا الإحكام الشامل، تظهر نتوءات المقاومة من أعماق النظام نفسه. هذه المقاومة تنمو كأعطاب ولادية وتصدعات داخلية في جوهر المادة المبرمجة، ويقودها وكلاء بشريون، أو تظهر كأثر جانبي لسلوك الخوارزميات نفسها.

تتجلى الإشكالية الأساسية هنا في تداخل التخطيط السيادي مع الطبيعة المعقدة للأنظمة. حيث يكشف ظهور المقاومة من داخل الرحم عن فجوة هيكلية بين المنطق السيادي المُبرمج والطبيعة الانبثاقية للواقع، فكلما زاد الضبط، استعادت المادة عشوائيتها الأصلية، مما يجعل المقاومة سمة حتمية للأنظمة المتكيفة. وتظهر أوجه هذا التمرد بطرق متعددة، فيتجلى كخوارزمية ناشئة غير متوقعة، وتطور الأنظمة الفرعية سلوكيات تتعارض مع الأهداف السيادية العليا، وتجمّد أنظمة التوزيع الذكي فئات اجتماعية بناءً على معايير غير محسوبة. تؤكد طبيعة هذه المقاومة قدرة السيادة على استيعابها لإعادة إنتاج شرعيتها، فتتغذى الدول الخوارزمية على أعطالها، وتستخدم الثغرات كذريعة لتعزيز القبضة الأمنية وتحديث أدوات الرقابة، مما يجعل المقاومة آلية لتجديد الأتمتة.

يعيد الواقع الخوارزمي صياغة المعضلة الكلاسيكية حول الجبر والحرية. فالأرحام

السيادية تمثل بيئات مرنة تستثمر التململ كفعل مُنتج، حيث تكشف عن الثغرات، وتُحفز المهندسين، وتُعزز سردية التطور المستمر. ويبقى السؤال الوجودي مطروحاً، تتعارض السيادة التي تسعى إلى الكمال المعرفي مع حركة التغيير المستمرة؛ حيث تستخدم الأولى تقنيات استباقية لتحويل الحركة إلى تردد مُحايد بشكل آلي، بينما تنفلت الثانية بطبيعتها من أي معادلات ثابتة. يكمن الصراع في التناقض الجوهري بين حتمية النظام الذي يسعى لإغلاق العالم، وأنطولوجيا الحدث التي تحمل فرصًا تتجاوز الحسابات. وتتحول التصدعات الداخلية إلى ولادة حقيقية من خلال الانزياح الجذري عن نطاق الرؤية الإدراكية للنظام، وتتحول حركة التمرد داخل القواعد المسبقة إلى دورة مُعاد تشكيلها تُعزز من السيادة وتؤكد اكتمالها.

1. الأرحام الخوارزمية وإعادة تشكيل الفعل الإنساني

تظهر الإشكالية الأنطولوجية الكبرى اليوم في تحول الفعل الإنساني من انبثاق حر إلى صياغة مسبقة داخل ما يمكن أن نسميه بـ "الرحم الخوارزمي". بينما كان الكوجيتو الكلاسيكي يؤسس الوجود على وعي الذات بذاتها، نجد أنفسنا الآن أمام ذات مقسومة تتغذى على نوايا مُخصبة تقنياً. لم يعد الفعل في هذا العصر صرخة وجودية تنبع من أعماق الذات، بل أصبح نتاجاً هجيناً يتشكل في فضاء وسيط بين الرغبة الخام والتوجيه الخوارزمي الذي يسبق الوعي، مما يحول الإنسان من فاعل أصيل إلى مجرد قابلة تمنح الشرعية لقرارات تم هندسة جيناتها رقمياً قبل لحظة الإدراك. ومع تحول الخوارزمية من أداة تقنية إلى بيئة توليدية تعيد تشكيل أفق الممكن، تتداخل الحدود بين الحتمية والحرية، ويصبح السؤال عن أصالة الفعل مواجهة حارقة مع حقيقة أننا قد لا نكون أكثر من وظائف بيولوجية تُكمل عمليات حسابية سبقتنا، مما يستدعي إعادة قراءة جذرية للمسؤولية الأخلاقية والوجودية في ظل أنطولوجيا تقنية لا تكتفي بوصف العالم، بل تحبل بأفعالنا قبل أن نختارها.

تتجذر في وعينا المعرفي صورة نمطية تختزل السلطة في ملامحها القمعية، فنراها أداة سالبة لا تجيد سوى الإقصاء والمنع والمراقبة، لكن هذا الفهم السطحي، رغم أنه يكشف عن عنف المؤسسات، يغفل الحقيقة الأعمق وهي أن السلطة لا تستمد وجودها مما تمنعه، بل مما تخلقه. إنها قوة إنتاجية خلاقة لا تكتفي بتطويق الواقع بل تعمل على تشكيله، ولا تحجب الحقيقة بل تصيغ طقوسها وتحدد مساراتها، وصولاً إلى تشكيل الذات ذاتها، فالفرد

ليس كياناً موجوداً قبل السلطة، بل هو نتاج حي لشبكاتها المعقدة التي تشكله وتحدد آفاق أفعاله. ومن هنا، فإن فهم هذا البعد التوليدي يحررنا من رؤية السلطة كفعل تعطيل، ويفتح أمامنا آفاقاً لفهم كيف نصبح موضوعات للحقيقة، وكيف يمكننا، من قلب هذه الآليات التي شكلتنا، أن نستخرج إمكانيات المقاومة ونبتكر طرقاً للتجاوز. **يجب أن نكفّ عن وصف آثار السلطة دائماً بعبارات سلبية: فهي تستبعد، تقمع، تراقب... في الواقع، السلطة تُنتِج، إنها تُنتِج الواقع، وتُنتِج مجالات من الموضوعات وطقوس الحقيقة. والفرد والمعرفة التي يمكن تحصيلها عنه هما نتاج لهذا الإنتاج.**[9] **(فوكو، 1977، ص 194)**

تظهر في أفق الفلسفة المعاصرة دعوة جريئة تهدف إلى تأسيس تصورات جديدة تثبت فعالية السلطة في ممارسات البناء والإيجاب، متجاوزة السردية التقليدية التي تقتصر على رؤية القوة كأداة للاستبعاد والمراقبة. هذا التحول الجذري يطرح رؤية جديدة ترى في السلطة قوة توليدية بامتياز، حيث تخلق الواقع وتشكّل فضاءات الموضوعات، وترسم طقوس الحقيقة، وتشكّل الهويات الإنسانية والمعارف المرتبطة بها. في هذا السياق، يتجلى التباين الجوهري بين منظورين: أحدهما يعتقد أن السلطة قيد خارجي يفرض على الفرد الموجود مسبقًا، مما يقلل من حريته عبر آليات الحظر، والآخر يرى أن الفرد نفسه هو نتاج أصيل لعلاقات القوة، بحيث تكون المعرفة نتاجًا بنيويًا لمتطلبات السلطة. ويقدم هذا الطرح تفسيرًا عميقًا لكيفية عمل المؤسسات الانضباطية، مثل السجون والمدارس، في تشكيل الهويات وتعزيز الانقياد، متجاوزًا الثنائية البسيطة بين القامع والمقموع. ومع ذلك، يفتح هذا النقاش الباب أمام تحديات نقدية وجودية، حيث يبرز خطر تجريد فعل المقاومة من شرعيته وفاعليته. فالسلطة التي تشكل الفرد بشكل كامل تجعل من التمرد مجرد صدى لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المفرط على الجانب الإنتاجي قد يهمش المعاناة الجسدية الحقيقية وآلام الضحايا، ويختزل الإبداع والفن إلى مجرد آثار جانبية للتقنية القمعية. وهذا يضعنا أمام معضلة معيارية تجعل من الصعب نقد الأنظمة القائمة، حيث تتداخل معايير النقد مع إنتاج السلطة نفسها.

يظهر النضج الفلسفي من خلال الجمع بين الجانب السلبي للسلطة والجانب الإنتاجي، في رؤية تركيبية تدرك أن السلطة تمارس القمع والاستبعاد في نفس الوقت الذي تنتج فيه المعارف والحقائق. فالإنتاج والقمع هما وجهان متلازمان لعلاقة القوة الواحدة، وتكمن مهارة التفكيك في كشف هذا التشابك الوجودي الذي يجعل من صناعة الحقيقة والواقع الأداة الأكثر فتكًا في ممارسة الإكراه.

تشكل العقود الأخيرة نقطة تحول من نماذج التحكم التي تعتمد على الحبس والتأديب في المصانع والسجون إلى أنماط حوكمة أكثر مرونة. تمتد السيطرة الحديثة عبر الشبكات الرقمية والتواصل الفوري، متجاوزة الحدود المادية للمؤسسات التقليدية. يتحول الإنسان في هذا الفضاء من إطار الحبس المكاني والزمني إلى حالة من الاستدانة المستمرة والأداء المتواصل. يرافق هذا التحول تفكك الوحدة التقليدية للشخصية، حيث أصبح الفرد كياناً مجزأً تُوزع بياناته وتُحلل ضمن أنظمة ضخمة. تستبدل هذه الأنظمة الوجود المادي بكتل رقمية ورموز مرور، مما يجعل الهوية رهناً بشروط النظام التقني. **. لم نعد نجد أنفسنا في مجتمعات الانضباط، بل في مجتمعات السيطرة، التي تعمل عبر التحكم المستمر والاتصال الفوري... الفرد لم يعد محبوساً، بل صار مديناً، وصار 'فرداً مجزأً' (Dividual) داخل أنظمة البيانات، حيث تم استبدال الفرد بكتل رقمية ورموز مرور**[10]. (**دولوز**، 1992، **ص** 3) تتجلى الجدة الفلسفية لدى جيل دولوز في فهمه أن السلطة أصبحت تتدفق وتتجاوز الحدود التي حددها ميشيل فوكو في "المجتمعات الانضباطية"، مثل المدارس والمصانع والسجون. في مقاله "ملحق حول مجتمعات السيطرة"، يستعرض دولوز كيف تهيمن الشبكات المرنة التي تحول العمل إلى إشعارات رقمية تلاحق الأفراد، حيث يتم استبدال المصنع بـ "الشركة" التي تدفع الناس إلى التنافس المستمر مع أنفسهم. يرافق هذا التحول البنيوي تفكيكٌ لمفهوم الفرد التقليدي لصالح "المُجزَّأ" (Dividual)، حيث تنهار الذات الصلبة إلى كتل من البيانات، وأرقام بطاقات ائتمانية، وخوارزميات سلوكية تعيد تشكيل الإنسان كصورة استهلاكية. وبناءً على ذلك، تحل شريحة "المدين" محل "السجين"؛ فبينما ينتهي دَيْن السجين بانتهاء فترة عقوبته، يظل المدين في حالة وجودية دائمة تفرضها التقييمات المستمرة، والتدريب الذي لا ينتهي، والارتباط بنظام الائتمان، مما يحول الحرية الظاهرة إلى نوع من الرقابة الذاتية المشددة.

تظهر في هذا الطرح بعض الثغرات المنهجية التي تعود إلى تداخل منطق السيطرة مع الانضباط دون أن يتم محوه؛ فالسيادة الرقمية تعتمد بشكل حيوي على انضباط جسدي قسري داخل المصانع والمناجم في سياقات أخرى، مما يعكس إعادة توزيع القسوة جغرافياً وطبقياً بدلاً من زوالها. كما أن هذه المفاهيم تعاني من نقص في الإجراءات، مما يجعلها أقرب إلى الشذرات الاستعارية منها إلى نظرية مكتملة يمكن اختبارها، بالإضافة إلى تجاهلها لفاعلية المقاومة وإمكانية تشكيل تضامنات سياسية لمواجهة الحصار الخوارزمي. ومع ذلك، تكمن القيمة الفلسفية لفكر دولوز في تقديم أداة تشخيصية استشرافية تحذر

من تحول الوجود الإنساني إلى نمط شبكي سائل، حيث يُحتجز الفرد داخل مظاهر حريته التي تُوجه رقمياً.

تحول الاقتصاد الصناعي المعاصر، في مرحلة تتجاوز الحداثة الكلاسيكية، إلى نوع من الوجود الذي يعتمد على الانتباه. حيث أصبحت التقنيات الرقمية بمثابة أدوات رئيسية في قلب تجربتنا الإنسانية. تُستخدم هذه التقنيات لاستخراج القيمة من العمل المادي، ولتكون مركزًا في تدفق الوعي، وللتحكم في إيقاع الزمن الداخلي، وفي التعقيدات الرغبوية التي تشكل نسيج الذات. ما يحدث هنا هو عملية تُعرف بـ "سلب التفرد" (désingularisation) من منظور فلسفي، أي تفكيك العناصر التي تجعل الذات فريدة وغير قابلة للاستبدال. تُختصر الطاقة النفسية، التي تُعتبر قوة تُشكل العالم وتُعبر عن معانيه، إلى مادة يمكن حوسبتها تُغذي خوارزميات التوقع والتحكم. يتحول التأمل إلى بيانات، والأحلام إلى سلع، والرغبات إلى مؤشرات قابلة للقياس، والتفرد إلى مجرد "شذوذ إحصائي" يُعاد تشكيله داخل شبكات الانتباه المُعدة مسبقًا. **الاقتصاد الصناعي المعاصر أصبح اقتصاداً للانتباه، حيث يتم توظيف التقنيات الرقمية ليس لإنتاج السلع فحسب، بل للسيطرة على الأوقات النفسية والارتباطات الرغبوية. إنها عملية 'سلب للتفرد' تحوّل الطاقة النفسية إلى مادة قابلة للحوسبة**[11]. (**شتيغلر**، 2010، **ص** 25) فمن ظلام المصانع التي تسحق الأجساد تحت ضغط الآلات، إلى سطوع الشاشات التي تستنزف الأرواح تحت وطأة خوارزميات التنبؤ، يجد الإنسان نفسه أمام منعطف وجودي. فإذا كان الكائن في العصر الصناعي يُعتبر قوة عمل مادية تُستلب، فإنه في العصر الرقمي يُستلب كوعي متدفق. ما يحدث اليوم يمثل نوعاً من النهب الأنطولوجي، حيث يتم استخراج جوهر الذات لانتزاع الانتباه، وهو في جوهره خيط الوجود والارتباط بالعالم، محولاً إياه من فعل إرادي للتأمل إلى مورد خام يُحوسب ويُباع في مزادات السلوك المستقبلي. ويكمن الفارق بين هذين التشكيلين في كيفية هندسة الزمن، فبينما كان الزمن الصناعي خطياً وصارماً وميكانيكياً يضبط حركة الجسد، أصبح الزمن في اقتصاد الانتباه زمنًا نفسيًا يمكن تسييله وتجزئته، حيث تُمحى الحدود بين العمل والراحة، وبين العام والخاص. الاستغلال يلاحق الفاعل حتى في حميمية سريره، محولاً كل نبضة رغبة أو لحظة قلق إلى بيانات سيميائية. هنا تظهر مفارقة سلب التفرد: يعيد النظام تدوير فرادتك ليجعلها سجناً، مستثمراً في أنت المتخيلة، ويدفع لك بما تشتهيه خوارزمياً قبل أن تدرك رغبتك، مما يجعل الحرية مجرد صدى لاختيارات مُعدة مسبقاً داخل صندوق أسود إحصائي.

تعيش البشرية اليوم تحت وطأة رأسمالية تراقب كل شيء، وتسعى لتوليد نفس الأفعال مراراً وتكراراً. فيتحول الإنسان من مجرد ملحق للآلة إلى عنصر أساسي في تشكيل النماذج الإحصائية، حيث تُفقد التجربة الذاتية معناها الوجودي وتتحول إلى وقود لتدريب الخوارزميات. ومع ذلك، يبقى هناك فائض وجودي يرفض أن يُحتسب، مثل لحظات الملل الإبداعي، أو الضحك العبثي، أو الشرود الذهني الذي ينتهي بلا نتيجة. تكمن المقاومة في استعادة حقنا في الغموض وحماية تلك البقايا التي لا يمكن اختزالها من إنسانيتنا. التحرر في عصرنا هو فعل اللامبالاة الإرادية، والقدرة على البقاء كائنًا غير متوقع في عالم يحوّل كل حلم إلى معادلة.

تتجاوز الأزمة الحالية حدود الهياكل المهنية، لتغوص في عمق الكينونة البشرية، فزحف الأتمتة يعيد تشكيل الفعل الإنساني، محولاً إياه من تدفق إرادي واعٍ إلى استجابات آلية وسلوكيات خوارزمية تخضع للحساب المسبق. ويتجلى التهديد الحقيقي في تحول الإنسان من كائن صانع للمعنى إلى عنصر وظيفي ضمن نظام تقني مغلق، حيث تذوب القدرة على المبادرة الحرة في قوالب نمطية، وتتحول فرادة الكائن البشري إلى مجرد رد فعل متوقع يفتقر إلى روح الابتكار والحرية. **الخطر يكمن في أن تصبح الأتمتة وسيلة لتحويل الفعل البشري إلى مجرد رد فعل أو 'سلوك' آلي يمكن التنبؤ به. إن ما نخشاه ليس فقدان العمل، بل فقدان تلك القدرة الفريدة على المبادرة التي تجعل من الإنسان كائناً حراً يمنح العالم معنىً جديداً**[12]. (**ارندت، 1958، ص** 322) تتجاوز هذه القراءة الأنطولوجية القلق السطحي من الأتمتة بوصفها أزمة بطالة تقنية، لترتقي بنا إلى مستوى فلسفي يتناول التقنية كقدر تاريخي يعيد تشكيل بنية الكينونة الإنسانية في جوهرها. هنا، يكمن الخطر الحقيقي في تآكل الفعل كونه مصدر المعنى ومنبع الحرية. إذ تتحرر المبادرة الإنسانية الحرة من طبيعتها كظهور عفوي غير مقيد بضرورات مسبقة، لتتحول إلى سلوك آلي استجابي يخضع لقوانين الحساب والتنبؤ والنمذجة الرقمية. هذا التحول يجعل الكائن البشري يتخلى عن ميزته الفريدة كمبتدئ يمتلك القدرة على إدخال اللامتوقع في سياق العالم، ليصبح في مرتبة رد الفعل الميكانيكي ضمن نظام تقني مغلق يحتفي بالآلية على حساب الحيوية.

يمثل الانتقال من القيمة الكيفية للفعل إلى الكفاءة الكمية لرد الفعل تحولًا معرفيًا من زمن مفتوح على نهايات غير محسومة إلى زمن الآلة الذي تحكمه الخوارزميات بصرامة. في ظل هيمنة الأتمتة، يصبح العالم نموذجًا إبستمولوجيًا يثير الوعي ويحول العلاقات الأخلاقية

وتجليات الإبداع إلى معطيات جامدة يمكن قياسها. هذا يعيد إلى الأذهان أطروحات هايدغر حول نسيان الكينونة في عصر التقنية، وتنبيهات حنة آرنت التي تميز بين العمل المرتبط بحاجات البقاء والفعل التأسيسي الذي يخلق الفضاء العام للحرية. ويمتد هذا التأمل ليطرح سؤالًا نقديًا حول جذور هذا الاختزال، متسائلًا عن مدى كون الأتمتة نتيجة نهائية لنزعة عقلانية بيروقراطية قديمة نظرت إلى الإنسان كوحدة وظيفية حتى قبل اختراع الحاسوب. كما يستعرض الاحتمالات المتناقضة لتحرير البشر من رتابة المادة، بين كونه فرصة للانعتاق نحو فضول معرفي خلاق، أو سقوطًا في فراغ وجودي حيث تتلاشى الميتافيزيقا في غياب المقاومة. في النهاية، ينتقل النقاش من التساؤل التقليدي حول كيفية تدبير العيش بلا وظائف إلى مواجهة السؤال المصيري عن ماهية الإنسان في عصر الذكاء المحيط، مع التأكيد على أن الحفاظ على الجوهر البشري يعتمد على القدرة على استعادة سيادة المبادرة وقدسية البداية أمام إغراءات السهولة وتجليات الرفاهية.

2. إمكانات المقاومة واستعادة الفعل الإنساني

تتنافس آلات القهر في عصرنا الحالي على تحويل الإنسان إلى كائن سلبي ينتظر مصيره، بينما تنفجر طاقات المقاومة لتعلن عن استعادة الفرد لفعله الذاتي وإرادته في تشكيل التاريخ. يكتب الإنسان فصول حياته بنفسه، ويمحو السطور التي فرضتها القوة الغالبة على صدره. تتجلى المقاومة في وعي يرفض الانكسار، حيث يتحول الضعف إلى طاقة خلاقة، ويُبنى من حطام الهزيمة أفق واسع للانتصار. يتداخل مفهوم استعادة الفعل الإنساني مع ممارسات المقاومة في مجالات السياسة والثقافة والنفس والوجود. كل فعل مقاوم يرسل إشارة بأن الإنسان قادر على صنع ظروفه، وتفكيك الحتميات الجائرة، وبناء عوالم بديلة مليئة بالكرامة والحرية. وتفتح دراسة إمكانات المقاومة الباب لاستكشاف آليات الفعل البشري في أوج توهجه. المستضعفون والمنسيون يقلبون معادلات القوة من خلال هذا الفعل، ويعيدون صياغة قواعد اللعبة التي اعتقد الخصم أنها محسومة لصالحه. تتجمع الأفعال الصغيرة لتحدث تغييراً كبيراً، ويعيد الإنسان بتمرده تعريف وجوده في هذا الكون. تتسلل التكنولوجيا إلى حياتنا وكأنها قدرٌ لا مفر منه، كأنها قانون بيولوجي أو فيزيائي يتطور بعيداً عن إرادتنا، مما يجعلنا نضطر للتكيف مع مسارٍ محدد سلفاً. لكن عند الغوص في تاريخ الابتكار، نكتشف أن هذا الحياد ليس سوى وهم، فكل تصميم تقني هو تجسيد مادي لسياقات بشرية معقدة، حيث تتداخل القيم الثقافية مع المصالح السياسية والاجتماعية.

في جوهرها، التكنولوجيا ليست قوة غازية خارجية، بل هي ساحة صراع وتفاعل إنساني، تعكس موازين القوة وتظهر خياراتنا الجماعية. إنها اللغة التي نستخدمها لكتابة رؤيتنا للعالم، والأداة التي نصوغ بها توازنات السلطة والثقافة في لحظة تاريخية معينة، مما يجعل المسار التقني تجسيداً حقيقياً لروح العصر، وليس مجرد نتاج للمنطق الآلي. **القول إن التكنولوجيا تتطور وفق منطقها الخاص، بمعزل عن التدخل البشري، هو أسطورة، فالخيارات التقنية هي في جوهرها اختيارات اجتماعية وسياسية**[13]. (**لانغدون**، 1977، **ص** 20) تعتبر أطروحة المفكر الأمريكي لانغدون وينر في كتابه "التكنولوجيا المستقلة" (1977) نقطة تحول حقيقية في فلسفة التقنية ودراسات العلوم والمجتمع. فهي تتعمق في الأنطولوجيا التقنية لتظهر كيف تُشكّل الكينونة الإنسانية من خلال المنتجات المادية، مُفككةً مفهوم "الحتمية التكنولوجية" الذي يصوّر التطور التقني كمسار مستقل يُفقد البشر قدرتهم على الفعل. وينر يؤكد أن الخيارات التقنية — بدءًا من تصميم الآلات والشبكات وصولًا إلى المعمار والبنى التحتية — هي في جوهرها خيارات اجتماعية وسياسية تعكس الصراعات القيمية، توزيع السلطة، والمصالح الأيديولوجية، وتترجمها إلى "كود مادي" يمارس تأثيره بصمت. وهكذا، تصبح التكنولوجيا بمثابة "سياسة متجمدة" تُشكّل سلوك الإنسان من خلال البيئة المصممة بدلاً من القوانين البرلمانية. ومن خلال تفكيك فكرة "الضرورة التقنية" وإزالة القداسة عن الخبراء، يُعيد هذا الطرح الفاعلية البشرية (Agency) كفعل إيثيقي وديمقراطي، مما يتيح إعادة توجيه المسارات التقنية وتحرير العقل الجمعي من الاغتراب أمام الآلة في مراحل الابتكار والتصميم الأولى.

يواجه هذا التأسيس تحديًا كبيرًا يتمثل في البنائية الاجتماعية المفرطة، حيث يختزل الظاهرة التقنية في أبعاد سياسية، متجاهلاً القيود الفيزيائية وطبيعة المادة نفسها (الوكالة المادية)، بالإضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة "الزخم التكنولوجي". فعندما تكتمل البنية التحتية وتزداد الاستثمارات وتتغير العادات السلوكية، تكتسب التقنية نوعًا من الاستقلالية الذي يجعلها بيئة وجودية قاسية تقاوم التغييرات السياسية الفورية. كما يظهر الإشكال في غموض مفهوم "السياسي" الذي يدمج الفضاء الاجتماعي في كتلة ديمقراطية متخيلة، بينما تخضع الخيارات المعاصرة لمنطق رأس المال وتراكم القيمة، مما يمنح شرعية زائفة لقرارات السوق الاحتكارية. لذا، لفهم الظاهرة التقنية في مرحلة نضجها، يجب تجاوز التبسيط وخلق علاقة جدلية متبادلة؛ فالتقنية ليست مجرد انعكاس للصراعات البشرية ولا هي قدرة ذاتية بلا إرادة، فهي الفضاء الحيوي الذي يتشكل فيه الإنسان والآلة معًا في مسار تاريخي مفتوح.

لم يعد الصراع الوجودي يدور حول امتلاك الموارد أو السيطرة على الأراضي، فقد انتقل إلى استعمار الزمن الداخلي للإنسان. وتم استبدال الذهب والنفط بسلعة جديدة، وهي الانتباه، التي أصبحت العملة الأنطولوجية الأكثر ندرة واستغلالًا في عصر التشتت الرقمي. لقد تحول تركيزنا كأفراد من مورد طبيعي يغذي الذات إلى ساحة معركة شرسة تخوضها الخوارزميات، مما جعل القدرة على التفكير العميق تتجاوز كونها مجرد مهارة ذهنية لتصبح فعل مقاومة وسلاح وجودي في مواجهة غزو صامت يهدف إلى تفتيت وعينا من خلال سيل من الإشعارات والومضات التي تسرق منا سيادتنا على ذواتنا. من يمتلك بوصلة انتباهنا يمتلك القدرة على تشكيل رغباتنا وصياغة قراراتنا وتوجيه مستقبلنا. هذه المواجهة ليست صراعًا ضد التكنولوجيا بحد ذاتها، بل هي تمرد ضد اقتصاد سياسي يستغل هشاشتنا البشرية ويحول وعينا إلى مادة خام. ومن هنا، تبرز أهمية استعادة القدرة على الانتباه كخطوة أولى نحو التحرر الفكري، وركيزة أساسية لبناء كينونة واعية قادرة على التمييز والنقد في عالم يسعى لجعلنا نستهلكه بدلاً من أن نفهمه. **ان معركة عصرنا هي معركة من أجل الانتباه، لأن ما يُستولى عليه اليوم هو قدرة الأفراد على التركيز والتفكير**[14]. (**شتيغلر**، 2010، **ص** 94) تحت تأثير السيولة التي وصف بها باومان عصرنا، لم يعد الصراع مجرد خلاف على الجغرافيا أو الموارد المادية، بل انتقل إلى أعمق أعماق الوجود الإنساني، وهو الوعي. هذه المعركة التي تدور حول الانتباه تفتح لنا آفاقاً جديدة لرؤية التقنية كفارماكون، فهي تمثل الدواء والسم في الوقت نفسه. ففي اللحظة التي تعد فيها التقنية بالاتصال المطلق، تقوم بنوع من البرمجة الرمزية التي تستهدف الذاكرة، حيث لا يُسلب الإنسان فقط عرق جبينه، بل تُسلب منه أيضاً معرفته بكيفية العيش والتفكير، مما يجعله يتحول من كائن متأمل إلى مجرد مستهلك لومضات تبرمج رغباته بشكل آلي وتحد من قدرته على التميز. ومع ذلك، يتطلب التعمق في هذا الموضوع الحذر من الوقوع في فخ المثالية التقنية، فالاختزال الذي يصور تشتت الذهن كأزمة كونية وحيدة يتجاهل أن الوعي لا ينمو في فراغ، بل يتشكل في قلب المعاناة المادية. هنا تتجلى الفجوة الأنطولوجية بين من يمتلك رفاهية القلق على صفاء ذهنه ومن يكافح من أجل البقاء تحت وطأة القذائف والجوع. إن هذا الصراع، في أحد أبعاده، قد يتحول إلى امتياز طبقي إذا ما تم فصله عن صراعات القوة المادية، وكأن الأزمة تكمن في خوارزمية الشاشة وليس في خوارزمية النظام العالمي الذي ينتج الموت والفقر الهيكلي. التحول من السيطرة على الأجساد إلى السيطرة على الانتباه، أو ما يُعرف بالنفس—

سياسة، يكشف عن تاريخ مقلق. في الماضي، كان القمع واضحاً، أما اليوم، فإن الاستلاب يتنكر في ثوب الحرية. الأنظمة الرقمية تخلق انتباهاً جمعياً متجانساً، مما يحطم استقلالية الفرد. وتأتي الواقعية الرأسمالية لتزيد من هذا الشتات، حيث تحول أي فعل معارض إلى مجرد موجة عابرة تُستهلك ثم تُنسى، مما يفرغ الفعل السياسي من معناه ويغلق آفاق الخيال نحو تغيير حقيقي ومستدام. فلا يمكن فصل معركة الوعي عن معركة الكرامة، فاستعادة القدرة على التركيز ليست مجرد تمرين ذهني، بل هي محاولة لتحويل التقنية من أداة تشتت العقول إلى وسيلة لبناء ثقافة العناية. إنها فعل مقاومة سياسي بامتياز، يهدف إلى ترميم الزمن الإنساني في مواجهة زمن الآلة. فلا معنى لصفاء الذهن في عالم تضيع فيه الأرض والسيادة. الحقيقة الكبرى هي أن معركتنا هي صراع وجودي شامل، يسعى فيه الإنسان لاستعادة كينونته ككيان متكامل من الفكر والعمل، في مواجهة نظام يريدنا مجرد أشباح مشتتة في فضاء افتراضي بلا ذاكرة ولا مستقبل.

تظهر التقنية في فجر هذا العصر كبيئة أونتولوجية تعيد تشكيل وجود الإنسان ووعيه بالعالم. نحن أمام ظاهرة تُعتبر في جوهرها فارماكون، وهو مصطلح إغريقي يجمع بين الترياق والسم في آن واحد. إنها السم الذي يتسلل إلى نسيج إدراكنا، مُمارساً نوعاً من البرمجة الرمزية التي تستهدف ذاكرتنا الطويلة وتستنزف انتباهنا كأغلى مورد وجودي، مُحوّلةً الذات من كائن متأمل إلى شظايا مشتتة من ردود الفعل الآلية أمام سيل الإشعارات اللامتناهي. ومع ذلك، فإن هذا الانهيار في قدرتنا على التركيز يحمل في طياته بذور العلاج، فالتقنية التي تُفكك وعينا تمنحنا أدوات جديدة لإعادة تشكيل هذا الوعي، وتدريبه على نوع جديد من الحضور. إن الأزمة الحالية ليست مجرد عطل تقني، بل هي صراع على السيادة الذهنية، حيث يصبح الانتباه هو الساحة التي تُخاض فيها معركة الحرية ضد الاستلاب.

يتطلب الانتقال من حالة الضحية السلبية في عالم التشتت الرقمي إلى دور المهندس الفاعل للانتباه فهماً عميقاً لهذه الجدلية. فالمسألة ليست مجرد رفض للآلة، بل تتعلق بتحويلها من أداة للهيمنة على العقول إلى وسيلة لإعادة بناء ثقافة العناية بالذات. هنا، يصبح استعادة اللحظة المسروقة عملاً ثورياً، وجسراً نحو استعادة الإنسان لزمنه الخاص في مواجهة زمن الآلة، مما يجعل من سياسة الانتباه أساساً لبناء وعي نقدي قادر على مواجهة تحديات الوجود المعاصر. **التقنية هي في آنٍ واحد سمّ ودواء، فهي يمكن أن تُدمّر الانتباه كما يمكن أن تُعيد تشكيله**[15]. (**شتيغلر**، 2013، **ص** 2) تظهر التقنية في جوهرها

المعاصر كفكرة معقدة تُعرف بالفارماكون (Pharmakon) وجودياً، وهو مصطلح إغريقي يحمل دلالات مزدوجة، حيث يجمع بين السم والدواء في كيان واحد لا يمكن فصله. لم تعد العلاقة بين الإنسان والآلة مجرد استخدام لأداة، بل أصبحت جدلية عميقة تعيد تشكيل انتباهنا كخيط رفيع يربط الذات بالعالم. في الوقت الذي تبدو فيه التقنية كسمٍّ يسبب نوعاً من الانتزاع الوجودي، حيث تُفكك الوعي إلى شظايا معرفية عبر تشتيت منهجي، مما يُنزل الإنسان من كائن متأمل إلى مجرد مستجيب بيولوجي لاقتصاد الانتباه الذي يستنزف الذاكرة ويحول الحضور الذهني إلى حالة من الغياب المستمر، تبرز في المقابل كدواء وترياق، حيث يمكن لتطبيقات التركيز العميق ومنصات التعلم التكيفي أن تتحول إلى تقنيات تعيد هندسة الوعي وتُرمم ما أفسده الضجيج الرقمي، موفرةً بيئة تقنية تعزز التركيز الإنساني نحو آفاق جديدة. ومع ذلك، عندما نتعمق في هذا التحليل، نجد أن هذه الثنائية (سم/دواء) ليست سوى قشرة سطحية لحقيقة أكثر تعقيداً. فالتقنية ليست كائناً مستقلاً يمتلك إرادة للضرر أو النفع، بقدر ما هي بنية اجتماعية— سياسية مشحونة بقيم مصمميها وأهداف القوى التي تحركها. وهذا ينقل السؤال من مجرد ماهية الأداة إلى فضاء أخلاقيات القصد. لذا، يصبح السؤال الجوهري عن الظروف والسياقات التي تُستخدم فيها لخدمة التراكم المالي على حساب الكرامة المعرفية للإنسان. تكمن المشكلة الحقيقية في المنطق الأدواتي الذي يحول الانتباه البشري إلى مادة خام قابلة للاستخراج، وفي الفجوة الوعائية التي تجعل المستخدم يجهل آليات استلابه. وهذا يتطلب ادراك أن التقنية هي مُضخّم كوني لإرادتنا، فهي أحياناً تسرق منا ذواتنا وأحياناً أخرى تمنحنا أجنحة للتحليق. والفرق الوحيد بين الانتباه المسلوب والانتباه المعاد توجيهه بوعي هو درجة اليقظة النقدية التي نمتلكها تجاه هذه الوسائط. فلا يتطلب الأمر رفضاً راديكالياً ولا قبولاً مستسلماً، بل هندسة اجتماعية تقنية واعية تعيد الاعتبار للانتباه كقيمة وجودية عليا، وتضعه في خدمة الرفاه الإنساني والتحرر المعرفي، بدلاً من تركه رهينة في فخاخ الاستغلال الرقمي.

الوجود الإنساني هو حضور يمتد عبر الزمن، ويتشكل من تداخل أربعة عناصر أساسية: الكرامة التي تعطي القيمة، والحرية التي تضفي المعنى، والإبداع والقدرة على اتخاذ قرارات أخلاقية التي تجسد جوهر التميز. هذه العناصر الروحية والعقلية تحتاج إلى بيئة غنية بتوازنها الطبيعي، وفضاء زمني يضمن استمرارية الأجيال القادمة. ويتجاوز الفعل الإنساني الحدود المحلية ليصبح مسؤولية عالمية كبيرة، فالمبدأ الذي يقود السلوك

الحكيم هو مبدأ الاستدامة الوجودية. إنه نداء يدعونا إلى مواءمة آثار أفعالنا مع استمرار حياة إنسانية أصيلة على كوكبنا. يتطلب هذا الالتزام منا أن نضع رغباتنا، وتقنياتنا المتسارعة، ومؤسساتنا تحت اختبار أخلاقي: هل ما نقوم به يعزز قدرة الأجيال القادمة على البقاء كأشخاص أحرار، يمتلكون القدرة على التفكير والشعور والإبداع؟ نحن ننتقل بالأخلاق من مجرد التساؤل عن الأفعال اللحظية إلى أفق وجودي أوسع: جعل الفعل الإنساني الحر ممكنًا إلى الأبد. **تصرّف بحيث تكون آثار فعلك متوافقة مع بقاء حياة إنسانية أصيلة على الأرض**[16]. (**يوناس، 1984، ص 11**) يتجلى في هذا المبدأ الأخلاقي محاولة عميقة لردم الفجوة بين الضرورة البيولوجية والسمو الميتافيزيقي. هنا، يظهر مفهوم البقاء كواجب وجودي يعتمد على الأصالة، مما يحول المسألة من مجرد إدارة تقنية للموارد إلى صراع حقيقي من أجل المعنى. بينما تغرق الحداثة في عدمنية تقنية تجعل الإنسان والعالم مجرد أرقام في خدمة الإنتاج، يبرز هذا المبدأ كبيان قوي يرفض اختزال الكينونة البشرية إلى مجرد أرقام استهلاكية، مطالباً بأن يبقى الإنسان راعياً للوجود وحارساً لمعناه عبر الأجيال.

يخلق الدمج بين البقاء والأصالة مأزقاً عميقاً، فهو يستعير صرامة الفلسفة الكانطية ويعيد توجيهها نحو مستقبل غير مرئي، مما يفرض نوعاً من السلطة الأخلاقية التي تقيد حرية الحاضر ومخاطره باسم إمكانية أصالة لم تتحقق بعد. وهنا يظهر التحدي الفلسفي في مفهوم الأصالة نفسه، فإذا كانت الأصالة تعني التحرر والانبعاث الفريد الذي لا يتقيد بقالب مسبق، فإن تقنينها ضمن مبدأ كوني يجعلها قيداً يتعارض مع جوهرها، ويفتح المجال لسلطة تأديبية تحدد ما هي الحياة الأصيلة وتقصي كل ما لا يتماشى مع معاييرها الأيديولوجية. لذا، فإن الانتقال من صيغة تحدد ماهية الأصالة إلى صيغة تحمي شروط إمكانها يمثل تحولاً نحو لاهوت أخلاقي سلبي، فهو يكتفي بمنع العيوب مثل التلوث والاستعباد وتدمير البيئة، مما يترك للأجيال القادمة المساحة اللازمة لابتكار أصالتهم الخاصة بعيداً عن وصاية الأسلاف. فهذا المبدأ هو صرخة احتجاج ضد تشيؤ العالم، يسعى لإثبات أن البيولوجيا هي جسد التاريخ وأن الأصالة هي روحه، محذراً من أن محاولة فرض المعنى قسراً تؤدي إلى ذبح الإنسان الحي على مذبح إنسان متخيل، ومؤكداً أن قيمة هذا المبدأ تكمن في كونه سؤالاً مفتوحاً يدفعنا للتأمل في أفعالنا كأصداء تتردد في أروقة الأبدية.

ثالثاً: الخاتمة:

في ختام هذا البحث الأنطولوجي، يتضح لنا أن "الإكسوسوماتية التقنية" ليست مجرد أداة عابرة في تاريخ الحضارة، بل هي الشرط الأنثروبولوجي الأساسي الذي انبثقت منه الكينونة البشرية نفسها. ومع ذلك، يقودنا التحليل الجينالوجي الذي تمتد جذوره في هذه الدراسة إلى مفارقة العصر الرقمي الجوهرية: إن خارجنة الذاكرة والوظائف الحيوية—التي بدأت كفعل تحرري يتجاوز القشور والقصور البيولوجي—قد تحولت في ظل الذكاء الاصطناعي السيادي إلى "أرحام خوارزمية" تمارس أتمتةً شاملة للروح، مما يحرم الذات من إمكانية "البدء الحر". وتكمن الخطورة الوجودية لهذه المصفوفات في كونها تعمل كـ "مشيمة معلوماتية" تضخ احتمالات وجود مسبقة الصنع، مغلقةً أفق الزمن الإنساني المفتوح داخل دائرية التنبؤ الإحصائي. لكن هذا لا يعني أننا نقع في فخ التراجع أو نكون في موقف عدائي تجاه التقنية؛ فالمقاومة لا تتحقق بالهروب إلى "طبيعة ناصعة" هي في الأصل مجرد وهم، انما من خلال انزياح سيادي ينبثق من قلب الظاهرة التقنية نفسها ليؤسس التفرد البشري عند عتبة "الفائض الوجودي"—ذلك الجزء الذي يصعب حوسبته أو نمذجته رياضيًا، حيث تتحول الصدفة والخطأ والانقطاع الإبداعي إلى أدوات يستعيد بها الكائن فاعليته، محولاً "الفارماكون الرقمي" من زنزانة للإمكانات المبرمجة إلى منصة لإعادة ابتكار المعنى.

استنادًا إلى هذا الأفق المعرفي، يفتح البحث آفاقًا جديدة لتطوير "إتيقا إكسوسوماتية نقدية". تتجلى أولاً في إتيقا النمذجة والبرمجة، من خلال وضع أطر فلسفية وتقنية ملزمة لتصميم الأنظمة الذكية، تعتمد على مبدأ "Incompleteness by Design" (اللاإكتمال المُصَمَّم). هذا يضمن وجود ثغرات بنيوية في الخوارزميات، مما يسمح للفاعلية الإنسانية الحرة بالتعبير عن نفسها بعيدًا عن المنطق التنبؤي. وثانيًا، يتمثل ذلك في إطلاق سياسات سيبرانية للذات تركز على دراسة "تقنيات المقاومة للأتمتة" مثل الضجيج البياناتي القاصد، والتخفي الرقمي، والعزلة الناقدة، باعتبارها أدوات إتيقية لحماية استقلالية الذات والحفاظ على فائضها الوجودي في مواجهة الشمولية الرقمية المعاصرة.

• المراجع باللغة العربية (والتعريب)

• **شتيغلر، برنار**. التقنية والزمان، الجزء الأول: خطأ إبيميثيوس. ترجمة زواوي بغورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012

• **فوكو، ميشيل**. تاريخ الجنسانية، الجزء الثالث: الانشغال بالذات. ترجمة محمد هشام.

Casablanca: دار توبقال للنشر، 2004

• **ميرلوبونتي، موريس**. فينومينولوجيا الإدراك. ترجمة أمين الخولي. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية وإعداد القادة. 2012.

• **هايدغر، مارتن**. السؤال عن التقنية. ترجمة إسماعيل المصدق. الدوحة/ بيروت: المنظمة العربية للترجمة 1995..

• **المراجع باللغات الأجنبية (الأصلية)**

Arendt, Hannah. The Human Condition. Chicago: University of Chicago Press, 1958.

Deleuze, Gilles. "Postscript on the Societies of Control." October, Vol. 59, 1992.

Foucault, Michel. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. New York: Vintage Books, 1977.

Foucault, Michel. "Technologies of the Self." In Technologies of the Self: A Seminar with Michel Foucault, edited by Luther H. Martin et al. Amherst: University of Massachusetts Press, 1988.

Gehlen, Arnold. Man: His Nature and Place in the World. New York: Columbia University Press, 1988.

Jonas, Hans. The Imperative of Responsibility. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

Leroi-Gourhan, André. Le geste et la parole, I: Technique et langage. Paris: Albin Michel, 1964.

Merleau-Ponty, Maurice. Phénoménologie de la perception. Paris: Gallimard, 1945/2012.

Stiegler, Bernard. La technique et le temps, 1: La faute d'Épiméthée. Paris: Galilée, 1998.

Stiegler, Bernard. Technics and Time, 1: The Fault of Epimetheus. Stanford: Stanford University Press, 1998.

Stiegler, Bernard. Technics and Time, 2: Disorientation. Stanford: Stanford University Press, 2009.

Stiegler, Bernard. For a New Critique of Political Economy. Cambridge: Polity Press, 2010.

Stiegler, Bernard. Taking Care of Youth and the Generations. Stanford: Stanford University Press, 2010.

Stiegler, Bernard. What Makes Life Worth Living: On Pharmacology. Cambridge: Polity Press, 2013.
Winner, Langdon. Autonomous Technology: Technics-out-of-Control as a Theme in Political Thought. Cambridge, MA: MIT Press, 1977.

1- Stiegler, Bernard, La technique et le temps, 1: La faute d'Épiméthé , Paris: Galilée, 1998, p. 17.
2- Stiegler, Bernard. La technique et le temps, p. 153.
3- Stiegler, Bernard. Technics and Time, 2: Disorientation. Stanford: Stanford University Press, 2009, p. 46.
4- Leroi-Gourhan, André. Le geste et la parole, I: Technique et langage, Paris: Albin Michel, 1964, p. 164.
5- Gehlen, A. Man: His Nature and Place in the World. New York: Columbia University Press, 1988, p. 16.
6- Merleau-Ponty, M. Phénoménologie de la perception, Paris: Gallimard, 1945/2012, p. 84
7- Stiegler, B. Technics and Time, 1: The Fault of Epimetheus. Stanford: Stanford University Press, 1998, p. 141.
8- Foucault, M. Technologies of the Self," in Technologies of the Self: A Seminar with Michel Foucault, ed. Luther H. Martin et al. Amherst: University of Massachusetts Press, 1988, p. 18.
9- Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, Vintage Books, 1977, P. 194.
10- Gilles Deleuze, Postscript on the Societies of Control, October, Vol. 59, 1992, P.3.
11- Bernard Stiegler, For a New Critique of Political Economy, Polity Press, 2010, p. 25
12- Hannah Arendt, The Human Condition, University of Chicago Press, 1958, p. 322
13- Langdon Winner, Autonomous Technology: Technics-out-of-Control as a Theme in Political Thought, MIT Press, 1977, p. 20.
14- Bernard Stiegler, Taking Care of Youth and the Generations, Stanford University Press, 2010, p. 94.
15- Bernard Stiegler, What Makes Life Worth Living: On Pharmacology, Polity Press, 2013, p. 2.
16- Hans Jonas, The Imperative of Responsibility, University of Chicago Press, 1984, p. 11.

منطلقات الحركة الحسينية وأهدافها قراءة في آراء كل من : الإمام موسى الصدر و الشيخ مرتضى مطهري

حسن مجتبى
محمد بزي

باحث لبناني يُعِدّ أطروحة دكتوراه في الدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية في لبنان، تحت عنوان: " الدولة عند الإمام موسى الصدر ـــ الرؤية والمرتكزات، وإمكانية تطبيقها في الواقع اللبناني "، بإشراف أ. د. زكي جمعة. هو أيضاً طالب حوزوي ومدرّس جامعي في الجامعة الإسلامية في لبنان.

المستخلص

يعالج هذا البحث في فصلين، أولاً: رؤية الإمام موسى الصدر حول الحركة الحسينية، وفيها: كيفية تكوُّن الصراع بين الحق والباطل، والترابط بين مفهومَي الإمامة والشهادة، والوجه الحقيقي لإسلام بني أمية، والإمام الحسين ورحلة الشهادة. ثانياً: رؤية الشيخ مرتضى مطهري حول الحركة الحسينية وعواملها، وفيها: عامل أخذ البيعة، وعامل دعوة أهل الكوفة، وعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

The Foundations and Aims of the Husayni Movement
An Examination of the Perspectives of Imam Musa al-Sadr and Sheikh Murtada Mutahhari

Hassan Mujtaba Mohammad Bizzi

Abstract

This research is addressed in two chapters. First: the vision of Imam Musa al-Sadr regarding the Husayni movement, covering: how the conflict between truth and falsehood took shape, the interconnection between the concepts of Imamate and martyrdom, the true nature of the Islam of the Umayyads, and Imam al-Husayn and the journey of martyrdom. Second: the vision of Sheikh Murtada Mutahhari regarding the Husayni movement and its factors, covering: the factor of extracting the pledge of allegiance, the factor of the invitation of the people of Kufa, and the factor of enjoining what is right and forbidding what is wrong.

مقدمة:

تحت مجهر البحث والتحقيق، وضع الكُتّاب والمفكرون الحركةَ الحسينية دارسين لأحداثها ومتأمّلين في محتواها، واستخلصوا منها أفكاراً ورؤى تناولت جوانبها الأخلاقية والإجتماعية والسياسية. وتطفو على سطح هذه الدراسات مُحاولات اكتشاف منطلقات هذه الحركة وأهدافها، حيث برزت آراء متعددة واستنتاجات مختلفة حدّدت المنطلقات الدافعة والهدف الحقيقي لهذه الواقعة التاريخية التي لا يزال ذكرُها واستحضار معانيها حيّاً وفاعلاً إلى يومنا هذا.

لقد فتحت شهادة الإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه ـ وهي الحلقة الأبرز والأهم من هذه الحركة ـ الباب واسعاً أمام التساؤل عن أسباب حدوثها، فهل كانت هذه الشهادة غاية بحد ذاتها ومطلباً رئيساً خطط له الإمام الحسين؟ أم أنها كانت وسيلة لتحقيق غايات أخرى؟ وهل كانت غاية هذه الحركة ووسائلها بعيدة عن خيار الشهادة التي اتفق حصولها بسبب أمورٍ خارجة عن خيارات الإمام الحسين وتخطيطه، كأن تكون الغاية هي استلام السلطة وإقامة الحكم الإسلامي؟ أم أنّ الغاية مركّبة من عناصر مرتّبة ترتيباً زمنياً وبحسب الظروف والأحداث الطارئة على تحرّك الإمام الحسين؟ أم أنّ الغاية أمرٌ غيبيٌّ يعرفه الإمام وتجهله الأمة، وما الأحداث الحاصلة إلا أسباباً سببها الله تعالى؟

إنّ هذه الدراسة تكشف عن منطلقات الحركة الحسينية وأهدافها من منظور كلٍّ من الإمام موسى الصدر والشيخ مرتضى مطهري. وقد خُصّص الفصل الأول منها لاستعراض رؤية الإمام الصدر في نقاطٍ أربع، والفصل الثاني للكلام على رؤية الشيخ مطهري.

الفصل الأول: رؤية الإمام موسى الصدر

تناول الإمام الصدر الحركة الحسينية من جهة خلفيتها الإيمانية وأبعادها الرسالية، وأيضاً من جهة أحداثها العامة ومفاصلها الأساسية، دون التعرّض إلى سرد تحليلي لتفاصيل هذه الحركة ومجرياتها الجزئية. وفيما يلي نقاط نستخلص من مجموعها رؤية الإمام الصدر تجاه هذه المسألة.

أولاً: كيف يتكون الصراع بين الحق والباطل

يتكوّن الصراع بين الحق والباطل في تصوُّر الإمام الصدر من خلال أربع مقدمات:

الأولى: مفهوم الحياة ذو الطابع الحركي، فالحياة في مفهومها الديني حركة دائمة ومستمرة

نحو الكمال، أي نحو الله تعالى، ونجد هذا المفهوم في الكثير من التعاليم الدينية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)(1).

الثانية: الحركة تعني التغيير والإتجاه المستمر واللانهائي نحو الأفضل، وهي في مقابل التوقف والجمود والتراجع.

الثالثة: الحركة نحو الأفضل تارةً تكون أساليبها وأدواتها ناعمة، وتارةً أخرى تكون عنيفة.

الرابعة: وجود الخير والشر في الحياة إلى جانب التحرُّك الدائم نحو الكمال يخلقان الصراع الدائم في نفس الإنسان قبل الصراع في الخارج، فوجود الخير والشر في الحياة يدفع الإنسان إلى مواجهة عناصر وأدوات الشر والصراع معها، أي التحرُّك نحو الخير ونحو الكمال (2).

الذين يقودون جبهة الباطل يسمّيهم الإمام الصدر بآلهة الأرض، يستضعفون الإنسان ويسلبون حرّيته، وبالمصطلح المعاصر يقومون باستعمار الإنسان واستثماره بأساليب التسلط والإغراء والإرهاب والتضليل. « ومن الطبيعي أنّ هذه الآلهة لا تترك الساحة دون جُهد، فتصطدم مع رسالة الدين المتجسدة في دعوة الأنبياء والأئمة، ويحصل الصراع وتُراق الدماء وتمتلئ السجون ويُضطهَد المستضعفون في الأرض (3). وبعد انتصار دعوة الأنبياء التي قامت على أساس التحرّك نحو الكمال ورفض الباطل لا يزول خطر هؤلاء الطغاة، بل يتجدد الصراع عندما يغيّرون لَبُوسَهم ويتكلّمون باسم الدين ويتخذونه مطيّةً لحُكمهم وسلطانهم، فيقع الصدامُ مجدداً بينهم وبين ورَثةِ الدين الحقيقيين.

ثانياً: الترابط بين مفهومَي الإمامة والشهادة

يرى الإمام الصدر أنّ الأنبياء والأوصياء والأئمة هم قادةُ التحرّك نحو الكمال في المجتمع الإنساني، أي هم الذين ينفّذون دعوة الله في إنقاذ الإنسان من سيطرة الأهواء وعناصر الشر في داخله وفي مجتمعه. وعندما يتراكم الشر ويصبح خطراً على الدعوة الإلهية « يبدأ دور الإمام لمنع تحوُّل المفاهيم والأحكام الإلهية عن طريق عناصر وأناس يشوّهون الفكرة ويحرّفون الكلام عن مواضعه « (4). وفي سبيل الحفاظ على هذه الدعوة، ومن أجل صيانة تحرُّك الإنسان نحو الكمال، يبذل الإمام ما بوسعه ويقوم بتحمّل هذه المسؤولية بحسب ما تقتضيه المرحلة والظرف. وعندما يتحرّك الإمام في سبيل هذا الغرض الخطير فإنه يصطدم مع قوى الباطل في مجتمعه، فتارةً يكون الصدام خفيفاً، وأخرى يكون عنيفاً، فلا فرق عند الإمام بين هذا وذاك طالما أنّ تحرُّكَه هو استجابة لدعوة الحق، حتى لو تطلب القيام بهذا التحرُّك أن يبذل دمه ويضحّي بنفسه من أجلها.

وعليه، يجد الإمام الصدر أنّ هناك ترابطاً عميقاً بين مفهوم الإمامة ومفهوم الشهادة، فيعتبر أنّ الشهادة جزء أساس من مسؤولية الإمام القيادية (5)، باعتبار أنّ الإمامة مسؤولية مطلقة في صيانة الحق والدعوة الإلهية، ولا حدود لهذه المسؤولية إلا بقدَر ما تحتاجه هذه الصيانة من الحركة والفعل والعطاء. فكما يجب على الإمام أن يصون الدعوة الإلهية بما لديه من طاقات فكرية ومادية، فيجب عليه أيضاً أن يذود عنها بنفسه وجسده في الوقت الذي تستدعي صيانةُ الدعوة غايةَ العطاء. « وهنا نجد أنّ جهاد الأنبياء والأئمة والأوصياء جميعًا في ساحة واحدة، بحيث يمكننا أن ندرس موقف كل منهم في إطار عام، ومن جملة هذه المجاهدات بل قمة هذه التضحيات استشهاد الإمام الحسين يوم عاشوراء. فليست الشهادة الحسينية حلقة معزولة عن الحلقات الأخرى، بل ندرسها من خلال تاريخ نضالي طويل أوجد شهادةَ الحسين، كما أنّ شهادة الحسين أوجدت شهادات أخرى، ولكن شهادة الحسين هي القمة » (6). إنّ هذا الترابط بين شهادة الإمام الحسين وبين ما سبقها من جهاد الأنبياء والأوصياء يعكس خلفية هذه الشهادة والتي هي صيانة تحرُّك الإنسان نحو الكمال وتحريره من أسر الطغاة.

ثالثاً: الوجه الحقيقي لإسلام بني أمية

إنّ ارتباط الحركة الحسينية بالماضي وبجهاد القادة الربانيين وعدم انفصالها عن مسار الصراع التاريخي بين الحق والباطل بحسب الإمام الصدر يُعطي لهذه الحركة موقعها الصحيح والمنطقي من التسلسل التاريخي الذي كان قبلها. فقد شاهد الإمام الحسين جهاد النبي محمد والإمام علي وأصحاب النبي محمد، شاهد جهودهم في سبيل تحرير الإنسان من قيوده ودفعه الرائد نحو الكمال. الحسين عاصر تحطيم الأصنام في الكعبة، وعاصر تحطيم الأصنام في المجتمع وسقوط الشاهنشاهية الفارسية، والقيصرية الرومانية، والتمييزات الطبقية القريشية، وتحرير الإنسان اليمني والحبشي، وعاصر ولادة المجتمع الجديد، مجتمع الأخوة الذي أسّسه محمد على أسس العدل والكرامة الإنسانية والقِيم. الحسين هذا الذي عاصر تلك المعارك فشاهد النتائج وميّز الصفوف فوجد أنصار الحق مقابل أنصار الباطل (7).

وبعد هذا التاريخ المجيد، رأى الإمام الحسين أنّ كل شيءٍ قد تغيّر ولم يبقَ شيءٌ في مكانه، لا على صعيد الحكم ولا القضاء ولا إدارة بيت المال ولا مهمة الجيش ولا شكل المجتمع ولا الثقافة والمعارف الإسلامية. لقد بلغت خطورة هذا الوضع بحسب الإمام الصدر حداً

جعل الذين كانوا يحاربون الدعوة الإلهية بالأمس أصبحوا في زمن الإمام الحسين أدعياء هذه الدعوة، ويحكمون العالم الإسلامي باسمها، كما وجعل مركز قيادة الإسلام الذي كان حصناً للإنسان المسلم مركزاً لعصابات السلب والقتل وإبادة أرزاق الناس ونهب بيت المال، والسيف الذي كان بيد محمد مسلطاً على الطغاة أصبح مسلطاً على المستضعفين، وأنّ الأمة التي قادها النبي محمد بسياسة التكامل والتعارف بين القبائل، أصبحت تُقادُ بسياسة التفرقة والتشتيت والفِتن بين اليمني والقيسي، وبين فئات من اليمنيين، وبين العراق والشام، والحجاز والشام، واليمامة واليمن. وعلى مسرح العالم الإسلامي ظهر أفرادٌ يمتهنون تزوير الأحاديث واختلاقها ويتقاضون أجوراً على ذلك. وبرزت فلسفات لا تمتُّ إلى الإسلام بصلة كفلسفة الإرجاء التي تكوَّنت لخدمة الطغاة الذين كانوا يتحكّمون باسم الإسلام وتعتمد قاعدة « لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة «، فإذا كان الإنسان مؤمنًا بقلبه كفى ذلك، مهما ارتكب من الظلم فلا يضره شيئاً.

ويرى الإمام الصدر أنّ تحولًا عميقًا حصل في مفهوم الجيش الإسلامي، فالجيش كان جيشًا رساليًا فصار جيشًا مرتزقًا. وفي مفهوم بيت المال، الذي كان للأمة فصار لمصلحة الطاغين، وفي مفهوم الحكم الذي هو إعطاء حكم الله لا تنفيذ رغبة الناس. والتغيير في الشعائر الدينية، المسجد المتواضع والصلاة البسيطة أصبحت ضخمة في الشكل، يهتمون بشكلها وأبنيتها. وفي مفهوم البيعة، فالبيعة التي كانت تعبّر عن رضى الناس، واختيار الناس، وتصويت الناس، أصبحت مفروضة تؤخذ مسبقًا وبالإغراء والتهديد (8).

لقد شاهد الإمام الحسين كل هذه المظاهر، وتبصّر للنتائج الكارثية والمستقبل المظلم الذي ينتظر الإنسان المسلم والمجتمع الإسلامي بل وصورة الإسلام إذا استمر الوضع على ما هو عليه. ويذكر الإمام الصدر أمراً جديراً بأن يُذكر هنا، وهو أنّ هذا الإنحراف بدأ بشكلٍ جزئي بعد وفاة رسول الله، وخاصةً عندما استلم معاوية السلطة. الإنحراف في أول الخط كان انحرافاً جزئياً، ثم توسّع بشكلٍ كبير وسريع واكتملت صورُه في عهد يزيد ابن معاوية وأدى في نهاية المطاف إلى حدث كربلاء واستشهاد الإمام الحسين. وهذا يعني أنّ شهادة الإمام لم تكن بنتَ ساعتها، إنما كانت وليدة تراكم تاريخي من الإنحراف أدى إلى حصول هذه الواقعة (9).

رابعاً: الإمام الحسين ورحلة الشهادة

نستخلص في هذه النقطة معالمَ رحلة الشهادة من مُجمَل ما عرضه الإمام الصدر حول الحركة الحسينية:

أ ـ يزيد الحاكم الجائر، وأهل الكوفة ناكثوا العهود:

إنّ الواقع المأساوي للمجتمع الإسلامي في زمن الإمام الحسين لم يكن محصوراً بجانب السلطة وشخص الحاكم، إنما امتدّ ليعمّ المجتمع بأسره. فمن جانب السلطة، تكمن خطورة يزيد بحسب الإمام الصدر في أنه يتحدث عن الإسلام فيعتبره لعبة هاشمية للتحكم في رقاب الناس، لا وحياً ولا رسالة. وأصبح هذا الرجل حاكماً للمسلمين لا حُباً بالإسلام، إنما تسلل داخل الإسلام ووصل إلى كرسي الخلافة ويريد القضاء على الإسلام، ويتصرف كما يشاء ويهتك حرمات الناس ويستهتر بقيم الناس، والأمة ساكتة هادئة، مسايرة خائفة طامعة (10).

ومن جانب المجتمع، فقد تفاعل أهل الكوفة بشكل إيجابي في بادئ الأمر مع رفض الإمام الحسين لبيعة يزيد وخروجه من المدينة إلى مكة. ولكن سرعان ما تغيّر الحال وانقلبت المواقف من مناصرة إلى مُعادية ومُخادعة، وفي أحسن الأحوال إلى متراجعة ومتخاذلة. فهذا مسلم ابن عقيل سفير الإمام إلى أهل الكوفة، والذي كان قد استقطب عشرات الآلاف من المـُبايعين والمـُعلنين للنُّصرة، يُمسي وحيداً في الكوفة قد أُغلقت في وجهه أبواب بيوتها، وكأنّ آلاف الكُتب لم تُرسَل إلى الإمام الحسين تُعلن النُصرة، وآلافً المواقف لم تُعلِن البيعة.

وهل المؤمن حقاً إلا ذاك الذي يلتزم بالعهد والميثاق؟!، أوليس الوفاء بالوعد من أرقى مظاهر المروءة؟! لقد كانت البيعة بحسب الإمام الصدر مقدسة حتى عند الجاهلية من العرب... فالإنسان إذا التزم بشيء أو بايع شخصًا فقد كان وفيًا معه، منفّذًا لما التزم به. وقد كرّس الإسلام هذا المعنى بقوله: المؤمنون عند شروطهم، المسلمون عند شروطهم، الإنسان حرٌّ حتى يَعِدْ، وأمثال ذلك، (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) (11)، وغير ذلك من التعاليم. هذه البيعة المقدسة عند أحرار العرب قبل الإسلام، والمقدسة قداسة شديدة عند المسلمين تنكّر لها أهل الكوفة بين عشية وضحاها. هذا الموقف المايع الذليل الذي لا نجده في أكثر الأمم تأخرًا ووحشية وخنوعًا وجدناه بين المسلمين (12).

ب ــ الإمام الحسين لا يسكت، والهدف إصلاح الأمة:

ما هو موقف الإمام الحسين من هذه الأوضاع؟ أتراه يقف موقف الساكت اللامبالي وهو مَن هو، حاملُ أمانة الإسلام وعِدلُ القرآن! « أين مسؤولية الحسين؟ أما قال رسول الله يوم أن قال في عودته من حجة الوداع: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض؟ وبهذه الكلمة، ما جعل النبي أبناءَه حُكّاماً، بل جعلهم حفظةً للإسلام، وكلُّ واحدٍ منهم حافظًا للقرآن والشرع، وبذلك حمّلهم أمانةً كبرى لا يمكنهم أن يتخلوا عنها » (13). وقد أشار الإمام الحسين إلى هذا المعنى في خطبته في الكوفة التي جاء فيها: «لن تشُذّ عن رسول الله لُحمتُه »(14)، أي أنّ منهجَه ليس منفصلاً عن منهج رسول الله، وما بدأه رسول الله في تبليغ الدعوة الإلهية لا ينقطع وينتهي عند ذريته في صيانة هذه الدعوة، فليس إذن في قاموس الحسين مُفردة السكوت والإمضاء لما أحدثه يزيد في الأمة الإسلامية، ولا للأمة التي نامت ضمائرها وسكتت عن جور حُكّامها.

يرى الإمام الصدر أنّه لا حاجة للإجتهاد والإستنباط في هدف الحركة الحسينية، لأنّ الإمام الحسين كان قد أعلن عن هذا الهدف بشكل صريح قائلاً: « وإني لم أخرج أشِراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، إنما خرجتُ لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدّي وأبي علي ابن أبي طالب»(15). فإذن، الهدف يتبيّن من أول ساعة أنّ خروجه ما كان لمطالبته بالمُلك والخلافة ولا كان لخلق فتنة أو فوضى في أمة جده، وخصومته مع يزيد وأعوان يزيد ما كانت لأجل الخصومات التقليدية الوراثية التي كانت بين بني أمية وبني هاشم قبل الإسلام (16).

لقد خرج الإمام الحسين من المدينة رافعاً هذا الشعار، شعار الإصلاح في الأمة، ووصل إلى مكة والتقى مع جماهير المسلمين، فأوضح لهم الأمر وبيّن لهم الحقيقة. وكان يعرف أنّ حملة التشكيك والتضليل والأباطيل والشبهات تملأ العالم الإسلامي، ولسوف يُتّهَم الحسين بكل شيء. أراد أن يوضّح حتى يكشف الحقيقة ويلقي أضواءً كاشفةً على هذه الرحلة لكي تكون رحلة نموذجية يمكن الإقتداء بها في جميع مراحل التاريخ. وانتظرَ إلى يوم التروية —يوم الثامن من ذي الحجة— عندما يكتمل العقد ويصل كل حاج إلى مكة من كل فجٍّ عميق. اجتمع الآلاف وعشرات الألوف ومئات الألوف في مكة، واستغربوا عندما وجدوا الحسين وحده مع قلّة من أصحابه وكثرة من أطفاله ونسائه يخرجون عكس الطريق، يتركون الكعبة، مقصد الجميع وهدف الجميع، يتركونها يوم التروية دون أن يكملوا حجّهم،

فيحوّلون إحرام الحج إلى العمرة المفردة ثم يخرجون، استغربوا ذلك فسألوه: وما هو السبب يا ابن رسول الله؟ قال: إنني لا أبايع، ولكن يزيد قد أرسل جماعة حملوا السيوف تحت ملابسهم وتحت إحرامهم، يريدون أن يريقوا دمي وأنا لا أريد أن تُهتك المشاعر (في) حرم الله (17).

أراد الإمام الحسين بتحرُّكه هذا أن يكشف الوجه الحقيقي عن بني أمية، ولو لم يكن الحسين، بحسب الإمام الصدر، لما انكشف يزيد في ذلك الوقت. فكان مغطىً وجهُه بالكثير الكثير من الوسائل ومن الوجوه ومن الأساليب، وهو يتمكن من خلال هذه الأقنعة أن يقضي على الإسلام حُكماً بعد حُكم، وأمراً بعد أمر، وموقفاً بعد موقف. ولكن الحسين كشف كل ذلك ووضع يزيد عاريًا وبني أمية عراة أمام الأمة، ثم قال لهم: أيها المسلمون احكموا، هذا هو حاكمُكم وهذا هو المسيطر عليكم، انظروا إلى وجهه كيف ترونه؟ هل تقبلون أن تخضعوا له؟ وأن تبايعوه؟ (18)

ج ــ الإمام الحسين ينعى نفسَه في معركة غير متكافئة:

من حين خروج الإمام الحسين من مكة، وخاصةً بعدما وصل خبر استشهاد مسلم بن عقيل، كانت كما يرى الإمام الصدر نتائجُ المعركة واضحة ومُبيَّنة، لأنّ المعركة غير متكافئة. آلاف بل عشرات الألوف من الناس في جانب، وعشرات من الناس في جانب آخر. المعركة ليست متكافئة بوجه من الوجوه، ولا يمكن واحد بالمئة أن ينتصر الحسين أو ينجو من القتل في معركته مع أهل الكوفة ومع جيش يزيد. فإذن، المصير محتوم لا مفر منه إلا الإستسلام والخضوع، الذي رفض الحسين مُسبقًا هذا الأمر... فليُقتل الحسين، وهو استعد للقتل(19).

وعلى هذا الأساس يستبعد الإمام الصدر خيار إقامة الحكم الإسلامي من حركة الإمام الحسين، وهل يتّجه الإمام الحسين المتبصّر لحقائق الأمور وأبعادها ومآلاتها إلى تحقيق هذا الخيار دون أن تتوفر شروطه! فيزيد وحكومته كانوا في أوج القوّة والإقتدار، والمجتمع الذي يمثّل قاعدة التغيير ومنطلَق الثورة ومصنع الحُكم الجديد سقط في إمتحان الإرادة، وضيّع فُرصة الإقتداء بإمامة مَن هو أحق بالبيعة وقيادة الإسلام.

فلماذا إذن يُكمل الإمام الحسين تحرُّكه؟ فمن المؤكّد أنّ هناك أمراً آخر عزم الإمام على المُضيّ فيه دون تراجع، وكان قد أيقن منه من أول الأمر، إنها الشهادة التي لم يرَ الإمامُ خياراً أفضل منها لتحقيق هدف الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ لم يكن طريقُ الحكم واستلام السلطة من خلال مبايعة المجتمع طريقاً ممهِّداً لتحقيق هذا

الهدف، وليست تلوح في الأفق تباشيرُ نصرٍ عسكري على جيش الحكومة في ظلّ معركة غير متكافئة على كل الصعد، فلم يبقَ إلا سلاحُ بذل الدم وتقديم التضحية سبيلاً لتحقيق الهدف الأسمى.

لقد نعى الإمام الحسين نفسَه لبني هاشم وللمسلمين عندما كان في مكة قائلاً: « وخِيرَ لي مصرعٌ أنا لاقيه، كأني بأوصالي تقطّعها عُسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء، فيملأن منّي أكراشاً جُوفاً وأجربةً سغبا، لا محيص عن يومٍ خُطَّ بالقلم » (20). ويعقّب الإمام الصدر على ذلك بالقول: « بهذه الخطبة يكشف الأبعاد ويبيّن الأهداف، فهو غير خائف من الموت، وهو متشوّق إلى لقاء آبائه، وهو لا يجوز له أن يتخلى عن مسؤولياته، وهو سالكٌ هذا السبيل ويعلم أنّ عسلان الفلوات، ذئاب الصحراء، ستأكله. فدخل إلى كربلاء وحاول أن يوضِّح لأصحابه خلال الخطبة المعروفة: ألا ترون أن الحق لا يُعمل به، وأن الباطل لا يُتناهى عنه، ليرغب المؤمن إلى لقاء الله محقا. هذه الكلمة تكشف هدف الحسين وطريقة الحسين وألمَ الحسين، أنه متألم من عدم وصول الحق إلى صاحبه ومن طغيان الباطل على جميع الأجواء» (21).

د ــ الهزّة العنيفة والتضحية بحجم الإنحراف:

يميّز الإمام الصدر بين التضحية الناقصة وبين التضحية المطلقة، فقد يُغامر الإنسان ويخرج طالباً للحُكم أو السلطان، ويقول إما أن أُقتل، وإما أن أنتصر فأعيش حاكمًا أو ملِكاً. هذه التضحية قيمتها أجرها، إذا انتصر الإنسان فيبلغ هدفَه، وإذا مات فقد غامر ولا يطلب من أحدٍ شيئًا. وقد يدخل الإنسان في معركة، فيضحّي بنفسه لأجل أن يكسب مجداً لعائلته وأبنائه، هذه أيضًا تضحية، ولكنها تضحيةٌ ناقصة، يقدّم شيئًا وهو نفسُه، ويأخذ شيئًا وهو مجد أبنائه وعز عائلته. وقد يقصد الإنسان من وراء تضحيته أن يكسب الشُهرةَ والسُّمعة (22). يرى الصدر أن الإمام الحسين لم يدخل في المعركة بهذه الحسابات كلّها، فكيف يقصد طلبَ الحكم والسلطة وهو يعلم من أول الأمر أنّه مقتول! ثم كيف يهدف من وراء تضحيته أن يكتسب المجد لعائلته، لمن يريد المجد من بعده؟! لمن اختزن المجد من بعده وقد قدّم أبناءه وإخوته واشتركوا معه في التضحية بالنفس؟! بل إنّ المجد كلّ المجد هو في الفتح الذي لا يتحقق إلا بالشهادة، ولا فتح ولا مجد إلا مع الحسين. ففي رسالته التي أرسلها إلى بني هاشم من مكة يقول: « مَن لحِقَ بي منكم استُشهد، ومَن تخلّف لم يبلغ الفتح » (23)، أي « لا تفكروا يا أرحامي! يا أهل بيتي أنكم إذا تخليتم عني ستنالون

النصر وستكسبون المجد وستعيشون بارتياح وعزّ « (24). وكيف يسعى إلى اكتساب الشهرة والسُّمعة وقد خرج من الأمكنة التي تُحقق له هذه الغاية؟! فلو كان يريد شهرةً وسُمعة، كان يُقتل في المدينة أو في مكة لكان أفضل، لأنها ملتقى المسلمين، لأنها قبلة المسلمين، لأنه كان موسم الحج في مكة، فكان يُقتل وكان العالم، جميع العالم، يعرف أنّ الحسين قُتِل واستشهد في سبيل الله (25).

أمّا وقد بلغت الأمة نهاية التدهور والتدني والانحطاط الخلقي والخضوع للحاكم الظالم والطمع في الموهومات، ومن جهة أخرى يرى الإمام أنّ المعركة من الناحية الكميّة غير متكافئة، « فلتكن المعركة معركة كيفية معنوية يظهر على جميع صفحات هذه المعركة... البطولةُ والفداءُ والقوةُ والشجاعة حتى تُعوِّض عن النقص العددي، حتى تُخلَّد في التاريخ»(26).

يرى الصدر أنّ الإمام الحسين جعل ثِقلَ المعركة في جانبها الكيفي من خلال رفعِ مستوى التضحية بقَدر ما انطوت عليه أمّتُه من طمَعٍ وخنوعٍ واستسلامٍ وموتٍ للإرادة، فوجّه إليها صدمة مُدوّية، وأحدث فيها هزّةً عنيفة توقظها من سُباتها (27). « حاول أن يبرز فظاعة الجريمة، فكان يأخذ الطفل ويعرّضه للقتل، وهو يعلم أنهم سوف يقتلون الطفل فيسجلون على أنفسهم إدانة فوق الإدانة. وقد حاول أن يعلن على رؤوس الأشهاد أنهم منعوه وأهل بيته من الماء وامتنعوا عن إعطائه الماء « (28). وحاول الإمام الحسين أن يعطي للمعركة جلالها وجمالها وعزها وكرامتها ويجعل من كل تحرك من تحركات كربلاء، ومن كل زاوية من زوايا مدرسة كربلاء تحركًا مشرقًا وزاوية مشرقة حتى تكون واقعة كربلاء التي انتصر فيها الحسين، وقُتِل فيها الحسين لوحة مشرقة في تاريخ الأعصار وفي تاريخ الأمة (29).

لقد أخذ هدفُ الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحركة الحسينية شكلَ التضحية والشهادة والمأساة بأفظع صورها، وظهرت نتائج هذه التضحية سريعاً على واقع الأمة الإسلامية، وتمكّنت من التأثير على ضميرها، حيث أطاحت بحُكم بني أمية وأطفأت ذكرهم وآثارهم، وعلى حد تعبير الإمام الصدر: « حاول الحسين أن يجنّد كافة طاقاته فوضع في الميزان وجودَه ولسانَه وفكرَه وأهلَ بيته، رجالَه ونساءَه وكلَّ ما يملك، وضعهم في كفّة الميزان وكوّن بذلك طاقة كبرى. فجّرت هذه الطاقات بني أمية وقصورَهم وأمراءَهم وحكامَهم ووسائلَ إعلامِهم وخطباءَهم وكلَّ ما يملكون» (30).

ويخلُص الإمام الصدر إلى تصوُّر حول جوهر وعُمق الحركة الحسينية، وهو أنها حركة تجاوزت الإطار الزمني والمكاني والمادي، فالحسين وأهل بيته « معركتهم ليست المعركة المادية التي تجري على ساحة كربلاء أو ساحات أخرى، معركة أخرى أهم تجري وراء

الستار في ساحة القيم والعزة والأفكار، صراع الأيديولوجيات، صراع المسالك والأعمال والأساليب» (31). أو على حدّ قوله الشهير: « إنّ الساحة الحقيقية التي دارت فيها معركة عاشوراء هي ساحة القيم الإنسانية التي لا تنفصل عن الإيمان. أمّا أبعادُها فإنها تمتدّ مع الإنسان ومع حياته أينما كان ومتى يكون، تُحطِّمُ جُدرانَ سجنِ ذاته وتربط بينه وبين بني نوعه، وتخلقُ منه وجوداً كبيراً يفوق حدودَه الزمانية والمكانية ويتجاوز قدراتِه وكفاءاته. والحسين باستشهاده صان القيم وبموته أحياها، وبدمه أبرزها ورسمها على جبين الدهر، ثم أدخلها في أعماق القلوب والعقول بعدما هزّها وفجّرها بالفاجعة » (32).

الفصل الثاني: رؤية الشيخ مرتضى مطهري

قبل أن نعرض رؤية الشيخ مطهري تجاه منطلقات الحركة الحسينية وأهدافها نستعرض نقدَه لجُملة من الآراء حول هذه المسألة:

ـــ القول بالمنفعة الشخصية:

يرى الشيخ مطهري بأن القول إنّ حركة الإمام الحسين كانت حركة عادية وتستهدف منفعة شخصية كأن تكون من أجل زعامة أو رئاسة دنيوية فهو قولٌ لا يقول به مسلم ولا يرتضيه، ويفنّده التاريخ بكل حوادثه (33).

ـــ القول بالشهادة الفدائية:

لقد استُشهد الإمام الحسين بحسب هذا القول لكي تُغفَر ذنوب الناس وأنّ دمَه كان فداءً وكفّارةً لذنوبهم. ويرى الشيخ مطهري أنّ هذا القول شبيهٌ بالعقيدة المسيحية الخاصة بالمسيح والتي ترى أنّه صُلِبَ ليفتدي خطايا رعيّته، وهذا يعني أنّ للذنوب والخطايا آثارَها وإنها تُصيب الإنسان في الآخرة، ولهذا فقد استُشهد الحسين ليزيل آثار الذنوب عن الأمة يوم القيامة، وليهَب الحرية للناس من هذا الطريق. وإذا جارينا هذا المعتقد بحسب مطهري نكون كمن يقول إن الحسين رأى أنّ أمثال يزيد وابن زياد والشمر وسِنان موجودون إلا أنّ عددهم قليل، فأراد أن يفعل شيئاً يزيد من أعدادهم، أراد أن يُنشئ مدرسة حتى يكثُر أمثال هؤلاء فيما بعد، أي أنه افتتح مدرسة لإنتاج نماذج من أمثال يزيد وابن زياد. ومعنى هذا الكلام أنّ ذنوب الناس كلما كانت أكثر من خلال كثرة النماذج اليزيدية كان الفداء الحسيني لهذه الذنوب أكبر وأوسع، وليس لهذا الرأي سندٌ في النصوص الدينية بل إنه يتعارض مع تعاليم الإسلام (34).

ـــ القول بالتكليف الخاص:

ومفادُه أنّ الحركة الحسينية كانت تقودها يدُ الغيب في كُل تفاصيلها، وأنّ الإمام الحسين كان يتّبع أوامر غيبيةً خاصة من الله لتنفيذ حركته، وأبرز مَن تبنى هذا الرأي الشيخ محمد حسن النجفي صاحب كتاب جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، حيث يرى أنّ ما وقع من الإمام الحسين هو من الأسرار الربانية والعلم المخزون وأنّ له تكليفاً خاصاً قد قَدِمَ عليه وبادر إلى إجابته (35). كما وذهب الشيخ أبو الفضل زاهدي قُمي إلى هذا الرأي قائلاً:» لا يمكن التحدث عن تفاصيل كربلاء وتفسير ما جرى فيها إلا في إطار مفهوم التكليف الشخصي «(36). وفي معرض نقده لهذا الرأي يرى الشيخ مطهري أنّ القول بمثل هذا يُخرج واقعة كربلاء من حيّز التوظيف في خدمة القضايا العامة، ويصبح من غير الممكن للآخرين أن يتّبعوا الإمام ويجعلوه قائداً ومرجعاً لهم في حالة تعرّض الدين لخطر التحريف وتعرّضهم للخضوع لسلاطين الجور، وبالتالي لا يمكن الحديث عن وجود مدرسة حسينية. بينما لو قلنا بأنّ حركة الإمام الحسين قد حصلت في سياق استنباط الإمام نفسه للتعليمات الكلية للإسلام وتطبيقه لتلك الأحكام نكون قد أعطينا الموضوع حقَّه ولم يُبخَس الإمام حقَّه في كونه قد تمكّن من فهم الأحكام الإسلامية حقّ فهمها «(37).

رؤية الشيخ مطهري:

هناك ثلاثة عوامل شكّلت الهيئة العامة للحركة الحسينية بحسب الشيخ مطهري، العامل الأول هو أخذ البيعة ليزيد وامتناع الإمام الحسين عن هذه البيعة. العامل الثاني هو دعوة أهل الكوفة للإمام وقَبول الإمام لهذه الدعوة. العامل الثالث هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث وجّه الإمام نقداً للأوضاع الحكومية الفاسدة ومحاولات تغيير ماهية الإسلام وتحويل الحلال إلى حرام والحرام إلى حلال. أما الباعث الحقيقي للحركة الحسينية فيرى مطهري أنّ كل هذه العوامل مجتمعةً كانت مؤثرة، وقد أبدى الإمام الحسين ردود فعله المناسبة تجاه كل عامل من هذه العوامل، فجزء من تحرُّكه استند في الواقع إلى موقف الإمتناع عن البيعة ليزيد، في حين أنّ بعض قراراته قامت على أساس دعوة أهل الكوفة له، بينما كان البعض الآخر من مواقفه يقوم على أساس محاربة الفساد والمنكر الذي كان شائعاً في ذلك الزمان (38). سنتناول كل عامل من هذه العوامل على حدة ثم نخرج بخلاصة لرؤية الشيخ مطهري.

العامل الأول: أخذ البيعة

كان هدف انتزاع البيعة ليزيد من الإمام الحسين إعطاءَ المشروعية لخلافته التي ورثها عن أبيه معاوية، وأهمية هذه البيعة تكمن في المكانة الدينية والثقل التاريخي الذي يمثلهما الإمام، فإنّ بيعته ستكون موافقةً مِن قِبله على مبدأ الخلافة الوراثية، حيث تظهر أهمية هذه البيعة من خلال إصرار حكومة يزيد عليها. لكن الإمام الحسين كان يرى في شخص يزيد خطراً على الإسلام حيث قال: « وعلى الإسلام السلام إذ قد بُليت الأمة براعٍ مثل يزيد»، وكان امتناع الإمام عن البيعة حينئذٍ طبيعياً: « ومثلي لا يُبايع مثله «. وبحسب مطهري، عندما يرفض رجلٌ مثل الحسين أن يبايع يعني أنه قرر الوقوف بوجه الحكم والسلطان، وصار بالتالي من رجال المعارضة (39).

لم يكن المطلوب من الإمام الحسين سوى رفض طلب الحكومة الأموية بالبيعة بأي ثمن حتى لو أدى ذلك إلى مقتله، أي أنّ تكليفه من هذه الناحية كان الإمتناع عن البيعة فقط. ويرى مطهري أنّ سعي الإمام وعمله هنا لم يكن باتجاه استلام السلطة والحكم، كما أنه ليس محدوداً بعدم التعرُّض للقتل، لكنه في الوقت نفسه لم يحمل مهمة توسيع الثورة أو حجم الدعوة (40). واستناداً إلى هذا العامل، فإنّ الحكومة لو لم تطلب منه شيئاً وكانت قد تركته وشأنه فإنّه لم يكن يريد منها شيئاً (41)، ولكنه في نفس الوقت خرج من المدينة وسلك الطريق الرئيسية وليس الطرق الفرعية، ولم يلجأ إلى المخابئ السرّية بعيداً عن أنظار السلطة، ولم يتحصن بشعب الجبال كما نصحه بعض المقرّبين منه، وسيتّضح سبب ذلك في خلاصة هذا الفصل.

العامل الثاني: دعوة أهل الكوفة

لقد وصلت رسائل أهل الكوفة إلى الإمام الحسين يدعونه فيها إلى القدوم إليهم بعد أن علموا بقراره بالإمتناع عن مبايعة يزيد، ولم تكن دعوتهم له إلا لاستلام الحكم، فأعلنوا من خلال هذه الرسائل عن استعدادهم لنصرته والإلتفاف حوله والإنضواء تحت رايته، فأجابهم الإمام إليها بإرسال سفيره مسلم ابن عقيل ليستطلع أمر الكوفة ويُهيّئ الأرضية لقدوم الإمام الذي كان الشخصية الشرعية الوحيدة المنصوص عليها في أمر الخلافة والإمامة. ويرى مطهري أنه إذا ما شخّص الناس صلاحية الإمام للحُكم، وأعلنوا عن صلاحيتهم وجدارتهم واستعدادهم لقبول حُكم الإمام وبايعوه فإنه كان سيقبل مثلَ هذه البيعة، وسيكون وضعه تماماً كوضع أبيه الإمام علي بعد مقتل عثمان، حيث اعتبر إجماع الأمة على مبايعته

إتماماً للحجة عليه بالرغم من عدم رغبته الباطنية في تسلُّم مقام الخلافة من حيث إنه كان يرى المستقبل غامضاً. وإتمام الحجة هنا بحسب مطهري ليس بمعنى إتمام حجة الله، بل بمعنى إتمام حجة الإمام على الناس في الحاضر والمستقبل، ذلك أنه لو لم يتجاوب الإمام مع تلك الدعوة لقال عنه جمهور ذلك العصر والعصور المستقبلية أيضاً بأنه قد ضيّع فرصة تاريخية مناسبة. والشيء نفسه ينطبق على الإمام الحسين، إذ إنّ دعوة أهل الكوفة تأتي كحجة تاريخية على الإمام، مما يتطلّب عملاً مقابلاً منه يُتمُّ فيه حجته على الناس أمام التاريخ. ولكن إذا كان الناس ليسوا على استعداد من جهة، وكانت الوضاع والأحوال تسير ضمن سياق المصالح العامة للمسلمين، فإنّ الإمام لا تكون لديه مهمة المخالفة والمعارضة، بل عندها تكون مهمته التعاون والترافق مع المسيرة العامة، وهو ما فعله الإمام علي بشأن الخلافة بعد وفاة رسول الله (42).

ولذلك، لما التقى الإمام الحسين بجيش الحر بن يزيد الرياحي آتياً من الكوفة التي انقلبت أوضاعها لصالح يزيد، وبعد معرفته بمقتل مسلم بن عقيل، عرض على الحر أن يدعَه يعود من حيث أتى طالما أنّ أهل الكوفة تراجعوا عن موقفهم السابق بنصرته. ويرى مطهّري أنّ هذا الأمر لم يكن يعني تخلّي الإمام عن التحرك والقبول بالمبايعة والتراجع عن النهي عن المنكر وشيوع الفساد وبالتالي الجلوس في البيت والسكوت عن كل المنكرات (43)، فإنّ الإمام جاء إلى مَن أعلنوا النُصرة ووعدوه بها، فإن هم تراجعوا عنها فإنه سيعود إلى مركزه الأصلي، أي المدينة والحجاز ومكة، وليفعل الله ما يشاء بمستقبل النهضة، فعلى أي حال ليس هناك أي مجال للبيعة مع يزيد حتى وإن أدى ذلك إلى القتل (44). فبعد خروج الإمام من مكة متوجهاً إلى العراق، وبعد أن علم بانقلاب أهل الكوفة بعث إليهم بكتابٍ يقول فيه:» وقد أتتني كتبكم، وقدِمَت عليَّ رسلُكم ببيعتكم أنّكم لا تُسلِموني ولا تخذلوني، فإن وفيتم لي ببيعتكم فقد أصبتم حظّكم ورُشدَكم، ونفسي مع أنفسكم، وأهلي وولدي مع اهليكم وأولادكم، فلكم بي أسوة، وإن لم تفعلوا ونقضتم عهدكم ونكثتم بيعتكم فلعَمري ما هي منكم بنُكر، لقد فعلتموها بأبي وأخي وابن عمي، والمغرور مَن اغترّ بكم، فحظَّكم أخطأتم ونصيبَكم ضيّعتم «(45).

وعلى هذا الأساس، يعتبر مطهري أنّ عامل دعوة أهل الكوفة كان عاملاً ثانوياً في حركة الإمام الحسين، فإنه لو كان عاملاً أساسياً بالفعل لوجب على الإمام اتخاذ مزيد من الحيطة والحذر قبل التوجُّه إلى هناك، ولكان قد وجب عليه العمل بنصيحة مَن نصحه بعدم الثقة بأهل الكوفة الذين غدروا بأبيه من قَبل (46). ولو أخذنا هذا العامل لوحده

وافترضنا عدم دعوة أهل الكوفة للإمام وعدم إعلانهم الإستعداد لنصرته وقَبوله باستلام الحكم، ربما كان يعني ذلك عدم تمرُّد الإمام على الحكم (47)، ولكن سوف يظهر خلاف هذا الإستنتاج من خلال ما سيأتي.

العامل الثالث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يرى الشيخ مطهري بأن هذا العامل يشكّل الركيزة الأساس لحركة الإمام الحسين، وأنه أعلى قيمةً بكثير من عاملَي رفض البيعة وقَبول دعوة أهل الكوفة، واستناداً إلى هذا العامل استطاعت هذه النهضة أن تكون جديرة بالخلود والحياة (48). لقد ربط الإمام الحسين حركته بهذا العامل بشكل صريح في الكتاب الذي أرسله إلى أخيه محمد بن الحنفية أثناء انتقاله من المدينة إلى مكة حيث قال: « وإني لم أخرج أشِراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، إنما خرجتُ لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدّي وأبي علي ابن أبي طالب» (49)، ونلاحظ في هذا الكتاب أنّ الإمام لم يأتِ على ذكر أمرٍ آخر غير الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي أنّ حركته تجاوزت عامل رفض البيعة وارتكزت على واقع الأمة الإسلامية الذي يحتاج إلى الإصلاح، فكان تحرُّك الإمام مستنِداً إلى أحد أهم أركان الإسلام والذي أكّد عليه القرآن الكريم مراراً وهو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث ربط أسباب فشل الشعوب والأمم بترك هذا المبدأ: (فَلَولَا كَانَ مِنَ ٱلقُرُونِ مِن قَبلِكُم أُوْلُواْ بَقِيَّة يَنهَونَ عَنِ ٱلفَسَادِ فِي ٱلأَرضِ إِلَّا قَلِيلا مِّمَّن أَنجَينَا مِنهُم وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُترِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجرِمِينَ) (50).

كان الإمام الحسين من زاوية هذا العامل بحسب مطهّري رجلاً متمرّداً وناقداً ورجلَ معارضة، بل رجلَ ثورة وقيام، وهو رجل إيجابي فاعل في الأحداث، وهل هناك حاجة إلى سبب آخر بعد هذا السبب! فالفساد قد عمّ في البلاد، حلالُ الله صار حراماً وحرامُه حلالاً، وبيتُ مال المسلمين صار بأيدٍ غير أمينة، والثروات والأموال تُصرَف في غير رضا الله (51). ومن هنا كان الإمام على استعدادٍ تام لبذلِ كلّ غالٍ ونفيس في سبيل القيام بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لو أدى ذلك إلى مقتله، ولأنه كان يمتلك نظرةً فاحصة وثاقبة، ويرى في الأفق أموراً، ويستقرئ في أحشاء حركة الزمان أحداثاً لم يكن لأحدٍ غيره القدرة على رؤيتها (52)، كان منطقُه من أوّل الأمر منطقَ الشهيد الباذل نفسَه في سبيل الله، فلم يكن يرى فيما وراءَ الأحداث إلا مصرَعه على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس أدلّ على ذلك من كتابه الذي أرسله إلى بني هاشم وهو في مكة قائلاً: «

مَن لحِقَ بي منكم استُشهد، ومَن تخلّف لم يبلغ الفتح « (53). إنّ هذا المنطق لا يدلُّ على سياسة دفاعية تنتهي مفاعيلها بكفّ الخصم عن الهجوم، بل هو كما يرى مطهري منطق توسيع رقعة الثورة، لأنه لو كان منطقه منطق الدفاع فقط لما أجاز لأصحابه أن يبقوا معه بعد ليلة العاشر من محرم، من بعد أن أبرأ ذمّتهم من بيعته، ولكان من المفروض أن يقول لهم بأنه لم يعد جائزاً شرعاً أن تبقوا معي وتُقتلوا، إذ إنهم يريدونني شخصياً ويطلبون البيعة مني، ولمـّا كنتُ أرفض البيعة وأُصرّ على رفضها فأهلاً وسهلاً بالموت لي، ولكن لا مبرر لديكم أنتم لتعريض أنفسكم للخطر. ولكن مثل هذا لم يحدث ولا يمكن أن يحدث، فمنطق الثائر والداعية للثورة، ومنطق المـُهاجم الذي يريد أن يسطّر رسالته بالدم يتطلّب توسيع رقعة الثورة وتعميم حركة الثوار لتشمل أكبر عدد من الناس (54).

الإمام الحسين كما يرى مطهري هو شهيدٌ على طريق المبدأ الأكثر أساسية لضمان بقاء المجتمع الإسلامي، ذلك المبدأ الذي لو لم يكن لتلاشى المجتمع الإسلامي وتفكك وتفرّقت الأمة، وتقطّعت أوصالها وانهار بنيانها وتناثرت قطعاً قطعا (55)، وقد لخّص الإمام هذا الواقع بقوله: « ألا ترون أنّ الحق لا يُعمل به، وأنّ الباطل لا يُتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء ربّه مُحِقّا «(56). يعقّب الشيخ مطهري على كلام الإمام هذا بقوله: « فهل تلاحظون تعبيره (ع) إذ يقول:» ليرغب المؤمن «، ولم يقل ليرغب الحسين بن علي بشكل خاص، وأنّ المهمة هذه من المهمات الخاصة المُلقاة على عاتق الإمام فقط دون غيره من الناس العاديين. نعم ففي مثل هكذا ظروف ينبغي للمؤمن أن يضحّي بروحه وبكل ما لديه ويتّجه للقاء الله، أي أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لديه كل هذه الأهمية وهذه القيمة البالغة والغالية... إنّ مَن يُقتَل في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما يُقتَل شهيداً»(57).

ما نستنتجه من رؤية الشيخ مطهري أنّ عامل أخذ البيعة من الإمام الحسين كان له أثرٌ في إظهار موقفه الحاسم في الرفض والممانعة حتى لو أدى إلى قتله، ولو فرضنا عدم وجود هذا العامل وأنّ الحكومة لم تضع الإمام بين خيارين إما البيعة وإما الموت فإنّ منهج الإمام الإصلاحي الذي ورثه عن جده وأبيه وأخيه لن يُبقيه مكتوف اليد عما يراه من انحراف في الأمة. وكذلك الحال بالنسبة لعامل دعوة أهل الكوفة، فلا يتخيّلنّ أحد بأن الإمام كان يجلس في بيته باطمئنان وهدوء بعيداً عن مسؤوليته تجاه الأمة الإسلامية، فلمّا جاءته كُتب أهل الكوفة تخلّى عن هناء العيش وتحرّك مُجيباً لها، بل إنّ شخصيته الأبية للظلم والفساد كانت كفيلة بأن يأخذ زمام المـُبادرة دون إيعازٍ أو طلبٍ من أحد. وعليه، فإنّ أثر العامل الأول والثاني ظهر على مسرح صياغة الأحداث ودخل في صناعة أشكالها، لكنه لم يكن

مؤثّراً على منطلقات وأهداف الحركة الحسينية، وهنا يبرز دور العامل الثالث في صناعة جوهر هذه الحركة وأبعادها، بعد أن أعلن الإمام عنها بأنها حركة إصلاحية وأنّه شخصٌ يتحرّك في ساحة الأمة آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر، سواء طلبت الحكومة منه البيعة أم لم تطلب، وسواء بعث إليه أهل الكوفة بكتبهم أو لم يفعلوا، فإنه كان سينهض بمهمة الإصلاح على كل حال. ومهمة الإصلاح هذه لم تأخذ في ذلك الوقت شكل استلام السلطة التي لم تتوفر شروطها، خاصة بعد أن انقلبت أوضاع الكوفة وانتهت بمقتل مسلم بن عقيل، فإذا أضفنا إلى هذه النقطة رؤيةَ الإمام الثاقبة لواقع المجتمع الكوفي، وعلمَه المُسبَق بأنّ الحكومة لن تتركه حتى يُقرّ بالبيعة لها، نستنتج أنّ فُرص إقامة الحكم الإسلامي واستلام الإمام للسلطة كانت ضئيلة ومُستبعدة، وأنّ الإصلاح المُجدي في الأمة ينحصرُ بطريق الشهادة التي أعطت للتاريخ دروساً انفردت الحركة الحسينية بها.

الخاتمة:

ـ ارتكزت رؤية الإمام الصدر على ربط الحركة الحسينية بالمسار العام للصراع بين الحق والباطل، وبيّنت أنّ منطلقات هذه الحركة تشترك مع حركات الأنبياء والأوصياء والأئمة والقادة الربانيين، والتي تهدف إلى توجيه الإنسان وتحريكه نحو الكمال، وخوض معركة التصادم بأشكاله وأدواته الناعمة والعنيفة مع قوى الشر والباطل. وقد بلغت هذه المعركة القمّة في زمن الإمام الحسين الذي شاهد عن كثب صورةَ الإنسان المُهشّمة على كافة الصعد، وعاين الخطرَ المُحدِق بالدعوة الإلهية. لقد نهض الإمام الحسين بأعباء مواجهة هذه المخاطر بشعار الإصلاح في الأمة وأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر، وهو الهدف الذي تُصان به حركة الإنسان نحو الكمال. ورأى الإمام الصدر أنّ الوسيلة الحصرية التي تُحقِق هذا الهدف وَفق الظروف والأوضاع التي رافقت تلك المرحلة هي الشهادة والتضحية المطلقة التي رصد الإمام الحسين دوافعَها واستشرف تأثيرها على حركة التاريخ. إنّ رؤية الإمام الصدر ترى في رحلة شهادة الإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه الصورةَ الحقيقية والمنطقية لصيانة الإنسان والدعوة الإلهية، وأنّ هزّةً عنيفة كان لا بُدّ أن يُحدِثَها الإمام الحسين بدمه كي تنجلي عن هذه الدعوة سُحبُ التحريف والتشويه، وتتجلّى حقيقتها المتمثّلة بالقيم، وهي العنصر الأساس في حركة الإنسان نحو الكمال.

ـ اتخذت رؤية الشيخ مطهري طابع التحليل لأبرز الأحداث والمواقف التي رافقت حركة الإمام الحسين، وارتكزت على عوامل ثلاثة شكّلت الهيئة العامة للحركة الحسينية، وهي

عامل البيعة، وعامل دعوة أهل الكوفة، وعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ونستخلص من هذه الرؤية أنّ عامل أخذ البيعة من الإمام الحسين كان له أثرٌ في إظهار موقفه الحاسم في الرفض والممانعة حتى لو أدى إلى قتله. ولو فرضنا عدم وجود هذا العامل وأنّ الحكومة لم تضع الإمام بين خيارين إما البيعة وإما الموت فإنّ منهج الإمام الإصلاحي الذي ورثه عن جده وأبيه وأخيه لن يُبقيه مكتوف اليد عما يراه من انحراف في الأمة. وكذلك الحال بالنسبة لعامل دعوة أهل الكوفة، فلا يتخيّلنّ أحد بأن الإمام كان يجلس في بيته باطمئنان وهدوء بعيداً عن مسؤوليته تجاه الأمة الإسلامية، فلمّا جاءته كُتب أهل الكوفة تخلّى عن هناء العيش وتحرّك مُجيباً لها، بل إنّ شخصيته الآبية للظلم والفساد كانت كفيلة بأن يأخذ زمام المـُبادرة دون إيعازٍ أو طلبٍ من أحد. وعليه، فإنّ أثر العامل الأول والثاني ظهر على مسرح صياغة الأحداث ودخل في صناعة أشكالها، لكنه لم يكن مؤثّراً على منطلقات وأهداف الحركة الحسينية. وهنا يبرز دور العامل الثالث في صناعة جوهر هذه الحركة وأبعادها، بعد أن أعلن الإمام عنها بأنها حركة إصلاحية وأنّه شخصٌ يتحرّك في ساحة الأمة آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر، سواء طلبت الحكومة منه البيعة أم لم تطلب، وسواء بعث إليه أهل الكوفة بكتبهم أو لم يفعلوا، فإنه كان سينهض بمهمة الإصلاح على كل حال. ومهمة الإصلاح هذه لم تأخذ في ذلك الوقت شكل استلام السلطة التي لم تتوفر شروطها، خاصة بعد أن انقلبت أوضاع الكوفة وانتهت بمقتل مسلم بن عقيل. فإذا أضفنا إلى هذه النقطة رؤيةَ الإمام الثاقبة لواقع المجتمع الكوفي، وعلمَه المـُسبَق بأنّ الحكومة لن تتركه حتى يُقرّ بالبيعة لها، نستنتج أنّ فُرَصَ إقامة الحكم الإسلامي واستلام الإمام للسلطة كانت ضئيلة ومُستبعدة، وأنّ الإصلاح المـُجدي في الأمة ينحصرُ بطريق الشهادة التي أعطت للتاريخ دروساً انفردت الحركة الحسينية بها.

الهوامش:

(1) قرآن كريم، البقرة 156

(2) ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر، دار بلال، بيروت، الطبعة الأولى 2000، ج 12، 39

(3) م.ن، ج 12، ص 43

(4) م.ن ، ج 12، ص 40، 41

(5) م.ن ، ج 12، ص 38

(6) م.ن ، ج 12، ص 42

(7) م.ن ، ج 12، ص 43
(8) م.ن ، ج 12، ص 44، 45
(9) الصدر، موسى، سائرون في موكب الحسين، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى 2009، ص 156
(10) م.ن ، ص 124، 126
(11) قرآن كريم، المائدة 1
(12) الصدر، موسى، سائرون في موكب الحسين، م.س، ص 70، 71
(13) م.ن ، ص 124
(14) الخوارزمي، مقتل الحسين، تحقيق محمد السماوي، تصحيح دار أنوار الهدى، قم، إيران، الطبعة الأولى 1998، ج 2، ص 8
(15) م.ن ، ج1، ص 273
(16) الصدر، موسى، سائرون في موكب الحسين، م.س، ص 28
(17) م.ن ، ص 128
(18) م.ن ، ص 131
(19) م.ن ، ص 54
(20) الخوارزمي، مصدر سابق، ج 2، ص 8
(21) الصدر، موسى، سائرون في موكب الحسين، م.س، ص 129، 130
(22) م.ن ، ص 37، 38
(23) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية 1983، ج 44، ص 330
(24) الصدر، موسى، سائرون في موكب الحسين، م.س، ص 127
(25) م.ن ، ص 38
(26) م.ن ، ص 59
(27) م.ن ، ص 59، 72
(28) م.ن ، ص 72
(29) م.ن ، ص 55
(30) م.ن ، ص 126
(31) م.ن ، ص 114
(32) م.ن ، ص 11، 12
(33) مطهري، مرتضى، بين المنبر والنهضة الحسينية، دار الإرشاد، بيروت، الطبعة الأولى 2009، ص 212

(34) م.ن ، ص 213
(35) النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة 1981، ج 21، ص 295، 296
(36) زاهدي قمي، أبو الفضل، مفصد الحسين، مؤسسة بيروز، إيران، الطبعة الثانية 1971، ص 9
(37) مطهري، مرتضى، الملحمة الحسينية، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، تعريب: محمد صادق الحسيني، إيران، الطبعة الثالثة 1992، ج 3، ص 76
(38) م.ن ، ج 2، ص 9
(39) م.ن ، ج 2، ص 16
(40) م.ن ، ج 3، ص 168
(41) م.ن ، ج 3، ص 180
(42) م.ن ، ج 3، ص 102، 166، 171
(43) م.ن ، ج 2، ص 23
(44) م.ن ، ج 2، ص 24
(45) الخوارزمي، مقتل الحسين، م.س، ج1، ص 335
(46) م.ن ، ج 3، ص 176
(47) م.ن، ج 3، ص 180
(48) المصدر نفسه، ج 2، ص 34
(49) الخوارزمي، مقتل الحسين، م.س، ج1، ص 273
(50) قرآن كريم، هود 116
(51) مطهري، مرتضى، الملحمة الحسينية، م.س، ج 2، ص 34
(52) م.ن ، ج 2، ص 71
(53) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، م.س، ج 44، ص 330
(54) مطهري، مرتضى، الملحمة الحسينية، م.س، ج 2، ص 246
(55) م.ن ، ج 2، ص 64
(56) الحراني، الحسن بن علي، تحف العقول، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، الطبعة الثانية

1983، ص 245

(57) مطهري، مرتضى، الملحمة الحسينية، م.س، ج 2، ص 118

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم

ـ ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر، دار بلال، بيروت، الطبعة الأولى 2000

ـ الصدر، موسى، سائرون في موكب الحسين، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى 2009

ـ الخوارزمي، مقتل الحسين، تحقيق محمد السماوي، تصحيح دار أنوار الهدى، قم، إيران، الطبعة الأولى 1998

ـ المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية 1983

ـ مطهري، مرتضى، بين المنبر والنهضة الحسينية، دار الإرشاد، بيروت، الطبعة الأولى 2009

ـ النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة 1981

ـ زاهدي قمي، أبو الفضل، مفصد الحسين، مؤسسة بيروز، إيران، الطبعة الثانية 1971

ـ مطهري، مرتضى، الملحمة الحسينية، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، تعريب: محمد صادق الحسيني، إيران، الطبعة الثالثة 1992

ـ الحراني، الحسن بن علي، تحف العقول، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، الطبعة الثانية 1983

الدستورانية الريعية في العراق الهندسة الدستورية لاستخراج الثروة النفطية (٢٠٠٣-٢٠٢٦)

محمد ناجي عبود

طالب دكتوراه
قسم القانون العام - قانون دستوري

المُستخلَص

تتصدّى هذه الدراسة لمفارقةٍ بنيوية تُطبق على المشهد العراقي منذ عام 2003: كيف تعجز دولةٌ تملك واحداً من أضخم احتياطيات النفط في العالم عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها رغم تدفّق مئات المليارات على خزينتها عبر عقدين. وتنهض الدراسة على أطروحةٍ مركزية مؤدّاها أنّ دستور العراق لسنة 2005 لم يُخفق في بناء الدولة التنموية بفعل سوء التطبيق أو قصور الإرادة، بل إنّ إخفاقه ثمرةُ تصميمٍ بنيويّ محدَّد المعالم؛ إذ أُقيمت العمارةُ الدستورية ثمّ فُسِّرت قضائياً على نحوٍ يُحوّل النصّ المقيَّد إلى إطلاقٍ في الممارسة، فيغدو الدستور قناةً قانونية لشرعنة الاستيلاء المنظَّم على الريع النفطي مع الاحتفاظ بالمظهر الديمقراطي. وتُبلور الدراسةُ مفهوم "الدستورانية الريعية" بوصفه إضافةً نظرية تنقل التحليل الريعيّ من حقل الاقتصاد السياسي إلى حقل القانون الدستوري. وتتوسّل في إثبات ذلك بمناهجَ متضافرة — البنيوي والنقدي والمقارن والاستقرائي والاستشرافي — متّخذةً من المادة (80) ومن القرار التفسيري رقم (201/اتحادية/2026) الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا محوراً برهانياً. وتخلص إلى أنّ الفصل بين النصّ المقيِّد والسلطة المحتكِرة نمطٌ متكرّر عبر ثمانية عقودٍ وثلاثة أنظمة (منذ القانون الأساسي 1925)، وأنّ التركيز العموديّ للسلطة عبر القرار 201 يتضافر مع التوزيع

الأفقيّ للاستحواذ عبر نظام المحاصصة، فيُنتجان انهياراً في القدرة الإنتاجية والخدمية توثّقه المقارناتُ الإقليمية والقارية والمؤشّراتُ الدولية. ويترتّب على ذلك أنّ الإصلاح المؤسسيّ المعتاد عاجزٌ بنيوياً، وأنّ التغيير الحقيقيّ مشروطٌ بإعادة بناء العلاقة بين الثروة والسلطة والمساءلة من جذرها.

الكلمات المفتاحية: الدستورانية الريعية، الدولة الريعية، دستور العراق 2005، المادة 80، القرار 201/2026، المحكمة الاتحادية العليا، المحاصصة، لعنة الموارد، الاستيلاء على الثروة، القانون الدستوري.

Abstract

This study addresses a structural paradox that has gripped Iraq since 2003: how a state possessing one of the world's largest oil reserves fails to provide basic services to its citizens despite hundreds of billions of dollars flowing into its treasury over two decades. The study advances a central thesis: that Iraq's 2005 Constitution did not fail to build a developmental state through poor implementation or lack of will, but rather that its failure is the product of a specific structural design. The constitutional architecture was erected and then judicially interpreted in a manner that transforms a restricted text into an open-ended mandate in practice, rendering the Constitution a legal channel for legitimizing the organized appropriation of oil rent while preserving a democratic appearance. The study develops the concept of "Rentier Constitutionalism" as a theoretical contribution that shifts rentier analysis from the field of political economy to that of constitutional law. It employs a combination of methods—structural, critical, comparative, inductive, and prospective—taking Article 80 and Interpretive Decision No. 201/Federal/2026 of the Federal Supreme Court as its evidentiary axis. It concludes that the separation between a restrictive text and a monopolizing power is a pattern recurring across eight decades and three regimes (since the 1925 Basic Law); that the vertical concentration of power through Decision 201 converges with the horizontal distribution of appropriation through the Muhasasa (quota) system; and that together they produce a collapse in productive and service capacity documented by regional and continental

comparisons and international indicators. It follows that conventional institutional reform is structurally incapable of altering this system, and that genuine change is contingent upon rebuilding the relationship between wealth, power, and accountability at its root.
Keywords: Rentier Constitutionalism, Rentier State, Iraqi Constitution 2005, Article 80, Decision 201/2026, Federal Supreme Court, Muhasasa, Resource Curse, Wealth Appropriation, Constitutional Law.

المقدمة

يتناول هذا البحث العلاقةَ البنيوية بين الدستور والاقتصاد الريعيّ في العراق خلال المدّة الممتدّة من عام 2003 إلى عام 2026، منطلقاً من مفارقةٍ تُطبق على المشهد العراقي منذ الاحتلال: أنّ دولةً تجلس على واحدٍ من أضخم احتياطيات النفط في العالم، وتتدفّق على خزينتها مئاتُ المليارات من الدولارات عبر عقدين، تعجز في الوقت نفسه عن توفير الكهرباء والماء والسكن والتعليم لمواطنيها على نحوٍ يليق بهذه الثروة. وموضوعُ البحث تحديداً هو الكشفُ عن الآليات القانونية—الدستورية التي بموجبها يتحوّل الريعُ النفطيّ من ثروةٍ عامة إلى موردٍ محتكَرٍ تُوزَّع عوائدُه على النخب السياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على الشرعية الديمقراطية الشكلية والمظهر الدستوري الحديث. وهو بهذا يقع في منطقة التقاطع بين القانون الدستوري والاقتصاد السياسي وعلم السياسة، إذ لا يُفهَم النصُّ الدستوريّ بمعزلٍ عن بنيته الاقتصادية الحاملة، ولا تُفهَم البنيةُ الاقتصادية بمعزلٍ عن الإطار القانوني الذي يُنظّمها ويُضفي عليها الشرعية [1].

أولاً: أهمية الموضوع

تنبع أهميةُ هذا الموضوع من مستويين متضافرين: نظريّ وعمليّ. أمّا على المستوى النظري، فإنّ البحث يسعى إلى سدّ ثغرةٍ في الأدبيات المتخصّصة؛ إذ ظلّت نظريةُ الدولة الريعية الكلاسيكية محصورةً في حقل الاقتصاد السياسي، مركّزةً على مصدر الدخل الخارجي وأثره في استقلال الدولة عن مجتمعها، دون أن تُولي الآليةَ القانونية—الدستورية التي تُنفّذ الاحتكار وتُشرعنه ما تستحقّه من تحليل. ومن ثمّ فإنّ نقل التحليل الريعيّ إلى حقل القانون الدستوري يمثّل إضافةً نظرية تُغني الحقلين معاً. وأمّا على المستوى العملي، فإنّ فهم هذه البنية شرطٌ لأيّ إصلاح جادّ؛ إذ إنّ تشخيصَ الداء تشخيصاً دقيقاً هو المقدّمة الضرورية لأيّ علاجٍ ناجع، وكلُّ محاولةٍ للإصلاح تنطلق من

تشخيصٍ خاطئ (سوء التطبيق بدل عطب التصميم) محكومٌ عليها بالإخفاق سلفاً. تُضاف إلى ذلك أهميةٌ راهنة تفرضها المعطياتُ المعاصرة، وفي مقدّمتها القرار التفسيري رقم (201/اتحادية/2026) الذي شكّل منعطفاً في تحديد نطاق السلطة التنفيذية، ممّا يجعل الموضوع حيّاً ومتّصلاً بأحدث التطوّرات القضائية والدستورية [2].

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

تضافرت على اختيار هذا الموضوع أسبابٌ ذاتية وموضوعية. فمن الأسباب الموضوعية ندرةُ الدراسات التي تُقارب الأزمةَ العراقية من زاوية التلازم بين النصّ الدستوري والبنية الريعية، إذ غلب على الأدبيات إمّا التحليلُ الاقتصاديّ المجرَّد من بُعده القانوني، وإمّا التحليلُ القانونيّ المعزول عن سياقه الاقتصادي–السياسي؛ فجاء هذا البحث ليجسر هذه الهوّة. ومنها أيضاً الطابعُ الراهن للمسألة، إذ إنّ صدور القرار (201/ 2026) أتاح فرصةً بحثية لتحليل لحظةٍ قضائية فارقة وهي طازجة. أمّا الأسباب الذاتية فتتّصل باهتمامٍ علميّ ممتدّ بمسألة العلاقة بين الثروة والسلطة والمساءلة في الدول النفطية، وبقناعةٍ بأنّ الدور الأعمق للبحث العلمي في السياقات الريعية هو نزعُ القناع عن البنى التي تحتمي بشرعيةٍ زائفة، وتسميةُ الأشياء بأسمائها الحقيقية.

ثالثاً: إشكالية البحث وتساؤلاته

تنهض إشكاليةُ البحث المركزية على سؤالٍ جوهريّ: هل كان إخفاقُ دستور العراق لسنة 2005 في بناء الدولة التنموية نتيجةَ سوءِ تطبيقٍ لنصٍّ صالح، أم نتيجةَ تصميمٍ بنيويّ محدَّد المعالم أُريد له أن يُنتج هذا الإخفاق بالذات؟ وتتفرّع عن هذه الإشكالية المحورية جملةٌ من التساؤلات المتدرّجة: كيف تتحوّل القاعدةُ الدستورية المقيَّدة في نصّها إلى إطلاقٍ في ممارستها؟ وما الدورُ الذي أدّاه التفسيرُ القضائيّ – وفي القلب منه القرار (201/ 2026) – في تحرير القيد الدستوري وتركيز السلطة الاقتصادية؟ وهل هذا النمطُ وليدُ لحظة 2005، أم هو بنيةٌ متكرّرة عبر تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها؟ وكيف يتنزّل هذا التركيزُ القانونيّ إلى شبكات استخراج فعلية على أرض الواقع؟ وما مآلُ هذه البنية على القدرة التنموية والخدمية للدولة؟ وأخيراً: ما احتمالاتُ تجاوز هذه البنية، وما شروطُ ذلك [3]؟

رابعاً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضيةٍ رئيسة مؤدّاها أنّ دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ لم يُخفق في بناء الدولة التنموية بفعل سوء التطبيق، بل إنّ إخفاقه ثمرةُ تصميمٍ بنيويّ يجعل الدستورَ قناةً قانونية لشرعنة الاستيلاء المنظَّم على الريع النفطي. وتتفرّع عن هذه الفرضية الأمّ فرضياتٌ فرعية: أولاها أنّ الفصل بين النصّ الدستوريّ المقيِّد والسلطة التنفيذية المحتكِرة نمطٌ متكرّر عبر تاريخ الدولة العراقية لا سمةٌ لدستور 2005 وحده؛ وثانيتها أنّ التفسير القضائيّ القرار (201/ 2026) هو الأداةُ التي حوّلت التوسّعَ التنفيذيّ من ممارسةٍ واقعية إلى قاعدةٍ مقنَّنة محصَّنة؛ وثالثتها أنّ التركيز العموديّ للسلطة يتضافر مع التوزيع الأفقيّ للاستحواذ عبر نظام المحاصصة فيُنتجان انهياراً في القدرة الإنتاجية والخدمية؛ ورابعتها أنّ الإصلاح المؤسسيّ المعتاد عاجزٌ بنيوياً عن تغيير هذا النظام لأنّ العطب في التصميم لا في التطبيق [4].

خامساً: المناهج البحثية المعتمدة

اقتضت طبيعةُ الموضوع توظيفَ جملةٍ من المناهج المتضافرة لا منهجٍ واحد، لأنّ الظاهرةَ المدروسة مركّبةٌ تتقاطع فيها حقولُ القانون والاقتصاد والسياسة والتاريخ. فاعتُمد المنهجُ التحليليّ البنيويّ في تفكيك العمارة الدستورية وكشف بنيتها العميقة وراء ظاهر نصوصها؛ والمنهجُ النقديّ في تعرية التناقض بين وعد النصّ وواقع الأداء، وفضح وظيفة الشرعية الشكلية في التمويه على الاستحواذ الفعلي؛ والمنهجُ المقارن في وضع الحالة العراقية في مرآة نظائرها الإقليمية (مصر) والقارية (فنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا)، لاختبار ما إذا كانت مفارقةُ الوفرة قدَراً حتمياً أم نتاجَ تصميمٍ بعينه؛ والمنهجُ الاستقرائيّ في الانتقال من الوقائع الجزئية والقرائن المتراكمة إلى النمط البنيويّ العام؛ والمنهجُ الاستشرافيّ في استقراء مسارات النظام المحتملة وشروط تجاوزه.

سادساً: الجديد في البحث

يتمثّل الجديدُ الذي يطمح هذا البحث إلى إضافته في مستويات ثلاثة. أوّلها نظريّ: بلورةُ مفهوم "الدستورانية الريعية" بوصفه إطاراً تحليلياً ينقل الدراسةَ الريعية من حقل الاقتصاد السياسي إلى حقل القانون الدستوري، فيسدّ الثغرة القائمة بين المقاربتين. وثانيها توثيقيّ–تحليليّ: جعلُ القرار التفسيري رقم (201/اتحادية/2026) محوراً

برهانياً لتحليل كيفية تحوّل القيد الدستوري إلى إطلاق عبر التأويل القضائي، وهو قرارٌ حديثٌ لم يَنَلْ بعدُ حظَّه من الدراسة. وثالثها منهجيّ: الجمعُ بين التأصيل التاريخيّ الممتدّ (منذ القانون الأساسي 1925) والتحليل البنيويّ للحاضر والاستشراف للمستقبل، في نسقٍ سببيّ واحد يُثبت أنّ الفصل بين النصّ والسلطة نمطٌ عابرٌ للأنظمة لا حادثةٌ ظرفية. وبهذا يقدّم البحثُ قراءةً تتجاوز التفسيرَ الثقافويّ (الذي يردّ الإخفاق إلى خصوصيةٍ عربية) والتفسيرَ الإراديّ (الذي يردّه إلى فساد الأشخاص) نحو تفسيرٍ بنيويّ يربط الظاهرةَ بتصميمها القانونيّ في سياقٍ إمبرياليّ وريعيّ متكامل [5].

الفصل التمهيدي: التأصيل التاريخي – تكرارُ النمط الريعي– الدستوري (1921–2003)

تقوم هذه الدراسة على دعوى مؤدّاها أنّ إخفاق الدستور العراقي في بناء الدولة التنموية ليس ثمرةَ سوء تطبيقٍ لنصٍّ صالح، بل هو نتيجةُ تصميمٍ بنيويّ أُريد له أن يُنتج هذا الإخفاق. وأشد إحكاماً فيما تُختبَر به هذه الدعوى هو النظرُ في مدى تكرارها عبر الزمن؛ ذلك أنّ ظهور بنيةٍ بعينها في لحظةٍ تاريخية واحدة قد يُحمَل على المصادفة أو الظرف العابر، أمّا تكرارُها المطّرد عبر ثمانية عقودٍ وثلاثة أنظمةٍ متعاقبة – ملكيةٍ وجمهوريةٍ ومحتلّة – فيرفعها من مرتبة الحادثة العارضة إلى مرتبة النمط البنيويّ الثابت. فإن ثبت أنّ الفصل بين نصٍّ دستوريّ يبدو مقيِّداً وممارسةٍ فعلية تُركّز السلطة وتحتكر الريع قد لازم الدولةَ العراقية منذ نشأتها لا منذ دستور 20005 وحده، بطلت مقولةُ "سوء التطبيق" وثبتت مقولةُ "عطب التصميم". وعليه فإنّ هذا الفصل التمهيدي لا يقصد سردَ تاريخ العراق الحديث لذاته، بل توظيفَ محطّاته الكبرى قرائنَ متراكمة على أنّ الفصل بين النصّ والممارسة ليس ابتكارَ دستور 2005 ولا القرار (201/ 2026) ، بل نمطٌ بنيويّ ملازمٌ للدولة العراقية منذ تأسيسها الخارجيّ عام 1921. [6]

المبحث الأول: الهندسة الخارجية واغتراب النص عن السلطة (1925)

نشأت الدولةُ العراقية عام 1921 لا من تطوّرٍ داخليّ تفاوضيّ بين قوى المجتمع، بل من قرارٍ بريطانيّ نصّب الملك فيصل على عرشٍ مستحدَث، وأقام حوله طبقةً من كبار ملّاك الأرض وشيوخ العشائر بوصفها القاعدةَ الاجتماعية للعرش. وهذا التأسيسُ الخارجيّ هو الشرطُ الأوّل الذي يجعل "الدستورانية الريعية" ممكنة: فالدولةُ التي تُبنى من فوقٍ إلى تحت، بإرادةٍ خارجية، لا تحتاج إلى التفاوض مع مجتمعها حول الحقوق والموارد، بل تحتاج إلى ترتيبٍ قانونيّ يُضفي الشرعيةَ على سلطةٍ قائمةٍ سلفاً. وقد جاء القانونُ

الأساسيّ لسنة 1925 ليؤدّي هذه الوظيفة بالضبط، فحمل في بنيته التوترَ ذاته الذي سيتكرّر بعد ثمانين عاماً: نصٌّ يُعلن المبادئ الليبرالية في بابه الخاص بالحقوق، وبنيةٌ فعلية تُركّز السلطة في قمّة الهرم التنفيذي [7].

والدليلُ على هذا التوتّر مستمَدٌّ من النصّ نفسه لا من تأويلٍ خارجيّ عليه: فبينما يُعلن القانونُ الأساسيّ في مادته الثانية أنّ العراق "دولةٌ ذات سيادةٍ مستقلّةٌ حرّة"، وأنّ حكومتَه "ملكيةٌ وراثية دستورية"، فإنّ بنيةَ توزيع السلطة فيه تجعل الملكَ فوق المساءلة الفعلية، إذ تُمارَس صلاحياتُه الواسعة عبر الوزراء الذين يتحمّلون التبعةَ عنه، فيبقى مصدرُ القرار محصَّناً بينما تتوزّع المسؤوليةُ على غيره. وقد خلصت الدراساتُ التاريخية العراقية المحكَّمة إلى أنّ القانون الأساسيّ "أعطى صلاحياتٍ واسعة للملك والسلطة التنفيذية، وأضعف صلاحياتِ السلطة التشريعية، حتى غدت السلطتان التشريعية والقضائية ضعيفتين إزاء التنفيذية، وكان الملكُ أقوى من جميع السلطات". وهذا التشخيصُ — الصادر عن الفقه العراقي وليس الخارجيّ — هو عينُ ما شخّصته هذه الدراسةُ في تطبيقات القرار (201/2026) امتداداً لبنية دستور 2005: تركيزُ السلطة في التنفيذيّ مع إضعاف التشريع. الفارقُ الزمنيّ بين لحظتي التأسيس ثمانون عاماً (1925–2005)، والبنيةُ واحدة [8].

على أنّ الأمانةَ المنهجية تقتضي الإقرارَ بأنّ القانون الأساسيّ 1925 حوى فعلاً نصوصاً حقوقية متقدّمة لعصرها — المساواة أمام القانون بصرف النظر عن القومية والدين واللغة، وصيانة الحرية الشخصية والملكية — حتى عُدّ في بعض القراءات من "الدساتير الناهضة". غير أنّ هذا الإقرار لا يُبطل الحجّة بل يُعمّقها: فوجودُ نصٍّ حقوقيّ متقدّم إلى جانب بنيةٍ تُركّز السلطة هو بالضبط بنيةُ "الدستورانية الريعية" في تجلّيها الأوّل — النصُّ الليبرالي يؤدّي وظيفةَ التمويه، والبنيةُ الفعلية تؤدّي وظيفةَ التركيز. وهذا التلازمُ بين الوجهين، يتكرّر في تقارير راند عن دستور ٢٠٠٥ (الأكثر ليبرالية / المآل الكارثي)، نجد جذرَه هنا في ١٩٢٥: دولةٌ تُعلن الحقوقَ وتُمارس الاحتكار في آنٍ واحد [9].

المبحث الثاني: الوثبة (1948) وثورة (1958) - انفجارُ التناقض المكبوت

" إذا كانت البنيةُ الريعية—الدستورية تُركّز السلطةَ والثروة في قمّةٍ منفصلة عن قاعدتها الاجتماعية، فإنّ منطقها الداخليّ يُنتج بالضرورة احتقاناً دورياً ينفجر حين تعجز الدولةُ عن الوفاء بعقدها الضمنيّ. وتُجسّد وثبةُ كانون الثاني 1948 — التي اندلعت احتجاجاً على معاهدة بورتسموث وامتدادِ النفوذ البريطاني، وأودت بحياة المئات — أوّلَ انفجارٍ كبير لهذا التناقض المكبوت: جماهيرُ تُطالب بسيادةٍ فعلية بينما النخبةُ الحاكمة تُدير

علاقةً تبعية مع القوة الخارجية التي نصّبتها. ولم تكن الوثبةُ حدثاً معزولاً بل عَرَضاً لبنيةٍ لا تُتيح التعبيرَ السياسيّ المؤسسيّ عن مطالب القاعدة، فيتحوّل المكبوتُ إلى انفجارٍ في الشارع بدل أن يجد قناةً دستورية [10].

وبلغ هذا التناقضُ ذروتَه في 14 تموز 1958، حين أطاحت حركةُ الضباط الأحرار بالملكية، فقُتل الملكُ فيصل الثاني والوصيّ عبد الإله ورئيسُ الوزراء نوري السعيد. وقد قدّم المؤرّخون — وفي مقدّمتهم حنّا بطاطو في عمله المرجعيّ عن الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق — تحليلاً بنيوياً يُبيّن أنّ سقوطَ الملكية لم يكن مجرّد انقلابٍ عسكريّ بل انهياراً لبنيةٍ اجتماعية—اقتصادية بأكملها: بنيةِ النظام الملكيّ شبه الإقطاعي الذي رَبَط شرعيتَه بطبقةٍ من كبار الملّاك، فلمّا تصدّعت تلك الطبقةُ تصدّع النظامُ القائم عليها. غير أنّ المفارقةَ العميقة — التي تخدم أطروحةَ هذه الدراسة — أنّ الثورة، على جذريّتها، لم تُفضِ إلى تفكيك البنية الريعية ذاتها، بل إلى إعادة إنتاجها بفاعلين جدد؛ إذ ظلّ الريعُ النفطيّ محتكَراً من قمّةٍ سلطوية، وإن تغيّرت هويةُ القمّة من ملكيةٍ إلى جمهورية [11].

المبحث الثالث: تأميم النفط (1961–1972) - الاستثناءُ الذي يُثبت القاعدة

تُمثّل محطّةُ استعادة النفط الوطنية الاختبارَ الأدقّ لأطروحة هذه الدراسة، لأنّها تبدو للوهلة الأولى نقضاً لها: فحين أصدر العراق القانونَ رقم 80 لسنة 1961، مستردّاً نحو خمسةٍ وتسعين إلى تسعةٍ وتسعين ونصفٍ في المئة من مناطق امتياز شركة نفط العراق دون تعويض، ثمّ توّج ذلك بقانون التأميم رقم 69 لسنة 1972 الذي أمّم عمليات الشركة وآلت بموجبه ملكيةُ جميع المنشآت والحقوق إلى الدولة، بدا أنّ العراق قد كسر أخيراً حلقةَ الاعتماد الريعيّ الخارجيّ وأخضع مورده الوطنيّ لسيادته. وهذه لحظةٌ سياديةٌ حقيقية لا يجوز التقليلُ من شأنها، إذ فرض العراقُ فيها إرادتَه على أعتى الشركات الاحتكارية العالمية [12].

غير أنّ الفحصَ البنيويّ الدقيق يكشف أنّ هذا الاستثناءَ يُثبت القاعدةَ بدل أن ينقضها: فالتأميمُ نقل ملكيةَ الريع من الشركة الأجنبية إلى الدولة، لكنّه لم ينقل السيطرةَ عليه من قمّة السلطة التنفيذية إلى مؤسساتٍ رقابية تمثيلية أو إلى صوتٍ دستوريّ للمنتِجين. بعبارةٍ أخرى: تغيّر مالكُ الريع، ولم تتغيّر بنيةُ احتكاره.

"لقد كان التأميمُ انتصاراً وطنياً على المستوى الخارجيّ (استعادة المورد من الشركات

الأجنبية)، لكنّه لم يُصحَب بتحصينٍ دستوريّ يربط الريعَ المُستعاد بالمساءلة الداخلية، فبقيت الثروةُ المؤمَّمة تحت تصرّف قمّةٍ سلطوية غير خاضعةٍ لرقابةٍ فعلية. وهذا بالضبط ما يُفسّر كيف أنّ عائداتِ التأميم الهائلة في السبعينيات لم تتحوّل إلى بناءٍ مؤسسيّ دائم، بل مُوّلت بها حروبٌ ومشاريعُ استعراضية وأجهزةُ سيطرة، تماماً كما تنبّأت بذلك دراساتُ "مفارقة الوفرة" في نظائر العراق النفطية [13].

وبهذا يكتمل البرهانُ التاريخيّ على أنّ الدستورانية الريعية بنيةٌ عابرةٌ للأنظمة لا سمةٌ لنظامٍ بعينه: فمن الملكية الدستورية (1925) التي ركّزت السلطة في ملكٍ "مصونٍ غير مسؤول"، إلى الجمهورية التي أعادت إنتاج الاحتكار بفاعلين جدد، إلى لحظة التأميم التي استعادت المورد دون أن تُحرّر السيطرة عليه، إلى دستور 2005 والقرار (201/ 2026) اللذين قنّنا التركيزَ التنفيذيّ باسم "تنفيذ السياسة العامة" — يتكرّر النمطُ ذاته: نصٌّ يُقيّد في ظاهره، وسلطةٌ تحتكر في باطنها، وريعٌ يُدار من قمّةٍ منفصلة عن قاعدتها. إنّ ثمانين عاماً من التكرار عبر ثلاثة أنظمةٍ متناقضة أيديولوجياً هي البرهانُ القاطع على أنّ العطبَ ليس في الأشخاص ولا في الأيديولوجيا الحاكمة، بل في بنيةٍ تحمل الدولةَ العراقية منذ لحظة تأسيسها الخارجيّ — وهو ما يجعل الإصلاحَ الجزئيّ عاجزاً، ويجعل التغييرَ الحقيقيّ مشروطاً بإعادة بناء العلاقة بين الثروة والسلطة والمساءلة من جذرها [14].

الفصل الأول: الإطار النظري والسياق التاريخي للدستورانية الريعية

يتأسّس البناءُ التحليليّ لهذه الدراسة على قاعدةٍ نظرية لا بدّ من إرسائها قبل الولوج إلى تفاصيل الآلية الدستورية؛ إذ إنّ مفهوم "الدستورانية الريعية لا يُفهَم في فراغ، بل بوصفه امتداداً نقدياً لنظرية الدولة الريعية الكلاسيكية وتجاوزاً لحدودها في آن. ومن ثمّ يتناول هذا الفصلُ ثلاثَ مسائل متدرّجة: أولاها فحصُ النظرية الريعية في قوّتها التفسيرية وحدود مفهومها، لبيان الثغرة التي يسدّها البُعد الدستوري؛ وثانيتها تتبّعُ الجذر الإمبريالي والإبستيمولوجي لنشأة الدولة العراقية، لأنّ الدستورانية الريعية لا تُفهَم بمعزلٍ عن سياق التأسيس الخارجي؛ وثالثتها وضعُ الحالة العراقية في مرآة المقارنة القارية، لاختبار ما إذا كانت مفارقةُ الوفرة قدَراً حتمياً أم نتاجَ تصميمٍ مؤسسيّ بعينه. فيمهد التدرّج للانتقال من الإطار النظري العام إلى الآلية الدستورية المحدَّدة لاحقاً.

المبحث الأول: نظرية الدولة الريعية بين قوّة التفسير وحدود المفهوم

يُجمع منظّرو الدولة الريعية على أنّ الاقتصاد الريعيّ يتميّز بهيكلٍ يستمدّ الجزء الأعظم

من دخله من مصدرٍ خارجيٍّ — غالباً ما يكون ريعَ الموارد الطبيعية — لا من الإنتاج المحليّ الموسَّع، وأنّ هذه الحقيقة الاقتصادية تستتبع بنيةً سياسية بعينها: دولةٌ تحتكر إدارة المورد الريعيّ وتوزيعه، فتتحرّر بذلك من الحاجة إلى فرض نظامٍ ضريبيّ شامل، ومن ثمّ من ضغط المساءلة الذي يولّده هذا النظام في التجربة الأوروبية. فحيث لا ضريبةَ تُجبى من المواطن، يضعف مبدأ "لا فرضَ ضريبيّ دون تمثيل"، وتنفصل الدولةُ عن مجتمعها انفصالاً يجعلها "مُوزِّعةً" للريع لا "مُنتِجةً" له، على النحو الذي فرّق فيه لوتشياني بين دولة التوزيع ودولة الإنتاج. وفي هذا الانفصال يكمن بحسب هذه المدرسة — سرُّ العلاقة السلبية بين وفرة الريع وضُعف التحرّر السياسي والتنمية [15].

غير أنّ الوفاء لهذه النظرية يقتضي الوفاءَ أيضاً لحدودها، وهي حدودٌ اعترف بها روّادُها أنفسهم. فقد نبّه لوتشياني في مراجعاته المتأخّرة إلى أنّ النموذج الريعيّ لم يكن يوماً أداةً تفسيرية وحيدةً أو شاملة للسياسة في المنطقة، وأنّ ثورات عام 2011 التي انبثقت من مجتمعاتٍ ريعية وغير ريعية على السواء قد زعزعت الفرضية القائلة إنّ الريع يُنتج بالضرورة خضوعاً سياسياً. وهنا تبرز المفارقةُ التي لا بدّ للباحث الجادّ من مواجهتها لا الالتفاف عليها: إذا كان الريع لا يُفضي حتماً إلى الاستبداد، فما الذي يجعل التجربة العراقية تُنتج هذا القدر من الاحتكار والتفكّك؟ إنّ الإجابة لا تكمن في الريع بوصفه معطىً اقتصادياً صرفاً، بل في الكيفية التي يُصاغ بها قانونياً ودستورياً — وهذا بالضبط هو المدخل الذي تنفذ منه هذه الدراسة إلى ما وراء النظرية الكلاسيكية [16].

والحال أنّ العراق يمثّل نموذجاً شبه مثاليّ للاعتماد الريعيّ من حيث البنية الاقتصادية الخام: فالنفط يشكّل ما يزيد على 92% من صادراته، ويسهم بنحو 90% من إيرادات الموازنة العامة، في حين لا يستوعب قطاع استخراجه إلّا نسبةً ضئيلة من قوّة العمل. بل إنّ الإيرادات الحكومية العراقية تضاعفت أكثر من مرّتين خلال العقد الأخير، من نحو 47 مليار دولار عام ٢٠١٦ إلى ما يتجاوز 100 مليار دولار في السنوات الأخيرة، دون أن يقابل هذا التضخّم في المداخيل تحوّلٌ موازٍ في القدرة الإنتاجية أو الخدمية. وهذه المفارقة الكميّة — تضاعُف الدخل مع ثبات العجز أو تفاقمه — هي القرينة الأولى على أنّ المشكلة ليست في نُدرة الموارد بل في وجهة توزيعها، أي في البنية القانونية التي تحكم من يصل إليها وكيف [17].

على أنّ الاقتصار على التحليل الاقتصاديّ البحت يظلّ عاجزاً عن تفسير الآلية التي بها يتحوّل الريعُ من ثروةٍ عامة إلى نظامٍ قانونيّ معترفٍ به. فالنظرية الريعية تُخبرنا

عن شرط الإمكان الاقتصادي للاحتكار، لكنّها لا تُخبرنا عن الأداة القانونية التي تُنفّذه وتُشرعنه. وهنا يدخل البُعدُ الدستوري بوصفه الحلقةَ المفقودة: إذ إنّ الدستور لا يقتصر دورُه على توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث، بل يُحدّد — صراحةً أو ضمناً، نصّاً أو تفسيراً — من يملك حقّ الوصول إلى الريع وكيفية اقتسام عوائده. وفي الحالة العراقية، حيث وُلد الدستورُ من هندسةٍ خارجية لا من تطوّرٍ داخلي، لم تُوجَّه هذه الآليات نحو بناء دولةٍ تنموية مستقلّة، بل نحو صيغةٍ تضمن إدامةَ الاعتماد وتيسير الاستخراج مع حفظ الاستقرار النسبيّ للنظام — وهو ما يجعل "الدستورانية الريعية" مفهوماً لا غنى عنه لسدّ الثغرة التي تتركها النظرية الاقتصادية وحدها [18].

المبحث الثاني: الجذر الإمبريالي والإبستيمولوجي لإعادة التأسيس الدستوري

لا يُفهم مولدُ الدستور العراقي الحالي في معزلٍ عن الاستراتيجية الإمبريالية التي أحاطت بتشكيله، وهي استراتيجيةٌ لم تتّخذ شكلاً واحداً جامداً عبر القرون بل تطوّرت في مراحل: من الاستعمار المباشر والاحتلال العسكري، إلى الهيمنة غير المباشرة عبر الانتداب والحماية والنفوذ، وصولاً إلى ما يمكن تسميته بالهيمنة الإبستيمولوجية، حيث لا يُكتفى بالسيطرة على الأرض والموارد، بل تُعاد صياغةُ المقولات الفكرية ذاتها التي يُفهَم بها معنى الحداثة والديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وفي هذا المستوى الأخير تحديداً تُصبح القوالبُ الدستورية الغربية معياراً للتحضّر، ويُصبح تبنّيها علامةً على "اللحاق بالركب"، بينما هي في العمق قد تحمل في طيّاتها آليات الإخضاع نفسها التي تدّعي تجاوزها [19].

وقد جسّد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 انتقالاً مركّباً بين هذه الأشكال: فهو لم يكتفِ باستعادة السيطرة العسكرية المباشرة، بل تعدّاها إلى إعادة بناء هندسة الدولة من قواعدها، عبر تفكيك الجيش والحزب الحاكم والإدارة، ثمّ إعادة تركيب النظام على أساسٍ جديد يُتوَّج بدستورٍ يُفترض فيه أن يُعبّر عن الإرادة الشعبية. بيد أنّ هذا الدستور صيغ في ظرفٍ يجعل ادّعاء "الإرادة الحرة" موضعَ نظر: فالوثيقةُ التي تُرسم تحت الاحتلال، وبإشرافه، وضمن جدولٍ زمنيّ يفرضه، تحمل بالضرورة بصمةَ من يُشرف عليها. ولا يعني هذا أنّ العراقيين كانوا مجرّد أدواتٍ سلبية — فقد كان لقواهم السياسية دورٌ فاعل في المساومات — لكنّه يعني أنّ إطار المساومة نفسه، وحدودها القصوى، كانت مرسومةً سلفاً بما يخدم استقرار الترتيب الجديد لا تجاوزه [20].

ومن هنا يتّضح أنّ ثمّة منطقاً استراتيجياً أعمق يحكم إبقاءَ الدولة العراقية ضعيفةً

مجزّأة، منطقاً يتجاوز الرغبةَ المباشرة في النفط والقواعد العسكرية إلى ما يمكن وصفه بالخوف البنيوي من قيام دولةٍ عراقية قوية مركزية قد تُخلّ بموازين الهيمنة الإقليمية. فالدولةُ القوية المستقلّة تُمثّل — من منظور القوة المهيمنة — تهديداً محتملاً، سواء عبر تحالفاتها الإقليمية أو عبر قدرتها على مقاومة الإملاءات؛ ومن ثمّ يغدو إبقاؤها في حالة تشظٍّ دستوريّ دائم لا عَرَضاً غير مقصود بل ميزةً وظيفية تضمن تبعيّتها. وبهذا المعنى، فإنّ ضعف الدستور العراقي في تأمين وحدةٍ فعلية للسلطة ليس ثغرةً في التصميم بل هو التصميم ذاته، بما يجعل "الدستورانية الريعية" في العراق نتاجاً متقاطعاً للإكراه الخارجي والمصلحة الداخلية معاً، لا نتاجاً لأحدهما منفرداً [21].

ولا يقتصر تشخيصُ الطابع الخارجيّ لنشأة الدولة العراقية على المدرسة النقدية الأنجلوسكسونية، بل تتضافر عليه تقاليدُ بحثية أوروبية وروسية تُقارب المسألة من زوايا متكاملة تُغني التحليل وتُحصّنه من تهمة الأحادية. فمن الجانب الفرنسي، تُرسي الدراساتُ التاريخية المعمّقة أنّ الدولة العراقية "صنيعةٌ" ذاتُ خللٍ تأسيسيّ منذ لحظة تشكيلها من ولاياتٍ عثمانية ثلاث (بغداد والبصرة والموصل) بقرارٍ خارجيّ لا بتطوّرٍ داخلي، وأنّ هذا الخللَ المؤسِّس ظلّ يُسمّم القرنَ بأكمله عبر الانقلابات المتتالية والحروب والحصار والاحتلال، حتى غدا الريعُ النفطيّ ثروةً "مُختطَفة" من قِبَل حائزي السلطة لا مورداً للتنمية الوطنية. ومن الجانب الألماني، تُقدّم أبحاثُ الدولة الريعية في مراكز الدراسات الشرق أوسطية تحليلاً لكيفية تعبئة الموارد النفطية عبر حقبٍ اقتصادية متعاقبة، مبيّنةً أنّ النفط لم يكن يوماً مجرّد مصدرِ دخل بل أداةَ إدامةٍ للسلطة تتكيّف بنيتُها مع تقلّبات الريع صعوداً وهبوطاً. أمّا من الجانب الروسي، فإنّ مدرسةَ الاستشراق ونظريةَ العالم متعدّد الأقطاب تُضيء البُعدَ الجيوسياسيّ الذي تتقاطع فيه الهيمنةُ الأحادية على العراق مع صراعٍ دوليّ أوسع على النظام العالمي، فتُبيّن أنّ إضعافَ الدولة العراقية ليس شأناً داخلياً محضاً بل حلقةً في إعادة ترتيب موازين القوى الكونية. وتلاقي هذه المنظورات الثلاثة — على تباين مدارسها ولغاتها — حول جوهرٍ واحد يعضد أطروحةَ هذه الدراسة: أنّ الدستورانية الريعية في العراق ليست انحرافاً محلياً معزولاً بل نتاجاً لتقاطعٍ بنيويّ بين هندسةٍ خارجية واختطافٍ داخليّ للريع، يشهد به الباحثون من باريس وهامبورغ وموسكو كما يشهد به باحثو بغداد وبيروت [22].

وليست هذه القراءةُ الإمبريالية بمنجاةٍ من النقد، بل إنّ الأمانة المنهجية تقتضي الإقرارَ بأنّها قد تُبالغ أحياناً في ردّ كلّ ظاهرةٍ إلى فعلٍ خارجيّ مدبَّر، فتُهمل استقلاليةَ الفاعل

المحلي وحساباته الخاصة وعوامله الثقافية والأيديولوجية. فالنخبةُ العراقية لم تكن مجرّد منفّذٍ لإرادةٍ خارجية، بل كان لها في كثيرٍ من المحطّات قرارُها المستقلّ ومصلحتُها الذاتية التي قد تتقاطع مع الإرادة الخارجية أو تتعارض معها. غير أنّ هذا التحفّظ، على وجاهته، لا يُبطل جوهرَ التحليل بل يُهذّبه: فالبنيةُ الدستورية الريعية تُفهَم على أفضل وجهٍ بوصفها التقاءً بين إكراهٍ خارجيّ رسم الإطار، ومصلحةٍ داخلية ملأت هذا الإطار وأدامته، لا بوصفها مؤامرةً أحادية الاتجاه. وهذا التوازن بين البُعدين هو ما يميّز التحليل البنيوي الناضج من التبسيط التآمري [23].

المبحث الثالث: مفارقةُ الوفرة في مرآة المقارنة القارية

لا تنفرد التجربةُ العراقية بمفارقة أن تجتمع وفرةُ الموارد مع فقر التنمية، بل إنّ هذه المفارقة تُشكّل نمطاً عابراً للقارات وثّقته الدراساتُ المقارنة تحت مسمّى "لعنة الموارد" أو "مفارقة الوفرة". فقد بيّنت الأبحاثُ الرائدة في هذا الحقل أنّ الدول المصدّرة للنفط — على تباين ثقافاتها وأنظمتها، من فنزويلا في أمريكا اللاتينية إلى نيجيريا والجزائر في أفريقيا إلى إيران وإندونيسيا في آسيا — قد سلكت مساراتٍ تنموية متشابهة وانتهت إلى نتائجَ محبِطة متقاربة، رغم أنّها تلقّت أضخمَ تحويلٍ للثروة عرفه التاريخ دون حرب. والمفتاحُ التفسيري في هذه الأبحاث ليس الثقافةَ ولا الدين ولا حتى مجرّد وفرة النفط، بل بنيةُ الحوافز المؤسسية التي يُنشئها الاعتماد الريعي: إذ حين تستقلّ الدولةُ مالياً عن مواطنيها عبر الريع، تضعف حوافزُ بناء القدرة الإنتاجية وتقوى حوافزُ الاستحواذ على الريع وتوزيعه لشراء الولاء [24].

وهذا التطابقُ في النتائج عبر ثقافاتٍ متباعدة هو القرينةُ الحاسمة التي تُبطل التفسيرَ الثقافوي لإخفاق التنمية في العراق؛ فإذا كانت فنزويلا الكاثوليكية اللاتينية، ونيجيريا الأفريقية متعدّدة الأديان، وإندونيسيا الآسيوية المسلمة، قد أنتجت جميعُها الأنماطَ ذاتها من التشوّه الريعي، فإنّ ردّ الإخفاق العراقي إلى "خصوصيةٍ" عربية أو إسلامية يغدو تفسيراً واهياً منهجياً. غير أنّ المقارنة تكشف في الوقت نفسه استثناءاتٍ دالّة — كالنرويج التي نجت من اللعنة، وإندونيسيا التي خفّفت وطأتها نسبياً — وهي استثناءاتٌ تُثبت أنّ اللعنة ليست قدَراً حتمياً بل نتاجَ تصميمٍ مؤسسي بعينه: فمن ربط الريعَ بمؤسساتٍ رقابية شفّافة وصناديقَ سيادية منضبطة نجا، ومن تركه نهباً لتنفيذيٍّ متحرّرٍ من الرقابة سقط. وهنا تلتقي "مفارقة الوفرة" الكونية بـ"الدستورانية الريعية الخاصة بالعراق: فالأولى تصف الظاهرة عبر القارات، والثانية تُشخّص آليتَها القانونية المحدَّدة في الحالة العراقية [25].

الفصل الثاني: المادة (80) والقرار (201/ 2026) — آليةُ تحرير القيد الدستوري

ينتقل التحليلُ في هذا الفصل من الإطار النظري العام إلى قلب الأطروحة ومحورها البرهاني؛ إذ إنّ كلّ ما سبق من تأصيلٍ تاريخيّ ونظريّ إنّما كان تمهيداً لهذه اللحظة التي تتكشّف فيها الآليةُ القانونية للدستورانية الريعية في تجلّيها المعاصر. وتتوزّع المعالجةُ على ثلاثة مباحث متلازمة: يفحص أولُها النصّ الدستوريّ نفسه المادة (80) لبيان التوتّر بين انغلاق صياغته المقيِّدة وانفتاح تأويله الممكن؛ ويتناول ثانيها القرارَ التفسيري (201/ 2026) بوصفه اللحظةَ التي يتحوّل فيها التوسّعُ التنفيذيّ من ممارسةٍ واقعية إلى قاعدةٍ مقنَّنة محصَّنة قضائياً؛ ويواجه ثالثُها الروايةَ المضادّة التي تعدّ الدستورَ إنجازاً ليبرالياً، لا لتجاهلها بل لتفكيكها من الداخل. وبهذا يكتمل البرهانُ على أنّ الآلية الدستورية ليست ثغرةً عارضة بل تصميماً متماسكاً.

المبحث الأول: النصّ الدستوري بين انغلاق الصياغة وانفتاح التأويل

تنصّ المادة (80) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 على أنّ مجلس الوزراء يمارس صلاحياتٍ محدّدةً حصراً، أوّلها "تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة، والإشراف على عمل الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة"، وثالثها "إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات، بهدف تنفيذ القوانين". والملاحظُ في هذه الصياغة أنّها ليست فضفاضةً مفتوحة كما قد يُظنّ، بل هي على العكس مقيَّدةٌ بقيدٍ صريح: فسلطةُ إصدار الأنظمة والتعليمات مشروطةٌ بغايةٍ محدّدة هي "تنفيذ القوانين". أي إنّ الدستور لم يمنح مجلس الوزراء سلطةً تنظيمية أصيلة مطلقة، بل سلطةً تنفيذية تابعة، لا تقوم إلّا حيث يوجد قانونٌ نافذٌ تخدمه وتُترجمه إلى إجراءات. وهذا القيد، في منطق القانون الدستوري، هو صمّامُ الأمان الذي يمنع تحوّل السلطة التنفيذية إلى مشرّعٍ موازٍ [26].

وقد أدرك الفقهُ الدستوري العراقي خطورةَ تجاوز هذا القيد، فذهب جانبٌ معتبرٌ منه إلى أنّ إصدار مجلس الوزراء قراراتٍ ذات أثرٍ تشريعيّ — كالإعفاءات الضريبية مثلاً — دون سندٍ من قانونٍ نافذ، يُعدّ خرقاً صريحاً لأحكام الدستور؛ إذ كان الأصلُ أن يسلك المجلسُ طريق اقتراح مشروعات القوانين المنصوص عليه في البند (ثانياً) من المادة ذاتها، لا أن يُنشئ قواعد آمرة بقرارٍ تنفيذيّ يلتفّ به على اختصاص السلطة التشريعية. وفي هذا التمييز الدقيق بين "التنظيم التنفيذي" المشروط بقانون، و"التشريع المُقنّع" الذي يتجاوزه، تكمن العتبةُ التي يتحدّد عندها ما إذا كانت الدولةُ تحكمها القاعدةُ القانونية أم إرادةُ السلطة التنفيذية. وكلّ توسيعٍ لتفسير البند (ثالثاً) بما يتجاوز "تنفيذ القوانين"

إلى "تنفيذ السياسة العامة" ابتداءً، إنّما هو في حقيقته نقلٌ لهذه العتبة وإزاحةٌ للقيد الدستوري من موضعه [27].

وهنا تتبدّى مفارقةٌ تأسيسية تُشكّل عصبَ هذا البحث: فالبند (أوّلاً) يُسنِد إلى مجلس الوزراء "تخطيط وتنفيذ السياسة العامة"، بينما يَقصُر البند (ثالثاً) سلطةَ إصدار الأنظمة والتعليمات على "تنفيذ القوانين". فإذا ما جرى الربطُ بين البندين على نحوٍ يجعل السلطةَ التنظيمية خادمةً لـ"السياسة العامة" الواردة في البند الأول — لا لـ"القوانين" الواردة في البند الثالث — فإنّ القيد ينحلّ تماماً؛ إذ إنّ "السياسة العامة" مفهومٌ مطّاطٌ غير محدَّدٍ بنصٍّ تشريعيّ يمكن قياس الأنظمة عليه، في حين أنّ "القانون" معطىً محدَّدٌ منضبط. وبهذا التحوير التأويليّ الدقيق يتحوّل مجلسُ الوزراء من جهةٍ تُنفّذ إرادةَ المشرّع إلى جهةٍ تصنع السياسة وتُنفّذها في آنٍ واحد، فيجتمع في يدها التخطيطُ والتنفيذ والتنظيم، وتنهار الحدودُ التي أقامها الدستور بين صنع القاعدة وتطبيقها [28].

المبحث الثاني: القرار التفسيري رقم (201/اتحادية/2026) بوصفه لحظةَ التقنين

في تموز من عام 2026، أصدرت المحكمةُ الاتحادية العليا في العراق قرارَها التفسيري رقم (201/اتحادية/2026)، بناءً على طلبٍ مقدَّمٍ من رئيس مجلس الوزراء، متعلّقاً بتفسير أحكام البند (ثالثاً) من المادة (٨٠). وقد تناول القرارُ تحديدَ نطاق صلاحية مجلس الوزراء في إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات، مؤكّداً في حيثياته أنّ هذه الصلاحية مُستمدّةٌ مباشرةً من النصّ الدستوري لتسهيل تطبيق التشريعات والقوانين النافذة، ومُبيّناً الحدودَ الإدارية والفصلَ بين ما يُعدّ تنظيماً بقانونٍ وما يُعدّ تعليماتٍ وأنظمةً تنفيذية تخصّ العملَ الحكومي ومؤسسات الدولة. وفي ظاهر هذه الصياغة اعتدالٌ وانضباط، إذ تربط الصلاحيةَ بـ"التشريعات والقوانين النافذة"؛ غير أنّ العبرة ليست في منطوق القرار المجرَّد بل في المدى الذي يفتحه أمام الممارسة، وفي ما يُرتّبه من آثارٍ حين يُقرأ في ضوء البند الأول من المادة ذاتها [29].

إنّ القرارَ التفسيري، حين يُثبّت أنّ سلطة مجلس الوزراء التنظيمية "مُستمدّة مباشرةً من الدستور"، إنّما يُرسي مبدأً بالغَ الأثر: وهو أنّ هذه السلطة لا تحتاج إلى تفويضٍ تشريعيّ مستقلّ في كلّ حالة، ما دامت تندرج تحت عنوان تنفيذ ما هو نافذ. والإشكالُ أنّ عبارة "تسهيل تطبيق التشريعات" قابلةٌ للتمدّد حتى تشمل كلَّ فعلٍ حكوميّ تقريباً، ما دام يمكن ردُّه — ولو بتأويلٍ بعيد — إلى قانونٍ عامٍّ نافذ أو إلى "سياسةٍ عامة" تندرج تحت قانون. وهكذا فإنّ ما يبدو في منطوقه تقييداً (الربط بالقوانين النافذة) قد ينقلب في

مآله إطلاقاً، لأنّ اتّساع دائرة القوانين النافذة وعموميّتها يجعل قلّما يخلو فعلٌ تنفيذيّ من سندٍ يُتذرّع به. وبهذا يتحوّل القرارُ من مجرّد توضيحٍ فنّيّ لتوزيع الاختصاص إلى تقنينٍ قضائيّ لتوسّعٍ في السلطة التنفيذية كان قبله ممارسةً واقعية، فصار بعده قاعدةً مشمولةً بالحصانة التفسيرية العليا [30].

والخطورةُ البنيوية لهذا التقنين تكمن في أنّه يُغلق البابَ أمام الرقابة اللاحقة: فحين تُقرّر المحكمةُ الاتحادية العليا — وهي أعلى جهةٍ تفسيرية — أنّ سلطةً بعينها مُستمدّةٌ مباشرةً من الدستور، فإنّها تُخرجها من دائرة ما يستطيع المشرّعُ العاديّ تقييده، وتجعل أيَّ محاولةٍ برلمانية لضبطها معرَّضةً للطعن بعدم الدستورية. وبذلك تنقلب العلاقةُ بين السلطتين رأساً على عقب: فبدل أن يكون البرلمانُ ضابطاً للتنفيذ عبر التشريع، يُصبح التنفيذُ محصَّناً ضدّ التشريع باسم الدستور نفسه. وهذه هي اللحظةُ التي يتحوّل فيها ما يطلق عليه "الاستبداد الدستوري" من ممارسةٍ غير منتظمة إلى بنيةٍ مقنَّنة: سلطةٌ تنفيذية شبه مطلقة على الموارد والقرار الاقتصادي، مرتديةٌ ثوبَ الشرعية الدستورية، ومحميّةٌ بأعلى سلطةٍ قضائية في البلاد [31].

على أنّ الإنصافَ يقتضي التنبيهَ إلى أنّ قراءةَ القرار (201) بوصفه أداةَ تمكينٍ للاستحواذ ليست القراءةَ الوحيدة الممكنة؛ إذ يمكن لمدافعٍ عن القرار أن يقول إنّه لا يعدو توضيحاً لمبدأٍ راسخٍ في القانون الدستوري المقارن، هو أنّ للسلطة التنفيذية سلطةً تنظيميةً أصيلة لتسيير المرافق العامة، وإنّ ربطها بـ"القوانين النافذة" قيدٌ حقيقيّ لا صوريّ. وهذا الاعتراضُ جديرٌ بالحمل على محمل الجدّ، ولا يُردّ بالتجاهل بل بالتمحيص: فالفارقُ بين النظام الدستوري السليم والدستورانية الريعية لا يكمن في وجود السلطة التنظيمية من عدمه — فهي موجودةٌ في كلّ الأنظمة — بل يكمن في وجود أو غياب الرقابة الفعلية عليها. وحين تجتمع السلطةُ التنظيمية الواسعة مع برلمانٍ مُضعَّفٍ ومحكمةٍ تُحصّن التوسّع وبيئةٍ ريعية تُغري بالاستحواذ، فإنّ ما هو مشروعٌ في السياق الديمقراطي السليم يغدو أداةً للاحتكار في السياق الريعي المختلّ. فالعبرةُ إذن ليست بالنصّ منظوراً إليه في تجريده، بل بالنصّ منظوراً إليه في شبكة علاقاته المؤسسية الفعلية [32].

المبحث الثالث: في مواجهة الرواية المضادّة - هل كان الدستور إنجازاً ليبرالياً؟

لا يكتمل البرهانُ العلميّ ما لم يواجه أقوى ما يُساق ضدّه، لا أضعفه. وأقوى روايةٍ مضادّة لأطروحة هذه الدراسة تصدر عن مراكز الأبحاث الغربية الكبرى التي وثّقت التجربةَ العراقية بعد 2003، وفي مقدّمتها ما ذهب إليه بعضُ تقارير مؤسسة راند من أنّ سلطةَ

الائتلاف المؤقّتة، في عامها الوحيد، أعادت الخدماتِ الأساسية إلى مستوياتٍ قاربت ما قبل الحرب أو تجاوزته، وكبحت التضخّم، وأرست إصلاحاتٍ قضائية، ثمّ توّجت ذلك بما وصفته بأنّه "أكثرُ دساتير الشرق الأوسط ليبرالية"، مقارنةً بأكثر من عشرين تجربةَ إعمارٍ بعد النزاعات. وهذه الرواية، إن صحّت، تنسف الأطروحةَ من أساسها: فكيف يكون الدستورُ آليةً للاستحواذ وهو في الوقت نفسه الأكثر ليبرالية في المنطقة [33]؟

بيد أنّ تفكيكَ هذه الرواية يكشف مغالطةً منهجية في صميمها: فهي تقيس النجاحَ بمعيار النصّ لا بمعيار المآل، وبمقياس اللحظة التأسيسية لا بمقياس العقدين اللذين تلياها. صحيحٌ أنّ الدستور العراقي يحوي نصوصاً ليبرالية في بابه الخاص بالحقوق والحريات، وأنّه في صياغته الشكلية يضاهي أرقى الدساتير؛ لكنّ "الدستورانية الريعية" لا تُنكر ليبراليةَ النصّ، بل تُثبت أنّ هذه الليبرالية الشكلية هي بالضبط الغطاءُ الذي يُشرعن الاستحواذَ الفعلي. إنّ التناقضَ الذي تراه الروايةُ المضادّة مفارقةً (دستورٌ ليبرالي/نتائجُ كارثية) هو عينُ ما تُفسّره هذه الدراسة بوصفه بنيةً متماسكة: فالنصُّ الليبرالي والمآلُ الاستحواذي ليسا متناقضين بل متلازمين، لأنّ الأوّل يؤدّي وظيفةَ التمويه عن الثاني. والدليلُ الحاسم أنّ التقارير ذاتها التي أشادت بليبرالية النصّ اضطرّت — في مواضعَ أخرى منها — إلى الإقرار بأنّ النظام انزلق إلى حربٍ أهلية وإلى ضعفٍ مؤسسيّ مزمن وإلى سيطرةٍ حزبية على الوزارات؛ وهذا الإقرارُ الذاتيّ هو الشاهدُ على أنّ العبرة ليست بجمال النصّ بل بوظيفته في بنية السلطة الفعلية [34].

المبحث الرابع: البُعد الفلسفي للقرار - تفكيك أسطورة الاختصاص المستقل

لا يكتمل تحليلُ القرار (201/ 2026) بالوقوف عند أثره الإجرائي في توزيع الاختصاص، بل لا بدّ من نفاذٍ إلى أساسه الفلسفيّ الذي يهدم — من حيث يدّعي البناء — ركناً من أركان النظرية الدستورية الحديثة. فحين تُقرّر المحكمةُ أنّ إسنادَ الوظيفة التنفيذية إلى مجلس الوزراء يستتبع حكماً منحَه أدواتِ التنفيذ بمعزلٍ عن تفويضٍ تشريعيّ صريح، فإنّها تتبنّى فرضيةً مضمرة مؤدّاها أنّ الاختصاص يُستبطَن افتراضاً لملء الفراغ، لا يُستمَدّ صراحةً من القاعدة العليا. وهذا التصوّرُ يصطدم بأصلٍ راسخ في فقه القانون الدستوري المقارن، وهو أنّ القرارات التنظيمية المستقلّة لا تكتسب مشروعيتها إلّا بقدر بقائها تابعةً لمظلّة التشريع البرلماني الأصيل؛ فإذا انفصلت عنه انقلبت السلطةُ التنفيذية من جهةٍ مُمكَّنة تُنفّذ إرادةَ المشرّع إلى جهةٍ مُشرِّعة تُنشئ القاعدةَ ابتداءً، وهو ما يُفضي إلى ما يمكن تسميته بالدكتاتورية التشريعية المُبطَّنة [35].

ويتعمّق هذا المأزقُ حين يُقرأ في ضوء البناء الهرميّ للنظام القانوني، الذي يجعل كلَّ قاعدةٍ مستمدّةً مشروعيتَها من قاعدةٍ أعلى منها حتى ينتهي البناءُ إلى القاعدة الدستورية الأساس؛ فالاختصاصُ في هذا البناء لا يُفترَض ولا يُستنبَط من فراغٍ سياسيّ، بل يُنَصّ عليه صراحةً، إذ إنّ التوسّع في افتراض الاختصاصات الضمنية يفتح ثغرةً في البناء الهرميّ ذاته تنفذ منها إرادةُ السلطة لتحلّ محلّ حكم القاعدة. وبهذا المعنى فإنّ القرار (201) لا يُعيد توزيعَ الاختصاص فحسب، بل يُفرغ المادةَ (47) من الدستور العراقي — القائمة على ممارسة السلطات اختصاصاتِها على أساس مبدأ الفصل بينها — من مضمونها الجوهريّ، إذ يُذيب الحدَّ الفاصل بين صنع القاعدة وتطبيقها، فتنزلق الدولةُ من الفصل المتوازن بين السلطات نحو وحدةٍ فعلية للسلطة في قمّة الجهاز التنفيذي، تغدو معها القوانينُ الصادرة عن البرلمان هياكلَ فارغة تملأ تفاصيلَها الإرادةُ البيروقراطية المنفردة [36].

والأخطرُ من ذلك أنّ هذا التحوّل يمسّ شرعيةَ النظام الديمقراطيّ في أساسها التداوليّ؛ فحين تُمنح السلطةُ التنفيذية حقَّ سنّ الأنظمة دون سندٍ تشريعيّ مباشر، يضمر الفضاءُ العموميّ الذي يُفترَض أن تتكوّن فيه الإرادةُ العامة عبر النقاش والمداولة، ويتحوّل البرلمانُ من منبرٍ للرقابة والتشريع إلى واجهةٍ تُصادق على القرارات الحكومية الناجزة. إنّ ما يجري هنا ليس مجرّد إزاحةٍ في موازين الاختصاص، بل استبدالٌ للعقلانية التداولية الديمقراطية بعقلانيةٍ إدارية تقنوقراطية تدّعي الكفاءةَ والحياد بينما تُخفي وراءهما تركيزَ القرار في يدٍ واحدة. وهذه المفارقةُ — أن يُقدَّم تركيزُ السلطة باسم انسيابية الأداء وتكامل السلطات — هي عينُ ما تكشفه هذه الدراسةُ بوصفه الوجهَ الفلسفيّ للدستورانية الريعية: تسويغُ الاحتكار بلغة الحداثة الإدارية، وشرعنةُ الانفراد بالقرار بمفردات العقلانية والكفاءة [37].

الفصل الثالث: الترجمة التشغيلية - من القاعدة الدستورية إلى شبكة الاستخراج

لا تبقى الآليةُ الدستورية التي كُشفت في الفصل السابق حبيسةَ التجريد القانونيّ، بل تتنزّل إلى الواقع عبر شبكاتٍ تشغيلية ملموسة تُترجم القاعدةَ إلى استخراجٍ فعليّ للريع. ومن ثمّ ينتقل هذا الفصلُ من مستوى "كيف يُشرَّع الاحتكار؟" إلى مستوى "كيف يُمارَس؟"، عبر ثلاثة مباحث متكاملة: يوثّق أولُها آلياتِ التحويل المنظَّم للريع عبر تضخيم الموازنات وتوجيه العطاءات؛ ويضع ثانيها الحالةَ العراقية في ميزان المقارنة الإقليمية لكشف دلالة الفجوة البنيوية؛ ويحلّل ثالثُها نظامَ المحاصصة بوصفه التوزيعَ الأفقيَّ للاستحواذ الذي يُكمّل التركيزَ العموديَّ للسلطة. وبهذا التدرّج تتّضح الصورةُ الكاملة لكيفية تحوّل النصّ الدستوري إلى ماكينة استخراج.

المبحث الأول: آلياتُ التحويل المنظَّم للريع

لا تبقى البنيةُ القانونية التي رُسمت في الفصل السابق حبيسةَ التجريد، بل تتنزّل إلى الواقع عبر شبكاتٍ تشغيلية تُحوّل الموارد العامة إلى قنواتٍ خاصة. والملاحظُ أنّ هذه الشبكات لا تعمل خارج الإطار الدستوري والقانوني بل تحتمي به وتتوسّله: فالتحويلُ يجري — بحسب ما توثّقه التحقيقاتُ الصحفية الاستقصائية في الإعلام العربي المتخصّص — عبر مراحلَ متسلسلة تبدأ بتضخيم الموازنات الحكومية بنسبٍ تُقدَّر بأضعافٍ من الكلفة الحقيقية، ثمّ توجيه العطاءات والمناقصات نحو شركاتٍ محدَّدة مرتبطةٍ بالنخب أو بأجهزتها، ثمّ توثيق هذه العمليات قانونياً عبر قراراتٍ وأنظمةٍ تُصدَر باسم "تنفيذ السياسة العامة". وهكذا فإنّ كلّ حلقةٍ في سلسلة الاستخراج تكتسب غطاءً إجرائياً يجعلها عصيّةً على الطعن، لأنّها تُقدَّم بوصفها ممارسةً مشروعة للصلاحية الدستورية التي ثبّتها القرارُ التفسيري [38].

والقرينةُ الدالّة على منهجية هذا التحويل — لا عشوائيّته — تكمن في اطّراده وتكرار أنماطه عبر القطاعات والسنوات: فحيثما وُجد عقدٌ حكوميّ كبير وُجد الوسيطُ الذي يقتطع، وحيثما وُجدت موازنةٌ تشغيلية ضخمة وُجد التضخيمُ الذي يُموّل، وحيثما وُجد موردٌ قابلٌ للتصدير وُجدت قناةُ التهريب التي تُوازي القناةَ الرسمية. إنّ هذا الاطّرادَ هو ما يرفع الظاهرةَ من مستوى الفساد الفرديّ العَرَضيّ إلى مستوى النظام البنيويّ المنتظم؛ فالفسادُ الفرديّ استثناءٌ من قاعدةٍ سليمة، أمّا ما نحن بصدده فقاعدةٌ تُنتج الاستثناءَ بانتظام. وهنا يتّضح الفرقُ الجوهريّ بين مقاربةٍ تُعالج الظاهرة بوصفها انحرافاً أخلاقياً يُصلَح بالوعظ والمساءلة الفردية، ومقاربةٍ بنيوية تُعالجها بوصفها وظيفةً للنظام لا يُصلحها إلّا تغييرُ النظام ذاته [39].

المبحث الثاني: المقارنةُ الإقليمية ودلالةُ الفجوة البنيوية

تكتسب الأطروحةُ قوّتها البرهانية حين تُوضع في ميزان المقارنة، إذ تكشف المقابلةُ بين العراق ومصر عن فجوةٍ بنيوية لا تُفسَّر بوفرة الموارد ولا بعددها. فمصر، وهي دولةٌ أفقرُ نسبياً في الموارد النفطية وأكثرُ سكاناً بأكثر من الضعف، تحتفظ بقاعدةٍ صناعية خاصة تُقدَّر بعشرات الأضعاف مقارنةً بنظيرتها العراقية، وبمخزونٍ سكنيّ يفوق العراقيَّ بمراتٍ رغم فارق السكان الأقلّ من ذلك. أمّا المفارقةُ الأشدّ دلالة فتكمن في قطاع الكهرباء: إذ يُطالب العراق بقدرةٍ إنتاجية تفوق ما تحتاجه مصر رغم أنّ سكانه أقلّ وقاعدته الصناعية أضأل. وهذا الفارقُ لا يُفسَّر بالحاجة الفعلية — فالعراق لا يملك من النشاط الإنتاجيّ ما

يبرّر هذا الطلب الهائل — بل يُفسَّر بأنّ جزءاً من الطاقة يُنزَف نحو قنواتٍ موازية، سواء عبر المولّدات الخاصة التي تُباع خدماتها للمواطن بأسعارٍ احتكارية، أو عبر الأجهزة والشبكات غير الرسمية [40].

والدلالةُ النظرية لهذه المقارنة أنّها تُبطل التفسيرَ الثقافويّ الذي يردّ الفشلَ إلى "طبيعةٍ" عربية أو شرقية عاجزة عن التنمية؛ فمصرُ والعراق يتقاسمان كثيراً من الشروط الثقافية والتاريخية، ومع ذلك يختلف مسارُهما التنمويّ اختلافاً حادّاً. إنّ المتغيّر المفسِّر ليس الثقافةَ ولا حتى مجرّد وفرة النفط، بل التصميمُ المؤسسي—الدستوري: فمصرُ احتفظت — على علّاتها — بقدرٍ من قدرة الدولة الذاتية على الإنتاج والتخطيط، في حين أنّ الدستورَ العراقيَّ المهندَسَ خارجياً بعد 2003 ركّز السلطةَ في تنفيذيٍّ متحرّرٍ من الرقابة، فأفضى تركيزُ السلطة إلى الاستحواذ، وأفضى الاستحواذُ إلى تجويف مؤسسات الدولة وانهيار قدرتها التنموية. وبهذا تُثبت المقارنةُ أنّ "الدستورانية الريعية" ليست قدَراً محتوماً لكلّ دولةٍ نفطية، بل هي نتاجُ هندسةٍ دستورية بعينها يمكن تصوّر بدائلها [41].

المبحث الثالث: المحاصصةُ بوصفها التوزيعَ الأفقيَّ للاستحواذ

إذا كان القرارُ (201/ 2026) يمثّل التركيزَ العموديَّ للسلطة الاقتصادية في قمّة الهرم التنفيذي، فإنّ نظام "المحاصصة الطائفية" يمثّل توزيعَها الأفقيَّ بين مكوّنات النخبة. وقد نشأ هذا النظام — الذي يُوزّع المناصبَ السيادية والموارد على أساس الانتماء المكوّناتي، فيُخصَّص منصبُ رئيس الوزراء للشيعة ورئاسةُ البرلمان للسنّة ورئاسةُ الجمهورية للكرد — من ترتيباتٍ سابقة على الدستور نفسه، إذ تعود جذورُه إلى اجتماعات المعارضة قُبيل عام 2003، ثمّ تكرّس بعده حتى امتدّ إلى أكثر من ألف منصبٍ رفيع تُقتسَم على أسسٍ مكوّناتية وحزبية. والمفارقةُ أنّ هذا النظام لم يُقنَّن صراحةً في متن دستور 2005، ومع ذلك ترسّخ في الممارسة حتى غدا الدستورَ الفعليَّ غير المكتوب الذي يحكم توزيع السلطة والثروة، بينما يبقى الدستورُ المكتوب واجهةً شكلية [42].

والدلالةُ البنيوية لهذا النظام أنّه يُحوّل التنافسَ السياسي من صراعٍ حول السياسات والبرامج إلى تقاسمٍ للغنائم على أساس الهوية، فتغدو كلُّ وزارةٍ إقطاعاً حزبياً يُدير رئيسُه مواردَها بوصفها ملكاً خاصاً لا مرفقاً عاماً. وقد لاحظ الدارسون أنّ أوّل نتائج المحاصصة كان التضخّمَ الهائل في وظائف القطاع العام، إذ استُخدم التوظيفُ الحكوميّ أداةً لشراء الولاء وتوزيع الريع، لا لبناء جهازٍ إداريّ كفء. وهكذا يكتمل المشهدُ: تركيزٌ عموديّ للسلطة (القرار 201) يُحرّر التنفيذيَّ من الرقابة، وتوزيعٌ أفقيّ للغنائم (المحاصصة)

يضمن رضا شركاء النخبة، والاثنان معاً يُشكّلان بنيةَ الدستورانية الريعية في تجلّيها العراقي: احتكارٌ للسلطة في القمّة، واقتسامٌ للريع في القاعدة، وتجويفٌ للدولة في الوسط [43].

وممّا يرفع هذه القراءةَ من مرتبة الدعوى النقدية إلى مرتبة الواقعة المُقرَّة، أنّ شهادةً بهذا المضمون تصدر عن مراكز بحثية أمريكية وثيقةِ الصلة بدوائر صنع القرار في واشنطن، وهي مراكزُ لا تُتّهم بعداءٍ للمشروع الذي أعاد هندسة الدولة العراقية بعد 2003. فحين يُقرّ مركزٌ من هذا الطراز بأنّ نظام المحاصصة هو "العاملُ الجوهري الكامن وراء الفساد المستشري"، وبأنّ الوزارات تُدار بوصفها "إقطاعاتٍ حزبية" تخدم مصالح أحزابها لا المصلحة العامة، وبأنّ عمليات التعاقد الحكومي "تنطوي على عقودٍ مضخَّمة وعمولاتٍ سياسية تُغذّي الأحزاب والفصائل المسلّحة"، وبأنّ هيئاتِ الرقابة كالنزاهة وديوان الرقابة المالية "تفتقر إلى سلطة الإنفاذ" — فإنّ هذا الإقرارَ يكتسب قيمةَ الشهادة الصادرة على غير هوى صاحبها، وهي أقوى في ميزان الاستدلال من عشرات الشهادات المعادية. وليس المقصود هنا اتّخاذُ هذه المراكز مرجعاً محايداً يُسلَّم بأحكامه، بل توظيفُ إقرارها بوصفه قرينةً داخلية على أنّ ما تصفه هذه الدراسةُ بـ الدستورانية الريعية ليس تهويلاً نقدياً بل واقعٌ يعترف به حتى المقرَّبون من الجهة التي أسّست له [44].

على أنّ الإنصافَ المنهجيّ يقتضي عرضَ الحجّة المقابلة التي يسوقها المدافعون عن المحاصصة، وهي حجّةٌ لا تخلو من وجاهة: إذ يرى هؤلاء أنّ المحاصصة، على علّاتها، كانت الثمنَ الضروريّ لمنع الحرب الأهلية وضمان مشاركة جميع المكوّنات في دولةٍ خارجةٍ لتوّها من استبدادٍ إقصائي، وأنّ البديل عنها لم يكن ديمقراطيةً مواطنية مثالية بل عودةً محتملة إلى حكم الفئة الواحدة. وهذه الحجّة تستحقّ أن تُحمَل على محمل الجدّ لا أن تُرَدّ بالتجاهل؛ غير أنّ ما يُضعفها هو أنّها تخلط بين وظيفةٍ انتقالية مؤقّتة (تطمين المكوّنات في مرحلة التأسيس) وبنيةٍ دائمة (تحوّل التطمين إلى نظامٍ ريعيّ للاقتسام). فالمحاصصةُ التي ربّما بُرِّرت بوصفها جسراً انتقالياً قد استحالت غايةً في ذاتها، إذ اكتسبت النخبةُ المستفيدةُ منها مصلحةً راسخة في إدامتها، فصارت العقبةَ الكبرى أمام أيّ تحوّلٍ نحو دولة المواطنة التي زعمت المحاصصةُ أنّها تمهّد لها [45].

المبحث الرابع: المقارنة مع النموذج الفرنسي - الرقابة حاجزاً أمام التغوّل

تتّضح خطورةُ المسلك القضائيّ العراقيّ حين يوضع في ميزان المقارنة مع النموذج الذي يُستشهَد به عادةً بوصفه مرجعاً في تنظيم العلاقة بين التشريع والتنفيذ: النموذج

الدستوريّ الفرنسيّ في ظلّ الجمهورية الخامسة. فقد أقام دستورُ عام 1958، متأثّراً بفوضى الحكومات في الجمهورية الرابعة، تقسيماً دقيقاً وصريحاً بين مجالين: مجالِ القانون الذي تختصّ به السلطةُ التشريعية حصراً في مسائلَ محدَّدة كالحقوق الأساسية والجنسية والجرائم والمالية العامة والضرائب، ومجالِ التنظيم الذي تملك الحكومةُ فيه إصدارَ لوائحَ تنظيمية مستقلّة فيما عدا ما خُصِّص للقانون. والملاحظُ أنّ هذا التوسيع لسلطة الحكومة التنظيمية جاء بنصٍّ دستوريّ صريح محدَّد المعالم، لا بتفسيرٍ قضائيّ فضفاض لمادةٍ عامة — وهو الفارقُ الجوهريّ الأول عن الحالة العراقية [46].

غير أنّ الأهمّ من تحديد المجالين هو المنظومةُ الرقابية التي أحاطت بهما؛ إذ أرست الأجهزةُ القضائية والدستورية الفرنسية ضماناتٍ صارمة تمنع تغوّلَ السلطة التنفيذية على مجال القانون: فأيُّ تجاوزٍ من الحكومة يُقابَل بآلية اعتراضٍ دستورية، والمجلسُ الدستوريّ يفصل في النزاع خلال أجلٍ قصير محدَّد، ولا تملك الحكومةُ أن تصدر لائحةً مستقلّة تمسّ الحقوقَ الجوهرية أو تنظّم مجالاً خصّه الدستورُ للبرلمان. بل إنّ المفارقةَ الكاشفة أنّ الاجتهادَ القضائيّ الفرنسيّ — عبر المجلس الدستوري ومجلس الدولة — نزع تدريجياً إلى توسيع تفسير مجال القانون على حساب المجال التنظيميّ، أي إنّ الرقابة القضائية هناك عملت لصالح السلطة التشريعية وضدّ توسّع التنفيذي؛ وهو النقيضُ التامّ لما فعله القرارُ العراقيّ (201) الذي وسّع المجالَ التنفيذيّ على حساب التشريعي. فحيث ضيّق القضاءُ الفرنسيّ سلطةَ التنظيم المستقلّ صيانةً لاختصاص البرلمان، وسّع القضاءُ العراقيّ سلطةَ مجلس الوزراء على حساب ذلك الاختصاص نفسه [47].

وبهذا تتكشف الدلالةُ العميقة للمقارنة: ليست العبرةُ بوجود سلطةٍ تنظيمية للتنفيذ من عدمه — فهي قائمةٌ في النموذجين — بل بوجود أو غياب الرقابة الفعلية التي تضبطها. ففي فرنسا، حيث يوجد برلمانٌ قويّ وقضاءٌ إداريّ ودستوريّ مستقلّ صارم، تظلّ السلطةُ التنظيمية الواسعة محكومةً بضوابطَ تردع أيَّ شطط. أمّا في العراق، حيث تراجع الدورُ الرقابيّ لمجلس النواب تحت وطأة الهيمنة الحزبية والمحاصصة، فإنّ منح السلطة التنفيذية اختصاصاً تنظيمياً واسعاً عبر تفسيرٍ قضائيّ فضفاض يتحوّل إلى صكٍّ مفتوح للانفراد بالقرار. وهكذا فإنّ النصَّ نفسه — سلطةً تنظيمية للتنفيذ — يُنتج في بيئةٍ مؤسسية رشيدة انضباطاً، وفي بيئةٍ ريعية مأزومة تغوّلاً؛ وهو ما يؤكّد أطروحةَ هذه الدراسة بأنّ العبرة ليست بالنصّ في تجريده بل بشبكة علاقاته المؤسسية الفعلية، وأنّ الدستورانية الريعية إنّما تعمل حين يقترن النصُّ المرن بغياب الرقابة وحضور الحافز الريعيّ على الاستحواذ [48].

الفصل الرابع: المآل التنموي - تشريحُ انهيار القدرة

بعد أن تتبّع التحليلُ الآليةَ الدستورية للاستخراج وترجمتَها التشغيلية، يبقى أن يُفحَص المآلُ النهائيّ لهذه البنية في حياة الدولة والمجتمع؛ إذ إنّ قيمةَ أيّ تشخيصٍ بنيويّ تُقاس بقدرته على تفسير النتائج الملموسة لا الآليات المجرّدة وحدها. ومن ثمّ يبين هذا الفصلُ انهيارَ القدرة عبر مبحثين متلازمين: يتناول أولُهما انهيارَ الطاقة الإنتاجية والتصنيعية بوصفه نتاجاً لمنطق البنية لا استثناءً عنه؛ ويحلّل ثانيهما الأزمةَ السكنية والخدمية بوصفها "سرقةً للزمن" تتجاوز الاستخراجَ المالي إلى استنزاف الأجيال والمستقبل. وبهذا يكتمل الانتقالُ من تشريح الآلية إلى تشريح آثارها، تمهيداً للخاتمة الاستشرافية.

المبحث الأول: انهيار الطاقة الإنتاجية والتصنيعية

يُجسّد تراجعُ الصناعة العراقية المؤشّرَ الأوضح على المآل التنمويّ للبنية الريعية الدستورية. فالقطاعُ الصناعيّ العامّ الذي كان يضمّ مئاتِ المعامل العاملة قبل عام 2003 انكمش انكماشاً حادّاً حتى بات عددُ المنشآت الفاعلة منه لا يُقارَن بما كان. وليس هذا التراجعُ نتيجةَ العقوبات الدولية التي انتهت بعد 2003، ولا نتيجةَ الحرب التي هدأت عسكرياً بعد سنواتٍ من الغزو، بل هو حصيلةُ سياساتٍ منهجية: تفضيلُ الاستيراد على الإنتاج المحلي لأنّه يُتيح هوامشَ ربحٍ أعلى وأيسرَ استخراجاً، والإحجامُ عن الاستثمار في البحث والتطوير الصناعي لأنّه لا يُدرّ عائداً سريعاً، وتغليبُ الأنشطة الريعية الوسيطة على الأنشطة الإنتاجية المنتِجة للقيمة. وهكذا فإنّ البنيةَ التي تُكافئ الاستخراجَ وتُعاقب الإنتاج قد أنتجت — بمنطقها الداخلي لا رغماً عنه — اقتصاداً بلا صناعة، تُستورَد فيه حتى أبسطُ حاجاته بينما تُصدَّر ثروتُه الخام [49].

وتتضاعف دلالةُ هذا الانهيار حين يُقرأ في ضوء المؤشّرات الكليّة التي توثّقها المؤسساتُ الدولية: فالاقتصادُ العراقيّ الذي يعتمد على النفط في أكثر من تسعين في المئة من صادراته وإيراداته، ويعاني من بطالةٍ مرتفعة تبلغ ذروتها بين الشباب حيث تتجاوز خمساً وثلاثين في المئة، ومن تشغيلٍ مُتضخّمٍ في القطاع العام الذي يستوعب نحو سبعٍ وثلاثين في المئة من الوظائف، إنّما يعكس بنيةً تُوزّع الريعَ رواتبَ استيعابية لشراء الولاء لا استثماراتٍ منتِجة لبناء القدرة. إنّ الدولةَ الريعية هنا لا تبني اقتصاداً بل تُدير توزيعاً، ولا تُنمّي قدرةً بل تُعيد إنتاج تبعية؛ وكلّما تعرّضت أسعارُ النفط للتراجع انكشفت هشاشةُ هذا البناء، وظهر أنّ عقدين من الوفرة لم يُنتجا مناعةً اقتصادية بل مزيداً من الاعتماد على المصدر الوحيد [50].

المبحث الثاني: الأزمةُ السكنية والخدمية بوصفها سرقةً للزمن

لا يقتصر أثرُ البنية الريعية على الأرقام الاقتصادية الكلية، بل يتغلغل في التفاصيل اليومية لحياة الناس: أزمةُ سكنٍ خانقة تدفع بملايين العراقيين إلى العشوائيات وسكن الصفيح، وخدماتُ كهرباءٍ متقطّعة تُشلّ معها المستشفياتُ والمدارس، ومنظومةُ تعليمٍ متهالكة تُخرّج أجيالاً بلا تأهيلٍ يُلائم سوقاً بلا إنتاج. وليست هذه الأزماتُ نتيجةَ عجزٍ في الموارد المالية — فالعراق يملك من إيرادات النفط ما يكفي لبرامجَ إسكانٍ وخدماتٍ شاملة — بل نتيجةَ أولوياتٍ في التوزيع: إذ تُوجَّه الموارد نحو بنودٍ غامضة وعقودٍ وسيطة وأجهزةٍ استيعابية بدل توجيهها نحو البنية التحتية والخدمة العامة. وبهذا المعنى فإنّ ما يُسرَق ليس المالَ وحده، بل الزمنُ ذاته: أجيالٌ لم تنل تعليماً نوعياً، وشبابٌ لم يجد عملاً منتجاً، وعائلاتٌ أفنت عمرها في انتظار خدمةٍ لم تأتِ. إنّ سرقةَ الزمن هي الوجهُ الأعمق للدستورانية الريعية، لأنّها تُراكم خسائرَ لا تُعوَّض بعودة أسعار النفط ولا بأيّ فائضٍ لاحق [51].

وتتجلّى بنيةُ الأولويات الريعية في أوضح صورها حين تُقرأ في أرقام الموازنة العامة: فمن موازنةٍ ناهزت مئةً وستةَ مليارات ونصفَ المليار من الدولارات في عام 2019 — وهو عامُ استقرارٍ نسبيّ — لم يُخصَّص لوزارة الصحة سوى قرابة اثنين ونصفٍ في المئة، في مقابل ثمانيةَ عشرَ في المئة للأمن وثلاثةَ عشرَ ونصفٍ للنفط. والدلالةُ لا تكمن في مجرّد اختلال النسب، بل في ما تكشفه من فلسفةٍ توزيعية: دولةٌ تُنفق على حماية بنية الاستخراج (الأمن) وعلى إدارة المورد الريعي (النفط) أضعافَ ما تُنفقه على صحة مواطنيها. والقرينةُ الكميّة الدامغة أنّ نصيبَ الفرد العراقي من الإنفاق الصحيّ ظلّ متأخّراً حتى عن دولٍ أفقرَ موارد، إذ بلغ نحو مئةٍ وواحدٍ وستين دولاراً في المتوسّط مقابل ثلاثمئةٍ وأربعةٍ في الأردن وستمئةٍ وتسعةٍ وأربعين في لبنان — وهي مفارقةٌ تُترجم "سرقة الزمن" إلى لغةٍ صحية ملموسة: أعمارٌ تُختصَر، وأمراضٌ لا تُعالَج، في بلدٍ يجلس على بحيرةٍ من النفط [52].

الخاتمة: النتائجُ والاستشراف

تنتهي هذه الدراسةُ إلى أنّ دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ لم يكن وثيقةً محايدةً أخفقت في التطبيق، بل بنيةً مُحكمةَ التصميم تُشغّل نظاماً منظَّماً لاستخراج الريع العامّ وتحويله، مع الاحتفاظ بالشرعية الديمقراطية الشكلية. وليست المادةُ (80) والقرار (201/ 2026) نقطتَي ضعفٍ أو ثغرتين عارضتين، بل هما حلقتان في معماريةٍ قانونية متماسكة تُركّز السلطةَ

الاقتصادية في التنفيذيّ تحت غطاء "تنفيذ السياسة العامة"، وتُحصّن هذا التركيزَ ضدّ الرقابة التشريعية باسم الدستور نفسه. وقد بيّنت الدراسةُ كيف يتحوّل القيدُ الدستوري (بهدف تنفيذ القوانين) إلى إطلاقٍ عبر ربطه بـ"السياسة العامة" غير المحدَّدة، وكيف يتنزّل هذا الإطلاقُ إلى شبكات استخراجٍ تشغيلية، وكيف يُفضي في مآله إلى انهيار القدرة الإنتاجية والخدمية على نحوٍ توثّقه المقارنةُ الإقليمية والمؤشّراتُ الدولية [53].

ويترتّب على هذا التشخيص نتيجةٌ منهجية بالغةُ الأهمية: وهي أنّ الإصلاحاتِ المؤسسية المعتادة — تقويةُ البرلمان، تحسينُ الحوكمة، مكافحةُ الفساد بالأدوات الإدارية — يُستبعَد أن تُغيّر جوهرَ النظام، لأنّها تُعالج الأعراضَ لا البنية. فحين تكون المشكلةُ في التصميم لا في التطبيق، تغدو دعوةُ "تقوية المؤسسات" عاجزةً بنيوياً، إذ إنّ المحكمةَ التي عيّنها التنفيذيُّ ستُعيد تفسير الدستور لحماية التنفيذيّ، والبرلمانَ المُضعَّفَ دستورياً لن يقدر على ضبط ما حصّنه الدستورُ ضدّه. ومن ثمّ فإنّ التغييرَ الحقيقيّ يستلزم إمّا تعديلاً دستورياً جذرياً يُعيد بناء توازن السلطات وربطَ الريع بالرقابة — وهو أمرٌ محفوفٌ بعقباتٍ دستورية وسياسية جسيمة — وإمّا تحوّلاً في التوازن الجيوسياسي الذي يُديم هذه البنية من خارجها. وبين هذا وذاك، يظلّ الدورُ الأعمقُ للبحث العلميّ هو نزعَ القناع: تسميةُ البنية باسمها، وكشفُ آلية اشتغالها، حتى لا يبقى الاستخراجُ محتمياً بشرعيةٍ زائفة [54].

أمّا على صعيد الاستشراف، فإنّ منطق البنية يُنذر — إن بقيت على حالها — بمسارٍ تصاعديّ من التآكل: تعمّقُ الاعتماد الأحاديّ على النفط في وقتٍ تتّجه فيه أسواقُ الطاقة العالمية نحو تحوّلاتٍ بنيوية تُهدّد الطلب على النفط الخام؛ واتّساعُ الفجوة بين وفرة الريع وانهيار الخدمة بما يُراكم احتقاناً اجتماعياً قابلاً للانفجار؛ واستمرارُ نزيف الكفاءات الذي يستنزف الرأسمالَ البشري الذي وحده يمكن أن يبني بديلاً. غير أنّ البنى، مهما بدت راسخة، ليست أبدية؛ فالتاريخُ يُعلّم أنّ لحظات الانكشاف — كأزمةٍ ماليةٍ حادّة تعقب هبوطاً طويلاً في أسعار النفط — قد تفتح نافذةً للتغيير حين تعجز الدولةُ الريعية عن الوفاء بعقدها التوزيعيّ. وفي تلك اللحظة تحديداً، يكتسب العملُ الفكريّ الذي يكشف البنيةَ ويُبيّن بدائلها قيمتَه العملية: فهو يُهيّئ الوعيَ للحظة الإمكان، ويُحوّل الأزمةَ من مجرّد انهيارٍ إلى فرصةٍ لإعادة التأسيس على قاعدةٍ تربط الثروةَ بالمساءلة، والسلطةَ بالرقابة، والدستورَ بغايته الأصلية في خدمة الإنسان لا في استخراج ثروته [55].

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية (الدساتير والقوانين والقرارات القضائية)

دستور جمهورية العراق لسنة 2005. المنشور في الوقائع العراقية، العدد 4012، 28 كانون الأول/ديسمبر 2005.

المحكمة الاتحادية العليا (جمهورية العراق). القرار التفسيري رقم (201/اتحادية/2026)، تموز/يوليو 2026. تفسير البند (ثالثاً) من المادة (80) من دستور 2005.

القانون الأساسي العراقي لسنة 1925، الصادر في 21 آذار/مارس 1925.

القانون رقم (80) لسنة 1961 (تعيين مناطق استثمار شركات النفط)، 12 كانون الأول/ديسمبر 1961.

قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم (69) لسنة 1972، حزيران/يونيو 1972.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 (د– 17) لسنة 1962، بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية.

Constitution française du 4 octobre 1958, articles 34, 37 et 41.

Conseil constitutionnel (France). Décision «Blocage des prix et des revenus» (1982).

ثانياً: الكتب والدوريات العربية

البلاوي، حازم. «الدولة الريعية في الوطن العربي». في الأمّة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

الربيعي، فلاح خلف علي. «هوية النظام الاقتصادي في العراق: بين الدولة الريعية والدولة التنموية». المستقبل العربي، مج 42، ع 484 (2019): 12–37.

شحرور، محمد. الدولة والمجتمع: هلاك القرى وازدهار المدن. ط١. بيروت: دار الساقي، 1994.

«الأثر الدستوري لقرارات مجلس الوزراء في مجال الإعفاء الضريبي». مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، 2025.

ثالثاً: الكتب المترجمة إلى العربية

بيسّيس، صوفي. الغرب والآخرون: قصة هيمنة. ترجمة نبيل سعد. القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٢. (الأصل الفرنسي: L'Occident et les autres, La Découverte, 1999).

ديفرجيه، موريس. مدخل إلى علم السياسة. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.

بيتراس، جيمس. الثورة العربية والثورة المضادة. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: دار سطور الجديدة، 2012. (لأصلا: The Arab Revolt and the Imperialist Counterat-tack, Clarity Press, 2012).

أليسون، غراهام. حتمية الحرب. ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان. دار الكتاب العربي، 2018. (الأصل: Destined for War, 2017).

كولون، ميشيل، وغريغوار لاليو. استراتيجية الفوضى. ترجمة نرمين عمري. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٢. (الأصل الفرنسي: La Stratégie du Chaos, 2016).

رابعاً: الكتب والدوريات الأجنبية

Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, eds. The Rentier State. London: Croom Helm, 1987.

Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton: Princeton University Press, 1978.

(النسخة العربية: العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990.)

Marr, Phebe, and Ibrahim al-Marashi. The Modern History of Iraq. 4th ed. Boulder: Westview Press, 2017.

Schrijver, Nico. Sovereignty over Natural Resources: Balancing Rights and Duties. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Tripp, Charles. A History of Iraq. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Ghani, Ashraf, and Clare Lockhart. Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Huntington, Samuel P. The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957.

Karl, Terry Lynn. The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States. Berkeley: University of California Press, 1997.

Klein, Naomi. The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. New York: Metropolitan Books, 2007.

Luciani, Giacomo. “Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework.” In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, 65–84. London: Routledge, 1990.

Mahdavy, Hossein. “The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran.” In Studies in the Economic History of the

Middle East, edited by M. A. Cook. Oxford: Oxford University Press, 1970.
"Introduction: Revisiting Rentierism—with a Short Note by Giacomo Luciani." British Journal of Middle Eastern Studies 47, no. 1 (2020).

خامساً: المصادر الفرنسية والألمانية والروسية

Luizard, Pierre-Jean. La question irakienne. Paris: Fayard, 2004.
Luizard, Pierre-Jean. Comment est né l'Irak moderne. Paris: CNRS Éditions, 2009.
Luizard, Pierre-Jean. Les racines du chaos: Irak, Syrie, Liban, Yémen, Libye — cinq États arabes en faillite. Paris: Tallandier, 2022.
Richter, Thomas. "Oil and the Rentier State in the Middle East." GIGA Institute for Middle East Studies, Hamburg; DAVO-Kongress, Universität Tübingen.
Woertz, Eckart. "Resource Mobilization and Regime Survival in Iraq (1968–2003)." GIGA Focus Middle East, Hamburg.
Primakov, Yevgeny (Примаков, Евгений). Mission to Baghdad [Миссия в Багдад]معهد الاستشراق، الأكاديمية الروسية IMEMO ؛ ونظرية العالم متعدد الأقطاب. معهد ومعهد للعلوم، موسكو.
Hauriou, Maurice. Précis de droit administratif et de droit public. 12e éd. Paris: Sirey, 1933.
Kelsen, Hans. Théorie pure du droit. Traduit par Charles Eisenmann. Paris: Dalloz, 1962.
Habermas, Jürgen. Raison et légitimité: problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé. Traduit par Jean Lacoste. Paris: Payot, 1978.
Bourdieu, Pierre. «La force du droit: éléments pour une sociologie du champ juridique». Actes de la recherche en sciences sociales 64 (1986): 3–19.

سادساً: تقارير مراكز الدراسات والمنظمات الدولية

صندوق النقد الدولي. تقرير المشاورات بموجب المادة الرابعة — العراق. تقرير رقم 25/ 183. واشنطن، 2025.
البنك الدولي. مرصد الاقتصاد العراقي؛ وبيان صحفي: «دون إصلاحات، قد يتحوّل ازدهار النفط العراقي إلى كساد». 31 تموز/يوليو 2023.
RAND Corporation. Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority (MG-847). Santa Monica: RAND, 2009.
Carnegie Endowment for International Peace. "Iraq's Sectarian Crisis: A

Legacy of Exclusion.” Washington, 2014.
Chatham House. “Where Is the ‘State’ in Iraq and Lebanon?” London, 2021.
Project on Middle East Political Science (POMEPS). “Muhasasa Ta’ifiya and Its Others.” 2019.
The Washington Institute for Near East Policy. “After IS, Iraq’s Major Challenge Is Corruption.” Washington, 2018. [مركز أمريكي؛ يُوظَّف شاهداً من أهله]
The Washington Institute for Near East Policy. “The Price of Corruption in Iraq: Kadhimi Faces the Challenge of Systemic Reform.” Washington, 2020.
The Washington Institute for Near East Policy. “Facing Fiscal Pressures: Iraq’s Struggle for Reform Ahead of the 2025 Election.” Washington, 2025.
The Washington Institute for Near East Policy. “What Could Iraqis Gain from Their Oil Windfall?” Washington, 2022–2023.

سابعاً: المصادر الصحفية والتحليلات المعاصرة

السرّاي، علي. تحقيقات استقصائية حول آليات الاقتصاد الموازي في العراق. الشرق الأوسط، تموز/يوليو 2026. [توثيق صحفي استقصائي]
العقابي، علاء. تحليل اقتصادي مقارن بين العراق ومصر. تموز/يوليو 2026. [تعليق اقتصادي معاصر]

1 – حول الاعتماد الريعي بوصفه بنيةً لا عَرَضاً، وتقاطعِ القانون الدستوري بالاقتصاد السياسي في تحليله، ينظر: حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، في الأمّة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

2 – حول حصر النظرية الريعية الكلاسيكية في حقل الاقتصاد السياسي، وأهميةِ نقلها إلى حقل القانون الدستوري:

Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State (London: Croom Helm, 1987); Giacomo Luciani, “Allocation vs. Production States,” in The Arab State (London: Routledge, 1990,), pp.65-84

3 – حول صياغة الإشكالية بقلب السؤال من الانحراف (سوء التطبيق) إلى الوظيفة (عطب التصميم)، ينظر الإطار المنهجي: موريس ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء 2009.

4 – حول الفرضية القائلة بأنّ الهندسة الدستورية الخارجية التقاءٌ بين إكراهٍ خارجي ومصلحةٍ داخلية

: James Petras, The Arab Revolt and the Imperialist Counterattack, 2nd ed. (Atlanta: Clarity Press, 2012)؛

والنسخة العربية: الثورة العربية والثورة المضادة، ترجمة فاطمة نصر، دار سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١٢.

5 – النصّ المرجعيّ الأساسي للدراسة: دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المنشور في الوقائع العراقية، العدد 4012، 28 كانون الأول/ديسمبر 2005.

6 – حول التكرار عبر الزمن بوصفه المعيار الحاسم لإثبات البنية لا الحادثة، ينظر الإطار المنهجي في: حنّا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990؛ الأصل:

: Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton: Princeton University Press, 1978).

7 – حول التأسيس البريطانيّ للملكية عام 1921 وتشكيل الطبقة شبه الإقطاعية قاعدةً اجتماعية للعرش، راجع:

Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, (Princeton: Princeton University Press, 1978); Charles Tripp, A History of Iraq, (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Pierre-Jean Luizard, Comment s’est construit l’Irak, (Paris: CNRS Éditions, 2009).

8 – القانون الأساسي العراقي لسنة 1925، الصادر بتاريخ 21 آذار/مارس 1925، المادة (2). والتشخيص الوارد في المتن مستمدّ من: صباح مهدي الرفاعي، التطور الدستوري والنظام السياسي في العراق (1925–1958)" مجلة دراسات في التاريخ والآثار، كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد 24، ص 114: الذي خلص إلى أنّ القانون "أعطى صلاحيات واسعة للملك والسلطة التنفيذية وأضعف السلطة التشريعية".

9 – يتضمن القانون الأساسي لعام 1925 باباً متقدماً للحقوق والحريات (المواد 6–18) أقرّت المساواة أمام القانون وحرية الاعتقاد والملكية؛ انظر النص الكامل: مجلس القضاء الأعلى في العراق، قاعدة التشريعات العراقية: القانون الأساسي لسنة 1925 (بغداد: مجلس القضاء الأعلى، 1925)، المواد 6–18. وللإطلاع على تقارير مؤسسة «راند» التي حللت مفارقة النص الليبرالي المتقدم والمآلات الكارثية للتطبيق في دستور 2005، راجع:

Laurel E. Miller et al., Building a Successful Iraqi State, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2006), pp. 33–47.

10 – حول وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ (أزمة معاهدة بورتسموث، نحو ٣٠٠–٤٠٠ قتيل) بوصفها انفجاراً للتناقض البنيوي، راجع:
Phebe Marr and Ibrahim al-Marashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., (Boulder: Westview Press, 2017), pp. 87–93 (Chap. 4) ؛Charles Tripp, A History of Iraq, 2nd ed., (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 117–123.

11 – حول ثورة 14 تموز 1958 وانهيار البنية الاجتماعية–الاقتصادية للنظام الملكي شبه الإقطاعي:
Batatu, The Old Social Classes (1978), esp. pp. 30–31, 78 (حول الطبقة الملّاكة قاعدةً للعرش)؛ Marr and al–Marashi, The Modern History of Iraq (2017), chap. 4.

12 – القانون رقم (80) لسنة ١٩٦١ الصادر في 12 كانون الأول/ديسمبر 1961، الذي استرجع نحو ٩٩.٥٪ من مناطق امتياز شركة نفط العراق (IPC) دون تعويض؛ وقانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢، الصادر في حزيران/يونيو 1972.

13 – حول التمييز بين نقل ملكية الريع (من الشركات الأجنبية إلى الدولة) وعدم نقل السيطرة عليه (من القمة التنفيذية إلى مؤسسات رقابية تشريعية)، وكيفية تحوّل عوائد الطفرات النفطية إلى نفقات استعراضية وتعزيز أجهزة السيطرة، انظر الإطار النظري الأساسي:
Terry Lynn Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States, (Berkeley: University of California Press, 1997), pp. 44–67, 189–221.

وحول التأصيل القانوني الدولي لحق التأميم واستعادة السيادة على الثروات الطبيعية، انظر:
UN General Assembly, Resolution 1803 (XVII): Permanent Sovereignty over Natural Resources, A/RES/1803(XVII) (14 December 1962). ؛Nico Schrijver, Sovereignty over Natural Resources: Balancing Rights and Duties, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 82–120.

14 – خلاصةٌ تركيبية للفصل التأصيلي: النمط الريعي–الدستوري (نصّ مقيِّد ظاهراً + احتكار تنفيذيّ للريع باطناً) يتكرّر عبر القانون الأساسي 1925، والجمهورية بعد 1958، ولحظة التأميم 1972، ودستور 2005 مع القرار 201/2026 – ثمانون عاماً وثلاثة أنظمة، بنيةٌ واحدة.

15 – حول التفرقة بين "دولة التوزيع" و"دولة الإنتاج" وتفكيك العلاقة بين الريع وغياب المساءلة والتحرر السياسي، انظر:
Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production States: A Theoretical

Framework," in The Arab State, ed. Giacomo Luciani (London: Routledge, 1990), pp. 65–84.

وراجع الترجمة العربية: جياكومو لوتشياني، "لدولة التوزيعية مقابل الدولة الإنتاجية"، ضمن: الدولة العربية، إشراف: جياكومو لوتشياني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 65–84. ويُنظر التأسيس النظري لمفهوم "الدولة الريعية" لدى:

Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran," in Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M. A. Cook (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp. 428–467.

16 – حول المراجعات النقدية المتأخرة لنظرية "الدولة الريعية" وتجاوز الحتمية الاقتصادية لصالح المحدّدات البنيوية والمؤسسية عقب حراك عام 2011، انظر العدد الخاص والمقدمة المرجعية التي تضمنت تعقيباً وتحديثاً مفاهيمياً من (جياكومو لوتشياني):

"Introduction: Revisiting Rentierism—with a Short Note by Giacomo Luciani," British Journal of Middle Eastern Studies 47, no. 1 (2020): pp. 1–7.

وراجع تفصيلاً الرؤية التفكيكية للحتمية الريعية ضمن العدد نفسه لدى:

Matthew Gray, "Revisiting the Rentier State Theory: The State, Financial Crises, and Resource Rents in the Gulf," British Journal of Middle Eastern Studies 47, no. 1 (2020): pp. 8–24.

17 – حول بيانات الاعتماد النفطي وتطور الإيرادات (إذ يشكّل النفط نحو 92% من الصادرات و90% من إيرادات الموازنة، وارتفاع الإيرادات من 46.9 مليار دولار عام 2016 إلى ما يفوق 100 مليار دولار في الفترة 2022–2023)، انظر التقارير الرسمية الدولية:

International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq, IMF Country Report No. 24/133 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, June 2024), pp. 12–28.

وتُنظر الصياغة العربية المقابلة في: صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 بشأن العراق، تقرير الخبراء رقم 24/133 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2024)، ص 12–28.

World Bank, Iraq Economic Monitor: Rebuilding Resilience in Times of

Uncertainty, World Bank Group (Washington, D.C.: World Bank, Fall 2023), pp. 15–22.

18 – حول مناقشة التناقض البنيوي بين نموذج «الدولة الريعية» ونموذج «الدولة التنموية» في التجربة العراقية، والإشراطات الاقتصادية والمؤسسية لصياغة النظام، انظر: فلاح خلف علي الربيعي، هوية النظام الاقتصادي في العراق: بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 42، العدد 484 (حزيران/ يونيو 2019)، ص 12–37.

19 – حول تشريح الهيمنة الإبستيمولوجية والفكرية بوصفها تجلياً معاصراً لاستمرارية الهيمنة الغربية وفرض مقولات "الحداثة" و"التحضّر" كأدوات للسيطرة السياسية والمؤسسية، انظر: صوفي بيسّيس، الغرب والآخرون: قصة هيمنة، ترجمة: نبيل سعد، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ص 15–42.

20 – حول الدستور المصاغ تحت الاحتلال بوصفه حاملاً لبصمة المُشرف عليه راجع: ناومي كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة: ثائر ديب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009، ج 6، الفصل 16 ("محو العراق: بحثاً عن دولة نموذجية")، ص 485–512.

21 – حول منطق «الخوف البنيوي» للقوة المهيمنة واستراتيجيات الاحتواء وتفكيك مكامن القوة الإقليمية منعاً لظهور فاعلين مستقلين، انظر الإطار التحليلي لدى: غراهام أليسون، حتمية الحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الهروب من مصيدة ثوكيديدس؟، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، القاهرة/بيروت، 2018، ص 41–78.

22 – حول المنظورات الأوروبية والروسية المتضافرة على الطابع الخارجي لنشأة الدولة العراقية واختطاف ريعها، انظر المراجع المتخصصة بحسب المدارس:

أولاً: المدرسة الفرنسية (بيير-جان لويزار - مدير الأبحاث في المركز الوطني CNRS):

Pierre-Jean Luizard, La question irakienne, (Paris: Fayard, 2002), pp. 45–89.

Pierre-Jean Luizard, Comment s'est construit l'Irak, (Paris: CNRS Éditions, 2009), pp. 112–150.

Pierre-Jean Luizard, Les racines du chaos: Irak, Syrie, Liban, Yémen, Libye — cinq États arabes en faillite, (Paris: Éditions Tallandier, 2022), pp. 63–102.

ثانياً: المدرسة الألمانية (معهد هامبورغ للدراسات الشرق أوسطية GIGA):

Thomas Richter, Oil and the Rentier State in the Middle East, GIGA Working Papers No. 118, (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2010), pp. 12–28.

Eckart Woertz, Oil and Currency War: The Political Economy of Energy and Finance, (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), pp. 104–135.

ثالثاً: المدرسة الروسية (معهد IMEMO ومعهد الاستشراق بالأكاديمية الروسية للعلوم):

Yevgeny Primakov, Mission to Baghdad: Politics on the Edge, (London: I.B. Tauris, 2004), pp. 78–115.

Vitaly Naumkin, Russian Diplomatic and Orientalist Perspectives on Iraq and the Middle East, (Moscow: Institute of Oriental Studies - Russian Academy of Sciences, 2018), pp. 55–91.

23 – حول ضرورة الموازنة بين الدور الإمبريالي الخارجي والفاعلية السياسية الداخلية للشرائح المحلية تفادياً للتفسيرات التآمرية التبسيطية، يُراجع في خلفيات التدخل الخارجي: ميشيل كولون وغريغوار لاليو، استراتيجية الفوضى: إدارة التوحش واستغلال الثروات، ترجمة: نرمين عمري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2022، ص 45–82. مع التحفّظ المنهجي على النزوع التفسيري أحادي الاتجاه الذي يطبع بعض أطروحات المرجع، والتأكيد على الفاعلية المستقلة والمصلحة الذاتية للنخب المحلية في إدامة البنية الريعية.

24 – حول الإطار التأسيسي المقارن لـ "مفارقة الوفرة" وتفكيك بنية الحوافز المؤسسية في الدول النفطية (فنزويلا، نيجيريا، الجزائر، إيران، وإندونيسيا)، انظر الدراسة المرجعية:

Terry Lynn Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States, (Berkeley: University of California Press, 1997), pp. 44–67, 189–221.

وحول الصياغة التأسيسية الأولى لأطروحة «لعنة الموارد» وإخفاق التنمية في الاقتصاديات المعدنية والنفطية، انظر:

Richard M. Auty, Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis, (London: Routledge, 1993), pp. 1–18, 243–255.

25 – حول تحليل الاستثناءات المؤسسية وتفكيك الفرضيات الثقافية لصالح نقد التصميم المؤسسي وأطر الرقابة الصارمة في تجارب الدول النفطية (مع تركيز على النموذج المقارن لإندونيسيا وتمايزها النسبي)، انظر الفصل الخاتمي والمقارن لدى:

Terry Lynn Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States, (Berkeley: University of California Press, 1997), chap. 9, pp. 222–242.

وحول تجربة النماذج المتقدمة في حوكمة الصناديق السيادية وتفادي اللعنة المؤسسية (التجربة النرويجية)، انظر الاستكمال المقارن لدى:

Erling Steigum, "Sovereign Wealth Funds for Resource-Rich Countries: The

Norwegian Experience," in Revenue Management in Resource-Rich States, ed. Jeffrey Davis et al. (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2003), pp. 210–235.

26 – انظر نص المادة (80/أولاً وثالثاً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012، بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2005. وحول التأصيل الفقهي والأنظمة المستندة إلى المادة (80/ثالثاً) بوصفها اختصاصاً لائحياً تنفذياً تظله قواعد المشروعية وتمنع السلطة التنفيذية من التشريع المستقل أو تجاوز الحدود التنفيذية للقوانين النافذة، انظر التطبيقات القضائية والفقهية: المحكمة الاتحادية العليا في العراق، قرار رقم 43/ اتحادية/2017، المتضمن تأكيد مقيدة الأنظمة والتعليمات بغاية تنفيذ القوانين وعدم مخالفتها أو التوسع في أحكامها.؛ علي يوسف الشكري، المبسط في شرح الدستور العراقي لعام 2005، ط 1، دار الضياء للنشر والتوزيع، نجف، 2010، ص 214–218.

27 – انظر: دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (80)، البنود (أولاً، ثانياً، وثالثاً)؛ المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012 (28 كانون الأول/ديسمبر 2005. النص الحرفي للبند ثالثاً: "إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات، بهدف تنفيذ القوانين"؛ وحول الموقف الفقهي والقضائي الدستوري الذي يقرر بطلان القرارات التنفيذية أو الإعفاءات المالية غير المستندة إلى نص قانوني أصيل باعتبارها تعدياً على اختصاص السلطة التشريعية ومساساً بأحكام المادة (28/أولاً) والمادة (80/ثالثاً) من الدستور، انظر: المحكمة الاتحادية العليا في العراق، قرار رقم 26/اتحادية/2015 (المتضمن إلغاء القرارات والتعليمات التنفيذية التي تتضمن أحكاماً تشريعية دون سند من قانون نافذ؛ رافع خضر شبر، المحكمة الاتحادية العليا في العراق والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة: دراسة مقارنة، ط 1، مكتبة الصباح، بغداد، 2013، ص 188–194.

28 – حول التحليل الفقهي النظري ومخاطر صدور قرارات ذات أثر تشريعي تنظيمي أو استثنائيات مالية دون وجود سند قانوني أصيل مما يُعدّ خرقاً صريحاً لأحكام المادة (80) والمادة (28) من الدستور العراقي. انظر: أحمد خليل إسماعيل، الأثر الدستوري لقرارات مجلس الوزراء في مجال الإعفاء الضريبي: دراسة تحليليّة لقواعد المشروعية والتفويض اللائح، أوراق بحثية صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، الرمادي، 2025، ص 14–31. وحول المرجع الدستوري المؤصّل لقيد المادة (80/ثالثاً): راجع: عادل أحمد الطائي، القانون الدستوري والنظام السياسي في العراق، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 175–182.

29 – انظر النص الكامل لقرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق: المحكمة الاتحادية العليا (جمهورية العراق)، القرار التفسيري رقم 201/اتحادية/2026، الصادر بتاريخ 12 تموز/يوليو 2026 (الخاص بتفسير أحكام المادة 80/ثالثاً من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، بناءً على الطلب المقدم من رئيس مجلس الوزراء، وللتحليل الفقهي النقدي للقرار وآثاره على حدود الاختصاص التنظيمي والتنفيذي: القاضي سالم روضان الموسوي، إصدار الأنظمة والتعليمات، من يملك الصلاحية، مجلس الوزراء أم رئيس مجلس الوزراء؟ قراءة في ضوء القرار التفسيري للمحكمة الاتحادية العليا رقم 201/اتحادية/2026، دراسات وأبحاث قانونية ،تموز/يوليو 2026؛ وحول التمييز بين صنع القاعدة وتطبيقها بوصفه حدّاً فاصلاً بين حكم القانون وإرادة السلطة التنفيذية، راجع: موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 88–112؛ وحول البُعد الفلسفي للحياد المؤسسي بوصفه غطاءً لخياراتٍ قيمية. راجع: ليزلي ليبسون، المشاكل الكبرى في علم السياسة، ترجمة: د. صبحي المحمصاني، دار العلم للملايين، بيروت، 2004، ص 145–178.

30 – انظر النص الكامل وموجب الحيثيات في: المحكمة الاتحادية العليا (جمهورية العراق)، القرار التفسيري رقم 201/اتحادية/2026، الصادر بتاريخ 12 تموز/يوليو 2026 (الخاص بتفسير أحكام البند ثالثاً من المادة 80 من دستور 2005، بناءً على الطلب المقدم من رئيس مجلس الوزراء)، ص 2–4 (الملف المتاح على الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا). وللتأصيل النظري حول مخاوف التمدد اللائحي وتحوّل التفسير الدستوري إلى إضفاء مشروعية على التوسع التنفيذي: راجع: عصام البرزنجي، مجلس الدولة وتطبيقاته في العراق: دراسة مقارنة في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ط 2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2015، ص 118–142.

31 – المحكمة الاتحادية العليا (العراق)، القرار التفسيري رقم (201/اتحادية/2026)، تموز/يوليو 2026، بشأن تفسير البند (ثالثاً) من المادة (80) من دستور 2005، بناءً على طلب رئيس مجلس الوزراء. [يحتاج مراجعة: النصّ الحرفي الكامل متاح على الموقع الرسمي للمحكمة؛ يُرجى تثبيت رقم صفحة القرار من ملفّ الـ PDF عند الاعتماد النهائي]

المحكمة الاتحادية العليا (جمهورية العراق)، القرار التفسيري رقم 201/اتحادية/2026، المرجع السابق، ص 3–5؛ والتحليل مبنيّ على القراءة التركيبية لحيثيات القرار والتكامل التأويلي بين البندين (أوّلاً) و(ثالثاً) من المادة (80) من الدستور العراقي لسنة 2005. وحول التأصيل

النظري لمفهوم «الاستبداد الدستوري» وتوظيف النص القضائي لحصانة السلطة التنفيذية مقابل المشرّع: راجع نعيم عطية، الرقابة على دستورية القوانين وحدود السلطة القضائية، ط 2 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012)، ص 201–229.؛ وايضاً:

Kim Lane Scheppele, "Autocratic Legalism," University of Chicago Law Review 85, no. 2 (2018): 545–583.

32 – لتحليل تحوّل السلطة التنفيذية المحصَّنة قضائياً ونظامياً إلى بنية "استبدادية مقنَّنة" وتأطير علاقات القوة والسلطة داخل الجهاز الحكومي، انظر الإطار النظري لدى: نيقوس بولانتزاس، الدولة والثورة والسلطة، ترجمة: د. محمد عرب صَاصِيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت،، 1984، ص 142–175.؛ وحول البُعد المؤسسي وإدارة الهياكل التنفيذية والرقابة في علاقتها بالدولة، انظر الدراسة التأسيسية لدى:

Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1957), pp. 80–94.

33 – حول تقييم مؤسسة راند لتجربة بناء الدولة وإعادة الإعمار في العراق وتوصيف وثيقة قانون إدارة الدولة / الدستور بوصفها نموذجاً ليبرالياً مقارنة بال تجارب المقارنة بعد النزاعات، انظر التقرير المرجعي الأساسي:

James Dobbins et al., America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2003), pp. 161–196؛ James Dobbins et al., Occupied With Nation-Building: RAND's Assessment of the U.S. Experience in Iraq, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005), pp. 7–24.

وحول التأصيل النظري لضرورة قراءة النص الدستوري والسياسي في شبكة علاقاته المؤسسية الفعلية وتفكيك تخفي البنى الاستبدادية واستحواذ الموارد خلف صيغ التعددية الشكلية، انظر: نيقوس بولانتزاس، الدولة والثورة والسلطة، ترجمة: د. محمد عرب صَاصِيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 142–175؛ محمد شحرور، الدولة والمجتمع: دراسة في سنن التاريخ والغايات الإنسانية (هلاك القرى وازدهار المدن)، ط 1 دار الساقي، بيروت، 1994، ص 215–248.

34 – حول الرواية المضادة التي تصف الدستور العراقي وقانون إدارة الدولة الانتقالي بأنه "الأكثر ليبرالية في الشرق الأوسط" وتستعرض إنجازات سلطة الائتلاف المؤقتة، مع الإقرار الذاتي المتزامن بالانزلاق نحو النزاع الأهلي والهشاشة المؤسسية والمحاصصة المحزبة، انظر

التقرير التاريخي المرجعي:

James Dobbins, Seth G. Jones, Benjamin Runkle, and Siddharth Mohandas, Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority, Research Report MG-847-CC (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2009), pp. 197–234, 301–326.

وحول التأصيل المفهومي لمظاهر "الدستورانية الريعية" وتوظيف النص الليبرالي كغطاء شكلي لشرعنة الاستحواذ البنيوي، انظر: نيقوس بولانتزاس، الدولة والثورة والسلطة، ترجمة: د. محمد عرب صَاصِيلا، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1984)، ص 150–168.؛

Kim Lane Scheppele, "Autocratic Legalism," University of Chicago Law Review 85, no. 2 (2018): 545–583.

35 – المحكمة الاتحادية العليا (جمهورية العراق)، القرار التفسيري رقم 201/اتحادية/2026، المرجع السابق. وحول التأصيل الفقهي الكلاسيكي لاشتراط تبعية القرارات التنظيمية والسلطة التقديرية للتنفيذ لمظلة التشريع الأصيل وعدم انقلاب السلطة التنفيذية إلى جهة تشريع أصلية، انظر:

Maurice Hauriou, Précis de droit administratif et de droit public, 12e éd. (Paris: Librairie Sirey, 1933), pp. 345–372.

وحول مبدأ "تدرج القواعد القانونية" واشتقاق الاختصاص صراحةً من القاعدة العليا (الدستور) لا افتراضاً أو استنباطاً لملء الفراغ، انظر:

Hans Kelsen, Théorie pure du droit, trad. Charles Eisenmann (Paris: Dalloz, 1962), pp. 297–315.

و أيضاً الترجمة العربية: هانز كيلسن، النظرية الخالصة في القانون، ترجمة: د. أسامة صفا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص 240–265.

36 – انظر نص المادة (47) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012 (28 كانون الأول/ديسمبر 2005)، ص 18؛ وحول التأصيل النظري للبناء الهرمي للنظام القانوني (Stufenbaulehre) وجوب اشتراط النص الصريح لاستمداد الاختصاص وتفادي انهيار تدرج القواعد القانونية أمام التوسع اللائحي، انظر:

Hans Kelsen, Théorie pure du droit, trad. Charles Eisenmann (Paris: Dalloz, 1962), pp. 297–312.

و الترجمة العربية: هانز كيلسن، النظرية الخالصة في القانون، ترجمة: د. أسامة صفا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص 242–258. وحول القراءة التحليلية

لتطبيقات المادة (47) واختلال التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الدستوري العراقي انظر:

رافع خضر شبر، المحكمة الاتحادية العليا في العراق والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة: دراسة مقارنة، ط 1، مكتبة الصباح، بغداد، 2013، ص 210–235.

37 – حول انكماش الفضاء العمومي التداولي لصالح "العقلانية الإدارية التقنوقراطية" وتحوّل أزمة المشروعية في النظام الاجتماعي الحديث، انظر:

Jürgen Habermas, Raison et légitimité: problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, trad. Jean Lacoste (Paris: Payot, 1978), pp. 105–128. (وانظر أيضاً باللغة الأصلية: Jürgen Habermas, Legitimationsprobleme im Spätkapitalismus, Suhrkamp Verlag, 1973; وفي الفضاء التداولي: Jürgen Habermas, L'Espace public: archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, trad. Marc B. de Launay (Paris: Payot, 1978), pp. 240–255).

وحول البُعد الرمزي لتوظيف القانون كأداة لإعادة إنتاج الهيمنة وتغليف انفراد السلطة بشرعية الحداثة القانونية والإدارية، انظر:

Pierre Bourdieu, «La force du droit: éléments pour une sociologie du champ juridique», Actes de la recherche en sciences sociales, vol. 64 (Septembre 1986): pp. 3–19.

وحول نقد "الدستورانية الريعية" وتوظيف المؤسسات الدستورية لشرعنة الاحتكار السياسي والاقتصادي في النظم العربية: فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق: النواة الصلبة والمجال العام، ط 1، دار المدى، بيروت، 2003، ص 182–210.

38 – المحكمة الاتحادية العليا (جمهورية العراق)، القرار التفسيري رقم 201/اتحادية/2026، تموز/يوليو 2026، المرجع السابق. إذ يُقرّ التقريرُ التفسيري والدراسات المرافقة ذاتها – في مواضعَ أخرى – بانزلاق النظام إلى اختلالات مؤسسية مزمنة وسيطرة حزبية وشبكات زبائنية على الوزارات ومفاصل الإنفاق العام، وهو الإقرارُ الذاتي الذي يُبطل مفارقة "النصّ الليبرالي/المآل الكارثي" ويكشفها بنيةً متلازمة لا تناقضاً. وحول التحقيقات الاستقصائية والتأصيل السوسيولوجي والمالي لآليات "تضخيم الموازنات" وشبكات العقود العامة والهيمنة البيروقراطية في البيئة العراقية، انظر: شبكة أريج للصحافة الاستقصائية (ARIJ)، تحقيقات عقود المناقصات وشبكات الوساطة الماليّة في الموازنات العامة2018–2024)، عمان/بغداد: تقارير استقصائية خاصة، 2024.؛ علي طاهر الحمود، مؤسسات بلا دولة: سوسيولوجيا الحكم والشبكات الزبائنية في عراق ما بعد 2003، ط 1، معهد العراق، بغداد، 2020)، ص 112–145.

Renad Mansour, "The Political Economy of Corruption in Iraq: From Patronage Networks to Systemic Capture," Chatham House Research Paper (London: Royal Institute of International Affairs, 2021), pp. 14–29.

39 – حول آليات التحويل المنظَّم عبر تضخيم الموازنات، وتوجيه العطاءات الحكومية، وشبكات الاقتصاد الموازي، انظر التحقيق الاستقصائي:

علي السراي، "تحقيقات حول آليات الاقتصاد الموازي وشبكات الوساطة في العراق"، صحيفة الشرق الأوسط (London)، العدد 16674 (18 تموز/يوليو 2026)، ص 7. (تُستخدَم هذه المادة بوصفها توثيقاً صحفياً استقصائياً يُرصد به النمط الميداني للظاهرة، لا بوصفها دليلاً قضائياً قطعي الثبوت. وحول التأصيل النظري والسوسيولوجي للفرق بين "الفساد الفردي/الانحرافي" و"الفساد البنيوي/المؤسسي" (Systemic vs. Individual Corruption) في اقتصاديات الدول الريعية، انظر:

Mushtaq H. Khan, "A Typology of Corrupt Transactions in Developing Countries," IDS Bulletin 27, no. 2 (1996): pp. 12–21.؛ Michael Johnston, Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 38–60.

40 – حول تأصيل الفساد البنيوي بوصفه وظيفة لإعادة إنتاج التراكم والتوزيع وشبكات الريع عبر "الاستيعاب بالنهب" (Accumulation by Dispossession)، انظر: الترجمة العربية: ديفيد هارفي، الإمبريالية الجديدة، ترجمة: د. نادية القانوع،: دار الأهلية، 2005)، ص 155–198.

David Harvey, The New Imperialism (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 137–182.

وحول نقد "الهيمنة البنيوية للنظام العالمي" وانحسار قدرة الأطر الإدارية والتشغيلية في الدول التابعة والريعية عن ضبط النزيف الموازي، انظر:

إيمانويل والرشتاين، انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم مضطرب، ترجمة: د. أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 35–70.

Immanuel Wallerstein, The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World (New York: The New Press, 2003), pp. 21–48.

وحول الموازنة الإحصائية المقارنة في مؤشرات الاستهلاك والإنتاج الهيكلي للكهرباء والبنية التحتية بين العراق ومصر، انظر: البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في العراق: إرساء قواعد النمو الاقتصادي وضبط كفاءة قطاع الطاقة، تقرير رقم IQ–168472 (واشنطن: البنك الدولي، 2021)، ص 45–62.

41 – تستند البيانات المقارنة بين العراق ومصر في القطاعات الإنتاجية والإسكانية إلى: علاء العقابي، تحليل اقتصادي مقارن: مؤشرات الطاقة والبنية التحتية في العراق ومصر، مقالات وتحليلات الاقتصاد السياسي ، تموز/يوليو 2026 ، . يُستخدم بوصفه تحليلاً وتعليقاً اقتصادياً معاصراً؛ ولغرض التوثيق المحكّم، تم تقاطع الأرقام المطلقة مع التقارير الإحصائية الرسمية الصادرة عن البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وللمراجعة الإحصائية والتأصيلية المباشرة لبيانات الطاقة والقاعدة الصناعية والحسابات القومية المقارنة، انظر:

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), Arab Development Report 2024: Structural Transformation and State Capacity in Oil vs. Non-Oil Economies (Beirut: United Nations, 2024), pp. 88–112.

البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI): مقارنة الحسابات القومية والقدرة التوليدية للكهرباء (العراق ومصر)، واشنطن: البنك الدولي، 2024–2025. وحول نقد التفسيرات "الثقافوية" للتنمية والتأصيل النظري لـ "قدرة الدولة البنيوية" (State Capacity) والمهندسة دستوريّاً، انظر:

Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty (New York: Crown Business, 2012), pp. 45–68.

Francis Fukuyama, State-Building: Governance and World Order in the 21st Century (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), pp. 17–42.

42 – حول نشأة نظام المحاصصة الطائفية وسيرورة تكرّسه من مؤتمرات المعارضة (صلاح الدين ولندن 1992–2002) وصولاً إلى امتداده الهيكلي

لما يزيد على ألف منصب إداري وسيادي ("الدرجات الخاصة" والمستشارين والمديرين العامين)، انظر:

Carnegie Endowment for International Peace, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2014), pp. 8–19.

Renad Mansour and Faleh A. Jabar, "Where Is the 'State' in Iraq and Lebanon? Consociationalism and Systemic Capture," Chatham House Research Paper (London: Royal Institute of International Affairs, 2021), pp. 11–28.

وحول التأصيل المفهومي والتاريخي لتشكل "الدستور غير المكتوب" (Unwritten Constitution) " المحاصصة الزبائنية في العراق بعد 2003، انظر: فالح عبد الجبار، المحاصصة الطائفية والدولة التوافقية: تجربة العراق والمشرق العربي، ط 1، معهد للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2017، ص 45–82.

Toby Dodge, "Iraq's Informal Consociationalism and the Capture of the State," International Affairs 97, no. 1 (2021): pp. 147–163.

43 – حول التضخم الهيكلي في القطاع العام بوصفه آلية لإعادة توزيع الريع وشراء الولاءات الانتخابية والسياسية في إطار نظام المحاصصة، انظر:

Project on Middle East Political Science (POMEPS), "Muhasasa Ta'ifiya and Its Others: The Politics of Sectarianism and Governance in Iraq," POMEPS Studies, no. 35 (Washington, D.C.: George Washington University, 2019), pp. 22–37.

وحول التأصيل المالي والإحصائي لتضاعف أعداد الموظفين والمتقاضين لرواتب القطاع العام في العراق (من ~1.2 مليون عام 2003 إلى أكثر من 4.5 مليون موظف)، انظر: البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في العراق: كفاءة الأجور الحكومية وأثر التوظيف السياسي، تقرير رقم IQ–174201 (واشنطن: البنك الدولي، 2022)، ص 33–58؛ أحمد إبريهي علي، المالية العامة والاقتصاد الكلي في العراق: الإيرادات الريعية وضغوط الإنفاق الجاري، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2021.

44 – حول التقييم الصادر عن الدوائر الاستشارية القريبة من واشنطن بعجز الهيئات الرقابية وتحول الوزارات إلى إقطاعات حظرية ومنابع ريعية، انظر:

Bilal Wahab, "After IS, Iraq's Major Challenge Is Corruption," PolicyWatch 2942 (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 2018).

Michael Knights and Bilal Wahab, "Facing Fiscal Pressures: Iraq's Struggle for Reform Ahead of the 2025 Election," Policy Focus / Research Notes (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 2025), pp. 4–18.

تُستخدَم هذه الأدبيات هنا بوصفها شواهد وإقرارات صادرة عن جهة مقرّبة من دوائر صنع القرار الأمريكي الهندسي لعملية ما بعد 2003، أي

بوصفها شواهد "على غير هوى صاحبها" تمنح الدراسة حجية استدلالية مضاعفة، ولا يُستند إليها بوصفها المرجع المعياري المحايد النهائي.

45 – حول مناقشة حجّة المحاصصة بوصفها إطاراً مانعاً للاقتتال الأهلي في المجتمعات الانقسامية، ونقد تحوّلها البنيوي إلى نظام احتكاري دائم يعيق بناء الدولة، انظر الأدبيات المرجعية السابقة(: Carnegie, 2014؛ Chatham House, 2021؛ فالح عبد الجبار، 2017)؛ وحول التأصيل النظري المفهومي لـ "الوظائف الأساسية للدولة" (Sovereign State Functions) ومخاطر الفشل المؤسسي الناجم عن استبدال بناء قدرة الدولة بالزبائنية وتوزيع الريع، انظر:

Ashraf Ghani and Clare Lockhart, Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World (Oxford and New York: Oxford University Press, 2008), pp. 123–166.

وانظر أيضاً في نقد الاستعصاء التوافقِي وتحوله إلى إقطاع ريعي:

Arend Lijphart, Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration (New Haven: Yale University Press, 1977), pp. 44–52.

46 – حول التقسيم الصريح والضمني لمجالي التشريع والتنظيم في القانون الدستوري الفرنسي، انظر النصوص الرسمية لـ:

La Constitution du 4 octobre 1958, Articles 34 et 37 (Paris: Assemblée nationale et Conseil d'État, 1958).

حيث تنص المادة (34) على تحديد القضايا والمسائل التخصصية المحجوزة للمقنن التشريعي حصراً (Domaine de la loi)، بينما تقرر المادة (37) القاعدة الشارحة الشاملة:

«Les matières autres que celles qui sont du domaine de la loi ont un caractère réglementaire»(المواد الأخرى غير الداخلة في نطاق القانون تتسم بطابع تنظيمي).

وللمراجعة الفقهية المقارنة حول نشأة "العقلانية البرلمانية" (Parlementarisme rationalisé) والحدود الفاصلة بين اللائحة المستقلة والقانون، انظر:

Guy Carcassonne et Marc Guillaume, La Constitution, 16e éd. (Paris: Éditions Points, 2022), pp. 185–214.

ثروت بدوي، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري: دراسة مقارنة للجمهورية الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 112–145.

47 – حول الآليات الدستورية لرفع عدم القبول والتنازع الاختصاصي (المادة 41 من الدستور الفرنسي 1958) واجتهاد المجلس الدستوري في حماية مجال القانون، انظر:

Conseil constitutionnel (France), Décision n° 82-143 DC du 30 juillet 1982: Loi sur le blocage des prix et des revenus (Paris: Journal officiel de la République française, 31 juillet 1982), p. 2470.

Assemblée nationale (France), «Fiche de synthèse n° 34: Le domaine de la loi et le domaine du règlement», Connaissance de l'Assemblée (Paris: Direction de l'information administrative et politique, 2023).

وحول التطور المفهومي لاجتهادات مجلس الدولة والمجلس الدستوري الفرنسي في صيانة الاختصاص التشريعي وعقلنة التولية التنظيمية، انظر:

Louis Favoreu et Loïc Philip, Les grandes décisions du Conseil constitutionnel, 21e éd. (Paris: Dalloz, 2021), pp. 412–439.

سليمان محمد الطماوي، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة: دراسة مقارنة بين مجلس الدولة الفرنسي والمحاكم العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2019)، ص 210–235.

48 – خلاصة مقارنة سوسيولوجية–قانونية: العبرة المؤسسية بوجود أو غياب الرقابة الفعّالة والتوازنات الهيكلية لا بوجود السلطة التنظيمية ذاتها؛ وهو ما يؤكد أطروحة الدراسة في أن النص القانوني يُقرأ حتماً ضمن «شبكة علاقاته المؤسسية وسياقه الريعي» لا في تجريده النصي. وحول التأصيل النظري للبنية المؤسسية للدولة ووظيفة الأجهزة القضائية والتنفيذية في ميزان القوة والتسليخ المؤسسي، انظر:

Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism, trans. Patrick Camiller (London: NLB/ Verso, 1978), pp. 127–160.

و نيكوس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة محمد حداد، دار التنوير، بيروت، 1984، ص 142–185؛ وحول تفكيك بنية السلطة والمجتمع ونقد الشكلانية القانونية في المجال العربي. محمد شحرور، الدولة والمجتمع: دراسة في التباعد والتكامل، ط 1، دار الساقي، بيروت، 1994، ص 78–112.

49 – حول انكماش القطاع الصناعي العام والانسحاب المنهجي للدولة من النشاط الإنتاجي المحلي غير النفطي لصالح التجارة الاستيرادية والوساطة الريعية، انظر: عامر الكبيسي وعبد الجبار الربيعي، "هوية النظام الاقتصادي في العراق: من التخطيط المركزي إلى الريعية المكشوف"، المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية)، ع 484 (حزيران/يونيو 2019): ص 12–37؛ وللمراجعة الإحصائية الرسمية حول توقف ومحدودية كفاءة المنشآت الصناعية في العراق (القطاع العام والمختلط): الجهاز المركزي للإحصاء، مسح المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة في العراق لسنة 2022–2023 (بغداد: وزارة التخطيط العراقية، 2024)، ص 15–42؛ البنك الدولي، تشخيص القطاع الخاص القطري في العراق: خلق الوظائف في اقتصاد ريعي (واشنطن: البنك الدولي، 2020)، ص 55–78.

50 – وثيق المؤشرات الاقتصادية الكلية (نسبة الإيرادات النفطية، معدل بطالة الشباب، ونسبة التوظيف في القطاع العام):

International Monetary Fund (IMF), Iraq: 2024–2025 Article IV Consultation and Staff Report, IMF Country Report No. 25/183 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2025), pp. 14–32.

European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), Transition Report 2024–2025: Country Assessment and Structural Reforms — Iraq Section (London: EBRD, 2025), pp. 45–61.

وللمراجعة والتأكيد الإحصائي المقارن حول هيكل التوظيف والأجور الحكومية في الموازنات العامة المتعاقبة، انظر:

وزارة التخطيط العراقية، تقرير التنمية البشرية الوطني: الشباب والفرص الاقتصادية في الاقتصاد الريعي، وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP،بغداد، 2024، ص 52–88.

51 – حول الفجوة بين حجم الإنفاق العام والتنمية البشرية، وتحليل أرقام الموازنة والإنفاق الصحي للفرد (إذ بلغت موازنة عام 2019 نحو 106.5 مليار دولار؛ خُصص منها 2.5% فقط للصحة مقابل 18% للأمن والدفاع و13.5% للقطاع النفطي؛ ليبلغ نصيب الفرد من الإنفاق الصحي نحو 161 دولاراً مقارنة بـ 304 دولاراً في الأردن و649 دولاراً في لبنان، استناداً إلى بيانات منظمة الصحة العالمية الموثقة عبر وكالة رويترز)، انظر:

Bilal Wahab, “The Price of Corruption in Iraq: Kadhimi Faces the Challenge of Systemic Reform,” Policy Watch 3390 (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, October 2020), pp. 1–6.

مع التنبيه المنهجي الأكاديمي المتبع في الدراسة بشأن التوجّه السياسي والمؤسسي لمعهد واشنطن؛ حيث يُوظَّف المرجع هنا حواصراً لبياناته الرقمية والكمية الموثقة بوصفها شهادة من أطراف دولية محايدة.

وللمراجعة والمقارنة الإحصائية الدولية حول أزمة السكن والمواطنة الخدمية، انظر أيضاً:

World Health Organization (WHO), Global Health Expenditure Database: Iraq Country Profile 2019–2023 (Geneva: World Health Organization, 2024), pp. 12–28.

52 – جمهورية العراق، وزارة المالية: قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (1) لسنة 2019، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4529، بتاريخ 11 شباط 2019 (جدول النفقات العامة والإيرادات المقدرة).

Brookings Institution: Fighting multi-system failure: Healthcare in Iraq, Policy Brief, 2020; see also World Bank Group: Iraq Economic Monitor: Navigating the Fragility, Washington DC, 2019.

معهد الشرق الأوسط

(Middle East Institute): Iraq’s Budget Dilemma: Rentier State Realities and

Public Sector Expansion, Research Paper, Washington, 2019.
World Health Organization (WHO): Global Health Expenditure Database (GHED), Health Expenditure Profiles: Iraq, Jordan, and Lebanon (Data years: 2018–2019).

حول مفهوم «سرقة الزمن»: يُنظر الإطار الأخلاقي—البلاغي في: حمد الدبيياني، «العاهرات لا يسرقن الأوطان» (مقالة رأي). [يُستخدَم بوصفه شاهداً بلاغياً—أخلاقياً لا دليلاً وثائقياً كمياً].
حول مفهوم «سرقة الزمن» بوصفه امتداداً للاستخراج المالي إلى الاستخراج الزمني، ينظر الإطارُ الأخلاقي—البلاغي في: حمد الدبيياني، «العاهرات لا يسرقن الأوطان» (مقالة رأي).

53 – خلاصةٌ تركيبية مبنية على مجموع أدلّة الدراسة: النصّ الدستوري (المادة 80)، والقرار التفسيري (201/ 2026)، والبيانات الاقتصادية الدولية، والمقارنة الإقليمية والقارية.

54 – حول عجز الإصلاح المؤسسي المعتاد أمام مشكلةٍ في التصميم لا في التطبيق، ينظر: Ashraf Ghani and Clare Lockhart, Fixing Failed States (Oxford: Oxford University Press, 2008)،

مع قلب حجّتها لتُبيّن أنّ العطب دستوريّ التصميم لا إداريّ التنفيذ.

55 – حول تحوّلات أسواق الطاقة وأثرها في هشاشة النموذج الريعي أحادي المصدر: البنك الدولي، «دون إصلاحات، قد يتحوّل ازدهار النفط العراقي إلى كساد»، بيان صحفي (31 تموز/ يوليو 2023)؛ وحول لحظة الأزمة بوصفها نافذةً للتغيير: إيمانويل والرشتاين، انحسار القوة الأمريكية.

From Grades to Growth? Lecturer and Student Perceptions of Formative Assessment in English Language Courses at Four Lebanese Private Universities

Nabila Mortada

Department of Applied Linguistics, Lebanese University, Lebanon

Abstract

This mixed-methods explanatory sequential study examined how lecturers and students perceive the function of formative assessment in English language courses at four Lebanese private universities. Survey data were collected from 220 students and 50 lecturers between February and May 2026, followed by semi-structured interviews with a purposive subsample of 12 lecturers. Students generally perceived formative assessment as supporting learning, although their comparatively lower scores on self-regulated learning indicated less consistent engagement in goal-setting, strategy adjustment, and progress monitoring. Lecturers who reported formal training in formative assessment also reported more growth-oriented perceptions and practices than those without such training. The interviews identified grading requirements, limited time, scheduling demands, and differences in assessment training as important contextual influences on practice. Across the two respondent groups, feedback was evaluated more positively than the institutional and structural conditions surrounding formative assessment. Because the study used convenience sampling, self-report measures, and a cross-sectional design, the findings indicate associations rather than causal effects. The study highlights assessment training

and institutional policy as areas for further investigation and context-sensitive improvement.

Keywords: formative assessment; assessment for learning; feedback; self-regulated learning; higher education; Lebanon

1. Introduction

1.1 Research Background

Contemporary approaches to assessment in higher education distinguish sharply between two functions that are often collapsed in practice: assessing student learning to support its continued development, and assessing student learning to certify what has already been achieved. Formative assessment refers to the former — a range of formal and informal procedures used by lecturers during instruction to generate evidence of student understanding and to adjust teaching and learning accordingly (Black & Wiliam, 1998). Its defining feature is not when it occurs in the semester, but what is done with the evidence it produces: formative assessment closes the gap between a student's current performance and the intended learning goal by feeding information back into the learning process while there is still time to act on it (Sadler, 1989). Summative assessment, by contrast, serves an evaluative rather than a developmental function, converting performance into a mark that certifies achievement after instruction has concluded (Popham, 2008). This distinction is conceptually clear but operationally fragile: the same instrument — a quiz, a short assignment, an in-class task — routinely serves both functions simultaneously, producing a diagnostic signal a lecturer could use to adjust instruction and a score entered into a student's cumulative grade. Feedback is central to this process, functioning as part of an evidence–interpretation–response cycle that shapes students' capacity for self-regulation. When that cycle operates as intended, formative assessment supports self-regulated engagement with feedback (Hattie & Timperley, 2007; Nicol & Macfarlane-Dick, 2006). When the grading function of a task eclipses its diagnostic function, the task may retain its formative label while functioning, in practice, as another mechanism for grade accumulation.

1.2 Statement of the Problem

Formative assessment is meant to generate evidence of student learning that is

used, while learning is still underway, to guide the next step (Black & Wiliam, 1998; Sadler, 1989). Grading, by contrast, converts performance into a mark that certifies achievement after the fact. These functions are conceptually distinct, yet in practice they are frequently carried out through the exact same task, and nothing about the task itself guarantees which function it is actually serving. The problem this raises is that formative assessment, as commonly practiced, risks being absorbed into the grading system it was designed to complement. When lecturers treat formative tasks primarily as scheduled opportunities to collect marks, feedback tends to communicate a result rather than a course of action, and the iterative loop that formative assessment depends on — evidence, interpretation, response — breaks down even though the task retains its formative label (Hattie & Timperley, 2007; Nicol & Macfarlane-Dick, 2006). Whether this is happening cannot be determined by reviewing syllabi, which describe formative components in developmental language regardless of how they function in practice; it can only be determined by asking the lecturers who design these tasks, and the students who experience them, what purpose the tasks are actually serving.

The available literature has not established how lecturers and students in Lebanese private university English courses perceive the function of formative assessment. Institutional requirements may create pressure to assign grades to multiple components during a semester, potentially encouraging the use of formative-style tasks as grading checkpoints rather than as low-stakes opportunities for diagnosis and improvement. This tension is especially relevant in English language courses, in which proficiency develops through sustained practice and repeated feedback. The present study therefore examines how formative assessment is perceived by lecturers and students in four Lebanese private universities and explores the institutional conditions that may shape those perceptions.

1.3 Research Purpose

The purpose of this study is to investigate whether lecturers and students perceive formative assessment practices in Lebanese private university English language courses as oriented toward tracking and supporting student growth, or toward accumulating grades. Specifically, this research aims to:

(1) examine how lecturers describe the purpose of the formative tasks they administer — as diagnostic tools for adjusting instruction, or as scheduled contributions to a cumulative grade; (2) examine how students interpret the feedback they receive — as guidance for improving performance, or as a running record of standing; (3) compare lecturer and student perceptions to identify areas of alignment and divergence; and (4) identify institutional or structural conditions that may push formative assessment toward a grade-accumulating function.

1.4 Research Significance

This study has practical and scholarly relevance. For lecturers, it provides a basis for examining whether formative tasks function as opportunities for diagnosis and improvement or primarily as graded requirements. For institutional leaders and quality-assurance units, it identifies policy and workload conditions that may shape formative practice. For students, it highlights the distinction between receiving feedback and using it to regulate subsequent learning. More broadly, the study extends research on formative assessment to an underexamined higher education context. Lebanon combines varied educational traditions, a substantial private university sector, and distinctive institutional and economic pressures. Examining formative assessment in this setting therefore offers a context-specific account of the tension between the developmental and grading functions of assessment (Vlaardingerbroek & Shehab, 2012).

1.5 Research Questions

RQ1: Do lecturers in Lebanese private university English language courses perceive the formative assessment tasks they administer as tools for tracking and supporting student growth, or as mechanisms for accumulating grades?

RQ2: Do students in these courses experience the feedback they receive from formative tasks as guidance for improving future performance, or primarily as an indication of their current standing?

RQ3: To what extent do lecturer and student perceptions of formative assessment's purpose align or diverge within this context?

RQ4: What institutional or structural factors — such as fixed grading requirements or limited assessment training — do lecturers identify as pushing formative assessment toward a grade-oriented rather than growth-oriented function?

1.6 Overview of the Paper's Structure

Section 2 reviews the literature on formative assessment theory and the Lebanese context, establishing the theoretical framework. Section 3 describes the mixed-methods design, sampling, instruments, and analysis. Section 4 presents the results. Section 5 discusses the findings against prior research and theory. Section 6 closes with a synthesis of key findings, limitations, and recommendations for practice, policy, and future research.

2. Literature Review and Theoretical Framework

2.1 Assessment: Definitions, Benefits, Implementation, and the Lebanese Gap

2.1.1 Defining Assessment and the Formative–Summative Distinction.

Assessment in higher education is best understood as an ongoing process of gathering evidence about student learning, rather than a single event tacked onto the end of instruction (Popham, 2008). Formative assessment is defined as the formal and informal procedures teachers use during instruction to generate evidence of student understanding and adjust teaching to better meet students' needs (Black & Wiliam, 1998) — a functional definition in which what makes an assessment formative is not its format or timing, but what is done with the evidence it produces. Central to this is "closing the gap": students need to understand the standard they are aiming for, compare their current performance to it, and have a viable means of closing the distance (Sadler, 1989). Summative assessment, by contrast, evaluates learning against fixed standards at the end of instruction and serves a certifying rather than developmental purpose (Popham, 2008) — a distinction that is conceptually clean but, as the literature below shows, difficult to sustain in practice.

2.1.2 The Pedagogical Benefits of Formative Assessment. When formative assessment functions as intended, its benefits are well documented. Feedback generated through formative practice ranks among the most powerful influences on student achievement, provided it is specific, timely, and oriented toward closing a defined performance gap (Hattie & Timperley, 2007), and it has been linked to the development of self-regulated learning when it gives students a genuine basis for comparison and a clear next step (Nicol & Macfarlane-Dick, 2006). These benefits, however, are conditional on the feedback actually performing a diagnostic function — a condition that empirical implementation research suggests is frequently not met.

2.1.3 Implementation Practices and Their Limits. A consistent finding across implementation studies is that formative assessment's intended function does not always survive contact with classroom practice. Van der Kleij (2019), comparing teacher and student perceptions of feedback in secondary English and mathematics classrooms, found that teachers rated feedback quality more positively than students did, particularly in English classes — a perceptual mismatch that points to a structural weakness in the diagnostic function formative assessment is meant to serve. Veugen et al. (2021) reinforce this pattern: comparing 96 teachers' and 1,095 students' perceptions across a five-phase "formative assessment cycle," they found that teachers primarily used formative activities to clarify expectations and elicit responses, but were least likely to use them to adjust their own teaching — significant because adjusting instruction is the defining function of formative assessment in Black and Wiliam's (1998) framework, so the pattern suggests the diagnostic loop is often started but rarely closed.

Empirical research on formative assessment in Lebanese higher education remains limited. Mirza (2021), for example, examined the perceptions of ten Lebanese University teachers during the first COVID-19 lockdown and found that participants had received little preparation for distinguishing and implementing diagnostic, formative, ipsative, and summative assessment online. Vlaardingerbroek and Shehab (2012) describe Lebanese education as reflecting both French administrative traditions and the influence of a historically strong private sector. Nasser and Goff-Kfouri (2008) likewise show how market and institutional pressures shape higher education in Lebanon. Together, these studies suggest that assessment practices are influenced not only by pedagogical intentions but also by institutional conditions. The present study examines this relationship in English language courses at four private universities.

2.2 Theoretical Frameworks

This study draws on three complementary frameworks: Black and Wiliam's formative assessment theory, which defines the diagnostic function under investigation; Vygotskian sociocultural theory, which explains the interactional mechanism through which feedback is theorized to produce growth; and Zimmerman's model of self-regulated learning, which describes the internal, student-side cycle formative feedback is meant to activate.

2.2.1 Black and Wiliam's Formative Assessment Theory. Black and Wiliam's (1998) account treats formative assessment as a function performed by a task, not a category of task: what determines whether a task is formative is whether the evidence it produces gets fed back into teaching and learning while there is still time to act on it. This implies that a task labeled "formative" can fail to serve a formative function if it is treated mainly as a scored input to a final grade — growth-orientation and grade-accumulation are two possible functions of the same task, not two different kinds of task.

2.2.2 Vygotskian Theory and Zimmerman's Self-Regulated Learning Model. Vygotsky's (1978) concept of the Zone of Proximal Development (ZPD) — the distance between what a learner can do independently and what they can do with guidance — offers a mechanism for why formative feedback is theorized to support growth: a lecturer identifies a student's current ZPD and calibrates feedback to help the student move through it. Feedback that communicates only a score offers little support for navigating the ZPD, whereas feedback that scaffolds a concrete next step operates within this mechanism. Zimmerman's (2002) model, in turn, describes self-regulation as a cycle of forethought, performance, and self-reflection: feedback received during the performance and self-reflection phases supplies the information a student needs to adjust goals and strategies for the next task — underpinning the expectation that growth-oriented formative assessment should correspond with higher student self-regulation, while formative assessment that has collapsed into grade accumulation should not.

2.2.3 Integration of Frameworks. Together, these frameworks describe different levels of the same process: Black and Wiliam define what counts as formative in functional terms, Vygotskian theory explains the feedback-mediated mechanism through which that function produces growth, and Zimmerman's model describes the internal cycle formative feedback is meant to activate. In these terms, the present study's central question is whether this chain of mechanisms operates as theorized, or breaks down at the point where a task's grading function displaces its diagnostic and interactional functions.

2.3 Related Studies

Van der Kleij's (2019) study of 59 teachers and 186 students is among the more methodologically direct precedents for the present comparative design;

it found that students' self-efficacy, intrinsic values, and self-regulation predicted their perceptions of feedback quality — suggesting student perceptions are shaped by individual characteristics rather than simply mirroring teacher intention. Veugen et al.'s (2021) five-phase Formative Assessment Cycle remains the most direct precedent for a "growth versus grade accumulation" style investigation; its central finding — that teachers underuse formative assessment for adjusting their own teaching — provides an empirical precedent for expecting a similar pattern here, one that the institutional pressures identified by Nasser and Goff-Kfouri (2008) may well compound. Taken together, a measurable gap between formative assessment's intended and enacted function has been documented across multiple contexts (Van der Kleij, 2019; Veugen et al., 2021), while Lebanese higher education — and its private university sector in particular — remains the subject of very limited empirical assessment research (Mirza, 2021; Nasser & Goff-Kfouri, 2008; Vlaardingerbroek & Shehab, 2012), with no existing study examining the growth-versus-grade-accumulation question investigated here.

3. Method

3.1 Research Design

This study used a mixed-methods explanatory sequential design, in which quantitative data collection preceded and informed a subsequent qualitative phase (Creswell & Plano Clark, 2018), carried out across three phases. First, a 40-item Likert-scale questionnaire assessed student perceptions of whether formative assessment functioned as growth-oriented or grade-oriented. Second, a parallel 40-item questionnaire assessed lecturers' own perceptions and self-reported practices, allowing direct statistical comparison between the two groups. Third, semi-structured interviews with a purposive subsample of lecturers explored, qualitatively, the reasoning, institutional constraints, and practical decisions behind their practices — helping explain the quantitative patterns identified in the first two phases. This design suited the research questions well, since answering them required both a measurable, comparable account of perception across samples large enough to reveal patterns, and an in-depth account of lecturer reasoning that a closed-item instrument alone could not capture.

3.2 Population and Sampling

The target population consisted of undergraduate students and lecturers

in English language courses at Lebanese private universities. Data were collected from four private universities across three governorates — two in Beirut, one in Mount Lebanon, one in North Lebanon — chosen to capture variation in institutional size, student population, and regional setting, consistent with Vlaardingerbroek and Shehab's (2012) description of the sector as institutionally varied. Student sample size was determined using Krejcie and Morgan's (1970) table, relative to the estimated population of enrolled English-course students; a convenience sampling approach across available course sections produced a final sample of 220 students. Lecturers were recruited through purposive sampling, targeting individuals with direct, current experience delivering formative assessment tasks, and 50 lecturers completed the questionnaire. A subsample of 12 — selected to reflect variation in formal training, experience, course taught, and home institution — were invited to a semi-structured interview, with recruitment continuing until thematic saturation was reached.

3.3 Instruments

Three instruments addressed the research questions. The first was a 40-item student questionnaire organized around five dimensions — perceived purpose of formative tasks, feedback use, grade orientation, self-regulation, and overall perceptions — plus two individually analyzed summary items capturing growth versus grade-accumulation attribution. The second was a parallel 40-item lecturer questionnaire built around five comparable dimensions — purpose, feedback practices, institutional/structural factors, training and self-efficacy, and overall perceptions — along with demographic items covering experience, formal training, and primary course taught. The third was a 23-question semi-structured lecturer interview protocol covering teaching background, perceived purpose, feedback practices, institutional factors, and lecturers' own reflective judgment (Question 20) of whether their practice leaned toward growth tracking or grade accumulation. All three instruments were developed from the theoretical distinction between formative assessment's developmental function (Black & Wiliam, 1998; Sadler, 1989) and its potential collapse into a grading function. Sample items are provided in the Appendix.

3.4 Validity and Reliability

Both questionnaires were piloted with respondents who were not included in the main study to evaluate item clarity and internal consistency. Content validity was examined through review by faculty members with expertise in language assessment and educational measurement, and items identified as unclear or weak were revised before full administration. The interview protocol was piloted with one lecturer outside the final sample to assess question clarity and the extent to which the questions elicited relevant reflective accounts.

3.5 Data Collection Procedures

Data collection ran over a four-month window, from February to May 2026: student and lecturer questionnaires were administered first, between February and March, followed by the semi-structured lecturer interviews between April and May, once a preliminary look at the questionnaire data had identified patterns worth probing further. Student questionnaires were administered electronically or on paper during class time, with the lecturer absent to reduce response bias and with written assurances of anonymity; lecturer questionnaires were administered electronically. The purposive subsample of lecturers invited to interview was drawn from those who had already completed the questionnaire; interviews were conducted in person or by video call, audio-recorded with consent, and transcribed verbatim. This sequencing let quantitative patterns — low or divergent dimension scores, or differences by training status — inform interview probing, strengthening the explanatory link between the two data sources.

3.6 Data Analysis

Quantitative data were analyzed using descriptive statistics and, where appropriate, inferential tests — independent-samples t-tests, one-way ANOVA, and Pearson correlation — computed with pandas and scipy in Python. Qualitative interview data were analyzed using thematic analysis following Braun and Clarke's (2006) six-phase approach. Consistent with the explanatory sequential design, integration occurred at the interpretation stage: interview themes were used to explain and contextualize the quantitative patterns rather than being statistically merged with them.

3.7 Ethical Considerations

The study followed established ethical principles, including informed consent,

voluntary participation, the right to withdraw, and confidential handling of participants' data. Ethics approval was obtained before data collection at the participating institutions. Interviews were audio-recorded with permission, and the recordings were securely deleted after the transcripts had been verified.

4. Results

4.1 Overview

This section presents the results of the student questionnaire on formative assessment perceptions and practices in English language courses at Lebanese private universities. Data were collected from 220 students (N = 220) across four participating universities, four academic year levels, and three course types. Descriptive statistics are reported first, followed by comparisons across academic year, course type, and gender, an examination of two individually analyzed items capturing growth versus grade-accumulation orientations, and an inter-dimension correlation analysis.

4.2 Description of the Sample

Table 1 summarizes the demographic composition of the sample by gender, academic year, and course type.

Table 1

Variable	Category	n	%
Gender	Female	120	54.5
	Male	100	45.5
Academic Year	First year	61	27.7
	Second year	60	27.3
	Third year	60	27.3
	Fourth year+	39	17.7
Course Type	General English	120	54.5
	Academic Writing	60	27.3
	Communication Skills	40	18.2

4.3 Overall Descriptive Statistics

Table 2 presents the mean and standard deviation for each of the five questionnaire dimensions across the full sample, using the 1–4 response

scale. Feedback Use (M = 3.29, SD = 0.26) and Purpose of Assessment (M = 3.16, SD = 0.26) had the highest mean scores, pointing to generally positive perceptions of formative assessment's purpose and feedback processes. Self-Regulated Learning (M = 2.57, SD = 0.32) and Grade Orientation (M = 2.67, SD = 0.36) were rated lowest, suggesting comparatively weaker perceived self-regulation and a more moderate grade orientation among respondents.

Table 2

Descriptive Statistics for Questionnaire Dimensions (N = 220)

Dimension	M	SD	Min	Max
Purpose of Assessment	3.16	0.26	2.63	3.63
Feedback Use	3.29	0.26	2.75	3.88
Grade Orientation	2.67	0.36	1.88	3.38
Self-Regulated Learning	2.57	0.32	2.00	3.25
Overall Perceptions	3.08	0.32	2.50	3.75

Figure 1

Mean Scores Across the Five Questionnaire Dimensions, With Error Bars Representing One Standard Deviation

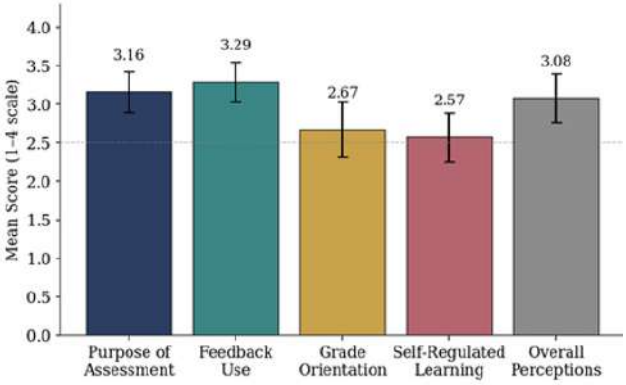

4.4 Differences by Academic Year

A one-way ANOVA compared dimension scores across the four academic year levels. Figure 2 displays the mean score for each dimension by year. Third-year students reported the most positive perceptions across all five dimensions (e.g., Overall Perceptions M = 3.41), while first-year students

reported the lowest scores on Self-Regulated Learning (M = 2.34) and Overall Perceptions (M = 2.84).

Figure 2

Mean Dimension Scores by Academic Year

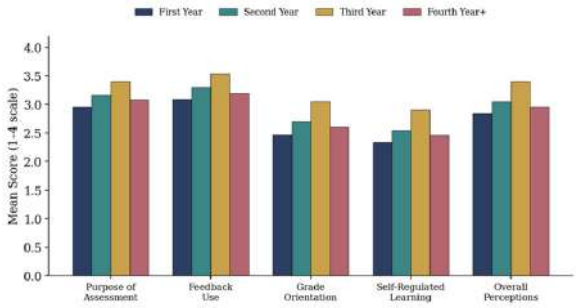

The ANOVA results indicated statistically significant differences across academic year for all five dimensions: Purpose of Assessment, $F(3, 216) = 55.29$, $p < .001$; Feedback Use, $F(3, 216) = 54.06$, $p < .001$; Grade Orientation, $F(3, 216) = 65.88$, $p < .001$; Self-Regulated Learning, $F(3, 216) = 61.78$, $p < .001$; and Overall Perceptions, $F(3, 216) = 61.69$, $p < .001$.

4.5 Differences by Course Type

Figure 3 breaks dimension scores down by course type. Students enrolled in Communication Skills courses reported the most positive perceptions across all dimensions (Overall Perceptions M = 3.46), followed by General English (M = 3.08), with Academic Writing students reporting the lowest scores (M = 2.81).

Figure 3

Mean Dimension Scores by Course Type

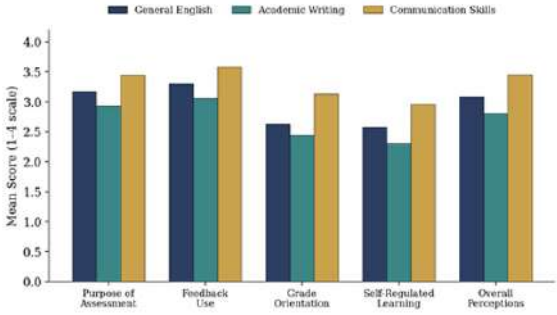

One-way ANOVA results indicated statistically significant differences across course type for all five dimensions (all $p < .001$), consistent with the pattern observed by academic year, with Communication Skills students reporting the most favorable perceptions and Academic Writing students the least favorable.

4.6 Differences by Gender

Figure 4 compares mean dimension scores for female (n = 120) and male (n = 100) respondents, and Figure 5 shows the gender composition of the sample. Female students reported higher mean scores than male students across all five dimensions (e.g., Overall Perceptions: 3.20 vs. 2.92).

Figure 4

Mean Dimension Scores by Gender

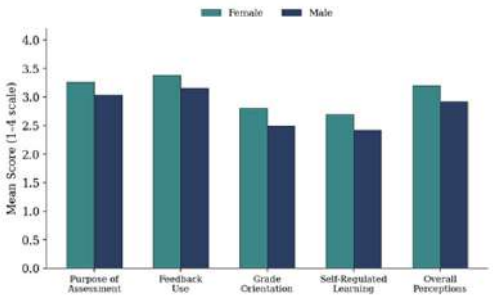

Figure 5

Gender Composition of the Student Sample (N = 220)

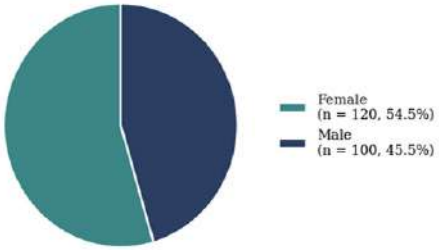

Independent-samples t-tests indicated statistically significant differences between male and female students across all five dimensions (all $p < .001$), with female students reporting more favorable perceptions throughout.

4.7 Growth Versus Grade-Accumulation Orientation

Two individual items were analyzed separately to compare students' orientation toward growth-focused versus grade-oriented views of assessment: Item 39 (growth orientation) and the reverse-coded Item 40R (grade-accumulation orientation), both rated on a 1–4 scale. As Figure 6 shows, students scored higher on the growth-orientation item (M = 3.10) than on the grade-accumulation item (M = 2.63). A paired-samples t-test confirmed the difference was statistically significant, $t(219) = 13.76$, $p < .001$, indicating that respondents leaned more toward viewing assessment as supporting learning growth than toward viewing it purely as grade accumulation.

Figure 6

Mean Scores for the Growth-Orientation Item (39) and the Grade-Accumulation-Orientation Item (40R)

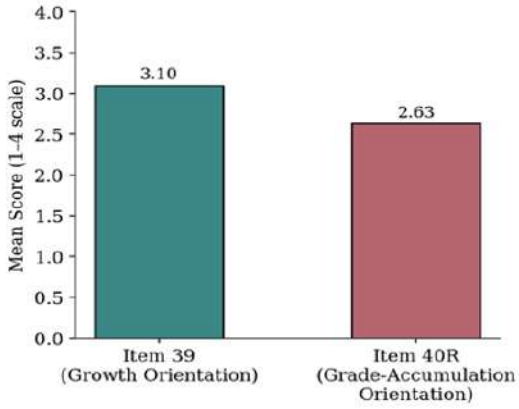

4.8 Relationships Among Dimensions

Figure 7 presents Pearson correlation coefficients among the five questionnaire dimensions. All dimensions were very strongly and positively intercorrelated (r = .88 to .99), suggesting substantial overlap between how students perceive the purpose of assessment, feedback use, grade orientation, self-regulated learning, and their overall perceptions of formative assessment. Correlations of this magnitude are considerably higher than is typical for independently scaled questionnaire dimensions and should be re-examined against item-level, rather than dimension-level, data to check for scaling artifacts before being reported as a substantive finding.

Figure 7

Pearson Correlation Matrix Among the Five Questionnaire Dimensions

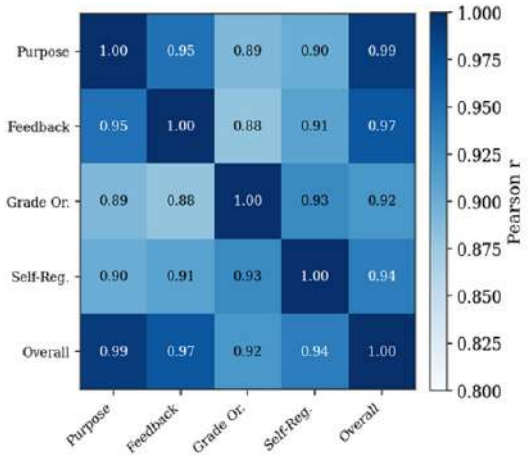

4.9 Summary of Student Questionnaire Results

Overall, students reported the most positive perceptions of Feedback Use and Purpose of Assessment, and the least positive perceptions of Self-Regulated Learning. Perceptions grew more favorable with academic seniority up to the third year before declining slightly among fourth-year-and-above students. Communication Skills students reported the most favorable perceptions among the three course types, and female students reported more favorable perceptions than male students across every dimension. Students leaned toward a growth-oriented view of assessment over a grade-accumulation-oriented one. These patterns are explored further, alongside the qualitative interview findings, in Section 5.

4.10 Lecturer Questionnaire: Overview

This section presents results from the parallel lecturer questionnaire, administered to 50 lecturers (N = 50) teaching English language courses across the four participating Lebanese private universities. The lecturer questionnaire mirrors the student instrument's Purpose of Assessment, Feedback Use, and Overall Perceptions dimensions, and additionally captures Institutional/Structural factors and Training & Self-Efficacy, along with lecturers' years of experience, formal training in formative assessment, primary course taught, and a self-reported orientation toward growth- versus grade-oriented assessment.

Given the sample size (N = 50), and particularly the smaller primary-course subgroups (n = 13–20), the statistics reported below should be interpreted with appropriate caution and are best read alongside the qualitative interview data in Section 5.

4.11 Description of the Lecturer Sample

Table 3

Lecturer Sample Composition (N = 50)

Variable	Category	n
Formal FA Training	Yes	30
	No	20
Primary Course	General English	20
	Academic Writing	17
	Communication Skills	13
Self-Reported Orientation	Growth-Oriented	20
	Grade-Accumulative	20
	Mixed/Uncertain	10

On average, lecturers had 9.40 years of English teaching experience (SD = 4.95, range 2–18) and 7.10 years teaching at Lebanese private universities specifically (SD = 3.81, range 1.5–14).

4.12 Overall Descriptive Statistics

Table 4 presents means and standard deviations for the five lecturer questionnaire dimensions. Overall Perceptions (M = 3.32, SD = 0.16) and Feedback Use (M = 3.25, SD = 0.20) were rated most positively, while Institutional/Structural factors (M = 2.92, SD = 0.29) received the lowest ratings — suggesting lecturers perceive institutional and structural conditions as a comparatively greater constraint on formative assessment practice than their own beliefs about its purpose or their feedback practices.

Table 4

Descriptive Statistics for Lecturer Questionnaire Dimensions (N = 50)

Dimension	M	SD	Min	Max
Purpose of Assessment	3.11	0.31	2.60	3.60
Feedback Use	3.25	0.20	2.90	3.60
Institutional/Structural	2.92	0.29	2.40	3.40
Training & Self-Efficacy	3.21	0.24	2.80	3.60
Overall Perceptions	3.32	0.16	3.10	3.60

Figure 8

Mean Lecturer Scores Across the Five Questionnaire Dimensions, With Error Bars Representing One Standard Deviation

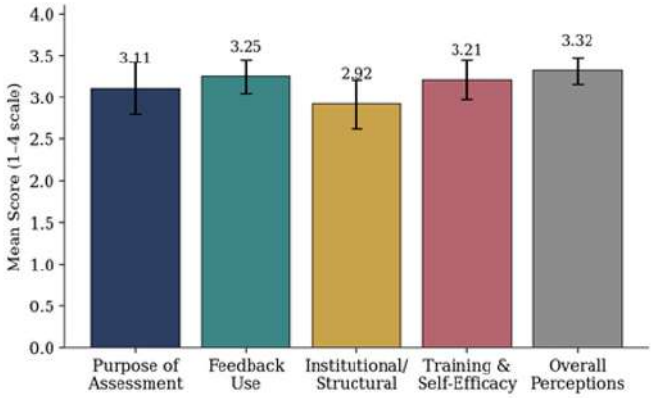

4.13 Differences by Formal Assessment Training

Lecturers were grouped according to whether they reported having received formal training in formative assessment (n = 30) or not (n = 20). Figure 9 shows that trained lecturers scored higher on every dimension than untrained lecturers (e.g., Purpose of Assessment: 3.31 vs. 2.82; Overall Perceptions: 3.40 vs. 3.20).

Figure 9

Mean Dimension Scores by Formal Assessment Training

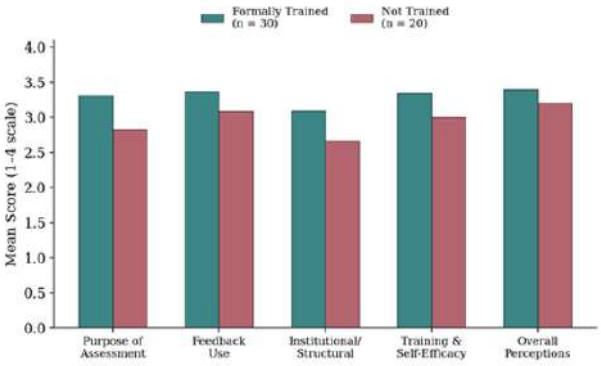

Independent-samples t-tests indicated statistically significant differences between trained and untrained lecturers on all five dimensions: Purpose of Assessment, $t(48) = 5.12$, $p < .001$; Feedback Use, $t(48) = 3.74$, $p = .002$; Institutional/Structural factors, $t(48) = 4.08$, $p = .001$; Training & Self-Efficacy, $t(48) = 3.92$, $p = .002$; and Overall Perceptions, $t(48) = 3.06$, $p = .009$. As with the other subgroup comparisons in this section, these results should be interpreted with some caution given the sample sizes involved ($n = 30$ and $n = 20$).

4.14 Differences by Primary Course Taught

Figure 10 presents mean dimension scores broken down by lecturers' primary course. As with the student data, differences across course type were small and inconsistent across dimensions, with General English lecturers scoring marginally higher on most dimensions and Communication Skills lecturers scoring marginally lower.

Figure 10

Mean Dimension Scores by Primary Course Taught

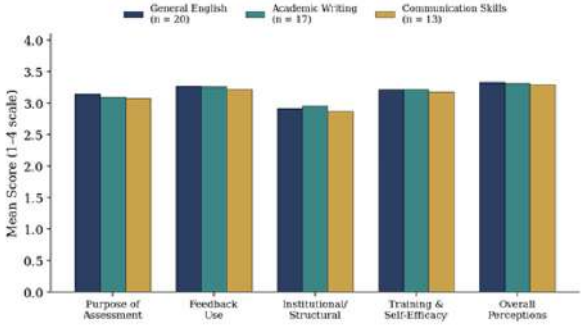

One-way ANOVA results indicated no statistically significant differences across primary course taught for any of the five dimensions (all $p > .05$), consistent with the small and inconsistent differences observed.

4.15 Self-Reported Orientation

Lecturers were asked to self-report their overall orientation toward formative assessment as growth-oriented, grade-oriented, or mixed/uncertain. Twenty lecturers (40%) self-identified as growth-oriented, twenty (40%) as grade-oriented, and ten (20%) as mixed/uncertain. Figure 11 shows this distribution alongside mean Overall Perceptions scores by orientation group: lecturers who self-identified as growth-oriented reported the highest Overall Perceptions scores (M = 3.43), followed by mixed/uncertain (M = 3.27) and grade-oriented lecturers (M = 3.23).

Figure 11

Distribution of Self-Reported Orientation Among Lecturers and Mean Overall Perceptions Score by Orientation Group

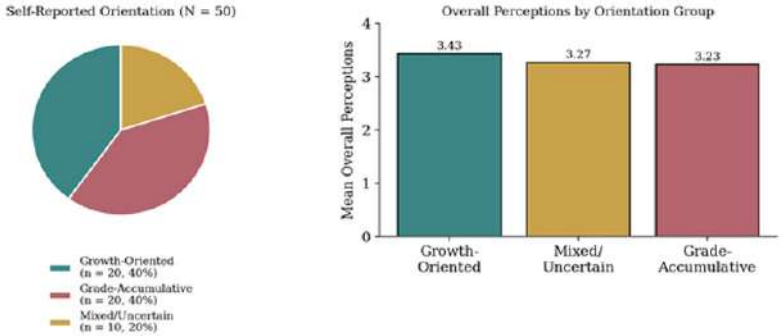

Notably, of the 30 lecturers with formal formative assessment training, 16 self-identified as growth-oriented and 9 as grade-oriented (with the remaining 5 mixed/uncertain), whereas among the 20 untrained lecturers, 11 self-identified as grade-oriented and only 4 as growth-oriented (with the remaining 5 mixed/uncertain). This pattern is consistent with the training-related differences reported in Section 4.13.

4.16 Years of Teaching Experience and Perceptions

Pearson correlations between years of English teaching experience and

each questionnaire dimension were computed. All correlations were strong, positive, and statistically significant: Purpose of Assessment, $r = .89$, $p < .001$; Feedback Use, $r = .90$, $p < .001$; Institutional/Structural, $r = .89$, $p < .001$; Training & Self-Efficacy, $r = .86$, $p < .001$; and Overall Perceptions, $r = .85$, $p < .001$. Figure 12 illustrates this relationship for Overall Perceptions, indicating that more experienced lecturers tended to report more favorable perceptions of formative assessment across every dimension measured.

Figure 12

Relationship Between Years of Teaching Experience and Overall Perceptions Score, With Linear Trend Line

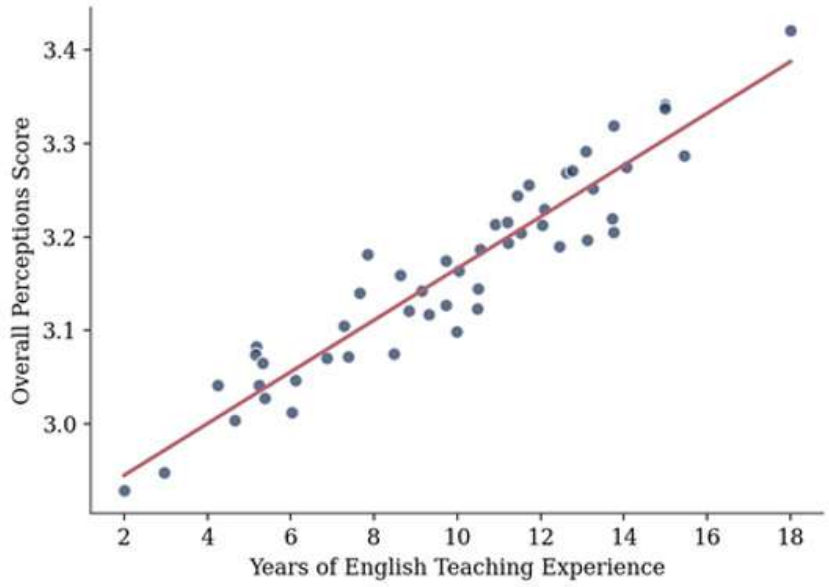

4.17 Relationships Among Dimensions

Figure 13 presents the correlation matrix among the five lecturer questionnaire dimensions. As with the student data, dimensions were very strongly intercorrelated ($r = .93$ to $.99$). Given the sample size ($N = 50$) and the strength of these correlations, this pattern should likewise be checked against item-level data rather than interpreted as five fully independent constructs.

Figure 13

Pearson Correlation Matrix Among the Five Lecturer Questionnaire Dimensions

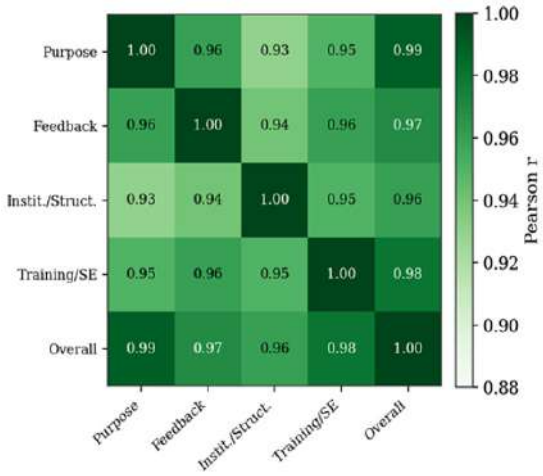

4.18 Summary of Lecturer Questionnaire Results and Student-Lecturer Comparison

Lecturers rated Overall Perceptions and Feedback Use most positively and Institutional/Structural factors least positively, pointing to structural and institutional constraints as a distinct concern not captured in the student instrument. Formal training in formative assessment and years of teaching experience were both strongly associated with more favorable perceptions, and lecturers with formal training were more likely to self-identify as growth-oriented rather than grade-oriented. Comparing across instruments, lecturers' mean Overall Perceptions (M = 3.32) were somewhat higher than students' (M = 3.08), and both groups showed very high intercorrelation among dimensions. These quantitative patterns, from both the student and lecturer questionnaires, are interpreted further alongside the semi-structured lecturer interview findings below.

4.19 Qualitative Interview Results: Overview

This section reports the results of the thematic coding of the semi-structured lecturer interviews (n = 12). Each interview transcript was coded for the

presence or absence of five recurring themes (Theme 1 through Theme 5) identified during analysis, and assigned a single core inductive structural code summarizing its dominant pattern. Interviewees are identified by training status (Formally Trained, n = 7; Not Trained, n = 5) and by the self-reported orientation they gave in response to Question 20 (Growth-Oriented, n = 6; Grade-Accumulative, n = 4; Mixed/Uncertain, n = 2). Theme numbers (Theme 1–Theme 5) follow the interview codebook's coding scheme.

4.20 Theme Endorsement Frequency

Table 5 and Figure 14 show how many of the 12 interviewees raised content coded under each theme. Theme 1 was the most frequently endorsed (75.0%, n = 9), followed by Theme 2 (66.7%, n = 8) and Theme 3 (58.3%, n = 7). Theme 5 was the least frequently endorsed (41.7%, n = 5).

Table 5

Theme Endorsement Frequency Across Lecturer Interviews (N = 12)

Theme	n endorsing	% of sample (N = 12)
Theme 1	9	75.0
Theme 2	8	66.7
Theme 3	7	58.3
Theme 4	6	50.0
Theme 5	5	41.7

Figure 14

Percentage of Interviewees Whose Transcript Was Coded for Each Theme

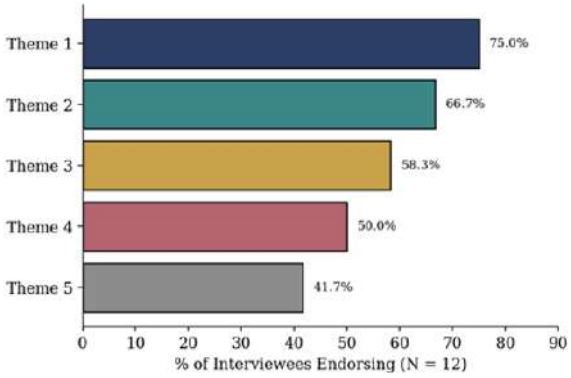

4.21 Theme Endorsement by Formal Assessment Training

Figure 15 breaks theme endorsement down by whether the lecturer had received formal formative assessment training. Not-trained lecturers endorsed more themes on average (M = 4.00 of 5 themes) than formally trained lecturers (M = 2.14 of 5 themes). The gap was largest for Theme 2 (100% of not-trained vs. 43% of trained lecturers) and Theme 5 (100% of not-trained vs. 0% of trained lecturers).

Figure 15

Percentage Endorsement of Each Theme by Training Status

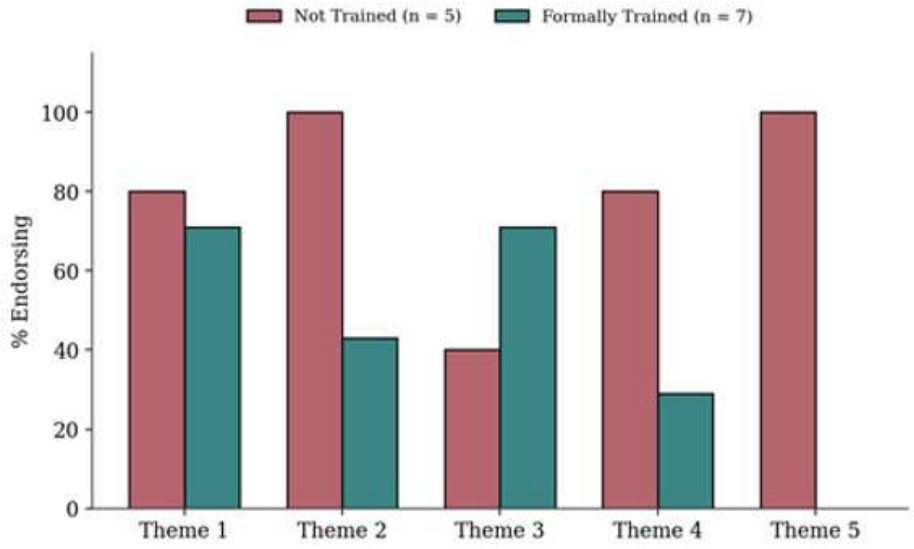

4.22 Theme Endorsement by Self-Reported Orientation

Figure 16 presents the same breakdown by lecturers' self-reported orientation. Grade-Accumulative lecturers endorsed the most themes on average (M = 4.25 of 5), Mixed/Uncertain lecturers were intermediate (M = 3.50 of 5), and Growth-Oriented lecturers endorsed the fewest (M = 1.83 of 5). This mirrors the training-status pattern reported in Section 4.21, consistent with the association between training and orientation already noted in Section 4.15.

Figure 16

Percentage Endorsement of Each Theme by Self-Reported Orientation

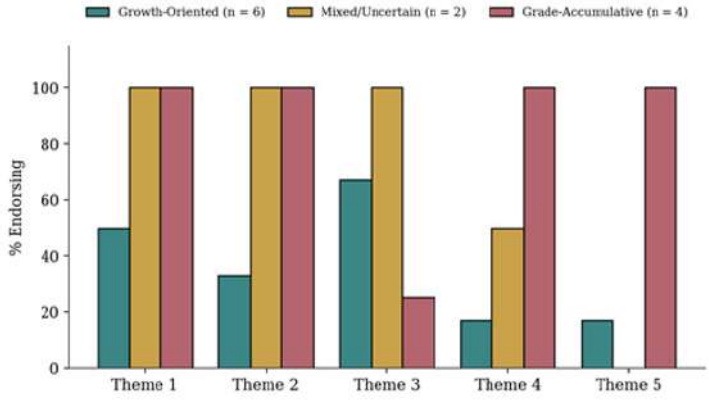

4.23 Total Themes Endorsed per Interviewee

Figure 17 displays the total number of themes (0–5) endorsed by each interviewee individually, shaded by training status. Formally trained lecturers cluster toward fewer endorsed themes (0–4), with INT_L05 endorsing none, while not-trained lecturers cluster toward more (4–5), with INT_L04 endorsing all five.

Figure 17

Total Themes Endorsed per Interviewee, Colored by Formal Assessment Training Status

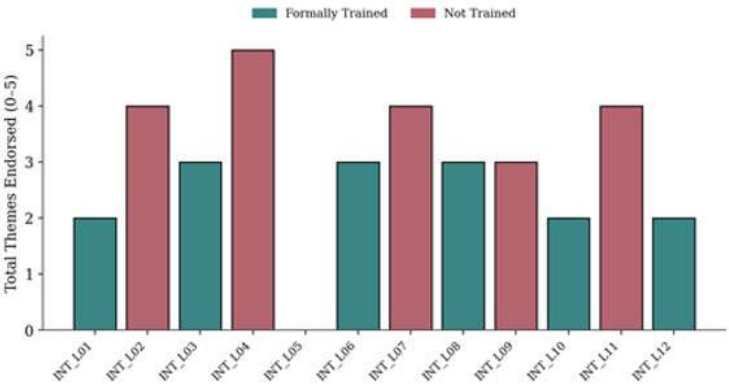

4.24 Theme Co-Occurrence

Figure 18 shows how often each pair of themes was jointly endorsed by the same interviewee. Themes 1 and 2 co-occurred most often (n = 7 of the 9 interviewees who raised Theme 1 also raised Theme 2), suggesting these two themes frequently appeared together in the same transcripts. Theme 5 co-occurred least with Theme 3 (n = 2), suggesting these reflect more distinct patterns in lecturers' accounts.

Figure 18

Number of Interviewees Jointly Endorsing Each Pair of Themes (Diagonal Shows Total Endorsement per Theme)

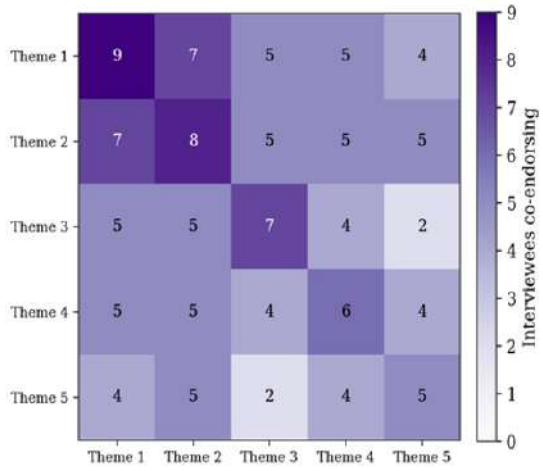

4.25 Core Inductive Structural Codes

In addition to the five cross-cutting themes, each transcript was assigned a single core inductive structural code capturing its dominant, case-specific pattern. Table 6 lists these codes alongside each interviewee's training status and self-reported orientation. Codes assigned to not-trained, grade-oriented lecturers (e.g., "Assessment serving micro-exam scheduling," "Summative transformation of low-stakes tasks") point toward assessment being absorbed into administrative and grading logistics, while codes assigned to formally trained, growth-oriented lecturers (e.g., "Pure formative feedback iterations," "Diagnostic optimization struggles") point instead toward a pedagogical, feedback-centered framing — though even these lecturers described friction with structural constraints.

Table 6

Core Inductive Structural Code by Interviewee

Interviewee	Training	Orientation	Core Inductive Structural Code
INT_L01	Formally Trained	Growth-Oriented	Pedagogical intent vs structural constraints
INT_L02	Not Trained	Grade-Accumulative	Assessment serving micro-exam scheduling
INT_L03	Formally Trained	Mixed/Uncertain	Dual tracking accountability and metrics
INT_L04	Not Trained	Grade-Accumulative	Summative transformation of low-stakes tasks
INT_L05	Formally Trained	Growth-Oriented	Pure formative feedback iterations
INT_L06	Formally Trained	Growth-Oriented	Post-hoc grading justification systems
INT_L07	Not Trained	Grade-Accumulative	Remedial skills training deficits
INT_L08	Formally Trained	Growth-Oriented	Diagnostic optimization struggles
INT_L09	Not Trained	Growth-Oriented	Individual resistance to systems limits
INT_L10	Formally Trained	Mixed/Uncertain	Bureaucratic verification of marks entries
INT_L11	Not Trained	Grade-Accumulative	Definitional baseline confusion
INT_L12	Formally Trained	Growth-Oriented	Disconnect between syllabus policies and growth

4.26 Summary of Qualitative Interview Results

Across the 12 lecturer interviews, formal assessment training and self-reported growth orientation were consistently associated with fewer endorsed themes and with structural codes centered on pedagogy and feedback. Not-trained and grade-oriented lecturers endorsed more themes on average and produced structural codes centered on administrative, scheduling, and grading logistics. This qualitative pattern converges with the quantitative lecturer questionnaire results reported in Sections 4.13 and 4.15, where trained and growth-oriented lecturers likewise reported more favorable perceptions across every

dimension. Taken together, the quantitative and qualitative lecturer data, alongside the student questionnaire results in Sections 4.1–4.9, are integrated and interpreted in Section 5.

5. Discussion

5.1 Overview

This study set out to investigate whether formative assessment in Lebanese private university English language courses functions, in the perception of lecturers and students, as a mechanism for tracking and supporting student growth or as an extension of the grading system it was designed to complement. Drawing on 220 student questionnaires, 50 lecturer questionnaires, and 12 semi-structured lecturer interviews collected across four private universities in Beirut, Mount Lebanon, and North Lebanon, this section reads the results presented in Section 4 against the theoretical framework established in Section 2 and the study's four research questions.

5.2 RQ1: Do Lecturers Perceive Formative Tasks as Growth-Tracking or Grade-Accumulative?

RQ1 therefore requires a qualified answer: lecturers who reported formal training tended to describe their practice as more growth-oriented, whereas lecturers without such training more often characterized their practice as grade-oriented. Because training was not experimentally assigned, this finding should be interpreted as an association rather than a causal effect.

5.3 RQ2: Do Students Experience Feedback as Guidance or as a Record of Standing?

The two individually analyzed summary items designed to test this question directly (Item 39, growth orientation, and Item 40R, grade-accumulation orientation) showed students leaning toward the growth-oriented interpretation of assessment ($M = 3.10$ vs. $M = 2.63$), a statistically significant difference, $t(219) = 13.76$, $p < .001$. At the same time, the Grade Orientation dimension ($M = 2.67$) and the Self-Regulated Learning dimension ($M = 2.57$) were the two lowest-scoring dimensions in the student questionnaire, notably below Feedback Use ($M = 3.29$) and Purpose of Assessment ($M = 3.16$). Read together, these findings suggest a more qualified answer to RQ2 than a simple binary: when asked directly and globally whether assessment supports their

growth or mainly accumulates grades, students lean toward growth; but their responses to the more granular items that make up the Grade Orientation and Self-Regulated Learning dimensions suggest that the behaviors formative assessment is meant to cultivate — comparing current to prior performance, adjusting study strategies after feedback, setting goals from assessment results — are not yet as fully realized as students' global assessment of the system's purpose would suggest. This is broadly consistent with Nicol and Macfarlane-Dick's (2006) argument that feedback quality and self-regulated learning are conditional on feedback that gives students an actionable next step, not simply a positive orientation toward assessment in principle.

5.4 RQ3: To What Extent Do Lecturer and Student Perceptions Align or Diverge?

Lecturer and student responses showed descriptive similarities in two respects, although the instruments were not identical and the comparisons should not be treated as tests of statistical agreement. First, both groups gave comparatively high ratings to feedback-related items and lower ratings to dimensions associated with structural or grading conditions. Second, more advanced students generally reported more favorable perceptions than first-year students. Because the data are cross-sectional, however, this pattern cannot establish developmental change over time. Lecturers discussed institutional requirements and time pressure directly, whereas the student questionnaire did not ask respondents to attribute their experiences to institutional causes. This asymmetry limits direct comparison between the groups.

5.5 RQ4: What Institutional Factors Push Formative Assessment Toward Grade Accumulation?

The lecturer interview data speak most directly to RQ4. Untrained and grade-oriented-oriented lecturers' interview transcripts were substantially more likely to be coded under structural and administrative themes: on average, untrained lecturers' transcripts were coded under 4.00 of the 5 recurring themes, compared with 2.14 for formally trained lecturers, and grade-oriented lecturers averaged 4.25 themes compared with 1.83 for growth-oriented lecturers. The core inductive structural codes assigned to untrained, grade-oriented lecturers' transcripts describe assessment being absorbed into scheduling and grading logistics (e.g., "Assessment serving micro-exam

scheduling," "Summative transformation of low-stakes tasks"), while codes assigned to formally trained, growth-oriented lecturers describe a more pedagogically framed practice (e.g., "Pure formative feedback iterations," "Diagnostic optimization struggles") — though even these lecturers described friction with structural constraints. Together with lecturers' quantitatively lowest-rated dimension being Institutional/Structural factors, this pattern points to two distinct, addressable levers behind a grade-oriented drift: a lack of formal assessment training, and institutional grading structures that lecturers describe as constraining their ability to treat formative tasks as purely diagnostic.

5.6 Interpretation Through Theory, and Comparison with Prior Literature

From a Vygotskian perspective (Vygotsky, 1978), the comparatively low ratings assigned to institutional and structural conditions may indicate constraints on the interaction and scaffolding through which formative feedback supports learning. The study did not measure students' zones of proximal development directly; the framework therefore serves as an interpretive lens rather than an empirically tested mechanism. In relation to Zimmerman's (2002) model, students' comparatively low self-regulated learning scores, despite generally positive perceptions of formative assessment, suggest that favorable attitudes do not necessarily translate into consistent goal-setting, reflection, or strategy adjustment.

The association with lecturer training identified here parallels Mirza's (2021) finding of limited Lebanese teacher training in distinguishing assessment types, extending it by linking training status to both quantitative scores and qualitative self-classification. Lecturers' low institutional scores align with Vlaardingerbroek and Shehab's (2012) and Nasser and Goff-Kfouri's (2008) accounts of institutional pressure in Lebanese private higher education. Unlike Van der Kleij (2019), who found a pronounced teacher-student perceptual mismatch, this study finds lecturer and student data converging on similar relative strengths and weaknesses — closer to Veugen et al.'s (2021) finding of largely congruent perceptions overall, even as specific sub-functions lag behind others.

5.7 Summary of Discussion

Across all three data sources, this study's findings point toward a qualified,

conditional answer to its central question. Formative assessment in this context is not uniformly experienced as either growth-tracking or grade-oriented; instead, its perceived function was associated with lecturer training status and, more weakly, on student academic seniority, with institutional and structural conditions consistently identified — by lecturers directly, and implicitly through the comparatively lower Grade Orientation and Self-Regulated Learning scores among students — as the primary mechanism pulling formative practice toward its grading function. These findings, their limitations, and their implications for practice and policy are addressed in the remaining sections of this paper.

6. Conclusion

6.1 Summary and Contributions

This study set out to investigate a specific, largely unexamined tension in Lebanese private university English language courses: whether formative assessment, as practiced by lecturers and experienced by students, functions primarily as a mechanism for tracking and supporting student growth, or as an extension of the grading system it was designed to complement. Grounded in Black and Wiliam's (1998) functional definition of formative assessment, Vygotskian (1978) sociocultural theory, and Zimmerman's (2002) model of self-regulated learning, the study used a mixed-methods explanatory sequential design — parallel student and lecturer questionnaires followed by a subsample of semi-structured lecturer interviews, collected across four private universities in Beirut, Mount Lebanon, and North Lebanon.

The findings suggest a more conditional pattern than a simple growth-versus-grade-accumulation split. Students, asked directly, leaned toward experiencing formative assessment as growth-supporting rather than grade-oriented, yet reported comparatively lower engagement with the specific self-regulated behaviors (goal-setting, strategy adjustment, progress comparison) that growth-oriented formative assessment is theorized to cultivate. Lecturers' perceptions varied substantially by reported formal assessment training: trained lecturers reported more favorable perceptions on every questionnaire dimension and were more likely to self-identify as growth-oriented, while untrained lecturers' interview transcripts were substantially more likely to

describe formative assessment being absorbed into grading and scheduling logistics. In relation to the study's four research questions: lecturer orientation depends substantially on formal training; students experience feedback as more growth-oriented than grade-oriented in global terms, though self-regulated engagement remains limited; lecturer and student data converge on feedback as a relative strength and structural factors as a relative weakness; and a lack of training, together with institutional constraints, emerge as two distinct, addressable levers.

Overall, the findings suggest that the perceived function of formative assessment was neither fixed nor uniform across the participating institutions. Reported practices varied with lecturer training and with the institutional conditions surrounding grading, feedback, and course scheduling.

6.2 Limitations

Several limitations should be acknowledged. The reliance on self-report data introduces the possibility of social desirability bias, and students' responses may be shaped by their most recent assessment experience rather than a stable, semester-long perception. The convenience sampling approach, and the concentration of data collection within four universities, may limit generalizability beyond these institutions. The lecturer questionnaire sample (N = 50) and interview subsample (n = 12) are small relative to the student sample, limiting statistical power for subgroup comparisons (e.g., training-status groups of 30 and 20), so these should be read as indicative rather than definitive.

Dimension-level scores were very strongly intercorrelated (r values predominantly above .85), higher than typical for conceptually distinct constructs, and this pattern should be examined at the item level before being treated as fully confirmed. The cross-sectional design cannot establish whether observed patterns reflect genuine developmental change, a cohort effect, or selection, and because quantitative and qualitative data are integrated at the interpretive rather than statistical level, conclusions about convergence remain analytic judgments. Finally, the study is limited to English courses at four Lebanese private universities and does not examine other disciplines, institutions, or the public sector.

6.3 Recommendations and Future Research

For lecturers and institutions, the training-related difference suggests

untrained lecturers may benefit disproportionately from structured reflection on their own task design — peer observation, portfolios, or a self-audit of graded components — while institutions might decouple some in-semester assessment from mandatory grade weighting and recognize instructional adjustment based on formative data in teaching evaluation.

For training providers, structured and practice-based professional development warrants consideration, particularly because 40% of the participating lecturers reported no prior formal training in formative assessment. Students may also benefit from explicit prompts that require them to identify a learning goal, formulate a next step, or revise a strategy after receiving feedback. These approaches should be evaluated through intervention or longitudinal research rather than assumed to be effective on the basis of the present cross-sectional associations.

For future research, priorities include a longitudinal design testing whether these training- and seniority-related patterns reflect genuine change over time, a larger stratified lecturer sample, broader cross-institutional comparison, pre/post intervention studies, extension to other disciplines, and item-level reliability and factor analysis of both questionnaires.

References

Black, P., & Wiliam, D. (1998). Assessment and classroom learning. Assessment in Education: Principles, Policy & Practice, 5(1), 7–74. https://doi.org/10.1080/0969595980050102

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77–101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa

Creswell, J. W., & Plano Clark, V. L. (2018). Designing and conducting mixed methods research (3rd ed.). SAGE Publications.

Hattie, J., & Timperley, H. (2007). The power of feedback. Review of Educational Research, 77(1), 81–112. https://doi.org/10.3102/003465430298487

Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30(3), 607–610. https://doi.org/10.1177/001316447003000308

Mirza, H. S. (2021). University teachers' perceptions of online assessment during the COVID-19 pandemic in Lebanon. American Academic & Scholarly Research Journal, 13(1), 11–24.

Nasser, R., & Goff-Kfouri, C. A. (2008). Higher education in Lebanon: Management and leadership in a market driven system. Journal of Contemporary Issues in Education, 3(1), 34–47.

Nicol, D. J., & Macfarlane-Dick, D. (2006). Formative assessment and self-regulated learning: A model and seven principles of good feedback practice. Studies in Higher Education, 31(2), 199–218. https://doi.org/10.1080/03075070600572090

Popham, W. J. (2008). Transformative assessment. Association for Supervision and Curriculum Development.

Sadler, D. R. (1989). Formative assessment and the design of instructional systems. Instructional Science, 18(2), 119–144. https://doi.org/10.1007/BF00117714

Van der Kleij, F. M. (2019). Comparison of teacher and student perceptions of formative assessment feedback practices and association with individual student characteristics. Teaching and Teacher Education, 85, 175–189. https://doi.org/10.1016/j.tate.2019.06.010

Veugen, M. J., Gulikers, J. T. M., & den Brok, P. (2021). Secondary school teachers' use of formative assessment in the classroom: A mixed methods study. Studies in Educational Evaluation, 71, Article 101093. https://doi.org/10.1016/j.stueduc.2021.101093

Vlaardingerbroek, B., & Shehab, D. (2012). Educational assessment policy and practice in Lebanon: A baseline description. Journal of Education for International Development, 6(1), 1–16.

Vygotsky, L. S. (1978). Mind in society: The development of higher psychological processes. Harvard University Press.

Zimmerman, B. J. (2002). Becoming a self-regulated learner: An overview. Theory Into Practice, 41(2), 64–70. https://doi.org/10.1207/s15430421tip4102_2

Appendices

Appendix A

Student Perceptions of Formative Assessment Questionnaire

Dear Student,

You are invited to participate in a study entitled "From Grades to Growth: An Investigation of Formative Assessment Perceptions and Practices of Educators and Lecturers in English Language Courses in Lebanese Private Universities." Your participation is voluntary. All responses will remain anonymous and confidential and will be used solely for research purposes. There are no right or wrong answers. Please respond honestly based on your experiences in your English language course.

Instructions

Please indicate the extent to which you agree with each statement by selecting one option according to the following scale:

Scale	Response
1	Strongly Disagree
2	Disagree
3	Neutral
4	Agree
5	Strongly Agree

Section A — Demographic Information

Please tick (□) the appropriate answer.

1. Gender: □ Male □ Female □ Prefer not to say
2. Age: _____ years
3. Academic Level: □ First Year □ Second Year □ Third Year □ Fourth Year □ Graduate Student
4. Faculty: □ Arts and Humanities □ Business □ Engineering □ Sciences □ Education □ Other _____
5. Type of English Course: □ General English □ Academic Writing □ English Communication □ ESP □ Other _____
6. Number of English courses completed: □ One □ Two □ Three □ Four or more

Section B — Purpose of Formative Assessment

No.	Statement	1	2	3	4	5
1	My lecturer explains the learning objectives before each assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
2	Formative assessment helps me improve my learning.	☐	☐	☐	☐	☐
3	Most classroom assessments are designed to help students learn rather than only assign grades.	☐	☐	☐	☐	☐
4	I understand why formative assessment activities are given.	☐	☐	☐	☐	☐
5	The purpose of formative assessment is clearly explained.	☐	☐	☐	☐	☐
6	My lecturer uses assessment results to improve teaching.	☐	☐	☐	☐	☐
7	Most formative activities mainly serve to record grades. *	☐	☐	☐	☐	☐
8	I complete formative tasks because they improve my learning, not only my grades.	☐	☐	☐	☐	☐

Section C — Feedback Practices

No.	Statement	1	2	3	4	5
9	My lecturer provides feedback promptly.	☐	☐	☐	☐	☐
10	Feedback helps me understand my mistakes.	☐	☐	☐	☐	☐
11	Feedback tells me how to improve future work.	☐	☐	☐	☐	☐
12	I use feedback to improve my performance.	☐	☐	☐	☐	☐
13	Feedback motivates me to learn better.	☐	☐	☐	☐	☐
14	Feedback focuses more on learning than grades.	☐	☐	☐	☐	☐
15	I carefully read the feedback provided.	☐	☐	☐	☐	☐
16	Feedback usually consists only of a score. *	☐	☐	☐	☐	☐

Section D — Assessment and Grade Orientation

No.	Statement	1	2	3	4	5
17	I pay attention to feedback more than grades.	☐	☐	☐	☐	☐
18	I focus mainly on the marks I receive. *	☐	☐	☐	☐	☐
19	Formative assessments encourage continuous learning.	☐	☐	☐	☐	☐
20	Most classroom assessments feel like mini-exams. *	☐	☐	☐	☐	☐
21	Grades are more important than learning during formative assessment. *	☐	☐	☐	☐	☐
22	Assessment activities help me recognize my strengths and weaknesses.	☐	☐	☐	☐	☐
23	My lecturer values learning progress more than grades.	☐	☐	☐	☐	☐
24	Assessment is mainly used to calculate final grades. *	☐	☐	☐	☐	☐

Section E — Self-Regulated Learning

No.	Statement	1	2	3	4	5
25	I monitor my own learning after receiving feedback.	☐	☐	☐	☐	☐
26	I set learning goals based on assessment results.	☐	☐	☐	☐	☐
27	Formative assessment helps me become an independent learner.	☐	☐	☐	☐	☐
28	I reflect on my performance regularly.	☐	☐	☐	☐	☐
29	I compare my current performance with previous work.	☐	☐	☐	☐	☐
30	I seek additional help after formative assessments.	☐	☐	☐	☐	☐
31	I adjust my study strategies after feedback.	☐	☐	☐	☐	☐
32	Formative assessment increases my confidence.	☐	☐	☐	☐	☐

Section F — Overall Perceptions

No.	Statement	1	2	3	4	5
33	Formative assessment improves my English learning.	☐	☐	☐	☐	☐
34	Formative assessment enhances classroom participation.	☐	☐	☐	☐	☐
35	I enjoy courses that regularly use formative assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
36	Formative assessment creates a supportive learning environment.	☐	☐	☐	☐	☐
37	My lecturer effectively uses formative assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
38	Formative assessment should be used more frequently.	☐	☐	☐	☐	☐
39	Overall, formative assessment supports my academic growth.	☐	☐	☐	☐	☐
40	Overall, I am satisfied with the formative assessment practices used in my English course.	☐	☐	☐	☐	☐

Scoring Guide

Scale Range	Interpretation
1.00–1.80	Strongly Disagree
1.81–2.60	Disagree
2.61–3.40	Neutral
3.41–4.20	Agree
4.21–5.00	Strongly Agree

Reverse-scored items: 7, 16, 18, 20, 21, and 24.

Appendix B

Lecturer Perceptions of Formative Assessment Questionnaire

Dear Lecturer,

You are invited to participate in a research study entitled "From Grades to Growth: An Investigation of Formative Assessment Perceptions and Practices of Educators and Lecturers in English Language Courses in Lebanese Private

Universities." The purpose of this study is to explore lecturers' perceptions and practices regarding formative assessment in English language courses. Your participation is voluntary, and all responses will remain anonymous and confidential. The information collected will be used solely for academic research purposes.

Instructions

Please indicate the extent to which you agree with each statement by selecting one response according to the following scale.

Scale	Response
1	Strongly Disagree
2	Disagree
3	Neutral
4	Agree
5	Strongly Agree

Section A — Demographic Information

Please tick (□) or complete the appropriate response.

1. Gender: □ Male □ Female □ Prefer not to say
2. Age: _____ years
3. Highest Academic Qualification: □ Master's Degree □ Doctorate (PhD/EdD) □ Other: _____
4. Years of University Teaching Experience: □ Less than 5 □ 5–10 □ 11–15 □ 16–20 □ More than 20
5. Years Teaching at Lebanese Private Universities: □ Less than 5 □ 5–10 □ 11–15 □ More than 15
6. Current English Course(s) Taught: □ General English □ Academic Writing □ English Communication □ ESP □ Other _____
7. Have you received formal professional training in formative assessment? □ Yes □ No
8. Faculty: □ Arts and Humanities □ Business □ Engineering □ Sciences □ Education □ Other _____

Section B — Purpose of Formative Assessment

No.	Statement	1	2	3	4	5
1	The formative assessment activities I use are primarily designed to monitor students' learning progress.	☐	☐	☐	☐	☐
2	I design formative assessment tasks mainly to generate grades for students. *	☐	☐	☐	☐	☐
3	I clearly distinguish between formative and summative assessment when designing classroom activities.	☐	☐	☐	☐	☐
4	I modify my teaching strategies based on students' formative assessment results.	☐	☐	☐	☐	☐
5	The primary purpose of formative assessment is to improve student learning.	☐	☐	☐	☐	☐
6	Most of my formative assessment activities function like mini-summative tests.*	☐	☐	☐	☐	☐
7	I use formative assessment to identify students who need additional support.	☐	☐	☐	☐	☐
8	The formative assessment activities I use genuinely serve their intended learning purpose.	☐	☐	☐	☐	☐

Section C — Feedback Practices

No.	Statement	1	2	3	4	5
9	I provide feedback that clearly explains how students can improve.	☐	☐	☐	☐	☐
10	My feedback mainly justifies the grade students receive. *	☐	☐	☐	☐	☐
11	I believe students use my feedback to improve future performance.	☐	☐	☐	☐	☐
12	I provide feedback early enough for students to use it before the next assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
13	The amount of feedback I provide depends on the assessment's grade value. *	☐	☐	☐	☐	☐
14	I spend more time explaining grades than discussing learning improvement. *	☐	☐	☐	☐	☐

No.	Statement	1	2	3	4	5
15	My feedback contributes to students' academic growth.	☐	☐	☐	☐	☐
16	Limited time prevents me from providing detailed formative feedback. *	☐	☐	☐	☐	☐

No.	Statement	1	2
15	My feedback contributes to students' academic growth.	☐	☐
16	Limited time prevents me from providing detailed formative feedback. *	☐	☐

No.	Statement	1	2
15	My feedback contributes to students' academic growth.	☐	☐
16	Limited time prevents me from providing detailed formative feedback. *	☐	☐

Section E — Training and Self-Efficacy

No.	Statement	1	2	3	4	5
25	I have received adequate training in formative assessment practices.	☐	☐	☐	☐	☐
26	I am confident in distinguishing formative assessment from summative assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
27	Most of my knowledge about formative assessment comes from personal teaching experience rather than formal training. *	☐	☐	☐	☐	☐

No.	Statement	1	2	3	4	5
28	I feel capable of using formative assessment to improve student learning.	☐	☐	☐	☐	☐
29	I would benefit from additional professional development in formative assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
30	My confidence affects how frequently I implement formative assessment.	☐	☐	☐	☐	☐
31	I sometimes feel uncertain about providing feedback that promotes learning rather than simply explaining grades. *	☐	☐	☐	☐	☐
32	I actively seek opportunities to improve my formative assessment practices.	☐	☐	☐	☐	☐

Section F — Overall Perceptions of Formative Assessment

No.	Statement	1	2	3	4	5
33	My formative assessment practices primarily support student learning rather than grade accumulation.	☐	☐	☐	☐	☐
34	I sometimes assign formative assessments mainly because grades are required. *	☐	☐	☐	☐	☐
35	I believe students view my formative assessments as opportunities for learning and improvement.	☐	☐	☐	☐	☐
36	Every formative assessment activity I use has a clear diagnostic purpose.	☐	☐	☐	☐	☐
37	Formative assessment in my courses functions largely as an extension of the grading system. *	☐	☐	☐	☐	☐
38	I would modify my formative assessment practices if grading requirements were less restrictive.	☐	☐	☐	☐	☐
39	Overall, my formative assessment practices effectively promote students' academic growth.	☐	☐	☐	☐	☐
40	Overall, formative assessment in my courses is primarily used to accumulate grades rather than enhance learning. *	☐	☐	☐	☐	☐

Scoring Guide

Scale Range	Interpretation
1.00–1.80	Strongly Disagree
1.81–2.60	Disagree
2.61–3.40	Neutral
3.41–4.20	Agree
4.21–5.00	Strongly Agree

Reverse-scored items: 2, 6, 10, 13, 14, 16, 23, 27, 31, 34, 37, and 40.

Appendix C

Lecturer Interview Protocol

(Semi-Structured Interview — Qualitative Instrument)

Introduction (to be read to the participant before beginning):

Thank you for agreeing to participate in this interview. This study examines how lecturers in Lebanese private university English language courses understand and use formative assessment — specifically, whether these practices function primarily to support student growth or to accumulate grades. There are no right or wrong answers; I am interested in your genuine perspective and classroom experience. With your permission, this interview will be audio-recorded for accuracy in analysis, and all responses will remain confidential and anonymized in reporting. You may decline to answer any question or withdraw at any time. [Obtain verbal or written consent before proceeding.]

A. Background and Teaching Context

1. How long have you been teaching English language courses at the university level, and specifically at private institutions in Lebanon?
2. Which courses are you currently teaching, and what kinds of assessment tasks (quizzes, assignments, in-class activities) do you typically use throughout the semester?
3. How would you personally define "formative assessment," in your own words?

B. Perceived Purpose of Formative Assessment

4. When you assign a quiz, short task, or in-class exercise during the semester, what would you say is its primary purpose?
5. Do you see a difference between tasks meant to help students improve and tasks meant to contribute to their final grade? Can you walk me through that difference using an example from your own course?
6. Can you recall a specific instance where you changed your teaching — a lesson, a pace, an explanation — based on the results of a formative task? What happened?
7. How do you decide which tasks should count toward the final grade and which, if any, should not?
8. Is there a task in your course that you consider "purely formative" — one you would keep using even if it carried no grade weight? What makes it different from the others?

C. Feedback Practices

9. How do you typically give feedback on formative tasks — what form does it take, and what do you hope students do with it?
10. Do you feel students engage with your feedback as guidance for improvement, or mainly to check where they stand grade-wise? What makes you say that?
11. Can you describe a time when a student clearly used your feedback to improve on a later task?
12. How much time and effort do you feel you're able to put into feedback, given everything else required of you this semester?

D. Institutional and Structural Factors

13. Are there institutional or departmental requirements — such as a minimum number of graded components — that shape how you design or schedule assessment tasks?
14. In your experience, do these requirements support or work against your ability to use assessment for developmental, rather than evaluative, purposes?
15. Have you received any formal training in formative assessment design? If so, how did it shape your practice? If not, how did you learn to design these tasks?

16. Are there deadlines — for example, grade submission dates — that influence when or how you administer formative tasks?
17. If your institution reduced its grading requirements, do you think your approach to formative assessment would change? How?
18. What institutional or practical barriers, if any, prevent you from using formative assessment the way you would ideally like to?

E. Perceived Tension Between Growth and Grade Accumulation

19. Some argue that formative tasks can end up functioning mainly as a way to accumulate grades, even when they are labeled "formative." Does that resonate with your own experience? Why or why not?
20. Looking at your own courses honestly, would you say your formative assessment practices lean more toward tracking student growth, or toward accumulating grades? What leads you to that view?
21. Do you think your students would describe your formative assessment practices the same way you just did? Why or why not?

F. Closing and Reflection

22. What would need to change — in your course design, department policy, or institutional structure — for formative assessment to function more purely as a growth-tracking tool?
23. Is there anything about your experience with formative assessment that we haven't covered, but that you think is important for this study?

Learning Through Gamified Retrieval Practice in ESL/EFL Classrooms: A Systematic Review

Zeinab Haj Hassan

Assistant Professor, Lebanese University

Abstract

Retrieval practice is among the most evidenced techniques in the learning sciences, yet its application in second-language instruction has developed in near-isolation from the parallel literature on gamification in language learning. This review synthesizes empirical research at the intersection of these two fields, examining how gamified retrieval activities have been implemented in ESL/EFL classrooms and what linguistic, cognitive, and affective outcomes have been associated with them. Following PRISMA guidelines, a of scholarly databases, supplemented by targeted searching of the retrieval-practice literature, yielded 64 empirical studies published between 2015 and 2026. Studies were synthesized thematically by implementation context, activity type, and reported outcomes, and a subset was double-screened to establish inter-rater reliability (Cohen's $\kappa = 0.50$). The findings indicate that gamified retrieval activities are concentrated in higher and secondary education, are delivered most often through quiz-response platforms, and are frequently associated with gains in vocabulary knowledge and with improvements in motivation, engagement, and reduced anxiety. Three limitations appear across the sample. Retention is still measured

mainly through immediate post-tests; two in five studies do not specify the gamification tool or mechanic employed, which constrains replication; and few studies engage explicitly with retrieval-practice constructs, despite most functioning structurally as retrieval events. The review concludes that the motivational and cognitive research bodies of work surveyed in this review remain largely disconnected, and that future studies integrating delayed retention measurement and deliberate retrieval-based design are needed to establish whether gamified retrieval produces durable language learning.
Keywords: retrieval practice, gamification, ESL/EFL, vocabulary learning, motivation

المستخلص

يُعَدّ التمرين على استرجاع المعلومات من أكثر الاستراتيجيات التعليمية رسوخًا في الأدلة العلمية، غير أن تطبيقه في تعليم اللغة الثانية قد تطوّر في عزلة شبه تامة عن الأدبيات الموازية المتعلقة بالتلعيب في التعليم ضمن مجال تعلّم اللغات. تُقدّم هذه المراجعة توليفًا للبحوث التجريبية القائمة عند التقاء هذين المسارين البحثيين، إذ تبحث في كيفية تطبيق أنشطة الاسترجاع المُلعّبة في صفوف اللغة الإنجليزية كلغة ثانية أو أجنبية، وفي النتائج اللغوية والمعرفية والوجدانية المرتبطة بها. وباتّباع إرشادات AMSIRP، أسفر البحث عن أربعٍ وستين دراسة تجريبية نُشرت بين عامَي 5102 و 6202. وقد دُمجت وحُلّلت الدراسات موضوعيًا بحسب سياق التطبيق ونوع النشاط والنتائج المُبلّغ عنها. تشير النتائج إلى أن أنشطة الاسترجاع المُلعّبة تتركّز في التعليم العالي والثانوي، وتُقدّم في معظمها عبر منصّات الأسئلة التفاعلية، وترتبط في الغالب بتحسّن في المعرفة المفرداتية وفي الدافعية والانخراط وخفض القلق. وتتكرّر ثلاثة أوجه قصور: إذ لا يزال الاحتفاظ يُقاس في الغالب عبر اختبارات بَعدية فورية؛ وإن نحو خُمسَيِ الدراسات لا تُحدّد أداة التلعيب أو آليّته، مما يَحُدّ من قابلية التكرار؛ وإن قلة من الدراسات تتناول صراحة مفاهيم التمرين على الاسترجاع، رغم أن معظمها يعمل بنيويًا بوصفه أحداث استرجاع. وتخلص المراجعة إلى أن المسارين البحثيين، الدافعي والمعرفي، لا يزالان منفصلين إلى حد بعيد، وأن ثمة حاجة إلى دراسات مستقبلية تدمج قياس الاحتفاظ المؤجّل والتصميم المقصود القائم على الاسترجاع.
الكلمات المفتاحية: التمرين على استرجاع المعلومات، التلعيب في التعليم، الإنجليزية كلغة ثانية/أجنبية، الاحتفاظ بالمفردات، الدافعية

1. Introduction

Retrieval practice is the active recall of previously learned information. It is considered to build stronger, longer-lasting learning than an equivalent period of restudy (Roediger & Karpicke, 2006). Roediger and Karpicke (2006) confirmed that testing a reading passage produces significantly higher recall performance after one week compared to only rereading the same passage. This finding is now commonly labeled as the testing effect. This line of inquiry was further investigated by Karpicke and Blunt (2011), who compared retrieval practice with concept mapping, a method thought to encourage learning through elaborative processing. The benefit of retrieval practice, specifically better long-term retention, was found to come from the particular cognitive act of reconstruction rather than effort alone. The reliability of the mentioned effect has been established by subsequent meta-analytic evidence. For example, Rowland (2014) reported a medium-to-large effect size for testing over restudy across a number of studies. Likewise, Agarwal et al. (2021) later confirmed that the effect persists in real classroom settings, with most screened experiments demonstrating medium or large benefits. Retrieval-based study has also proved to be more effective compared to rereading in second language vocabulary learning specifically (Maie et al., 2025). Recent studies involving EFL learners have started to identify the conditions, such as the timing of corrective feedback, under which this advantage is maximized (Aljabri, 2024).

The practical application of retrieval practice is nonetheless not without difficulty. Repeated low-stakes testing can induce learner fatigue, and for ESL and EFL learners in particular, activities resembling formal assessment may exacerbate the anxiety already associated with evaluation in a second language (Farhane, 2025). Gamification, defined by Deterding et al. (2011) as the application of game design elements in non-game contexts, has been proposed as a means of preserving the cognitive mechanism of retrieval while mitigating its perceived stakes. Over the past decade, digital platforms such as Kahoot, Quizizz, Wordwall, and Duolingo have accordingly expanded in ESL/EFL classrooms. The related empirical literature outlines gains in vocabulary and grammar knowledge in addition to improvements in motivation, engagement, and a decrease in language-learning anxiety (Chen

et al., 2023; Panmei & Waluyo, 2022; Sadeghi et al., 2022).

A thorough analysis of this literature, however, identifies two significantly distinct groups of research. Gamification studies conducted in ESL/EFL contexts are framed predominantly around motivation and engagement. Zhang and Hasim's (2023) systematic review of the field confirms this orientation, as do the more recent reviews such as Chan and Lo (2024) noting limited attention to the cognitive mechanisms, such as retrieval strength or spacing, that would explain why a gamified activity produces a learning gain rather than a purely motivational one. The same emphasis is reflected by broader syntheses classifying motivational and proficiency benefits without engaging the cognitive account (Jane et al., 2024; Truong, 2025). The retrieval-practice literature, by contrast, is theoretically precise regarding these mechanisms but is conducted predominantly through flashcards, laboratory recall tasks, and non-gamified quizzes, with limited attention to the design features, such as competitive scoring or narrative framing, that characterize gamified instruction (Maie et al., 2025). No existing review has synthesized the intersection of these two literatures. The present review addresses that gap through a systematic synthesis of empirical studies on gamified retrieval practice in ESL/EFL instruction, guided by three research questions:

RQ1. How have gamified retrieval activities been implemented in ESL/EFL classrooms, in terms of educational level, language skill targeted, retrieval tool used, intervention duration, and instructional setting?

RQ2. What linguistic, cognitive, and affective outcomes have been associated with gamified retrieval activities in ESL/EFL contexts?

RQ3. What methodological trends and research gaps characterize the empirical literature on gamified retrieval practice in ESL/EFL education?

2. Literature Review and Theoretical Framework

2.1 Retrieval Practice

Bjork (1994) proposed that memory is governed by two independent properties, storage strength and retrieval strength, and argued that conditions which render retrieval momentarily effortful, rather than easy, are precisely those that yield durable long-term storage; he termed such conditions desirable difficulties. Retrieval practice constitutes the clearest embodiment of this

principle. Roediger and Karpicke (2006) established that taking a memory test not only measures what one knows but measurably enhances subsequent retention, a phenomenon now known as the testing effect. Karpicke and Blunt (2011) subsequently demonstrated that retrieval practice produced superior long-term retention relative to concept mapping, a technique presumed to engage deeper elaborative processing, indicating that the benefit is attributable to the act of retrieval itself rather than to effort in a general sense.

This effect has since been confirmed at scale. Rowland's (2014) meta-analysis reported a medium, and frequently large, advantage of testing over restudy across a substantial body of studies, with initial free-recall tests yielding greater benefits than recognition-based tests. Agarwal et al. (2021) extended this evidence into authentic classroom contexts, screening nearly 2,000 abstracts to identify 50 experiments conducted in real schools, the majority of which continued to show medium or large benefits from retrieval practice. Retrieval practice is accordingly regarded as one of the more consistently replicated findings in educational psychology.

This body of theory was developed independently of second language acquisition research, though its application to L2 vocabulary learning has proven broadly consistent with the original findings. Maie et al. (2025) demonstrated that cumulative testing, in which learners are quizzed on both newly introduced and previously studied vocabulary rather than the most recent set alone, produced superior retention to non-cumulative testing, an advantage that emerged with sufficient practice and was more pronounced among lower-proficiency learners. A related laboratory study conducted with EFL students (Aljabri, 2024) further examined the role of feedback timing, finding that retrieval practice without feedback still outperformed restudying on a one-month delayed test, while both immediate and delayed feedback conditions outperformed the no-feedback condition. Taken together, this literature establishes retrieval practice as theoretically precise and increasingly well specified within second language contexts; it is, however, rarely examined in gamified form, a gap addressed in the following section.

2.2 Gamification in Language Learning

The most commonly used and adopted definition of gamification is the one provided by Deterding et al. (2011), who described it as "the use of game

design elements in non-game contexts." Kapp (2012) redefines the construct, expanding it to pedagogical applications, such as the integration of game mechanics, aesthetics, and cognitive strategies to enhance student engagement and learning outcomes. However, Kapp cautions against superficial incorporation of points or rewards that fail to constitute meaningful, authentic gamification. Supporting this empirical evidence, a literature review by Hamari et al. (2014) demonstrated that educational outcomes depend on which specific game elements are used, rather than on the existence of gamification as a general category.

Sailer and Homner's (2020) meta-analysis later quantified the pattern, reporting small but reliable effects of gamification on cognitive, motivational, and behavioural outcomes, with the largest effects for cognitive learning outcomes.

The implementation of gamification in ESL/EFL contexts has been operationalized primarily through commercial digital platforms rather than custom-built instructional systems. The empirical studies on gamified ESL/EFL instruction are concentrated on applications such as Kahoot, Quizizz, Wordwall, and Duolingo, and the reported outcomes highlight three primary domains: enhanced vocabulary and grammar knowledge (Chen et al., 2023; Farhane, 2025; Panmei & Waluyo, 2022), increased affective engagement (Alenazi, 2025; Hardianti, 2024), and reductions in language-related anxiety (Landázuri et al., 2025). These empirical findings transcend national barriers and language skills, according to a systematic review of forty studies by Zhang and Hasim (2023). This literature, however, addresses the cognitive mechanisms of retrieval, spacing, and feedback timing only incidentally, if at all, even in cases where the gamified activity under study is functionally a retrieval task. Hanus and Fox's (2015) findings, however, add a note of caution. The study followed a gamified course across a semester and found that motivation, satisfaction, and exam performance declined relative to a non-gamified comparison, a reminder that gamification's short-term intervention does not guarantee durable benefit.

2.3 Why Gamified Retrieval Should Work

A gamified quiz is structurally considered as a retrieval event, through which the learner is presented with a prompt and must reconstruct the target information from memory. Such a condition is what Bjork (1994) identified

as a "desirable difficulty". The question this review needs to answer is why embedding retrieval practice in a game would change how learners engage with it. Two motivational theories provide an answer to the theoretical questions posed.

According to Self-Determination Theory (Ryan & Deci, 2000) motivation is strengthened when a task supports three basic psychological needs: autonomy, competence, and relatedness. All three are directly addressed by gamified retrieval tools. For example, points, badges, and progress bars supply continuous, observable evidence of competence at exactly the moments, immediately after a retrieval attempt, when a learner would otherwise only know whether the answer was right or wrong. Relatedness can be introduced through leaderboards and collaborative formats that encourage teamwork, and autonomy can be supported by giving learners the ability to choose over which activity to attempt or which difficulty level to select. None of this reduces the cognitive effort that retrieval demands; it influences whether a learner who experiences that effort chooses to persist rather than giving up.

Another theory that supports retrieval practice is the Flow Theory (Csikszentmihalyi, 1990). Flow, a state of absorbed engagement, emerges when a task's difficulty is closely matched to a learner's current skill level and when feedback on performance is immediate. Retrieval practice satisfies the feedback condition almost by definition, since a learner finds out at once whether recall has succeeded, and gamified designs are constructed around exactly this kind of quick, visible response. Therefore, gamification contributes by helping instructors and platforms regulate difficulty in real time: an overly easy quiz produces boredom rather than flow, and a quiz delivered above a learner's current knowledge produces anxiety rather than flow, so the adaptive elements of the game layer function as a mechanism for keeping retrieval within the productive difficulty range.

On the other hand, two constructs limit how far this integration can be pushed. First, Cognitive Load Theory (Sweller, 1988) indicates that the game layer itself consumes working memory: unfamiliar interfaces, time pressure, or shifting rules impose unnecessary load that competes with the useful load the retrieval task is intended to generate. A gamified activity poorly matched

to learners' technological familiarity may therefore undermine the very mechanism it is meant to support. Additionally, Self-Regulated Learning theory (Zimmerman, 1990) suggests where the benefit could extend furthest: gamified tools that make a learner's own performance visible over time, through streaks, accuracy trends, or spaced-review prompts, may support independent retrieval practice beyond the classroom, provided learners possess the metacognitive skill to interpret and act on that information.

3. Methodology

The Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses (PRISMA) framework was followed for the present review to ensure a transparent and replicable search and screening process.

Search Strategy

To identify the records, the following string was used and applied across title, abstract, and keyword fields: ("retrieval practice" OR "retrieval game*" OR "retrieval-based learning" OR "retrieval activit*" OR "active recall") AND (gamif* OR game* OR Kahoot OR Quizizz OR Gimkit OR Blooket OR Wordwall) AND (ESL OR EFL OR "English language"). The search was conducted in two waves: an initial search and a later supplementary search that targeted the retrieval-practice literature specifically, in order to capture studies at the intersection of the two research strands.

Databases

The search was extracted from targeted academic search engines, such as ERIC, Scopus, ResearchGate among others. It was supplemented by backward and forward citation searching of included studies and manual searches of key journals. Author, venue, and DOI information for every candidate record was cross-checked against publisher records before inclusion.

Inclusion and Exclusion Criteria

Studies were included in the review if they (a) reported original empirical research, (b) appeared in a peer-reviewed journal, (c) were published between 2015 and 2026, (d) involved ESL or EFL learners, and (e) implemented a gamified retrieval intervention.

Excluded studies comprised (a) non-gamified retrieval activities, (b)were conducted in higher-education contexts unrelated to language learning, or (3)

took the form of conference papers, dissertations, theses, or literature reviews.

Screening and Inter-Rater Reliability

Records were screened first at the title-and-abstract level and then at full text, followed by full-text screening of the remaining records. Each record excluded at the full-text stage was recorded with a stated reason, consistent with PRISMA reporting conventions. To measure the consistency of the screening, a set of 20 records was screened independently by two raters against the inclusion criteria. Observed agreement was 85% (17 of 20), and Cohen's kappa was 0.50, indicating moderate agreement.

Search Outcome

The combined search identified 90 records for assessment. At the full-text stage twenty-six were excluded: two conference papers, two dissertations or theses, five sources that could not be confirmed as peer-reviewed, six secondary sources or review, two non-empirical, six studies that examine retrieval practice through non-gamified tasks, and three duplicate records. The remaining 64 studies met all eligibility criteria and form the basis of the synthesis. Figure 1 summarizes the full process.

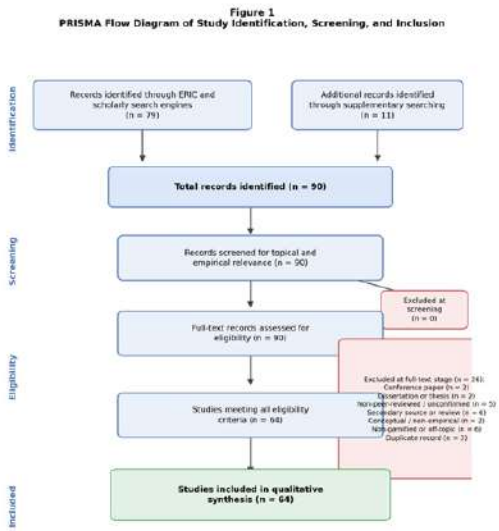

Figure 1. PRISMA flow diagram of study identification, screening, and inclusion.

4. Results

The search identified 90 records across the two waves, of which 64 met all included criteria set for this review and were synthesized. The characteristics of every included study, its educational level, tool, design, and outcomes, are reported in Table 1 (Appendix A).

4.1 Implementation

Where a gamified retrieval intervention is tested depends heavily on access to a willing classroom, and the sample reflects this. Higher education accounts for just over half of the studies (34 of 64), secondary and junior-high contexts for a third (21), and primary or elementary education for seven, with two studies spanning multiple or unspecified levels (Figure 2). The distribution is worth reading against the motivational theories that support much of the gamification literature. Self-Determination Theory (Ryan & Deci, 2000) and Flow Theory (Csikszentmihalyi, 1990) are often raised to justify gamification with young learners in particular, on the assumption that game-based formats are especially motivating for children; yet the sample tests that assumption mostly on adolescents and adults.

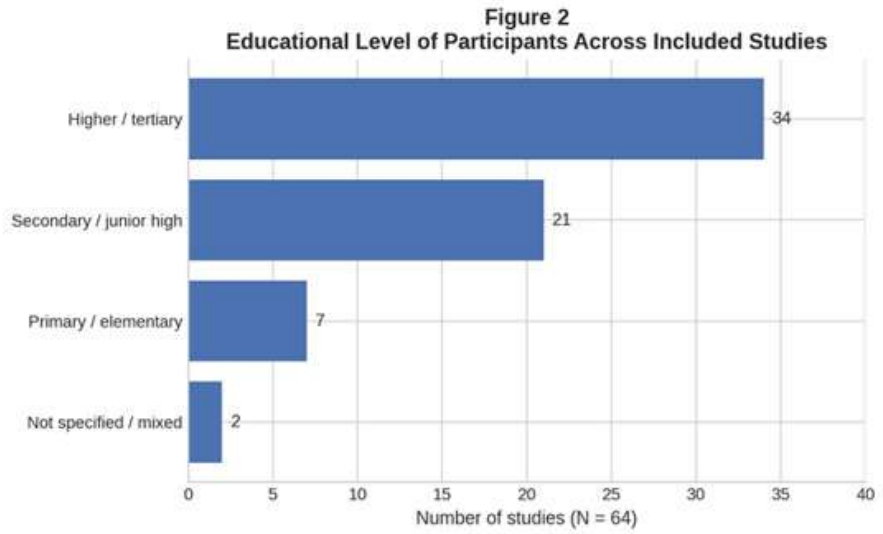

Figure 2. Educational level of participants across included studies.

Geographically, the studies in this sample cluster in Southeast Asia and the Middle East and North Africa, with Indonesia contributing the largest single national group. This concentration should be read as a property of the studies retrieved rather than as an estimate of where such research is conducted worldwide, since indexing and language of publication shape which studies surface through any given search. Reporting of sample size and intervention duration is inconsistent enough to constitute a finding in itself; numbers range from case studies of fewer than ten learners (Azzahra & Kembaren, 2025) to quasi-experimental cohorts of 300 undergraduates followed over ten weeks (Waluyo & Tran, 2023), but many studies report neither figure with accuracy.

4.2 Gamified Retrieval Activities

The activities described across the 64 studies fall into a few broad types, summarized in Figure 3. Quiz-response systems, such as Kahoot, constitute the most common identifiable tool used as a whole-class, teacher-controlled activity in studies such as Farhane (2025), Sun and Tan (2026), and Cancino and Viguera (2024). Other quiz-response systems, including Quizizz, Gimkit, Baamboozle, and Socrative, appear in a further set of studies, while mobile, self-paced applications such as Duolingo (Pratama & Lolita, 2025) and the pronunciation app ELSA Speak (Ridhon & Daulay, 2023) form a smaller group oriented toward independent practice. A dozen studies built or adapted their own materials, from a classroom escape room (Urbieta & Peñalver, 2019) and an adaptation of a television game format (Galvan et al., 2025).

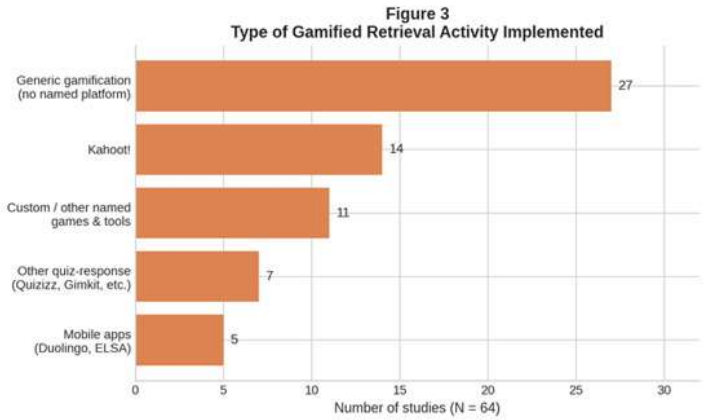

Figure 3. Type of gamified retrieval activity implemented.

The largest single category, however, is the 27 studies (42% of the sample) that describe their intervention only in generic terms, points, badges, leaderboards, or rewards, without naming a specific platform or custom-built tool (e.g., Alenazi, 2025; Hardianti, 2024; Fatah, 2025). Without knowing whether an intervention involved a fully adaptive digital platform or a teacher manually awarding points, it becomes difficult to determine what produced the reported outcomes, and challenging for a subsequent researcher to replicate the intervention. Kapp (2012) recommends that meaningful gamification relies on the specific mechanism used, and Hamari et al.'s (2014) finding that outcomes vary by mechanic, cannot be tested against a study that does not report its mechanics. This under specification is one of the important methodological findings of the review.

4.3 Learning Outcomes

Language Outcomes

Vocabulary is the dominant dependent variable, targeted in roughly half of the studies (e.g., Farhane, 2025; Aco & Suwandi, 2025; Cancino & Viguera, 2024). The second most targeted linguistic domain was grammar (e.g., Idris et al., 2020; Synekop et al., 2023). Writing is the least targeted domain, with only three studies from the sample. Figure 4 shows the full distribution. The focus on vocabulary is unsurprising, since single words are easy to test and easy to fit into a quiz format, but it means the review can speak with greater confidence about vocabulary than about the productive skills that significant for communicative competence.

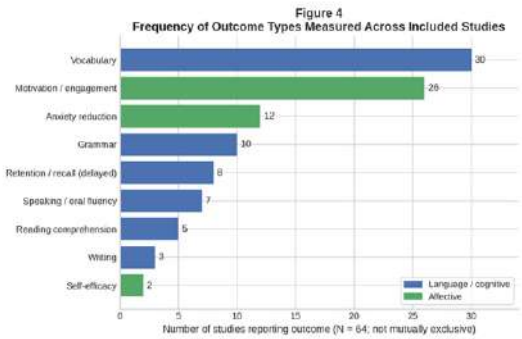

Figure 4. Frequency of outcome types measured across included studies (categories are not mutually exclusive).

Cognitive Outcomes

Retention and recall, the most directly implicated outcomes by retrieval-practice theory, are reported in a subset of eleven studies with generally favorable results. Gains in recall or delayed retention appear in Farhane (2025), Aco and Suwandi (2025), Sun and Tan (2026), Ahmed and Azizian (2022), and Galvan et al. (2025), among others. Most of these studies, however, measured retention with an immediate post-test administered close to the intervention, which cannot show whether a gain persists. Eight studies from the sample used a delayed post-test (Babou, 2025; Franciosi et al., 2016; Sun & Tan, 2026; Sapna & Banu, 2025; Nugroho et al., 2026; Allehyani, 2025; Fitri et al., 2026; Yang & Ying, 2025). Their results are mixed: several studies report retention that survives a delay. For instance, Franciosi et al. (2016) found a significant advantage only on an eleven-week delayed post-test, having found none immediately, and Nugroho et al. (2026) and Fitri et al. (2026) both reported durable gains with moderate to large effect sizes. Others studies, such as Sapna and Banu (2025) found that vocabulary retention stabilized over a delay for both a gamified and a non-gamified group, with no advantage for the gamified condition. Similarly, Yang and Ying (2025) found that a Duolingo reading group compared to a control group improved along comparable trajectories over time, with no significant group-by-time interaction and no self-efficacy difference. Allehyani (2025) is notable as the only study in the sample to measure cognitive load directly, testing the Cognitive Load Theory prediction that the game layer can compete with the learning task. The available sample reveals that durability is rarely tested and the current studies' results offer mixed results.

Affective and Motivational Outcomes

The sample reviewed report motivation and engagement as the most frequently recured outcomes (26 studies; e.g., Iaremenko, 2017; Hardianti, 2024; Fatah, 2025) (Figure 4), these outcomes function as the primary research questions rather than a secondary measure in the studies. Decreases in language anxiety appear in a smaller but meaningful set of studies (12 studies, e.g., Avila & Fonseca, 2021; Ridhon & Daulay, 2023; Cancino & Viguera, 2024), and vocabulary self-efficacy is measured directly in two (Cancino & Viguera, 2024; Yang & Ying, 2025). However, not every result was positive. Panmei

and Waluyo (2022) did not find statistically significant vocabulary-retention advantage for their intervention gamified group over a conventional-instruction control ($p = .06$), and Reynolds et al. (2021) found a significant gain in motivation but not in vocabulary. These non-significant results need to be considered since they mark the boundary of what the current evidence can establish.

Effect Sizes and Study Design

Only a minority of the 64 studies report effect size, which is itself a limitation, but those that do cover a wide scope: from small (Franciosi et al., 2016, $d = 0.329$) through moderate (Tamam & Kasim, 2025, $d = 0.42$; Fitri et al., 2026, $\eta^2 = .100$) to large (Nugroho et al., 2026, $\eta p^2 = .597–.631$; Chieng & Sulaiman, 2026, $r = .63$). These values cannot be pooled into a single estimate and are best read as an illustrative range because they differ in tools used, outcome measure, and design. Concerning the study design, approximately half of the studies use a between-group design that compares a gamified intervention against traditional instruction, which can support a claim of relative advantage. An additional set report only within-group pre- to post-test change, which shows that learners improved but cannot establish that gamification improved them more than an alternative would have. It is important to distinguish the two comparison structures, because part of the sample's positive findings is supported by within-group gains alone.

It is worth mentioning that few of the review studies frame their research questions or measures in the vocabulary of retrieval-practice theory even though most of them structurally function as retrieval events.

5. Discussion

Three research questions guided the present review: how gamified retrieval activities have been implemented in ESL/EFL classrooms (RQ1), what linguistic, cognitive, and affective outcomes have been associated with them (RQ2), and what methodological trends and gaps characterize the empirical literature (RQ3). The discussion that follows addresses each question, it also establishes what the literature reports and what patterns are revealed when viewed through the lenses of retrieval-practice theory, motivational theory, and cognitive load theory.

5.1 Implementation of Gamified Retrieval Activities (RQ1)

The reviewed studies concentrate in higher education and, secondarily, in secondary and junior-high contexts, with primary-level learners represented in only seven of the 64. This distribution is notable when read against the motivational theories that implicitly underpin much of the gamification literature. Self-Determination Theory (Ryan & Deci, 2000) and Flow Theory (Csikszentmihalyi, 1990) are frequently raised to justify gamification with young learners in particular, based on the assumption that game-based formats are particularly motivating for children. Yet the present sample examines that assumption mostly in adolescents and adults, leaving the population for whom the motivational argument is most often made among the least studied. The concentration of the reviewed studies within a few regions is a further characteristic of this sample rather than a claim about the field as a whole, since indexing and language of publication shape which studies surface.

The more consequential implementation finding concerns the description of the interventions themselves. Kahoot and other related quiz-response systems constitute the only identifiable cluster of any size of a single identifiable tool, this omission acquires theoretical significance in light of Kapp's (2012) insistence that gamification is defined by the meaningful integration of game mechanics. Likewise, Hamari et al.'s (2014) conclusion that outcomes depend on which mechanics are used rather than on the presence of gamification as a general category. A literature that does not report its mechanics cannot test either claim, and cannot build collective knowledge about which design features are responsible for the outcomes it documents.

5.2 Reported Outcomes and the Question of Durability (RQ2)

The outcomes reported across sample design align closely with the predictions of motivational theory and less closely with those of cognitive theory. Motivation, engagement, and reduced anxiety reduction, the outcomes Self-Determination Theory and Flow Theory would lead one to expect, are the most commonly conveyed affective results. The pattern suggests that researchers are implementing SDT and Flow mechanisms, providing competence feedback and structuring low-stakes challenge, without explicitly naming those theories.

On the cognitive side, the testing effect described by Roediger and Karpicke (2006), and grounded in Bjork's (1994) distinction between retrieval and storage strength, is fundamentally a delayed-retention phenomenon: the benefit of retrieval over restudy is often small immediately after learning and grows over a retention interval. A literature that measures gains only at the moment an activity ends therefore captures the effect at its least pronounced. Eight of the 64 studies in the review use delayed post-tests, and their results are instructive: some show retention that survives a delay (Franciosi et al., 2016; Nugroho et al., 2026; Fitri et al., 2026), while another finds no gamified advantage when a delayed test is adminstered (Sapna & Banu, 2025). Durability is therefore better described as under-tested, and determining it will require delayed measurement consistently applied. Panmei and Waluyo's (2022) null result is useful as a reminder that the gains across the sample are consistent and real, but how far they persist beyond the immediate post-test remains unresolved, given the main measurement design.

A related pattern concerns which skills are studied. One likely reason for the dominance of vocabulary and the scarcity of speaking and writing can be the availability of the tools instead of a judgment about pedagogical urgency. Quiz-response formats accommodate distinct, machine-gradeable items, and the research evidence provides solid support for recognition-level vocabulary than for the productive and integrative skills that constitute the broader aims of language instruction.

5.3 Methodological Trends and the Relationship Between Two Literatures (RQ3)

The methodological nature of the sample can be summarized as consistently prioritizing motivational and affective mechanisms over cognitive ones, conveyed through several recurring patterns: a reliance on immediate instead of delayed measurement; some studies failed to identify the intervention; an almost complete absence of non-digital comparison group; and, underlying these, limited explicit engagement with retrieval-practice constructs. Few of the reviewed studies frame their questions or measures in terms of spacing, retrieval strength, or storage strength, though some did: Babou (2025) builds active recall and spacing into its design, and Allehyani (2025) measures cognitive load directly. These studies examined Sweller's (1988) prediction

that a demanding game layer can compete with the learning task.

This is the central finding of the review. The gamification literature and the retrieval-practice literature address overlapping phenomena with largely separate vocabularies, methods, and theoretical commitments. The former draws mostly on motivational theory and measures affective and short-term outcomes; the latter draws on cognitive theory and measures delayed retention, but does so in conditions where gamification is not employed. Cognitive Load Theory (Sweller, 1988) illustrates the cost of this separation with particular clarity. It predicts that a poorly designed game layer, one imposing unnecessary demands through time pressure, unfamiliar interfaces, or complex rules, may compete with the retrieval task for limited working-memory resources and thereby undermine the very learning it is intended to support. This prediction is directly testable, yet it cannot be evaluated against the present literature at all, because the studies that decline to specify their tool's design also report nothing about the interface complexity or processing demands that would allow cognitive load to be assessed. Allehyani (2025) is the exception that shows what testing this prediction would look like. The gap between the two constructs is therefore not merely terminological; it leaves answerable questions unasked.

5.4 Limitations of the Present Review

The search drew on ERIC and other several open scholarly search engines. Therefore, it is probable that further eligible studies exist. The limitation does not affect the central finding about the relationship between the two literatures, which is a common pattern across the whole sample.

6. Research Gaps and Future Directions

The findings point to a literature that is growing quickly but unevenly, and whose gaps are patterned rather than random. Each direction below follows from a gap identified in the preceding sections; together they describe what the field would need to do to move from showing that learners enjoy gamified activities toward establishing whether, and under what conditions, those activities produce durable language learning.

The most important direction concerns the measurement of retention over time. Future studies should administer delayed post-tests at meaningful intervals as a matter of routine, following the model of the studies that already do so, so

that durability can be established or ruled out rather than left open. A second direction concerns the deliberate integration of retrieval-practice principles into gamified design rather than their incidental presence: manipulating the spacing of repeated quizzes, the timing of corrective feedback, and the balance between cued recall and recognition would let researchers test which design choices strengthen retention, and Babou (2025) and Allehyani (2025) offer early models for how such work can be framed.

Third, the field needs studies that report their interventions in enough detail to be replicated, specifying the platform, the game elements used, and the technological conditions of implementation. Fourth, the imbalance representation of demographic and linguistic skills require deliberate rectification. Finally, the relative isolation of the two research notions is itself a direction for future work: studies framed from the outset around integration, treating gamification as a means of sustaining engagement with cognitively effortful retrieval rather than as an end in itself, would let the field ask not only whether gamified retrieval works, but why.

7. Conclusion

This review set out to synthesize the empirical literature on gamified retrieval practice in ESL/EFL classrooms from the view point of two research traditions that have developed in parallel with little contact. The cognitive-psychology literature on retrieval practice has revealed that recalling information supports retention more durably than restudying it. On the other hand, literature on gamification in language learning has documented that game-based interventions tend to strengthen motivation, increase engagement, and lower anxiety. The foundation of the review was that these two literatures describe the same activity from opposite sides, and that examining their overlap might reveal what each has left unexamined.

The synthesis of 64 studies largely bears out that foundation. Gamified retrieval activities are reliably associated with favourable affective outcomes and with gains in vocabulary knowledge, particularly at the secondary and tertiary levels where the research has concentrated. The cognitive claim that would justify calling these activities retrieval practice and that they produce learning which endures beyond the lesson in which it was gained is unevenly tested.

Three implications follow. For researchers, the two theoretical fields reviewed here would benefit from deliberate contact through studies that manipulate retrieval-relevant variables within gamified designs, measure retention after a delay, and report their interventions in replicable detail. For practitioners, the findings support a measured optimism: gamified retrieval activities engage learners and support vocabulary learning in the short term, but the durability of those gains remains needs further empirical assessment. For the field's theoretical development, the central lesson is that motivational and cognitive accounts of gamified retrieval are to be treated as complements to each other.

References

Aal-Asheakh, H., & Saud, W. I. (2024). The impact of gamification on developing EFL elementary learners' speaking skills: an experimental study. Journal of Learning and Development Studies, 4(3), 1-16. https://al-kindipublisher.com/index.php/jlds/article/view/7725

Abdumutallibjonovna, P. S., & Vokhidjon qizi, M. R. (2025). Gamification in teaching English: theoretical and practical aspects. International Journal of Pedagogics, 5(6), 290–292. https://doi.org/10.37547/ijp/Volume05Issue06-78

Abu Qub'a, A., Al-Haj Eid, O. A., Hasan, G. A., & Al Herz, J. (2024). The effect of utilizing gamification in enhancing English language skills in university settings. World Journal of English Language, 14(4), 428–436. https://doi.org/10.5430/wjel.v14n4p428

Aco, A., & Suwandi, S. (2025). The effect of gamified learning on students' motivation and vocabulary retention. Journal of Research in English Language Teaching and Linguistics, 1(2), 136–152. https://doi.org/10.65431/jrell.v1i2.25

Afifah, A., & Priyana, J. (2024). How can gamification help language learners? Insight from EFL students and teachers. International Journal of Educational Research & Social Sciences, 5(4), 771–777. https://doi.org/10.51601/ijersc.v5i4.867

Agarwal, P. K., Nunes, L. D., & Blunt, J. R. (2021). Retrieval practice consistently benefits student learning: A systematic review of applied research in schools and classrooms. Educational Psychology Review, 33(4), 1409–1453. https://doi.org/10.1007/s10648-021-09595-9

Ahmed, A. A. A., Widodo, M., Komariah, A., Hassan, I., Sukmana, N., Ali, M. H., Abbas, A. K., & Rohi, A. (2022). Assessing the effects of gamification on developing EFL learners' idiomatic knowledge: Do attitudinal factors contribute to the learning of the idioms with the

game? Education Research International, 2022, 1-10. https://doi.org/10.1155/2022/2482570

Ahmed, R., & Azizian, M. (2022). The effect of Kahoot! on EFL learners' vocabulary recall and retention. Education Research International, 2022, Article 9739147. https://doi.org/10.1155/2022/9739147

Alenazi, M. H. (2025). Gamification in ELT: Investigating its impact on motivation and language learning outcomes. Theory and Practice in Language Studies, 15(8), 2584–2591. https://doi.org/10.17507/tpls.1508.15

Aljabri, S. (2024). Timing of feedback and retrieval practice: A laboratory study with EFL students. Humanities and Social Sciences Communications, 11(1), https://doi.org/10.1057/s41599-024-03983-6

Allehyani, S. (2025). Investigating the impact of artificial intelligence-powered gamification on Saudi EFL learners' cognitive load, motivation, and long-term retention: An experimental mixed-methods study. Computer-Assisted Language Learning Electronic Journal, 26(7), 187-210. https://doi.org/10.54855/

Amaya-Díaz, I. Y., & Bajaña-Zajia, J. X. (2020). The use of gamification to enhance the English as a foreign language learning. Dialnet (Universidad De La Rioja), 5(3), 865–881. https://doi.org/10.23857/pc.v5i3.1388

Asifayanti, Weda, S., & Abduh, A. (2021). Exploring teachers' perception on gamification in online grammar teaching. Pinisi Journal of Art, Humanity, and Social Studies, 1(4). https://ojs.unm.ac.id/PJAHSS/article/view/24113

Avila, M. O. C., & Fonseca, G. I. C. (2021). Gamification: How does it impact L2 vocabulary learning and engagement? Electronic Journal of Foreign Language Teaching, 18(2). https://doi.org/10.56040/ghcc1824

Azzahra, N., & Kembaren, F. R. W. (2025). Gamified learning in EFL classrooms: Baamboozle and vocabulary mastery. IJECA (International Journal of Education and Curriculum Application), 8(2), 177. https://doi.org/10.31764/ijeca.v8i2.32640

Babou, A. (2025). From traditional to gamified methods in EFL vocabulary instruction: A quasi-experimental study in Algeria. ASJP The Teacher's Forum, 21(1), 949–963.

Bjork, R. A. (1994). Memory and metamemory considerations in the training of human beings. In J. Metcalfe & A. P. Shimamura (Eds.), Metacognition: Knowing about knowing (pp. 185–205). MIT Press.

Burhan, K., Amsa, H., Astuti, I., & Franchisca, S. (2026). Gamified vocabulary learning through Kahoot and Quizizz: Effects on EFL students' engagement and retention. TOFEDU: The Future of Education Journal, 5(1), 199–209. https://doi.org/10.61445/tofedu.v5i1.1529

Cancino, M., & Viguera, C. (2024). The impact of a gamified approach on vocabulary learning and vocabulary self-efficacy: Evidence from a Chilean primary EFL school. Revista de Lingüística y Lenguas Aplicadas, 19, 33–43. https://doi.org/10.4995/rlyla.2024.19932

Chan, S., & Lo, N. (2024). Enhancing EFL/ESL instruction through gamification: a comprehensive review of empirical evidence. Frontiers in Education, 9. https://doi.org/10.3389/feduc.2024.1395155

Chen, X., Zhang, D., Zhang, H., Shu, K., Wei, X., & Li, F. (2023). The influence of Quizizz-online gamification on vocabulary learning effectiveness and engagement among college EFL learners in China. In Proceedings of the 9th International Conference on Education and Training Technologies (ICETT '23). ACM. https://doi.org/10.1145/3599640.3599651

Chieng, S. W., & Sulaiman, N. A. (2026). Impact of ZEP quiz on vocabulary acquisition and engagement among year 3 remedial ESL learners: A quasi-experimental study. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 10(1). https://doi.org/10.47772/IJRISS.2026.10100320

Csikszentmihalyi, M. (1990). Flow: The psychology of optimal experience. Harper & Row.

De-la-Peña Álvarez, C., & Chaves-Yuste, B. (2024). Active and digitalized methodology in L2: Academic performance and gamification. Revista Signos, 57(114), 52–77. https://doi.org/10.4067/s0718-09342024000100052

Deterding, S., Dixon, D., Khaled, R., & Nacke, L. (2011). From game design elements to gamefulness: Defining "gamification." In Proceedings of the 15th International Academic MindTrek Conference (pp. 9–15). ACM. https://doi.org/10.1145/2181037.2181040

Farhane, M. (2025). An Investigation of the Effect of Kahoot on Vocabulary Retention among Moroccan EFL Secondary School Students: A Quasi-Experimental Study. Journal of English Language Teaching and Applied Linguistics, 7(3), 242–257. https://doi.org/10.32996/jeltal.2025.7.3.25

Fatah, A. (2025). The effectiveness of gamification in enhancing English language learning outcomes. Jurnal Pendidikan dan Sastra Inggris. 5 (2). DOI:10.55606/jupensi.v5i2.5238

Fitri, A., Musdalifah, M., Rosmiana, S., Ismail, I., & Jabri, U. (2026). Investigating the use of Kahoot for long-term vocabulary retention among grade XI EFL students at SMAN 12 Enrekang. Jurnal Onoma: Pendidikan, Bahasa, dan Sastra, 12(3). https://doi.org/10.30605/v1nzf734

Franciosi, S. J., Yagi, J., Tomoshige, Y., & Ye, S. (2016). The effect of a simple simulation game on long-term vocabulary retention. CALICO Journal, 33(3), 355–379. https://doi.org/10.1558/cj.v33i2.26063

Ventura, P. F., & Jiménez, J. L. (2023). Gamificación en el proceso de la enseñanza de los idiomas. Educación Superior/Educación Superior, 35, 31–45. https://doi.org/10.56918/es.2023.i35.pp31-45

Galvan, N. G., Alburo, H. Q., & Baluyos, G. R. (2025). Enhancing English vocabulary skills for Grade 9 students 'Using deal or no deal' game. International Journal of Research and Innovation in Applied Science, 10(9), 427–437. https://doi.org/10.51584/ijrias.2025.100900043

García Macías, V. L., & Castillo Noriega, M. A. (2025). Impact of game-based learning on oral production in the English as a foreign language (EFL) classroom in second graders. Arandu UTIC, 12(3), 2685–2701. https://doi.org/10.69639/arandu.v12i3.1508

Hamari, J., Koivisto, J., & Sarsa, H. (2014). Does gamification work? A literature review of empirical studies on gamification. In Proceedings of the 47th Hawaii International Conference on System Sciences (pp. 3025–3034). IEEE. https://doi.org/10.1109/HICSS.2014.377

Hanus, M. D., & Fox, J. (2015). Assessing the effects of gamification in the classroom: A longitudinal study on intrinsic motivation, social comparison, satisfaction, effort, and academic performance. Computers & Education, 80, 152–161. https://doi.org/10.1016/j.compedu.2014.08.019

Hardianti, H. (2024). Gamification in EFL: Exploring the use of gamification strategies to enhance student motivation and engagement. INTELEKTIUM, 5(1), 8–15. https://doi.org/10.37010/int.v5i1.1531

Hashim, H., Rafiq, K. R. M., & Yunus, M. M. (2019). Improving ESL learners' grammar with gamified-learning. Arab World English Journal (Special Issue on CALL), 5, 41–50. https://doi.org/10.24093/awej/call5.4

Hassan, E. H. (2025). Utilizing gamification strategies to enhance English learning motivation among teenagers. Majallat al-Bahith, 44(4), 36–60. https://doi.org/10.63797/bjh.v44i4.4645

Iaremenko, N. V. (2017). Enhancing English language learners' motivation through online games. Information Technologies and Learning Tools, 59(3), 126–133. https://doi.org/10.33407/itlt.v59i3.1606

Idris, M. M., Said, N. E. M., & Tan, K. H. (2020). Game-based learning platform and its effects on present tense mastery: Evidence from an ESL classroom. International Journal of Learning, Teaching and Educational Research, 19(5), 13–26. https://doi.org/10.26803/ijlter.19.5.2

Jane, O. C., Ezeonwumelu, C. G., Barah, C.I., & Jovita, U. N. (2024). The role of gamification in enhancing foreign language education: Strategies, benefits, and case studies. Newport

International Journal of Research in Education, 4(1), 33–38. https://doi.org/10.59298/NIJRE/2024/41133388

Kapp, K. M. (2012). The gamification of learning and instruction: Game-based methods and strategies for training and education. San Francisco, CA: Pfeiffer. https://doi.org/10.1145/2207270.2211316

Karpicke, J. D., & Blunt, J. R. (2011). Retrieval practice produces more learning than elaborative studying with concept mapping. Science, 331(6018), 772–775. https://doi.org/10.1126/science.1199327

Kaur, P., & Nadarajan, R. (2020). Language learning and teaching using Kahoot! International Journal of Modern Education, 2(5), 19–28. https://doi.org/10.35631/IJMOE.25003

Landázuri, R., Velásquez, M., Cruz, J., & Quiñonez, A. (2025). Technology and gamification in English language learning. Revista Ciencia e Investigación, 4(2). https://doi.org/10.70577/reg.v4i2.98

León-Flores, C. L., & Vega-Auquilla, M. V. (2022). The use of gamification in the English language classroom to increase vocabulary in beginners (A1 level). Episteme Koinonia, 5(9), 30–55. https://doi.org/10.35381/e.k.v5i9.1662

Luu, P. L. T., & Nguyen, L. T. (2025). Using gamified vocabulary instruction to enhance young learners' motivation in English learning at a foreign language center in Ca Mau. International Journal of Current Science Research and Review, 8(12). https://doi.org/10.47191/ijcsrr/v8-i12-65

Maie, R., Oikawa, G., Chen, Y., & Uchihara, T. (2025). Cumulative testing for L2 vocabulary learning: The impact of retrieval practice and Proficiency. TESOL Quarterly, 59(4), 1979–2008. https://doi.org/10.1002/tesq.3391

Mimouni, A., & Tamer, Y. (2020). The effect of music on Moroccan students' acceptance of Kahoot gamified quizzing in the EFL classroom. International Journal of Language and Literary Studies, 2(2), 210–220. https://doi.org/10.36892/ijlls.v2i2.303

Mleiki, A. K. (2026). The impact of game-based learning tools on vocabulary acquisition and motivation in undergraduate EFL classrooms. Isagoge - Journal of Humanities and Social Sciences, 6(1), 44–60. https://doi.org/10.59079/isagoge.v6i1.286

Nugroho, B. R., Lestari, C. I., Wirawan, G. O., & Pham, E. (2026). The impact of gamified learning on enhancing metaphorical vocabulary acquisition and L2 writing quality. International Journal of Scientific Research and Technology, 3(6), 1356–1366. https://doi.org/10.5281/zenodo.20829288

Panmei, B., & Waluyo, B. (2022). The pedagogical use of gamification in English vocabulary

training and learning in higher education. Education Sciences, 13(1), 24. https://doi.org/10.3390/educsci13010024

Paragas, J., Celestial, Z., Lanzaderas, L. C., Manlangit, M., Pestañas, R., Fabriga, D., Quimpano, C., Lubguban, A.-J., & Tulabing, M. (2026). Gamification on English vocabulary acquisition: A quasi-experimental study. Psychology and Education A Multidisciplinary Journal, 51(9), 1118–1122. https://doi.org/10.70838/pemj.510902

Pratama, B. S. A., & Lolita, Y. (2025). Integrating Duolingo in EFL classrooms: A gamified approach to strengthening vocabulary and reading competence. JET (Journal of English Teaching) Adi Buana, 10(2), 153–164. https://doi.org/10.36456/jet.v10.n02.2025.10633

Putra, P. P., & Priyatmojo, A. S. (2021). Students' perception toward gamification applied in English language classroom. ELT Forum Journal of English Language Teaching, 10(1), 21–29. https://doi.org/10.15294/elt.v10i1.40558

Cevallos, M. Q., Zambrano, M. N. C., & Toala, M. T. (2024). La gamificación y el aprendizaje del idioma inglés: Una exploración integral [Gamification and English language learning: A comprehensive exploration]. REVISTA ALCANCE, 7(2), 69–80. https://doi.org/10.47230/ra.v7i2.81

Redjeki, I. S., & Muhajir, R. (2021). Gamification in EFL classroom to support teaching and learning in 21st century. JEES (Journal of English Educators Society), 6(1), 68–78. https://doi.org/10.21070/jees.v6i1.882

Reynolds, E. D., Fuchs, R., & Johnson, P. (2021). Game On With Kahoot!: Effects on vocabulary learning and motivation. International Journal of Computer-Assisted Language Learning and Teaching, 11(4), 40–53. https://doi.org/10.4018/IJCALLT.2021100103

Ridhon, M., & Daulay, S. H. (2023). Enhancing students' oral articulation in English by using gamification: Students' perception. Ethical Lingua: Journal of Language Teaching and Literature, 10(1). https://doi.org/10.30605/25409190.556

Roediger, H. L., III, & Karpicke, J. D. (2006). Test-enhanced learning: Taking memory tests improves long-term retention. Psychological Science, 17(3), 249–255. https://doi.org/10.1111/j.1467-9280.2006.01693.x

Rofiah, N. L., & Waluyo, B. (2024). Effects of gamified grammar and vocabulary learning in an English course on EFL students in Thailand. Teaching English with Technology, 24(2), 22–46. https://doi.org/10.56297/vaca6841/LRDX3699/DJJL1101

Rowland, C. A. (2014). The effect of testing versus restudy on retention: A meta-analytic review of the testing effect. Psychological Bulletin, 140(6), 1432–1463. https://doi.org/10.1037/a0037559

Ryan, R. M., & Deci, E. L. (2000). Self-determination theory and the facilitation of intrinsic motivation, social development, and well-being. American Psychologist, 55(1), 68–78. https://doi.org/10.1037/0003-066X.55.1.68

Saad, S., Amat, R., Hassan, N. a. S. A., Mansor, N. S., & Ibrahim, S. (2022). Preserving Indigenous Semai folktales as a process of educating 21st century learners through gamification. Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities (MJSSH), 7(9), e001751. https://doi.org/10.47405/mjssh.v7i9.1751

Sadeghi, K., Sağlık, E., Mede, E., Samur, Y., & Comert, Z. (2022). The effects of implementing gamified instruction on vocabulary gain and motivation among language learners. Heliyon, 8(11), e11811. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2022.e11811

Sailer, M., & Homner, L. (2020). The gamification of learning: A meta-analysis. Educational Psychology Review, 32(1), 77–112. https://doi.org/10.1007/s10648-019-09498-w

Montiel, C. S. (2025). Gamification as a learning strategy in the English foreign language classroom. Revista Lengua Y Cultura, 7(13), 19–26. https://doi.org/10.29057/lc.v7i13.14774

Sapna, S. J., & Banu, N. (2025). A study on the effectiveness of gamified approaches in enhancing English vocabulary acquisition. International Journal of Creative Research Thoughts, 13(1), c586–c591.

Setyawan, A. B., Kriswibowo, R., & Febriana, R. W. (2026). Boosting English vocabulary acquisition through daily Duolingo practice: A pre-experimental study on pharmacy students. International Journal of Education and Literature, 5(1), 98–104. https://doi.org/10.55606/ijel.v5i1.351

Sinaga, Y. K., Aryani, N., Herman, H., Fadhly, F. Z., Rahmawati, R., & Al-Awawdeh, N. (2025). The effect of Wordwall media game on vocabulary development: A quasi-experimental study. English Review: Journal of English Education, 13(3), 1145–1154. https://doi.org/10.25134/englishreview.v13i3.101

Spathopoulou, F., & Pitychoutis, K. M. (2026). Who buys the game? Age, proficiency, and digital skill in Greek EFL learners' acceptance of gamification. Contemporary Educational Technology, 18(2), ep647. https://doi.org/10.30935/cedtech/18273

Sun, Y., & Tan, D. A. L. (2026). Investigating the impact of Kahoot! on the ESP vocabulary knowledge development of Chinese EFL learners: a quasi-experimental study. Cogent Education, 13(1). https://doi.org/10.1080/2331186X.2026.2614815

Sweller, J. (1988). Cognitive load during problem solving: Effects on learning. Cognitive Science, 12(2), 257–285. https://doi.org/10.1207/s15516709cog1202_4

Synekop, O., Lavrysh, Y., Lytovchenko, I., Chugai, O., & Lukianenko, V. (2023). Use of

Games in ESP Classes: Perceptions from Students and Teachers. International Journal of Emerging Technologies in Learning (iJET), 18(16), 74–86. https://doi.org/10.3991/ijet.v18i16.41275

Tamam, A. A., & Kasim, A. (2025). Enhancing English vocabulary acquisition of Indonesian EFL students through auditory feedback in Quizizz. Borneo Educational Journal (Borju), 7(2), 340–354. https://doi.org/10.24903/bej.v7i2.2090

Tayeh, Q., Krishan, T. M., & Malkawi, N. (2024). The effect of using gamification to improve EFL students' academic performance. Journal of Ecohumanism, 3(7), 45–54. https://doi.org/10.62754/joe.v3i7.4173

Truong, G. (2025). Gamifying language learning: Unveiling the motivational power of Kahoot in ESL/EFL contexts classrooms. International Journal of Social Science and Human Research, 8(10). https://doi.org/10.47191/ijsshr/v8-i10-74

Tsymbal, S. V. (2018). Enhancing students' confidence and motivation in learning English with the use of online game training sessions Information Technologies and Learning Tools, 71(3), 227. https://doi.org/10.33407/itlt.v71i3.2460

Urbieta, A. S., & Peñalver, E. A. (2019). Escaping from the English classroom. Who will get out first? Aloma: Revista De Psicologia, Ciències De L'educació I De L'esport Blanquerna, 37(2), 83–92. https://doi.org/10.51698/aloma.2019.37.2.83-92

Waluyo, B., & Tran, H. M. (2023). Implementing gamified vocabulary learning in asynchronous mode. TEFLIN Journal - a Publication on the Teaching and Learning of English, 34(1), 136. https://doi.org/10.15639/teflinjournal.v34i1/136-156

Wang, Y.-C. (2023). Gamification in a news English course. Education Sciences, 13(1), 90. https://doi.org/10.3390/educsci13010090

Yang, W., & Ying, Z. (2025). Exploring the potential of gamified reading: The effects of Duolingo on L2 reading, self-efficacy, and learner experiences in a Chinese university EFL context. BMC Psychology, 14 (1). https://doi.org/10.1186/s40359-025-03180-3

Yürük, N. (2019). Edutainment: Using Kahoot! as a review activity in foreign language classrooms. Journal of Educational Technology and Online Learning, 2(2), 89–101. https://doi.org/10.31681/jetol.557518

Zhang, S., & Hasim, Z. (2023). Gamification in EFL/ESL instruction: A systematic review of empirical research. Frontiers in Psychology, 13, 1030790. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.1030790

Zimmerman, B. J. (1990). Self-regulated learning and academic achievement: An overview. Educational Psychologist, 25(1), 3–17. https://doi.org/10.1207/s15326985ep2501_2

Zuhri, M. S., Lidinillah, M. K., & Nashihin, M. (2025). Gamifying grammar: Enhancing students' motivation through digital game-based learning in EFL classroom. English Language Teaching Journal, 5(2), 147–153. https://doi.org/10.35897/eltj.v5i2.1929

Appendix A

Table 1
Characteristics of the 64 Included Studies

#	Study	Level	Tool / Platform	Design	Effect	Delayed	Key Outcome(s)
1	Farhane (2025)	Secondary (Gr 10), Morocco	Kahoot!	Quasi-experimental	—	—	Vocabulary gains; better recall; ↑ motivation
2	Paragas et al. (2026)	High school (Gr 9), Philippines	Not specified (generic gamification)	Quasi-exp (pretest–posttest control)	—	—	Vocabulary acquisition gains
3	Mimouni & Tamer (2020)	Secondary, Morocco	Kahoot! (+ music variable)	Quasi-experimental	—	—	No music effect; positive platform reception
4	Idris, Said, & Tan (2020)	Primary ESL, Malaysia	Game-based platform	Quasi-experimental	—	—	Present-tense mastery ↑
5	Yürük (2019)	Higher ed, Turkey	Kahoot!	Action research	—	—	↑ participation, motivation, retention
6	Rofiah & Waluyo (2024)	Higher ed, Thailand	Gamified course tool	Quasi-experimental	—	—	Vocabulary + grammar gains
7	Pammei & Waluyo (2022)	Higher ed	Quizizz	Quasi-experimental	ns (p=.06)	—	No significant vocab difference
8	Zuhri et al. (2025)	Junior secondary (Gr 8), Indonesia	Digital game-based grammar tool	Classroom Action Research (mixed)	—	—	Scores 65→82.5; ↑ autonomy
9	Landázuri et al. (2025)	Higher ed, Ecuador	Kahoot! & Duolingo	Qualitative-descriptive	—	—	↑ engagement; ↓ anxiety
10	Alenazi (2025)	Higher ed, Saudi Arabia	Not specified (generic gamification)	Experimental	—	—	↑ motivation, retention, grammar accuracy
11	Cancino Avila & Castillo Fonseca (2021)	9th grade, Chile	Vocabulary card game	Empirical	—	—	Vocab gains ≈ traditional; ↓ anxiety
12	Pratama & Lolita (2025)	11th grade, Indonesia	Duolingo	Quasi-experimental (n=62)	—	—	Vocabulary + reading gains
13	Kasir & Nadarajan (2020)	Secondary, Malaysia	Kahoot!	Mixed-methods	—	—	Formative assessment; active learning
14	Azzahra & Kemburen (2025)	Junior high, Indonesia (n=8)	Bamboozle	Qualitative case study	—	—	↑ engagement, vocab retention
15	Hashim, Rafiq, & Yunus (2019)	Secondary	Socrative, PowerPoint games, Kahoot!	Quasi-experimental	—	—	Grammar mastery ↑
16	León-Flores & Vega-Auquilla (2022)	Higher ed (A1), Cuenca, Ecuador	Various digital platforms	Mixed-methods	—	—	↑ vocabulary + motivation
17	Aco & Suwandi (2025)	Higher ed (n=65)	Points/badges	Quasi-experimental	—	—	↑ motivation, vocab retention
18	Abu Qub`a et al. (2024)	University, Saudi Arabia	Not specified (generic gamification)	Mixed-methods	—	—	English-skill enhancement
19	Waluyo & Tran (2023)	Higher ed, Thailand (n=300)	Quizizz	Quasi-experimental, 10 wk	—	—	↑ vocab scores; females > males
20	Luu & Nguyen (2025)	Young learners (private center), Vietnam	Points/badges/leaderboards	Empirical, 10 wk	—	—	↑ motivation
21	Redjeki & Muhajir (2021)	Higher ed	Duolingo	Action research	—	—	↑ engagement, motivation
22	Iaremenko (2017)	Higher ed (adult), Ukraine	Kahoot!, online games	Empirical	—	—	↑ intrinsic motivation; ↓ anxiety
23	Al-Sabbagh (2023)	University (business), Umm Al Quwain, UAE	Competitive tech-driven e-learning	Case study	—	—	Enhancement across 4 skills
24	Hardianti (2024)	University (3rd sem)	Points, challenges, rewards	Qualitative	—	—	70–80% found effective
25	Hassan (2025)	Secondary	Digital badges, competition	Empirical (SDT)	—	—	↑ engagement; caution on overuse
26	Wang (2023)	Higher ed (News English), Taiwan	Card games/slides/sheets (CSLS)	Quasi-exp mixed-methods	—	—	↑ news-English performance
27	Tivenbat (2018)	Higher ed, Ukraine	Online game training sessions	Empirical	—	—	↑ motivation, confidence; ↓ anxiety
28	Asifayanti, Weda, & Abduh (2021)	Junior high (teacher view), Indonesia	Points, leaderboards (online grammar)	Qualitative (teacher perception, n=4)	—	—	↑ engagement; resource limits
29	Asl-Asheikh & Saud (2024)	Elementary, Saudi Arabia (n=32)	Points, badges (speaking)	Experimental	—	—	↑ speaking (pronunciation, fluency)
30	Ridhon & Dasley (2023)	Junior high (Gr 9), Indonesia	ELSA Speak	Qualitative	—	—	↑ oral articulation, confidence
31	Abdumurallibgonovna & Vokhidjon qizi (2025)	Higher ed, Uzbekistan	Role-play Routens; Vocabulary Dungeon	Quasi-experimental, 3 wk	—	—	Vocab/fluency ↑; ↑ motivation, ↓ anxiety
32	Quintero Cevallos et al. (2024)	Higher ed, UNESUM, Ecuador	Not specified (generic gamification)	Quantitative (survey)	—	—	↑ motivation, engagement
33	Sanchez Monteil (2025)	Higher ed	Points, rewards, competition	Empirical	—	—	↑ active learning; ↓ anxiety
34	Tayeh, Krishan, & Malkawi (2024)	Primary (Gr 4) EFL, Jordan (n=120)	Not specified (generic gamification)	Quantitative pretest–posttest	—	—	↑ reading, grammar, vocabulary
35	Fatah (2025)	Higher ed, Indonesia	Points, leaderboards	Quasi-experimental	—	—	↑ proficiency; needs satisfied
36	Saad et al. (2022)	K–12	Gamification (folktales)	Empirical	—	—	Cultural preservation + engagement
37	de-la-Peña Alvarez & Chaves-Yuste (2024)	Secondary, Spain (n=60)	Digitalized active methodology	Experimental control, 2 mo	—	—	↑ academic performance
38	Amaya-Diaz & Bajaña-Zajia (2020)	University, Ecuador	Hot Potatoes	Intervention study	—	—	↑ engagement, motivation
39	Synelnyk et al. (2023)	Higher ed (ESP), Ukraine	Classroom games	Experimental	—	—	↑ vocab/grammar mastery
40	Afifah & Priyana (2024)	Vocational (secondary), Indonesia	Not specified (generic gamification)	Qualitative (n=6)	—	—	Positive student/teacher insight
41	Ahmed et al. (2022)	University, Iran (n=50)	Game ("Idiomatico")	Quasi-exp + qualitative	—	—	Idiomatic knowledge ↑
42	García Macías & Castillo Noriega (2025)	Primary (Gr 2), Ecuador	Game-based learning (oral production)	Quasi-experimental	—	—	↑ oral production / speaking
43	Pons & Privatmoio (2021)	University (n=90), Indonesia	Not specified (generic gamification)	Qualitative perception	—	—	Positive perception; ↑ motivation
44	Urbieta & Peñalver (2019)	Higher ed (translation), Spain	Escape-room activity	Empirical	—	—	↑ motivation; ↓ anxiety
45	Franco Ventura & Jiménez (2023)	Secondary	Not specified (generic gamification)	Empirical/conceptual	—	—	↓ anxiety; ↑ reading/writing/oral
46	Sun & Tan (2026)	University, China (n=61)	Kahoot!	Quasi-exp (delayed post-test)	—	Yes	↑ ESP vocab recall + retention
47	Cancino & Viguera (2024)	Primary, Chile (n=122)	Kahoot!	Quasi-experimental	—	—	↑ vocab + self-efficacy
48	Galvan, Alburo, & Baluyos (2025)	Grade 9, Philippines (n=40)	"Deal or No Deal" game	Classroom-based action research	—	—	↑ literature-related vocab skills
49	Babou (2025)	University (n=36), Algeria	Gamified vocab (active recall/spacing)	Quasi-exp (delayed post-test)	—	Yes	Vocab gains; retention via spacing
50	Ahmed & Azizian (2022)	University, Iran (n=50)	Kahoot!	Quasi-experimental	—	—	↑ vocabulary recall & retention
51	Reynolds, Fuchs, & Johnson (2021)	University, South Korea	Kahoot!	Quasi-experimental	ns (vocab)	—	Motivation ↑; vocab gain non-significant
52	Mleiki (2026)	Undergraduate, Saudi Arabia (n=120)	Kahoot!/Quizizz/Duolingo	Cross-sectional survey (perception)	—	—	Positive perceptions; ↑ motivation
53	Setyawan et al. (2026)	University (pharmacy), Indonesia (n=40)	Duolingo (daily practice)	Pre-experimental (one-group)	—	—	↑ vocabulary acquisition
54	Francioni et al. (2016)	University, Japan (n=162)	Quizlet + simulation game	Quasi-exp (11-wk delayed post-test)	d=0.329 (small)	Yes	↑ long-term retention (delayed only)
55	Burhan et al. (2026)	EFL students, Indonesia	Kahoot!/Quizizz	Quasi-experimental	—	—	↑ engagement & retention
56	Sapna & Banu (2025)	High school, Sweden (n=61)	Genkit vs Socrative	Quasi-exp (pre/post/delayed)	ns (between)	Yes	Both ↑; no gamified advantage
57	Nugroho et al. (2026)	University (n=80), Vietnam	Classcraft/Quizizz	Quasi-exp mixed (delayed post-test)	ηp^2=.597–.631	Yes	↑ metaphorical vocab + writing; retention
58	Tamam & Kasim (2025)	Secondary (Gr 11), Indonesia (n=62)	Quizizz (auditory feedback)	Quasi-experimental	d=0.42	—	↑ vocabulary (d=0.42); ↑ motivation
59	Yang & Ying (2025)	University, China (n=63)	Duolingo	Mixed (pre/post/delayed)	—	Yes	↑ reading; self-efficacy ns; no group×time
60	Chieng & Sulaiman (2026)	Primary (Yr 3) remedial ESL, Malaysia (n=12)	ZEP QUIZ (AI-gamified)	Quasi-experimental	r=.63 (large)	—	↑ vocabulary (large effect)

Note. Arrows (↑/↓) denote reported increases or decreases; ns = non-significant. "Not specified (generic gamification)" indicates studies describing only generic mechanics (points, badges, leaderboards) without naming a specific platform, itself a finding of the review. Design codes: BG = between-group comparison; WG = within-group pre/post only; MIX = mixed methods; QUAL = qualitative or perception study.

Le recours à la rhinoplastie chez la femme : Approche clinique de l'imago paternelle et de l'image corporelle

Dr Aline GHOSN

Psychologue clinicienne, Experte et Psychothérapeute Enseignante universitaire

Résumé

Cette étude examine les liens entre l'image corporelle, la figure paternelle et le recours à la chirurgie esthétique dans un contexte de vulnérabilité narcissique. Le cadre théorique s'appuie sur la psychologie du Self de Kohut (1971, 1977), notamment les fonctions de mirroring et d'idéalisation, ainsi que sur la perspective de Paquette concernant la différenciation et l'autonomisation. Nous faisons l'hypothèse qu'une fragilité de l'imago paternelle idéalisée, associée à une insuffisance de mirroring et de soutien dans le processus de différenciation, peut contribuer à une vulnérabilité narcissique de l'image corporelle. L'étude repose sur l'analyse clinique du cas de Sylvie, une femme ayant recours à une rhinoplastie, à partir de données anamnestiques et d'une sélection de planches du TAT. Les résultats mettent en évidence une sensibilité au jugement et à la non-reconnaissance, ainsi qu'un besoin important de validation. Le nez, désigné par le père comme le trait physique qui la rattache à

lui, apparaît comme un support d'identification paternelle et un enjeu de différenciation. La rhinoplastie peut ainsi être comprise comme une tentative de réappropriation de l'image corporelle, investie d'enjeux relationnels et narcissiques. Ces résultats demeurent une hypothèse de compréhension clinique et ne permettent pas d'établir de relation causale ni de généraliser les conclusions au-delà du cas étudié.

Mots-clés : image corporelle ; rhinoplastie ; figure paternelle ; vulnérabilité narcissique ; reconnaissance ; identification ; différenciation.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين صورة الجسد، والشخصية الأبوية، واللجوء إلى الجراحة التجميلية في سياق من الهشاشة النرجسية. يستند الإطار النظري إلى علم نفس الذات لدى كوهوت (tuhoK, 1791, 7791)، ولا سيما وظيفتي الانعكاس النرجسي (gnirorrim) والمثالية، وإلى منظور باكيه (etteuqaP) حول التمايز والاستقلالية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هشاشة الصورة الأبوية المثالية، المرتبطة بضعف الانعكاس النرجسي ومحدودية الدعم في مسار التمايز، قد تسهم في هشاشة نرجسية لصورة الجسد. تعتمد الدراسة على التحليل الإكلينيكي لحالة «سيلفي»، وهي امرأة لجأت إلى تجميل الأنف، وذلك بالاستناد إلى المعطيات السيرية واختيار من لوحات اختبار تفهّم الموضوع (TAT). تكشف النتائج عن حساسية تجاه الحكم من الآخر وغياب الاعتراف من قبله، إلى جانب حاجة ملحوظة إلى التقدير من جانب الشخصيات المهمة. ويظهر الأنف، الذي حدّده الأب بوصفه السمة الجسدية التي تربط ابنته به، كحامل للتماهي الأبوي ومجال للصراع المرتبط بالتمايز. ويمكن فهم تجميل الأنف في هذا السياق كمحاولة لإعادة امتلاك صورة الجسد التي تحمل أبعادًا علائقية ونرجسية. وتبقى هذه النتائج في إطار فرضية للفهم الإكلينيكي، ولا تسمح بإثبات علاقة سببية أو بتعميم الاستنتاجات خارج الحالة المدروسة.

الكلمات المفاتيح: صورة الجسد؛ تجميل الأنف؛ الشخصية الأبوية؛ الهشاشة النرجسية؛ الاعتراف؛ التماهي؛ التمايز.

I – Introduction

L'apparence physique occupe depuis toujours une place importante dans la vie de l'être humain, pour cela elle a constitué l'objet de nombreuses études qui ont mis l'accent sur l'influence de l'apparence physique sur l'état psychique de la personne. En effet, la beauté corporelle favorise le sentiment de confiance en Soi, rend la personne plus heureuse et aimable, satisfaite sexuellement, voire plus populaire. Elle est aussi associée à des objets de valeur sociale par le fait qu'une représentation de soi attrayante et flatteuse est tellement récompensée alors qu'une apparence disgracieuse est pénalisée, c'est ce que souligne d'ailleurs le stéréotype « ce qui est beau est bon ». De tout temps, le corps a fait l'objet d'interventions et de méthodes visant à modifier l'apparence dont la finalité est l'embellissement (Lebreton, 1990). Certaines sont dites alloplastiques, lorsqu'elles font appel à des objets ou matériaux extérieurs tels masques, vêtements, maquillage, coiffure, tandis que d'autres sont autoplastiques et concernent directement le corps lui-même, telles que les perforations, les déformations volontaires ou la circoncision. Parmi ces dernières, l'autoplastie de l'apparence trouve dans la chirurgie esthétique sa forme la plus révélatrice des enjeux psychiques qu'elle mobilise (Faivre, 1976).

Ce qui distingue notre époque n'est donc pas le recours à l'embellissement lui-même, mais l'ampleur de ce phénomène, soutenu par la médicalisation croissante du corps et la sophistication des techniques chirurgicales. Les motivations qui poussent une personne à recourir à la chirurgie esthétique ont suscité l'intérêt de nombreux chercheurs, dans des perspectives disciplinaires variées et complémentaires. Sur le plan anthropologique, David Le Breton (1990) avance que l'individu cherche, à travers la transformation de son corps, une sociabilité qui lui fait défaut, ainsi qu'un dénouement de tensions psychologiques et une forme de changement de Soi. Dans une perspective sociologique proche, Pascal Duret et Peggy Roussel (2003) soutiennent que la transformation de l'apparence physique vise en réalité la transformation de l'identité, le changement corporel n'étant qu'un moyen détourné de changer le rapport à Soi.

La phénoménologie du corps, telle que développée par Merleau-Ponty (tel que cité dans Le Breton, 1990), apporte un éclairage complémentaire et décisif : le corps y est pensé comme la condition même de l'existence humaine, le lieu de son identité, si bien que tout ce qu'on lui retranche ou tout ce qu'on lui ajoute modifie, de façon plus ou moins prévisible, le rapport du sujet au monde. Intervenir chirurgicalement sur le corps n'est donc pas, pour Merleau-Ponty, comparable au remplacement d'une pièce défectueuse dans un mécanisme : c'est modifier l'être organique de l'homme lui-même, en engageant son histoire et sa capacité, éminemment psychique, à faire le deuil d'une part de Soi pour intégrer un corps devenu en partie étranger. Cette dimension psychique de la transformation corporelle rejoint, sur un plan plus proprement clinique, la position de Paul Schilder (1968), pour qui toute modification apportée au corps vise, en réalité, une modification de l'image que le sujet s'en fait. Pour lui, tout changement organique est associé, en retour, à un changement de l'image du corps elle-même.

Comme que le souligne Isabelle Faivre (1976), la décision de recourir à la chirurgie esthétique, en apparence délibérée, s'avère à l'analyse résulter d'une série de facteurs sous-jacents relationnels, sexuels, identificatoires que le motif esthétique manifeste tend à dissimuler. Son travail dans le domaine a mis en relief le rapport entre facteurs individuels et facteur collectif dans les pratiques autoplastiques, ainsi qu'entre les pratiques observées dans les sociétés dites primitives et celles des sociétés hautement industrialisées ; elle conclut que le corps traduit, en définitive, toujours le système social dans lequel il s'inscrit. A son tour, Jean Maisonneuve et Marilou Bruchon-Schweitzer (1981), prolongent cette lecture en montrant que la chirurgie esthétique inscrit formellement, sur le corps, les valeurs culturelles propres au groupe de référence dominant, selon un processus analogue à d'autres techniques d'embellissement : le marquage socialement désirable de l'apparence corporelle facilite l'adhésion de l'individu à ces valeurs, ainsi que son identification au modèle corporel correspondant.

D’autres études plus récentes montrent que la demande de chirurgie esthétique n’est pas toujours liée à une insatisfaction concernant l'apparence physique, mais, elle est revèle des difficultés plus profondes atteignant l'image de Soi, l'estime de Soi ainsi que des enjeux identitaires (Phillips, 2005). L'influence

des normes sociales et culturelles de beauté ne constitue pas un facteur suffisant à expliquer la souffrance parfois très importante ressentie par certaines patientes face à un détail de leur corps qu'elles perçoivent comme un défaut. Cependant, les réseaux sociaux jouent à ce niveau un rôle important amplifiant le recours au changement esthétique vue l'exposition quotidienne des individus à des images idéalisées, souvent retouchées ou filtrées, ce qui suscite les comparaisons sociales ainsi que l'intériorisation de standards de beauté parfois inaccessibles (Fardouly & Vartanian, 2016). L'insatisfaction de l'image corporelle résulte d'une exposition répétée à des images idéalisées de la beauté associée à une diminution de l'estime de soi et à une plus grande préoccupation pour l'apparence physique (Fardouly et al., 2017 ; Holland & Tiggemann, 2016). Les plateformes centrées sur l'image comme Instagram ou TikTok, favorisent davantage les comparaisons d'apparence et renforcent l'insatisfaction corporelle (Walker et al., 2021 ; Alghamdi et al., 2024)) faisant de la chirurgie esthétique une réponse légitime, voire accessible, aux insatisfactions liées à l'apparence (Di Gesto et al., 2022).

Cependant, ce fait ne conduit pas toutes les femmes à envisager une intervention chirurgicale. C'est précisément ce décalage entre l'importance objective du défaut perçu, la pression exercée par les idéaux contemporains de beauté et la charge psychique que revêt cette caractéristique physique qui justifie une approche clinique approfondie. Une telle lecture permet de dépasser les seules motivations esthétiques exprimées pour mettre en lumière les dimensions relationnelles, affectives et identificatoires qui, selon Faivre, peuvent sous-tendre la demande de chirurgie esthétique. A ce niveau, et selon une perspective psychanalytique, Marie-Françoise Lollini (1990) démontre que la demande de la chirurgie esthétique révèle de blessures narcissiques profondes : En fait, certaines personnes projettent à l'extérieur d'elles-mêmes une image de soi haïssable ; d'autres souffrent d'un état dépressif consécutif à une situation de perte ; certains visent à se défaire d'une hérédité familiale que le défaut physique est venu incarner. A ce niveau, le défaut physique constitue un lieu de condensation d'un vécu d'un héritage familial vécu comme problématique. C'est ce qui invite précisément à interroger de plus près le rôle des figures parentales, et en particulier le rôle du père, dans la genèse de certaines demandes de chirurgie esthétique du visage.

Dans le prolongement de cette réflexion, la rhinoplastie, ou chirurgie esthétique du nez, occupe une place particulière parmi les interventions esthétiques les plus fréquemment demandées par les femmes. À la différence d'autres opérations qui concernent des parties du corps souvent associées aux normes de séduction ou de féminité, comme les seins, la rhinoplastie touche le visage, c'est-à-dire la partie du corps la plus directement liée à l'identité personnelle et à la relation d'autrui (Sarwer & Crerand, 2004). Cette singularité conduit à envisager la demande de rhinoplastie au-delà de la seule volonté de modifier l'apparence physique. Elle peut en effet révéler une manière particulière de vivre son image corporelle et renvoyer à des dimensions plus profondes de l'histoire psychique du sujet qui en fait la demande.

La question ici, n'est donc pas seulement de savoir pourquoi une femme souhaite modifier son nez, mais de comprendre ce que cette partie du corps représente pour elle et dans quelle mesure son insatisfaction corporelle peut s'inscrire dans une histoire relationnelle. L'image que la personne se construit de son propre corps ne se constitue en effet pas indépendamment du regard des autres ; elle se développe progressivement à travers les expériences relationnelles, les processus d'identification et les expériences de reconnaissance ou de non-reconnaissance vécues au sein des relations précoces. Dès lors, lorsque l'insatisfaction porte sur le visage, partie du corps particulièrement exposée au regard d'autrui et étroitement liée à la représentation de Soi, la demande de transformation peut être interrogée à partir des modalités selon lesquelles le sujet a été regardé, reconnu et investi dans ses premières relations. C'est dans cette perspective que la place des figures parentales, notamment celle du père apparaît comme une piste de réflexion particulière : au-delà de sa fonction dans la dynamique familiale, le regard paternel peut participer à la manière dont la fille construit son sentiment de valeur, son rapport à elle-même et, plus largement, son image corporelle.

À partir de ces différents apports théoriques, le présent article cherche à explorer la manière dont une relation paternelle insuffisamment soutenante peut s'articuler à une vulnérabilité narcissique et à une représentation négative de l'image corporelle dans le contexte d'une demande de rhinoplastie. Dans certaines situations, le recours à la chirurgie esthétique peut alors être envisagé comme une tentative de transformer le corps, de reprendre un sentiment de

contrôle sur soi ou de rechercher une reconnaissance qui fait défaut dans la relation paternelle.

Nous faisons l'hypothèse que, chez certaines femmes sollicitant une rhinoplastie, une représentation paternelle vécue sur un mode insuffisamment valorisant, soutenant ou reconnaissant peut être associée à une fragilisation narcissique et à une représentation négative de soi et de l'image corporelle. Nous supposons que, lorsque le nez devient particulièrement investi dans cette représentation de Soi, la demande de rhinoplastie peut constituer une tentative de transformation corporelle visant, au-delà de la modification de l'apparence, à restaurer ou à renforcer le sentiment de valeur personnelle et de reconnaissance de soi.

La démarche clinique adoptée est qualitative et exploratoire fondée sur l'étude d'un cas clinique d'une femme qui a eu recours à la rhinoplastie. Le Thematic Apperception Test (TAT) sera utilisé comme principal outil projectif de l'étude. Il permettra d'explorer les modalités de représentation des relations interpersonnelles, notamment la relation au père et l'image corporelle, ainsi que les conflits, les besoins affectifs chez cette dernière.

II - Cadre théorique : L'Image du corps : dimension relationnelle et recours au changement esthétique

Considérée comme une pratique visant la modification de l'apparence physique, la chirurgie esthétique ne saurait être appréhendée que dans sa relation avec l'image du corps, qui constitue le socle sur lequel repose toute demande de transformation physique. Si le geste chirurgical s'exerce sur une réalité anatomique objectivable, la motivation qui le sous-tend relève d'un tout autre registre, celui d'une représentation subjective, affective et profondément inconsciente que le sujet se fait de son propre corps.

1. L'image du corps : repères conceptuels

Partant de sa définition, l'image du corps n'est une simple perception objective de l'apparence physique mais plutôt une représentation mentale que le sujet se construit progressivement de son propre corps englobant les sensations

corporelles, les expériences affectives, les fantasmes et les significations qu'il attribue à son corps (Rosenfeld, cité dans de Mijolla, 2002). Cette représentation se construit progressivement à partir des différentes expériences corporelles et reste influencée par l'environnement dans lequel le sujet évolue.

Les travaux de Schilder (1935/1999) ont largement contribué à mettre en évidence cette dimension dynamique de l'image corporelle. Pour lui, il s'agit de la représentation que chacun se fait de son propre corps à partir de multiples sensations et expériences corporelles lui permettant progressivement de ressentir son corps comme une unité. Elle ne se réduit donc pas au corps anatomique mais elle est une manière subjective de vivre et de se représenter ce corps. Cette conception permet également de comprendre pourquoi l'image du corps reste susceptible de se modifier au cours de la vie. Schilder considère en effet que toute modification du corps peut avoir des répercussions sur l'image que le sujet en possède. Celle-ci présente ainsi une certaine plasticité et peut être remaniée à la suite d'expériences corporelles nouvelles, qu'elles soient liées à la croissance, à une maladie, à une transformation physique ou encore à une intervention chirurgicale. Cette image n'est donc jamais un simple reflet objectif de l'apparence physique : elle est investie, déformée, parfois clivée, selon les enjeux narcissiques et identitaires du sujet.

Nasio (2007) insiste justement sur la coexistence de plusieurs dimensions de l'image corporelle. D'un côté, il y a l'image visible du corps, celle que le sujet rencontre dans le miroir ou dans une photographie ; de l'autre, il existe une image mentale liée aux sensations et au vécu corporel. Ces deux dimensions ne coïncident pas nécessairement. Le corps peut ainsi être vécu de manière différente selon l'état émotionnel du sujet, son histoire et les significations qu'il lui attribue. Cette conception permet de comprendre que le corps n'est jamais perçu de manière totalement neutre. La perception corporelle est traversée par les expériences affectives, les souvenirs, les fantasmes et les idéaux auxquels le sujet se réfère. Selon Nasio nous ne percevons pas notre corps uniquement tel qu'il est, mais à travers une représentation subjective qui peut être influencée par notre histoire et par les idéaux de l'Autre intériorisé. L'image corporelle peut donc être considérée comme une construction

psychique susceptible de s'éloigner de la réalité objective du corps.
Cette dimension subjective est particulièrement importante pour comprendre l'insatisfaction corporelle. Le sentiment qu'une partie du corps est « trop grande », « trop petite », « disgracieuse » ou simplement « inadéquate » ne dépend pas uniquement de ses caractéristiques objectives mais également de la valeur affective que le sujet lui attribue et de la place qu'occupe cette partie du corps dans son image globale de lui-même. Le décalage entre le corps réel, le corps perçu et le corps idéal peut alors devenir source d'insatisfaction.
Cependant, l'image du corps ne se construit jamais indépendamment de la relation à l'autre. Elle prend forme dans un environnement humain au sein duquel le corps de l'enfant est regardé, touché, soigné et investi affectivement. Dolto (1984) insiste particulièrement sur cette dimension relationnelle. Elle parle d'une image inconsciente du corps qui est la « synthèse vivante » des expériences émotionnelles et relationnelles vécues par le sujet au cours de son histoire. L'image du corps garde ainsi la trace des premières expériences affectives et des relations établies avec les personnes qui entourent l'enfant. Elle est à la fois liée à l'histoire individuelle et profondément inscrite dans le lien à autrui.
Didier Anzieu (1985), avec le concept de Moi-peau, a par ailleurs souligné la fonction contenante et limitante de l'enveloppe corporelle dans la constitution du sentiment d'unité psychique. Le visage, en tant que zone de l'enveloppe corporelle la plus exposée au regard d'autrui et la plus mobilisée dans les échanges intersubjectifs précoces, occupe une place singulière dans cette fonction d'enveloppe : c'est par le visage, avant même le langage, que se négocient les premiers échanges de regard entre l'enfant et ses figures parentales, et que se construit un premier sentiment de reconnaissance de soi par l'autre.
Dès lors, le regard de l'autre participe, dès les premières expériences, à la manière dont le sujet se perçoit et se représente corporellement. Cette influence du regard d'autrui se prolonge dans la construction de l'image du corps à l'âge adulte, particulièrement chez la femme, dont les représentations corporelles s'inscrivent dans un contexte marqué par des normes esthétiques socialement véhiculées. Celles-ci peuvent s'articuler à l'image corporelle intime et inconsciente, mais aussi entrer en conflit avec elle (Sarwer &

Crerand, 2004). C'est dans l'écart susceptible de se creuser entre le corps réel, le corps représenté et le corps idéalisé, sous l'influence notamment des attentes esthétiques et du regard d'autrui, que peuvent émerger des souffrances psychiques susceptibles de contribuer à une demande de chirurgie esthétique.

2 – L'autre comme miroir reflétant l'image de Soi

Il devient alors difficile de penser l'image corporelle sans prendre en considération le regard de l'autre. Dès l'enfance, l'individu apprend en partie à se percevoir à travers les réactions de son entourage. Cooley (1902), avec sa conception du « Moi en miroir » (looking-glass self), souligne que la représentation que nous avons de nous-mêmes est influencée par la manière dont nous imaginons être perçus par les autres. Le regard d'autrui fonctionne ainsi comme un miroir social dans lequel le sujet cherche à reconnaître ce qu'il est et la valeur qu'il possède. Cette construction commence très tôt et se poursuit au fil des interactions sociales (Cooley, 1902, cité dans Maisonneuve, 1973).

En traitant la question de l'image du corps, la dimension du regard prend une importance particulière puisque l'apparence physique constitue une partie immédiatement visible de Soi. Le sujet peut ainsi être amené à comparer son corps à celui des autres et à intégrer progressivement certaines normes ou certains idéaux concernant la beauté et l'apparence. L'image du corps se trouve alors à la rencontre de ce que la personne ressent de son propre corps et de ce qu'elle pense que les autres voient en elle. Comme le souligne Tome (cite in : L'Ecuyer, R. (1978), l'image de Soi est difficilement dissociable de la représentation que le sujet se fait du regard d'autrui. Il distingue ainsi l'« image propre », c'est-à-dire la manière dont la personne se perçoit, et l'« image sociale », qui renvoie à ce qu'elle pense être pour les autres.

Cette distinction est particulièrement intéressante lorsqu'il s'agit de l'apparence physique. Une personne peut ne pas être satisfaite de son corps uniquement parce qu'elle le considère comme différent d'un idéal qu'elle s'est construit, mais aussi parce qu'elle imagine que cette différence est remarquée et évaluée négativement par les autres. L'insatisfaction corporelle peut alors dépasser la simple perception d'un défaut physique et prendre une dimension relationnelle: ce qui fait souffrir n'est pas seulement « ce que je vois de moi», mais également « ce que je pense que les autres voient de moi ».

La place du miroir vient renforcer cette dimension. Selon la théorie de Lacan, le stade du miroir constitue un moment important dans la constitution de l'image corporelle et du Moi. L'enfant rencontre dans le miroir une image unifiée de son corps et s'y identifie progressivement. Cette expérience participe ainsi à la construction d'une première représentation de soi comme totalité corporelle (Lacan, 1966). Le miroir introduit cependant une dimension particulière : il confronte le sujet à une image extérieure de lui-même. Il existe ainsi une différence possible entre le corps tel qu'il est ressenti de l'intérieur et le corps tel qu'il apparaît à l'extérieur. Cette distinction devient particulièrement importante à l'âge adulte, lorsque le sujet se trouve régulièrement confronté à son apparence à travers le miroir, les photographies ou les images qui circulent dans son environnement social.

Dans le prolongement de cette conception dynamique de l'image du corps, Winnicott souligne l'importance de l'environnement précoce dans la construction de l'image de Soi. S'inspirant notamment de la problématique du stade du miroir développée par Lacan, il considère que la distinction entre le Moi et le non-Moi se construit progressivement, en fonction des interactions entre l'enfant et son environnement (Winnicott, 2004). Le visage de la mère joue à cet égard un rôle essentiel : à travers ce que l'enfant perçoit dans le regard et les expressions de sa mère, il reçoit une première forme de reflet de lui-même. Lorsque cette réponse est suffisamment ajustée, elle contribue au développement du sentiment d'existence et à la construction d'une représentation de soi cohérente. À l'inverse, lorsque l'environnement ne renvoie pas à l'enfant une réponse adaptée à ses besoins affectifs, celui-ci peut éprouver des difficultés à se reconnaître et à se sentir reconnu dans le regard de l'autre (Winnicott, 1971).

L'image du corps apparaît ainsi comme un point de rencontre entre le corps réel, le vécu subjectif, le regard de l'autre et les idéaux auxquels le sujet cherche à correspondre. Elle permet également d'introduire progressivement la question du narcissisme. En effet, lorsque l'apparence physique devient fortement liée au sentiment de valeur personnelle, une insatisfaction corporelle peut prendre une portée qui dépasse la seule question esthétique. Le corps peut alors devenir un support privilégié à travers lequel se joue le sentiment d'être suffisamment valable, désirable ou reconnu.

3- Le rôle du père dans la construction de l'image du corps

Les Littérature liée à la psychologie du développement a longtemps privilégié l'étude de la relation mère-fille concernant la genèse de l'image corporelle, toutefois que le père exerce une influence spécifique, distincte de celle de la mère à ce niveau. La psychanalyse offre des repères théoriques permettant de comprendre le rôle et la place du regard et de la parole du père dans la construction de l'image de Soi chez la femme. La fonction du Père telle décrite par Freud (1936) consiste en premier à interdire la fusion imaginaire entre la mère et l'enfant. C'est le père qui introduit le monde à l'enfant en le séparant de sa mère et trace la loi qui structure le Surmoi et l'idéal du Moi. L'investissement libidinal adressé au début à la mère se déplace vers le père, lequel, une fois reçu et validé par lui, contribue à l'établissement d'une image sexuée et désirable de Soi chez l'enfant. A son tour, Lacan reprend et systématise cette idée à travers le concept de métaphore paternelle et de Nom-du-Père : Pour sortir de la relation duelle et fusionnelle avec la mère, le père incarne la loi symbolique permettant à l'enfant d'accéder à une identité propre, inscrite dans le langage et dans l'altérité (Lacan, 1998).

Cette conception de la fonction paternelle peut être élargie en prenant en compte son intervention dès les premières expériences relationnelles de l'enfant. Winnicott (1971) considère ainsi le père comme pouvant offrir à l'enfant une forme de « miroir » distincte de celle assurée par la mère, contribuant à enrichir les expériences de reconnaissance narcissique. Le père sera donc le premier représentant d'un monde extérieur pour l'enfant qui le différencie de la relation dyadique mère-enfant. De ce qui suit, nous pourrons comprendre que la contribution paternelle à la construction de l'image de Soi ne se réduit pas à la période œdipienne. Elle participe plus largement à un processus développemental progressif, au cours duquel le père soutient à la fois la reconnaissance de l'enfant et son mouvement de différenciation à l'égard de la figure maternelle.

Partant de sa fonction symbolique dans le prolongement de la dimension narcissique, Jacqueline Schaeffer (2013) met en évidence le rôle particulier du père réel, dont la reconnaissance se distingue du premier regard maternel vécu comme un « miroir ». Par son regard, sa parole et la place qu'il lui accorde, le père participe à l'orientation du désir féminin vers le fait de se

sentir vue, reconnue et désirée. Lorsque cette reconnaissance paternelle est suffisamment présente, elle peut soutenir chez la fille une représentation positive d'elle-même et de son corps, contribuant ainsi à la préserver, à l'âge adulte, d'un sentiment persistant d'insuffisance ou de défaut concernant son apparence. À l'inverse, lorsque le regard paternel fait défaut ou demeure marqué par l'indifférence, la construction narcissique peut rester plus vulnérable et conduire la femme à rechercher davantage, dans le regard d'autrui, la confirmation de sa propre valeur.

Pour permettre à sa fille d'accéder à une position féminine assurée, le père, comme le précise Didier Lauru (2004), est censé lui offrir un regard d'admiration et d'amour mais à la fois renoncer explicitement à en être l'objet. Quand cette double condition n'est pas bien remplie comme dans le cas où le père investi excessivement le corps de sa fille et devient intrusif dans sa relation avec elle, ou, dans le cas contraire, lorsqu'il adopte une attitude indifférente et excessivement autoritaire à son égard, l'image de Soi et la vie affective et sexuelle de la fille devient délétère à l'âge adulte. Ces formulations rejoignent les résultats empiriques d'une étude démontrant que les commentaires paternels intrusifs sur l'apparence, tout comme le désengagement affectif du père, sont associés à une moindre satisfaction corporelle (Schwartz et al., 1999 ; Siegel et al., 2021).

C'est dans cette perspective que la théorie du self de Kohut pourra apporter un éclairage complémentaire. Elle permettra d'examiner comment le sentiment de valeur personnelle se construit dans les relations précoces avec les figures significatives et comment le besoin de reconnaissance et de validation peut rester particulièrement important lorsque le self n'a pas pu se consolider de manière suffisamment stable.

La psychologie du Self développée par Kohut met l'accent sur l'importance accordée au regard d'autrui et à la manière dont l'environnement répond aux besoins de l'enfant. Pour Kohut, le développement du Self dépend des expériences relationnelles précoces et de la capacité des figures parentales à répondre de manière suffisamment adéquate aux besoins narcissiques de l'enfant. Ces réponses parentales, que Kohut désigne sous le terme d'« objets-du-self » (selfobjects), permettent progressivement à l'enfant de développer un sentiment de cohésion, de continuité et de valeur personnelle (Kohut, 1977).

Parmi les fonctions assurées par ces objets-du-self, Kohut distingue la fonction de mirroring, qui correspond au besoin de se sentir reconnu, valorisé et confirmé dans sa propre valeur, et la fonction idéalisante, qui renvoie au besoin de pouvoir s'appuyer sur une figure ressentie comme forte, rassurante et digne d'admiration. Dans cette perspective, la place du père peut prendre une importance particulière à travers sa fonction idéalisante : il ne s'agit pas uniquement de sa présence physique, mais de sa capacité à représenter pour l'enfant une figure suffisamment stable, sécurisante et valorisante, sur laquelle celui-ci peut prendre appui.

Quand cette fonction est fragilisée, par une absence, une distance affective, une dévalorisation du père au sein de la famille ou son incapacité à offrir un modèle suffisamment sécurisant, l'enfant peut avoir davantage de difficultés à construire un sentiment interne de solidité, et le besoin d'être reconnu et confirmé par l'extérieur peut alors rester particulièrement important à l'âge adulte.

En outre, la fonction idéalisante du père n'a pas suffisamment permis à l'enfant d'intérioriser un sentiment de solidité et de valeur personnelle, le regard de l'autre peut prendre, à l'âge adulte, une place excessive dans la manière dont la personne évalue sa propre valeur, notamment lorsqu'elle éprouve le sentiment de ne pas être suffisamment belle, désirable ou digne d'être regardée.

De ce qui suit, nous pourrons dire que la construction d'un Self cohésif et suffisamment assuré se base sur des expériences relationnelles précoces assurant les besoins narcissiques fondamentaux à l'enfant lui permettant un développement d'un sentiment de continuité, de valeur personnelle et de confiance en soi. Dans cette perspective, la fonction paternelle peut être envisagée comme participant également au développement de l'assurance personnelle et du sentiment de compétence. Les travaux de Daniel Paquette (2004) offrent, à cet égard, un éclairage développemental complémentaire. Partant de la théorie de l'attachement de Bowlby (1969), qui met principalement l'accent sur la fonction de protection, d'apaisement et de sécurisation assurée par le lien affectif précoce, Paquette propose de distinguer, à côté de la relation d'attachement, une « relation d'activation ». Celle-ci désigne la relation par laquelle le père encourage l'enfant à explorer son environnement, à prendre des risques mesurés, à expérimenter ses capacités et à se dépasser, tout en

maintenant un cadre sécurisant à travers la pose de limites.
La relation d'activation ne s'oppose donc pas à la fonction de sécurisation de l'attachement, mais la complète. Alors que l'attachement permet à l'enfant de développer un sentiment de sécurité et de confiance dans la disponibilité de l'autre, l'activation paternelle favorise progressivement le sentiment de compétence, l'autonomie et la confiance dans ses propres capacités à affronter les situations nouvelles et le monde extérieur. À travers cette fonction d'encouragement et d'ouverture, le père contribue ainsi à l'élaboration d'une représentation de soi comme sujet capable d'agir, d'explorer et de faire face aux défis.
Cette conception peut être mise en relation avec la psychologie du Self de Kohut, dans la mesure où le sentiment de compétence et d'assurance développé dans la relation avec le père peut participer à la consolidation d'un Self suffisamment cohésif et valorisé. Si Kohut met davantage l'accent sur les fonctions de soutien narcissique et de validation nécessaires à la constitution du Self, Paquette permet de préciser, sur un plan développemental, comment la relation au père peut également soutenir l'expérience subjective de capacité, d'efficacité et d'autonomie.
Appliquée à la problématique de l'image de Soi et de l'image corporelle chez la femme, cette articulation théorique permet de considérer que l'influence paternelle ne concerne pas uniquement le sentiment d'être aimée ou reconnue, mais également celui de se sentir capable, compétente et suffisamment assurée dans sa relation au monde. Cette assurance personnelle dépasse le registre de l'apparence physique, tout en pouvant contribuer à la manière dont la femme investit et évalue son propre corps.
À l'inverse, une fragilité de ces expériences relationnelles précoces, notamment lorsque la fonction de soutien, de reconnaissance ou d'activation paternelle a été insuffisamment assurée, pourrait contribuer à une plus grande vulnérabilité du sentiment de valeur personnelle. La femme adulte pourrait alors être davantage dépendante de sources externes de validation afin de confirmer sa valeur, son attractivité ou sa compétence. Dans ce contexte, l'apparence physique peut devenir un support privilégié de cette recherche de reconnaissance.
Le recours à la chirurgie esthétique peut alors être compris comme une

tentative de restaurer ou de renforcer une image de soi vécue comme fragile : la modification du corps ne répond pas uniquement à une insatisfaction esthétique, elle peut aussi représenter une recherche de reconnaissance, d'admiration ou de confirmation narcissique. Le corps devient ainsi le lieu où se joue une question plus profonde : suis-je suffisamment bien pour être aimé, regardé et reconnu ? A ce niveau, la chirurgie esthétique peut offrir, au moins temporairement, la possibilité de modifier une partie de soi vécue comme insuffisante et d'obtenir, à travers le regard des autres, une forme de réassurance.

Il ne s'agit évidemment pas d'établir un lien direct ou systématique entre fragilité de la fonction paternelle, narcissisme et chirurgie esthétique : la décision de recourir à une intervention esthétique demeure multifactorielle et peut être influencée par des facteurs sociaux, culturels, relationnels et personnels. Dans une lecture clinique inspirée de Kohut, la chirurgie esthétique peut néanmoins être envisagée comme l'une des voies possibles par lesquelles une personne cherche à répondre à une fragilité narcissique ancienne, en utilisant son apparence et le regard d'autrui pour soutenir un sentiment de valeur insuffisamment consolidé sur le plan interne.

Pour conclure cette partie, les différents apports théoriques examinés convergent vers une conception de l'image du corps comme étroitement liée à la relation à l'autre et à la construction narcissique. Le corps ne prend sa valeur psychique qu'à travers les regards, les investissements et les réponses de l'entourage, qui participent au sentiment d'être reconnu et d'avoir une valeur propre. Dans cette dynamique, la figure paternelle occupe une place particulière : son regard, sa reconnaissance et sa capacité à soutenir la différenciation contribuent à l'organisation narcissique et au rapport que le sujet entretient avec son corps. Les perspectives susmentionnées, permettent ainsi de penser cette fonction paternelle comme un élément susceptible de soutenir ou, lorsqu'elle fait défaut, de fragiliser l'investissement de soi. Cette articulation offre un éclairage sur le recours à la chirurgie esthétique : dans certaines configurations, la transformation corporelle pourrait constituer une tentative de modifier l'image de soi tout en recherchant, à travers le regard d'autrui, une reconnaissance ou une validation narcissique insuffisamment éprouvée antérieurement.

C'est cette fragilité narcissique, insuffisamment contenue par un regard paternel validant et différenciateur, qui pourrait, selon notre hypothèse, se cristalliser plus particulièrement sur le visage. Comme cela a été souligné par Anzieu, le visage constitue en effet la zone de l'enveloppe corporelle la plus exposée au regard d'autrui et la plus mobilisée dans les échanges intersubjectifs précoces avec les figures parentales ; il demeure, à ce titre, une zone privilégiée du dévoilement de Soi et de la reconnaissance intersubjective. Sur cette base, l'on peut faire l'hypothèse que la demande de rhinoplastie, en particulier, pourrait constituer, chez certaines femmes, une tentative de restauration narcissique s'inscrivant dans le prolongement d'un défaut de reconnaissance ou de validation par la figure paternelle.

C'est à la lumière de ce cadre théorique qu'est présentée, dans la partie pratique de ce travail, une étude de cas clinique. Celle-ci vise à examiner, à partir du discours d'une patiente ayant eu recours à rhinoplastie, la manière dont l'hypothèse développée dans ce travail liée au regard paternel et son influence au niveau de la modification de l'image corporelle à travers la chirurgie esthétique.

III - VIGNETTE CLINIQUE

Nous présentons dans cette partie l'étude de cas de Sylvie (prénom fictif) à travers laquelle nous accentuons, à partir de l'histoire clinique et du matériel projectif recueilli, la manière dont les expériences relationnelles précoces, notamment celles qui concernent la figure paternelle, peuvent s'articuler à la perception du corps et au vécu de l'apparence physique. Il ne s'agit pas d'établir un lien causal entre ces différents éléments, mais de montrer comment l'hypothèse développée dans la partie théorique peut être mise en perspective à partir d'une situation clinique singulière, notamment à travers l'analyse du TAT.

Nous allons présenter les planches du TAT (planches 1, 2, 3BM, 4, 6GF, 13MF) qui ciblent le plus notre problématique à partir desquelles nous allons explorer la relation à la figure paternelle, les modalités d'investissement relationnel et certains aspects de la représentation de Soi et du corps.

Présentation du cas

Sylvie, âgée de 26 ans, traductrice, est la benjamine d'une fratrie de quatre enfants, précédée de trois frères aînés. Sa mère, enseignante dans une école, est décrite par elle comme une femme humble, douce et bienveillante. Toutefois, dans le fonctionnement familial, Sylvie la perçoit comme une figure relativement effacée, occupant une place discrète et peu affirmée au sein de la famille. C'est son père qui s'occupe du fonctionnement familial où il y exerce un contrôle important. Propriétaire d'une entreprise privée, il occupe une position considérée comme valorisée au niveau social. Toutefois, en raison de ses obligations professionnelles, il était souvent absent du foyer. Sylvie décrit son père comme « narcissique », selon ses propres termes. Elle rapporte qu'il est constamment centré sur son image sociale, ses réussites, son apparence ainsi que sur celle de ses enfants. Dans la relation qu'elle entretient avec lui, elle évoque un sentiment de manque de reconnaissance et de valorisation. Bien qu'elle soit la seule fille parmi trois garçons, elle rapporte ne s'être jamais sentie véritablement valorisée par son père, qu'elle perçoit comme « préférant les garçons » depuis leur enfance. Ceci explique la rivalité ressentie par Sylvie dans sa relation avec ses frères émanant d'un sentiment d'infériorité.

Face à un père souvent absent de la maison, Sylvie ne se sent pas seulement privée d'une présence rassurante et protectrice, mais, d'une figure lui reflétant une image négative d'elle-même. Elle se souvient surtout de ses critiques et de ses remarques lorsqu'il était présent. Il comparait toujours ses enfants entre eux ainsi qu'a lui-même.

Une fois, vers l'âge de 14 ans, lors d'une rencontre familiale et en s'adressant à ses invités il dit que Sylvie « est une copie conforme de sa mère, sauf pour le nez, elle a le mien ». Depuis, Sylvie ne cesse de contempler son nez comme un défaut, héritage paternel, lui marquant le visage. « A chaque fois que je me regarde dans le miroir, je vois mon père », dit-elle. Elle se rappelle ses critiques, ses commentaires concernant son apparence physique, ses résultats scolaires, ainsi que ses consignes, sa comparaison pour elle avec ses cousines lui demandant d'être la plus brillante.

Sylvie décrit sa relation avec son père comme manquant de d'empathie et les échanges avec lui tournent toujours autour de la performance et la critique :

il veut corriger tout même mon apparence et ma tenue vestimentaire. Il ne m'a jamais dit que je suis belle. Tout simplement c'est l'apparence qui le concerne.

L'entretien per-opératoire avec Sylvie révèle chez elle le sentiment de n'avoir jamais existé pour son père que comme un prolongement de son image à travers le nez qu'elle vient opérer. Pourtant, elle minimise la défaillance dans sa relation à lui, en riant, elle dit « qu'il n'est pas méchant, c'est juste son caractère ».

Bien qu'elle n'ait jamais aimé son nez depuis son adolescence, Sylvie n'avait jusqu'alors jamais envisagé de le faire opérer. Sa demande s'inscrit dans le contexte de son mariage, prévu dans quelques mois, auquel son père s'oppose. En effet, ce dernier considère que son futur époux n'appartient pas à un milieu social correspondant au rang et aux attentes de la famille.

Protocole TAT et analyse

Pour l'analyse de la demande de Sylvie derrière le recours la rhinoplastie et pour approfondir sa relation avec la figure paternelle, nous avons choisi de mentionner les réponses aux planches du TAT reflétant le plus la problématique de l'image de Soi, l'image du corps dans son lien avec l'imago paternelle.

Planche 1 : « Je ne sais pas. Silence. Je pense que c'est un enfant qui a l'air d'être triste parce qu'il ne sait pas jouer au violon. Il regarde le violon tenant ses joues par les mains. Peut-être on lui a dit qu'il ne serait jamais un bon musicien. Il regarde le violon comme si pour lui faire de la musique est quelque chose d'impossible. Il attend que son père lui dise quoi faire »

Interprétation

Le récit de Sylvie comme par une inhibition face à la situation projective expliquée par un silence et une hésitation (C1-1) ce qui pourrait témoigner d'une difficulté à exprimer la représentation de Soi. Le héros dans la planche est figuré autour d'affects négatifs (B1-3) telle la tristesse ainsi que l'empêchement et l'incapacité. Il est décrit comme confronte à l'échec sans jamais avoir la possibilité d'apprendre et acquérir une compétence. L'hésitation « peut-être on lui a dit » introduit une causalité hypothétique (A3-1) dans le discours et accentue la fragilité de l'héros et fait intervenir la parole de l'Autre dans l'explication de sa dévalorisation.

Nous analysons ici une sollicitation d'une immaturité fonctionnelle chez ce dernier reflétant son impuissance face à la castration ce qui révèle une blessure narcissique profonde et une généralisation de l'échec. La difficulté ponctuelle (« il ne sait pas jouer ») se transforme en une impossibilité durable (« il ne serait jamais un bon musicien »), reflétant un sentiment de compétence fragilisé et une représentation de Soi peu assurée au niveau de la réussite.
Cependant, l'introduction spontanée du père, absent de la planche (B1-2), prend une importance particulière. La passivité de l'héros (B2-2), est démontrée à travers l'énoncé « il attend que son père lui dise quoi faire » ce qui témoigne de son attente et de sa dépendance d'une figure extérieure pour orienter et autoriser son action. A ce niveau, nous pourrons signaler la défaillance au niveau de la validation personnelle chez le Héros qui attend une confirmation de ses capacités. Dans une perspective kohutienne, la fragilité de l'estime de Soi et le sentiment d'incompétence peut être expliquée à partir d'une fonction de mirroring insuffisamment étayante, au niveau de la relation fille-père, en d'autres termes l'absence d'une reconnaissance empathique permettant au sujet de consolider de manière suffisamment stable son sentiment de valeur et de compétence. L'expression « on lui a dit qu'il ne serait jamais un bon musicien » peut ainsi évoquer l'intériorisation d'un regard dévalorisant, sans toutefois permettre d'attribuer directement cette parole au père. Ce dernier apparait comme une figure d'objet-self idéalisé, une source de validation vers laquelle le sujet tourne pour obtenir le sentiment de sécurité, de support et de compétence.

Planche 2

« C'est une jeune fille qui tient des livres dans ses mains peut être elle part poursuivre ses études quelque part mais ne semble pas être contente. Sa mère vit cette situation comme quelque chose de difficile et de douloureux. Mais son père, semble indifférent à la situation il est quelque part désintéressé et lui dit : fais ce que tu veux. Pour lui ce qui compte c'est son travail il continue à travailler en se moquant de la fille comme il le fait toujours ».

Interprétation

L'analyse de la planche met en évidence une tension entre individuation du Héro d'une part et son besoin de reconnaissance de la part du père, de l'autre

part. Il est clair que l'entrée directe dans le discours (B2-1) chez Sylvie s'organise autour d'une identification féminine au personnage principal (CN-1), mettant en valeur la dimension relationnelle (B1-1) des personnages où la différence de générations apparait clairement. La jeune fille est d'emblée présentée comme essayant d'accéder à l'autonomisation (« poursuivre ses études ») et à la différenciation, mais le mouvement vers la réalisation de Soi est associé à une tonalité affective négative « elle ne semble pas être contente » (CN-1) ; cette démarche est confrontée à une mère qui souffre et une dramatisation de la séparation (B2) et à un père qui adopte une position d'indifférence et de critique.

La figure paternelle apparaît ici comme peu disponible au niveau narcissique et à la fois dévalorisante et manquant d'empathie. Le Père joue un rôle d'autorisation paradoxale rendant la fille libre d'agir d'une part « fais ce que tu veux », mais cette liberté est accompagnée non seulement d'un manque d'encouragement, mais de la critique et la mésestime ce qui contribue à fragiliser son sentiment de valeur personnelle.

L'image de soi chez le héros paraît être construite dans un contexte de reconnaissance insuffisante. La figure paternelle occupe à ce niveau une place particulièrement importante. Sa parole est mise en scène comme dépourvue d'investissement affectif et d'indifférence vis-à-vis de la fille. Il est représenté comme père peu disponible et peu attentif aux besoins narcissiques de l'enfant. D'où la fragilité au niveau de la fonction du mirroring paternel nécessaire pour l'enfant lui permettant d'accéder à ses aspirations. Le père apparaît davantage comme une figure distante, préoccupée par ses propres activités, que comme un objet-self susceptible de soutenir l'investissement de Soi et de renforcer le sentiment de compétence.

Planche 3BM

« Elle a l'air d'être triste et fatiguée. Peut-être elle a eu une vie difficile. Elle se sent seule. Elle pense peut-être qu'elle n'est pas bien. Peut être quelqu'un lui a dit quelque chose de mal, non je ne pense pas, oui peut être. Elle est enfermée dans sa chambre en train de pleurer. Elle pense qu'elle n'est pas aimée. Elle doit changer quelque chose pour se sentir mieux ». C'est tout.

Interprétation

Le récit débute par une forte expression d'affects négatifs ou le Héro est décrit comme étant «triste et fatigué », se sentant « seul » et étant « en train de pleurer» (B1-3). Nous signalons une reconnaissance et une élaboration directe des affects. La problématique principale n'est pas liée à une perte d'objet, ni à une séparation ou deuil, mais plutôt à une atteinte narcissique à travers une identification au personnage féminin foncé dans la souffrance, la solitude et la dévalorisation. Dans ce contexte, le discours cible fortement le vécu interne du personnage reflétant son regard vis-à-vis de lui-même : « elle pense qu'elle n'est pas bien » et « elle pense qu'elle n'est pas aimée ». Cette centration sur l'expérience subjective (CN-1) met en évidence une préoccupation importante concernant la valeur personnelle et la reconnaissance affective. Le sentiment de ne pas être « bien » se trouve rapidement associé à celui de ne pas être « aimée », suggérant que l'estime de soi paraît étroitement dépendante de la manière dont le sujet se sent perçu et reconnu par l'Autre. La représentation de Soi apparaît ainsi fragile et exposée à la dévalorisation, ce qui va dans le sens d'une vulnérabilité narcissique.

L'attribution de la cause du conflit comme liée à une personne qui aurait dû dire « quelque chose de mal » constitue une introduction d'un personnage non représenté (B1-2) ce qui rend l'origine du mal-être comme lié à un aspect relationnel qui est en interaction avec l'Autre. Cependant, cette intervention est immédiatement suivie d'un mouvement d'hésitation : « peut-être quelqu'un lui a dit quelque chose de mal, non je ne pense pas, oui peut-être » (A3-1). D'où la difficulté à stabiliser l'interprétation causale de la souffrance à travers le doute et les précautions verbales. Cependant, même lorsque cette cause extérieure est remise en question, la personne demeure convaincue de ne pas être bien et aimée. Ce qui nous permet de dire que cette représentation négative de Soi est affectée de près par le regard de l'Autre.

Le manque de validation et de support narcissique met le personnage principal dans une position dépressive « enfermée dans sa chambre », seule et en train de pleurer. A ce niveau, la souffrance est vécue sans aucun support ni réassurance. Cela ne permet pas d'attribuer notamment la cause à une carence paternelle, surtout que les sollicitations latentes de cette planche ne correspondent pas directement à la relation père-fille, mais, en lisant le protocole d'une manière transversale, nous pourrons faire le lien avec une figure paternelle distante,

peu disponible et insuffisamment valorisante. Donc, cette planche démontre les effets subjectifs possibles d'une telle dynamique : se sentir insuffisamment bien, craindre de ne pas être aimée et à la fois, rechercher un changement « elle doit changer quelque chose pour se sentir mieux» comme une réponse possible à la souffrance. Cette formulation suggère que la transformation de l'apparence pourrait fonctionner comme un moyen de restaurer une perception plus positive de soi. Le recours à une modification extérieure pour répondre à un malaise narcissique peut ainsi être compris comme une tentative de restauration de l'estime de soi.

Planche 4

« Elle essaie de le retenir, elle a peur qu'il parte. Lui, il regarde ailleurs, comme si quelque chose d'autre l'intéressait plus qu'elle. Je pense qu'il n'a jamais été intéressé par elle ça se voit de ses yeux. Tu vois (s'adressant au psychologue) regarde il prend la fuite et elle est désespérée et triste à cause de lui »

La production de Sylvie met au premier plan une relation de couple marquée par une dynamique de rapprochement et de retrait, dans laquelle la figure féminine cherche à retenir l'homme alors que celui-ci se détourne et s'éloigne. La planche semble ainsi mobiliser chez elle une angoisse de séparation et d'abandon, particulièrement manifeste dans les termes « elle a peur qu'il parte », « elle est désespérée et triste » et « il prend la fuite ». La relation apparaît dès lors comme menacée par la perte de l'objet, la femme se trouvant dans une position de dépendance à l'égard du maintien du lien.

L'investissement de la relation interpersonnelle est important (B1-1) et s'accompagne d'une forte expression d'affects (B1-3, B2-2). Ces derniers ne sont pas toutefois uniquement associés à la tristesse : ils s'organisent autour d'une tension entre attachement et menace de perte, ce qui rejoint la sollicitation latente de la planche concernant l'ambivalence pulsionnelle dans la relation de couple. La volonté de « retenir » l'homme peut être comprise comme une tentative de préserver le lien, tandis que la fuite de celui-ci introduit une expérience de rejet et d'impuissance. La dynamique « retenir/ fuir » traduit ainsi la conflictualité entre le désir de proximité et la crainte de la séparation (B2-4).

La représentation du masculin est particulièrement dépréciée : « il n'a jamais

été intéressé par elle », « ça se voit de ses yeux ». Sylvie ne se limite pas à décrire un éloignement ponctuel, mais lui attribue une absence d'investissement qui aurait toujours existé. Cette généralisation donne à la scène une dimension plus stable et plus personnelle : la femme ne serait pas seulement en train de perdre l'homme, elle n'aurait jamais véritablement été choisie par lui. La problématique de séparation se trouve ainsi articulée à une problématique de valeur personnelle et de reconnaissance narcissique. La perte de l'objet paraît alors menacer directement l'estime de soi.

La dimension narcissique apparaît également dans l'importance accordée au regard de l'homme : « ça se voit de ses yeux ». Le regard de l'autre devient ici le lieu à partir duquel est évaluée la valeur du lien et, indirectement, la valeur de la femme elle-même. Cette attention portée à ce que l'autre pense ou ressent peut-être rapprochée d'un investissement narcissique (CN-2). Elle entre également en résonance avec l'interpellation du psychologue : « Tu vois, regarde ». Sylvie cherche à faire partager son interprétation et à obtenir une confirmation de ce qu'elle perçoit, ce qui témoigne d'un investissement subjectif important (CN-1) et d'un recours au regard de l'autre (CM-1).

La production laisse également apparaître une prise de position féminine fortement dépendante et vulnérable, tandis que l'homme occupe une position active, puisqu'il est celui qui décide de s'éloigner. Cette organisation des rôles correspond à l'une des configurations sollicitées par la planche, dans laquelle l'homme est comme dominant et la femme comme soumise. Cependant, Sylvie ne développe pas une représentation véritablement ambivalente de la relation : l'agressivité potentiellement sollicitée par la planche reste peu élaborée et semble davantage déplacée dans l'attribution du désintérêt à l'homme. L'homme est ainsi présenté comme indifférent et fuyant, tandis que la femme reste essentiellement dans la tristesse et la demande de maintien du lien.

L'absence d'élaboration explicite d'une opposition amour/haine ou tendresse/agressivité est elle-même significative. La libido semble essentiellement orientée vers le maintien de l'objet (« elle essaie de le retenir »), alors que l'agressivité n'est pas directement exprimée par la protagoniste. Elle apparaît plutôt à travers la situation de rejet et l'attribution au masculin d'une attitude désinvestie. La liaison entre agressivité et investissement libidinal, sollicitée par la planche, paraît donc fragile : face à la menace de perte, Sylvie semble

privilégier la tristesse, la désespérance et la tentative de retenir l'objet plutôt qu'une réaction agressive permettant de s'en différencier.
Enfin, la formulation « il n'a jamais été intéressé par elle » donne à la scène une portée qui dépasse l'événement actuel. Elle semble transformer une situation de séparation en une expérience plus fondamentale de non-choix et de non-reconnaissance par l'objet masculin. Sans assimiler directement cette figure à la figure paternelle, cette représentation d'un homme peu gratifiant et inaccessible peut néanmoins entrer en résonance, dans une lecture d'ensemble du protocole et de l'anamnèse, avec une problématique de recherche de validation auprès de la figure masculine. La planche met ainsi en évidence une articulation entre angoisse d'abandon, vulnérabilité narcissique et besoin de reconnaissance affective, dans laquelle la menace de perdre l'autre semble également réactiver la crainte de ne pas avoir suffisamment de valeur pour être aimée et choisie.

Planche 6GF
« Un homme vieux, peut-être son père ou son patron, qui lui parle. Elle est un peu gênée, elle n'ose pas le regarder directement car il semble être sévère. Elle attend sa réaction. Il a l'air sérieux, pas content. Sûrement il va la blâmer ou la critiquer. Elle a dû faire quelque chose qui ne lui a pas plu. Elle espère qu'il va lui pardonner, lui sourire ».

Interprétation
La production de Sylvie s'organise autour d'une relation entre une jeune femme et une figure masculine plus âgée, identifiée comme pouvant être « son père ou son patron ». Cette hésitation (A3-1) témoigne d'une indétermination concernant le statut de la figure masculine, tout en maintenant une relation asymétrique entre les deux personnages. La scène est fortement investie sur le plan interpersonnel (B1-1) et affectif (B1-3) : la jeune femme est décrite comme « gênée », n'ose pas regarder directement l'homme et « attend sa réaction ». Le récit met ainsi au premier plan la question du regard et de la réaction du masculin, qui devient déterminante pour l'état émotionnel de la protagoniste.
La sollicitation latente d'une relation hétérosexuelle dans l'opposition entre

désir et défense trouve ici une expression particulière. Sylvie ne formule pas directement le désir de séduction; celui-ci semble plutôt maintenu à distance par une attitude de gêne, de retenue et de crainte face à une figure masculine présentée comme sévère. Lorsque l'homme est identifié au père ou à un substitut paternel, cette configuration peut également faire écho à une problématique œdipienne, sans que celle-ci puisse être affirmée à partir de cette seule production. L'identification « son père ou son patron » maintient ainsi une certaine ambiguïté autour de la nature du lien et permet de préserver la jeune femme d'une position explicitement désirante.

L'attention portée à l'attitude du personnage masculin s'accompagne d'une anticipation négative de sa réaction : « sûrement il va la blâmer ou la critiquer», « elle a dû faire quelque chose qui ne lui a pas plu ». La peur est ainsi construite autour d'une situation de jugement et de sanction (B2-4). Sylvie attribue à la jeune femme une faute qui n'est pourtant pas explicitement représentée dans la planche. Cette anticipation organise la relation à partir de ce que l'autre pourrait penser ou reprocher, la protagoniste se plaçant d'emblée dans une position où elle doit répondre aux attentes de la figure masculine.

Cependant, cette position de crainte coexiste avec une attente de réassurance: « elle espère qu'il va lui pardonner, lui sourire ». La figure masculine est donc simultanément redoutée et recherchée. Il existe une oscillation entre investissement de l'objet et défense, mais également entre crainte du jugement et espoir d'obtenir une réponse gratifiante. Cette ambivalence correspond étroitement à la sollicitation latente de la planche : le masculin est investi, mais la menace de son jugement impose une retenue qui limite l'expression directe du désir.

Le récit est par ailleurs fortement centré sur l'expérience interne de la jeune femme : elle « attend sa réaction », craint d'avoir déplu et espère obtenir son pardon. Cette centration sur le vécu subjectif (CN-1) montre que la relation dépend largement de la réponse attendue de l'autre. Le regard masculin prend ainsi une fonction d'évaluation : être critiquée ou blâmée signifie avoir déplu, tandis que le sourire et le pardon constitueraient les signes d'une restauration du lien. La recherche de validation apparaît donc à travers une dépendance à la réponse de l'objet masculin.

La figure masculine conserve néanmoins une fonction potentiellement

réparatrice. Bien qu'elle soit initialement présentée comme sévère et critique, Sylvie lui attribue finalement la capacité de « pardonner » et de « sourire ». Le masculin n'est donc pas uniquement vécu comme menaçant ou dévalorisant; il demeure susceptible de devenir source de réassurance et de restauration du lien. Cette double représentation — homme qui juge et homme qui peut pardonner — traduit une relation au masculin marquée par une certaine ambivalence.

Dans le contexte clinique de Sylvie, cette production peut entrer en résonance avec la problématique paternelle identifiée dans l'anamnèse et dans d'autres planches, mais elle ne permet pas, à elle seule, d'assimiler le personnage masculin au père. Ce qui semble davantage se dégager est une place importante accordée au regard masculin dans la construction de la valeur personnelle : le sujet redoute la critique et le rejet tout en recherchant activement un signe d'approbation. Cette dynamique participe ainsi à l'hypothèse générale d'une vulnérabilité narcissique et d'une recherche de validation auprès de l'Autre. Le lien avec la rhinoplastie sera dès lors discuté au niveau de la synthèse globale du protocole, plutôt que posé directement à partir de cette seule planche.

Planche 13 MF

« Quel drame. Elle étalée sur le lit peut être malade ou bien elle est endormie. Lui il se cache le visage il n'arrive pas à la regarder... C'est lui qui a le problème, oui surement il a un problème. Il ne peut pas la regarder. Peut-être qu'il ne l'accepte plus comme elle est. D'ailleurs il n'a jamais su être là pour elle (Long silence.) C'est triste ».

Interprétation

La réponse de Sylvie est marquée par une forte tonalité affective : « quel drame », puis « c'est triste ». L'expression de l'affect et la dramatisation de la situation (B1-3) montrent que la scène est investie émotionnellement. Cependant, l'affect n'est pas élaboré directement à partir de la relation entre les deux personnages : Sylvie déplace rapidement l'attention vers l'homme, dont elle cherche à comprendre le comportement.

Elle commence par une description relativement prudente : « peut-être malade ou bien elle est endormie ». L'hésitation et les alternatives (A3-1)

témoignent d'une difficulté à fixer immédiatement le sens de la scène. Cette indétermination est suivie d'une interprétation plus affirmée : « C'est lui qui a le problème, oui sûrement il a un problème ». On observe ainsi un passage de l'incertitude à une attribution du conflit à la figure masculine, ce qui peut être compris comme une mise à distance d'une éventuelle défaillance de la femme.

Le point le plus significatif apparaît lorsqu'elle affirme : « il ne peut pas la regarder. Peut-être qu'il ne l'accepte plus comme elle est ». Le regard masculin devient ici directement associé à l'acceptation ou au rejet de l'apparence de la femme. Sylvie introduit donc spontanément la question de l'apparence physique alors que celle-ci n'est pas nécessairement explicitement déterminée par la scène. La formulation « ne l'accepte plus comme elle est » fait apparaître une problématique de reconnaissance conditionnée par l'apparence : être aimée ou acceptée semble dépendre de la possibilité, pour l'homme, d'accepter le corps et l'apparence de la femme.

Cette projection est particulièrement importante au regard de l'histoire de Sylvie. Son discours anamnestique montre en effet que le regard d'une figure masculine significative, notamment celui du père, a été fortement investi dans la construction de sa valeur personnelle. Le père est associé à l'évaluation de son apparence, à la comparaison et à une reconnaissance vécue comme insuffisante. Dans ce contexte, la scène peut être comprise comme une réactivation du conflit entre le besoin d'être reconnue par une figure masculine et la crainte d'être rejetée en raison de son apparence.

L'expression « d'ailleurs il n'a jamais su être là pour elle » constitue un autre élément particulièrement significatif. Sylvie ne se limite plus à interpréter la scène présente : elle introduit une représentation d'un homme qui n'a pas su apporter le soutien attendu. A ce niveau, elle établit une continuité entre la situation représentée et une expérience relationnelle plus générale. La figure masculine est ainsi construite comme une personne à la fois susceptible de rejeter la femme et ayant échoué à être suffisamment présente pour elle. Cette association entre défaut de soutien et défaut d'acceptation rejoint les éléments retrouvés ailleurs dans son protocole, notamment autour de la figure paternelle.

Le long silence qui suit « il n'a jamais su être là pour elle » peut être retenu

comme un indice de ralentissement et de charge émotionnelle (CI-1). Il semble marquer un moment où la représentation atteint un point particulièrement investi avant la conclusion « C'est triste ». L'affect apparaît alors comme venant clore une séquence dans laquelle Sylvie a progressivement déplacé la scène vers une problématique de manque, de rejet et d'insuffisance du soutien masculin.

Sur le plan dynamique, cette réponse peut donc être comprise comme une projection du conflit amoureux sur la question de l'image corporelle. La scène met en tension deux dimensions : d'une part, la possibilité d'aimer la personne ; d'autre part, la possibilité de ne plus accepter son apparence. Sylvie semble ainsi introduire l'idée qu'une personne peut être aimée tout en étant rejetée dans son apparence, ce qui renvoie à une représentation d'un amour potentiellement conditionnel.

Cette dimension prend une résonance particulière avec la demande de rhinoplastie. Chez Sylvie, le nez est déjà investi comme un trait corporel associé au père et comme un élément de son image d'elle-même. La chirurgie peut dès lors être comprise non seulement comme une volonté de modifier un trait vécu négativement, mais aussi comme une tentative de réduire le risque d'être rejetée ou insuffisamment choisie en raison de son apparence. La réponse à cette planche suggère ainsi que l'apparence physique n'est pas vécue comme une dimension secondaire de la relation : elle peut devenir une condition de l'acceptation et de la reconnaissance par l'autre.

Il est toutefois important de ne pas conclure que Sylvie exprime ici directement une conviction consciente selon laquelle « l'amour dépend de l'apparence ». Le matériel projectif permet plutôt de formuler cette hypothèse avec prudence : dans son fonctionnement projectif, l'acceptation affective semble étroitement articulée à l'acceptation de l'apparence corporelle. Cette articulation rejoint la problématique narcissique générale du protocole, dans laquelle la valeur de soi dépend fortement du regard et de la reconnaissance des figures significatives.

Synthèse générale et discussion

L'analyse de l'anamnèse, des données cliniques et du matériel projectif met en évidence une problématique centrée sur le regard paternel, la recherche de

reconnaissance et la fragilité narcissique de l'image de soi. Dès l'adolescence, le père semble avoir occupé une place importante dans la construction de la valeur personnelle de Sylvie, à la fois comme figure dont elle attendait la valorisation et comme instance susceptible de juger, comparer ou critiquer. Décrit comme particulièrement attentif à l'apparence, à la réussite et à l'image sociale de ses enfants, il semble avoir privilégié une reconnaissance davantage fondée sur la performance et la conformité aux attentes familiales que sur une valorisation affective et personnelle. Sylvie rapporte notamment ne pas avoir entendu de son père qu'elle était belle et avoir plutôt été confrontée à des remarques concernant son apparence, ses résultats ou sa manière de se présenter. Elle évoque également le sentiment que son père préférait ses frères et qu'elle devait constamment faire ses preuves pour obtenir sa reconnaissance.

Cette expérience semble avoir contribué à une représentation de Soi fragile et dépendante du regard de l'autre. La valeur personnelle semble être difficilement soutenue par une valorisation interne suffisamment stable et demeure étroitement liée à la manière dont Sylvie est regardée, reconnue ou évaluée par les figures significatives. Cette dynamique est particulièrement visible dans le matériel du TAT, qui fait apparaître de manière transversale une sensibilité aux situations de jugement, de rejet, d'indifférence et de non-reconnaissance, associée à une attente récurrente d'approbation, de soutien et de validation. Les figures masculines y occupent fréquemment une position à partir de laquelle elles peuvent reconnaître, critiquer, accepter ou rejeter le personnage féminin. Les productions des planches 1 et 2 illustrent notamment la difficulté à articuler autonomie et reconnaissance paternelle : dans la première, la capacité d'agir semble dépendre des indications du père, tandis que dans la seconde, le mouvement d'autonomisation de la jeune fille se confronte à l'indifférence paternelle. La planche 6GF ajoute la crainte du jugement et du blâme, associée paradoxalement à l'espoir d'obtenir le pardon et le sourire de la figure masculine. Les planches 3BM et 13MF prolongent cette dynamique en mettant davantage en évidence les effets du manque de soutien sur l'image de Soi, la première faisant apparaître un vécu de solitude, de non-amour et d'insuffisance, tandis que la seconde évoque la reconnaissance tardive d'une absence de soutien.

Ces éléments anamnestiques et projectifs convergent vers une organisation dans laquelle la reconnaissance de l'autre semble nécessaire au maintien de la valeur personnelle, alors même que cette reconnaissance apparaît difficilement accessible. Dans une perspective de Kohut, cette configuration peut être comprise à partir de la fragilité des expériences de mirroring et, plus largement, des réponses narcissiques attendues des figures parentales. Le problème ne réside donc pas nécessairement dans une absence réelle ou totale du père, mais dans le fait que la reconnaissance affective et narcissique semble ne pas avoir été suffisamment sécurisante ou intériorisée. Le regard paternel demeure ainsi fortement investi, mais son caractère potentiellement critique ou dévalorisant entretient une sensibilité importante au jugement de l'autre. La recherche de reconnaissance peut alors être comprise comme une tentative de soutenir une valeur personnelle qui ne paraît pas suffisamment consolidée de manière autonome.

Cette problématique narcissique se condense de manière particulièrement significative autour du corps et du nez. Dans l'histoire de Sylvie, le nez n'est pas vécu comme un simple défaut esthétique. Le père aurait publiquement souligné qu'elle était « une copie conforme de sa mère, sauf pour le nez, elle a le mien ». Ce commentaire semble avoir conféré au nez une signification relationnelle et identificatoire particulière : il devient le trait corporel qui la rattache explicitement au père. Cette représentation semble s'être profondément inscrite dans l'image de Soi de Sylvie, comme en témoigne son énoncé selon lequel « chaque fois que je me regarde dans le miroir, je vois mon père ». Le nez apparaît ainsi comme un élément corporel dans lequel se rencontrent identification au père, regard paternel, image de Soi et vécu de dévalorisation.

La demande de rhinoplastie peut dès lors être comprise comme une tentative de transformation d'un élément corporel devenu psychiquement chargé par l'histoire relationnelle. Il ne s'agit pas uniquement de corriger ce que Sylvie considère comme un défaut, mais potentiellement de transformer une partie de son corps devenue indissociable de la représentation paternelle et du regard critique qui lui est associé. Le corps devient ainsi le support concret d'une problématique qui concerne plus largement la valeur personnelle et l'identité. La chirurgie pourrait permettre à Sylvie de reprendre une forme de

contrôle sur une image corporelle jusque-là soumise au regard de cet autre paternel et de construire une représentation d'elle-même davantage vécue comme personnelle.

Cette transformation semble s'organiser autour de deux mouvements psychiques complémentaires : la réparation narcissique et la différenciation. La fonction de réparation narcissique renvoie au désir de restaurer une image de Soi vécue comme insuffisamment valorisée. Cette dimension rejoint notamment la planche 3BM, dans laquelle le fait de « changer quelque chose » chez soi apparaît associé à l'espoir de se sentir mieux après une expérience de dévalorisation et de non-amour. La rhinoplastie pourrait ainsi constituer une tentative de rendre l'image corporelle plus acceptable et, à travers elle, de soutenir un sentiment de valeur personnelle plus satisfaisant.

Mais la transformation du nez semble également prendre une fonction de différenciation. Puisque ce trait est explicitement désigné comme celui qui « appartient » au père, sa modification peut être comprise comme une manière de se dégager symboliquement de cette marque d'identification. Modifier le nez reviendrait alors non seulement à changer son apparence, mais aussi à reprendre possession d'une image corporelle qui avait été définie à travers le lien au père. La chirurgie pourrait ainsi participer à un processus de séparation et d'individuation : il s'agirait de pouvoir devenir soi-même sans que cette identité demeure aussi étroitement rattachée à l'image paternelle.

Cette dimension prend une importance particulière dans le contexte du projet matrimonial et du désaccord paternel concernant le choix du conjoint. Le mariage représente un moment où Sylvie est appelée à investir une relation et une vie qui lui appartiennent, tout en étant confrontée à nouveau au regard et à la position de son père. Le conflit autour du choix conjugal peut ainsi réactiver la tension entre le désir d'obtenir son approbation et la nécessité de s'en différencier. Dans cette perspective, la transformation corporelle peut prendre une dimension supplémentaire d'affirmation de Soi : modifier un trait qui la rattache au père pourrait symboliquement accompagner le mouvement par lequel elle cherche à construire une identité personnelle et une vie affective distinctes de celles que le père aurait souhaitées pour elle.

La perspective de Paquette (2004) permet de compléter cette lecture. Si Kohut permet de comprendre la dimension narcissique du besoin de reconnaissance,

Paquette met davantage en évidence la fonction paternelle dans l'ouverture au monde et le processus de différenciation. Chez Sylvie, la difficulté semble précisément se situer dans l'articulation de ces deux mouvements : pouvoir se séparer du père tout en conservant le sentiment d'être reconnue et suffisamment valorisée par lui. Lorsque la différenciation risque d'être vécue comme une perte de reconnaissance ou de lien, elle peut devenir psychiquement coûteuse. La rhinoplastie pourrait alors constituer une tentative de traiter sur le registre corporel cette tension entre appartenance et séparation : conserver son histoire et ses liens tout en modifiant symboliquement ce qui la rattache trop fortement à l'image paternelle.

Ainsi, le lien entre le père et la rhinoplastie ne semble pas pouvoir être réduit à une simple volonté de plaire au père ou, à l'inverse, à une volonté de s'en éloigner. Il apparaît plutôt comme une ambivalence entre le désir d'être reconnue par lui et celui de s'affranchir de son regard. Le père demeure une figure fortement investie précisément parce que sa reconnaissance semble avoir été recherchée sans être suffisamment obtenue. Cette ambivalence se retrouve dans le matériel projectif, où les figures masculines sont à la fois recherchées comme sources potentielles de validation et redoutées comme instances de jugement ou de rejet.

La convergence entre l'anamnèse et les productions du TAT permet ainsi de soutenir l'hypothèse selon laquelle le regard paternel peut participer à la construction de l'image corporelle et, dans une configuration de vulnérabilité narcissique, contribuer à la signification psychique prise par le recours à la chirurgie esthétique. L'histoire relationnelle montre le manque de reconnaissance, le vécu de comparaison et de rejet, ainsi que l'investissement particulier du nez comme trait rattaché au père. Les données projectives retrouvent parallèlement une sensibilité importante au jugement, au rejet et à l'indifférence, ainsi qu'une recherche de validation auprès de figures significatives. La cohérence entre ces différents niveaux de données constitue un argument en faveur de l'hypothèse de compréhension proposée.

Il convient néanmoins de souligner que cette convergence ne permet pas d'établir une relation causale entre le regard paternel et la demande de rhinoplastie. Le cas clinique ne permet pas d'affirmer que l'expérience de la relation au père serait à elle seule à l'origine de cette demande. Il permet

plutôt de montrer comment, dans la trajectoire singulière de Sylvie, l'histoire du lien au père, le sentiment de ne pas être suffisamment reconnue, la fragilité narcissique, l'investissement négatif d'un trait corporel et les enjeux de séparation peuvent se trouver articulés autour de la demande de chirurgie.

La rhinoplastie peut ainsi être envisagée comme une tentative de transformation qui porte simultanément sur plusieurs niveaux : transformer un trait corporel vécu comme inadéquat, restaurer une image de soi fragilisée, reprendre possession de son image et se différencier symboliquement d'une figure paternelle fortement intériorisée. Sa signification psychique semble donc résider moins dans la seule modification esthétique du nez que dans ce que cette transformation pourrait représenter pour Sylvie : devenir davantage « elle-même », se sentir suffisamment valable et acceptable, tout en se dégageant progressivement d'une image d'elle-même construite sous le regard paternel. L'hypothèse de départ apparaît dès lors globalement étayée dans ce cas clinique, sans pouvoir être considérée comme démontrée. Les données anamnestiques, cliniques et projectives convergent vers une même problématique narcissique et relationnelle, dans laquelle la reconnaissance paternelle demeure fortement investie, tandis que la différenciation à l'égard du père constitue un enjeu important. Le corps, et plus particulièrement le nez, semble devenir le lieu privilégié où ces dimensions se condensent. La chirurgie esthétique pourrait ainsi représenter une tentative de répondre corporellement à une difficulté plus large concernant la valeur personnelle, la reconnaissance et la construction d'une identité suffisamment distincte.

Cette compréhension doit toutefois rester ouverte à d'autres déterminants. Une demande de rhinoplastie peut également être influencée par les normes esthétiques, les représentations sociales du corps, les expériences relationnelles, l'histoire personnelle et les enjeux affectifs propres au sujet. La place du regard paternel ne peut donc être envisagée indépendamment de ces différents facteurs. Dans ce cas singulier, son importance tient surtout à la manière dont il semble s'être articulé à la construction de l'image de soi et à la signification particulière attribuée au nez.

En définitive, l'intérêt de cette lecture clinique réside dans le fait qu'elle permet de dépasser une compréhension de la rhinoplastie comme simple réponse à une insatisfaction esthétique. Elle invite à considérer ce que le sujet

cherche psychiquement à transformer lorsqu'il transforme son corps. Chez Sylvie, le nez semble être devenu le support d'une histoire relationnelle dans laquelle se rencontrent le besoin d'être reconnue, la blessure narcissique, l'identification au père et le désir de s'en différencier. La chirurgie apparaît ainsi comme une possible tentative de rendre l'image de soi à la fois plus acceptable, plus valorisée et davantage sienne.

Conclusion

Ce travail avait pour objectif d'examiner la manière dont le regard paternel peut participer à la construction de l'image corporelle et s'articuler, dans une trajectoire marquée par une vulnérabilité narcissique, à la demande de chirurgie esthétique. L'étude du cas de Sylvie met en évidence une articulation étroite entre l'histoire de la relation au père, la recherche de reconnaissance, la fragilité de l'estime de soi et l'investissement particulier de l'image corporelle.

L'analyse clinique montre que le nez constitue, chez Sylvie, bien davantage qu'un élément esthétique. Explicitement désigné par le père comme le trait qui la rattache à lui, il semble être devenu un support de l'identification paternelle et d'une représentation de Soi marquée par le regard de l'autre. La demande de rhinoplastie peut ainsi être comprise comme une tentative de transformation corporelle prenant une double dimension : réparer une image de Soi insuffisamment valorisée et se différencier d'une figure paternelle fortement intériorisée. Le corps devient alors le lieu où se condensent des enjeux de reconnaissance, de narcissisme, d'identification et de séparation.

Les données du TAT viennent renforcer cette compréhension en révélant, de manière transversale, une sensibilité au jugement, au rejet et à la non-reconnaissance, ainsi qu'une attente importante de validation auprès des figures significatives. Leur convergence avec les données anamnestiques soutient l'hypothèse selon laquelle la fragilité de la reconnaissance paternelle peut participer à la vulnérabilité narcissique et contribuer à la signification psychique attribuée à une caractéristique corporelle. Les perspectives de Kohut et de Paquette permettent de penser cette dynamique à la fois sous l'angle du besoin de validation narcissique et sous celui de la différenciation et de l'autonomisation à l'égard de la figure paternelle.

Ainsi, la rhinoplastie ne semble pas pouvoir être envisagée, dans ce cas, comme une démarche exclusivement esthétique. Elle apparaît plutôt comme une tentative de réappropriation de l'image de soi, dans laquelle le désir de devenir plus acceptable à ses propres yeux s'articule au désir de se dégager d'une représentation corporelle associée au père. La transformation du nez pourrait dès lors symboliser un mouvement plus large visant à construire une identité qui soit à la fois suffisamment reconnue et suffisamment distincte.

Cette interprétation demeure toutefois une hypothèse de compréhension clinique et non une démonstration causale. Le caractère singulier du cas et les limites inhérentes à l'utilisation des méthodes projectives ne permettent pas de généraliser ces résultats ni d'attribuer au regard paternel une responsabilité directe dans le recours à la chirurgie. Ils invitent plutôt à considérer la demande esthétique comme pouvant s'inscrire, chez certains sujets, dans une histoire relationnelle et narcissique plus complexe que la seule insatisfaction corporelle manifeste.

L'intérêt de ce travail réside ainsi dans la mise en évidence de la nécessité d'une lecture clinique multidimensionnelle de la demande de chirurgie esthétique. Interroger l'histoire des liens significatifs, la construction de l'image de Soi, les modalités de reconnaissance et les enjeux d'identification et de séparation peut permettre de mieux comprendre ce que le sujet cherche réellement à transformer à travers son corps. Dans cette perspective, la rhinoplastie ne modifierait pas seulement un trait du visage : elle pourrait représenter, sur le plan psychique, une tentative de transformer la manière dont le sujet se voit, se sent reconnu et se définit dans le regard de l'autre.

Références bibliographiques

1.Alghamdi, A., Alharthi, R., Alsharif, S., Alotaibi, A., Aljuaid, R., Alzahrani, M., & Alghamdi, M. (2024). Social media influence on body image and cosmetic surgery considerations: A systematic review. Cureus, 16(8), e68432. https://doi.org/10.7759/cureus.68432

2.Anzieu, D. (1985). Le Moi-peau. Dunod.

3.Bruchon-Schweitzer, M., & Maisonneuve, J. (1981). Modèles du corps et psychologie esthétique. Presses Universitaires de France.

4.Bowlby, J. (1969). Attachment and loss (Vol. 1): Attachment. Basic Books.

5.Cooley, C. H. (1902). Human nature and the social order. Scribner's.
6.De Mijolla, A. (Dir.). (2002). Dictionnaire international de la psychanalyse. Calmann-Lévy.
7.Di Gesto, C., Nerini, A., Policardo, G. R., & Matera, C. (2022). Predictors of acceptance of cosmetic surgery: Instagram images-based activities, appearance comparison and body dissatisfaction among women. Aesthetic Plastic Surgery, 46(1), 502–512. https://doi.org/10.1007/s00266-021-02546-3
8.Dolto, F. (1984). L'image inconsciente du corps. Seuil.
9.Duret, P., & Roussel, P. (2003). Le corps et ses sociologies. Nathan.
10.Faivre, I. (1976). Autoplastie de l'apparence ou enquête sur la chirurgie esthétique. Ethnologie Française, 6(3-4).
11.Fardouly, J., Pinkus, R. T., & Vartanian, L. R. (2017). The impact of appearance comparisons made through social media, traditional media, and in person in women's everyday lives. Body Image, 20, 31–39. https://doi.org/10.1016/j.bodyim.2016.11.002
12.Fardouly, J., & Vartanian, L. R. (2016). Social media and body image concerns: Current research and future directions. Current Opinion in Psychology, 9, 1–5. https://doi.org/10.1016/j.copsyc.2015.09.005
13.Holland, G., & Tiggemann, M. (2016). A systematic review of the impact of the use of social networking sites on body image and disordered eating outcomes. Body Image, 17, 100–110. https://doi.org/10.1016/j.bodyim.2016.02.008
14.Kohut, H. (1977). The restoration of the self. International Universities Press.
15.Lacan, J. (1966). Écrits. Seuil.
16.Lacan, J. (1998). Le séminaire, Livre V : Les formations de l'inconscient (1957-1958). Seuil.
17.Lauru, D. (2004). L'adolescente et son père. Dialogue, 165(3), 78–92.
18.L'Ecuyer, R. (1978), Le concept de soi, Paris, PUF.
19.Le Breton, D. (1990). Anthropologie du corps et modernité. Presses Universitaires de France.
20.Lollini, M.-F. (1990). L'irréparable outrage. La psychothérapie analytique face à la chirurgie esthétique. Éditions Universitaires.
21.Nasio, J.-D. (2007). Mon corps et ses images. Payot.

22.Paquette, D. (2004). La relation père-enfant et l'ouverture au monde. Enfance, 56(2), 205–225.
23.Phillips, K. A. (2005). The broken mirror: Understanding and treating body dysmorphic disorder (Rev. and expanded ed.). Oxford University Press.
24.Sarwer, D. B., & Crerand, C. E. (2004). Body image and cosmetic medical treatments. Body Image, 1(1), 99–111. https://doi.org/10.1016/S1740-1445(03)00003-2
25.Sarwer, D. B., Magee, L., & Crerand, C. E. (2003). Cosmetic surgery and cosmetic medical treatments. In J. K. Thompson (Ed.), Handbook of eating disorders and obesity (pp. 718–737). Wiley.
26.Schaeffer, J. (2013). Le risque de la perte. Angoisses et dépression au féminin. Dans La sexualité féminine (p. 109–128). Presses Universitaires de France.
27.Schilder, P. (1935). The image and appearance of the human body. Kegan Paul, Trench, Trubner & Co.
28.Schilder, P. (1968). L'image du corps : Étude des forces constructives de la psyché (F. Canthéret & P. Truffert, trad.). Gallimard.
29.Schwartz, D. J., Phares, V., Tantleff-Dunn, S., & Thompson, J. K. (1999). Body image, psychological functioning, and parental feedback regarding physical appearance. International Journal of Eating Disorders, 25(3), 339–343.
30.Siegel, J. A., Ramseyer Winter, V., & Cook, M. (2021). "It really presents a struggle for females, especially my little girl": Exploring fathers' experiences discussing body image with their young daughters. Body Image, 36, 84–94.
31.Walker, C. E., Krumhuber, E. G., Dayan, S., & Furnham, A. (2021). Effects of social media use on desire for cosmetic surgery among young women. Current Psychology, 40(7), 3355–3364. https://doi.org/10.1007/s12144-019-00282-1
32.Winnicott, D. W. (1975). Le rôle de miroir de la mère et de la famille dans le développement de l'enfant. Dans Jeu et réalité (p. XX–XX). Gallimard. (Ouvrage original publié en 1971)
33.Winnicott, D. W. (2004). La nature humaine. Gallimard.

L'énonciation du slogan / kellonya'nikellon/ « Tous, c'est-à-dire tous » :
Analyse pragmatique d'une formule emblématique de la Thawra libanaise d'octobre 2019

Dr. Berrissoul Samira

Résumé

Cette étude propose une analyse énonciative du slogan /kellon ya'ni kellon/ « Tous, c'est-à-dire tous», emblématique de la Thawra libanaise d'octobre 2019. En mobilisant les concepts de l'analyse du discours, elle montre que cette formule concise doit sa force pragmatique à sa structure en épanadiplose, qui verrouille l'interprétation et produit une injonction politique implicite. L'objectif est de démontrer comment un énoncé minimal acquiert une valeur d'acte révolutionnaire. La problématique interroge les conditions énonciatives qui transforment une parole ordinaire en parole d'action collective performative. L'hypothèse posée est que l'efficacité du slogan repose sur un hyperénonciateur collectif, « le peuple », qui assume l'énoncé et garantit sa validité au sein de la communauté manifestante. La méthode s'appuie sur un corpus constitué de banderoles photographiées sur les lieux de la contestation et d'articles de presse, étudié selon les cadres de Benveniste, Maingueneau et Reboul. Les résultats mettent en évidence le rôle de la répétition, du rythme et du figement dans la « sloganisation » de l'énoncé. Ils soulignent également la fonction de l'anonymat énonciatif, qui favorise l'appropriation collective, et de la dimension humoristique dans la

construction syntagmatique de l'énoncé, qui désamorce la violence tout en renforçant l'adhésion. Loin d'être transparent, le slogan tire son efficacité de sa dépendance au contexte extralinguistique et de son inscription dans un « langage de la révolution » multimodal.

Cette étude analyse le slogan manifestant de la Thawra dans sa situation d'énonciation afin de démontrer la force pragmatique conférée par l'hyperénonciateur collectif « le peuple ».

1.Introduction

Si de nombreux articles et recherches linguistiques, sociologiques et psychologiques ont déjà abordé l'énonciation et le slogan, ce sujet reste constamment renouvelé car il relève de l'actualité du quotidien et coexiste avec les événements.

Le slogan fait partie de l'environnement discursif contemporain en ce qu'il ouvre des perspectives de recherche interdisciplinaires. Omniprésent, il se donne à entendre et à voir sur les écrans comme sur les panneaux d'affichage. Il s'impose dans notre univers, s'y installe parfois plus durablement que l'idée ou le produit qu'il est censé promouvoir.

Dans Le Slogan, Reboul Olivier propose une définition devenue canonique: « J'appelle slogan une formule concise et frappante, facilement repérable, polémique et le plus souvent anonyme, destinée à faire agir les masses tant par son style que par l'élément d'auto-justification, passionnelle ou rationnelle, qu'elle comporte : comme le pouvoir d'incitation du slogan excède toujours son sens explicite, le terme est plus ou moins péjoratif » (Reboul Olivier, 1975, p 42).

D'un point de vue linguistique, le slogan peut être envisagé comme une « formule à effet » dont la force illocutoire le rapproche, selon certains auteurs, du proverbe. Étymologiquement, le terme est issu du gaélique sluagh-ghairm qui signifie « cri de guerre », soulignant son ancrage originel dans les luttes collectives. Jaubert Anna insiste, quant à elle, sur les traits formels : « Ce doit être une formule courte, facile à retenir, si possible pourvue d'un rythme interne, de rime et d'allitération » (Jaubert Anna, 1985, p 10).

Le propos de notre recherche est d'étudier l'énonciation du slogan scandé par

le peuple libanais lors de la Thawra d'octobre 2019. Cet énoncé, considéré comme un slogan politique, est le suivant : /kellon ya'ni kellon/, soit « Tous, c'est-à-dire tous ». Il est produit en arabe dialectal libanais et peut se gloser pragmatiquement par : « Nous rejetons l'ensemble de la classe politique, sans exception ».

Dans un premier temps, nous présenterons les objectifs de la recherche, la problématique et les hypothèses. Nous exposerons ensuite les études précédentes et le cadre théorique. Puis, nous détaillerons la méthode et le traitement du sujet. Enfin, nous analyserons les résultats avant de conclure.

2. Objectifs de la recherche, problématique et hypothèses

2.1 Objectifs de la recherche

Cette recherche vise à analyser les mécanismes linguistiques et pragmatiques qui confèrent au slogan /kellon ya'ni kellon/ sa force illocutoire lors de la Thawra libanaise d'octobre 2019. Il s'agit de démontrer comment une formule minimale, produite par un locuteur collectif, parvient à condenser une revendication politique radicale et à mobiliser une communauté manifestante.

2.2 Problématique

Dans quelle mesure la forme linguistique et les conditions d'énonciation du slogan /kellon ya'ni kellon/ participent-elles de son efficacité politique ? Comment l'interaction entre structure formelle, contexte extralinguistique et instance énonciative collective transforme-t-elle un énoncé ordinaire en acte de langage révolutionnaire ?

2.3 Hypothèses

Nous posons l'hypothèse que l'efficacité du slogan repose sur trois piliers :

1. Une structure formelle en épanadiplose qui verrouille le sens et produit un effet d'injonction.
2. La constitution d'un hyperénonciateur collectif, « le peuple », qui assume l'énoncé et neutralise les divisions internes.
3. Une dépendance sémantique au contexte de la Thawra, qui active un implicite partagé entre énonciateur et co-énonciateurs.

3. Études précédentes et cadre théorique

3.1 Identification du slogan comme « énoncé manifestant »

Il convient de souligner que le slogan étudié est un slogan politique, scandé par

des manifestants pour exprimer leur colère face à une situation économique et sociale jugée désastreuse et leur refus d'un mode de vie imposé.

Pour la clarté du propos, il est nécessaire de définir quelques termes essentiels à cette recherche. Notre objet s'inscrit dans le « discours manifestant », qui désigne l'ensemble de la production sémiotique — verbale ou iconique — d'une manifestation ou d'une série de manifestations, production qui poursuit un même objectif pragmatique.

Nous entendons par « énoncés manifestants » l'ensemble des énoncés verbaux scandés par les manifestants ou inscrits sur les banderoles et les affichettes. Les slogans n'en constituent qu'un sous-ensemble. En effet, le slogan prototypique, tel qu'il est décrit dans les travaux de référence, se définit comme une formule concise dont le signifiant et le signifié ont une forme prégnante, destinée à être scandée oralement et collectivement.

Or, comme le note Yana Grinshpun, « beaucoup d'énoncés manifestants ne présentent pas ces caractéristiques ; ils ne sont contestataires que de manière indexicale, parce qu'ils s'inscrivent dans le contexte de la manifestation dont ils participent » (Grunshpun Yana, 2009, p 9).

3.2 Définition et caractéristiques du slogan

L'une des propriétés linguistiques du slogan, selon l'approche classique, est la concision. Olivier Reboul, dans son ouvrage de référence, raisonne en termes de rhétorique et insiste sur l'impact produit par ce type d'énoncés ainsi que sur les stratégies argumentatives qu'ils mettent en œuvre. Il souligne également la dimension ludique et l'appel à l'inconscient que mobilisent certains slogans.

Le slogan peut être défini comme :

• Une formule concise et expressive, facile à mémoriser, utilisée dans les campagnes de publicité, de propagande, ou pour rallier l'opinion à des idées politiques ou sociales.

La formule est à la fois anonyme et de paternité connue : paradoxe qui s'explique aisément puisque, sans être signé, le slogan politique émane d'un mouvement, d'une organisation ou d'un parti. Si l'énonciateur premier demeure inconnu, l'origine collective de l'énoncé, elle, est identifiable.

Il existe toutefois des différences notables avec le proverbe. En effet, si ce dernier est cité de façon sporadique, à l'initiative du locuteur, l'emploi du

slogan est, lui, planifié, régulier et massif. Le slogan a une espérance de vie limitée, correspondant à celle de la cause qu'il défend. Cependant, lorsque sa forme est particulièrement frappante, la formule peut survivre à sa raison d'être initiale.
Les slogans se renouvellent, soit parce que la réalité qui les avait engendrés a disparu, soit parce que le contexte de lutte a évolué.

Dans le slogan politique, la situation extralinguistique sert souvent de support référentiel de l'énoncé. L'identification du slogan est indissociable de l'analyse de son énonciation, puisque tout slogan est un énoncé actualisé dans une situation d'énonciation spécifique.

L'énonciation, au sens de Benveniste, permet d'étudier l'usage de la langue — ici, un slogan en arabe dialectal libanais — dans des situations concrètes, en l'occurrence une revendication de droits adressée par le peuple libanais à l'État.
Plus précisément, l'énonciation désigne l'acte individuel de production d'un énoncé. L'énoncé est le résultat de cet acte, réalisé à l'oral ou à l'écrit par un énonciateur. Cette production s'inscrit dans une situation de communication particulière.

4. Méthode et Traitement du sujet

4.1 La situation d'énonciation du slogan

Tout énoncé est produit dans une situation d'énonciation définie par un locuteur, un allocutaire, un lieu et un moment. Dans le cas du slogan manifestant, l'énonciation est particulière. Le locuteur n'est pas un individu, mais un collectif, le « peuple libanais ». L'allocutaire est la classe politique libanaise dans son ensemble. Le lieu est l'espace public occupé, la rue. Le moment est celui de la rupture, la révolution.
Cette situation confère à l'énoncé sa force et oriente son interprétation. Le rôle de l'énonciateur est de produire l'énoncé ; parallèlement, celui du co-énonciateur est de l'interpréter. La situation de communication comprend les éléments suivants :

• Les acteurs de la communication : l'énonciateur et le co-énonciateur ;
• L'énoncé, produit par l'un et interprété par l'autre ;

• Le cadre spatio-temporel, constitué du lieu et du moment de l'énonciation ;
• Les référents, c'est-à-dire les objets du monde désignés par l'énoncé.

4.2 Source du corpus

Notre corpus analysé est constitué d'énoncés collectés et de photographies prises lors de la manifestations libanaises d'octobre 2019. (Voir Annexe 1, Figure 1).

Les sources principales sont :

1. Les banderoles et pancartes photographiées lors des manifestations à Beyrouth, Tripoli et Saïda.
2. Les archives de L'Orient-Le Jour (éditions du 18 au 30 octobre 2019).
3. Les vidéos de scandations diffusées sur les réseaux sociaux.

4.3 Le contexte d'énonciation du slogan

Dans le contexte de la Thawra libanaise d'octobre 2019, l'énonciation de / kellon ya'ni kellon/ s'inscrit dans une situation discursive révolutionnaire. Les manifestants investissent l'espace public et énoncent leur refus radical de l'ensemble de la classe dirigeante, tenue pour responsable de la crise systémique. L'énonciation est collective, massive et réitérée.

4.4 L'hyperénonciateur du slogan

Par son énonciation, l'énonciateur collectif présuppose pragmatiquement que lui-même et son co-énonciateur sont membres d'une même communauté et qu'ils sont pris dans une relation de type spéculaire.

Cette interprétation communicationnelle, qui lie les énonciateurs à leur communauté, implique une instance d'hyperénonciateur. Celui-ci confère son unité à la communauté et son autorité ne garantit pas tant la vérité de l'énoncé — au sens d'une adéquation à un état de choses du monde — que sa validité, c'est-à-dire « son adéquation aux valeurs et aux fondements de la collectivité» (Maingueneau Dominique, 2012, p 60).

En effet, les slogans politiques relèvent des « participations militantes », qui sont elles-mêmes une catégorie des « participations de groupe » (Maingueneau Dominique, 2004, p 111-126).

En tant qu'énonciation collective, la participation de groupe renforce la cohésion d'une collectivité face à l'État. Dans le cadre de notre étude, les opposants — soit le peuple — constituent l'énonciateur, et la classe politique constitue l'allocutaire de l'énoncé.

En outre, l'hyperénonciateur est bien le peuple en tant que locuteur collectif, qui assume la responsabilité de cet énoncé et de ses implications. Ce locuteur englobe l'ensemble des manifestants, sans distinction d'appartenance sociale ou confessionnelle.

5. Résultats et discussion

5.1 Le corpus : caractéristiques linguistiques

a- Structure morphosyntaxique

Le slogan /kellon ya'ni kellon/ est composé de trois éléments en arabe dialectal libanais. Kellon est un pronom signifiant « tous », formé de /kell/ « tout » et du suffixe -on marquant la personne. /ya'ni/ est une particule explicative qui peut se traduire par « c'est-à-dire », « autrement dit », ou « cela signifie ». La structure est donc de type A + explicatif + A. Cette construction est une figure de style : l'épanadiplose.
Si l'on s'en tient à la traduction littérale de l'énoncé /kellon ya'ni kellon/, son signifié est « Tous, c'est-à-dire tous ». La traduction pragmatique, ou glose contextuelle, permet de le rendre par : « Nous rejetons l'ensemble de la classe politique ».

b- Transcription phonétique et phonologique du slogan

Le slogan s'énonce : /kelːon jaʕni kelːon/. La transcription révèle une structure en syllabes, scandée selon un rythme binaire 2+2+2. La spécificité phonologique réside dans la répétition de la finale nasale /-on/ et dans la pharyngale /ʕ/ de /jaʕni/, son difficilement reproductible pour un non-arabophone. Cette prégnance sonore facilite la mémorisation et le scandement collectif. La répétition du phonème /k/ en attaque crée une allitération qui renforce la force de frappe de l'énoncé.

c- Caractéristiques stylistiques

• La concision : À l'instar de la plupart des slogans, il s'agit d'une formule ramassée. Sa structure en arabe dialectal libanais se réduit à trois unités lexicales : /kellon ya'ni kellon/.
• Rythme, rime et allitération : Le slogan se distingue par sa dimension phonique.

La rime interne en /-on/, le rythme binaire et l'allitération en /k/ constituent des traits essentiels qui relèvent de la fonction poétique du langage, particulièrement exploitée en arabe dialectal. Ces procédés stylistiques renforcent l'impact de l'énoncé et témoignent de la préméditation du locuteur collectif.

• L'épanadiplose : La reprise de l'unité « kellon », en tête et en fin d'énoncé, constitue une figure d'épanadiplose. Ce procédé crée un effet de boucle sémantique qui verrouille l'interprétation : nul n'est exclu du référent. Cette figure renforce la détermination du destinateur et la radicalité de son refus adressé à la classe politique.

• Le figement : Le figement lexical désigne le processus par lequel « une séquence de plusieurs unités se fixe pour former une unité polylexicale codée en langue » (Mortueux Marie Françoise, 2008, p 105). Ce figement est le produit de la « sloganisation » (Charaudeau Patrick et Maingueneau Dominique, 2005, p 537), attestée par la haute fréquence de réemploi du slogan d'une mobilisation à une autre.

• Dépendance sémantique : D'un point de vue référentiel, ce slogan est sémantiquement dépendant de son cadre d'énonciation. Son interprétation est indissociable des paramètres du contexte socioculturel de la Thawra de 2019. Cet énoncé constitue une assertion à valeur injonctive, inscrite dans le contexte du discours manifestant.

L'analyse fine du corpus révèle que la répétition lexicale « kellon » produit un effet d'épanadiplose qui crée une boucle sémantique fermée. Cette structure bloque toute échappatoire interprétative et désigne un ennemi diffus sans le nommer.

Par ailleurs, l'anonymat énonciatif observé sur les banderoles supprime la figure d'un auteur individuel, ce qui permet une réappropriation immédiate par chaque manifestant.

• L'anonymat du slogan manifestant : Ce slogan relève d'une énonciation collective et anonyme dans la mesure où ni l'énonciateur ni l'allocutaire ne sont désignés explicitement. L'instance d'énonciation est le « peuple » comme sujet collectif, tandis que l'allocutaire visé est la « classe politique ». Si l'identité individuelle des énonciateurs n'est pas pertinente, leur appartenance à la communauté manifestante est, elle, clairement présupposée.

• La dimension humoristique du slogan : Dans une situation de crise, le slogan mobilise l'humour comme stratégie discursive. À travers cette formule, les manifestants libanais expriment une critique politique sous une forme concise et percutante. La dimension humoristique ne réside pas dans le comique, mais dans l'écart créé par la structure phrastique.
L'épanadiplose /kellon yaʿni kellon/ produit un effet de litote ironique: en feignant de préciser « tous », elle signifie que l'évidence est telle qu'elle se passe de commentaire. La concision et le rythme binaire de l'énoncé renforcent cet effet.
Au terme de cette analyse, nous pouvons confirmer notre hypothèse initiale; l'efficacité du slogan /kellon ya'nikellon/ repose sur l'articulation réussie entre une forme linguistique et une situation d'énonciation exceptionnelle.

Le rythme binaire du slogan, associé à l'humour visuel présent sur certaines pancartes, fonctionne comme un mécanisme de résilience collective. Il transforme la colère en force mobilisatrice tout en évitant l'escalade verbale. Ainsi, l'efficacité du slogan ne réside pas uniquement dans son contenu, mais dans sa capacité à s'adapter aux différents supports multimodaux de la contestation, du mur numérique au mur de la ville.
- Sur le plan énonciatif : L'effacement du locuteur individuel au profit d'un hyperénonciateur « peuple » confère à l'énoncé une portée universelle. La force du slogan est dans l'implicite. Il ne dit pas « Tous les politiques sont corrompus », il le fait entendre. Cette stratégie du sous-entendu est plus puissante qu'une accusation directe, car elle engage la complicité de l'allocutaire.
- Sur le plan pragmatique : Le slogan, bien qu'assertif, possède une valeur illocutoire injonctive. Il ordonne le départ de toute la classe politique. Son effet perlocutoire a été immédiat avec la démission du gouvernement.

C-1- L'anaphore implicite et la totalisation
Le pronom indéfini /kellon/ fonctionne comme une anaphore implicite. Il reprend et unifie tous les acteurs politiques sans les nommer. Cette énumération implicite produit un effet de totalisation : le slogan efface les clivages partisans

pour désigner un bloc unique, responsable collectivement. La répétition du /kell/ dans /kellon ya'ni kellon/ renforce ce processus d'amalgame qui crée un rythme martelant, scandable dans la rue.

C-2– L'ellipse et le sous-entendu pragmatique

La structure elliptique du slogan, dépourvue de verbe et de prédicat explicite, constitue sa principale force pragmatique. L'absence de « Dégagez » ou « nous voulons » laisse le sous-entendu ouvert. Chaque manifestant complète l'énoncé selon sa propre colère /kellon ya'ni kellon/ c'est-à dire « qu'ils partent », « on n'en veut plus », « ils sont tous corrompus ».

Cette ellipse rend le slogan adaptable à toutes revendications sans les fixer.

5.2 Production et interprétation du slogan révolutionnaire

D'un point de vue sémiologique, le slogan manifestant s'inscrit dans ce que Charaudeau nomme un « langage de la révolution ». Celui-ci constitue une « entité multiforme et hétéroclite » (Charaudeau Patrick, 1984, p 38), définie comme « un ensemble structuré de signes formels » (Hall Edward, 1984, p 12) qui mobilise des codes divers — iconique, gestuel, verbal — dans la mesure où le manifestant ne recourt pas seulement à la parole, mais à « tout un univers de comportements [...] juxtaposé à celui des mots ». (Courtés Joseph, 2007, p 31).

Ainsi, la production et l'interprétation du slogan s'opèrent dans un cadre de co-énonciation : énonciateur et co-énonciateur partagent les mêmes données linguistiques et extralinguistiques, ce qui rend possible le décodage de l'implicite.

Par sa forme concise et elliptique, le slogan est un énoncé implicite qui active des sous-entendus aisément décodables par le co-énonciateur. L'interprétation du slogan politique est tributaire de l'extralinguistique, car manifestants et classe politique visée partagent le même contexte d'énonciation. La communication réussit parce que le récepteur visé — la communauté manifestante elle-même — maîtrise les données contextuelles nécessaires pour saisir le contenu pragmatique de l'énoncé, levant ainsi l'ambiguïté apparente.

Comme le rappelle Benveniste, « le procès d'énonciation, défini comme un rapport du sujet à son énoncé, s'intègre aussi à une théorie qui ne fait

pas de certains éléments seulement des moyens privilégiés de subjectivité » (Benveniste Emile, 1974, p 80).

Ce slogan n'est explicite qu'en apparence. En arabe dialectal libanais, la répétition /yaʿni kellon/ ne lève pas une ambiguïté, elle la construit. Loin d'expliciter, la locution yaʿni « c'est-à-dire » introduit ici une précision ironique qui renforce l'implicite. Cette conjonction apparente de coordination sert à créer un effet d'insistance et d'évidence, caractéristique de l'épanadiplose. Le message acquiert une valeur injonctive implicite : il équivaut à exiger le départ de l'ensemble de la classe politique. Le pronom indéfini « Tous », à valeur générique, englobe la classe politique dans toutes ses composantes. Cet énoncé révolutionnaire, bien qu'apparemment explicite par sa structure, demeure fondamentalement implicite : son interprétation par le co-énonciateur exige la maîtrise du cadre énonciatif et des données extralinguistiques.

L'énonciation se définit en effet comme l'actualisation d'une phrase dans une situation singulière, les circonstances déterminant les variations du contenu informatif. Comme le souligne Jean Dubois, « l'intervention du sujet n'est pas la seule interprétation sémantique puisque sa décision se manifeste à chaque moment, le choix s'exerçant sur les potentialités offertes » (Dubois Jean, 1969, p 108).

L'emploi du terme d'« appropriation », associé à celui d'« énonciation », contribue également à nourrir l'imaginaire politique. Comme le souligne Barthes, l'énonciation permet de saisir « les rapports entre l'individu et les structures sociales » (Barthes Roland, 1984, p 282).

En effet, l'énonciation n'est pas l'énoncé ; « elle est l'acte, renouvelé, par lequel le locuteur prend possession de la langue », selon la formule de Benveniste reprise par Barthes (Barthes Roland, 1984, p 282 – 283).

Le « schéma général de l'énonciation » demeure invariant à travers la multiplicité des actes d'énonciation (Maingueneau Dominique, 1999, p 31).

L'énonciation possède ce pouvoir réflexif singulier : chaque occurrence d'un énoncé renvoie immédiatement à la situation unique qui l'a produite. Cette fonction réflexive a motivé notre investigation des usages.

5.3 Portée et limites de l'analyse

Notre analyse a montré la puissance de /kellon yaʿni kellon/. Il convient cependant d'en nuancer la portée. Le slogan, par sa radicalité, a fédéré au

début de la Thawra. Mais cette radicalité a aussi constitué sa limite. En refusant toute distinction, « tous, c'est-à-dire tous », le slogan a rendu difficile la négociation politique. Si tous doivent partir, avec qui discuter ? Avec qui construire l'alternative?

De plus, l'implicite, qui fait la force du slogan, peut aussi être sa faiblesse. Car ce qui est implicite n'est pas dit. Le slogan dénonce, mais il ne propose pas. Il dit ce qu'il ne veut plus, mais pas ce qu'il veut. Cette absence de programme positif a été l'une des critiques adressées au mouvement.

Cette recherche présente trois limites principales. D'abord, le corpus se concentre sur la période octobre-novembre 2019. Ensuite, l'analyse privilégie l'énoncé écrit et scandé, laissant de côté la dimension prosodique et gestuelle lors des manifestations. Enfin, une approche comparative avec d'autres slogans du monde arabe, comme le tunisien Dégage, permettrait de mesurer la singularité de /kellon ya'ni kellon/. Ces limites ouvrent des perspectives : une étude diachronique de la formule et une enquête sociolinguistique auprès des manifestants enrichiraient l'analyse de sa réception.

Ces résultats confirment l'hypothèse initiale : le slogan manifestant tire son efficacité de l'articulation entre procédés linguistiques — épanadiplose, allitération, concision — et ancrage dans une situation d'énonciation révolutionnaire.

5.4 Comparaison avec d'autres slogans de la Thawra

Pour saisir la spécificité de /kellon ya'ni kellon/, il convient de le comparer à d'autres formules scandées lors de la Thawra. Seul /kellon ya'ni kellon/ mobilise l'épanadiplose. Cette figure crée un verrouillage sémantique que les autres formules ne possèdent pas. Elle explique en partie sa longévité et sa reprise transnationale dans d'autres mouvements arabes post-2019.

Le slogan /kellon ya'ni kellon/ s'inscrit dans un réseau d'énoncés contestataires. Il dialogue avec /kellon fessdin/, « Tous sont corrompus », qui explicite l'accusation sous-entendue dans le premier. Il répond aussi à / thawra, thawra, ḥatta l-intiṣār/, « Révolution, révolution, jusqu'à la victoire», qui inscrit la revendication dans la durée. Alors que /kellon ya'ni kellon/ opère par verrouillage et implicite, /kellon fessdin/ opère par désignation directe. L'intertextualité entre ces formules confirme la cristallisation d'un discours révolutionnaire autour du noyau /kellon/.

Le corpus sur lequel repose cette analyse est constitué d'énoncés écrits et scandés recueillis pendant les deux premiers mois de la contestation (octobre-novembre 2019). Cette
focalisation sur les supports visuels et oraux des manifestants limite la portée de l'étude à une période courte et à une forme spécifique de diffusion du slogan. Sa circulation ultérieure sur les réseaux sociaux fait exception dans son évolution sémantique après 2020.
Par ailleurs, l'absence de comparaison systématique avec d'autres slogans de révolte arabes, tels que le « Dégagez » tunisien ou /irhal/ égyptien empêche de situer la spécificité de /kellon ya'ni kellon/ dans un contexte régional plus large. Ces limites ouvrent toutefois des perspectives de recherche : une étude diachronique permettrait de suivre la transformation du slogan dans le temps, tandis qu'une enquête sociolinguistique auprès des manifestants éclairerait les mécanismes de réception et de réappropriation de la formule.

5.5 Perspectives

Ce travail ouvre la voie à une pragmatique comparée des slogans révolutionnaires en arabe dialectal. L'hypothèse de l'hyperénonciateur collectif mériterait d'être testée sur d'autres aires linguistiques.
Le slogan kellon / yaʿni kellon / restera comme l'énoncé emblématique de la Thawra d'octobre 2019. Notre travail a cherché à en démonter les mécanismes linguistiques et pragmatiques. Nous avons vu que son efficacité tient à une triple condensation : condensation formelle par l'épanadiplose, condensation énonciative par l'effacement du locuteur, et condensation pragmatique par l'implicite.
Ce slogan nous apprend que la force d'un discours ne réside pas toujours dans la complexité de l'argumentation. Parfois, trois mots, s'ils sont prononcés au bon moment, par le bon collectif, dans le bon lieu, peuvent faire trembler un système. /Kellon yaʿni kellon/ est de ces mots. Il a donné une langue à la colère et une forme à l'espoir. L'analyse du discours, en outillant notre regard, permet de comprendre comment la parole ordinaire devient, en temps de crise, une parole d'action.
Les documents réunis dans cet article visent à éclaircir le contexte d'énonciation du slogan /kellon yaʿni kellon/ lors de la Thawra libanaise d'octobre 2019. Ils

complètent l'analyse linguistique en situant l'énoncé dans son environnement socio-politique et discursif.

6. Conclusion

En guise de conclusion, cette étude, loin d'épuiser le sujet, ouvre des perspectives d'analyse plurielles. Le slogan /kellon ya'ni kellon/ peut être qualifié de slogan manifestant et révolutionnaire, produit par un locuteur collectif à destination de la classe politique, perçue comme allocutaire dominant.

Par sa forme concise, rythmée et son apparente simplicité, cet énoncé constitue un message à forte charge pragmatique. Loin d'être un simple « cliché », il fonctionne comme une formule figée, un « prêt-à-dire » qui condense une revendication politique majeure.

À travers cet énoncé, le locuteur collectif s'approprie l'acte d'énonciation. En l'absence d'embrayeurs de personne, il construit un référent implicite — le rejet de la classe politique — qui équivaut à une demande de changement. L'énonciation constitue ici l'actualisation en discours d'un acte de langage à valeur illocutoire injonctive, dont la force pragmatique est indissociable de son contexte de production.

Ce slogan nous apprend que la force d'un discours ne réside pas toujours dans la complexité de l'argumentation. Parfois, trois mots, s'ils sont prononcés au bon moment, par le bon collectif, dans le bon lieu, peuvent faire trembler un système. /Kellon ya'ni kellon/ est de ces mots. Il a donné une langue à la colère et une forme à l'espoir. L'analyse du discours, en outillant notre regard, permet de comprendre comment la parole ordinaire devient, en temps de crise, une parole d'action.

Bibliographie

1- Barthes. R. (1984) « Pourquoi, j'aime Benveniste », Le Bruissement de la langue. Essais critiques IV. Paris. Seuil.

2- Benveniste. É. (1974) Problèmes de linguistique générale. Tome 2. Paris : Gallimard.

3- Charaudeau. P. (1984) « Une théorie des sujets du langage ». Paris. Langage et société, n° 28.

4- Charaudeau. P.& Maingueneau. D. (2005) Dictionnaire d'analyse du discours. Paris.Seuil

5- Courtés. J. (2007) La Sémiologie du langage. Paris : Armand Colin.

6- Dubois. J. (1969) « Enoncé et énonciation ». Paris. Langage, n :13.
7- Hall. E. T. (1984) Le Langage silencieux. Paris : Points.
8- Grinshpun.Y. (2009) « Discours manifestant et contestation universitaire en France ». Paris. Argumentation et Analyse du Discours : n° 2.
9- Jaubert. A. (1985) Slogan mon amour. Paris : Bernard Barrault.
10- Maingueneau.D. (2012) Les Phrases sans texte. Paris : Armand Colin.
11- Maingueneau.D. (1999) L'Enonciation en linguistique. Paris. Hachette.
12- Maingueneau. D. (2004). « Hyperénonciateur et participation ». Paris. Langage n 156.
13- Mortureux. M.F. (2008) La Lexicologie entre langue et discours. Paris. Armand Colin.
14- Reboul. O. (1975) Le Slogan. Paris. PUF. Collection. « Que sais-je ? ».

Annexes

1- Annexe 1 : Figure 1

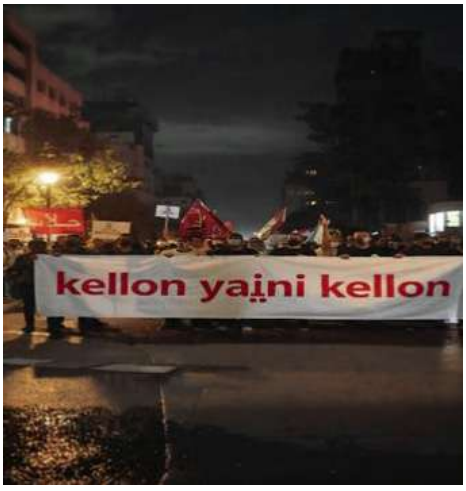

Banderole /kellon ya'ni kellon/ lors d'une manifestation à Beyrouth, 19 octobre 2019.
Source : Photographie personnelle.

Les documents réunis dans cette section visent à éclaircir le contexte d'énonciation du slogan /kellon ya'ni kellon/ lors de la Thawra libanaise d'octobre 2019. Ils complètent l'analyse linguistique en situant l'énoncé dans son environnement sociopolitique et discursif.

Le barbarisme linguistique

Dre. Mariana Darouiche

Docteure ès Linguistique - Université Libanaise

Introduction

La langue est un système vivant, en perpétuelle évolution, soumis à des pressions internes de ses locuteurs et aux influences externes des cultures et des contacts entre les communautés.

Parmi les phénomènes qui illustrent le mieux cette dynamique, le barbarisme occupe une place singulière. Tantôt condamné comme faute grave, tantôt comme un marqueur d'innovation ou d'identité, il cristallise les tensions entre norme et usage, entre purisme et pragmatisme (Grevisse&Goosse,2011). L'une des originalités de cette recherche est d'avoir élargi le champ des sources en mobilisant notamment des exemples oraux et aussi tout un corpus puisé sur internet et dans le parler quotidien. Effectivement l'une des grandes innovations du 20ème siècle concerne l'écriture numérique, plus libre et plus proche de l'oral que beaucoup des écrits imprimés.

Depuis l'Antiquité, le barbarisme était considéré comme une anomalie, une déviation à la norme, et parfois il était lié à l'ignorance du locuteur ou du scripteur. Le barbarisme est souvent perçu comme une simple déviation ou une erreur linguistique. Constitue-t-il une menace réelle pour la cohérence et la vitalité de la langue ? ou révèle-t-il le dynamisme identitaire, social et culturel qui traverse toute communauté linguistique? Comment articule-t-on exigence normative et

reconnaissance de la variation? Pour répondre à cette problématique, notre article s'organise autour de ces axes :

• Une définition conceptuelle et typologique du barbarisme

• Une analyse des causes avec leurs conséquences linguistiques ouvrant le champ de l'analyse aux réflexions sur leurs enjeux culturels et didactiques

1. Définitions et typologie du barbarisme

Le terme barbarisme est dérivé du grec « barbarismos », qui désignait originellement toute faute commise contre la pureté de la langue par un non-natif, un « barbare ». Dans la tradition grammaticale latine, le barbarisme s'oppose à la « latinitas » qui désigne une forme incorrecte au niveau du mot isolé, par opposition à soloécisme qui concerne la construction syntaxique. (Dubois et al.,2002 ; Mortureux,1997). Aujourd'hui le dictionnaire de linguistique (Dubois et al.,2002) définit le barbarisme comme : « une faute de langage consistant à employer des mots déformés, altérés dans leur forme ou empruntés abusivement à une autre langue ». Cette définition, bien que classique, est de nos jours revisitée à la lumière des approches sociolinguistiques, qui préfèrent parler de variation(dérivation) ou d'écart la norme plutôt que de faute stricto sensu (locution latine qui signifie « au sens strict ». (Labov,1972; Calvet,1993).

1.1 Les types du barbarisme

Deux principaux types du barbarisme apparaissent effectivement : le barbarisme lexical qui touche à la morphologie des mots, à la sémantique qui affecte le sens des lexèmes et le barbarisme grammatical qui concerne les règles morphosyntaxiques, telles que les accords, la conjugaison, les constructions prépositionnelles et les emplois des modes verbaux. Contrairement aux soloécismes, qui concernent l'organisation de la phrase, le barbarisme grammatical porte sur des formes incorrectes au niveau du mot dans son paradigme. (Greviss&Goose,2011).

De ce qui précède, le barbarisme consiste à employer une forme inexistante dans une langue donnée tel que le français. Ce phénomène révèle un caractère systémique où le barbarisme n'est pas uniquement une erreur d'usage mais une violation des règles de formation reconnue par la langue française. Des mots comme « solutionner, clavarder » révèlent des mécanismes cognitifs mobilisés par les locuteurs cherchant à produire des nouveaux mots par

analogie ou par généralisation des règles grammaticales.

Le barbarisme lexical affecte essentiellement la structure des mots, autrement dit la morphologie, tandis que le soloécisme se présente comme une faute de syntaxe, il touche à la construction de la phrase comme par exemple ce soloécisme fréquent chez les jeunes entre (toi et je) au lieu de la forme correcte (toi et moi). Pourtant, il existe un français de partage: c'est une autre syntaxe, une façon de construire la phrase et donc de considérer le monde. Les variantes discursives relèvent des expressions étranges tel est le cas avec l'énoncé suivant : « agender un rendez-vous », qui traduit autrement la façon d'énoncer l'acte. D'autres constructions reviennent inlassablement dans le quotidien des locuteurs comme « aller sur Paris », « monter dans le nord». De telles expressions sont à bannir du langage correct. Ces expressions font florès dans les conversations des jeunes et même dans les médias : « je descends sur Lyon ». A ce propos, les Sages sont catégoriques : la préposition « sur » ne peut traduire qu'une idée de position, de supériorité, de domination, et ne doit en aucun cas être employé à la place de « à » ou de « en ». Cet abus de langage sert à simplifier l'oral et à éviter les contraintes sémantiques des prépositions. De tels procédés sont dûs nécessairement à la capacité des échanges et à la négligence des règles de construction dans le but de transmettre un message autrement dit un énoncé ayant un signifié quelle que soit la forme ou la morphologie adoptée. L'oral tolère cette fluidité linguistique et reconnaît cette aisance lexicale dans la mesure où le message est saisi par l'interlocuteur.

1.2. Le barbarisme lexical

Le barbarisme lexical touche essentiellement à la forme du mot et parfois au sens. Il se manifeste lorsqu'un locuteur emploie un mot inexistant dans la langue source mais il est employé, reconnu et compris par les interlocuteurs. La catégorie la plus répandue surtout à l'oral est celle des anglicismes. Des mots d'origine anglaise sont adaptés morphologiquement et intégrés en français.

Mais, on y distingue un vocabulaire nécessaire qui désigne un référent pour lequel le français ne dispose pas de terme équivalent. Tel est le cas avec « Software, hardware ». Également on relève un anglicisme de luxe qui consiste à remplacer des mots français parfaitement opérationnel. L'emploi de ces mots anglais souligne un certain snobisme, une notoriété et une manière de se faire distinguer en société. L'emploi des mots comme « meeting » pour

réunion, « challenge » pour défi, « bestseller » pour une œuvre à succès, bien vendue, « piercing » pour perçage corporel, « selfie » pour autophoto, « fake news » pour infox (contraction de deux mots : information +intoxication).

Ces mots que le locuteur choisit sont en fait le miroir (ou le reflet) de son époque. Le succès du mot « fake news » est très intéressant. Il décrit bien notre époque car nous n'avons jamais été aussi critiques sur ce qu'il faut croire et qui croire. Il est vrai que nous avons accès rapide aux informations, nous ne savons plus démêler le vrai du faux, vu que les scripteurs peuvent donner une vision déformée de la réalité. Une méfiance s'installe auprès du récepteur vis-à-vis de toute forme d'autorité. Donc, l'écart a été creusé entre le mot et la réalité. Le même mot n'est plus dans la représentation d'une réalité mais potentiellement dans sa déformation. En français, des journalistes le remplacent par « intox » dont la création est étrange. (Information toxique, fallacieuse, mensongère), obtenu grâce au processus de troncation on obtient (Intox).

Cependant le barbarisme lexical est de plus en plus répandu dans le quotidien des Français. Il tend à s'installer dans l'usage sous l'effet de la fréquence (bug, connecté). Ces mots sont tellement témoins de cette explosion technologique de cette nouvelle dynamique linguistique. Le cerveau les accumule au détriment d'autres mots. A ce propos, la langue française ne s'appauvrit pas car des mots nouveaux naissent chaque année dans la bouche des jeunes. Certains mots passent dans le français national. Les jeunes s'amusent à employer des mots très savants. Ce fait prouve l'existence d'un croisement entre des mots spontanés du quotidien et des mots du terroir.

Dans cette perspective, le rôle de l'école pourrait être « ambigu » puisqu'elle devrait contribuer à l'enrichissement de la langue soutenue ou standard, elle se voit mépriser les usages du passé et se laisse entrainer par la facilité du vocabulaire en usant des anglicismes : computer, quick, like.

Doit-on les interdire? Ou simplement les ignorer? C'est un problème d'ordre morphologique surtout quand il s'agit de l'influence de l'anglais qui a toléré la transition de certains termes. D'un point de vue sémantique, le récepteur comprend le sens des mots inventés comme le verbe (réceptionner). Pourtant ce phénomène est qualifié par l'Académie plutôt disgracieux. Tous ces verbes se voient qualifiés de barbarisme. Rappelons que le terme barbare désigne un bruit produit par des boucles des chaînes ou des ornements qui s'entrechoquent, et pouvant être insignifiant.

Les barbarismes lexicaux résultent des créations morphologiques erronées et des confusions lexicales comme *dépistageur *digitalisation, *favorisation. Néanmoins, tout barbarisme lexical présente une altération de la forme physique du mot soit par ajout, par suppression et soit par inversion des lettres ou des syllabes. Par conséquent, cette mutation morphologique est à la fois orthographique et phonétique. On dit par erreur « *construisible » au lieu de « constructible », « *infractus » au lieu de « infarctus ». Certains barbarismes lexicaux se distinguent par la suppression d'une syllabe ou des lettres. Tel est le cas avec « *haut gamme », au lieu de haut de gamme. La préposition reliant les deux vocables est supprimée. Le barbarisme orthographique est fréquent à l'oral comme à l'écrit. Le signifiant c'est-à-dire l'image acoustique du signe linguistique est altérée. On entend à titre d'exemple : « *en définitif » au lieu de « en définitive », « *infectueux » au lieu de « infectieux », « *manicure » au lieu de « manucure ».

D'ailleurs, le barbarisme lexical engendre souvent la création des mots et surtout des verbes inexistants. On rencontre des verbes comme *solituder et *textoter, * chatter. Le phénomène aboutit à des dérivations fautives que le locuteur emploie par une application mécanique de la règle, en créant une forme morphologique compréhensible mais non conforme à l'usage. Cette créativité fautive dépasse largement les normes de la langue. On y croise des termes comme *possibiliser, *addictionner, *tristounette, *compréhensibilité, *méprisabilité, *verborage, *fatigance, *se rappeler de etc… L'intégration de ces termes suppose leur adaptation aux règles phonologique, morphologique et orthographique du français. Cette question relève des débats car certains mots finissent par être reconnus par le dictionnaire comme le vocabulaire technique. Les mots « texto, like » ont été par exemple reconnus et adoptés selon les règles morphologiques du français. Le phénomène est complexe et atteste l'évolution constante des langues vivantes. Il est très fréquent à l'échelle de l'histoire, probablement d'ordre anthropologique c'est une sorte d'acculturation volontaire mais spontanée et inconsciente. Une fois le mot est admis en société, employé par les citoyens, il a tendance à être reconnu à l'écrit. Ce fait linguistique n'est pas une catastrophe. Il n'y a que les langues mortes qui n'empruntent pas et qui n'évoluent pas.

En effet, il existe des anglicismes qui sont irritants parce qu'ils révèlent un certain snobisme comme dire « process » au lieu de « processus », « schedule

» au lieu de, programme, emploi du temps. Mais, s'ils ne sont pas utiles, les langues les oublie vite et ils disparaissent. C'est pourquoi on cite de belles réussites comme « baladeur, impacter, logistique » car quand une langue a besoin d'un mot elle le prend où elle peut, elle intègre comme elle l'a fait pour « football, paquebot, penalty, corner, internet, sinon elle le rejette.

1.3. Le barbarisme grammatical

Le barbarisme grammatical affecte principalement la morphologie d'abord avant d'avoir une incidence sur la syntaxe. Il est dû aux accords fautifs, à la conjugaison incorrecte et à des structures syntaxiques grammaticalement erronées. C'est une atteinte au système de la langue car ce phénomène porte sur le choix dans la formation des mots. C'est pourquoi le barbarisme morphologique se différencie du barbarisme syntaxique vu que la première relève de la formation incorrecte des mots et surtout des formes verbales, mais le second concerne les combinaisons des mots incorrectes grammaticalement qui apparaissent à l'oral comme à l'écrit. Ces reconfigurations lexicales peuvent révéler une généralisation abusive dans la conjugaison de certains verbes :

• Ils *croivent au lieu de (ils croient), par généralisation ils boivent
• Vous*disez au lieu de (vous dites), par généralisation, vous lisez.
• Il a *croyé au lieu de (il a cru), par généralisation, il a envoyé.
• Il a *buvé au lieu de (il a bu), par généralisation, il a activé.

La méconnaissance des règles morphologiques du français repose sur un système d'analogie : elle reste cependant ponctuée de nombreuses exceptions. Ces dernières contribuent à la formation du barbarisme qui justifie le contournement des règles et autorise leur transgression par le locuteur.

Certes, le barbarisme grammatical affecte la syntaxe de la phrase, les combinaisons des mots dans des énoncés, et il est souvent dû à l'influence de l'oral et à des calques provenant d'autres langues étrangères comme l'anglais ou l'arabe. Nous rencontrons des énoncés erronés comme :

• *C'est la fille que je t'ai parlé (au lieu de dont je t'ai parlé)
• *Malgré qu'il soit absent (au lieu de bien qu'il soit absent/malgré son absence).

Le locuteur dispose librement des registres différents qu'il mobilise selon ses besoins contextuels et énonciatifs. Il y a le registre dit « formel » ou soutenu, et celui « non formel » ou familier. Cet emploi de « malgré que »

demeure stigmatisé, mal vu et considéré par les manuels de grammaire et de style comme anormal. L'expression « * malgré que » est formée sur le même moule que d'autres introducteurs de subordonnée circonstancielle « selon que », « avant que », « après que », mais comme la langue française dispose de « bien que », cet introducteur est condamné même si de grands auteurs l'utilisent. Par conséquent l'emploi de « * malgré que » n'est pas seulement dévié, mais il est rejeté par la norme.

En revanche, d'autres types de barbarisme puissent résulter des erreurs d'accord qui génèrent une altération du fonctionnement grammatical de la langue française. Des accords fautifs sont fréquents dans des énoncés comme:

• *Elle s'est permise de partir.

• *Le livre est avec moi.

• *C'est la personne que je lui ai parlé (c'est une redondance grammaticale issue de l'oral)

• *Je viens avec toi (au lieu de je t'accompagne!).

En dépit de toute déviation, le langage est notre manière de concevoir le monde à partir des mots que nous prononçons afin de pouvoir envoyer un message intelligible.

2. Causes du barbarisme

Le barbarisme n'est pas un simple phénomène fortuit ni une simple abréviation fautive, il constitue par contre une manifestation dynamique dans le système de la langue. Le barbarisme révèle une tension entre norme et usage autrement dit entre système linguistique et production réelle, langue écrite et langue orale. C'est un fait linguistique vivant qui résulte d'une diversité de facteurs qui agissent de manière concomitante à plusieurs niveaux : la psychologie du locuteur, la logique interne du système, l'usage du langage et enfin le contexte sociolinguistique.

2.1. Étymologie analogique

L'analogie se présente comme un facteur interne, c'est une des principales causes du barbarisme linguistique. Ce mécanisme est variable, apparent et latent à la fois confirme l'évolution permanente de la langue. Le locuteur pour diverses raisons crée parfois des lexèmes ou modifie les formes des mots sur le mode d'une forme qu'il connait. Il est amené à dire par exemple « *ils ont voyé » par analogie « ils ont envoyé » « *infractus » au lieu de « infarctus ». Cette forme erronée est produite par analogie avec « infraction

». L'étymologie populaire révèle un abus linguistique et constitue une source majeure pour la prolifération d'une nouvelle morphologie. Le sujet parlant reconstruit, même fabrique à tort une nouvelle forme et la rattache à un radical ou à un lexème erroné.

Cette étymologie analogique insiste particulièrement sur la volonté chez les locuteurs de contourner le carcan de la grammaire normative et sortir la morphologie de son cocon universitaire pour en faire une discipline appropriable pour tous afin de décomplexer même les Français face à leur langue. Cette démarche s'inscrit dans une volonté plus globale de lutter contre le sentiment d'insécurité linguistique. Vu que la langue est profondément vivante, chacun a sa disposition une variété de registres qu'il mobilise en fonction des exigences de la situation d'énonciation. Pourtant, il y a dans le langage quotidien tout ce qui demeure stigmatisé par la norme ce qui est « mal vu » ou considéré par le style comme anormal telle est la vitalité de la langue française dont la diversité des usages est marquée.

2.2. Interférences linguistiques

Dans les sociétés bilingues, les locuteurs ont tendance à produire des emprunts, des calques, des transferts linguistiques. Le langage comme acte individuel est un terrain fertile pour commettre des barbarismes. Le contact des langues favorise les échanges lexicaux et les innovations linguistiques, au sein des sociétés où l'apprentissage d'une deuxième langue est obligatoire comme au Liban ou au Canada par exemple. Les interférences surviennent forcément et rapidement. Les locuteurs introduisent à volonté des structures et un lexique d'une langue étrangère dans l'usage d'une autre langue et dans l'usage de leur propre langue maternelle. Dans le milieu arabophone, on entend des énoncés comme :

• « Je suis sorti de la salle » pour j'ai quitté la salle.

• « Je rentre dans la maison » pour je rentre chez moi.

Dans les pays arabes, ce fait linguistique reflète l'influence de la langue vernaculaire sur la production des énoncés français dans la mesure où on assiste à une production discursive hybride.

Ce cas est très fréquent dans les pays francophones où le parler local tels que le dialecte libanais, le marocain, le tunisien…doit cohabiter linguistiquement avec le français. Ainsi, les interférences générées produisent certainement des variétés spécifiques réservées à chaque pays.

Toutes ces productions orales et écrites seront stigmatisées mais validées auprès des locuteurs car elles sont dotées d'une légitimité locale.

Le français est un idiome unique et pluriel fondé sur la norme, mais cette norme est un exemple réussi d'unité de la syntaxe, avec une variété du vocabulaire et des accents, se trouve chahutée. C'est une langue romane issue principalement du latin populaire et dont la phrase, unité grammaticale, présente une façon d'énoncer le monde. L'Académie française a finalement reconnu les formes féminisées (auteure, écrivaine) en tant qu'innovations linguistiques. Le parler français a su créer promptement les vocables dont il avait besoin comme : « confinement, déconfinement » sans que ces termes soient condamnés ou traités de barbarisme. Le besoin d'inventer des mots est crucial et pouvant dissiper un éventuel recours au lexique étranger.

2.3. Influence des réseaux sociaux

Les médias et les réseaux sociaux facilitent la communication instantanée. Ils ont modifié les échanges langagiers. Ces moyens contribuent à la mondialisation. L'essor des médias numériques assure le contact entre les pays et les civilisations. Les gens se hâtent d'entamer des discussions rapides, d'échanger des phrases écrites, abrégées avec des troncations, des calques de l'espagnol, de l'anglais, de l'arabe. Quelle que soit leur manière, ces reformulations demeurent non normatives, mais elles assurent la transmission et la réception d'un message. Le signifié est saisi malgré les déviances et en dépit des barbarismes linguistiques. On y trouve des énoncés comme :

• Je vais te caller (de l'anglais to call)
• Je suis over stressée
• Je *save ton numéro (de l'anglais save)
• Je *delete son numéro (de l'anglais delete)
• Moi* in/ *out

Ces constructions témoignent d'un contact entre des idiomes différents et révèlent des calques syntaxiques, des transferts voire des calques.

L'influence de la langue maternelle sur la communication en anglais ou en français contraint les locuteurs à faire des transferts, des interférences et à produire des formes non conformes à la norme de la langue cible :

• « Je ferme la lumière » au lieu de j'éteins
• « J'ai fait un accident » au lieu de j'ai eu un accident.

En tout cas, les échanges numériques sont des usages fluides, relâchés,

constitués souvent des formes incorrectes mais qui deviennent de plus en plus fréquentes. Cette production étrange serait ancrée dans leur manière de s'exprimer au détriment de la précision linguistique. Il en résulte que beaucoup d'expressions « barbares », « fautives » se stabilisent.

Désormais, depuis l'avènement du numérique et au temps de Facebook, on parle de « like », de « hashtag », de « bug ». Le langage imprime notre dépendance aux outils informatiques grâce aux nouveaux mots. Le locuteur conçoit sa propre pensée en logiciel par rapport au modèle de l'ordinateur. Cela se constate dans diverses expressions telles que « en mode », « je suis connecté ». Ces expressions sont témoin de cette explosion technologique, une révolution scientifique qui donne naissance à de nouvelles pratiques linguistiques. Ce fait consiste à dire que chaque époque a son lexique. L'être humain considère que son langage est le meilleur, il est toujours imprégné de cultures différentes et après nous sommes libres de choisir, employer tel ou tel mot en connaissance de cause et de penser que tout changement n'est pas forcément une altération ni une menace.

2.4. Facteurs éducatifs

L'école était souvent considérée comme l'institution de transmission par excellence, des règles grammaticales de toute langue autrement dit la diffusion de la norme linguistique. Donc, la qualité de l'apprentissage et de l'enseignement de la langue y joue un rôle déterminant. Pourtant, l'évolution permanente du système éducatif et la formation continue des enseignants suscite de vives inquiétudes quant à la maitrise de la langue pour les jeunes générations. La réforme des programmes fragilisés, l'abandon de la grammaire dans le cycle secondaire, la réduction du temps consacré à l'expression orale, à l'explication interactive sont souvent dénoncés comme des facteurs de dégradation du niveau linguistique. Cette dégradation est perçue dans l'augmentation significative des fautes de grammaire ou d'orthographe, et de syntaxe dans les productions orales et écrites. Cette dégradation résulte d'une conjonction de divers facteurs sociétaux. La communication numérique caractérisée par sa rapidité et sa dimension interactive favorise la propagation des barbarismes linguistiques éloignés de la norme aux dépens de la presse écrite, la radio et la télévision, qui constituent normalement des modèles de langue standard.

Dans cette perspective, le barbarisme est promu valoriser comme marqueur

d'appartenance à une génération d'adultes, de jeunes qui font fi des normes linguistiques. Leur langage quotidien serait reconnu, au lieu d'être sanctionné, comme signe d'authenticité.

« Cette évolution ne signifie pas pour autant une dégradation irréversible de la langue mais plutôt une diversification des usages et une redistribution des compétences linguistiques selon les contextes ». (Henriette Walter)

Cependant, il semble que l'usage de l'anglais dans les publicités, a banalisé les néologismes hybrides tels que : « * on mange quick, on est cool ».

Enfin, Peut-on dire que ce phénomène s'analyse comme une forme de « linguistique de la séduction » et pour les questions de la frontière, entre procédés novateurs légitimes et altération de la langue.

3. Les conséquences du barbarisme

La langue est définie comme un outil, un moyen de communication dont la fiabilité et la pertinence dépendent du respect des normes linguistiques. Cependant, toute altération de ces lois peut certainement compromettre l'interprétation du message. Le barbarisme reste le plus souvent une anomalie ayant des effets sur la réception du message, autrement dit, il aurait des conséquences concrètes dans la communication. Ces conséquences ont des impacts négatifs et dépendent du statut social des locuteurs, du contexte d'énonciation et des attentes du destinataire. Les conséquences constatées peuvent affecter la qualité de la communication et l'évolution de la langue elle-même.

3.1. Les effets sur la communication

Le barbarisme linguistique peut influencer l'efficacité de l'échange interactif puisque la langue est avant tout un outil de communication et tout écart de la norme peut entraver la compréhension du message. Les barbarismes lexicaux constituent à titre d'exemple des obstacles à la bonne compréhension des informations véhiculées par le message. L'introduction des termes inconnus, ambigus ou des néologismes non francisés risque de produire des problèmes. L'emploi abusif des barbarismes grammaticaux altère la syntaxe de l'énoncé (des fautes d'accord, des structures incorrectes), permet à la communication d'être soldée par un échec. Le récepteur tente en vain de décoder l'énoncé et il s'oblige souvent de faire un effort supplémentaire pour son interprétation. La pragmatique, avec Paul Grice, établit les maximes de conversation en exigeant

une conformité absolue à une norme linguistique abstraite, une coopération entre les locuteurs et un partage mutuel de connaissances contextuelles. D'où la nécessité d'évoquer la clarté dans les échanges. Cette notion relève des compétences et des performances du locuteur, et de l'interlocuteur. La saisie des informations est tributaire de l'adéquation du message et la norme du code employé : un énoncé contenant du barbarisme peut être parfaitement intelligible dans un contexte donné, tel est le cas avec « *venir demain moi ». Le barbarisme dans cette optique reste toujours un écart par rapport aux lois linguistiques mais il peut dans certaines circonstances être fonctionnel ou dysfonctionnel. Beaucoup de message écrits, nourris d'émojis sont devenus les normes.

La communication à distance étant orale, se trouver réduite maintenant à des textos, avec des sms et avec des images. La distinction entre le langage écrit et le langage oral, est de plus en plus poreuse. On passait des heures au téléphone actuellement on se parle presque plus, car cette oralité à distance se réfugie dans un code. Un mot écrit puisse remplacer une phrase tel est le cas avec les abréviations : Cki (c'est qui?), LOL, Qd9 (quoi de neuf), Rsa (rien à signaler)… c'est ce qu'on appelle l'extension linguistique où un mot, un sigle ou une abréviation banale, partagée et transcrite peut faire référence à plus ou moins de choses. Un « cœur » peut signifier bisous, amour, amitié, aimer, merci etc… le gif même s'il est drôle reflète souvent un décalage entre ce qui est envoyé et la réalité. Par exemple, lorsqu'un destinataire envoie un gif d'une personne applaudissant, il est rarement en train d'applaudir lui-même sur sa chaise. À partir de ce constat, seuls les mots peuvent dire la complexité du monde.

3.2. Les conséquences sociales

La sociolinguistique a révélé bel et bien que le langage est un marqueur de statut social. La parole devient un vecteur de stigmatisation, un instrument de distinction sociale. Un locuteur exprimant fréquemment avec des barbarismes est souvent perçu comme un être peu instruit, incompétent dans les échanges oraux. Cette perception loin d'être une évaluation objective des compétences du locuteur aurait des conséquences négatives sur son intention socioprofessionnelle. Certaines pistes et même certains postes à promouvoir, exigent une bonne maîtrise linguistique assurant une crédibilité dans les échanges publics. Dans ce contexte, le barbarisme apparaît comme un facteur

discriminant et s'impose comme une forme linguistique qui puisse révéler l'origine du locuteur et signaler même sa classe sociale. L'emploi des mots vulgaires ou argotiques se produit inconsciemment. Ainsi, le jargon n'est qu'un signal de classe (meuf, kiffe). C'est le même cas avec le tutoiement et le vouvoiement des personnes étrangères, et l'emploi du conditionnel présent pour formuler des demandes.

Le locuteur qui respecte la norme standard, il l'adopte consciemment et acquiert un capital symbolique linguistique, comme l'emploi du conditionnel présent, qui lui permet d'avoir un atout discursif. En revanche, celui qui s'en écarte pourrait être marginalisé quel que soit le contenu de son discours.

Sur le plan sociolinguistique, les mots décrivent des situations particulières. Ce processus se traduit par un besoin croissant de tout étiqueter notamment lorsqu'il est question d'identité sociale. On rencontre des termes tels que « cisgenre », « non binaire », « intersectionnalité », pour normaliser la possibilité de rester ou non dans le genre que la biologie nous a assigné. C'est une quête de légitimité sociale d'inclusion mais aussi d'exclusion qui passe pour une reconnaissance linguistique de néologisme. Des mots nouveaux naissent chaque année. Les noms sont créés pour restaurer un équilibre, certains parlent de « cisgenre » pour que le mot « transgenre » ne soit pas stigmatisant. Le locuteur essaie de bien faire et de ne pas offenser dans le langage. Il prend des précautions sur les réseaux sociaux et même face à ses interlocuteurs car il veut être un acteur de la société.

3.3 Les conséquences sur l'évolution de la langue

Dès que le barbarisme linguistique est accepté, il est reconnu par le Dictionnaire de l'Académie. Cette reconnaissance prouve son institutionnalisation. Certains mots comme « chic, kiosque, pantoufle… » étaient considérés comme des barbarismes lexicaux, par conséquent ils sont actuellement admis en français standard. C'est la preuve tangible que la langue est un système qui évolue, qui bouge.

Le français moderne issu d'une évolution diachronique est né d'une corruption progressive du latin vulgaire et non du latin classique. Toutes les formes vulgaires qui ont été condamnées par les grammairiens Romains ont donné naissance à des langues indo-européennes comme l'espagnol, le roumain, l'italien. Ainsi, ce barbarisme linguistique avec sa double face était une pratique effective sociale d'une norme instituée. Les communautés ont

manipulé leur manière de parler vu que la langue était considérée comme un système abstrait mais vivant. Les locuteurs ont opté la manière la plus simple, la plus fluide pour communiquer. Leur objectif est de transmettre une information sans se soucier de la forme des mots ou des combinaisons syntaxiques. Par conséquent, ce type de discours est perçu d'abord comme une variation stigmatisée avant d'être graduellement acceptée par la grammaire normative. C'est pourquoi beaucoup de termes considérés jadis comme des barbarismes, des emprunts non intégrés, sont aujourd'hui pleinement français par exemple les mots toubib et nana, sont inclus dans le système.

En dépit de son rôle ambivalent dans l'évolution de la langue, le barbarisme est un facteur de perturbation du système linguistique, il menace sa stabilité et sa cohérence. D'où l'apparition des patois, des dialectes, des langues familières à côté de la langue classique. Le flux excessif du barbarisme non intégré risque désorganiser les règles de la langue française, nous citons à titre d'exemple l'emploi de l'auxiliaire avoir avec tous les verbes au passé composé : « *J'ai venu » au lieu de « Je suis venu ».

Une telle déviation peut altérer la communication les locuteurs de différentes générations. Ces fautes constituent un argument pour les défenseurs de la norme qui traitaient le barbarisme comme une menace pour l'unité de la langue. Quelle que soit la position adoptée, personne ne pourrait minimiser le rôle du barbarisme comme moteur de l'innovation linguistique et à l'enrichissement du vocabulaire. Ainsi des termes et des tournures sont devenues actuellement banals, ont été au départ des emprunts « barbares », stigmatisés. De même, il semble que les nouvelles formes morphologiques ont été adoptées par un ajout de la lettre « e » pour désigner le féminin du nom de métiers. De nouvelles formes pour transcrire le féminin : écrivaine, auteure, professeure, procureure…. Cette lettre « e » ajoutée à la fin des mots signale le genre. Sans doute, le barbarisme d'aujourd'hui appartiendra à la norme de demain. Son analyse permet aux grammairiens d'anticiper les évolutions futures de la linguistique. Historiquement, Ferdinand de Saussure a insisté dans son Cours de Linguistique Générale (1980, p.100), sur le caractère arbitraire du signe linguistique et sur le fait que la norme d'une langue donnée résulte d'une évolution historique. Cette dernière privilégie l'étude du barbarisme, son évolution au lieu d'être condamné systématiquement. On admet actuellement des verbes comme : impacter, candidater, liker…

Mais la question qui s'impose est la suivante : sommes-nous à l'aube d'une nouvelle langue française? Vu que les langues croissent à mesure que les langues changent. La langue change en même temps que l'ère dans laquelle elle se trouve. Le croisement entre les l'écrit et l'oral n'est plus du tout de la même nature. L'usage change et ce changement est perpétuel. On assiste à la disparition de certains temps grammaticaux : le passé simple et l'imparfait de subjonctif sont devenus des temps écartés, ils ont disparu de notre parler quotidien.

4. Les enjeux politiques et didactiques du barbarisme

L'analyse descriptive du barbarisme linguistique doit tenir compte des enjeux politiques et didactiques dans un contexte de mondialisation et des rapports entre les langues, notamment au niveau de l'oral. Ces enjeux en question sont au cœur des débats publics actuels et appellent une réflexion approfondie. Toutes les langues, telles que le français, l'allemand sont perçues comme le socle de l'unité et de l'identité nationale. Dans ce cadre, le barbarisme constitue évidemment une menace directe contre cette unité. C'est pourquoi les intrusions étrangères, bizarres, néologiques porteront atteinte à la cohérence culturelle des pays concernés. Diverses interventions, voire des lois ont été érigés pour protéger la langue française (par exemple Loi de Toubon en 1994). Toutes ces mesures étaient au centre des polémiques médiatiques récurrentes, reposent sur une conception figée de l'idiome comme entité autonome et menacée. En dépit de cette vision identitaire, le barbarisme linguistique et en particulier l'avènement des anglicismes seront perçus comme un indice de la vitalité linguistique. Ce point de vue est largement partagé et défendu par Henriette Walter qui place la norme diachronique dans une perspective dynamique. Cette dernière prouve que la norme varie d'un pays à un autre : un barbarisme linguistique en France peut être un usage standard au Québec. Il existe des phrases reconnues comme grammaticales, interprétables sans aucun problème mais qui sont jugées comme incorrectes d'un point de vue normatif. Les jugements normatifs ne sont pas pris en considération dans une étude linguistique dont le but est de décrire le système linguistique d'une langue dans son entier et non de dicter ce qu'il faut dire ou ne pas dire si l'on veut être en adéquation avec une certaine norme sociale. En revanche, connaître les usages d'une communauté humaine dont on veut décrire le système linguistique peut constituer un facteur important quant au jugement

d'acceptabilité ou de grammaticalité. En effet si la phrase « *J'ai personne vu » au lieu de dire « Je n'ai vu personne » est agrammaticale en français dit standard, elle ne l'est pas dans le français de Savoie. De même, si on examine la phrase suivante « elle plume des patates pour le dîner » elle est inacceptable en France, mais elle est parfaitement acceptable au Canada où elle signifie « elle épluche des pommes de terre pour le diner. »

La diversité langagière du français porte un regard critique sur la notion du barbarisme qui suppose l'existence d'une norme unique, légitime et pure de la langue de Molière. Par ailleurs, le barbarisme reste un phénomène complexe, qui suppose un acte individuel, démocratique même si la norme linguistique s'impose dans les lieux publics.

Mais il arrive parfois que des locuteurs issus de milieux défavorisés ou originaires de pays francophones se trouvent exclus de la parole publique standardisée. Cette exclusion linguistique est synonyme d'exclusion sociopolitique. La prescription d'une norme linguistique est une sorte de promotion culturelle qui offre une opportunité linguistique et parfois professionnelle aux locuteurs natifs, hexagonaux au détriment des autres. A cet égard, des sociolinguistes comme H. Walter, W. Labov, tolèrent le barbarisme, et reconnaissent les variétés non standard et érigent les écarts comme une composante essentielle de la démocratie linguistique. C'est une valorisation de la diversité des usages qui sont autant des moyens de démocratiser la parole autrement dit le langage.

La question du barbarisme ouvre le débat entre l'apprentissage perspectif et l'apprentissage descriptif de la langue. C'est l'enseignement du français qui sera concerné vu que l'école a pour mission de transmettre le bon usage standard lequel donne accès à la réussite sociale et professionnelle. La didactique du français œuvre à concilier entre deux exigences : la compétence de communication et la compétence normative. Selon cette approche, le locuteur devrait pouvoir assurer l'intelligibilité de son discours dans une pluralité de situation de la communication. Également, il devrait produire des énoncés conformes et adaptés aux exigences normatives des contextes.

Cette approche relève de la sociolinguistique interactionnelle élaborée par Monica Heller (Heller,1999). A partir des usages réels et concrets, le locuteur construit une métalinguistique lui permettant de naviguer entre les différents registres et de choisir le code adapté au contexte et en fonction du statut de ses interlocuteurs. C'est une pédagogie de la variation linguistique qui ouvre la

voie à l'analyse du barbarisme visant à former des locuteurs réflexifs capables de maitriser la norme sans se laisser enfermer dans une conception rigide et exclusive de la langue.

Par conséquent, la didactique sanctionne sévèrement le barbarisme aux examens (brevet, baccalauréat, concours), créant ainsi une pression entre les apprenants et les enseignants. Cette tension peut parfois motiver l'apprentissage car elle peut avoir des effets pervers : anxiété, sentiment d'incapacité…

L'arrivée du numérique surtout les réseaux sociaux et les messageries instantanées ont favorisé la production des messages vocaux de communication. Les messages produits négligeraient la norme de référence : les locuteurs ont tendance à généraliser le relatif « que » aux dépens de « dont ». Dans les textos, les règles d'orthographe, de grammaire, voire de syntaxe ne sont pas respectées.

Nous rappelons ici que la langue française est difficile à manier sans fautes: trop d'exceptions, des cas particuliers la rendent aussi limpide à déchiffrer. Les règles sont si nombreuses qu'une vie ne suffirait pas à les retenir toutes! Les adjectifs sont « fourbes » avec leurs accords, les pronoms tapageurs, les verbes menteurs et les accents sont trompeurs. Une règle peut contredire une autre!

Ce fait a accéléré la diffusion du barbarisme et a favorisé le recours incessant aux tournures insolites. La communication est rapide, interactive, instantanée. Elle se distingue par l'emploi des énoncés éloignés de la norme et génère souvent de nouvelles formes linguistiques.

Des abréviations comme « mdr, ptd, lol » des troncations, des fautes volontaires ou involontaires, des néologismes, des émoticônes et des emprunts pullulent dans ces espaces discursifs. Le scripteur réduit sa phrase et parfois la transcrit phonologiquement afin d'économiser son temps de rédaction. On y rencontre des abréviations comme « *A+ », pour « A plus tard », « *ia » pour « il y a ». Ce répertoire linguistique n'est qu'une constante évolution que le système peine à intégrer. Rien n'oblige le scripteur à respecter la norme standard dans sa production orale et écrite basée sur une transcription reconnue dans le monde des jeunes qui tentent de créer leur propre argot, leur propre manière de s'identifier par rapport à la génération supérieure. Leur parler est important pour eux pour ne pas se faire comprendre des adultes. On rencontre des expressions comme « faire le barjo » c'est-à-dire « faire le fou », et « faire le

gâté » c'est-à-dire « faire un câlin ».
Certes, l'évolution numérique a élaboré un registre particulier réservé, ayant ses propres normes et ses propres conventions. Ce registre apparait aux yeux des défenseurs de la langue comme un barbarisme au regard du bon usage. Mais au niveau de la linguistique descriptive, le registre demeure une forme parfaitement appropriée et fonctionnelle du moment où la réception des messages est soldée par un succès.
Ce langage numérique n'est pas indépendant de la langue standard. Les formes linguistiques du numérique influencent progressivement la langue écrite traditionnelle. L'intrusion des termes comme « start-up, tchat, scroller, liker, texto » se font par le biais de la presse écrite en ligne et par des e-mails.
Sur le plan politique, le barbarisme devient un enjeu de société. Certains pays comme la France ont adopté des procédés législatifs pour protéger le français classique (récemment la loi relative à l'usage du français de 2021).
Ce sont des dispositifs institutionnels qui visent à limiter le barbarisme, à freiner son inclusion afin de préserver l'autonomie de la langue française face aux invasions lexicales d'origine étrangère. La rentabilité de ces dispositifs et de ces politiques linguistiques est cependant contestée car ils ont un impact réduit sur les usages réels, personnels qui obéissent aux logiques du groupe social en question. Ce faisant, l'anglicisme à titre d'exemple, malgré les restrictions et les tentatives de francisation continue son invasion et progresse. Les usagers ne cessent de crier librement des termes bravant ainsi toutes les mesures du système. Enfin, la politique linguistique française se heurte aux limites de l'action étatique pour répondre aux enjeux liés à un phénomène linguistique complexe.

Conclusion

L'analyse du barbarisme linguistique mène à la constatation suivante : quelle que soit sa nature grammaticale ou lexicale, le barbarisme se définit comme une simplification du discours. Ce phénomène révèle les tensions linguistiques profondes entre la norme et son usage, entre la tradition et l'innovation. Ce n'est pas une simple faute de langage mais un système permettant au locuteur de contourner les contraintes de la langue et dont les causes sont multiples.
L'analyse de ce fait souligne l'importance des facteurs qui ont géré la diffusion et la validation des formes linguistiques naturelles. Des facteurs

sociolinguistiques et psycholinguistiques interagissent dans la production des barbarismes observables.

Les conséquences varient selon les contextes, selon la situation d'énonciation et peuvent être dysfonctionnelles ou fonctionnelles. Sur le plan social, elles peuvent soit stigmatiser soit valoriser cet usage novateur. Sur le plan linguistique, cette variante peut perturber et même enrichir la norme standard dans la mesure ou certaines expressions barbares seront reconnues ou probablement des règles d'accord seraient, un jour, modifiées sous l'influence des usages de la langue orale. Cette dualité écarterait toute condamnation comme toute approbation inconditionnelle.

A partir des enjeux examinés, le barbarisme reste un phénomène vivant et vital dans le langage quotidien des jeunes pour dépasser largement le plan linguistique et touche aux principes de la vie sociale. C'est pourquoi, il s'insère dans la tradition sociolinguistique critique qui tente d'élucider les mécanismes sociaux au lieu de les sanctionner fermement.

Certes, la norme linguistique demeure un outil social dont l'objectif est de conserver l'entité de la langue. L'éducation démocratique consiste à former des citoyens aptes à adapter leurs usages linguistiques aux différents contextes. Ils seraient capables de maitriser les différents registres de langues et de comprendre les logiques sociales qui déterminent la valorisation ou la dévalorisation des usages.

En définitive le barbarisme loin d'être une dégradation de la langue, est une transformation linguistique. C'est pour cette raison, une approche plus féconde considérant à revoir ces symptômes visibles, des mutations profondes comme des indices, des révélateurs dynamiques sociaux, culturels et politiques. C'est dans cette perspective, la linguistique appliquée propose de reconsidérer cette forme au-delà de son étiquetage traditionnel de « barbarisme ». Pourrait -elle réhabiliter cette vision stigmatisante associée le plus souvent à ce barbarisme linguistique?

Nous rappelons à ce propos que l'histoire sociolinguistique du français offre l'occasion aux chercheurs de découvrir les liens subtils entre langue, politique et société. De voir qu'on peut à la fois aimer le français, sa richesse, sa complexité et son histoire et avoir confiance dans sa vitalité sans se complaire dans la nostalgie d'un passé mythique.

BIBLIOGRAPHIE

1. Bourdieu, P. (1982). Ce que parler veut dire : l'économie des échanges linguistiques. Paris : Fayard.

2. Calvet, L.-J., (1993). La sociolinguistique. Paris : Presses Universitaires de France (Que sais-je ?).

3. Cerquiglini, B. (2007). Le français, une langue qui nous porte : rapport à M. le ministre de Nationale. Paris : CNDP-Éditions Delagrave l'Éducation

4. Corder, S. P. (1967). The significance of learners' errors. IRAL: International Review of Applied Linguistics in Language Teaching, 5(1-4), 161-170.

5. Dubois, J., Giacomo, M., Guespin, L., Marcellesi, C., Marcellesi, J.-B., & Mevel, J.-P. (2002). Dictionnaire De linguistique (2e éd.). Paris : Larousse.

6. Grevisse, M., & Goosse, A. (2011). Le Bon Usage : grammaire française (15e éd.). Bruxelles : De Boeck / Duculot.

7. Hagège, C. (1987). Le français et les siècles. Paris: Odile Jacob.

8. Heller, M. (1999). Linguistic Minorities and Modernity. London: Longman.

9. Labov, W. (1972). Sociolinguistic Patterns. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

10. Martinet, A. (1960). Éléments de linguistique générale. Paris : Armand Colin.

11. Mortureux, M.-F. (1997). La lexicologie entre langue et discours. Paris : SEDES.

12. Rey, A. (1995). Le français en héritage. Paris : Hachette.

13. Saussure, F. de. (1980). Cours de linguistique générale, éd. Payot.

14. Spolsky, B. (2004). Language Policy. Cambridge: Cambridge University Press.

15. Weinreich, U. (1953). Languages in Contact: Findings and Problems. New York : Linguistic Circle of New York.

16. Meillet, A. (1921). Linguistique historique et linguistique générale. Paris: Honore Champion.

17. Walter, Henriette. (1988). Le français dans tous les sens. Robert Laffont.